

قواعد الأحكام  
في مصالح الأئمة

أبي عبد الله محمد بن أبي حمزة  
الطوسي الشيرازي  
أستشهد به

دار الكتب  
ببيروت

مكتبة اقرأ الثقافي

[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)



منتدى اقرأ الثقافي

*[www.iqra.ahlamontada.com](http://www.iqra.ahlamontada.com)*



# قَوْلُ عَلِ الْأَخْكَامِ فِي مِصْرَ الْأَنَامِ

للإمام المحدث الفقيه سلطان العلماء  
أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي  
المتوفى سنة ٦٦٠ هـ

## الجزء الأول

وجعت على نسخة العلامة اللغوي : المرحوم محمود بن التلاميذ الشنقيطي  
التي صححها وراجعها بخطه : المحفوظة بدار الكتب  
الملكية المصرية

يطلب من المكتبة البخارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر  
هذا مجلد : مصنف محمد

دار المعرفة  
بيروت - لبنان



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى خلق الإنس والجن ليكلفهم أن يوحده ويعبدوه ويقدسوه  
ويحمده، ويشكروه ولا يكفروه، ويطيعوه ولا يعصوه، وأرسل اليهم رسوله  
صلى الله عليه وسلم ليعزروه ويوقروه ويطيعوه وينصروه، فأمرهم على لسانه  
بكل بر وإحسان، وزجرهم على لسانه عن كل إثم وعدوان؛ وكذلك أمرهم  
بالمعاونة على البر والتقوى، ونهاهم عن المعاونة على الإثم والظفوى؛ وحثهم على  
الاعتداء والاتباع، كما زجرهم عن الاختلاف والابتداع. وكذلك أمر عباده بكل  
خير واجب أو مندوب ووعدهم بالثواب على قليله وكثيره بقوله: (فمن يعمل  
مثقال ذرة خيراً يره) ونهاهم عن كل شر محرم أو مكروه، وتوعدهم بالعقاب  
على محذور جليله وحقيقه بقوله: (ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وبقوله:  
(ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) وكذلك أمرهم بتحصيل مصالح إجابته  
وطاعته، ودرء مفاسد معصيته ومخالفته، إحساناً إليهم، وإنعاماً عليهم، لأنه  
غنى عن طاعتهم وعبادتهم، فعرفهم مافيه رشدهم ومصلحتهم ليفعلوه، ومافيه  
غيهم ومفاسدهم ليجتنبوه، وأخبرهم أن الشيطان عدوهم ليعادوه ويخالفوه،  
فرتب مصالح الدارين على طاعته واجتناب معصيته. فأنزل الكتب بالامر والزجر  
والوعد والوعيد. ولو شاء الله لأصلحهم بدون ذلك، ولكنه يفعل ما يشاء ويحكم  
ما يريد. وما ربك بظلام للعبيد.



(فصل في بيان جلب مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على الظنون)

الاعتماد في جلب معظم مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على ما يظهر في الظنون. وللدارين مصالح إذا قامت فسد أمرهما، ومفاسد إذا تحققت هلك أهلها؛ وتحصيل معظم هذه المصالح بتعاطي أسبابها مظنون غير مقطوع به. فإن عمال الآخرة لا يقطعون بحسن الخاتمة وإنما يعملون بناء على حسن الظنون وهم مع ذلك يخافون أن لا يقبل منهم ما يعملون وقد جاء التنزيل بذلك في قوله: (والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجة أنهم إلى ربهم راجعون) فكذلك أهل الدنيا إنما يتصرفون بناء على حسن الظنون، وإنما اعتمد عليها لأن الغالب صدقها عند قيام أسبابها؛ فإن التجار يسافرون على ظن أنهم يسلمون ويربحون والصناع يخرجون من منازلهم على ظن أنهم يستعملون بمباه يرتفقون، والأكارون يحرثون ويرزعون بناء على أنهم مستغلون، والجنالون والبالغون يتصدرون للسكراء لعلهم يستأجرون، والملوك يجندون الاجناد ويحصنون البلاد بناء على أنهم بذلك ينتصرون. وكذلك يأخذ الاجناد الحذر والأسلحة على ظن أنهم يغلبون ويسلمون، والشفعاء يشفعون على ظن أنهم يشفعون، والعلماء يشتغلون بالعلوم على ظن أنهم ينجحون ويتميزون، وكذلك الناظرون في الأدلة والمجتهدون في تعرف الأحكام يعتمدون في الأكثر على ظن أنهم يظفرون بما يطلبون، والمرضي يتداون لعلهم يشفون ويبرؤون؛ ومعظم هذه الظنون صادق موافق غير مخالف والظنون. ولا يفعل ذلك إلا الجاهلون

(فصل فيما استثنى من تحصيل المصالح ودرء المفاسد)

لما عارضه أو رجع عليه وقد أمر الله تعالى بإقامة مصالح متجانسة وأخرج بعضها عن الأمر: إما لمشقة ملاستها، وإما لمفسدة تعارضها. وزجر عن مفاسد متباعدة وأخرج بعضها عن الزجر: إما لمشقة اجتنابها. وإما لمصلحة تعارضها. ويعبر عن



المصالح والمفاسد بالخير والشر، والنفع والضرر، والحسنات والسيئات، لأن المصالح كلها خير ونافعات حسنة. والمفاسد بأسرها شرور ومضرات سيئات؛ وقد غلب في القرآن استعمال الحسنات في المصالح والسيئات في المفاسد (فصل فيما تعرف به المصالح والمفاسد وفي تفاوتها)

ومعظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروف بالعقل وذلك معظم الشرائع. إذ لا يخفى على عاقل قبل ورود الشرع أن تحصيل المصالح المحضة، ودرء المفاسد المحضة عن نفس الإنسان وعن غيره محمود حسن، وأن تقديم أرجح المصالح فأرجحها محمود حسن، وأن درء أفسد المفاسد فأفسدها محمود حسن، وأن تقديم المصالح الراجعة على المفاسد المرجوحة محمود حسن. وأن درء المفاسد الراجعة على المصالح المرجوحة محمود حسن، واتفق الحكماء على ذلك، وكذلك الشرائع على تحريم الدماء والأبضاع والأموال والأعراض، وعلى تحصيل الأفضل فالأفضل من الأقوال والأعمال. وإن اختلف في بعض ذلك فالغالب أن ذلك لأجل الاختلاف في التساوى والرجحان فيتخير العباد عند التساوى ويتوقفون إذا تحيروا في التفاوت والتساوى. وكذلك الأطباء يدفعون أعظم المرضى بالتزام بقاء أديانهم. ويحبون أعلى السلاطين والصحتين ولا يبالون بفوات أديانهم. ويتوقفون عند الحيرة في التساوى والتفاوت. فإن الطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفاسد المعاطب والأسقام، ولدرء ما أمكن ديوه من ذلك ولجلب ما أمكن جلبه من ذلك. فإن تعذر درء الجميع أو جلب جميع فإن تساوت الرتب تخير وإن تفاوتت استعمل الترجيح عند عرفانه والتوقف عند الجهل به. والذي وضع الشرع هو الذي وضع الطب، فإن كل واحد منهما موضوع لجلب مصالح العباد دون درء مفاسدهم؛ وكما لا يحل الإقدام للتوقف في الرجحان في المصالح الدنيوية حتى يظهر له الراجح، فكذلك لا يحل للطبيب الإقدام مع التوقف في الرجحان إلى أن يظهر له الراجح، وما يحيد عن



ذلك في الغالب إلا جاهل بالصالح والأصلح، والفاقد والأفسد؛ فإن الطباع مجبولة على ذلك بحيث لا يخرج عنه إلا جاهل غلبت عليه الشقاوة أو أحمق زادت عليه الغباوة . فمن حرم ذبح الحيوان من الكفرة رام بذلك مصلحة الحيوان فإد عن الصواب لأنه قدم مصلحة حيوان خسيس على مصلحة حيوان نفيس؛ ولو خلوا عن الجهل والهوى لقدموا الأحسن على الأخس، ولدفعوا الأقبح بالتزام القبيح، فمن يهدي من أضل الله وما لهم من ناصرين . فمن وفقه الله وعصمه أطلعه على دق ذلك وجله ووفقه للعمل بمقتضى ما أطلعه عليه فقد فاز . وقليل مأم قال وقد كنا نعدم قليلا فقد صاروا أقل من القليل، وكذلك المجتهدون في الأحكام من وفقه الله وعصمه من الزلل أطلعه الله على الأدلة الراجحة فأصاب الصواب فأجره على قصده وصوابه بخلاف من أخطأ الرجحان فإن أجره على قصده واجتهاده ويعنى عن خطئه وزله . وأعظم من ذلك الخطأ فيما يتعلق بالأصول . واعلم أن تقديم الأصلح فالأصلح ودرء الأفسد فالأفسد مركوز في طبائع العباد نظراً لهم من رب الأرباب كما ذكرنا في هذا الكتاب؛ فلو خيرت الصبي الصغير بين اللذيذ والألذ لاختر الألذ، ولو خير بين الحسن والأحسن لاختر الأحسن، ولو خير بين فلس ودرهم لاختر الدرهم . ولو خير بين درهم ودينار لاختر الدينار، ولا يقدم الصالح على الأصلح إلا جاهل بفضل الأصلح أو شقي متجاهل لا ينظر إلى ما بين المرتبتين من التفاوت . واعلم أن المصالح الخالصة عزيزة الوجود، فإن الماء كل والمشارب والملابس والمناكح والمراكب والمساكن لا تحصل إلا بنصب مقترن بها أو سابق أو لاحق . وأن السعى في تحصيل هذه الأشياء كلها شاق على معظم الخلق لا ينال إلا بكثرة تعب . فإذا حصلت اقترن بها من الآفات ما ينكدها وينغصها، فتحصيل هذه الأشياء شاق . أما الماء كل والمشارب فيتألم الإنسان بشهوتها، ثم يتألم بالسعى في تحصيلها، ثم يتألم بما يصير إليه الطعام والشراب من النجاسة



والاقدار ومعالجة غسله بيده . وأما الملابس ففسادها مشقة اكتسائها وما يقترن  
بها من آفات كالتهرقق والفتق والبلى والاحتراق . وأما المناكح فيتألم المرء بمؤنها  
ونفقتها وكسوتها وجميع حقوقها . وأما المراكب ففسادها مشقة اكتسابها  
والعناء في القيام بعلفها وسقيها وحفظها وسياستها وما عساه يلحقها من الآفات :  
وكذلك الرقيق فيه هذه المفسدات . وأما المساكن فلا تحصل إلا بكد ونصب  
وتقترن بها آفات من الانهدام والاحتراق والتزلزل والتعيب وسوء الجار  
والضيق على من لا يستطيع ضيقها واتساعها على من يتألم باتساعها وسوء صنعها  
في الوخامة والدعامة والبعد من الماء ومجاورة الآتونات والحمامات والمدافع  
ذوات الروائح المستعذبات ، والاشتياؤه كله مفسد لما فيه من الآلام فلا تحصل لذة  
شهوة إلا بتألم الطبع بتلك الشهوة فإن كانت مؤدية إلى مفسدة عاجلة أو آجلة يعقبها  
ما ينجنى عليها من المفسدات العظام ، ورُب شهوة ساعة أورثت حزناً طويلاً وعذاباً  
ويلاً . فإن قيل إذا كانت الشهوة المأمرارة فاجنة إذن دار الآلام والمرارات  
لأن فيها ما تشتهى الأنفس ؟ قلت ألم الشهوة مختص بدار المحنة ، وأما دار  
الكرامة فإن اللذة تحصل فيها من غير ألم يتقدمها أو يقترن بها ، لأن اللذة والآلم  
في ذلك عرضان متلازمان في هذه الدار بحكم العادة المطردة . وتلك الدار قد خرفت  
فيها العادة كما خرفت في المخاط والبصاق والبول والغائط والتعادي والتحاسد  
ومساوى الأخلاق ، وكذلك تهرقق العادة في وجدان لذتها من غير ألم سابق  
أو مقارن فيجد أهلها لذة الشراب من غير عطش وبلاطناً ولذة الطعام من غير  
جوع ولا سغب ، وكذلك خرق العادات في العقوبات فإن أقل عقوبات  
الآخرة لا تبقى معه في هذه الدار حياة ، وأما في تلك الدار فإن أحدهم لتأنيبه  
أسباب الموت من كل مكان وما هو بميت ، وأما مصالح الآخرة ومفسداتها فلا  
تعرف إلا بالنقل . ومصالح الدارين ومفسدتهما في رتب متفاوتة فمنها ما هو في  
أعلاها ، ومنها ما هو في أدناها ، ومنها ما يتوسط بينهما ، وهو منقسم إلى متفق



عليه ومختلف فيه : فكل مأمور به فقيه مصلحة الدارين أو إحداهما ، وكل منهي عنه فقيه مفسدة فيهما أو في إحداهما ؛ فإكان من الاكتساب محصلا لأحسن المصالح فهو أفضل الأعمال ، وما كان منها محصلا لأقبح المفاسد فهو أرذل الأعمال . فلا سعادة أصلح من العرفان والإيمان وطاعة الرحمن ، ولا شقاوة أقبح من الجهل بالديان والكفر والفسوق والعصيان . ويتفاوت ثواب الآخرة بتفاوت المصالح في الأغلب ، ويتفاوت عقابها بتفاوت المفاسد في الأغلب ، ومعظم مقاصد القرآن الأمر باكتساب المصالح وأسبابها والزجر عن اكتساب المفاسد وأسبابها ، فلا نسبة بمصالح الدنيا ومفاسدھا إلى مصالح الآخرة ومفاسدھا ، لأن مصالح الآخرة خلود الجنان ورضا الرحمن مع النظر إلى وجهه الكريم ، فياله من نعيم مقيم . ومفاسدھا خلود النيران وسخط الديان مع الحجب عن النظر إلى وجهه الكريم ، فياله من عذاب أليم

والمصالح ثلاثة أنواع : أحدها مصالح المباحات ، الثاني مصالح المندوبات ، الثالث مصالح الواجبات . والمفاسد نوعان : أحدهما مفاسد المكروهات ، الثاني مفاسد المحرمات (فائدة) قدم الأولياء والأصفياء مصالح الآخرة على مصالح هذه الدار لمعرفتهم بتفاوت المصلحتين ، ودرءوا مفاسد الآخرة بالتزام مفاسد بعض هذه الدار لمعرفتهم بتفاوت الرتبين ؛ وأما أصفياء الأصفياء فأنهم عرفوا أن لذات المعارف والأحوال أشرف اللذات فقدموها على لذات الدارين ؛ ولوعرف الناس كلهم من ذلك ما عرفوه لكانوا أمثالهم فنصبوا ليستريحوا واغتربوا ليقربوا ؛ فمنهم من تحضره المعارف بغير تكلف فينشأ عنها الأحوال اللاتقة بها بغير تصنع ولا تخلق ، ومنهم من يستذكر المعارف لينشأ عنها أحوالها ؛ وشتان ما بين الفريقين ؛ وقد يتكلف المحروم استحضار المعارف فلا تحضره ؛ فسبحان من عرف نفسه لهؤلاء من غير تعب ولا قصب ولا استدلال ولا وصب ، بل جاد عليهم وسقام خالص وبله وصافي فضله فثقلهم



به عما سواه فلا هم لهم سواه ولا مؤنس لهم غيره ولا معتمد لهم إلا عليه ، لعلهم أنه لا ملجأ لهم إلا إليه ، فرضوا بقضائه وصبروا على بلائه وشكروا لنعمائه : يتسع عليهم ما يضيق على الناس ، ويضيق عليهم ما يتسع للناس ، أدبهم القرآن معلمهم الرحمن وجليسهم الديان وسرايلهم الأذعان ، قد انقطعوا عن الإخوان وتغربوا عن الأوطان ، بكأؤهم طويل وفرحهم قليل ، يردون كل حين موردا لم يتوصوه وينزلون منزلا لم يفهموه ويشاهدون ما لم يعرفوه ، لا يعرف منازلهم عازف ولا يصف أحوالهم واصلف إلا من نازلها ولا بسها ، قد اتصفوا بأخلاق القرآن على حسب الامكان ، وتلك الأخلاق موجبة لرضا الرحمن وسكنى الجنان فى الرغد والأمان مع النظر إلى الديان

### (فصل فيما تعرف به مصالح الدارين ومفاسدهما)

أما مصالح الدارين وأسبابها ومفاسدها فلا تعرف إلا بالشرع ، فان خفى منها شيء طلب من أدلة الشرع وهى الكتاب والسنة والاجماع والقياس المعتبر والاستدلال الصحيح ؛ وأما مصالح الدنيا وأسبابها ومفاسدها فمعروفة بالضرورات والتجارب والعادات والظنون المعتبرات ، فان خفى شيء من ذلك طلب أدلته ، ومن أراد أن يعرف المتناسبات والمصالح والمفاسد راجعها ومرجوعها فليعرض ذلك على عقله بتقدير أن الشرع لم يرد به ثم يبنى عليه الأحكام فلا يكاد حكم منها يخرج عن ذلك إلا ما تعبد الله به عباده ولم يفهم على مصلحته أو مفسدته ، وبذلك تعرف حسن الأعمال وقبحها مع أن الله عز وجل لا يجب عليه جلب مصالح الحسن ، ولا دره مفاسد القبيح ، كما لا يجب عليه خلق ولا رزق ولا تكليف ولا إنابة ولا عقوبة وإنما يجلب مصالح الحسن ويدرأ مفاسد القبيح طولا منه على عباده وتفضلا ، ولو عكس الأمر لم يكن قبيحا إذ لا حجر لأحد عليه



### (فصل في بيان مقاصد هذا الكتاب)

الغرض بوضع هذا الكتاب بيان مصالح الطاعات والمعاملات وسائر التصرفات لسعي العباد في تحصيلها ، وبيان مقاصد المخالفات ليسعى العباد في درئها ، وبيان مصالح العبادات ليكون العباد على خبر منها ، وبيان ما يقدم من بعض المصالح على بعض وما يؤخر من بعض المفسدات على بعض وما يدخل تحت اكتساب العبيد دون ما لا قدرة لهم عليه ولا سبيل لهم إليه . والشرعة كلها مصالح : إما تدرأ مفسدات أو تجلب مصالح ، فإذا سمعت الله يقول ( يا أيها الذين آمنوا ) فتأمل وصيته بعد ندائه فلا تجد إلا خيراً يبحثك عليه أو شراً يزعرك عنه أو جمعاً بين الحث والزجر ؛ وقد أبان في كتابه ما في بعض الأحكام من المفسدات حثاً على اجتناب المفسدات ، وما في بعض الأحكام من المصالح حثاً على إتيان المصالح

### (فصل في تقسيم اكتساب العباد)

اعلم أن اكتساب العباد ضربان : أحدهما ما هو سبب للمصالح وهو أنواع : أحدها ما هو سبب لمصالح دنيوية ، الثاني ما هو سبب لمصالح أخروية ، الثالث ما هو سبب لمصالح دنيوية وأخروية ؛ وكل هذه الاكتسابات مأمور بها ويتأكد الأمر بها على قدر مراتبها في الحسن والرشاد ؛ ومن هذه الاكتساب ما هو خير من الثواب كالمعرفة والإيمان ، وقد يكون الثواب خيراً من الاكتساب كالنظر إلى وجه الله الكريم ورضاه الذي هو أعلى من كل نعيم سوى النظر إلى وجهه الكريم . الضرب الثاني من الاكتساب ما هو سبب للمفسدات وهو أنواع : أحدها ما هو سبب لمفسدات دنيوية ، الثاني ما هو سبب لمفسدات أخروية ، الثالث ما هو سبب لمفسدات دنيوية وأخروية ، وكل هذه الاكتسابات منهي عنها ، ويتأكد النهي عنها على قدر مراتبها في القبح والفساد



## (فصل في بيان حقيقة المصالح والمفاسد)

للمصالح أربعة أنواع : اللذات وأسبابها ، والأفراح وأسبابها : والمفاسد أربعة أنواع : الآلام وأسبابها ، والغموم وأسبابها ، وهي منقسمة إلى دنيوية وأخروية ، فأما لذات الدنيا وأسبابها وأفراحها وآلامها وأسبابها ، وغمومها وأسبابها فملومة بالعادات ، ومن أفضل لذات الدنيا لذات المعارف وبعض الأحوال ولذات بعض الأفعال في حق الأنبياء والابدال ؛ فليس من جعلت قرة عينه في الصلاة كمن جعلت الصلاة شاقة عليه ، وليس من يرتاح إلى إيتاء الزكاة كمن يبذلها وهو كاره لها . وأما لذات الآخرة وأسبابها وأفراحها وأسبابها ، وآلامها وأسبابها وغمومها وأسبابها فقد دل عليه الوعد والوعيد ، والزجر والتهديد ، وأما اللذات فمثل قوله : ( وفيها ما تشتهي النفس وتلد الأعين ) وقوله ( ويطاف عليهم بكأس من معين بيضاء لذة للشاربين ) وأما الأفراح ففي مثل قوله تعالى : ( ولقاهم نضرة وسرورا ) وقوله : ( فرحين بما آتاهم الله من فضله ) وفي مثل قوله : ( يستبشرون بنعمة من الله وفضل ) وأما الآلام ففي مثل قوله : ( ولهم عذاب أليم ) وقوله : ( ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ ) وأما الغموم ففي مثل قوله : ( كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها ) (فائدة) سعى الناس كلهم في جلب الأفراح واللذات وفي درء الغموم المؤلمات فمنهم من يطلب الأعلى من ذلك فالأعلى وقليل ما هم ، ومنهم من يقتصر على طلب الأدنى ، ومنهم الساعون في المتوسطات والقدرة من وراء سعى السعادة وكل متسبب في مطلوبه : فمن بين ظافر وغائب ومغلوب وغالب ورايح وخاسر ومتمكن وخاسر كلهم يتقبلون وإلى القضاء يتقبلون ، فمن طلب لذات المعارف والأحوال في الدنيا ولذة النظر والقرب في الآخرة فهو أفضل الطالبين ، لأن مطلوبه أفضل من كل مطلوب ؛ ومن طلب نعيم الجنان وأفراحها ولذاتها



فهو في الدرجة الثانية ، ومن طلب أفراح هذه الدار ولذاتها فهو في الدرجة الثالثة ، ثم يتفاوت هؤلاء الطلاب في رتب مطلوباتهم : فمنهم الاعلون والادنون والمتوسطون ؛ فأما طلاب الآخرة فاقصروا من طلب لذات الدنيا وأفراحها على ما يدفع الحاجة أو الضرورة واشتغلوا بمطالب الآخرة ولن يصل أحد منهم إلا إلى ما قدر له ، وقد غر بعضهم أنهم أدركوا بعض ما طلبوا فظنوا أنهم نالوا ذلك بحزمهم وقوام ثيابوا ونكصوا ووكلوا إلى أنفسهم فهلكوا ، ومنهم من واطب أنه لا ينال خيراً إلا بتوفيق الله ولا ينال ضيراً إلا بعصمة الله فهو لاء لا يزالون في زيادة ، لأن الطاعات والمعارف والأحوال إذا دامت أدت إلى أمثالها وإلى أفضل منها . وعلى الجملة فمن أقبل على الله أقبل الله عليه ، ومن أعرض عن الله أعرض الله عنه ، ومن تقرب إلى الله شبرا تقرب منه ذراعاً ، ومن تقرب منه ذراعاً تقرب منه باعاً ، ومن مشى إليه هرولاً إليه ؛ ومن نسب شيئاً إلى نفسه فقد ذل وصل ، ومن نسب الأشياء إلى خالقها المنعم بها كان في الزيادة ، لأن الله تعالى قال ( لئن شكرتم لأزيدنكم ) ، ( وسنجزي الشاكرين ) وأفضل ما تقرب به التذلل لعزة الله والتخضع لعظمته والإبحاش لهيبته والتبري من الحول والقوة إلا به ، وهذا شأن العارفين ، وما خرج عنه فهو طريق الجاهلين أو الغافلين ؛ وقد تمت الحكمة وفرغ من القسمة ، وسينزل كل أحد في دار قراره حكماً وعدلاً وحقاً وقسطاً وفضلاً ، وما ثبت في القدم لا يخلفه العدم ولا تغيره الهمم بعد أن جرى القلم وقضاه العدل الحكم ، فأين المهرب وإلى أين المذهب وقد عز المطلب ووقع ما يذهب ؟ فيا خيبة من طلب ما لم تجربه الأقدار ولم تكتبه الأقلام ؛ يا لها من مصيبة ما أعظمها وخيبة ما ألحمها ؛ أين المهرب من الله وأين الذهاب عن الله وأين الفرار من قدرة الله ؟ بيتا يرى أحدهم قريباً دانياً إذ أصبح بعيداً نائياً لا يملك لنفسه نفعا ولا ضراً ولا حفظاً ولا رفعا



بأى نواحى الأرض نرجو وصالكم • وأنتم ملوك ما لمقصدم نحو  
والله لن تصل إلى شيء إلا بالله فكيف توصل بغيره ؟

(فصل) المصالح ضربان : أحدهما حقيقى وهو الأفراح والذات ، والثانى مجازى وهو أسبابها ، وربما كانت أسباب المصالح مفسدة فيؤمر بها أو تباح لكونها مفسدة بل لكونها مؤدية إلى المصالح ، وذلك كقطع الأيدي المتأكلة حفظاً للأرواح كالمخاطرة بالأرواح في الجهاد ، وكذلك العقوبات الشرعية كلها ليست مطلوبة لكونها مفسدة بل لكونها المقصودة من شرعها كقطع السارق وقطع الطريق وقتل الجناة ورجم الزناة وجلدهم وتغريبهم ، وكذلك التعزيرات كل هذه مفسدة أو جباها الشرع لتحصيل ما رتب عليها من المصالح الحقيقية وتسميتها بالمصالح من مجاز تسمية السبب باسم المسبب ، وكذلك المفسد ضربان : أحدهما حقيقى وهو الغموم والآلام ، والثانى مجازى وهو أسبابها ، وربما كانت أسباب المفسد مصالح ؛ فنهى الشرع عنها لا لكونها مصالح بل لأدائها إلى المفسد ، وذلك كالسعى في تحصيل اللذات المحرمات والشبهات المكروهات والترهات بترك مشاق الواجبات والتدريبات فإنها مصالح نهى عنها لا لكونها مصالح بل لأدائها إلى المفسد الحقيقية وتسميتها مفسدة من مجاز تسمية السبب باسم المسبب (فائدة) : المصالح المحضة قليلة وكذلك المفسد المحضة ، والأكثر منها اشتمل على المصالح والمفسد ويدل عليه قوله عليه السلام «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات ، والمكاره مفسدة من جهة كونها مكروهات مؤلمات ؛ والشهوات مصالح من جهة كونها شهوات ملذات مشتهيات ، والإنسان بطبعه يؤثر ما رجحت مصلحته على مفسدته وينفر عما رجحت مفسدته على مصلحته ؛ ولذلك شرعت الحدود ووقع التهديد والزجر والوعيد ؛ فإن الإنسان إذا نظر إلى اللذات وإلى ما يترتب عليها من الحدود والعقوبات العاجلة والآجلة نفر منها بطبعه لرجحان مفسدها ؛ لكن الأشقياء لا يستحضرون ذكر مفسدها إذا قصدوها ، ولذلك يقدمون عليها ؛ فإن



العاقل إذا ذكر ما في قبلة محرمة من التعزير والذم العاجلين والعقاب الآجل  
 زجره ذلك، والبلاء كله في الغفلة عن ذلك؛ وكذلك إذا ذكر اطلاع الرب سبحانه  
 عليه حمله أم الاستحياء والتجمل على ترك المعصية واجتناب لذاتها؛ وكذلك إذا  
 فكر في المصالح الشاقة من الغنوم والآلام دعاه ذلك إلى تركها، فإذا ذكر  
 ما يترتب عليها من مصالح الدنيا والآخرة حمله ذلك على الصبر على مكارمها  
 ومشاقها؛ ألا ترى أن المريض يصبر على ألم مرارة الدواء، وألم قلع الأضراس  
 المتوجعة، وألم قطع الأعضاء المتأكلة لما يتوقع من لذات العافية ورفحاتها؛ وكذلك  
 إذا ذكر اطلاع الرب عليه ونظره إليه حمله ذلك على الطاعة وتحمل مكارمها  
 ومشاقها، وكذلك ترك الطعام الشهى والشراب الهنى لما يتوقع من سوء عاقبة  
 أكله وشربه؟ ولو شاء الله لما جعل في الطاعات شيئاً من المكارة والمشقات كما  
 جعل بالملائكة، ولما جعل في المعاصي شيئاً من اللذات والراحات، ولو فعل ذلك  
 لما قعد أحد عن طاعة ولا أقدم على معصية ولكن سبق القضاء بشدة الابتلاء،  
 وليس الملائكة كذلك فإنهم يسبحون الليل والنهار لا يفترون ولا يعصون الله  
 ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، إذ لا مشقة عليهم في ذلك ولا ألم؛ وكذلك أهل الجنة  
 يلهمون التسييح كما يلهمون النفس؛ وكذلك لو شاء الله لم يخلق الآواهام ولا  
 الشكوك ولا التخيلات ولا الظنون في العقائد ولا في غيرها بل خلق العلم بالآشياء  
 من غير توهم مضلل ولا شك متعب ولا تخيل مجمل ولا ظن موهوم. وليت شعري  
 هل تزول هذه الأشياء في الجنة بحيث لا يبقى لأهلها إلا محض العلوم التي بها يتم  
 نعيمهم وسرورهم وفرحهم وحبورهم أم يبقى ذلك كما هو في الدنيا؟ ولقد أعد الله  
 لهم في الجنة ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولعل  
 هذا يكون من جملة ما أعد الله لهم، فسبحان من لا تنفعه طاعة الطائعين ولا تضره  
 معصية العاصين؛ وإنما تنفع الطاعات لأربابها وسوء المخالفات لأصحابها،  
 والقلوب معادن الخواطر والكفر والإيمان والعزوم والإرادات والبغض



والحب والطواعية والإباء والمعارف والأقوال، وكذلك استحسان الحسن واستقباح القبيح، وكذلك الظنون الصادقة والكاذبة وقد قسم لكل قلب من ذلك ما سبقت به الأقدار وجرت به الأقلام والله يحكم لامعقب لحكمه وهو سريع الحساب؛ أسعد من أسعد بغير علة، وأشقى من أشقى بغير سبب؛ وكيف الخلاص بما حق وكتب، وأين المهرب مما حتم ووجب؟ فتل القلب كتل نهر تجرى فيه المياه على الدوام، فكذلك الخواطر في ورودها على قلوب الأنام لا يذهب خاطر نابه ولا ما ابتقى عليه من العزوم والأحوال والكفر والإيمان والطاعة والعصيان إلا رده خاطر إمامن نوعه أو من غير نوعه؛ ثم المياه الجارية منها ما ينفع ومنها ما يضر ومنها ما لا يضر ولا ينفع فكذلك الخواطر الجارية في القلوب والواردة عليها منها ما ينفع ومنها ما يضر ومنها ما لا ينفع ولا يضر؛ والإنسان بعد ذلك مكلف باجتنب العزوم على المفاسد ووسائلها، وبالقصد إلى المصالح وأسبابها؛ ولا تكليف قبل ورود الخواطر ولا بورود الخواطر ولا بميل الطبع إلى ما وردت به الخواطر ولا بنفوره عما أتت به الخواطر. والخواطر ضربان: أحدهما ما يرد على القلوب من غير اكتساب كورود المياه على الأنهار. الضرب الثاني ما يرد على القلوب من الخواطر بالاكتساب، وعلى الاكتساب يترتب بالمدح والذم والثواب والعقاب

### (فصل في الحث على جلب المصالح ودرء المفاسد)

لما علم الرب سبحانه أنه قد جبل عباده على الميل إلى الأفراح واللذات والنفور من الغموم والمؤلمات. وأنه قد حفت الجنة بالمكاره والنار بالشهوات؛ وعد من عصى هواه وأطاع مولاه بما أعده في الجنان من المثوبة والرضوان، ترغيباً في الطاعات ليتحملوا مكارهها ومشاقها؛ ويتوعد من عصى مولاه وأطاع هواه بما أعده في النيران من العقوبة والهوان زجراً عن المخالفات ليجتنبوا ملاذها ورفاهيتها؛ ومدح الطائعين ترغيباً في الدخول في حمده ومدحه؛ وذم



العاصين تنفيراً من الدخول في لومه ومذمته ؛ وكذلك وضع الحدود والعقوبات العاجلة زجراً عن السيئات . قالوا يجب على العباد اتباع أسباب الرشاد ، وتنكب أسباب الفساد ؛ وقضاء الله وقدره من وراء ذلك ؛ فلا راد لحكمه ولا معقب لقضائه ، ولا خروج لعبده عما حكم له أو عليه من سعادة أو شقاوة .

### (فصل في بيان أن الأسباب الشرعية بمثابة الاوقات)

التكاليف كلها مبنية على الأسباب المعتادة من غير أن تكون الأسباب جالبة للمصالح بأنفسها ولا دارة للفساد بأنفسها ، بل الأسباب في الحقيقة مواقيت للأحكام ومصالح الأحكام ؛ والله هو الجالب للمصالح الدارئ للفساد ، ولكنه أجرى عادته وطرد سنته بترتيب بعض مخلوقاته على بعض لتعريف العباد عند وجود الأسباب مراتب عليها من خير فيطلبوه عند وقوعها ووجودها ومارتب عليها من شر فيجتنبوه عند قيامها وتحققها ، وهذا هو الغالب في العادة ، وكثير من ينفك عن ذلك ؛ فكم من مرغب لم يرغب ، وكم من مرهب لم يرهب ، وكم من مزجور لم يزدجر ؛ وكم من مدّكر لم يتذكر ؛ وكم من مأمور بالصبر لم يصطبر ، ولو شاء الله لقطع كل مسبب عن سببه وخلق المسببات كلها مجردة عن الأسباب . وكذلك لو شاء لخلق الأسباب كلها مجردة عن الأسباب ، لكنه قرن الأسباب بالمسببات في مطرد العادات ليضل بذلك من يشاء ويهدي من يشاء . وكذلك لو شاء لأقام الأجساد بدون الطعام والشراب ، ولما تحلل شيء من أجزائها حتى يحتاج إلى الخلف والإبدال . فله أن يخلق ألم النار بغير نار ولذة الشراب والطعام والجماع من غير ماء ولا طعام ولا جماع . وكذلك الحكم في جميع الأسباب المؤلمات واللذات لو شاء لخلقها دون مسبباتها ، ولو شاء لخلق مسبباتها دونها ؛ وكذلك القوى التي أودعها الله في النبات والحيوان لو شاء لخلق آثارها ابتداء كجذب الغذاء بغير قوة جاذبة وأمسك الغذاء في حال إمساكه بغير قوة ممسكة ، وغذى بغير قوة مغذية ، ودفع بغير قوة دافعة ، وصور بغير قوة



مصورة . ولما رأى الاغبياء العمى عن الأمور الإلهية ربط المسبيات من غير انفكاك في مطرد العادات اعتقدوا أن المسبيات صادرة عن الاسباب ، وأن الاسباب أفادتها الوجود فاقطعوا ذلك عن رب الأرباب ومسبب الاسباب وأضافوه إلى تلك الاسباب

ولو أن ليلي أبرزت حسن وجهها لهام بها اللوام مثل هيامي ولكنها أخفت محاسن وجهها فضلوا جميعا عن حضور مقامي وما أشد طمع الناس في معرفة ما لم يضع الله على معرفته سبيل ، كلما نظروا فيه وحرصوا عليه ازدادوا حيرة وغفلة . فالجزم الاضراب عنه كما فعل السلف الصالح والبصائر كالابصار ، فمن حرص أن يرى بيصره ما وارته الجبال لم ينفعه إطالة تحديقته إلى ذلك مع قيام السائر ، وكذلك تحديق البصائر إلى ما غيبه الله عنها وستره بالآوهام والظنون والاعتقادات الفاسدة . كم من اعتقاد جزم المرء به وبالغ في الانكار على مخالفه ثم تبين له خطؤه وتبجح بعد الجزم بصوابه وحسنه ؟ ومن السعادة أن يختار المرء لنفسه المواظبة على أفضل الأعمال فأفضلها بحيث لا يضع بذلك ما هو أولى بالتقديم منه ، والسعادة كلها في اتباع الشريعة في كل ورد وصدر ونبد الهوى فيما يخالفها فقد قال تعالى : ( فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ) أى فلا يضل في الدنيا عن الصواب ولا يشقى في الآخرة بالعذاب وقال ابن عباس في قوله : ( اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ) الكتاب والسنة ( ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ) ما من طاعة يأتى بها الطالب على وجهها إلا أحدثت في قلبه نورا . وكلما كثرت الطاعات تراكت الأنوار حتى يصير المطيع إلى درجات العارفين الأبرار ( والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سُبُلنا ) وهذا مما يعرفه المطيعون المخلصون ؛ فإذا خلت الأعمال عن الإخلاص لم يزد العاملون إلا ظلمة في القلوب ، لأنهم عاصون بترك الإخلاص وإبطال ما أفسده الرياء والتصنع من الأعمال . وعلى الجملة فلو أن الرب سبحانه وتعالى



عرف عباده نفسه وأوصافه من غير نظر ولا استدلال لهموا في جلاله وتخيروا في كماله لكنه كشف الحجاب بينه وبين السعداء وسدله بينه وبين الأشقياء فلا يستطيع أحد كشف حجاب سدله الله ولا حفظ ماضيه الله وأهمله . جرت المقادير من الأزل واستمرت في الأبد وجفت الأقلام بما قضى على الأنام فلا يتقدم أحد منهم قدر أنملة ولا يتأخر إلا بمقادير سابقة وكتابة لاحقة . فلو تهيأت أسباب السعادة كلها للأشقياء لما سعدوا ، ولو تهيأت أسباب الشقاوة كلها للسعداء لما أشقوا ( وإذا أراد الله بقوم سوء فلا مرد له ) ، ( وإن يمسك الله بضرة فلا كاشف له إلا هو وإن يُرَدِّك بخير فلا راد لفضله )

### (فصل في بيان مراتب على الطاعات والمخالفات)

الطاعات ضربان : أحدهما ما هو مصلحة في الآخرة كالصوم والصلاة والنفك والاعتكاف . الضرب الثاني ما هو مصلحة في الآخرة لبذله وفي الدنيا لآخذه كالزكاة والصدقات والضحايا والهدايا والأوقاف والصلاة والخير كله في الطاعات والشركه في المخالفات ، ولذلك جاء القرآن بالحث على الطاعات دقها وجلها قليلاً وكثيرها جليلها وحقيرها . والزجر عن المخالفات دقها وجلها قليلاً وكثيرها جليلها وحقيرها . فأما الحث على الطاعات فبمدحها وبمدح فاعليها وبما وعدوا عليها من الرضا والثواب وبما رتب عليها في الدنيا من الكفاية والهداية والتأهل للشهادة والرواية والولاية . وأما الزجر عن المخالفات فبذمها وذم فاعليها وبما وعدوا عليها من السخط والعقوبات وبرد الشهادات والولايات والانعزال عن الولايات . وأما ما قرن بالآيات من الصفات فإنه جاء أيضاً حاثاً على الطاعات وزاجراً عن المخالفات مثل أن يذكر سعة رحمته ليرجوه فيعملوا بالطاعات ، ويذكر شدة نعمته ليخافوه فيجتنبوا المخالفات . ويذكر نظره إليهم ليستحيوا من اطلاعه عليهم فلا يعصوه ، ويذكر تفرده بالخير والنفع ليتوكلوا عليه ويفوضوا إليه ، ويذكر إنعامه عليهم وإحسانه إليهم ليجبوه ويطيعوه ولا ( ٢ - قواعد )



يخالفوه فإن القلوب مجبولة على حب من أنعم عليها وأحسن إليها . وكذلك يذكر أوصاف كماله ليعظموه ويهابوه . ويذكر سمعه ليحفظوا ألسنتهم من مخالفته . ويذكر بصره ليستحيوا من نظر مراقبته . ويجمع بين ذكر رحمته وعقوبته ليكونوا بين الخوف والرجاء ؛ فإن السطوة لو أفردت بالذكر لحيف من أدائها إلى القنوط من رحمته . ولو أفردت الرحمة بالذكر لحيف من إفضائها إلى الغرور باحسانه وكرامته ومثل ذلك قوله : ( نبي عبادي أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الأليم ) وقوله : ( وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وإن ربك لشديد العقاب ) وقوله : ( اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم ) وقد يجمع المدائح في بعض المواضع ليتعرف بها إلى عباده فيعرفوه بها ويعاملوه بمقتضاها . وكذلك ما ذكره في قصص الأولين وإنجاء المؤمنين وإهلاك الكافرين إنما ذكره زجراً عن الكفر وحثاً على الإيمان . فياخية من خالفه وعصاه ، وياغبطة من أطاعه واتفقه .

( فصل فيما عرفت حكمته من المشروعات وما لم تعرف حكمته من المشرعات )  
المشروعات ضربان : أحدهما ما ظهر لنا أنه جالب لمصلحة أو داري لمفسدة ، أو جالب داري لمفسدة ، أو جالب داري لمصلحة ويعبر عنه بأنه معقول المعنى .  
الضرب الثاني ما لم يظهر لنا جلبه لمصلحة أو إدرواه لمفسدة ويعبر عنه بالتعبد ، وفي التعبد من الطوعية والإذعان مما لم تعرف حكمته ولا تعرف علته ما ليس في غيره مما ظهرت علته وفهمت حكمته فإن ملاسه قد يفعله لأجل تحصيل حكمته وفائدته ، والمتعبد لا يفعل ما تعبد به إلا لإجلالاً للرب وانقياداً إلى طاعته ؛ ويجوز أن تتجرد التعبدات عن جلب المصالح ودرء المفاسد ثم يقع الثواب عليها بناء على الطاعة والإذعان من غير جلب لمصلحة غير مصاحبة الثواب ودرء لمفسدة غير مفسدة العصيان ؛ فيحصل من هذا أن الثواب قد يكون على مجرد الطوعية من غير أن تحصل تلك الطوعية جلب لمصلحة أو درء لمفسدة سوى مصلحة أجر الطوعية .



(فصل في تفاوت رتب الأعمال بتفاوت رتب المصالح والمفاسد)  
 طلب الشرع لتحصيل أعلى الطاعات كطلبه لتحصيل أدناها في الحد والحقيقة ،  
 كما أن طلبه لدفع أعظم المعاصي كطلبه لدفع أدناها ، إذ لا تفاوت بين طلب وطلب ،  
 وإنما التفاوت بين المطلوبات من جلب المصالح ودرء المفاسد . ولذلك  
 انقسمت الطاعات إلى الفاضل والأفضل لانقسام مصالحها إلى الكامل  
 والأكمل ، وانقسمت المعاصي إلى الكبير والأكبر لانقسام معاصيها إلى  
 الرذيل والأرذل .

### (فصل فيما يتميز به الصغائر من الكبائر)

إذا أردت معرفة الفرق بين الصغائر والكبائر فاعرض مفسدة الذنب على  
 مفاسد الكبائر المنصوص عليها ؛ فإن نقصت عن أقل مفاسد الكبائر فهي من  
 الصغائر ، وإن ساوت أدنى مفاسد الكبائر وأربت عليها فهي من الكبائر . فمن  
 شتم الرب أو الرسول أو استهان بالرسول أو كذب واحداً منهم أو ضحك الكعبة  
 بالعذرة أو ألقى المصحف في القاذورات فهذا من أكبر الكبائر ولم يصرح الشرع  
 بأنه كبيرة ، وكذلك لو أمسك امرأة محصنة لمن يزني بها أو مسلماً لمن يقتله فلا  
 شك أن مفسدة ذلك أعظم من مفسدة أكل مال اليتيم مع كونه من الكبائر ،  
 وكذلك لو دل الكفار على عورة المسلمين مع علمه بأنهم يستأصلونهم بدلالته  
 ويسبون حرهم وأطفالهم ويقتنمون أموالهم ويزنون بنسائهم ويخربون  
 ديارهم فإن تسببه إلى هذه المفاسد أعظم من توليته يوم الزحف بغير عذر مع  
 كونه من الكبائر ، وكذلك لو كذب على إنسان كذباً يعلم أنه يقتل بسببه ،  
 ولو كذب على إنسان كذباً يعلم أنه تؤخذ منه ثمرة بسبب كذبه لم يكن ذلك من  
 الكبائر ؛ وقد نص الشرع على أن شهادة الزور وأكل مال اليتيم من الكبائر ؛  
 فإن وقعاً في مال خطير فهذا ظاهر ، وإن وقعاً في مال حقير كزبيبة وتمره فهذا  
 مشكل ، فيجوز أن يجعل من الكبائر فظاً عما عن هذه المفاسد كما جعل شرب قطرة



من الخمر من جملة الكبائر وإن لم يتحقق المفسدة فيه ، ويجوز أن يضبط ذلك المال بنصاب السرقة . والحكم بغير الحق كبيرة فإن شاهد الزور متسبب متوسل ، والحاكم مباشر ، فإذا جعل التسبب كبيرة فالمباشرة أكبر من تلك الكبيرة ؛ ولو شهد اثنان بالزور على قتل موجب للقصاص فسلم الحاكم المشهود عليه إلى الوالي فقتله وكلهم عالمون بأنهم ظالمون فشهادة الزور كبيرة ، والحكم أكبر منها ، ومباشرة القتل أكبر من الحكم ؛ والوقوف على تساوي المفاصد وتفاوتها عزة ولا يهتدى إليها إلا من وفقه الله تعالى ، والوقوف على التساوي أعز من الوقوف على التفاوت ، ولا يمكن ضبط المصالح والمفاصد إلا بالتقريب . ولا يلزم من النص على كون الذنب كبيرة أن يكون مساويا لغيره من الكبائر فقد قال صلى الله عليه وسلم : « إن من الكبائر أن يشتم الرجل والديه » قالوا : يا رسول الله وكيف يشتم الرجل والديه ؟ قال « نعم » يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه ، رواه مسلم في الصحيح ؛ جعل صلى الله عليه وسلم التسبب إلى سبهما من الكبائر ؛ وهذا تنبيه على أن مباشرة سبهما أكبر من التسبب إليه ؛ وفي رواية البخاري « إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه » قالوا يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال « يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه » جعل اللعن من أكبر الكبائر لفرط قبحه بخلاف السب المطلق ؛ وقد نص الرسول عليه السلام على أن عقوق الوالدين من الكبائر مع الخلاف في رتب العقوق ؛ ولم أقف في عقوق الوالدين ولا فيما يختصان به من الحقوق على ضابط اعتمد عليه ، فإن ما يحرم في حق الأجانب فهو حرام في حقهما وما يجب للأجانب فهو واجب لهما . ولا يجب على الولد طاعتهما في كل ما يأمران به ولا في كل ما ينهيان عنه باتفاق العلماء ؛ وقد حرم على الولد الجهاد بغير إذنها لما يشق عليهما من توقيع قتله أو قطع عضو من أعضائه ولشدة تفجعهما على ذلك ، وقد ألحق بذلك كل سفر يخافان فيه على نفسه أو على عضو من أعضائه . وقد ساوى الوالدان



الريق في النفقة والكسوة والسكنى . وقد ضبط بعض العلماء الكبائر بأن قال : كل ذنب قرن به وعيد أو حد أو لعن فهو من الكبائر : فغير من الكبائر الأرض كبيرة لاقران اللعن به ، وكذلك قتل المؤمن كبيرة لأنه اقترن به الوعيد والحد والمحاربة والزنا والسرقة والقذف كبائر لاقران الحدود بها . وعلى هذا كل ذنب علم أن مفسدته كفسدة ماقرن به الوعيد أو اللعن أو الحد أو أكبر من مفسدته فهو كبيرة ( فائدة ) فإن قيل الكذب فيما لا يضر ولا ينفع صغيرة فما تقولون فيمن قذف محصناً قذفاً لا يسمعه أحد إلا الله تعالى والحفظة ، مع أنه لم يواجه به المقذوف ولم يغتبه به عند الناس هل يكون قذفه كبيرة موجبة للحد مع خلوه من مفسدة الأذى ؟ قلنا الظاهر أنه ليس بكبيرة موجبة للحد لا لتفاء المفسدة ولا يعاقب في الآخرة عقاب المجاهر في وجه المقذوف أو في ملا من الناس بل يعاقب عقاب الكذابين غير المصرين وقد قال الشاعر :

فان الذى يؤذيك منه سماعه \* وان الذى قالوا وراءك لم يقل  
شبهه بالذى لم يقل لا تتفاء ضرره وأذيته . فان قيل إذا اغتابه بالقذف لم يتأذى المقذوف مع غيبته ألم أوجبتم الحد مع اتفاء مفسدة التأذى ؟ قلنا لأن ذلك لو بلغه لكان أشد عليه من القذف في الخلوة . ولأنه إذا قذفه على ملا من الناس احتقروه بذلك وزهدوا في معاملته ومواصلته ، وربما أشاعوا ذلك إلى أن يبلغه ، وليس كذلك قذفه في الخلوة ، والإنسان يكره بطبعه أن يهتك عرضه في غيبته ، وأما قذفه في الخلوة فلا فرق بين اجرائه على لسانه وبين اجرائه على قلبه ( فصل في من ارتكب كبيرة في ظنه يتصورها بتصور الكبائر )

وليست في الباطن كبيرة

إن قيل لو أن إنساناً قتل رجلاً يعتقد أنه معصوم فظهر أنه يستحق دمه ، أو وطئ امرأة يعتقد أنها أجنبية وأنه زان بها فاذا هي زوجته أو أمته ، أو أكل مالا يعتقد أنه لقيم ثم تبين أنه ملكه ، أو شهد بالزور في ظنه وكانت شهادته



موافقة للباطن ، أو حكم بباطل ثم ظهر أنه حق ، فهل يكون مرتكباً لكبيرة مع كونه لم يتحقق المفسدة ؟ قلنا أما في الدنيا فيجرى عليه أحكام الفاسقين . وتسقط عدالته لجراته على رب العالمين . وترد شهادته وروايته . وتبطل بذلك كل ولاية تشترط فيها العدالة ؛ لأن العدالة إنما شرطت في الشهادات والروايات والولايات لتحصل الثقة بصدقه في أخباره وشهادته وبأدائه الأمانة في ولايته ، وقد انخرمت الثقة في ذلك كله لجراته على ربه بارتكابه ما يعتقده كبيرة ؛ لأن الوازع عن الكذب في أخباره وشهادته وعن التقصير في ولايته إنما هو خوفه من الجراءة على ربه بارتكابه كبيرة ، أو بالإصرار على صغيرة ؛ فإذا حصلت جراته على ما ذكرته سقطت الثقة بما يزعه عن الكذب في خبره وشهادته والنصح في ولايته . وأما مفسد الآخرة وعذابها فلا يعذب تعذيب زان ولا قاتل ولا آكل مالا حراماً ، لأن عذاب الآخرة مرتب على رتب المفسد في الغالب كما أن ثوابها مرتب على رتب المصالح في الغالب ولا يتفاوتان بمجرد الطاعة ولا بمجرد المصيبة مع قطع النظر عن رتب المصالح والمفسد ولو كان كذلك لكان أجر التصديق بثمره كأجر التصديق ببدرة ولكانت غيبة المؤمنين بسببتهم إلى الكبار كغيببتهم بسببتهم إلى الصغار ، ولكان سب الانبياء كسب الأولياء ؛ والظاهر أن هذا لا يعذب تعذيب من ارتكب صغيرة لأجل جراته وانتهاك الحرمة بل يعذب عذاباً متوسطاً بين الكبيرة والصغيرة بحجراته على الله تعالى بما يعتقد أنه كبيرة ؛ والاولى أن تضبط الكبيرة بما يشعر بها من ارتكابه في دينه إسماع أصغر الكبار المنصوص عليها بذلك ؛ ولم أقف لأحد من العلماء على ضابط لذلك

### ( فصل في حكم الإصرار على الصغار )

فان قيل قد جعلتم الإصرار على الصغيرة بمثابة ارتكابه الكبيرة فاحد الإصرار أثبت بمرتين أم بأكثر من ذلك ؟ قلنا إذا تكررت منه الصغيرة تكرر رأي يشعر



بقلة مبالاته بدينه إشعار ارتكاب الكبيرة بذلك ردت شهادته وروايته بذلك ،  
وكذلك إذا اجتمعت صفات مختلفة الأنواع بحيث يشعر مجموعها بما يشعر  
أصغر الكبائر

### ( فصل في إتيان المفاسد ظناً أنها من المصالح )

من أتى ما هو مصلحة في ظنه وهو مفسدة في نفس الامر : كمن أكل ما لا يعتقد  
لنفسه ، أو وطئ جارية يظن أنها في ملكه ، أو لبس ثوباً يعتقد لنفسه ، أو سكن  
داراً يعتقد أنها في ملكه ، أو استخدم عبداً يعتقد لنفسه ثم بان أن وكيله أخرج  
ذلك عن ملكه فلا إثم عليه لظنه ، ولا يتصف فعله بكونه طاعة ولا معصية  
ولا مباحاً وإنما هو معفو عنه كأفعال الصبيان والمجانين ، ويلزم ضمان ما فوته  
من ذلك لأنه جائز والجوائز لا تتوقف على المآثم . وكذلك لو وطئ أجنبية  
يعتقدها زوجته أو أمته فإنه لا يآثم ويلزمه مهر مثلها

### ( فصل فيمن فعل ما يظنه قربة أو واجباً وهو مفسدة في نفس الامر )

من فعل فعلاً يظنه قربة أو مباحاً وهو من الفاسد المحرمة في نفس الامر :  
كالحاكم إذا حكم بما ظنه حقاً بناء على الحجج الشرعية ، وكالمصلّي يصلّي على ظن أنه  
متطهر ، أو كمن يصلّي على مرآة يعتقد مسلماً ، وكالشاهد يشهد بحق عرفه بناء على  
استصحاب بقاءه فظهر كذب الظن في ذلك كله : فهذا خطأ معفو عنه كالذي قبله  
ولكن يثاب فاعله على قصده دون فعله ، إلا من صلى محدثاً فإنه يثاب على قصده  
وعلى ما أتى به في صلاته بما لا تشترط الطهارة فيه ؛ ولو أوجر مضطراً طعاماً قاصداً  
لحفظ حياته وكان الطعام مسموماً قتل المضطر فإنه يثاب على قصده دون إيجاره  
وتجيب الدية على عاقلة والكفارة في ماله . ونظائر هذا كثيرة ؛ ولو أكل في المحخصة  
طعاماً يجهل كونه مسموماً فقله فلا دية على عاقلة . وفي وجوب الكفارة في  
حاله اختلاف جارٍ في كل من قتل نفسه .



## (فصل في بيان تقسيم المصالح والمفاسد)

المصالح والمفاسد أقسام : أحدها ما تعرفه الأذكياء والأغنياء . الثاني ما يختص بمعرفة الأذكياء ، الثالث ما يختص بمعرفة الأولياء ؛ لأن الله تعالى ضمن لمن جاهد في سبيله أن يهديه إلى سبيله فقال : (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) ولأن الأولياء يهتمون بمعرفة أحكامه وشرعه فيكون بحثهم عنه أتم واجتهادهم فيه أكمل ، مع أن من عمل بما يعلم ورثه الله علم ما لم يعلم . وكيف يستوى المتقون والفاسقون ؟ لا والله لا يستوفون في الدرجات ولا في المحيا ولا في الممات . والعلماء ورثة الأنبياء فينبغي أن يعرضوا عن الجهلة الأغنياء الذين يطعنون في علومهم ويلغون في أقوالهم ويفهمون غير مقصودهم ، كما فعل المشركون في القرآن المبين فقالوا : (لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون) فكما جعل لكل نبي عدواً من المجرمين جعل لكل عالم من المقربين عدواً من المجرمين . فمن صبر من العلماء على عداوة الأغنياء كما صبر الأنبياء نصر كما نصروا وأجر كما أجرأ وظفر كما ظفروا ؛ وكيف يفلح من يعادى حزب الله ويسعى في إطفاء نور الله ؟ والحسد يحمل على أكثر من ذلك : فإن اليهود لما حسدوا الرسول عليه السلام حملهم حسدهم على أن قاتلوه وعاندوه مع أنهم جحدوا رسالته وكذبوا مقالته .

## (فصل في بيان تفاوت المصالح والمفاسد وتساويها)

المصالح والمفاسد في رتب متفاوتة ، وعلى رتب المصالح ترتب الفضائل في الدنيا والآجور في العقبى ، وعلى رتب المفاسد ترتب الصغائر والكبائر وعقوبات الدنيا والآخرة . وقد تستوى مصلحة الفعلين من كل وجه فيوجب الرب تحصيل إحدى المصلحتين نظراً لمن أوجبه له أو عليه ويجعل أجرهما أتم من أجر التي لم يوجبها ؛ فإن درهم النفل مساوٍ لدرهم الزكاة ، لكنه أوجه لأنه لو لم يوجه لتقاعد الأغنياء عن بر الفقراء فيهلك الفقراء . وجعل الأجر



عليه أكثر من الإجر على غيره ترغيباً في التزامه والقيام به ، فانه قد يؤجر على أحد العاملين المتماثلين مالا يؤجر على نظيره ، مع أنه لا تفاوت بينهما إلا بتحمل مشقة الإيجاب ووجوب العقاب على الترك ، ولذلك أمثلة : أحدها أن حج الفرض وعمرته متساويان بحج النفل وعمرته من كل وجه . الثاني أن صوم رمضان مساو لصوم شعبان من كل وجه ، مع أن صوم رمضان أفضل من صوم شعبان بل لو وقع صوم رمضان في أفقر الأيام وصوم غيره في أطولها لكان صوم رمضان أفضل مع خفته وقصره من صوم سائر الأيام مع ثقلها وطولها . المثال الثالث أن الذكر الواجب والمندوب متساويان من كل وجه فإن تكبيرة الإحرام بمائلة لسائر التكبيرات وهي أفضل ممن بلا خلاف ، وكذلك قراءة جملة الفاتحة في الصلاة مساوية لقراءتها في غير الصلاة مع أنها أفضل منها إذا قرئت خارج الصلاة ، وكذلك الأذكار التي في القرآن إذا قصد بها القراءة شرطت فيها الطهارة عن الجنابة ولو قصد بها الذكر كالبسمة على الطعام والشراب والحمدلة عند الفراغ منها ، والتسبيحات المذكورة في القرآن لم يشترط فيها الطهارة عن الجنابة مع تساوى هذه الأذكار من كل وجه ، وكذلك ما فرضه الله في الزكاة قد تساوى مصلحته ومصلحة نظيره من الصدقات في سد الخلات ودفع الحاجات ، وله أمثلة : أحدها إخراج درهمين متساويين أحدهما زكاة والآخر صدقة . الثاني شاتان متساويتان تصدق بأحدهما والأزكى خرى . الثالث إخراج العشر في الزكاة مع عشر آخر من ذلك الجلس فالزكاة في ذلك كله أفضل من الصدقة مع القطع بالاستواء في دفع الحاجات وسد الخلات ؛ وقد يكون النفل من الصدقات أكمل مصلحة من الفرض في الزكاة وتكون الزكاة أفضل ؛ وله أمثلة : أحدها أن يتصدق بشاة نفيسة أو بعير نفيس أو حنطة جيدة ويزكى بشاة خسيصة أو بعير رذل أو بحنطة ردية : الثاني أن يخرج بنت مخاض في الزكاة ويتصدق بحقة أو جذعة . الثالث أن يتصدق بفضة لينة حسنة ويزكى بفضة خشنة ردية من جلس النصاب



فإن الجيد من جنس هذه الأجناس أكمل مصلحة وأتم فائدة في باب الصدقات مع القطع بأن أجره دون أجر ما ذكرناه في الزكاة ، ومدار ذلك كله قوله عليه السلام عن ربه عز وجل أنه قال «ولن يتقرب إلى عبد بمثل أداء ما افترضت عليه» ولا شك أن هذا الحديث معمول به إذا تساوى الفرض النفل كما ذكرناه في درهم الصدقة ودرهم الزكاة وفي حج الفرض وحج النفل وفي صوم الفرض وصوم النفل فإنهما متساويان من كل وجه . أما إذا تفاوتتا بالقلة والكثرة مثل أن يركب بخمسة دراهم ويتصدق بعشرة آلاف درهم وركب بشاة وتصدق بعشرة آلاف شاة فيحتمل في مثل هذا أن يكون الفرض أفضل من النفل من غير نظر إلى تفاوت المصلحتين ، ويحتمل أن يخص الحديث بالعملين المتساويين في المصلحة كدرهم الزكاة مع درهم الصدقة وشاة الزكاة مع شاة الصدقة ولكن فيه مخالفة لظاهر الحديث ، وليس بعيد من تفضل الرب أن يؤجر على أقل العملين المتجانسين أكبر مما يؤجر على أكثرهما كما فضل أجر هذه الأمة مع قلة عملها على أجر اليهود والنصارى مع كثرة عملهم وكما فضل أجر الفرائض على مساويها من الذوافل طولا على من يشاء من عباده ، وكما أن قيام ليلة القدر مروج لغفران الذنوب مع مساواته لقيام كل ليلة من ليالي رمضان ، وكذلك العمل في ليلة القدر خير من العمل في ألف شهر مع التساوى ، وكذلك الصلاة في المسجدين أفضل منها في سائر المساجد مع تساويهما في جميع ما شرع فيها ؛ وإذا كانت الحسنة في ليلة القدر أفضل من ثلاثين ألف حسنة في غيرها - مع أن تسليحها كتسليح غيرها وصلاتها كصلاة غيرها وقراءتها كقراءة غيرها - علم أن الله يتفضل على عباده في بعض الأزمان بما لا يتفضل به في غيره مع القطع بالتساوى ، وليس ذلك إلا تفضلا من الإله ، إذ لا فرق بين وقت ووقت ؛ وكذلك تفضله سبحانه في بعض الأماكن بتضييف الأجور كما جعل الصلاة في مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام مع التساوى بين الصلوات . وبما يدل أيضا



على أن الله قد يؤجر على قليل الأعمال مما يؤجر على كثيرها ما روى عن ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « مثلكم ومثل أهل الكتابين كرجل استأجر  
أجراء فقال من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ، فعملت اليهود ، ثم  
قال من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ، فعملت النصارى ،  
ثم قال من يعمل لي من صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين فهم  
أنتم فغضبت اليهود والنصارى وقالوا مالنا أكثر عملاً وأقل عطاء ؟ فقال هل نقصتم  
من حقكم شيئاً ؟ قالوا لا ، قال فذلك فضل أوتي من أشاء ، أخرجه البخاري .  
ويدل هذا الحديث أيضاً على أن الثواب ليس على قدر النصب قوله صلى الله عليه وسلم  
« الإيمان بضع وستون شعبة أفضلها لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن  
الطريق ، وهو من المصالح العامة لكل مجتاز بالطريق بإزالة الشوك والأحجار  
والأقذار مع مشقة ذلك وخفة النطق بكلمة الإيمان . فإن قيل هل تفاوتت رتب  
المعارف والإيمان بالفرض والنفل كما تفاوتت رتب العبادات بالفرض والنفل ؟  
قلنا نعم فإن الإيمان الأول والتعرف الأول مفروض بالإجماع واستحضارها  
بعد ذلك نفل لا يلزم تماطيه فيكون تفاوتهما لسبب الفرضية والتفلية لا بتفاوت  
شرفهما في أنفسهما فإنهما متساويان في الشرف والكمال إلا ما استثنى من وجوب  
التشهد في الصلاة ونحوه . وأما التفاوت في الأحوال فظاهر فإن مرتبة التعظيم  
والإجلال أكمل من مرتبة الخوف والرجاء ، لأن الإعظام والإجلال صدر  
عن ملاحظة الذات والصفات فكان لهما شرفان : أحدهما من مصدرهما ، والثاني  
من تعلقهما . وأما الخوف والرجاء فإن الخوف صدر عن ملاحظة المقربات ،  
والرجاء صدر عن ملاحظة المثوبات وتعلقاً بما صدر عنه فأنحطاً عن التعظيم  
والإجلال بمرتبتين اثنتين ؛ وكذلك رتبة المحبة الصادرة عن ملاحظة الإنعام  
والإفضال منحطة عن رتبة المحبة الصادرة عن ملاحظة الكمال والجمال لصدور  
تلك المحبة عن ملاحظة الأغيار وصدور محبة الإجلال عن ملاحظة أوصاف



الجمال والكمال . والتعظيم والمهابة أفضل من المحبة الصادرة عن معرفة الجلال والجمال لما في المحبة من اللذة بجمال المحبوب بخلاف المذهب الهائب فإن الهيبة والتعظيم يقتضيان التصاغر والانحشاش والانقباض ولا حظ للنفس في ذلك فخلص لله وحده . فإن قيل هل يستوى الحاج عن نفسه والمحجوج عنه في مقاصد الحج ؟ قلنا قيل يستويان في براءة الذمة ولا يستويان في الأجر . وأين مجرد بدل الأجرة في مباشرة الحج والقيام بأركانه وشرائطه وسننه وآدابه مع تحمل مشقته وما يحصل فيه من الخضوع والخشوع والتناوش والاستكانة والتعظيم ؟ وهكذا الإبدال كلها لا تساوى مبدلاتها فليس التيمم كالوضوء والغسل وليس صوم الكفارة كاعتاقها ولا إطعامها كصيامها ولا تساوى الإبدال والمبدلات في المصالح لما في شرط الانتقال إلى أحدهما فقد الآخر . فإن قيل لو حصل الأجير على الحج تذال وتمسكن وتناوش وخضوع وخشوع وإجلال وتعظيم ومهابة ومحبة وأنس وفرح وسرور وخوف ورجاء وبكاء واستحياء فهل يحصل أجر ذلك للمحجوج عنه ؟ قلنا لا ، فإن الإجارة متعلقة بأركان الحج وواجباته وسننه ولا يحصل فيه من أعمال القلوب إلا النية لوقوف الصحة عليها . ولا يحصل شيء من ذلك للمحجوج عنه لأن الإجارة لم تناوله بل لو استؤجر عليه لم يصح للعجز عنه في الغالب وعدم الاحتياج إليه ، بخلاف الحج وسننه .

فإن قيل ما تقولون في من سد جوعة مسكين في عشرة أيام ؟ هل يساوى أجره أجر من سد جوعة عشرة مساكين مع أن الفرض سد عشر جوعات والكل عباد الله ، والفرض الإحسان إليهم فأى فرق بين تحصيل هذه المصالح في محل واحد أو في محال متعددة ؟ قلنا لا يستويان لأن الجماعة يمكن أن يكون فيهم ولي لله أو أولياء له فيكون إطعامهم أفضل من تكرير إطعام واحد وقد حث الرب سبحانه وتعالى على الإحسان إلى الصالحين بقوله : ( وأنكحوا الأباى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) ومثل هذا لا يتحقق في واحد بعينه ،



ولأنه يرجى من دعاء الجماعة ما لا يرجى من دعاء الواحد، كما يرجى من دعاء المصلين على الميت إذا بلغوا أربعين ما لا يرجى من دعائهم إذا نقصوا عن ذلك، كما جاء في الحديث. ومثل هذا أوجب الشافعي رضي الله عنه صرف الزكاة إلى الأصناف لما فيه من دفع أنواع من المفاسد وجلب أنواع من المصالح. فإن دفع الفقر والمسكنة نوع مخالف لدفع الرق عن المكاتبين، والغرم عن الغارمين، والغربة والانقطاع عن أبناء السبيل

وكذلك التأليف على الدين عند من يرى أن سهم المؤلف باق. وكذلك إعانة المجاهدين على الجهاد الذي هو تلو الإيمان برب العالمين

فإن قيل قد يترتب الشرع على الفعل اليسير مثل ما يترتب على الفعل الخطير كما رتب غفران الذنوب على الحج المبرور، ورتب مثل ذلك على موافقة تأمين المصلي تأمين الملائكة، ورتب غفران الذنوب على قيام ليلة القدر كما رتب على قيام جميع رمضان. فالجواب أن هذه الطاعات وإن تساوت في التكفير فلا تساوى بينها في الأجور. فإن الله سبحانه وتعالى رتب على الحسنات رفع الدرجات وتكفير السيئات، ولا يلزم من التساوى في تكفير السيئات التساوى في رفع الدرجات. وكلامنا في جملة ما يترتب على الفعل من جلب المصالح ودرء المفاسد. وذلك يختلف فيه باختلاف الأعمال: فمن الأعمال ما يكون شريفاً بنفسه وفيما رتب عليه من جلب المصالح ودرء المفاسد فيكون القليل منه أفضل من الكثير من غيره، والخفيف منه أفضل من الشاق من غيره. ولا يكون الثواب على قدر النصب في مثل هذا الباب كما ظن بعض الجهلة بل ثوابه على قدر خطره في نفسه كالمعارف العلية والأحوال السلية والكلمات المرضية. فرب عباد خفيفة على اللسان ثقيلة في الميزان وعبادة ثقيلة على اللسان خفيفة في الميزان بدليل أن التوحيد خفيف على الجنان واللسان وهو أفضل ما أعطيه الإنسان ومن به الرحمن والتفوه به أفضل كل كلام بدليل أنه يوجب الجنان ويدرك غضب الديان. وقد صرح



عليه الصلاة والسلام بأنه أفضل الأعمال لما قيل له أى الأعمال أفضل ؟ قال : « إيمان بالله ، وجعل الجهاد دونه مع أنه أشق منه . وكذلك معرفة التوحيد أفضل المعارف ، واعتقاده أفضل الاعتقادات ، مع سهولة ذلك وخفته مع تحقيقه . وقد كانت قرّة عين النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة وكانت شاقة على غيره . وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مع خفتها وقرتها ؛ وكذلك إعطاء الزكاة عن طيب نفس أفضل من إعطائها مع البخل ومجاهدة النفس وكذلك جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة

وجعل للذى يقرؤه يتعتع فيه وهو عليه شاق أجرين ، وبما يدل على أن الثواب لا يترتب على قدر النصب في جميع العبادات ما روى أبو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إيقاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ » قالوا بلى قال : « ذكر الله » قال معاذ بن جبل : ما شئ أنجأ من عذاب الله من ذكر الله . رواه الترمذى وبما يدل على ذلك أيضا ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه ، أخرجه مسلم في صحيحه ، وكذلك قوله عليه السلام فيما رواه أبو هريرة أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كلتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم ، أخرجاه في الصحيحين .

والحاصل أن الثواب يترتب على تفاوت الرتب في الشرف . فان تساوى العملان من كل وجه كان أكثر الثواب على أكثرهما لقوله تعالى : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره )



### (فصل فيما يتفاوت أجره بتفاوت تحمل مشقته)

إن قيل ما ضابط الفعل الشاق الذي يؤثر عليه أكثر مما يؤثر على الخفيف؟ قلت إذا اتحد الفعلان في الشرف والشرائط والسنن والأركان وكان أحدهما شاقاً فقد استويا في أجرهما لتساويهما في جميع الوظائف، وانفرد أحدهما بتحمل المشقة لأجل الله سبحانه وتعالى فأثيب على تحمل المشقة لأعلى عين المشاق، إذ لا يصح التقرب بالمشاق، لأن القرب كلها تعظيم للرب سبحانه وتعالى وليس عين للمشاق تعظيماً ولا ترقيراً. ويدل على ذلك أن من تحمل مشقة في خدمة إنسان فانه يرى ذلك له لأجل كونه شق عليه وإنما يراه له بسبب تحمل مشقة الخدمة لأجله: وذلك كالأغتسال في الصيف والربيع بالنسبة إلى الاغتسال في شدة برد الشتاء فان أجرهما سواء لتساويهما في الشرائط والسنن والأركان، ويزيد أجر الاغتسال في الشتاء لأجل تحمل مشقة البرد. فليس التفاوت في نفس الغسلين وإنما التفاوت فيما لزم عنهما. وكذلك شاق الوسائل في من يقصد المساجد والحج والغزو من مسافة قريبة. وآخر يقصد هذه العبادات من مسافة بعيدة فان ثوابيهما يتفاوتان بتفاوت الوسيلة، ويتساويان من جهة القيام بسنن هذه العبادات وشرائطها وأركانها، فان الشرع يثيب على الوسائل إلى الطاعات كما يثيب على المقاصد، مع تفاوت أجور الوسائل والمقاصد. وكذلك جعل لكل خطوة بخطوها المصلى إلى إقامة الجماعة رفع درجة وخط خطيته، وجعل أقدامهم ممشي إلى الصلاة أعظم أجراً من أقربهم ممشي إليها. وكذلك جعل للمسافرين إلى الجهاد بما يلقونه من الظلم والنصب والخمسة والنفقة الصغيرة والكبيرة وقطع الأودية وبما ينالونه من الأعداء وبالوطء الغائص الكفار أجر عمل صالح. فكذلك تحمل المشاق الناشئة عن العبادة أو عن وسائل العبادة؛ ويختلف أجر تحمل المشاق بشدة المشاق وخفتها

فإن قيل قد روى البخاري ومسلم في صحيحهما مسنداً عن عائشة أنها قالت:



قلت يا رسول الله يصدر الناس بفسك واحد ؟ قال : « انتظري فإذا ظهرت فاخرجي إلى التعميم فأهلي منه ثم الحقينا عند كذا وكذا » قال أظنه قال « غدا ولكنها على قدر نصبك أو قال نفقتك » قلت : هذا مشكوك فيه هل قال على قدر نصبك أو قال قدر نفقتك ؟ فان كان الواقع قوله على قدر نفقتك فلا شك أن ما يتفق في طاعة الله يفرق بين قليله وكثيره وإن كان الواقع قوله على قدر نصبك فيجب أن يكون التقدير على قدر تحمل نصبك لما ذكرناه ؛ وقد قيل : إن في بعض كتب الله أنه قال : بعيني ما يتحمل المتحملون من أجلي ، وقد علمنا من موارد الشرع ومصادره أن مطلوب الشرع إنما هو مصالح العباد في دينهم ودنياهم ، وليست المشقة مصلحة بل الأمر بما يستلزم المشقة بمثابة أمر الطبيب المريض باستعمال الدواء المر البشع فإنه ليس غرضه إلا الشفاء ، ولو قال قائل كان غرض الطبيب أن يوجد مشقة ألم مرارة الدواء لما حسن ذلك فيمن يقصد الإصلاح ، وكذلك الوالد يقطع من ولده اليد المتأكلة حفظاً لمهجته ليس غرضه إيجاد ألم القطع ، وإنما غرضه حفظ مهجته مع أنه يفعل ذلك متوجهاً متألماً لقطع يده . وقد قال عليه السلام فيما حكاه عن ربه عز وجل أنه قال : « وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض نفس عبد مؤمن : يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه » ولا شك أن المشاق من حيث إنها مشاق تسوء المؤمن وغيره ، وإنما يهون أمرها لما ينبتى على تحملها من الأجر والثواب : وقد يكون قليل العمل البدني أفضل من كثيره وخفيفه أفضل من ثقله كتفضيل القصر على الاتمام وتفضيل صلاة الصبح مع نقص ركعاتها على سائر الصلوات عند من رآها الصلاة الوسطى ، مع أنها أقصر من صلاة العصر على ما جاءت به السنة والله تعالى يؤتي فضله من يشاء ، ولو كان الثواب على قدر النصب مطلقاً لما كان الأمر كذلك ولما فضلت ركعة الوتر على ركعتي الفجر ، ولما فضلت ركعتا الفجر على مثلها من الرواتب . وأما الإبراد بالظهر



العقوبة الآجلة، ويجوز أن يجاب بمثل هذا في حدى القطرة والسكره لكن الحدود كفارة لأهلها. فقد استويا في الحدين وتكفير الذنبن، وفي السرقتن استويا في المفسدتين ومما أخذ ربع دينار فيكفر الحدان ما يتعلق بربع الدينار من السرقتن ويبقى الزائد إلى تمام الألف لا مقابل له ولا تكفير، وأما تفاوت حدى زنا البكر والمحصن ففیه إشكال يسر الله حله

فان قيل لم فرق بين الأحرار والعبيد في الحدود مع تساويهم في الجرائم وتحقيق المفاسد؟ قلنا تعذيب الأماثل على الاساءة أشد من تعذيب الأراذل لأن صدور المعصية منهم مع الإناعم عليهم والإحسان إليهم أقبح من صدورها من الأراذل. ألا ترى إلى قوله: (يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) وإلى قوله: (لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا إذا لأذقناك ضعف الحياة و ضعف المات) وإلى قوله: (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين)

وإنما كان كذلك لما يجب على المئتم عليه المفضل من شكر إحسان المئتم المتفضل فإذا قابل إحسانه بعصيانه كان ذلك أقبح من عصيان غيره، ولذلك قبحت معصية الوالدين وعقوقهما لما يجب من شكر إنعامهما بتربيتهما؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: (أن اشكر لى ولوالديك) ولوسب الوزير الملك بمسبة سبه بها السائس لاستحق العذاب الأليم، ولم يسوينه وبين السائس لأجل الإناعم عليه والإحسان إليه

فان قيل قد سويت بين الأحرار والعبيد في قطع السرقة وقتل المحاربة؟ قلنا سويت بينهما لتعذر تبعض القطع والقتل

فان قيل هل يستوى إثم الذابج وإثم من قطع أنملة لإنسان فسرت إلى نفسه؟ فالجواب أنهما متساويان في الكفارة والدية والقصاص ويتفاوتان في العقوبة الآجلة لأن جرأة الذابج على انتهاك الحرمة في الذبح أشد من جرأة القاطع على



انتهاك الحرمة في القطع، وكذلك لو جرح أحد الجانبين جرحاً واحداً، وجرح الآخر مائة جراحة، أو قطع أحدهما أثملة واحدة وقطع الآخر جميع الأعضاء والأنامل فمات المجنى عليه بذلك فإنهما يتفاوتان في عقوبة الآخرة لتفاوتهما في تعدد المعصية وعظم الجراحة؛ مع تساويهما في الدية والكفارة والقصاص؛ وكذلك لو ذبح الجاني رجلاً أو قطع الجاني الآخر رجلاً إرباً إرباً حتى مات فإنهما يتساويان في العهدة العاجلة ويتفاوتان في العقوبة الآجلة لعظم الجراحة وتعدد المعصية في إحداهما واتحادها في الأخرى، وكذلك قتل المثلة أعظم وزراً من الذبح وقطع الرقبة

فإن قيل هل يحرم الرب مالا مفسدة فيه؟ قلنا نعم قديح يحرم الرب مالا مفسدة فيه عقوبة لمخالفته وحرماناً لهم أو تعبداً. أما تحريم الحرمات فكما حرم على اليهود كل ذي ظفر وكما حرم عليهم الثروب من البقر والغنم عقوبة لهم للمفسدة في ذلك، ولو كان فيه مفسدة لما أحل ذلك لنا مع أننا أكرم عليه منهم وقد نص على ذلك بقوله: (كذلك جزيتهم ببغيتهم) وبقوله (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) وأما تحريم التعبد فكتحريم الصيد في الإحرام والذهن والطيب واللباس فإنها لم تحرم لصفة قائمة بها تقتضي تحريمها بل لأمراً خارج عن أوصافها، وصار ذلك بمثابة أكل مال الغير فإنه لم يحرم لصفة قائمة به وإنما حرم لأمراً خارج

### (فصل في انقسام المصالح إلى العاجل والآجل)

المصالح ثلاثة أقسام: أحدها واجب التحصيل فإن عظمت المصلحة وجبت في كل شريعة. القسم الثاني مندوبة التحصيل. الثالث مباحة التحصيل. ثم المصالح ثلاثة أضرب: أحدها أخروية وهي متوقفة الحصول، إذ لا يعرف أحد بم يختم له؟ ولوعرف ذلك لم يقطع بالقبول. ولو قطع بالقبول لم يقطع بحصول ثوابها ومصالحها لجواز ذهابها بالموازنة والمقاصة



مع ما فيه من تفويت المبادرة إلى الصلاة فانه من باب تقديم مصلحة راجحة على مصلحة مرجوحة فان المشى إلى الجماعات في شدة الحر يشوش الخشوع الذي هو أفضل وأوصاف الصلاة ، فقدم الخشوع الذي هو من أفضل أوصاف الصلاة على المبادرة التي لا تدانيه في الرتبة ، ولهذا المعنى أمر بالمشى إلى الجماعة بالسكينة والوقار مع ما فيه من تفويت النداء وتكميل الاقتداء بالإمام ، لانه لو أسرع لارتجيع وذهب خشوعه ، فقدم الشرع رعاية الخشوع على المبادرة وعلى الاقتداء في جميع الصلوات ، وكذلك تؤخر الصلاة بكل ما يشوش الخشوع كإفراط الظلم والجور وكذلك يؤخرها الحاقن والحاقب ، وينبغي أن يؤخر بكل مشوش يؤخر الحاكم الحكم بمثله وكذلك تؤخر الصلاة إلى آخر الأوقات في حق من يتيقن وجود الماء في أواخر الأوقات ، لأن فضيلة الصلاة بطهارة الماء أفضل من المبادرة إلى الجماعات ، وإنما فضلت لأن اهتمام الشرع بشرائط العبادات أعظم من اهتمامه بالسنن المكملات ، ويدل على ذلك أن القادر على الماء لا يتغير بينه وبين التيسر ، والقادر على المبادرة إلى الجماعات يغير بين المبادرة والجماعة وبين التأخير والافتراق ؛ ولو كانت مصلحة المبادرة كمصلحة استعمال الماء لتعين عند القدرة عليها كما يتعين استعمال الماء ، وإنما تحمل الصائم مشتقة الخلوفاً فقد فضله الشافعي على إزالة الخلوفاً بالسواك مستدلاً بأن ثوابه أطيب من ريح المسك ، ولم يوافق الشافعي على ذلك إذ لا يلزم من ذكر ثواب العمل أن يكون أفضل من غيره لأنه لا يلزم من ذكر الفضيلة حصول الرجحان بالافضلية ، ألا ترى أن الورع عند الشافعي في قوله الجديد أفضل من ركعتي الفجر مع قوله عليه السلام : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها ، وكم من عبادة قد أفنى الشرع عليها وذكر فضيلتها مع أن غيرها أفضل منها ، وهذا من باب نزاحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما . فإن السواك نوع من التطهر المشروع لإجلال الرب سبحانه وتعالى ، لأن مخاطبة العظماء مع طهارة الأفواه تعظيم لاشك فيه ولأجله شرع السواك



وليس في الخلوف تعظيم ولا إجلال فكيف يقال إن فضيلة الخلوف تربي على تعظيم ذي الجلال بتطيب الأفواه؟ ويدل على أن مصلحة السواك أعظم من مصلحة تحمل مشقة الخلوف قوله صلى الله عليه وسلم: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، ولولا أن مصلحته أتم من مصلحة تحمل مشقة الخلوف لما أسقط إيجابه لمشقة وهذا يدل على أن مصلحته انتهت إلى رتب الإيجاب. وقد نص على اعتباره بقوله: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، والذي ذكره الشافعي رحمه الله مخصص للعام لمجرد الاستدلال المذكور المعارض لما ذكرناه ولا يصح قياسه على دم الشهيد، لأن المستاك مناج لربه فشرع له تطهير فمه بالسواك، وجسد الميت قد صار جيفة غير مناجية فلا يصح مع ذلك الإلحاق

### (فصل في تساوى العقوبات العاجلة مع تفاوت المفاصد)

قد تتساوى العقوبات العاجلة مع تفاوت الزلات مع أن الأغلب تفاوت العقوبات بتفاوت المخالفات، فإن من شرب قطرة من الخمر مقتصرأ عليها يحد كما يحد من شرب ما أسكره وخبل عقله مع تفاوت المفسدين، ولم يجعل الوسائل إلى الزنا والسرقة والقتل مثل الزنا والسرقة، والفرق بينهما وبين شرب القطرة من الخمر خفة حد السكر وثقل ماعداه من الحدود، مع أن التوصل إلى السرقة والقتل لا يحرك الداعية إليهما ولا يحث عليهما، بخلاف وسائل الزنا من النظر واللس وغيرهما فإنها تؤكد الحث عليه والدعاء إليه، والقتل في الزواجر.

فإن قيل هل يكون وزر من سرق ربع دينار كوزر من سرق ألف دينار لاستوائهما في القطع؟ قلنا لا، بل يتفاوت وزرهما في الدار الآخرة بتفاوت مفسدة سرقتهما. قال تعالى: (ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)، (وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) والقطع الواجب في الألف متعلق بربع دينار من الألف، ولا يلزم من الاستواء في العقوبة العاجلة الاستواء في



حتى الحجة ويوم الاثنين والخميس وشعبان وستة أيام من شوال فضلهما راجع إلى جود الله وإحسانه إلى عباده فيهما، وكذلك فضل الثلث الأخير من كل ليلة راجع إلى الله يعطى فيه من إجابة الدعوات والمغفرة وإعطاء السؤل ونيل المأمول مالا يعطيه في الثلثين الأولين، وكذلك اختصاص عرفة بالوقوف فيها ومضى بالرمي فيها والصفا والمروة بالسمى فيه مع القطع بتساوي الأماكن والأزمان، وكذلك تفضيل مكة على سائر البلدان

### (فصل في تفضيل مكة على المدينة)

إن قيل: قد ذهب مالك رحمه الله إلى تفضيل المدينة على مكة فما الدليل على تفضيل مكة عليها؟ قلنا معنى ذلك أن الله يمجود على عباده في مكة بما لا يمجود بمثله في المدينة، وذلك من وجوه: أحدها وجوب قصدتها للحج والعمرة وهذان واجبان لا يقع مثلهما في المدينة فالإثابة عليهما إثابة على واجب، ولا يجب قصد المدينة بل قصدتها بعد موت الرسول عليه السلام بسبب زيارته سنة غير واجبة. الوجه الثاني إن فضلت المدينة بأقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة كانت مكة أفضل منها لأنه أقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة أو خمس عشرة سنة وأقام بالمدينة عشرا. الوجه الثالث إن فضلت المدينة بكثرة الطارقين من عباد الله الصالحين فمكة أفضل منها بكثرة من طرقتهم من الصالحين والأنبياء والمرسلين؛ وما من نبي إلا حجها: آدم ومن دونه من الأنبياء والأولياء؛ ولو كان للملك داران فضليان فأوجب على عبيده أن يأتوا إحدى داريه ووعدهم على ذلك بغفران سيئاتهم ورفع درجاتهم وإسكانهم في قربه وجواره في أفضل دوره لم يرتب ذولب أن اهتمامه بهذا المكان أتم من اهتمامه بغيره من ميوته وقد قال صلى الله عليه وسلم «من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»، وقال: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»، وقال في المدينة «من صبر على لأواتها وشذتها كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة» الوجه الرابع أن التقبيل والاستلام ضرب



من الاحترام وهما مختصان بالركنين البانين ولم يوجد مثل ذلك في مسجد المدينة على ساكنها أفضل السلام. الوجه الخامس أن الله أوجب علينا استقبالها في الصلاة حينما كنا من البلاد والفلات. فان قيل إن ذلك الصلاة اليها على فضلها فلتكن الصخرة أفضل منها لما وجبت الصلاة اليها؟ فالجواب ان صلاته وصلاة أمته إلى الكعبة أطول زمانا فانها قبلتهم إلى يوم القيامة ولولا أن صلحتها أكبر لما اختارها لهم على الدوام وكل فعل نسخ لإيجابه إلى إيجاب غيره كان كل واحد منهما في زمانه أفضل من الآخر أو مثله لقوله: (نأت بخير منها أو مثله) وكونه أفضل في زمانه في وجه لا يدل على فضله على ما هو أفضل من وجوه شتى. الوجه السادس أن الله حرم علينا استدبار الكعبة واستقبالها عند قضاء الحاجات. الوجه السابع أن الله حرمها يوم خلق السموات والأرض فلم تحمل لأحد من الرسل والأنبياء إلا لنبينا صلى الله عليه وسلم فانها أحلت له ساعة من نهار. الوجه الثامن أن الله بوأها لإبراهيم الخليل عليه السلام ولايته إسماعيل عليه السلام وجعلها مبرأ ومولدا لسيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين. الوجه التاسع أن الله جعلها حراما آمنا في الجاهلية والإسلام. الوجه العاشر أن مكة لا تدخل إلا بصح أو عمرة إمارجوباً أو ندباً وليس في المدينة مثل ذلك ولا بد منه. الوجه الحادى عشر أن الله عز وجل قال في مكة (إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) عبر بالمسجد الحرام عن الحرم كله وهذا من مجاز التعبير بالبهض عن الكل كما يعبر بالوجه عن الجملة وبالرأس عن الجملة. الوجه الثانى عشر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل لدخول مكة وهو مسنون ولم ينقل في المدينة مثل ذلك، وفي هذا نظر من جهة أن اغتساله لأجل الحج لا لأجل دخول البلد كما في غسل الإحرام، وقد أنى الله على البيت في كتابه بما لم ين على المدينة فقال: (إن أول بيت وضع للناس للذى ببكة مباركاً وهدى للعالمين) وكيف لا نعتقد أن مكاناً أوجب الله إتيانه على كل مستطيع أفضل من مكان لا يجب



الضرب الثاني: مصالح دنيوية وهي قسمان: أحدهما ناجز الحصول كصالح المآكل والمشارب والملابس والمناكح والمساكن والمراكب، وكذلك مصالح المعاملات الناجزة الأعراض وحياسة المباح كالاصطياد والاحتشاش والاحتطاب. القسم الثاني متوقع الحصول كالإتجار لتحصيل الأرباح وكذلك الإتجار في أموال اليتامى لما يتوقع فيها من الأرباح، وكذلك تعليمهم الصنائع والعلوم لما يتوقع من مصالحها وفوائدها، وكذلك بناء الديار وزرع الحبوب وغرس الأشجار وكل ذلك مصالحه متوقعة خير مقطوع بها؛ وكذلك ما يتوقع من مصالح الإنزجار من الحدود والعقوبات الشرعية.

الضرب الثالث: ما يكون له مصلحتان إحداها عاجلة والأخرى آجلة كالكفارات والعبادات المالية، فإن مصالحها العاجلة لقابليها، والآجلة لبأذليها، فصالحها العاجلة ناجزة الحصول، والآجلة متوقعة الحصول

### ( فصل في انقسام المفاسد إلى العاجل والآجل )

المفاسد ثلاثة أقسام: أحدها ما يجب درؤه فإن عظمت مفسدته وجب درؤه في كل شريعة وذلك كالكفر والقتل والزنا والنصب وإفساد العقول. القسم الثاني ما تختلف فيه الشرائع فيحظر في شرع ويباح في آخر تشديداً على من حرم عليه وتخفيفاً على من أيسر له. القسم الثالث ما تدرؤه الشرائع كراهية له. ثم المفاسد ثلاثة أضرب: أحدها أخروية وهي متوقعة الحصول لا يقطع بتحققها لأنها قد تسقط بالتوبة أو العفو أو الشفاعة أو الموازنة. الضرب الثاني دنيوية وهي قسمان: أحدهما ناجز الحصول كالكفر والجهل الواجب الإزالة وكالجوع والظلم والعري وضرر الصيال والقتال. القسم الثاني متوقع الحصول كقتال من يقصدنا من الكفار والبغاة وأهل الصيال. الضرب الثالث ما يكون له مفسدتان: أحدهما عاجلة والأخرى آجلة كالكفر؛ فالعاجلة ناجزة الحصول، والآجلة متوقعة الحصول. وأما ما يكون مفسدته عاجلة ومصلحته آجلة فكالصيال على الدماء



والأبضاع والأموال فإن درء مفسدته عاجل حاصل لمن درئت عنه ، ومصلحة درئه آجلة لمن درأه

(فائدة) إذا عظمت المصلحة أوجبها الرب في كل شريعة ، وكذلك إذا عظمت المفسدة حرمها في كل شريعة وإن تفاوتت رتب المصالح والمفاسد ، فقد يقدم الشرع ببعض المصالح في بعض الشرائع على غيرها ويخالف ذلك في بعض الشرائع . وكذلك المفاسد : فالقصاص في شريعة موسى واجب حقا لله كما في حد السرقة والزنا ، وهو عندنا حق للعبد مقترن بحق الرب ، ورجح فيه حق العبد على حق الرب في شرعنا نظرا للجاني ولولي الدم

وكذلك حرم في النكاح الزيادة على امرأة واحدة في شرع عيسى نظرا للنساء وكيفا يتضررن بكثرة الضرائر والإماء . وأجازه من غير حصر في شريعة موسى لمن قدر على القيام بالوطء ومؤن النكاح . وأجاز في شرعنا الزيادة على واحدة نظرا للرجال ، وحرم الزيادة على الأربع نظرا للنساء ورحمة بهن ؛ ووطء الإماء من غير حصر نظرا للرجال .

(فصل في تفاوت الأعمال مع تساويها باختلاف الأماكن والأزمان)

اعلم أن الأماكن والأزمان كلها متساوية ويفضلان بما يقع فيهما لا بصفات قائمة بهما . ويرجع تفضيلهما إلى ما ينيل الله العباد فيهما من فضله وكرمه فإن له أن يعاقب بغير كفر ولا عسيان ، ويتفضل بغير طاعة وإيمان ، وقد صح أنه ينشئ في الجنة أقواما وفي النار آخرين ، وكذلك من خلقه في الجنان من الحور العين . وتفضل الأماكن والأزمان ضربان : أحدهما دنيوى كتفضل الربيع على غيره من الأزمان كتفضل بعض البلدان على بعض بما فيها من الأنهار والثمار وطيب الهواء ومرافقة الأهواء . الضرب الثانى تفضيل دينى راجع إلى أن الله يحود على عباده فيهما بتفضيل أجر العاملين كتفضل صوم رمضان على صوم سائر الشهور وكذلك يوم عاشوراء وعشر



وكذلك الاعتكاف فيها وكذلك منع من البيع والشراء فيها . وإيداع الأمانكن والأزمان لهذه الفضائل كإيداع الأنبياء والرسل النبوة والرسالة ليس إلا جوداً من الله ، ولذلك قالت الرسل لقومهم : (إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده) وكذلك سائر الأوصاف الشراف لم يضعها الرب سبحانه وتعالى فيمن يشاء من عباده لمعنى اقتضاها واستدعاها بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده . وكذلك مامن به من المعارف والأحوال وحسن الأخلاق لم يكن ذلك إلا فضلاً من فضله وجوداً من جوده على من يشاء من عباده فكذلك الأمانكن والأزمان أودع الله في بعضها فضلاً لا وجود له في غيرها مع القطع بالتمائل والمساواة ، وكذلك الأجسام التي فضلت بأعراضها كالذهب والفضة وسائر الجواهر النفيسة .

(فصل في انقسام جلب المصالح ودرء المفاسد إلى فروض كفايات

وفروض أعيان)

اعلم أن المصالح ضربان : أحدهما ما يثاب على فعله لعظم المصلحة في فعله ويعاقب على تركه لعظم المفسدة في تركه وهو ضربان : أحدهما ما يثاب على فعله لعظم المصلحة في فعله ويعاقب على تركه لعظم المفسدة في تركه وهو ضربان : أحدهما فرض على الكفاية كتعلم الأحكام الشرعية الزائدة على ما يتعين تعلمه على المكلفين إلى نيل رتبة الفتيا ، وجهاد الطلب وجهاد الدفع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإطعام المضطرين وكسوة العارين وإغاثة المستغيثين والفتاوى والأحكام بين ذوى الاختصاص والإمامة العظمى والشهادات وتجهيز الأموات وإغاثة الأئمة والحكام وحفظ القرآن . والثاني فرض على الأعيان كتعلم ما يتعين تعلمه من أحكام الشريعة وقراءة الفاتحة وأركان الصلاة وغير ذلك من عبادات الأعيان . وكذلك الحج والعمرة والصلوات والزكاة والصيام . واعلم أن المقصود لفرض الكفاية تحصيل المصالح ودرء المفاسد دون ابتلاء الأعيان



بتكليفه والمقصود بتكليف الأعيان حصول المصلحة لكل واحد من المتكلفين على حدة لتظهر طاعته أو معصيته . فذلك لا يسقط فرض العين إلا بفعل المكلف به ويسقط فرض الكفاية بفعل القائم به دون من كلف به في ابتداء الأمر . أما سقوطه عن فاعليه فلأنهم قاموا بتحصيل مصلحته . وأما سقوطه عن الباقيين فلتعذر التكليف به والتكليف تارة يسقط بالامتنال وتارة يسقط بتعذر الامتنال فإذا خاض في فرض الكفاية من يستقل به ثم لحقه آخرون قبل تحصيل مصلحته كان ما فعلوه فرضاً وإن حصلت الكفاية بغيرهم ؛ لأن مصلحته لم تحصل بعد ذلك ، ولذلك أمثلة : أحدها : أن يخرج إلى العدو من يستقل بدفعهم ثم يلحق بهم آخرون قبل انقضاء القتال فيكتب لهم أجر الفرض وإن تفاوتت رتبهم في الثواب بقلة العمل وكثرته . المثال الثاني : أن يقوم بغسل الميت أو تكفينه أو الصلاة عليه أو حمله أو دفنه من تحصل به الكفاية ثم يلحقهم من يشاركونهم في ذلك فيكون له أجر فرض الكفاية على قدر عمله . المثال الثالث : أن يشتغل بعلم الشرع من تحصل به الكفاية الواجبة ثم يلحق بهم من يشتغل به فيكون مفترضاً لأن المصلحة لم تكمل بعد . فان قيل : لو صلى على الجنازة ثانياً من لم يصل عليها أولاً بعد إسقاط فرضها في الحكم لكانت الصلاة الثانية فرضاً عند أصحاب الشافعي فكيف يحكم بأنها فرض مع سقوط الفرض بصلاة السابقين وليس هذا كالأحقيقين في الصلاة لأن مصلحة الفرض لا تحصل إلا بالنخل من الصلاة ؟ فالجواب إن جميع مصالح فروض الكفاية إذا أتى بها فقد دخلت في الوجود قطعاً ولا يغلب ذلك على الظن ، ومصلحة فرض الصلاة على الميت لا يقطع بدخولها في الوجود ، لأن مقصودها الأعظم إجابة الدعاء وهو غيب لا اطلاع لنا عليه ، فمن الجائز أن يقبل دعاء من تقدم الصلاة فتكون الصلاة الثانية محصلة للمصلحة التي هي إجابة الدعاء ؛ إذ لا يلزم من ههنا من ظهور المصلحة - إذا صلى عليه الأبرار - أن يتحقق في الباطن بخلاف مصالح فروض الكفاية



إتيانه . ومن شرف مكة أن الصلاة لا تكره فيها في الأوقات المكروهات لما روى جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح ؛ وأما مارووه من قوله عليه السلام : « اللهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إلى فأسكني في أحب البقاع إليك » فهذا حديث لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن صح فهو من المجاز الذي لا يعرفه كثير من الناس وهو من مجاز وصف المكان بصفة ما يقع فيه ولا يقوم به قيام العرض بالجواهر كقوله (بلدة طيبة) وصفها بالطيب الذي هو صفة لهوائها ، وكذلك الأرض المقدسة وصفت بالقدس الذي هو وصف لمن حل بها من الأنبياء والأولياء المقدسين من الذنوب والخطايا ؛ وكذلك الوادي المقدس وصف بقدس موسى عليه السلام وبقدس الملائكة الذين حلوا فيه ، وكذلك قوله عليه السلام : « أحب البلاد إلى الله مساجدها وأبغض البلاد إلى الله تعالى أسواقها » أراد بمحبة المساجد محبة ما يقع فيها من ذكره وتلاوة كتابه والاعتكاف والصلوات ، وأراد ببغض الأسواق ما يقع فيها من الفسق والحياة وسوء المعاملة مع كون أهلها لا يأمرؤن بمعروف ولا ينهون عن منكر ولا يفيضون الأبصار عن المحرمات ، وكذلك قولهم بلد خائف وآمن وُصف بصفة من حل فيه من الخائفين والأمينين ، فكذلك وصفه بكونه محبوباً هو وصف لما حصل فيه مما يحبه الله ورسوله وهو إقامة رسول الله صلى الله عليه وسلم به وإرشاده أهله إلى ما بعث به فكانت حيثن واجباً عليه ، ومعلوم أن ما كان أحب إلى الله كان أحب إلى رسوله ، وكذلك لما هاجر إلى المدينة كانت إقامته بها وإرشاده أهلها أحب إلى الله وإليه صلى الله عليه وسلم من إقامته بغيرها ؛ ومعلوم أن الطاعة التي هي أحب إلى الله من غيرها أحب إلى رسوله من جميع الطاعات ؛ ولا يلزم من قوله أحب البقاع إليك أن لا تكون أحب إلى رسوله ، كما لا يلزم من قوله أحب البقاع إلى أن لا تكون أحب



البقاع إلى ربه . فالتعبير بالأحب في البلدين دالّ على أن كل واحد من البلدين أحب إلى الله وإلى رسوله ؛ إذ لا يظن برسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أن يخالف ربه في حبة ما أحبه . ويجوز أن يوصف كل واحد من البلدين بحب ما وقع فيه من إبلاغ الرسالة والأمر بالطاعات والنهي عن المعاصي وكل ذلك أحب إلى الله ورسوله مما سواه من النوافل . وأحسن من هذا أن يكون المعنى أخرجتني من أحب البقاع إلى في أمر معاشي فأسكني أحب البقاع إليك في أمر معادى وهذا متجه ظاهر فإنه لم يزل في زيادة من دينه وتبلغ أمره إلى أن تكامل الوحي وبشره يا كمال دينه وإتمام إنعامه بقوله : ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ) وما يدل على أن الأما كن والأزمان يوصفان بصفة ما يقع فيهما قوله تعالى : ( رب اجعل هذا البلد آمناً ) وقوله : ( أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ) فوصفها بصفة أهلها وكذلك قوله سبحانه ( إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة الذي حرّمها ) وصفها بالتحريم الواقع فيها وهو تحريم صيدها ، وعضد شجرها ، واختلاء خلأتها وتحريم النقاط لقطتها إلا للشد . وكذلك وصف سبحانه وتعالى الأشهر بالتحريم في قوله : ( منها أربعة حُرّم ) وفي قوله : ( الشهر الحرام بالشهر الحرام ) وقالت العرب : يوم بارد ، وليل نائم ، ونهار صائم ؛ ومنه قول جرير : ونمت وما ليل المطى بنائم

وفي الكتاب ( فذلك يومئذ يوم غدير ) ، ( فياخذكم عذاب يوم عظيم ) وكذلك يوم عصيب وقطير وثقيل كل ذلك صفة لما يحصل في تلك الأزمان ، وكذلك وصف ليلة القدر بكونها خيراً من ألف شهر إنما هو وصف للعمل الواقع فيها ، وأما فضل الثغور فعائد إلى فضيلة الرباط فيها على نية الجهاد فيثاب حاضروها على نية الجهاد ، وعلى التسبب إليه بالإقامة فيها وكذلك حراستها بمن يقصدها من الكفار . وأما فضيلة المساجد فليست راجعة إلى أجرامها ولا إلى أعراض قامت بأجرامها ، وإنما ترجع فضيلتها إلى مقصودها من إقامة الجماعات والجمعات فيها



النفوس والأموال والحرم والأطفال . والثاني آجلة وهو خلود الجنان ورضاء الرحمن ، وجعل الجهاد تلو الإيمان لأنه ليس بشريف في نفسه وإنما وجب وجوب الوسائل . وفوائده ضربان : أحدهما مصلحه وهي منقسمة إلى العاجل والآجل فأما مصلحه العاجلة فاعزاز الدين ومحق الكافرين وشفاء صدور المؤمنين من اغتنام أموالهم وتحميسها وإرقاق نسايمهم وأطفالهم ، وأما مصلحه الآجلة فالآجر العظيم قال الله تعالى : ( ومن يقاتل في سبيل الله فيُقتل أو يَغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً ) فجعل الآجر العظيم للقتل والغالبين ، والغالب أفضل من القتيل لأنه حصل مقاصد الجهاد وليس القتل مثاباً على القتل لأنه ليس من فعله وإنما يثاب على تعرضه للقتل في نصرة الدين . الضرب الثاني من فرائد الجهاد درؤه لمفاسد عاجلة وآجلة ، أما الآجلة فلأنه سبب لغفران الذنوب والغفران دافع لمفاسد العقاب ، وأما العاجلة فانه يدرأ الكفر من صدور الكافرين إن قتلوا أو أسلموا خوفاً من القتل ، وكذلك يدرأ استيلاء الكفار على قتل المسلمين وأخذ أموالهم وإرقاق حرهم وأطفالهم وانتهاك حرمة الدين . وجعل الحج في الرتبة الثالثة لانه خطا مصلحه عن مصالح الجهاد وهو أيضاً يجلب المصالح ويدرأ المفاسد . أما جلبيه للمصالح فلأن الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة وأما درؤه للمفاسد فانه يدرأ العقوبات بغفران الذنوب قال صلى الله عليه وسلم : « من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ولا تزال رتب المصالح الواجبة التحصيل تتناقص إلى رتبة لو تناقصت لانتبهنا إلى رتب المصالح المندوبات ، وكذلك تتفاوت رتب فرض الكفاية فيما تجلبه من مصلحة أو تدرؤه من مفسدة ، فقتال الدفع أفضل من قتال الطلب ، ودفع الصوال عن الارواح والابضاع أفضل من درئهم عن المنافع والأموال ، وكذلك تفاوت رتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بتفاوت رتب الأمور به في المصالح والمنهي عنه في المفاسد .



الضرب الثاني : من رتب المصالح مائندب الله عباده اليه لإصلاحهم ، وأعلى رتب مصالح الندب دون أدنى رتب مصالح الواجب وتتفاوت إلى أن تنتهى إلى مصلحة يسيرة لوفات لصادفنا مصالح المباح ، وكذلك مندوب الكفاية يتفاوت بتفاوت رتب مصالحه وفوائده

(فائدة في مصالح المباح) مصالح المباح عاجلة بعضها أنفع وأكبر من بعض ولا أجر عليها ، فنأكل شق تمره كان محسناً إلى نفسه بمصلحة عاجلة ومن تصدق بشق تمره كان محسناً إلى نفسه بمصلحة آجلة ، وإلى الفقراء بمصلحة عاجلة ، ومن أتى بمصلحة أخروية قاصرة عليه كان له أجرها وذخرها ، ومن أتى بمصلحة متعددة كان له أجرها ولمن تعدت إليه أجرها الآجل إن كانت في دينه وكان نفعها العاجل إن كانت في دنياه

### (فصل في بيان رتب المفاسد)

وهي ضربان : ضرب حرم الله قربانه ، وضرب كره الله إتيانه ، وللفاسد ما حرم الله قربانه رتبتان : أحدهما رتبة الكبائر وهي منقسمة إلى الكبير والأكبر والمتوسط بينهما ، فالأكبر أعظم الكبائر مفسدة . وكذلك الانقص فالانقص ولا تزال مفسدات الكبائر تتناقص إلى أن تنتهى إلى مفسدة لو نقصت لوقعت في أعظم رتب مفسدات الصغائر وهي الرتبة الثانية . ثم لا تزال مفسدات الصغائر تتناقص إلى أن تنتهى إلى مفسدة لوفات لانتهت إلى أعلى رتب مفسدات المكروهات . وفي الضرب الثاني من رتب المفاسد ، ولا تزال تتناقص مفسدات المكروهات إلى أن تنتهى إلى حد لو زال لوقعت في المباح . وقد أبان صلى الله عليه وآله وسلم من تفاوت الكبائر ثلاث مراتب : إذ سئل عليه السلام أى الذنوب أكبر فقال : «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» . قيل : ثم أى ؟ قال : «أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك» قيل : ثم أى ؟ قال : «أن تزاني حليلة جارك» جعل الكفر أكبر الكبائر مع قبحه في نفسه لجلبه لأقبح المفاسد ودرته لأحسن المصالح



فإنها تتحقق ظاهراً وباطناً . ولذلك يكرر الدعاء على المطلوب الواحد كدعاء الفاتحة والقنوت وبين السجدين ، وكذلك يكرر التسليم والترحم على الأموات ، ولو علمت الإجابة لكان الدعاء عبثاً ، وكذلك تكرير التسليم عند اللقاء والافتراق مع كونه دعاء بكل سلامة ، وكذلك كرر الرسول صلى الله عليه وسلم الاستغفار في اليوم الواحد سبعين مرة أو مائة مرة ولم يكن ذلك لكثرة ما يستغفر منه بل للحاح في الاستغفار على تقصير واحد أو تقصيرين والله يحب المالحين في الدعاء .

فإن قيل : كيف أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالاستغفار مع وعده بغفران ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قلنا وعد بغفران مبني على استغفاره كما وعد المؤمنون بنعيم الجنان المبني على الطاعات والإيمان . فإن قيل : هلا وجب تكرير صلاة الجنازة إلى أن يغلب على الظن حصول الإجابة ؟ قلنا لا تكرر لما في التكرير من المشقة ولا ضابط لغلبة الظن في ذلك . فإن قيل : إذا بعد سقوط الفرض بصلاة الفجرة الذين تبعد إجابة دعائهم فهلا وجب أن يكون المصلون بررة يغلب على الظن قبول دعائهم ؟ فالجواب إن البررة لا يتيسرون في أوقات حضور الجنائز ورُبَّ فاجر مقبول الدعاء لشدة تضرعه وقيامه بآداب الدعاء ورُبَّ برّ مردود الدعاء لتقصيره في القيام بآدابه

(الضرب الثاني من المصالح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه)

وهو ضربان : أحدهما سنة على الكفاية كالأذان والإقامة وتسليم بعض الجماعة على من مروا به من أهل الإسلام وتشميت العاطس وما يفعل بالأموات مما ندب إليه .

والثاني سنة على الأعيان كالرواتب وصيام الأيام الفاضلة وصلاة العيدين والكسوفين والتهجد وعبادة المرضى ، والاعتكاف والتطوع بالنسكين والطواف من غير نسك ، والصدقات المندوبات ، ومصالح هذا دون مصالح الواجب .



والمفاسد ضربان : أحدهما ما يعاقب على فعله ويؤجر على تركه إذا نوى بتركه القربة كالتعرض للدماء والابضاع والأعراض والأموال . والثاني ما لا يعاقب على فعله وتفوته مصاحبة بتركه كالصلاة في الأوقات المكروهات وغمس اليدين في الإناء قبل غسلهما لمن قام من المنام ، وترك السنن المشروعات في الصلوات

( فصل في انقسام المصالح والمفاسد إلى الوسائل والمقاصد )

الواجبات والمندوبات ضربان : أحدهما مقاصد ، والثاني وسائل . وكذلك المكروهات والمحرمات ضربان : أحدهما مقاصد ، والثاني وسائل . وللوسائل أحكام المقاصد فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل . ثم تترتب الوسائل بترتيب المصالح والمفاسد فمن وفقه الله للوقوف على ترتيب المصالح عرف فاضلها من مفضولها ، ومقدمها من مؤخرها ، وقد يختلف العلماء في بعض رتب المصالح فيختلفون في تقديمها عند تعذر الجمع ، وكذلك من وفقه الله لمعرفة رتب المفاسد فإنه يدرأ أعظمها بأخفها عند تزامنها ، وقد يختلف العلماء في بعض رتب المفاسد فيختلفون فيما يدرأ منها عند تعذر دفع جميعها ، والشريعة طالحة بما ذكرناه وسند ذكر أمثلة ذلك إن شاء الله تعالى

### ( فصل في بيان رتب المصالح )

وهي ضربان : أحدهما مصلحة أوجبها الله عز وجل نظراً لعباده وهي متفاوتة الرتب منقسمة إلى الفاضل والأفضل والمتوسط بينهما . فأفضل المصالح ما كان شريفاً في نفسه دافعاً لأقبح المفاسد جالباً لأرجح المصالح ، وقد سئل عليه السلام أي الأعمال أفضل ؟ فقال : « إيمان بالله » قيل ثم أي ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » قيل ثم أي ؟ قال : « حج مبرور » جعل الإيمان أفضل الأعمال لجلبه لأحسن المصالح ودرئته لأقبح المفاسد مع شرفه في نفسه وشرف متعلقه . ومصالحه ضربان : أحدهما عاجلة وهي إجراء أحكام الاسلام ، وصيانة



فانه يجلب مفسد الكفر ويدراً مصالح الإيمان . ومفسده ضربان : أحدهما عاجلة وهي إراقة الدماء وسلب الأموال وإرقاق الحرم والأطفال. الضرب الثاني آجلة وهي خلود النيران مع سخط الديان . وأما درؤه لأحسن المصالح فانه يدراً في الدنيا عن المشركين التوحيد والإيمان وعن الإسلام والأمن من القتل والسبي واغتنام الأموال ؛ ويدراً في الآخرة نعيم الجنان ورضا الرحمن . وجعل قتل الأولاد تالياً لا اتخاذ الانتداد لما فيه من الإفساد وقطع الأرحام والخروج من حيز العدالة إلى حيز الفسوق والعصيان مع التعرض لعقاب الآخرة وتغريم الذب والكفارة والانزلال عن الولاية التي تشترط فيها العدالة . وجعل الزنا بحليلة جاره تلو قتل الأولاد لما في ذلك من مفسد الزنا كاختلاف المياه واشتباها الأنساب وحصول العار وأذية الجار والتعرض لحد الدنيا أو لعقاب الآخرة والانتقال من حيز العدالة إلى حيز الفسوق والعصيان والانزلال عن جميع الولايات .

(فصل) تنقسم المصالح والمفاسد إلى نفيس وخسيس ودقيق وجل وكثر وقل وجلي وخفي وآجل وأخروي وعاجل دنيوي . والدنيوي ينقسم إلى متوقع وواقع ومختلف فيه ومتفق عليه . وكذلك ترجيح بعض المصالح على بعض وترجيح بعض المفاسد على بعض ينقسم إلى المتفق عليه والمختلف فيه فالسعيد من فعل ما اتفق على صلاحه وترك ما اتفق على فساد . وأسعد منه من ضم إلى ذلك فعل ما اختلف في صلاحه وترك ما اختلف في فساد .

فإن الاحتياط لحيازة المصالح بالفعل والاجتناب للمفاسد بالترك وقليل من يفعل ذلك ، وقد يعبر عن القليل بالمعدوم . فن المصالح والمفاسد ما يشترك في معرفته الخاصة والعامة ومنها ما ينفرد بمعرفته الخاصة ومنها ما ينفرد بمعرفته الخاصة ، ولا يقف على الحق من ذلك كله إلا من وفقه الله بنور يقذفه في قلبه وهذا جار في مصالح الدارين ومفاسدهما ، وفي مثله طال الخلاف والنزاع بين



الناس في علوم الشرائع والطبائع ، وتدبير المسالك والممالك ، وغير ذلك من الولايات والنيات وجميع التصرفات ؛ ولأجل الاختلاف في ذلك منع الشرع من نصب الخليفين لما يقع بينهما من الاختلافات في الصالح والأصلح والمفاسد والأفسد ، وفي ترجيح المصالح والمفاسد لأنه لو جوز نصبهما لتعطل تحصيل ماخى من المصالح واجتناب ماخى من المفاسد ، وكذلك ترجيح الخفى . وأما نصب القضاة مع اختلافهم في الأحكام فيجوز لأن مصالح القضاء خاصة ومصالح الخلافة عامة ، ويتعذر نصب قاض واحد لجميع الناس ولا شك أن نصب القضاة والولاية من الوسائل إلى جلب المصالح العامة والخاصة ؛ وأما نصب أعوان القضاء والولاية فمن وسائل الوسائل وكذلك الوسائل الإلهية ووسائل إلى تحصيل مقاصد الشرائع وهى من أفضل الوسائل ، وكذلك تحمل الشهادات وسيلة إلى أدائها وأداؤها وسيلة إلى الحكم بها والحكم بها وسيلة إلى جلب المصالح ودرء المفاسد .

### (فصل فيما يخفى من المصالح والمفاسد من غير تعبد)

الأفعال ضربان : أحدهما ما خفيت عنا مصالحه ومفاسده فلا تقدم عليه حتى تظهر مصلحته المجردة عن المفسدة أو الزاجعة عليها وهذا الذى جاءت الشريعة بمدح الأناة فيه إلى أن يظهر رشده وصلاحه . الضرب الثانى ما ظهرت لنا مصلحته وله حالان : أحدهما أن لا تعارض مصلحته مفسدته ولا مصلحة أخرى فالأولى تعجيله ، والثانية أن تعارض مصلحته مصلحة هى أرجح منه مع الخلو عن المفسدة فيؤخر عنه رجاء إلى تحصيله ، وإن عارضه مفسدة تساويه قدمت مصلحة التعجيل لما ذكرنا فيما خلا عن المعارض ، والضابط أنه مهما ظهرت المصلحة الخلية عن المفاسد يسعى فى تحصيلها ، ومهما ظهرت المفاسد الخلية عن المصالح يسعى فى درئها ، وإن التبس الحال احتطنا للصالح بتقدير وجودها وفعلناها ، وللمفاسد بتقدير وجودها وتركناها . وإن دار الفعل بين الوجوب والندب بنينا على أنه واجب وأتيناه به وهذا فيما لا تشترط النية فيه كدفع الصائل



عن النفس فإنه محبوب على قول وواجب على آخر، وأما ما تشترط فيه التنية فقيه نظر من جهة حزم التنية؛ فإن دار بين الندب والإباحة بنينا على أنه مندوب وأتينا به؛ وإن دار بين الحرام والمكروه بنينا على أنه حرام واجتنبناه، وإن دار بين المكروه والمباح بنينا على أنه مكروه وتركناه. وقد جاءت الشريعة بمدح السرعة في أمور كالذبح والنحر وضرب الرقاب في القصاص لما في السرعة في ذلك من تهوين للموت وقد كتب الله الأحسان على كل شيء وأمر بأحسن القتلة والذبحة، وكذلك أيضاً قصاص الأطراف تحمده في السرعة. ولوصل على مسلم في نفس أو بضع أو مال بحيث لو اقتصرنا في الدفع عنه لتحققت المفسدة فإن السرعة في هذا وأمثاله واجب لا يسع تركها، وكذلك السرعة في القتال ومكافحة الأبطال. وقد مدح الله المسارعة في الخيرات وأثنى على المسارعين فيها، وقال موسى عليه السلام (عجلت إليك رب لترضى) وقد جعل لمن قتل الوزغ بضربة واحدة مائة حسنة، ولمن قتله بضربتين سبعين حسنة، لما في الضربة الواحدة من المسارعة إلى إزهاق روحه ودفع ضرره وإحسان قتله

(قاعدة في الموازنة بين المصالح والمفاسد)؛ إذا تعارضت مصلحتان وتعذر جمعهما فإن علم رجحان إحداها قدمت؛ وإن لم يعلم رجحان فإن غلب التساوي فقد يظهر لبعض العلماء رجحان إحداها فيقدمها ويظن آخر رجحان مقابلهما فيقدمه، فإن صوبنا المجتهدين فقد حصل لكل واحد منهما مصلحة لم يحصلها الآخر، وإن حصرنا الصواب في أحدهما فالذي صار إلى المصلحة الراجحة مصيب للحق والذي صار إلى المصلحة المرجوحة مخطئ معفو عنه إذا بذل جهده في اجتهاده، وكذلك إذا تعارضت المفسدة والمصلحة. فإن قيل: كيف قصرون المختلفين مع أن بعضهم قد أصاب المرجوح الذي لو اطلع عليه لما جاز له الاعتماد عليه؟ قلنا ترك الرجحان رخصة على خلاف القواعد وفي الرخص ترك المصالح الراجحة إلى المصالح المرجوحة للعذر دفعاً للشاق ولو قلنا بوجوب الاستدراك



لأذى إلى مشقة عظيمة عامة بخلاف من أخطأ النص والإجماع والأيقة الجلية أو القواعد الكلية فإن خطأ ذلك لا يقع إلا نادراً، فمن له أهلية الاجتهاد فيجب استدراكه لندرته وقلته؛ والحاصل أن الشرع يجعل المصلحة المرجوحة عند تمذر الوصول إلى الراجعة أو عند مشقة الوصول إلى الراجعة بدلاً من المصلحة الراجعة كما يدل الوضوء بالتبعم والصيام بالإعتاق والإطعام بالصيام والعرفان بالاعتقاد في حق العوام والفاخرة بالآذكار وجهة السفر في صلاة النافلة بالقبلة وجهة المقاتلة في الجهاد بالقبلة.

(فائدة) الحكمة في اللغة المنع، قال الشاعر:

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم إني أخاف عليكم أن أغضباً

أي امنعهم. وفي الشرع عبارة عن المنع من ترك المأمورات أو من فعل المنهيات. وحاصله المنع من ترك المصالح الخالصة أو الراجعة والمنع من فعل المفسد الخالصة أو الراجعة، والوعظ وهو الأمر بحلب المصالح الخالصة أو الراجعة أو النهي عن ارتكاب المفسد الخالصة أو الراجعة والذي تسميه الجهلة البطلة سياسة هو فعل المفسد الراجعة أو ترك المصالح الراجعة على المفسد. ففي تضمين المكوس والخور والابضاع مصالح مرجوحة مغمورة بمفسد الدنيا والآخرة (وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السيل) وبمثل هذا يفتنون الأشقياء أنفسهم بإيثار المفسد الراجعة على المصالح قضاء للذات الأفراح العاجلة ويتركون المصالح الراجعة للذات خسيصة أو أفراح دينية ولا يبالون بما رتب عليها من المفسد العاجلة أو الآجلة. وذلك كشرب الخور والأنبذة للذة إطرابها والزنا والواط: وأذية الأعداء المحرمة وقتل من أعصبهم وسب من غاضبهم، وغصب الأموال والتكبر والتجبر، وكذلك يهربون من الآلام والغموم العاجلة التي أمرنا بتحملها لما في تحملها من المصالح العاجلة ولا يبالون بما يلتزمون من تحمل أعظم المفسدين تحصيلاً للذات أدناهما، وكذلك يتركون أعظم



المصلحتين تحصيلاً للذات أدناهما . أسكرتهم اللذات والشهوات فلسوا الممات وما بعده من الآفات ؛ فويل لمن ترك سياسة الرحمن واتبع سياسة الشيطان وارتكب الفسوق والعصيان أولئك أهل البنى والضلال

والجهل مفسدة وهو ثلاثة أقسام : أحدها ما يجب إزالته كالجهل بما يجب تعلمه من الأصول والفروع ، القسم الثاني ما لا يجب إزالته ببعض أحكام الفروع . القسم الثالث ما يختلف في إزالته .

والعرفان مصلحة وهو ثلاثة أقسام : أحدها ما يجب تحصيله من علوم الأصول والفروع ، القسم الثاني ما لا يجب تحصيله ولا حذله ، القسم الثالث ما يختلف في وجوب تحصيله من الأصول والفروع

### (فصل في اجتماع المصالح المجردة عن المفاسد)

إذا اجتمعت المصالح الآخروية الخالصة فإن أمكن تحصيلها حصلناها وإن تعذر تحصيلها حصلنا الأصلح فالأصاح والأفضل فالأفضل لقوله تعالى : (فبشر عبادى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) وقوله : (واتبعوا أحسن ما أنزل اليكم من ربكم) وقوله : (وأمر قومك يأخذوا بأحسنها) فإذا استوت مع تعذر الجمع تخيرنا وقد يفرع وقد يختلف في التساوى والتفاوت ولا فرق في ذلك بين المصالح الواجبات والمندوبات . وليان الأفضل وتقديم الفاضل على المفضول أمثلة : أحدها تقديم العرفان بالله وصفاته على الإيمان بتلك ويقوم الاعتقاد في حق العامة مقام العرفان ويقوم الإيمان المبني على العرفان لتعذر وصول العامة إلى العرفان وما يتبعه من الإيمان وعلى ذلك الإيمان بالرسول وبما جاءوا به من الشرائع والأخبار وعذاب الفجار وثواب الأبرار ، والعرفان متقدم على ذلك أشرفه في نفسه لتعلقه بالديان ولأنه شرط في صحة عبادة الرحمن وهو أيضا مقدم بالزمان إلا على النص الدال عليه المقضى اليه وليس يقدم النظر إلا بالزمان وإنما تأخر الإيمان بالكتب والرسول إذ لا يمكن أن يؤمن بالرسول والرسالة



من لا يعرف المرسل فقد تأخر لقصور رتبته عن رتبة الايمان ، والعرفان لسكونه  
تعلق بمخلوق ولتعذر تحصيله قبل تحصيل الاعتقاد والايمان العرفان ولفضل  
الايمان تأخرت الواجبات عن ابتداء الاسلام ترغيبا فيه فانها لو وجبت في الابتداء  
لنفروا من الايمان لثقل تكاليفه

ولذلك أمثلة أحدها : أن الله أخر إيجاب الصلاة إلى ليلة الاسراء لأنه  
لو أوجبها في ابتداء الاسلام لنفروا من ثقلها عليهم

المثال الثاني : الصيام لو وجب في ابتداء الاسلام لنفروا من الدخول في الاسلام  
المثال الثالث : تأخير وجوب الزكاة إلى ما بعد الهجرة لأنها لو وجبت في  
الابتداء لكان إيجابها أشد تنفيرا لغلبة الضنة بالأموال

المثال الرابع : الجهاد لو وجب في الابتداء لآباد الكفرة أهل الاسلام لقلّة  
المؤمنين وكثرة الكافرين .

المثال الخامس : القتال في الشهر الحرام لو أجل في ابتداء الاسلام لنفروا  
منه لشدة استعظامهم لذلك وكذلك القتال في البلد الحرام

المثال السادس : القصر على أربع نسوة لو ثبت في ابتداء الاسلام لنفرت  
الكفار من الدخول فيه ، وكذلك القصر على ثلاث طلاقات ؛ فتأخرت هذه الواجبات  
تأليفا على الاسلام الذي هو أفضل من كل واجب ومصلحته تربو على جميع المصالح  
ولمثل هذا قرر الشرع من أسلم منهم على الأنكحة المعقودة على خلاف  
شرائط الاسلام . وكذلك أسقط عن المجانين ما يتلفونه من أنفس المؤمنين  
وأموالهم لأنه لو ألزمهم بذلك لنفروا من الدخول في الاسلام وكذلك نبى  
على الاسلام غفران جميع الذنوب لأن عهدا لوبقيت بعد الاسلام  
لنفروا . وكذلك قال جماعة قد زنوا فأكثروا من الزنا ومن غيره من الكبائر  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ إن ما تقول وتدعو اليه لحسن لو تخبرنا أن لما عملنا  
كفارة ؟ فأنزل الله تعالى : ( قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم ) الآية . وقال في



غيرهم : (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) وإنما أمرهم في ابتداء الإسلام بإفشاء السلام وإطعام الطعام وصلة الأرحام والصدق والعفاف ، لأن ذلك كان ملائماً لطباعهم حاثاً لهم على الدخول في الإسلام ، وكذلك ألف صلى الله عليه وسلم جماعة على الإسلام بما دفعه لهم من الأموال وامتنع من قتل جماعة من المنافقين قد عرف بنفاقهم ، خوفاً أن يتحدث الناس بأنه أخذ في قتل أصحابه حينفروا من الدخول في الإسلام ، فهذه كلها مصالح أخرت ، لما أتى تقديمها من المفاسد المذكورة

المثال الثاني : من تقديم الفاضل على المفضول تقديم بعض الفرائض على بعض كتقديم الصلاة الوسطى على سائر الصلوات

المثال الثالث : تقديم كل فريضة على نوعها من النوافل كتقديم فرائض الطهارات على نوافلها ، وفرائض الصلوات على نوافلها ، وفرائض الصدقات على نوافلها ، وتقديم فرائض الصيام على نوافلها ، كتقديم فرض الحج والعمرة على نوافلها مع أنها لا يقعان إلا واجبين ، لأنهما يجبان بالشروع ولكن ليس ما أوجه الإنسان على نفسه في رتبة ما أوجه الله عليه . ويدل على تقديم المفروضات على نوعها من المندوبات ما ذكرناه من الكتاب وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن ربه عز وجل أنه قال : « ولن يتقرب إلى عبد بمثل أداء ما افترضت عليه »

المثال الرابع : تقديم فرائض الصلوات ونوافلها على مفروضات الأعمال ونوافلها لقوله عليه السلام : « واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » هذا مذهب الشافعي رحمه الله وفيه إشكال : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل ؟ فقال : « إيمان بالله » قيل ثم ماذا ؟ قال : « جهاد في سبيل الله » قيل ثم ماذا ؟ قال : « حج مبرور » ويعد أن تكون صلاة الصبح أفضل من حجة مبرورة وركعتا الفجر أفضل من حجة التطوع . وقد جعل رسول الله



صلى الله عليه وسلم الجهاد تلو الإيمان وجعل الحج في الرتبة الثالثة ، فإن قدمت الصلاة عليهما كان ذلك مخالفا للحديث ؛ وإن تأخرت عنهما لم يستقم كون الصلاة أفضل الأعمال البدنية ؛ ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن يجعل الحج المفروض أفضل من صلاة مفروضة ويجعل استغراق الصلاة لأزمان تتسع للحج أفضل من الحج لأن الإقبال على الله بالصلاة في زمن يتسع للحج أكمل وأتم من الإقبال عليه بأفعال الحج فيكون جمعا بين الحديثين ؛ وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « بر الوالدين » وسئل : أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « الصلاة لأول وقتها » ؛ وسئل أى الأعمال أفضل ؟ فقال : « حج مبرور » ؛ وهذا جواب لسؤال السائل فيختص بما يليق بالسائل من الأعمال لأنهم ما كانوا يسألون عن الأفضل إلا ليتقربوا به إلى ذى الجلال فكأن السائل قال : أى الأعمال أفضل لى ؟ فقال : « بر الوالدين » لمن له والدان يشتغل بيهما وقال لمن يقدر على الجهاد لما سأله عن أفضل الأعمال بالنسبة إليه : « الجهاد في سبيل الله » ؛ وقال لمن يعجز عن الحج والجهاد : « الصلاة لأول وقتها » ، ويجب التنزيل على مثل هذا لثلاثا يتنافض الكلام في التفضيل .

المثال الخامس : تقديم المبدلات على أبدالها كتقديم الاستنجاء بالماء على الاستجمار بالأحجار ؛ وتقديم الطهارة بالماء على الطهارة بالتراب وتقديم العتق في كفارة القتل والظهار وإفساد الصيام على صوم شهرين متتابعين فإن مصلحة البدل قاصرة عن مصلحة المبدل منه .

المثال السادس : تقديم ما شرع فيه الجماعة من الصلوات على ما لم تشرع فيه إذا كان مخصوصا بأوقات كالعبدن والكسوفين ؛ لأنها أشبهت الفرائض في وصفين أحدهما شرعية الجماعات ، والثاني تهديد الأوقات .

المثال السابع : تقديم بعض الرواتب على بعض كتقديم الوتر وسنة الفجر على



سائر الرواتب وهل يقدم الوتر على سنة الفجر أو بالعكس؟ فيه اختلاف والأصح تقديم الوتر

المثال الثامن : تقديم إنقاذ الفرق المعصومين على أداء الصلوات ، لأن إنقاذ الفرق المعصومين عند الله أفضل من أداء الصلاة ، والجمع بين المصلحتين يمكن بأن ينقذ الفريق ثم يقضى الصلاة . ومعلوم أن ما فات من مصلحة أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من الهلاك ، وكذلك لو رأى الصائم في رمضان غريقا لا يتمكن من إنقاذه إلا بالفطر أو رأى مصولا عليه لا يمكن تخليصه إلا بالتقوى بالفطر فإنه يفطر وينقذه ، وهذا أيضا من باب الجمع بين المصالح لأن في النفوس حقا لله عز وجل وحقا لصاحب النفس ، فقدم ذلك على فوات أداء الصوم دون أصله .

المثال التاسع : تقديم صلاة الجنازة على صلاة العيدين والكسوفين وإن خيف فواتهما لتأكد تعجيلها ، وتقدم على الجمعة إن اتسع وقت الجمعة ، فإن خفنا تغير الميت قدمناه على الجمعة وإن فاتت الجمعة لأن حرمة آكد من أداء الجمعة . وهذا من باب تقديم حق العبد والرب على محض حق العبد مع أن الجمع بين المصلحتين يمكن بأن يدفن الميت ثم تقضى الصلاة

ولو قدمنا الجمعة لسقطت حرمة الميت لا إلى بدل وإن لم يخف تغير الميت فقولان . ولو اجتمعت الجمعة مع الكسوف خطب للجمعة وذكر فيها الكسوف فإن قدمنا الكسوف على العيد صلى الكسوف وعقبه بالعيد . لأن صلاة العيد أهم من الخطبتين ثم خطب خطبتين للعيد والكسوف

المثال العاشر : إذا ضاق وقت الفريضة بحيث لا يتسع لغيرها . فذكر صلاة نسيها قبل الشروع في الصلاة المؤداة أو في أثنائها فليؤد الأداء ويقضى الفائتة بعد خروج الوقت لأنه لو قدم المقضية على المؤداة لفات رتبة الأداء في الصلاتين جميعا فتفوت مصلحة الأداء في الصلاتين ؛ ولا شك أن تحصيل المصلحة في إحدى الصلاتين أولى من تفويتها في الصلاتين ولا يتم قول المخالف ما لم يبين أن فضيلة



تقديم المقضية تركي على ما ذكرناه من فضيلة الأداء في إحدى الصلاتين وهذا من باب تقديم الأفضل فالأفضل من حقوق الله عز وجل

المثال الحادى عشر: إذا ضاق الوقت عن الجمع بين الأذان والإقامة والراتبة والفريضة بحيث لا يتسع إلا للفريضة فانا نقدم الفريضة لكمال مصلحة أدائها على مصلحة الأذان والإقامة والسنة الراتبة وإن كانت الرواتب والفرائض قابلة للقضاء فان فضيلة أداء الفرائض أتم من فضيلة أداء النوافل فقدمنا أفضل الأداءين على الآخر وهذا من باب الجمع بين المصلحتين.

المثال الثانى عشر: إذا ضاق على المحرم وقت عشاء الآخرة بحيث لا يتسع إلا لأربع ركعات لو اشتغل بها لغائه إتيان عرفة. فقد قيل يدع الصلاة ويذهب إلى عرفة لأن أداء فرض الحج أفضل من أداء فرض الصلاة إذ جعله صلى الله عليه وسلم تلوا الجهاد وجعل الجهاد تلو الإيمان وقيل يشتغل بأداء الصلاة لأن أداء الصلاة أفضل من أداء الحج لقوله عليه السلام: «راعِلُوا أَنْ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ» والأصح أنه يجمع بين المصلحتين فيصلى صلاة الخوف وهو ذاهب إلى عرفة فيكون جامعا بين المصلحتين على حسب الإمكان لأن مشقة فوات الحج عظيمة فإذا جاز أن يصلى صلاة الخوف لأجل حفظ مال يسير لجوازه لحفظ أداء الحج أولى.

المثال الثالث عشر: تقديم الكفارات على التطوعات .

المثال الرابع عشر: النفقات التى ليست من العبادات المفترقات إلى النيات فيقدم المرء نفسه على نفقة آبائه وأولاده وزوجاته . ويقدم نفقة زوجاته على نفقة آبائه وأولاده ، لأنها من تنمة حاجاته ، وتقدم نفقة القريب على نفقة الرقيق فى بعض الصور لأنها صدقة وصلة ، وتقدم نفقة الرقيق على القريب وذلك مثل أن يكون الرقيق مضطرا يخشى هلاكه والقريب محتاجا لا يخشى هلاكه ، وتقدم نفقة الرقيق على نفقة البهائم والأنعام لأن حرمة آكد ومصلحته



أعظم ؛ ولذلك جاز بيع الحيوان حفظاً لروح الإنسان ، وإن ملك حيواناً يؤكل وحيواناً لا يؤكل ولم يجد إلا نفقة أحدهما وتعذر بيعهما احتمل أن يقدم نفقة ما لا يؤكل على نفقة ما يؤكل ويذبح المأكول واحتمل أن يسوى بينهما ، فإن كان المأكول يساوى ألفاً وغير المأكول يساوى درهما ، ففي هذا نظر واحتمال المثال الخامس عشر : إذا اجتمع مضطران فإن كان معه ما يدفع ضرورتهما لزمه الجمع بين دفع الضرورتين تحصيلاً للصلحتين ، وإن وجد ما يكفي ضرورة أحدهما ، فإن تساوى في الضرورة والقرابة والجوار والصلاح احتمل أن يتخير بينهما ، واحتمل أن يقسمه عليهما ، وإن كان أحدهما أولى مثل أن يكون والداً أو والدته أو قريباً أو زوجة أو ولياً من أولياء الله تعالى أو إماماً مقسطاً أو حاكماً عدلاً قدم الفاضل على المفضول لما في ذلك من المصالح الظاهرة ، فإن قيل لو وجد المكلف مضطرين متساويين ومعه رغيف لو أطعمه لأحدهما لعاش يوماً ولو أطعم كل واحد منهما نصفه لعاش نصف يوم . فهل يجوز أن يطعمه أحدهما أم يجب فضه عليهما . فالحق أن تخصيص أحدهما غير جائز لما ذكرته من أن أحدهما قد يكون ولياً لله تعالى ، ولأن الله سبحانه وتعالى أمر بالعدل والإنصاف ، والعدل التسوية . فدفعه إليهما عدل وإنصاف وإحسان مندرج في قوله تعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) وكذلك لو وجد محتاجين فإنه يندب إلى فض الرغيف عليهما وأن لا يخص أحدهما به لما ذكرته . ولأن تخصيص أحدهما موغر لصدر الآخر مؤذله .

وكذلك لو كان له رادان لا يقدر إلا على قوت أحدهما فإنه يفضه عليهما تسوية بينهما . فإن قيل إذا كان نصف الرغيف شبعاً لأحد ولديه ساداً لنصف جوعة الآخر فكيف يفضه عليهما ؟ قلت يفضه عليهما بحيث يسد من جوعة أحدهما ما يسد من جوعة الآخر . فإذا كان ثلث الرغيف ساداً لنصف جوعة أحدهما وثلاثه ساداً لنصف جوعة الآخر فليوزعه عليهما كذلك ، لأن هذا هو



الإنصاف كما أنه يجب عليه مع القدرة إشباع كل واحد منهما مع اختلاف مقدار كليهما فكذلك هذا لأن الغرض الأعظم إنما هو كفاية البدن في التغذية . وكذلك يجب أن يطعم الكبير الرغيب أكثر مما يطعم الصغير الزهيد ومثل هذا يعطى الراجل سهمًا واحدًا من الغنائم ويعطى الفارس ثلاثة أسهم دفعا لحاجتهما فإن الراجل يأخذ سهمًا لحاجته والفارس يأخذ أقوى الأسهم لحاجته والسهم الثاني لفروسه والسهم الثالث لسائس فروسه فيسوى بينهما في المال الذي أخذ بسبب القتال . فإن قيل لم قسم مال المصالح على الحاجات دون الفضائل ؟ قلنا ذهب عمر رضي الله عنه إلى قسمته على الفضائل ترغيبًا للناس في الفضائل الدينية . وخالفه أبو بكر رضي الله عنه في ذلك لما قسم منه تفضيل السابقين على اللاحقين فقال : إنما أسلموا لله وأجرهم على الله وإنما الدنيا بلاغ ومعنى هذا أني لا أعطيههم على إسلامهم وفضائلهم التي يتقربون بها إلى الله شيئًا من الدنيا لأنهم فعلوها لله وقد ضمن الله لهم أجرها في الآخرة . وإنما الدنيا بلاغ ودفع للحاجات فأضع الدنيا حيث وضعها الله من دفع الحاجات وسد الخلل ، والآخرة موضوعة للجواز على الفضائل فأضعها حيث وضعها الله ؛ ولا أعطى أحدًا على سعيها شيئًا من متاع الدنيا ؛ وبذلك قال الشافعي رحمه الله تعالى . فإن قيل فهلا قسمت الغنائم كذلك إذا كان الفارس لأعيال له والراجل له عيال كثير ؟ قلنا لما حصل ذلك بكسب الغانمين وسعيهم فضلوا على قدر عنايتهم فيه .

ولاشك أن عناء الفرسان في القتال أكمل من عناء الرجاله ، فإن قيل هلا قدر الشافعي رحمه الله تعالى نفقات الزوجات بالحاجات كنفقة الآباء والأمهات والبنين والبنات ولم قدرها بالامداد ؟ قلنا لما كانت النفقة عوضًا عن البضع قدرها لأن الأصل في الأعواض التقدير ، وله قول إنها مقدرة بالمعروف لنفقة الأقارب وعملًا بقوله عليه السلام لهند : « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف ،



ولم تكن هند غارقة بكون المعروف مدين في حق الغنى ومدا في حق الفقير ومدا  
ونصفاً في حق المتوسط ؛ وقد نص الله على أن الكسوة بالمعروف في قوله تعالى :  
(وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وكذلك السكنى وماعون الدار يرجع  
فيها إلى العرف من غير تقدير ، والغالب في كل ماورد في الشرع إلى المعروف أنه  
غير مقدر وأنه يرجع فيه إلى ما عرف في الشرع أو إلى ما يتعارفه الناس ؛ ولا فائدة  
في تقدير الحب فإن ما يضم إليه من مؤنة إصلاحه مجهول والمجهول إذا ضم إلى  
المعلوم صار الجميع مجهولاً ولم يعهد في السلف ولا في الخلف أن أحداً أنفق الحب  
على زوجته مع مؤنته ، بل المعهود منهم الإنفاق على ما جرت به العادة والذي  
قاله الشافعي مؤد إلى أن يموت كل واحد ونفقة زوجته في ذمته ؛ لأن المعاوضة  
عن الحب الذي أوجبه بما يطعمه الرجل زوجته من الخبز واللحم وغيرهما ربا  
لا يصح في الشرع ولا يجوز أن يكون عوضاً ولو جاز أن يكون عوضاً لم يبر من  
النفقة لأنه لم يتعاقد عليه الزوجان . وما بلغنا أن أحداً أطعم زوجته على العادة  
ثم أوصى بأن توفي نفقتها حباً من ماله ، ولا حكم بذلك حاكم على أحد من الأزواج  
بعد موته ؛ وليست النفقة في مقابلة ملك البضع وإنما هي في مقابلة التمكين ،  
وبالضع مقابل بالصدائق فتكون نفقة المرأة كنفقة العبد المشتري فإن الثمن في  
مقابلة رقبته ، والنفقة جارية بسبب ذلك الملك

### (فصل في بيان العدل)

تقدير النفقات بالحاجات مع تفاوتها عدل وتسوية من جهة أنه سوى بين  
المنفق عليهم في دفع حاجاتهم لا في مقادير ما وصل إليهم ، لأن دفع الحاجات هو  
المقصود الأعظم في النفقات وغيرها من أموال المصالح . فإن قيل إذا كان العدل  
في اللغة هو التسوية والقاضي لا يسوى بين الخصوم في قبول قولهم بل يقبل قول  
المدعى عليه مع يمينه ولا يقبل قول المدعى إلا بعد نكول المدعى عليه وكذلك  
وظف البينة على المدعى وهذا تفاوت لا تسوية فيه ؟ قلنا معنى التسوية



في الحكم وجميع الولايات أنه يسوى بين المدعين في العمل بالظاهر في توظيف البقية على المدعين، والايمان على المنكرين، ورد الايمان على المدعين عند نكول المنكرين. وكذلك التسوية بين من يقبل قوله من المدعين فيما وظف عليهم كالولي في القسامة، والزوج في اللعان، والامناء في قبول قولهم في التلف والمدعين في قبول قولهم في الرد. وحاصل هذا كله التسوية في الأحكام عند التساوى في الاسباب. واعلم أن لما ذكرناه من العدل واجتناب إيغار الصدور يجب على الحكم التسوية بين الخصوم في الإعراض والإقبال وغير ذلك لأن تقديم أحد الخصمين موجب لإيغار صدر الآخر وحقه؛ ولا يجرى ذلك في حق المسلم والكافر لأن جنايته على أمر نفسه بالكفر آخرته وأوجبت بغضه وإذلاله، كما يظهر بالغبار وإظهار الصغار، فإن قيل لو خوطب إلى الولي المجير إحدى ابنتيه فهل يتخير في تزويج أيتهما شاء أو يبدأ بإحدهما؟ قلنا: إن تساويا في الصلاح والتوقان إلى النكاح تخير بينهما وقد يقرع، وإن تساويا في الصلاح واختلفا في التوقان قدم أوقهما، وإن خف توقان الصالحة وزاد توقان الطالحة ففي هذا نظر واحتمال، والذي أراه تقديم الطالحة درءاً لما يتوقع من فجورها، وأما الصالحة فيزعمها صلاحها عن الفجور. وقد كان صلى الله عليه وسلم يعطى الرجل وغيره أحب إليه منه خيفة أن يكب في النار على وجهه، لأن تقي المتقى يزعه عن العصيان، وفجور الفاجر يوقعه في الاثم والعدوان.

المثال السادس عشر: من تقديم الفاضل على المفضول إذا كان له عبدان أحدهما برّ تقي والآخر فاجر شقي قدم إعتاق البرّ التقي على إعتاق الفاجر الشقي لأن الإحسان إلى الأبرار أفضل من الإحسان إلى الفجار، وكذلك لو كان أحد العبدین قريساً والآخر أجنياً قدم القريب على الأجنبي لاشتغال عتقه على مصلحة الإعتاق وصلة الرحم. فإن كان الأجنبي في غاية الصلاح ففي تقديم عتقه على عتق القريب الفاسق نظر. وقد قال الأصحاب إذا اشترى عبداً



للإعتاق فليشتر المكدود والمجهود فإن إعتاقه أفضل من إعتاق المرفه المجدود لأن ما يدفعه عنه من ذل الرق وصعوبة الجهد والكد أفضل مما يدفعه من مجرد ذل الرق . وكذلك لو اشترى عبداً للفتية ليدفع عنه الكد والجهد لآثيب على ذلك لما فيه من رفع المفسدة عن العبد . وكم في هذا وأمثاله من مثقال ذرة من الخير

المثال السابع عشر : إذا وجد من يصلو على بضع محرم ومن يصلو على عضو محرم أو نفس محرمة أو مال محرم . فإن أمكن الجمع بين حفظ البضع والعضو والمال والنفس جمع بين صون النفس والعضو والبضع والمال لمصالحها وإن تعذر الجمع بينهما وقدم الدفع عن النفس على الدفع عن العضو وقدم الدفع عن العضو على الدفع عن البضع وقدم الدفع عن المال الخطير على الدفع عن المال الحقيقير إلا أن يكون صاحب الخطير غنياً وصاحب الحقير فقيراً لا مال له سواء فقى هذا نظرو تأمل . وتفاوت هذه المصالح ظاهر . وإنما قدم الدفع عن العضو على الدفع عن البضع لأن قطع العضو سبب مفض إلى فوات النفس . فكان صون النفس مقدماً على صون البضع لأن ما يفوت بفوات الأرواح أعظم مما يفوت بفوات الأبضاع .

المثال الثامن عشر : تقديم الدفع عن الإنسان على الدفع عن الحيوان المحترم ؛ ولك أن تجعل هذا كله من باب تحمل أخف المفسدتين دفماً لأعظمهما . فنقول مفسدة فوات الأعضاء والأرواح أعظم من مفسدة فوات الأبضاع ، ومفسدة فوات الأبضاع أعظم من مفسدة فوات الأموال ، ومفسدة فوات الأموال النفيسة أعظم من مفسدة فوات الأموال الخسيسة ، ومفسدة هلاك الإنسان أعظم من مفسدة هلاك الحيوان .

المثال التاسع عشر : إذا شغل الزمان عن من له الولاية العظمى وحضر اثنان يصلحان للولاية لم يحز الجمع بينهما لما يؤدي إليه من الفساد باختلاف الآراء



فتمطل المصالح بسبب ذلك ، لأن أحدهما يرى ما لا يرى الآخر من جلب المصالح ودرء المفاسد فيختل أمر الأمة فيما يتعلق بالمصالح والمفاسد ، وإنما تنصب الولاية في كل ولاية عامة أو خاصة للقيام بحلب مصالح المولى عليهم ودرء المفاسد عنه بدليل قول موسى لآخيه هرون عليه السلام : ( اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ) . فإن كانا متساويين من كل وجه تخيرنا بينهما ، ويحتمل أن يقرع بينهما دفعا لتأذي من يؤخر منهما ؛ وإن كان أحدهما أصح تعبدت ولاية الأصح على الصالح لما قدمناه من تقديم أصح المصالح فأصلحها وأفضلها فأفضاها إلا أن يكون الأصح بغيضا للناس أو محتقرا عندهم ، ويكون الصالح محبا اليهم عظيما في أعينهم ، فيقدم الصالح على الأصح لأن الاقبال عليه موجب للمسارعة إلى طواعيته وامثال أمره في جلب المصالح ودرء المفاسد ، فيصير حينئذ أرجح بمن ينفر منه لتقاعد أعوانه عن المسارعة إلى ما يأمر به من جلب المصالح ودرء المفاسد فيصير الصالح بهذا السبب أصح

المثال العشرون : إذا اجتمع اثنان يصلحان لولاية الأحكام فإن تساويا من كل وجه ولينا كل واحد منهما قطراً إن شمرت الأقطار ؛ وإن كانت مشحونة بالقضاة والحكام تخيرنا بينهما أو ولينا كل واحد منهما جانبا من جوانب البلد أو أقرعنا بينهما كما ذكرنا في الإمام

المثال الحادي والعشرون : إذا اجتمع جماعة يصلحون للقيام بالآيتام قدم الحاكم أقومهم بذلك وأعرفهم بمصالح الآيتام وأشد هم شفقة ومرحمة ، فإن تساوا من كل وجه تخير . ويجوز أن يولى كل واحد منهم بعض الولاية ما لم يكن بينهما تنازع فيها واختلاف يؤدي إلى تعطيل مصالحها وتعطيل درء مفاسدها ، لأن الولاية كلها ضاقت قوى الوالى على القيام بحلب مصالحها ودرء مفاسدها وكلما اتسعت عجز الوالى عن القيام بذلك

المثال الثاني والعشرون : إذا اجتمع جماعة يصلحون للأذان فإن تساوا أقرعنا



بينهم في قوله عليه السلام: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه، فان تفاوتوا في الثقة والأمانة والعفة عن النظر إلى حرم الناس ومعرفة المواقيت وحسن الصوت قدمنا الأفضل فالأفضل، لأن المصلحة فيه أعظم وقد قال عليه السلام «من ولي من أمر المؤمنين شيئا لم يجهد لهم ولم ينصح فالجنة عليه حرام»، وفي رواية «لم يدخل الجنة معهم»

المثال الثالث والعشرون: لا يقدم في ولاية الحرب إلا أشجع الناس وأعرفهم بمكايد الحروب والقتال، مع النجدة والشجاعة وحسن السيرة في الاتباع، فان استووا فان كانت الجهة واحدة تخير الامام، وله أن يقرع بينهم كيلا يجد بعضهم على الامام بتقديم غيره عليه، وإن تعددت الجهات صرف بكل واحد منهم إلى الجهة التي تليق به؛ والضابط في الولايات كلها أنا لا نقدم فيها إلا أقوم الناس بحلب مصالحها ودرء مفسادها، فيقدم الأقوم بأركانها وشرائطها على الأقوم بسفنها وآدابها، فيقدم في الإقامة الفقيه على القارئ، والافقه على الأقرأ، لأن الفقيه أعرف باختلال الأركان والشرائط وبما يطرأ على الصلاة من المفسدات

وكذلك يقدم الورع على غيره، لأن ورعه يحثه على إكمال الشرائط والسنن والأركان ويكون أقوم إذن بمصلحة الصلاة. وقدم بعض الأصحاب بنظافة الثياب لأن الغالب أن المتزهد من الأفذار التي ليست بأنجاس أنه يتزهد عن النجاسات فيكون أقوم بشرط الصلاة. وكذلك يقدم البصير على الأعمى عند بعضهم لأنه يرى من النجاسات ما لا يراه الأعمى فيكون أشد تحرزا من النجاسات التي اجتنابها شرط في صحة الصلاة

وأما غرض الأعمى عن المحرمات فليس غرضه شرطا في صحة الصلاة وأما غسل الموتى وتكفينهم وحملهم ودفنهم فيقدم فيه الأقارب لأن حنومهم على ميتهم يحملهم على أكمل القيام بمقاصد هذه الواجبات. وكذلك يقدم الآباء على الأولاد، لأن حنو الآباء أكمل من حنو الأولاد، وكذلك يقدم القريب



في الصلاة على الاموات على جميع أهل الولايات لأن من الصلاة الشفاعة للبيت والقريب لفرط شفقته وشدة حزنه عليه يبالغ في الدعاء له ما لا يفعله الأجانب، وكذلك تقدم الامهات على الآباء في الحضنة لمعرفتهن بها وفرط حنوهم على الأطفال، وإذا استوى النساء في درجات الحضنة فقد يقرع بينهن وقد يتخير والقرعة أولى.

ويقدم الآباء على الامهات في النظر في مصالح أموال المجانين والأطفال وفي التأديب وارتياح الحرف والصناعات لأنهم أقوم بذلك وأعرف به من الامهات، وكذلك يقدم في ولاية النكاح الأقارب على الموالى والحكام

ويقدم من الأقارب أرقهم بالمولى عليه كالأباء والأجداد، وإذا اجتمع أولياء النكاح في درجة واحدة كالإخوة والأعمام، فالأولى للمرأة أن تأذن لأنسهم وأعلمهم وأفضلهم ولا تعدل إلى غيره لما في ذلك من كسر قلبه، ولما في توليته من مصلحتها: فإن أذنت الجميع جاز لتساويهم في تحصيل المصلحة المقصودة من النكاح، فإذا أذنت لهم فالأفضل لهم أن يقدموا أفضلهم لما ذكرناه فإن لم يقدموا أحدهم وتنازعوا أيهم يتولى العقد أقرع بينهم لتساويهم

والإنسان يأنف من تقديم نظيره عليه ولا يأنف من تقديم من هو خير منه عليه وكذلك قلنا الأفضل أن يفوض العقد إلى أفضلهم، ويقدم الجد على الأوصياء والأئمة والحكام، ويقدم الأوصياء على الحكام. وإنما قدمنا الأقرب من ذوى الأنساب لأن شفقته على المبالغة في جلب المصالح ودرء المفاسد.

ويجب على الأئمة في تفريق مال المصالح أن يصرفوه في تحصيل أعلاها مصلحة فأعلاها، وفي درء أعظمها مفسدة فأعظمها.

### (فصل فيما لا تشترط فيه العدالة من الولايات)

العدالة شرط في بعض الولايات وإنما شرطت لتكون وازعة عن الحياة والتقصير في الولاية؛ ولا تشترط العدالة في ولاية القريب على الاموات في



التجهيز والدفن والتكفين والخل والتقدم في الصلاة ؛ لان فرط شفقة القريب ومرحمته تحته على المبالغة في الغسل والتكفين والدعاء في الصلاة وكذلك انكساره بالحزن على الميت يحته على التضرع في دعاء الصلاة فتكون العدالة في هذا الباب من التماس والتكلمات .

وكذلك ولاية النكاح لا تشترط فيها العدالة على قول لان العدالة إنما شرطت في الولايات لتزع الولي عن التقصير والخيانة ؛ وطبع الولي في النكاح يزعه عن التقصير والخيانة في حق وليته ؛ لانه لو وضعها في غير **كف** كان ذلك عارا عليه وعلتها ؛ وطبعه يزعه عما يدخله على نفسه ووليته من الاضرار والعار .

وكذلك لو كان الولي مستورا صح النكاح في ظاهر الحكم اعتمادا على العدالة الظاهرة مع قوة الوازع ؛ ولو كان شهود النكاح مستورين صح النكاح في الحكم على الاصح لغلبة الانكحة في البوادي والقرى حيث لا يوجد العدول لمسيس الحاجة إلى ذلك . وللتعليل بقوة الوازع فيما ذكرناه قبل الإقرار من المسلم والكافر والبر والفاجر لان طباعهم تزعمهم عن الكذب في الاقرار المضربهم في حقوقهم كالدماء والابضاع والاموال . ولا تقبل الشهادة إلا من عدل لان الفاسق لا يزعه طبعه عن الكذب . فشرطت العدالة في الشاهد لتكون وازعة عن الكذب في الاقرار . وكذلك يقبل إقرار العبد بما يوجب الحدود والقصاص لان طبعه يزعه عن الكذب على السيد بما يوجب قتله أو قطعه أو جلده واختلف في اشتراط العدالة في ولاية الآباء على الأطفال ، فمنهم من ألحقها بولاية النكاح لما ذكرناه من الطبع الوازع عن التقصير والإضرار ، ومنهم من فرق بينهما بأن الاضرار في ولاية النكاح يدخل على الولي والمولى عليه والطبع وازع عنها ، وأما في ولاية المال فان طبعه يزعه عن الإضرار بالطفل لأجل غيره ولا يزعه عن ذلك في حق نفسه ، فإنه طبعه يحته على تقديم نفسه



على أولاده وأحفاده ، فتشترط العدالة فيه لتكون وازعة عن التقصير بالنسبة إليه وإلى غيره ولذلك ردت شهادته لنفسه اتفاقاً لقوة الداعي ، واختلف في شهادته لو والديه وأولاده . وأما الوصي فتشترط فيه العدالة لضعف الوازع على التقصير والخيانة بخلاف الأب ، وأما الإمامة العظمى ففي اشتراط العدالة فيها اختلاف لغلبة الفسوق على الولاية ، ولو شرطناها لتعطلت التصرفات الموافقة للحق في تولية من يولونه من القضاة والولاة والسعاة وأمرأه الغزوات وأخذ ما يأخذونه وبذل ما يعطونه وقبض الصدقات والآوال العامة والخاصة المندرجة تحت ولايتهم ، فلم تشترط العدالة في تصرفاتهم الموافقة للحق لما في اشتراطها من الضرر العام ، وفوات هذه المصالح أقبح من فوات عدالة السلطان . ولما كان تصرف القضاة أعم من تصرف الأوصياء وأخص من تصرف الأئمة اختلف في إلحاقهم بالأئمة ، فمنهم من أحقهم بالأئمة لأن تصرفهم أعم من تصرف الأوصياء ، ومنهم من أحقهم بالأوصياء لأن تصرفهم أخص من تصرف الأئمة .

والمشاق في الشرع ثلاثة أقسام : أحدها مشقة عامة مؤثرة في الرخص والتحقيقات كما ذكرناه في تعطيل تصرفات الولاية ، القسم الثاني : مشقة خاصة كما ذكرناه في تصرفات الأوصياء ، القسم الثالث : مشقة بين المشقتين كما ذكرناه في تصرف القضاة .

(فصل في تنفيذ تصرفات البغاة وأئمة الجور لما وافق الحق لضرورة العامة)  
وقد ينفذ التصرف العام من غير ولاية كما في تصرف الأئمة البغاة فإنه ينفذ مع القطع بأنه لا ولاية لهم ، وإنما نفذت تصرفاتهم وتوليتهم لضرورة الرعايا ، وإذا نفذ ذلك مع نذرة البغي فأولى أن ينفذ تصرف الولاية والأئمة مع غلبة الفجور عليهم ؛ وأنه لا انفكاك للناس عنهم ، وأما أخذهم الزكاة فإن صرفوها في مصارفها أجزاء لما ذكرناه ؛ وإن صرفوها في غير مصارفها لم



يبرأ الأغنياء منها على المختار لما في إجزائها من تضرر الفقراء بخلاف سائر المصالح التي لا معارض لها؛ فانها إنما نفذت لتمحضها . وأما ههنا فالقول بإجزاء أخذها نافع للأغنياء مضر للفقراء ؛ ودفع المفسدة عن الفقراء أولى من دفع المفسدة عن الأغنياء . وإن شئت قلت لأن مصالح الفقراء أولى من مصالح الأغنياء لأنهم يتضررون بعدم نصيبهم من الزكاة مالا يتضرر به الأغنياء من تثنية الزكاة . ولمثل هذا يتخير الساعى في الأحظ للفقراء إذا كان في المال أربع حقائق وخمس بنات لبون ؛ ولا يتخير الولاية فيما يصنعون إلا نادراً وهو إذا تساوى تحصيل المصلحتين أو دفع المفسدتين من كل وجه . فان كانت المصلحة في التعزير وجب . وإن كانت في العفو والإغضاء وجب .

### (فصل في تقييد العزل بالأصلح للمسلمين فالأصلح)

إذا أراد الإمام عزل الحاكم فإن أراه منه شيء عزله لما في إبقاء المريب من المفسدة إذ لا يصلح في تقرير المريب على ولاية عامة ولا خاصة لما يخشى من خيائته فيها ؛ وإن لم تكن ريبة فله أحوال :  
أحدها : أن يعزله بمن هو دونه ولا يجوز عزله لما فيه من تقويت المسلمين المصلحة الحاصلة من جهة فضله على غيره ، وليس للإمام تقويت المصالح من غير معارض .

الحال الثانية : أن يعزله بمن هو أفضل منه فينفذ عزله تقديماً للأصلح على الأصلح لما فيه من تحصيل المصلحة الراجحة للمسلمين .

الحال الثالثة : أن يعزله بمن يساويه فقد أجاز بعضهم ذلك لما ذكرناه من التخير عند تساوى المصالح ، وكما يتخير بينهما في ابتداء الولاية ، وقال آخرون لا يجوز لما فيه من كسر العزل وعاره بخلاف ابتداء الولاية .

فان قيل ينبغي أن يجوز لما فيه من النفع للولى . قلنا حفظ الموجود أولى من تحصيل المفقود . ودفع الضرر أولى من جلب النفع . وهذا معروف بالعادة



وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من ولى من أمر المسلمين شيئا ثم لم يجهد لهم وينصح لم يدخل الجنة معهم » ولما اتهم خالد بن الوليد بأنه قتل مالك بن نويرة ليتزوج بامرأته حتى قال الشاعر :

وجرت منايا مالك بن نويرة عقيقته الحسناء أيام خالد

حرض عمر على أن يعزله أبو بكر وقال قتل رجلا من المسلمين ونزى على امرأته . فامتنع أبو بكر من عزله لأنه كان أصلح في القيام لقتال أهل الردة من غيره . وهو أصوب مما رآه عمر لأن تلك الرية لم تكن قاذحة في كونه أقوم بالحرب من غيره . فلما تولى عمر عزله عن حرب الشام وولى أبا عبيدة بن الجراح فوصل كتاب العزل إلى أبي عبيدة والناس صفوف للقتال فلم يخبر خالدًا حتى انقضت الحرب لعله بتقديمه في مكان الحرب وترتيب القتال ولو أخبره بذلك لتشوش أمر المسلمين . وإنما لم يخبره لأنه أذن له في ذلك أو رأى أنه لا ينعزل حتى يقف على الكتاب

(فصل في تصرف الآحاد في الأموال العامة عند جور الأئمة)

لا يتصرف في أموال المصالح العامة إلا الأئمة ونوابهم . فإذا تعذر قيامهم بذلك وأمكن القيام بها من يصلح لذلك من الآحاد بأن وجد شيئا من مال المصالح فليصرف إلى مستحقه على الوجه الذي يجب على الإمام العادل أن يصرفه فيه بأن يقدم الأهم فالأهم والأصلح فالأصلح ، فيصرف كل مال خاص في جهاته أهمها فأهمها ، ويصرف ما وجد من أموال المصالح العامة في مصارفها أصلحها فأصلحها ، لأننا لو منعنا ذلك لفاتت مصالح صرف تلك الأموال إلى مستحقها ولائهم آئمة الجور بذلك وضمنوه . فكان تحصيل هذه المصالح ودرء هذه المفاسد أولى من تعطيلها . وإن وجد أموالا منصوبة فإن عرف مالكيها فليردها عليهم . وإن لم يعرفهم فإن تعذرت معرفتهم بحيث يئس من معرفتهم صرفها في المصالح العامة أولاها فأولاها . وإنما قلنا ذلك لأن الله قال (وتعاونوا



على البر والتقوى) وهذا بر وتقوى. وقال صلى الله عليه وسلم: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» وقال صلى الله عليه وسلم: «كل معروف صدقة»، فإذا جوز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له أن يأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف مع كون المصلحة خاصة، فلا يجوز ذلك في المصالح العامة أولى. ولا سيما عند غلبة الظلمة للحقوق. ولا شك أن القيام بهذه المصالح أتم من ترك هذه الأموال بأيدي الظلمة يأكلونها بغير حقها ويصرفونها إلى غير مستحقها. ويحتمل أن يجب ذلك على من ظفر به كن وجد اللقطة في مضیعة. وإذا جوز الشرع لمن جحد حقه أن يأخذ من مال جاحده إذا ظفر به إن كان من جلسه وأن يأخذه ويبيعه إن كان من غير جلسه مع أن هذه مصلحة خاصة لجواز ما ذكرناه مع عمومته أولى. وقد خیر بعض أصحاب الشافعي وأجد ذلك بين أن يصرفه في مصارفه، وبين أن يحفظه إلى أن يلى المسلمين من هو أهل يصرف ذلك في مصارفه، ويلبى أن يتقيد بما ذكره بعض الأصحاب بوقت يتوقع فيه ظهور إمام عدل، وأما في مثل هذا الزمان المأبوس فيه من ذلك فیتعين على واجده أن يصرفه على الفور في مصارفه لما في إبقائه من التغریر به وحرمان مستحقه من تعجيل أخذه، ولا سيما إن كانت الحاجة ماسة إليه بحيث يجب على الإمام تعجيلها.

### (فصل فيما يجوز أخذه من مال بيت المال)

إن قال قائل: إذا دفع الظلمة بما بأيديهم من الأموال إلى إنسان شيئاً فهل يجوز له أخذه منهم أم لا؟ قيل له: إن علم المبدول له أن ما يدفع له منصوب فله حالان: الأول: أن يكون ممن يقتدى به ولو أخذ لفسد ظن الناس فيه بحيث لا يقتدون به ولا يقبلون قتياء فلا يجوز له أخذه لما في أخذه من فساد اعتقاد الناس في صدقه ودينه، لا يقبلون له قتياء فيكون قد ضيع على الناس مصالح القتياء، ولا شك أن حفظ تلك المصالح العامة الدائمة أولى من أخذ المنصوب ليرده على



صاحبه، وكذلك الشهود والحكام ما لم يصرحوا بأنهم أخذوه للرد على مالكة  
 الحالة الثانية: أن لا يكون المبدول له كذلك؛ فإن أخذه لنفسه حرم عليه؛  
 وإن أخذه ليرده إلى مالكة جاز ذلك، وإن جهل مالكة بحث عنه إلى أن  
 يعرفه؛ فإن تعذرت معرفته صرفه في المصالح العامة أهمها فأهمها، وأصلحها  
 فأصلحها، فإن لم يعرف تلك المصالح دفعه إلى من يعرفها فإن لم يجد من يعرفها  
 تربص بها إلى أن يجده فيتعرفها منه أو يدفعها إليه ليصرفها في مصالحها إن كان  
 عدلاً. وإن كان المال الذي يبذلونه مأخوذاً بحق، فإن كان المال لمصالح خاصة  
 كالزكاة لأربابها؛ والخمس لأربابه، والنفقة للأجناد على قول. فإن كان المبدول  
 له من أهل ذلك المال الخاص فإن أعطى قدر حقه فليأخذه، وإن أعطى زائداً  
 على حقه فليأخذ قدر حقه ويكون حكم الزائد على حقه على ما ذكرناه في أخذ  
 المال المنصوب. وإن كان ذلك من الأموال العامة فليأخذه إن لم تقت بأخذه  
 مصلحة الفتيا، وليصرفه في المصارف العامة أصلحها فأصلحها. وإن لم يكن  
 من أهل ذلك فعل ما ذكرنا في المال المنصوب؛ وإن بذل له المال من جهة  
 مجهولة فإن ينس من معرفة مستحقه فقد صار باليأس للمصالح العامة فليأخذه  
 ويصرفه فيها، وإن توقع معرفة مستحقه فليأخذه بنية البحث عن مستحقه.  
 فإن تعذرت معرفتهم بعد البحث التام صار كالمصالح العامة.

(فصل في معاملة من أقر بأن أكثر ما في يده حرام)

فان قيل: ماتقولون في معاملة من اعترف بأن أكثر ماله حرام هل تجوز  
 أم لا؟ قلنا: إن غلب الحرام عليه بحيث يندر الخلاص منه لم تجز معاملته مثل  
 أن يقر إنسان أن في يده ألف دينار كلها حرام إلا ديناراً واحداً فهذا لا تجوز  
 معاملته بدینار لندرة الوقوع في الحلال. كما لا يجوز الاصطياد إذا اختلطت حمامة  
 ببرة بألف حمامة بلدية، وإن عومل بأكثر من الدينار أو اصطياد أكثر من  
 حمامة فلاشك في تحريم ذلك. وإن غلب الحلال بأن اختلط درهم حرام بألف



درهم حلال جازت المعاملة كما لو اختلطت أخته من الرضاع بألف امرأة أجنبية أو اختلطت ألف حمامة برية بحمامة بلدية فإن المعاملة صحيحة جائزة لندرة الوقوع في الحرام، وكذلك الاصطياد. وبين هاتين الرتبين من قلة الحرام وكثرته مراتب محرمة، ومكروهة، ومباحة؛ وضابطها أن الكرامة تشتد بكثرة الحرام وتخف بكثرة الحلال فاشتبه أحد الدينارين بآخر سبب تحريم بين، واشتبه دينار حلال بألف دينار حرام سبب تحريم بين، وبينهما أمور مشتبهات مبنية على قلة الحرام وكثرته بالنسبة إلى الحلال. فكلما كثر الحرام تأكدت الشبهة، وكلما قل خفت الشبهة إلى أن يساوى الحلال الحرام فقتوى الشبهات؛ وسندكر هذا في موضعه مستقضى إن شاء الله تعالى

(قاعدة في تعذر العدالة في الولايات) إذا تعذرت العدالة في الولاية العامة والخاصة بحيث لا يوجد عدل ولنا أقلهم فسوقاً، وله أمثلة: أحدها إذا تعذر في الأئمة فيقدم أقلهم فسوقاً عند الإمكان، فإذا كان الأقل فسوقاً يفرط في عشر المصالح العامة مثلاً وغيره يفرط في خمسها لم تجز تولية من يفرط في الخمس فإزاد عليه، ويجوز تولية من يفرط في العشر، وإنما جوزنا ذلك لأن حفظ تسعة الأعشار بتضييع العشر أصلح للأيتام ولأهل الإسلام من تضييع الجميع ومن تضييع الخمس أيضاً، فيكون هذا من باب دفع أشد المفسدين بأخفهما؛ ولو تولى الأموال العامة محجور عليه بالتبذير نفذت تصرفاته العامة إذا وافقت الحق للضرورة ولا ينفذ تصرفه لنفسه؛ إذ لا موجب لانفاذه مع خصوص مصلحته. ولو ابتلى الناس بتولية امرأة أو صبي يميز رجوع إلى رأى العقلاء فهل ينفذ تصرفهما العام فيما يوافق الحق كتجنيد الأجناد وتولية القضاة والولاة؟ ففي ذلك وقفة ولو استولى الكفار على إقليم عظيم فولوا القضاء لمن يقوم بمصالح المسلمين العامة فالذى يظهر إنفاذ ذلك كله جلباً للمصالح العامة ودفعاً للفساد الشاملة إذ يبعد عن رحمة الشارع ورعايته لمصالح عباده تعطيل المصالح العامة وتحمل المفساد



الشاملة لغوات الكمال فيمن يتعاطى توليتها لمن هو أهل لها ، وفي ذلك احتمال بعيد  
 المثال الثاني : الحكم إذا تفاوتوا في الفسوق قدمنا أقلهم فسوقا ، لأننا  
 لو قدمنا غيره لغات من المصالح ما لنا عنه مندوحة ، ولا يجوز تقويت مصالح  
 الإسلام إلا عند تعذر القيام بها ، ولو لم يجوز هذا وأمثاله لصاعت أموال  
 الأيتام كلها ، وأموال المصالح بأسرها ، وقد قال الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم)  
 ولو فأت العدالة في شهود الحكم في هذا وقفة من جهة أن مصلحة المدعى معارضة  
 بمفسدة المدعى عليه ، واختار أنه لا يبل لأن الأصل عدم الحقوق المتعلقة بالذمم  
 والأبدان والظاهر مما في الأيدي لأربابها

المثال الثالث : إذا تعذرت العدالة في ولاية الأيتام فيختص بها أقلهم فسوقا  
 فأقلهم ، لأن حفظ البعض أولى من تضييع الكل . فإذا كان مال اليتيم ألفا وأقل  
 ولاية فسوقا يخون في مائة من الآلف ويحفظ الباقي لم يجز أن يدفع إلى ما يخون  
 في مائتين فما زاد عليها

المثال الرابع : فوات العدالة في المؤذنين والأئمة يقدم فيها الفاسق على الأفسق  
 تحصيلاً للمصالح على حسب الإمكان

المثال الخامس : إذا تفاوتت رتب الفسوق في حق الأئمة قدمنا أقلهم فسوقا  
 مثل إن كان فسق أحد الأئمة بقتل النفوس وفسق الآخر بانتهاك حرمة الأبضاع وفسق  
 الآخر بالتضرع للأموال : قدمنا المتضرع للأموال على المتضرع للدماء والأبضاع  
 فإن تعذر تقديمه قدمنا المتضرع للأبضاع على من يتعرض للدماء وكذلك يترتب  
 التقديم على التكبير من الذنوب والأكبر والصغير منها والأصغر على اختلاف رتبها ،  
 فإن قيل : أيجوز القتال مع أحدهما لإقامة ولايته وإدامة تصرفه مع إعاقته على معصيته؟  
 قلنا نعم دفعا لما بين مفسدتي الفسوقين من التفاوت ودرءاً للأفسد فالأفسد  
 وفي هذا وقفة وإشكال من جهة أننا نعين الظالم على فساد الأموال دفعا لمفسدة  
 الأبضاع وهي معصية ، وكذلك نعين الآخر على إفساد الأبضاع دفعا لمفسدة



الدماء وهي معصية . ولكن قد تجوز الإعانة على المعصية للكونها معصية بل لكونها وسيلة إلى تحصيل المصلحة الراجعة . وكذلك إذا حصل بالإعانة مصلحة تربي على مصلحة تقويت المفسدة كما تبذل الأموال في فدى الأسرى الأحرار المسلمين من أيدي الكفرة والفجرة .

المثال السادس : إذا لم تجد المرأة وليا ولا حاكما فهل لها أن تحكم أجنبيا يزوجها ؟ أو تفوض إليه الزواج من غير تحكيم ؟ فيه اختلاف ، ومبنى هذه المسائل كلها على الضرورات ومسيس الحاجات . وقد يجوز في حال الاضطراب حالا يجوز في حال الاختيار . كما يجوز لمن ظفر بمال غريمه الجاحد لديه أن يأخذ من ماله مثل حقه . فإن كان من غير جنسه فله أن يأخذه ويبيعه . وكذلك مسألة هروب الجمال وتركه الجمال ، وكذلك الالتقاط وتخير الملتقط في التملك بعد التعريف المعتبر . وكذلك أكل المضطر الطعام بغير إذن ربه

(فصل في تقديم المفضل على الفاضل بالزمان إذا اتسع وقت الفاضل)  
قد يتقدم المفضل على الفاضل بالزمان عند اتساع وقت الفاضل : كتقديم الأذان والإقامة والسنن الرواتب على الفرائض في أوائل الأوقات . مثل ذلك تقديم المفضل الذي يخاف فوته على الفاضل الذي لا يخشى فوته : كتقديم حمدلة العاطس وتسميته في أثناء الأذان . وفي أثناء قراءة القرآن كتقديم السلام ورده المسنون على توالي كلمات الأذان وقراءة القرآن فان تعين رد السلام كان تقديمه على القراءة من باب تقديم الفرض على النفل ، وإن وقع الأذان في الصلاة : فان كان المصل في الفاتحة لم يجبه لتلا ينقطع ولقاء الفاتحة فان كان في غير الفاتحة ففي إجابته قولان ، لأن مصلحة الإجابة قد عارضتها مصلحة موالة أذكار الصلاة وقراءتها .

(فصل في تساوي المصالح مع تعذر جمعها)

إذا تساوت المصالح مع تعذر الجمع تخيرنا في التقديم والتأخير للتنازع بين



المساويين ولذلك أمثلة : أحدها إذا رأينا صائلا يصول على نفسين من المسلمين  
متساويين عجزنا عن دفعه عنهما فانا نتخير .

المثال الثاني : لو رأينا من يصول على بضعين متساويين وعجزنا عن الدفع  
عنهما فانا نتخير ، ولو وجدنا من يقصد غلاما بالواط وامرأة بالزنا ففي هذا نظر  
وتأمل فيجوز أن يدفع الزاني لأن مفسد الزنا لا يتحقق مثلها في اللواط ولأن  
العلماء انفقوا على حد الزنا واختلفوا في حد اللواط ، ويجوز أن يبدأ بدفع  
اللائط لأن جنسه لم يحلل قط ولما فيه من إذلال الذكور وإبطال شهادتهم  
ويجوز أن يتخير في ذلك .

المثال الثالث : لو رأينا من يصول على مالهين متساويين لمسلمين معصومين  
متساويين نتخيرنا

المثال الرابع : إذا حجر الحاكم على المفلس وجبت التسوية بين الديون  
بالمحاصة فإن كان الدين مائة وماله عشرة سوى بين الغرماء بإيصال كل واحد منهم  
إلى عشر دينه

المثال الخامس : إذا مات وعليه دين لرجلين بحيث تضيق عنه التركة سوى  
بينهما في المحاصة إذ لا مزية لأحدهما على الآخر

المثال السادس : إذا حضر فقيران متساويان نتخير في الدفع إلى أيهما شاء  
وفي الفض عليهما

المثال السابع : إذا حضرت أختيتان متساويتان نتخير بينهما فإن تفاوتت بدأ  
بأفضلهما ، ووقع في الفتاوى فيمن كانت عنده مهريه تساوى ألفاً ، وعشرة أيتق  
تساوى ألفاً فالتضحية بأيهما أفضل ؟ فكان الجواب أن التضحية بالآيتق أولى  
لما فيها من تعميم الإقانة والنفع ، وفضيلة المهرية تفوت بذبحها بخلاف عتق أنفس  
الرقبتين وأغلاها ثمناً عند أهلها ، لأن شرف المخرج يختلف باختلاف مشرفة :  
فاخراج أشراف المال أحسن في الطوعية ، لأن الهدايا تعظم المهدي إليه وأفضل



الهدايا أنفسها، وكذلك لو أراد أن يشتري حصاناً يساوي ألفاً بألف وبذبحه ويتصدق بلحمه، وأن يشتري بالآلاف ألف شاة ويتصدق بلحمها فلا شك أن التصديق بلحوم الشياه أفضل لكثرة ما يحصله من المقاصد والمنافع ولأن فضيلة الحصان تفوت بذبحه من غير أن يحصل إلى الفقراء منها شيء.

المثال الثامن: إذا ملك نفقة زوجة وله زوجتان متساويتان سوى بينهما. المثال التاسع: إذا كان له ابنتان متساويتان من كل وجه ولا يقدر إلا على نفقة أحدهما فليوزعها بينهما.

المثال العاشر: إذا اجتمع عليه دينان متساويان ولا يقدر إلا على أحدهما فالأولى أن يفضيه على مالكيهما وإن قدم أحدهما على الآخر جاز. المثال الحادي عشر: لو دعى الشاهد في وقت واحد إلى شهادة بحقين متساويين تخير في إجابة من شاء من الداعين، وإذا اختلف الحقان فإن خيف فوات أحدهما وأمن فوات الآخر وجب البدار إلى ما يخشى فواته وإن لم يخف ذلك يخير.

(فصل في الإقراع عند تساوى الحقوق)

وإنما شرعت القرعة عند تساوى الحقوق دفعاً للضغائن والاحقاد، وللرضاء بما جرت به الأقدار، وقضاء الملك الجبار؛ فمن ذلك الإقراع بين الخلفاء عند تساويهم في مقاصد الخلافة، ومن ذلك الإقراع بين الأئمة عند تساويهم في مقاصد الإمامة، ومن ذلك تقارعهم على الأذان عند تساوى المؤذنين، ومن ذلك الإقراع في الصف الأول عند تراحم المتسابقين، ومن ذلك الإقراع في تفصيل الأموات عند تساوى الأولياء في الصفات، ومن ذلك الإقراع بين الحاضنات إذا كنَّ في رتبة واحدة، ومن ذلك الإقراع بين الأولياء إذا أذنت لهم المرأة وكلهم في درجة واحدة، ومن ذلك الإقراع في السفر بين الزوجات لما في تخيير الزوج من إيثار صدرهن وإيحاش قلوبهن، وكذلك لو أراد البداءة بإحداهن في القسم، ومن ذلك الإقراع في زفافهن، ومن ذلك الإقراع بين العبيد



في الاعتاق إذا زادوا على الثلث ، ومن ذلك الاقراع في استيفاء القصاص عن قتل جماعة دفعة واحدة ولا يتخير الحاكم بين أولياء القتلى إذا طلبوا القصاص دفعا لا يغار صدورهم وإذا تساوت السهام في قسمة الدور والأراضي لم يتخير القاسم بل يقرع بين الشركاء لتساوي حقوقهم ولا يتخير في التقدم لما فيه من إغفار الصدور ولو حضر الحاكم خصوم لامزية لبعضهم على بعض أقرع بينهم ثلثا يوغر صدورهم وإن ترجح بعضهم على بعض كالمرأة والمقيم والمسافر قدم المرأة على الرجال لأنها عورة وقدم المسافر على المقيم لثلا يتضرر بفوت الوفاق ، ولا وجه للاقراع عند تعارض البيتين ولا عند تعارض الخبرين إذ لا يفيد ثقة بأحد الخبرين ولا بإحدى الشهادتين ، ومن ذلك الاقراع في التقاط اللقطاء . ولو تساوى اثنان يصلحان للولاية أو الإمامة أو الاجكام احتمل أن يقرع بينهما واحتمل أن يتخير بينهما من يفوض إليهما ذلك . فكل هذه الحقوق متساوية المصالح ولكن الشرع أقرع ليعين بعضها دفعا للضغائن والأحقاد المؤدية إلى التباغض والتحاسد والعناد ، فإن من يتولى الأمر في ذلك إذا قدم بغير قرعة أدى ذلك إلى مقتته وبغضته وإلى أن يحسد المتأخر المتقدم ، فشرعت القرعة دفعا لهذا الفساد والعناد ، لا لأن إحدى المصلحتين رجحت على الأخرى ، ولا يمكن مثل ذلك في تعارض البيتين ، فإن القرعة لا ترجح الثقة بإحدى الشهادتين إذ لا تزيد بيانا ، والترجيح في كل باب إنما يقع بالزيادة في مقاصد ذلك الباب .

(فصل فيما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بإفساد)

أو بإفساد بعضه أو بإفساد صفة من صفاته)

فأما ما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بفساده فكإفساد الأطعمة والأشربة والأدوية لأجل الشفاء والاعتناء وإبقاء المكلفين لعبادة رب العالمين وكإحراق الأحطاب وإبلاء الثياب والبسط والفرش وآلات الصنائع بالاستعمال وأما ما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بإفساد بعضه فكقطع اليد المتأكلة حفظاً للروح



إذا كان الغالب السلامة فانه يجوز قطعها ، وإن كان إفساداً لها لما فيه من تحصيل المصلحة الرأجة وهو حفظ الروح ؛ وكذلك حفظ بعض الأموال بتفريت بعضها كتعيب أموال اليتامى والمجانين والسفهاء وأموال المصالح إذا خيف عليها الغصب ؛ فان حفظها قد صار بتعيبها فأشبه ما يفوت من ماليتهما من أجور حارسها وحانوتها . وقد فعل الخضر عليه السلام مثل ذلك لما خاف على السفينة الغصب فخرقها لينهد غاصبها في أخذها ؛ وأما ما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بإفساد صفة من صفاته فكقطع الخفين أسفل من الكعبين في الإحرام فإن حرمة الإحرام أكد من حرمة سلامة الخفين ؛ وأما إتلاف أموال الكفار بالتحريق والتخريب وقطع الأشجار فإنه جائز لإخزائهم وإرغامهم بدليل قوله تعالى : ( ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ) ومثله قتل خيولهم وإبلاهم إذا كانت تحتهم في حال القتال ، وكذلك قتل أطفالهم إذا تروسوا بهم لأنه أشد إخزاء لهم من تحريق ديارهم وقطع أشجارهم

(فصل في اجتماع المفاصل المجردة عن المصالح)

إذا اجتمعت المفاصل المحضة فإن أمكن درءاً عاماً ، وإن تعذر درء الجميع درءاً أنا الأفسد فالأفسد والأرذل فالأرذل ، فإن تساوت فقد يتوقف وقد يتخير وقد يختلف في التساوي والتفاوت ، ولا فرق في ذلك بين مفاصل المحرمات والمكروهات ؛ ولا اجتماع المفاصل أمثلة : أحدها أن يكره على قتل مسلم بحيث لو امتنع منه قتل فيلزمه أن يدرأ مفسدة القتل بالصبر على القتل لأن صبره على القتل أقل مفسدة من إقدامه عليه ، وإن قدر على دفع المكروه بسبب من الأسباب لزمه ذلك لقدرته على درء المفسدة ، وإنما قدم درء القتل بالصبر لإجماع العلماء على تحريم القتل واختلافهم في الاستسلام للقتل ، فوجب تقديم درء المفسدة للجمع على وجوب درئها على درء المفسدة المختلف في وجوب درئها ؛ وكذلك لو أكره على الزنا واللواط فإن الصبر مختلف في جوازه ؛ ولا خلاف



في تحريم الزنا واللواط . وكذلك لو أكره بالقتل على شهادة زور أو على حكم بباطل فإن كان المسكره على الشهادة به أو الحكم به قتلا أو قطع عضو أو إحلال بضع محرم لم تجز الشهادة ولا الحكم ، لأن الاستسلام أولى من التسبب إلى قتل مسلم . بغير ذنب ، أو قطع عضو بغير جرم ، أو اتيان بضع محرم ؛ وإن كانت الشهادة أو الحكم بمال لزمه إتلافه بالشهادة أو بالحكم حفظاً لمهجته كما يلزمه حفظها بأكل مال الغير ؛ وكذلك من أكره على شرب الخمر ، أو غص ولم يجد ما يسيغ به ألفصة سوى الخمر ، فإنه يلزمه ذلك ، لأن حفظ الحياة أعظم في نظر الشرع من رعاية المحرمات المذكورات .

المثال الثاني : إذا اضطر إلى أكل مال الغير أكله لأن حرمة مال الغير أخف من حرمة النفس ، وفوات النفس أعظم من إتلاف مال الغير . يدل ، وهذا من قاعدة الجمع بين إحدى المصاحتين وبذل المصلحة الأخرى وهو كثير في الشرع وله أمثلة : أحدها إذا وجد عادم الماء ما يكفيه لطهارة الحدث أو الخبث فإنه يطهر به الخبث ويتمم عن الحدث

المثال الثالث : إذا وجد المحرم ما يكفيه لطهارة الحدث أو لغسل الطيب العالق به فإنه يغسل به الطيب تحصيلاً لمصلحة التنزه منه في حال الإحرام ويتمم عن الحدث تحصيلاً لمصلحة بدل طهارة الحدث ولو عكس لفاتت إحدى المصاحتين من غير بدل

المثال الرابع : إذا أعتق بعض عبد سري العتق إلى نصيب شريكه تحصيلاً لمصلحة تكميل العتق وتجب القيمة تحصيلاً لبدل ملك شريكه .

المثال الخامس : إذا عتق الواقف أو الموقوف عليه ثم قلنا لا ملك له لم ينفذ عتقه ، وإن ملكناه فإن كان المعتق هو الواقف كان إعتاقه كإعتاق الراهن وإن كان المعتق هو الموقوف عليه نفذ إعتاقه على الأصح تحصيلاً لمصلحة تكميل العتق ، ويلزم قيمة نصيب شريكه ليشتري بها ما يوقف بدله تحصيلاً



لمصلحة بدل الوقف فكان تحصيل إحدى المصلحتين في هذه المسائل مع بدل الأخرى أولى من تحصيل إحدى المصلحتين وتعطيل بدل الأخرى وكذلك لو اضطر إلى أكل النجاسات وجب عليه أكلها ، لأن مفسدة فوات النفس والاعضاء أعظم من مفسدة أكل النجاسات .

المثال السادس : إذا وجد المضطر إنساناً ميتاً أكل لحمه لأن المفسدة في أكل لحم ميت الإنسان أقل من المفسدة في فوت حياة الإنسان

المثال السابع : لو وجد المضطر من يحمل قتله كالحربي والزاني المحسن وقاطع الطريق الذي تحتم قتله واللائط والمبصر على ترك الصلاة جازله بذبحهم وأكلهم إذ لا حرمة لحياتهم لأنها مستحقة الإزالة ، فكانت المفسدة في زوالها أقل من المفسدة في فوت حياة المعصوم ، ولك أن تقول في هذا وما شابهه جاز ذلك تحصيلاً لأعلى المصلحتين أو دفعاً لأعظم المفسدتين .

فتقول : جاز التداوى بالنجاسات إذا لم يجد طاهراً يقوم مقامها ، لأن مصلحة العافية والسلامة أكل من مصلحة اجتناب النجاسة أو لا يجوز التداوى بالخمر على الأصح إلا إذا علم أن الشفاء يحصل بها ولم يجد دواء غيرها ؛ ومثله قطع السلعة التي يئس على النفس من بقائها

فإن قيل : قد أجزتم قلع الضرس إذا اشتد ألمه ولم تجوزوا قطع العضو إذا اشتد ألمه ؟ قلنا الفرق بينهما من وجهين : أحدهما أن قطع العضو مفوت لاصل الانتفاع به ، وقلع الضرس مفوت لتكميل الانتفاع فإن غيره من الأضراس والأسنان يقوم مقامه . والثاني أن قلع الضرس لا سرية له إلى الروح بخلاف قطع العضو . فإن قيل : لم التزم ذلك في صلح الحديدية إدخال الضيم على المسلمين وإعطاء الدنية في الدين ؟ قلنا التزم ذلك دفعاً لمفسد عظيمة وهي قتل المؤمنين والمؤمنات الذين كانوا بمكة لا يعرفهم أهل الحديدية وفي قتلهم معرة عظيمة على المؤمنين ، فانتضت المصلحة لإيقاع الصلح على أن يرد إلى الكفار من جاء منهم إلى المؤمنين وذلك أهون من قتل المؤمنين الخاملين مع أن الله عز وجل علم



أن في تأخير القتال مصالحة عظيمة وهي اسلام جماعة من الكافرين وكذلك قال : ( ليدخل الله في رحمته من يشاء ) أى في ملته التى هى أفضل رحمته وكذلك قال ( لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا ) أى لو تفرق بين المؤمنين والكافرين وتميز بعضهم من بعض لعذبنا الذين كفروا بالقتل والسبي منهم عذاباً أليماً ولتساوى المفاسد أمثلة : أحدها إذا وقع رجل على طفل من بين الاطفال إن أقام على أحدهم قتله ، وإن انفتل إلى آخر من جيرانه قتله ، فقد قيل ليس في هذه المسألة حكم شرعى وهى باقية على الأصل في انتفاء الشرائع قبل نزولها ولم ترد الشريعة بالتخيير بين هاتين المفسدتين ، فلو كان بعضهم مسلماً وبعضهم كافراً فهل يلزمه الانتقال إلى الكافر ، لأن قتله أخف مفسدة من قتل الطفل المحكوم باسلامه ؟ فالأظهر عندى أنه يلزمه لأننا نجوز قتل أولاد الكفار عند التترس بهم حيث لا يجوز مثل ذلك في أطفال المسلمين

المثال الثانى : إذا اغتاج البحر بحيث علم ركبان السفينة أنهم لا يخلصون إلا بتفريق شطر الركبان لتخف بهم السفينة ، فلا يجوز إلقاء أحد منهم في البحر بقرعة ولا بغير قرعة لأنهم مستوون في العصمة ، وقتل من لا ذنب له محرم ، ولو كان في السفينة مال أو حيوان محترم لوجب إلقاء المال ثم الحيوان المحترم ، لأن المفسدة في فوات الأموال والحيوانات المحترمة أخف من المفسدة في فوات أرواح الناس

المثال الثالث : إذا أكره إنسان على إفساد درهم من درهمين لرجل أو رجلين تخير في إفساد أيهما شاء

المثال الرابع : لو أكره بالقتل على إتلاف حيوان محترم من حيوانين يتخير بينهما .

المثال الخامس : لو أكره على شرب قدح خمر من قدحين يتخير أيضا

المثال السادس : لو وجد حريين في المخصصة فإن تساويا يتخير في أكل أيهما



شاء وإن تفاوتتا بأن كان أحدهما أجنبياً والآخر أباً أو ابناً أو أما أو جدة كره أن يأكل قريبه ويدع الأجنبي كما يكره أن يقتله في الجهاد ، ولو وجد صيباً أو مجنوناً مع بالغ كافر أكل الكافر بعد ذبحه وكف عن الصبي والمجنون لما في أكلهما من إضاعة ماليتهما على المسلمين ، ولأن الكافر الحقيقي أقبح من الكافر الحكيم

المثال السابع : لو وجد كافرين قوين أيدين في حال المبارزة تخير في قتل أيهما شاء إلا أن يكون أحدهما أعرف بمكايد القتال والحروب وأضر على أهل الإسلام فإنه يقدم قتله على قتل الآخر لعظم مفسدة بقاءه بل لو كان ضعيفاً وهو أعرف بمكايد الحروب والقتال قدم قتله على قتل القوي لما في إبقائه من عموم المفسدة

المثال الثامن : لو قصد المسلمين عدوان ، أحدهما من المشرق والآخر من المغرب فتعذر دفعهما جميعاً دفعنا أضرهما أو أكثرهما عدداً ونجدة ونكاية في أهل الإسلام إلا أن تكون الضعيفة أقرب إلينا من القوية وتمكن من دفعها قبل أن تغشانا الفئة القوية فنبدأ بها ، ولو تكافأ العدوان من كل وجه من القرب والبعد وغيرهما تخيرنا في ذلك عند تعذر الجمع

### ( فصل في اجتماع المصالح مع المفاسد )

إذا اجتمعت مصالح ومفاسد فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلنا ذلك أمثالاً لأمر الله تعالى فيهما لقوله سبحانه وتعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وإن تعذر الدرء والتحصيل فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة إدراكاً للمفسدة ولا نبالي بفوات المصلحة قال الله تعالى : ( يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ) حرهما لأن مفسدتهما أكبر من منفعتهما

أما منفعة الخمر فبالتجارة ونحوها ، وأما منفعة الميسر فبما يأخذه القامر من المقمور



وأما مفسدة الخمر فيأزالتها العقول ، وما تحدثه من العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وأما مفسدة القمار فيإيقاع العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهذه مفسد عظيمة لانسبة إلى المنافع المذكورة إليها ، وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة وإن استوت المصالح والمفاسد فقد يتخير بينهما وقد يتوقف فيهما ؛ وقد يقع الاختلاف في تفاوت المفاسد .

فنبداً بأشئلة الأفعال المشتملة على المصالح والمفاسد من رجحان مصالحهما على مفاسدهما وهذه المصالح أقسام : أحدها مايباح . والثاني مايجب لعظم مصلحته . والثالث مايستحب لزيادة مصلحته على مصلحة المباح والرابع يختلف فيه .

المثال الأول : التلفظ بكلمة الكفر مفسدة محرمة لكنه جائز بالحكاية والإكراه إذا كان قلب المكروه مطمئناً بالإيمان ، لأن حفظ المهج والأرواح أكمل مصلحة من مفسدة التلفظ بكلمة لايعتقدها الجنان . ولو صبر عليها لكان أفضل لما فيه من إعزاز الدين وإجلال رب العالمين ؛ والتفكير بالأرواح في إعزاز الدين جائز ؛ وأبعد من أوجب التلفظ بها .

المثال الثاني : ما يكفر به من الأفعال المناقضة للتعظيم والإجلال إذا فعله بالإكراه ولا يتصور الإكراه على الكفر بالجنان ولا على جحد مايجب الإيمان به إذ لااطلاع للمكروه على مايشتمل عليه الجنان من كفر وإيمان وجحد وعرفان .

المثال الثالث : استعمال الماء المشمس مفسدة مكروهة ، فإن لم يجد غيره وجب استعماله لأن تحصيل مصلحة الواجب أولى من دفع مفسدة المكروه ولأن تحمل مشقة المكروه أولى من تحمل مفسدة تقويت الواجب .  
فإن قيل هلا حرمتم استعمال الماء المشمس لما فيه من الإضرار بإفساد



الاجساد والرب سبحانه وتعالى لا يحب الفساد ولا أهل الفساد ؟ قلنا أسباب الضرر أقسام : أحدها ما لا يختلف مسبه عنه إلا أن يقع معجزة لنبي أو كرامة لولي كالإلقاء في النار وشرب السموم المذقة والأسباب المرجبة فهذا ما لا يجوز الإقدام عليه في حال اختيار ولا في حال إكراه ، إذ لا يجوز للإنسان قتل نفسه بالاكراه . ولو أصابه مرض لا يطيقه لفرط ألمه لم يجوز قتل نفسه كما لا يجوز الإقدام على الزنا واللواط بشيء من أسباب الإكراه ، ولو وقع بركبان السفينة نار لا يرجى الخلاص منها فجزوا عن الصبر على تحملها مع العلم بأنه لانجاة لهم من آلامها إلا بالإلقاء في الماء المفرق فالأصح أنه لا يلزمهم الصبر على ذلك إذا استوت مدتا الحياة في الإحراق والاغراق ، لأن إقامتهم في النار سبب مهلك لانفكاك عنه ، وكذلك إغراق أنفسهم في الماء لانفكاك عنه ، وإنما يجب الصبر على شدة الآلام إذا تضمن الصبر على شدتها بقاء الحياة وههنا لا يضد الصبر على ألم النار شيئا من الحياة فتبقى مفسدة لا فائدة لها

القسم الثاني . ما يغلب ترتب مسبه عليه وقد ينفك عنه نادراً فهذا أيضا لا يجوز الإقدام عليه لأن الشرع أقام الظن مقام العلم في أكبر الأحوال

القسم الثالث : ما لا يترتب مسبه إلا نادراً فهذا لا يحرم الإقدام عليه لظنة السلامة من أذيته وهذا كالمساء المشمس في الآواني المعدنية في البلاد الحارة فإنه يكره استعماله مع وجدان غيره خوفاً من وقوع نادر ضرره فإن لم يجد غيره . تعين استعماله لغلبة السلامة من شره ، إذ لا يجوز تعطيل المصالح الغالبة وقوع المفاسد النادرة ومن وقف الكراهة على استعمال فيه على قصد استعماله فقد غلط ، لأن ما يؤثر بطبعه الذي جبله الله عليه لا يقف تأثيره على قصد القاصدين ، فإن الخبز يشبع والماء يروى والسقمونيا تسهل والسهم يقتل والفروة تدفئ ولا يقف شيء من ذلك على قصد القاصدين

المثال الرابع : من أمثلة الأفعال المشتملة على المصالح والمفاسد مع رجحان



مصلحتها على مفاسدها الصلاة مع الأحداث الثلاثة مفسدة يجب اتقاؤها عند الإمكان، فإن تعذر اتقاؤها فللمكلف حالان: أحدهما أن يتمكن من إبدائها بالتيمم فيجب جبراً لمسا فاته من مصلحتها عند تعذرهما. الحال الثانية أن يعجز عن بدائها فالأصح أنه يصلى على حسب حاله لأن المصالح الحاصلة من مقاصد الصلاة أكمل من المفسدة الحاصلة من استصحاب الأحداث في الصلاة.

المثال الخامس: الصلاة مع الانجاس مفسدة يجب اتقاؤها في الصلاة لأن المصلى جلوس الرب مناج له، فمن إجلال الرب أن لا يناجى إلا على أشرف الأحوال فإن شق الاجتناب بعذر غالب كفضلة الاستجمار ودم البراغيث وطين الشوارع ودم القروح والبرثات جازت صلاته رفقاً بالعباد وإن تعذر الاجتناب بحيث لا يمكن الطهارة صححت الصلاة على الأصح، لأن تحصيل مقاصد الصلاة العظمى أولى من رعاية الطهارة التي هي بمثابة الثبات والتكلمات، وقد اختلف العلماء في اشتراطها في الصلاة.

المثال السادس: الصلاة مع تجدد الحدث والخبث مفسدة محرمة، فإن تعذرت الطهارة من أحدهما وشقت في الآخر كصلاة المستحاضة ومن به سلس البول والمذى والودى وذرب المعدة جازت الصلاة معهما لأن رعاية مقاصد الصلاة أولى من تحصيل مصلحة الطهارتين، أو من دفع مفسدة الحدث والخبث.

المثال السابع: الصلاة إلى غير القبلة مفسدة محرمة، فإن تعذر استقبال القبلة بصلب أو عجز أو إكراه وجب الصلاة على الأصح إلى الجهة التي حول وجهه إليها ثلاث نفوت مقاصد الصلاة وسائر شرائطها بفوات شرط من شرائطها لانسبة لمصلحتها إلى شيء من مصلح مقاصدها، وإن اشتد الخوف بحيث لا يتمكن الغازي من استقبال القبلة سقط استقبالها وصار استقبال جهة المقاتل بدلاً من القبلة وهذا جمع بين مصلحتي الجهاد والصلاة، وكذلك السفر المباح يصير صوبه بدلاً من جهة القبلة في حق المتنقل لما ذكرناه من أن تحصيل مقاصد



الصلاة أولى من رعاية شرط من شروطها ، ولو منعنا التنفل في الأسفار لا تمتنع أكثر الناس من التنفل في السفر ولا تمتنع الأبرار من الأسفار حرصاً على إقامة النافلة .

المثال الثامن : صلاة العريان مفسدة محرمة لما فيها من قبح الهيئة لا لأن المصلى مستتر من ربه فمن عدم السترة صلى عريانياً على الأصح لثلاث قنوت مقاصد الصلاة حفظاً للسترة التي اختلف العلماء في اشتراطها في الصلاة وهي من التواضع

المثال التاسع : نبش الأموات مفسدة محرمة ، لمسا فيه من انتهاك حرمتهم ؛ لكنه واجب إذا دفنوا بغير غسل أو وجهوا إلى غير القبلة ، لأن مصلحة غسلهم وتوجيههم إلى القبلة أعظم من توقيهم بترك نبشهم ، فإن جيفوا وسال صديدهم لم ينبشوا لإفراط قبح نبشهم ، ولو ابتلعوا جواهر مفضوبة شقت أجوافهم فإن كانت الجواهر لمستقبل فالأولى أن لا يستخرجها إلى أن تتجرد عظامهم عن لحومهم حفظاً لحرمتهم ، وإن كانت لغير مستقل كالحجور عليه وأموال المصالح والأوقاف العامة استخرجها حفظاً على الحجور عليه وصرفاً لها في جهات استحقاقها ، وإن دفنوا في أرض مفضوبة جاز نقلهم ، لأنه حرمة مال الحي أكد من حرمة الميت والأولى بمالك الأرض أن لا ينقلهم ، فإن أبي فالأولى أن يتركهم إلى أن تتجرد عظامهم عن لحومهم وتتفرق أوصالهم .

وكذلك شق جوف المرأة على الجنين المرجو حياته ، لأن حفظ حياته أعظم مصلحة من مفسدة انتهاك حرمة أمه ، وإذا اختلط قتل الكافرين بقتل المسلمين وجب تغسيل الجميع وتكفينهم وحملهم نظراً لإقامة مصلحة ذلك في حق المسلمين ولا يصلح على الجميع بل ينوي الصلاة على المسلمين خاصة ، فتجهيز المسلمين مصلحة مقصودة ، وتجهيز الكافرين وسيلة إلى تحصيل المصاحبة المقصودة للمسلمين

المثال العاشر : ذبح الحيوان المأكول للتغذية مفسدة في حق الحيوان لكنه



جاز تقديماً لمصلحة بقاء الإنسان على مصلحة بقاء الحيوان، وكذلك ذبح من يباح دمه من المسلمين والكفار كالزاني المحصن، ومن تحتم قتلُه في قطع الطريق والمصر على ترك الصلاة جائز في حال الاضطراب حفظاً لحياة الإنسان المعصوم الواجبة الحفظ والإبقاء بإزالة حياة واجبة الإزالة والإفناء

المثال الحادي عشر: قتل الصيد الوحشي المأكول بغير الذبح مفسدة محرمة لكنه جاز بالجرح عند تعذر الذبح لمصلحة تغذية الأجساد

المثال الثاني عشر: ذبح صيد الحرم أو الصيد في الإحرام مفسدة محرمة لكنه جائز في حال الضرورة تقديماً لحُرمة الإنسان على حرمة الحيوان وهذا من باب تقديم حق العبد على حق الرب، وكذلك أكل أموال المسلمين بغير إذن منهم مفسدة لكنه جائز عند الضرورات ومسيب الحاجات، وكذلك جواز أكل النجاسات والميتات من الناس والكلاب والخنازير والضباع والسباع للضرورة وهذا من المصالح الواجبات، لأن حفظ الأرواح أكل مصلحة من اجتناب النجاسات، ولو وجد المضطر المحرم صيداً وميتة وطعام أجنبي فهل يتخير أو يتعين أكل الميتة أو الصيد أو مال الغير؟ فيه اختلاف مأخذه أي هذه المقاصد أخف وأيتها أعظم

المثال الثالث عشر: ترك الصلاة وصوم رمضان وتأخير الزكاة وحقوق الناس الواجبات من غير عذر شرعي مفسدة محرمة لكنه جائز بالإكراه فإن حفظ النفوس أولى مما يترك بالإكراه، مع أن تداركه يمكن فيكون جمعاً بين هذه الحقوق وبين حفظ الأرواح

المثال الرابع عشر: شرب الخمر مفسدة محرمة لكنه جائز بالإكراه لأن حفظ النفوس والأطراف أولى من حفظ العقول في زمن قليل ولأن فوات النفوس والأطراف دائم وزوال العقول يرتفع عن قريب بالصحو

المثال الخامس عشر: شهادة الزور مفسدة كبيرة فإن أكره عليها بالقتل أو



بما يؤدي إلى القتل كقطع عضو فإن كان المشهود به يتضمن قتل نفس معصومة أو زناً أو لواط لم يجوز لقبح الكذب وقبح التسبب إلى القتل والزنا واللواط وإن كانت الشهادة بغير ذلك جازت لأن حرمة نفس الشاهد أعظم من حرمة ما أكره على الشهادة به والإكراه على الحكم كالإكراه على شهادة الزور

المثال السادس عشر: هجرة المسلم محرمة لما فيها من المفسدة لكنها جازت في ثلاثة أيام دفعا للمشقة عن المخرج الغضبان

المثال السابع عشر: الحجر على المرأة المستقل في تصرفه في منافع نفسه مفسدة لكنه ثبت على النساء في النكاح دفعا لمشقة معاشرته عنهن، فإن المرأة تستحي ويشد خجلها من العقد على نفسها أو على غيرها ولا سيما المستحيات الحضريات وكذلك إجبار النساء على النكاح مفسدة، لأنه أحد الرقن لكنه جاز في حق الأبكار الأصغر لما فيه من المبادرة إلى تحصيل الأكفاء إذ لا يتفق حصول الأكفاء في جميع الأوقات.

المثال الثامن عشر: الحجر على المرضى فيما زاد على الثلث مفسدة في حقهم لكنه ثبت نظراً لمصلحة الورثة في سلامة الثلثين لهم كما ثبت تقديم حقه في الثلث على حقوقهم

المثال التاسع عشر: الحجر على المفلس مفسدة في حقه لكنه ثبت تقديماً لمصلحة الغرماء على مفسدة الحجر وإن شئت قلت تقديماً لمصلحة غرمائه على مصلحته في الإطلاق بخلاف الإنفاق عليه وعلى أهله إلى يوم قضاء الدين، فإن مصلحته بالكسوة والإنفاق ومصلحة من يلزمه مصلحته مقدمة على مصالح غرمائه فإن قيل: كيف يكون الحجر عليه مفسدة في حقه مع ما فيه من إبراء ذمته الذي هو مهم في الشرع والطبع؟ قلنا المقصود الأعظم توفير الحقوق على الغرماء وبراءة ذمته تبعاً لذلك، وأما حجر التبذير فإنه واجب لرجحان مصلحة الحجر على مفسدة الإطلاق، والحجر على الصبيان والمجانين مصلحة محضة



لا تعارضها مفسدة ، إذ لا يأتي منهم التصرف ، وفي الحجر على الصبي المميز في البيع ونحوه اختلاف بين العلماء ، وكذلك الحجر على الصفي ثابت لمصلحته لأن إطلاقه مفسدة في حقه لكنه تجوز وصيته لأنها مصلحة في حقه لا تعارضها مفسدة ، وكذلك وصية الصبي المميز على القول المختار فإنها مصلحة له في أخراه لا تعارضها مفسدة في ديناه ولا في أخراه

المثال العشرون : الحجر على العبيد مفسدة في حقهم مصلحة في حق السادة لشرف الحرية

المثال الحادي والعشرون : بيع العبد في جنائته مفسدة في حق السيد مصلحة في حق المجنى عليه ، وقد خالف فيها بعض أهل الظاهر وخلافهم ظاهر

المثال الثاني والعشرون : وضع اليد بغير إذن المالك مفسدة موجبة للضمان إلا في حق الحكم ونواب الحكم إذا غلطوا بذلك في معرض التصرف بالأحكام أو النيابة عن الحكم ، لأن التفريم يكثر ويشق عليهم ويذهب في ولاية الأموال ويجوز التقاط الأموال لمصالح أربابها ، وكذلك أخذ الحكم أياها لحفظها وهذا واجب على الحكم ، وكذلك الأمانة الشرعية مثل من طيرت إليه الريح ثوبا ؛ والالتقاط محبوب أو واجب ؟ فيه اختلاف ، والالتقاط للتعريف والتملك جائز لمصلحة المالك والملتقط ، وظفر المستحق مجلس حقه وبغير جنسه عند تعذر أخذه عن هو عليه جائز وهذا من المصالح المباحة إلا في حق المجانين والأيتام والأموال العامة لأهل الإسلام

المثال الثالث والعشرون : إتلاف مال الغير مفسدة في حقه مضمون يبذله إلا في قتال البغاة والصوال والممتنعين من أداء الحقوق بالقتال

المثال الرابع والعشرون : القتل بغير حق مع الجهل بكونه مستحق مفسدة موجبة للضمان على القاتل أو على عاقلته إلا أن يكون جلاداً لما في تفريمه من تمكيد الغرم الداعي إلى ترك القيام بمصلحة إقامة الحدود والقصاص



المثال الخامس والعشرون : قتل المسلم مفسدة محرمة لكنه يجوز بالزنا بغير الإحصان وبقطع الطريق والبنى والصيال

المثال السادس والعشرون : تقديم عاقلة الحاكم الدية فيما يخطئ به الحاكم في معرض الأحكام ومصالح الإسلام مضرّة على عاقلة فتجب على بيت المال دون العاقلة على قول لما في تغريم عاقلة من تكرير تحميل العقل ، وكذلك ما يفسده الإمام ويفوته من الأموال بسبب تصرفاته لأهل الإسلام هل يغرمه أو يجب في بيت المال ؟ فيه القولان

المثال السابع والعشرون : تصحيح ولاية الفاسق مفسدة لما يغلب عليه من الحياة في الولاية لكننا صححناها في حق الإمام الفاسق والحاكم الفاسق لما في إبطال ولايتهما من تفويت المصالح العامة ، ونحن لا ننفذ من تصرفاتهم إلا ما ينفذ من تصرف الأئمة المقسطين والحكام العادلين ، فلا نبطل تصرفه في المصالح لأجل تصرفه في المفاسد ، إذ لا يترك الحق المقدور عليه لأجل الباطل والذي أراه في ذلك أنا نصح تصرفهم الموافق للحق مع عدم ولايتهم لضرورة الرعية كما نصح تصرفات إمام البغاة مع عدم أمانته لأن ما ثبت للضرورة تقدر بقدرها والضرورة في خصوص تصرفاته فلا نحكم بصحة الولاية فيما عدا ذلك بخلاف الإمام العادل فإن ولايته قائمة في كل ما هو مفوض إلى الأئمة

المثال الثامن والعشرون : تولى الأحاد لما يختص بالأئمة مفسدة لكنه يجوز في الأموال إذا كان الإمام جائراً لا يضع الحق في غير مستحقه ، فيجوز لمن ظفر بشيء من ذلك الحق أن يدفعه إلى مستحقه تحصيل المصلحة ذلك الحق الذي لو دفع إلى الإمام الجائر لضاع ولما كان دفعه إليه إغارة على المصيان وقد قال الله تعالى : ( ولا تعاونوا على الأثم والعدوان )

المثال التاسع والعشرون : نكاح الأحرار الإمام مفسدة محرمة



لما فيه من تعريض الاولاد للارفاق ، لكنه جائز عند خوف العنت وفقد الطول دفعا لمفسدة وقوع التائق في الزنا الموجب في الدنيا للعار وفي الآخرة لعذاب النار .

فإن قيل : كيف يحرم تحصيل مصلحة ناجزة محققة لتوقع مفسدة عملة ؟ قلنا لما غلب وقوع هذه المفسدة جعل الشرع المتوقع كالواقع ، فإن العلوق غالب كثير ، والشرع قد يحتاط لما يكثر وقوعه احتياطا لما تحقق وقوعه . ألا ترى أن من أثبت أن أباه مات فإنه يلزمه حصر الورثة فيه ، وإن أثبت نفى الزوجات والآباء والأمهات لم ينفعه الاثبات ، وإن كان الاصل عدم من سوى الاصول والزوجات وذلك احتياط لما يتوهم وجوده من الورثة .

فإن قيل لو طلب هذا الامين من التركة درهما واحدا وهى عشرة آلاف فهل يدفع اليه شيء قبل الحصر أم لا ؟ قلنا نعم يدفع اليه ما يقطع بأنه يستحقه اذا كان عدد الورثة لا ينتهى الى مثل عدد التركة فى العادة كما يدفع الى ذوى الفروض فروضهم عاتلة ، اذ من المحال فى العادة أن ينتهى عدد الورثة الى ألف أو ألفين فافطن بعشرة الآلاف .

فإن قيل : اذا تزوج الامة حر محبوب الذكرو الانثيين فليجوز ذلك مع أمن العنت ووجدان الطول اذ لا يتوقع له ولد فيرق ؟ قلنا إن الحقنا به النسب جاز كغير المحبوب وإن لم يلحق به اللبس فالذى أراه جواز ذلك اذ لا مانع منه .

المثال الثلاثون : تزوج العنرات بعقد أو عقود مفسدة لما فيه من الإضرار بالزوجات لكنه جاز أن تضر كل واحدة منهن بثلاث نظرا لمصالح الرجال وتحصيلا لمقاصد النكاح . فإن خيف من الجور عليهن استعحب الاقتصار على واحدة أو سرية دفعا لما يتوقع من مفسدة الجور . وحرمت الزيادة على الأربع نظرا للنساء ودفعاً لمظان جور الرجال على الأزواج ، كما جاز كسر المرأة بثلاث طلاقات ولم تجز الزيادة عليها نظراً لمصالح النساء وزجراً للرجال عن تكثير مفسدة الطلاق



المثال الحادى والثلاثون : التقرير على الانكحة الفاسدة مفسدة إلا في تقرير الكفار على الانكحة الفاسدة اذا أسلوا فانه واجب لانا لو أفسدناها لزهد الكفار في الإسلام خوفا من بطلان أنكحتهم فتقاعدوا عن الإسلام . والترغيب في الإسلام بتقريرهم على أنكحتهم أولى من التثفير من الإسلام يافساد أنكحتهم ، إذ لا مفسدة أقبح من تقويت الإسلام والسعى في تقويته ، وكذلك لا يقتصر منهم بمن قتلوه من المسلمين ولا يفرمون ما أتلّفوا على المسلمين من الأموال لانا لو ألزمناهم ذلك لتقاعدوا عن الإسلام

المثال الثانى والثلاثون : التقرير على الكفر مفسدة عظيمة لأنه أعظم المفاسد وفى تقرير المرتد ثلاثة أيام قولان : أحدهما لا يقرر لوجوب إزالة المفاسد على الفور والكفر من أعظم المفاسد ، والثانى يقرر نظرا له كما تجوز مصلحة أهل الحرب على التقرير أربعة أشهر ولا تجوز الزيادة عليها لما في ذلك من تقرير أعظم المفاسد وأنكر المنكرات . فان خيف على أهل الإسلام جاز التقرير بالصلح عشر سنين رعاية لمصالح المسلمين وتوقفا في هذه المدة لإسلام بعض الكافرين . وقد صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة عشر سنين فدخل منهم خلق كثير في الاسلام ، ولا تجوز الزيادة عليها لأن الكفر أنكر المنكرات فلا يجوز التقرير عليه إلا بقدر ما جاءت به السنة وكذلك لا تحل كل سنة من غزوة ، وأوجب الإمام القتال على الدوام والاستمرار عند الإمكان والذى ذكره ظاهر لأن إزالة المفاسد واجبة عند الإمكان فإلّا الظن بإزالة أعظم المفاسد وهو الكفر بالملك الديان

فان قيل : كيف قررتم الكوافر على كفرهم على الدوام ؟ قلنا لأنهم قد صرن مالا من أموال المسلمين مع قرب رجوعهم إلى الإسلام  
المثال الثالث والثلاثون : وجوب إجارة مستجير الكفار إلى أن يسمع كلام الله لعله إذا سمعه أن يقبل عليه ويميل إليه



المثال الرابع والثلاثون : وجوب إجارة رسل الكفار مع كفرهم لمصلحة ما يتعلق بالرسالة من المصالح الخاصة والعامة

المثال الخامس والثلاثون : التقرير بالجزية وهو مختص بأهل الكنائس والمجوس لإيمانهم بالكتب السماوية التي يوافق أعظم أحكامها أحكام الإسلام تخفف كفرهم لإيمانهم بتلك الأحكام بخلاف من جحدوا فانه كذب الله سبحانه وتعالى في معظم أحكامه وكلامه فكان كفره أغاظ بخلاف من آمن بالأكثر وكفر بالآقل ، ولا تؤخذ الجزية عوضا عن تقريرهم على الكفر ، إذ ليس من إجلال الرب أن تؤخذ الأعواض على التقرير على سبه وشتمه ونسبته إلى ما لا يليق بعظمته ، ومن ذهب إلى ذلك فقد أبعد ، وإنما الجزية مأخوذة عوضا عن حقن دمايتهم وصيانة أموالهم وحرمتهم وأطفالهم مع الذب عنهم إن كانوا في ديارنا وليست مأخوذة عن سكنى دار الإسلام إذ يجوز عقد الذمة مع تقريرهم في ديارهم .

(فائدة) إن قيل الجزية للأجناد على قول وللنصالح على قول وقد رأينا جماعة من أهل العلم والصلاح لا يتورعون عنها ولا يخرجون من الخلاف أنها مع ظهوره ؟ فالجواب أن الجند قد أكلوا من أموال النصالح التي ستحقها أهل العلم والورع وغيرهم ممن يجب تقديمه أكثرها فيؤخذ من الجزية ما يكون قصاصا بيهض ما أخذوه فأكلوه

المثال السادس والثلاثون : التقرير على المعاضى كلها مفسدة لكن يجوز التقرير عليها عند المعجز عن إنكارها باليد واللسان ، ومن قدر على إنكارها مع الخوف على نفسه كان إنكاره مندوبا إليه ومحثوا عليه ، لأن المخاطرة النفوس في إعزاز الدين مأمور بها كما يعذر بها في قتال المشركين وقاتل البغاة التواوين وقاتل مانعي الحقوق بحيث لا يمكن تخليصها منهم إلا بالقتال وقد قال عليه السلام « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » جعلها أفضل الجهاد لأن قاتلها



قد جاد بنفسه كل الجود بخلاف من يلاقى قرنه من القتال فإنه يجوز أن يقهره ويقتله فلا يكون بذله نفسه مع تجويز سلامتها كبذل المنكر مع يأسه من السلامة المثل السابع والثلاثون: انهزام المسلمين من الكافرين مفسدة لكنه جائز إذا زاد الكافرون على ضعف المسلمين مع التقارب في الصفات تخفيفا عنهم لما في ذلك من المشقة ودفعاً لمفسدة غلبة الكافرين لفرط كثرتهم على المسلمين؛ وكذلك التحرف للقتال والتحيز إلى فئة مقاتلة بنية أن يقاتل المتحيز معهم لأنهما وإن كانا أديباراً إلا أنهما نوع من الإقبال على القتال.

المثال الثامن والثلاثون: قتل الكفار من النساء والمجانين والأطفال مفسدة لكنه يجوز إذا ترس بهم الكفار بحيث لا يمكن دفعهم إلا بقتلهم.

المثال التاسع والثلاثون: قتل من لا ذنب له من المسلمين مفسدة إلا إذا ترس بهم الكفار وخيف من ذلك اصطلام المسلمين في جواز قتلهم خلاف لأن قتل عشرة من المسلمين أقل مفسدة من قتل جميع المسلمين.

المثال الأربعون: التولي يوم الزحف مفسدة كبيرة لكنه واجب إذا علم أنه يقتل من غير نكايه في الكفار لأن التفرير بالنفوس إنما جاز لما فيه من مصاحبة إعزاز الدين بالنكايه في المشركين، فإذا لم تحصل النكايه وجب الانهزام لما في الثبوت من فوات النفوس مع شفاء صدور الكفار وإرغام أهل الإسلام وقد صار الثبوت ههنا مفسدة محضة ليس في طيها مصلحة.

المثال الحادي والأربعون: الإرقاق مفسدة لكنه من آثار الكفر فثبت في نساء الكفار وأطفالهم ومجانينهم زجراً عن الكفر وتقديم المصالح المسلمين وكذلك إذا اختار الامام إرقاق المكلفين من الرجال أما إرقاق الرجال فن آثار الكفر، وأما إرقاق النساء والصبيان فليس عقوبة لهم بذنب غيرهم وإنما هو عقوبة بالنسبة إلى الآباء والأمهات، وهي بالنسبة إلى النساء والصبيان مصيبة من مصائب الدنيا كما يصابون بالأمراض والأسقام من غير إجرام.



المثال الثاني والأربعون : قتل الممتنعين من أداء الحقوق بغير عذر إذا امتنعوا من أدائها بالقتال دفعا لمفسدة المعصية وتحصيلا لمصلحة الحقوق التي امتنعوا من أدائها.

المثال الثالث والأربعون : قتل المرتد مفسدة في حقه لكنه جاز دفعا لمفسدة الكفر.

المثال الرابع والأربعون : الكذب مفسدة محرمة إلا أن يكون فيه جلب مصلحة أو درء مفسدة فيجوز تارة ويجب أخرى وله أمثلة :

أحدها : أن يكذب لزوجه لإصلاحها وحسن عشرتها فيجوز لأن قبح الكذب الذي لا يضر ولا ينفع يسير فإذا تضمن مصلحة تربي على قبحه أبيع الأقدام عليه تحصيلا لتلك المصلحة ، وكذلك الكذب للإصلاح بين الناس وهو أولى بالجواز لعموم مصلحته. الثاني : أن يتخفى عنه معصوم من ظالم يريد قطع يده فيسأله عنه فيقول مارأيت فهذا الكذب أفضل من الصدق ، لوجوبه من جهة أن مصلحة حفظ العضو أعظم من مصلحة الصدق الذي لا يضر ولا ينفع فإلّا الظن بالصدق الضار ؟ وأولى من ذلك إذا اختبأ عنه معصوم ممن يريد قتله.

الثالث : أن يسأل الظالم القاصد لأخذ الوديعة المستودع عن الوديعة فيجب عليه أن ينكرها ، لأن حفظ الودائع واجب وإنكارها ههنا حفظ لها ولو أخبره بها لضمها وإنكارها إحسان. الرابع : أن يتخفى عنه امرأة أو غلام يقصدان بالفاحشة فيسأله القاصد عنهما فيجب عليه أن ينكرهما. الخامس : أن يكره على الشرك الذي هو أقبح الكذب أو على نوع من أنواع الكفر فيجوز له أن يتلفظ به حفظاً لنفسه ، لأن مفسدة افظ الشرك من غير اعتقاد دون مفسدة فوات الأرواح. والتحقيق في هذه الصور وأمثالها أن الكذب يصير ماذوناً فيه ويثاب على المصلحة التي تضمنها على قدر رتبة تلك المصلحة من الوجوب في حفظ الأموال والأبضاع والأرواح ولو صدق في هذه



المواطن لأثم وإثم المتسبب إلى تحقيق هذه المفاسد وتفاوت الرتب له ثم التسبب إلى المفاسد بتفاوت رتب تلك المفاسد .

المثال الخامس والأربعون : من ترجيح المصالح على المفاسد الغيبة مفسدة محرمة لكنها جائزة إذا تضمنت مصلحة واجبة التحصيل أو جائزة التحصيل ؛ ولها أحوال أحدها : أن يشاور في مصاهرة إنسان فذكره بما يكره كما قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس لما خطبها أبو جهم ومعاوية : إن أبا جهم ضراب للنساء وإن معاوية صعلوك لا مال له ، فذكرهما بما يكرهانه نصحاً لها ودفعاً لضيق عيشها مع معاوية وتعرضاً لضرب أبي الجهم . فهذا جائز والذي يظهر لي أنه واجب لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنصح لكل مسلم .

الحالة الثانية : القدح في الرواة واجب لما فيه من دفع إثبات الشرع بقول من لا يجوز إثبات الشرع به لما على الناس في ذلك من الضرر في التحريم والتحليل وغيرهما من الأحكام ، وكذلك كل خبر يجوز الشرع الاعتماد عليه والرجوع إليه .

الحال الثالثة : جرح الشهود عند الحكم فيه مفسدة هتك أستارهم لكنه واجب لان المصلحة في حفظ الحقوق من الدماء والأموال والاعراض والابضاع والانساب وسائر الحقوق أعم وأعظم فإن علم منه ذنبين أحدهما أكبر من الآخر لم يجوز أن يجرحه بالأكبر لانه مستغنى عنه وإن استويا تخير ولا يجمع بينهما .

المثال السادس والأربعون : النسيئة مفسدة محرمة لكنها جائزة أو مأمور بها إذا اشتملت على مصلحة للبنوم إليه ، مثاله إذا نقل إلى مسلم أن فلاناً عزم على قتله في ليلة كذا وكذا ، أو على أخذ ماله في يوم كذا وكذا أو على التعرض لاهله في وقت كذا وكذا ، فهذا جائز بل واجب لانه توسل إلى دفع هذه ( ٧ - قواعد )



المفاسد عن المسلم وإن شئت قلت لأنه تسبب إلى تحصيل مصالح أضرار هذه المفاسد . ويدل على ذلك كله قوله تعالى ( وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك ) الآية . وكذلك ما نقله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين .

المثال السابع والاربعون : هتك الاعراض مفسدة كبيرة لكنه يجوز في الشهادة على الزاني بالزنا لإقامة حد الله تعالى ، وعلى القتل بالقتل لإقامة القصاص وعلى القاذف بالقذف لإقامة الحد للمقذوف ، وعلى الغاصب بالانصب لتغريم الاموال والمنافع ، وكذلك الشهادة على السارق وقطاع الطريق بما صنعوه من أخذ الاموال وإراقة الدماء ؛ لإقامة حقوق الله تعالى وحقوق عباده فهذا كله صدق مضر بالمشهود عليه هاتك لستره لكنه جاز لما فيه من مصالح إقامة حقوق الله وحقوق عباده ، وكذلك الشهادة بالكفر والسرقة وغير ذلك من المعاصي المرجبة للعقوبات الشرعية والغرامات المالية كل ذلك صدق مضر بالمشهود عليه نافع للمشهود له ، وكذلك الحكم بما يضر المحكوم عليه وينفع المحكوم له ، وكذلك إقامة الحكم على إقامة هذه الاحكام ، وكذلك تولية الولاية الذين يضررون قوماً وينفعون آخرين وقد قال صلى الله عليه وسلم لسعد ابن أبي وقاص « ولعل الله أن يؤخرك حتى يلتفع بك أقوام ويضر بك آخرون »

المثال الثامن والاربعون : كشف العورات والنظر إليها مفسدتان محرمتان على الناظر والمنظور إليه لما في ذلك من هتك الاستار ويجوز أن لما يتضمنانه من مصلحة الختان أو المداواة أو الشهادات على العيوب أو النظر إلى فرج الزانين لإقامة حدود الله إن كان الناظر أهلاً للشهادة بالزنا وكل العدد ، وإن لم يكن كذلك لم يجر لأنه مفسدة لا يبنى عليه مصلحة

المثال التاسع والاربعون : الرمي بالزنا مفسدة لما فيه من الايلام بتحمل العار لكنه يباح في بعض الصور ويجب في بعضها لما يتضمنه من المصالح وله أمثلة



أحدها : قذف الرجل زوجته إذا تحقق زناها شفاء لصدرة لما أدخلته عليه من ضرر لإفساد فراشه وإرغام غيرته .

الثاني : وجوب قذفها إذا أتت بولد يلحقه في ظاهر الحكم وهو يعلم أنه ليس منه فيلزمه أن يقذفها لنفيه لأنه لو ترك نفيه لخالف بناته وأخواته وجميع عارمه وورثته ولزمت نفقته وتولى أنكحة بناته إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالنسب فيلزمه نفيه درءاً لهذه المفاسد وتحصيلاً لأضدادها من المصالح ، ولو أتت به خفية بحيث لا يلحق به في الحكم لم يجب نفيه والأولى به الستر والكف عن القذف .  
الثالث : جرح الشاهد الراوى بالزنا وهو واجب دفعاً عن المشهود عنه سواء كان المشهود به قليلاً أو كثيراً .

(فائدة) إذا قذف امرأة عند الحاكم فإن الحاكم يبعث إليها ليعلمها بقذفه نصحاً لها حتى تعفو أو تستوفي حقها ، وهذا ضار بالقاذف نافع للقدوف وفي وجوبه اختلاف والمختار وجوبه لقوله صلى الله عليه وسلم : «واغديا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» لم يكن هذا حرصاً منه صلى الله عليه وسلم على رجمها وإنما كان إعلاماً بما يمكن من ثبوت حقها بسبب هتك عرضها .

المثال الخمسون : من أمثلة الأفعال المشتملة على المصالح والمفاسد مع رجحان مصالحها على مفاسدها ، قطع يد السارق لإفسادها لكنه زاجر حافظ لجميع الأموال فقدمت مصلحة حفظ الأموال على مفسدة قطع يد السارق .

المثال الحادي والخمسون : قطع أعضاء الجاني حفظاً لأعضاء الناس .

المثال الثاني والخمسون : جرح الجاني حفظاً للسلامة من الجراح .

المثال الثالث والخمسون : قتل الجاني مفسدة بتفويت حياته لكنه جاز لما فيه من حفظ حياة الناس على العموم ولذلك قوله سبحانه وتعالى (ولكم في القصاص حياة)  
المثال الرابع والخمسون : التمثيل بالجناة إذا مثلوا بالجاني عليه مفسدة في حقهم لكنه مصلحة زاجرة عن التمثيل في الجناية



المثال الخامس والخمسون : حد القاذف صيانة للأعراض .  
 المثال السادس والخمسون : جلد الزاني ونفية حفظاً للفرج والانساب ودفعاً للعار  
 المثال السابع والخمسون : الرجم في حق الزاني الثيب مبالغة في حفظ مآذ كرهناه  
 المثال الثامن والخمسون : حد الشرب حفظاً للعقول عن الطيش والاختلال  
 المثال التاسع والخمسون : حدود قطاع الطريق حفظاً للنفوس والأطراف والأموال  
 المثال الستون : دفع الصول ولو بالقتل عن النفوس والأبضاع والأموال  
 المثال الحادى والستون : التعزيرات دفعا لمفاسد المعاصى والمخالفات وهى إما  
 حفظاً لحقوق الله تعالى أو لحقوق عباده أو للحقين جميعا .

المثال الثانى والستون : الحبس وهو مفسدة في حق المحبوس لكنه جاز لمصالح  
 ترجع على مفسدته وهى أنواع : منها حبس الجانى عند نفيه المستحق حفظاً لمحل  
 القصاص ، ومنها حبس الممتع من دفع الحق إلى مستحقه إلقاء إليه وحمل عليه ؛  
 ومنها حبس التعزير ردأ عن المعاصى ، ومنها حبس كل تمتع من تصرف  
 واجب لا تدخله النيابة كحبس من أسلم على أختين وامتع من تعيين أحدهما ،  
 والمقر بأحد عينين وامتع من تعيينها دفعا لمفسدة المبطل بالحق ، ومنها حبس  
 من امتنع من أداء حقوق الله تعالى التى لا تدخلها النيابة كالممتع من صيام رمضان  
 فإن قيل : إذا امتنع من أداء درهم واحد مع القدرة على أدائه ومع عجزكم عن  
 دفعه إلى خصمه فإنكم تخلدون عليه الحبس إلى أن يؤديه والتخليد هنا فى الحبس  
 عذاب كبير على جرم صغير ؟ قلنا ليس الأمر كذلك وإنما غاقبناه بعذاب  
 صغير على جرم صغير فإنه عاص فى كل ساعة بامتناعه من أداء الحق فتقابل كل  
 ساعة من ساعات امتناعه بساعة من ساعات حبسه ، وللحاكم زجره وتعزيره إذا  
 لم ينجع الحبس فيه ويفعل ذلك مرات إلى أن يؤدى الحق إلى مستحقه . فإن قيل :  
 إذا شهد مستوران ظاهرهما العدالة فلم تحبسوا المدعى عليه إلى أن يزكيا مع أن  
 الأصل براءته مما ادعى عليه ؟ وكذلك لم تحولون بين الحق والمدعى عليه بشهادة



المستورين ؟ قلنا لأن الظن المستفاد من شهادة المستورين أقوى من الظن المستفاد من أصل براءة المدعى عليه من الحق

فإن قيل : لم تحبسون مدعى الإعسار بالحق مع أن الأصل عدم الغنى ؟ قلنا له أحوال : أحدها أن نعرف له مالا بمقدار الحق أو أكثر منه فنحبسه بناء على أن الأصل بقاء ذلك وقد انتسخ فكرة القديم بالغنى الذي عهدنا

فإن قيل : إذا طال المدة وكان ضعيفاً عن الكسب فالظاهر أنه ينفق مما عهدناه على نفسه وعياله فإذا مضت مدة تستوعب نفقتها الغنى الذي عهدناه فيدبغى أن لا يحبس لمضارعة هذا الظاهر لاستمرار غناه ؟ قلنا جواب هذا السؤال مشكل جداً ولعل الله أن ييسر حله فإن ما ذكره ظاهر فيمن قرب عهده بالغنى دون من مضت عليه مدة تستوعب نفقتها أضعاف غناه مع أن الأصل عدم اكتساب غير ما في يده وليس تقدير الإنفاق من كسبه بأولى من تقديره بما في يده

الحال الثانية : لا يعرف له غنى ولا فقر وفيه مذاهب : أحدها لا يحبس لأن الأصل فقره فإن الله خلق عباده فقراء لا يملكون شيئاً ، والثاني نحبسه لأن الغالب في الناس أنهم يملكون ما فوق كفايتهم والفقراء الذين لا يملكون ذلك بالنسبة إلى هؤلاء قليل وهذا مشكل جداً إذا كان الحق كثيراً عزيزاً كالألف والألفين إذ ليست الغلبة متحققة في الغنى المتسع فكيف نحبس الغريم على عشرة آلاف وليس الغالب في الناس من يملك عشرة آلاف ولا ضابط لمقدار الغالب من ذلك فكيف يخلد من هذا شأنه في الحبس على ما لا يعرف قدره ولا يمكنه الانفصال منه ؟ ويحتمل أن يقال إذا أدى قدرأ يخرج به عن الغلبة وجب إطلاقه ، وهذا قريب المذهب . الثالث : إن لزمه الذين باختياره فالقول قوله لأن الغالب في الناس أنهم لا يلتزمون مالا يقدرون عليه وهذا بعيد ، فإن الفقراء يلتزمون الأجور والمهور والأثمان مع عجزهم عنها

الحال الثالثة : من أحوال مدعى الإعسار أن يعهده مال ناقص عن مقدار



الحق الذي لزمه فيحبس عليه وفي حبسه على مارواه الخلاف المذكور في الحال الثانية  
إن كان المدعى به زوراً يسيراً وإن كان كثيراً ففيه قولان: أحدهما يطلق  
الأصل والثاني يفرق بين ما التزمه وبين ما لزمه بغير اختياره ولا يجيء المذهب  
الثالث إذ لا غلبة

الحال الرابعة: إن ثبت عسره فلا يجوز حبسه حتى يثبت يساره لأن الأصل  
بقاء عسره وأنه إن اكتسب شيئاً صرفه في نفقته ونفقة من يلزمه نفقته  
فإن قيل: يتخلدون مجهول الحال في الحبس إلى أن يموت؟ قلنا المختار أنه لا يتخلد  
ويجب على الحاكم أن يبعث عدلين يسألان عن أمره في اليسار والإعسار فإذا غلب  
على ظنهما فقره شهداً بذلك ووجب إطلاقه إذ لا يليق بالشريعة السهلة السمحة  
أن يتخذ المسلم في الحبس بظن ضعيف، وإنما يتخذ في الحبس من ظهر عناده  
وإصراره على الباطل إلى أن يبنىء إلى الحق، وأما المحبوس على القصاص فإنه يتخذ  
في الحبس إلى أن يموت حفظاً لحق مستحق القصاص إلى أن يقدم الغائب أو يبلغ  
الصبي، إذ لا مندوحة عن ذلك إلا بحبسه الذي هو أخف عليه من قتله أو قطع يده  
المثال الثالث والستون: من أمثلة الأفعال المشتملة على المصالح والمفاسد  
مع رجحان مصالحها على مفاسدها :

قتال البغاة دفعاً لمفسدة البغي والمخالفة ولا يشترط في درء المفساد أن يكون  
ملابسها أو المتسبب اليها عاصياً. وكذلك لا يشترط في الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر أن يكون المأمور والمنهى عاصيين بل يشترط فيه أن يكون أحدهما  
ملابساً لمفسدة واجبة الدفع والآخر تاركاً لمصلحة واجبة التحصيل. ولذلك أمثلة  
أحدها أمر الجاهل بمعروف لا يعرف إيجابه.

المثال الثاني: نهيه عن منكر لا يعرف تحريمه.

المثال الثالث: قتال أهل البغي مع أنه لا إثم عليهم في بغيتهم لتأويلهم

المثال الرابع: ضرب الصبيان على ترك الصلاة والصيام وغير ذلك من المصالح



فان قيل ؛ إذا كان الصبي لا يصلحه إلا الضرب المبرح فهل يجوز ضربه تحصيلاً لمصلحة تأديبه ؟ قلنا لا يجوز ذلك بل لا يجوز أن يضربه ضرباً غير مبرح لأن الضرب الذي لا يبرح مفسدة وإنما جاز لكونه وسيلة إلى مصلحة التأديب فإذا لم يحصل التأديب سقط الضرب الخفيف كما يسقط الضرب الشديد لأن الوسائل تسقط بسقوط المقاصد

فان قيل : إذا كان الممزر البالغ لا يرتدع عن معصيته إلا بتعزير مبرح فهل يلحق بالصبي ؟ قلنا لا يلحق به بل نعززه تعزيراً غير مبرح ونحبسه مدة يرجى فيها صلاحه . وكذلك إذا منعنا من الزيادة على عشرة أسواط في التعزير وكان ذلك لا يردع الممزر فأنضم إليه الحبس مدة يرجى في مثلها حصول الارتداع

المثال الخامس : قتل الصبيان والمجانين إذا صالوا على الدماء والأبضاع ولم يمكن دفعهم إلا بقتلهم

المثال السادس : حد الخفي على شرب النبيذ مع الحزم بعدالته وأنه ليس بعاص دفعا لمفسدة شرب المسكر

فان قيل : هلا حددتم بالوطئ في النكاح المختلف في صحته كما حددتم الخفي بشرب النبيذ المختلف في حل شربه ؟ قلنا الفرق بينهما أن مفسدة الزنا لا تتحقق في النكاح المختلف فيه فانه يوجب المهر والعدة ويلحق النسب ويثبت حرمة المصاهرة بخلاف الزنا فانه يقطع الانساب ولا يوجب مهراً ولا عدة والمفسدة في شرب النبيذ مثلها في شرب الخمر من غير فرق

المثال السابع : إذا وكل وكيلاً في القصاص ثم عفا ولم يعلم الوكيل أو أخبره فاسق بالعفو فلم يصدقه وأراد الاقتصاص ، فللفاسق أن يدفعه بالقتل إذا لم يمكن دفعه إلا به دفعا لمفسدة القتل من غير حق

المثال الثامن : إذا وكل وكيلاً في بيع جاريته فباعها فأراد الموكل وطأها ظناً بأن الوكيل لم يبيعها فأخبره المشتري أنه اشتراها فلم يصدقه فللمشتري أن يدفعه



عنها ولو بالقتل مع أنه لا إثم عليه دفعا لمفسدة الوطء بغير حق وإن وطئها في الحال لم يكن زانياً ولا آثماً

المثال التاسع : ضرب البهائم في التعليم والرياضة دفعا لمفسدة الشراسم والجماح وكذلك ضربها حملا على الإسراع لمس الحاجة اليه على الذكر والفر والقتال وأما ما رجحت مفسدته على مصلحته فكقطع اليد المتأكلة حفظاً للروح إذا كان الغالب السلامة بقطعها ، وأما ما تكافأت فيه المصلحة والمفسدة فقد يتخير فيه وقد يمتنع كما ذكرناه ، وهذا كقطع اليد المتأكلة عند استواء الخوف في قطعها وإبقائها . وكل شيء يمثل به في هذا الكتاب من أمثلة المصالح والمفاسد فنه ما هو يجمع عليه وهو الأكثر ، ومنه ماها مختلف فيه .

(فائدة في تنويع العقوبات الشرعية) حدود الشرع : قتل ، وجلد ، وتغريب ، ورجم ، وقطع أعضاء ، وأيد ، وأرجل ، وجرح ، وصلب ، وتعزير بضرب أو حبس أو توبيخ ، أو جمع بين بعض ذلك على حسب الصلاح .  
(فصل في بيان الوسائل إلى المصالح)

يختلف أجر وسائل الطاعات باختلاف فضائل المقاصد ومصالحها فالوسيلة إلى المقاصد أفضل من سائر الوسائل . فالتوسل إلى معرفة الله تعالى ومعرفة ذاته وصفاته أفضل من التوسل إلى معرفة أحكامه ؛ والتوسل إلى معرفة أحكامه أفضل من التوسل إلى معرفة آياته والتوسل بالسعي إلى الجهاد أفضل من التوسل بالسعي إلى الجمعات ، والتوسل بالسعي إلى الجمعات أفضل من التوسل بالسعي إلى الجماعات في الصلوات المكتوبات ، والتوسل بالسعي إلى الصلوات المكتوبات أفضل من التوسل بالسعي إلى المندوبات التي شرعت فيها الجماعات كالعيدين والكسوفين ، وكلما قويت الوسيلة في الأداء إلى المصلحة كان أجرها أعظم من أجر ما تنقص عنها . فتبليغ رسالات الله من أفضل الوسائل لآدائه إلى جلب كل صلاح دعت إليه الرسل وإلى درء كل فاسد زجرت عنه الرسل والإنذار وسيلة



إلى درء مفاسد الكفر والعصيان ، والتبشير وسيلة إلى جلب مصالح الطاعة والإيمان ، وكذلك المدح والذم . وكذلك الأمر بالمعروف وسيلة إلى تحصيل ذلك المعروف المأمور به رتبته في الفضل والثواب مبنية على رتبة مصلحة الفعل المأمور به في باب المصالح فالأمر بالإيمان أفضل أنواع الأمر بالمعروف ، وكذلك الأمر بالفرائض أفضل من الأمر بالنوافل . والأمر بإمالة الأذى عن الطريق من أدنى مراتب الأمر بالمعروف ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله ؛ وأدناها إمالة الأذى عن الطريق » ، فمن قدر على الجمع بين الأمر بمعروفين في وقت واحد لزمه ذلك لما ذكرناه من وجوب الجمع بين المصلحتين . وإن تعذر الجمع بينهما أمر بأفضاهما لما ذكرناه من تقديم المصلحتين على أدناهما . مثال الجمع بين الأمر بمعروفين فما زاد أن يرى جماعة قد تركوا الصلاة المفروضة حتى ضاق وقتها بغير عذر فيقول لهم بكلمة صلوا أو قوموا إلى الصلاة . فإن أمر كل واحد منهم واجب على الفور . وكذلك تعليم ما يجب تعليمه وتفهم ما يجب تفهمه يختلف باختلاف رتبة وهذان قسمان

أحدهما وسيلة إلى ما هو مقصود في نفسه كتعريف التوحيد وصفات الإله فإن معرفة ذلك من أفضل المقاصد والتوسل إليه من أفضل الوسائل

القسم الثاني : ما هو وسيلة إلى وسيلة كتعليم أحكام الشرع فإنه وسيلة إلى العلم بالأحكام التي هي وسيلة إلى إقامة الطاعات التي هي وسائل إلى المثوبة والرضوان وكلاهما من أفضل المقاصد . ويدل على فضل التوسل إلى الجهاد قول الله تعالى « ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يظنون موطناً يغيظ الكفار ولا ينالون من عدوٍ نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح ، وإنما أثبوا على الظمأ والنصب وليس من فعلهم لأنهم تسبوا إليهما بسفرهم وسعيهم . وعلى الحقيقة فالتأهب للجهاد والسفر إليه وإعداد الكراع والسلاح والخيل وسيلة



إلى الجهاد الذى هو وسيلة إلى إعزاز الدين وغير ذلك من مقاصد الجهاد فالمقصود  
 ماشرع الجهاد لأجله والجهاد وسيلة إليه وأسباب الجهاد كلها وسائل إلى الجهاد  
 الذى هو وسيلة إلى مقاصده، فالاستعداد له من باب وسائل الوسائل؛ ويدل  
 على فضل التوسل إلى الجماعات والجماعات قوله صلى الله عليه وسلم: «من تطهر  
 في بيته ثم راح إلى بيت من بيوت الله ليقضى فريضة من فروض الله كانت خطواته  
 إحداهما تحط خطيئة والأخرى ترفع درجة» وتتفاوت الحسنات المكتوبة  
 والسيئات المحطوطة بتفاوت رتب الصلاة التي يمشي إليها وقد جاء في التنزيل (من  
 جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) وتتفاوت رتب تلك الأعشار بتفاوت رتب  
 الحسنات في أنفسها، فمن تصدق بتمر فله عشر حسنات، ومن تصدق بیدرة  
 فله عشر حسنات. لانسبة لشرف حسنات التمرة إليها، وكذلك الولايات تختلف  
 رتبها باختلاف ما تجلبه من المصالح وتدرؤه من المفاسد، فالولاية العظمى أفضل  
 من كل ولاية لعموم جلبها المنافع، ودرئها المفاسد، وتليها ولاية القضاء لأنها  
 أعم من سائر الولايات. والولاية على الجهاد أفضل من الولاية على الحج لأن  
 فضيلة الجهاد أكمل من فضيلة الحج. وتختلف رتب الولايات بخصوص منافعها  
 وعمومها فيها وراء ذلك من جلب المصالح ودرء المفاسد. ولاشك بأن الوسائل  
 تختلف بسقوط المقاصد فمن فاته الجماعات والجماعات أو الغزوات سقط عنه  
 السعي إليه لأنه استفاد الوجوب من وجوبه. وكذلك تسقط وسائل المنذوبات  
 بسقوطها لأنها استفادت التدب منهن. فمن نسي صلاة من صلاتين مكتوبتين  
 لزمه قضاؤهما. فيقضى إحداهما لأنها المفروضة ويقضى الثانية فإنها وسيلة إلى  
 تحصيل مصلحة المفروضة. فإن ذكر في الثانية أن الأولى هي المفروضة سقط  
 وجوبها بسقوط المتوسل إليه وهل تبطل أو تبقى فلا؟ فيه خلاف مبنى على أن  
 من نوى صلاة مخصوصة فلم تحصل له فهل تبطل أو تبقى فلا؟ فيه قولان.  
 وإن ذكر في الأولى أنها فرضه استمر عليها وسقطت الثانية. وإن ذكر أن فرضه



الثانية سقط وجوب الأولى وفي بقائها نفلا بالخلاف . فإن قيل : كيف صحت النية مع التردد في وجوب كل واحدة من الصلاتين ؟ قلنا صحت لأن الأصل وجوب كل واحدة منهما في ذمته فصحت لذلك نيته لظنه بقاؤها في ذمته فأشبهه من وجبت عليه صلاة معينة فشك في أدائها . فانها تجزئه مع شكه لاستناد نيته إلى أن الأصل بقاؤها في ذمته . وقد استثنى في سقوط الوسائل بسقوط المقاصد أن الناسك الذي لا شعر على رأسه مأمور بإمرار الموصى على رأسه مع أن إمرار الموصى على رأسه وسيلة إلى إزالة الشعر فيما ظهر لنا ؛ فإن ثبت أن الإمرار مقصود في نفسه لا لكونه وسيلة كان هذا من قاعدة من أمر بأمرين فقدّر على أحدهما وعجز عن الآخر

### (فصل في بيان وسائل المفاسد)

يختلف وزن وسائل المخالفات باختلاف ردائل المقاصد ومفاسدها . فالوسيلة إلى أرذل المقاصد أرذل من سائر الوسائل . فالتوسل إلى الجهل بذات الله وصفاته أرذل من التوسل إلى الجهل بأحكامه . والتوسل إلى القتل أرذل من التوسل إلى الزنا . والتوسل إلى الزنا أقبح من التوسل إلى الأكل بالباطل والإعانة على القتل بالإمساك أقبح من الدلالة عليه . وكذلك مناوله آلة القتل أقبح من الدلالة عليه . والنظر إلى الأجنبية محرم لكونه وسيلة إلى الزنا . والخلو بهما أقبح من النظر إليها ، وعناقها في الخلو أقبح من الخلو بهما ، والجلوس بين رجلها بغير حائل أقبح من ذلك كله لقوة أدائه إلى المفسدة المقصودة بالتحريم ؛ وهكذا تختلف رتب الوسائل باختلاف قوة أدائها إلى المفاسد فان الشهوة تشتد بالعناق بحيث لا تطاق ، وليس كذلك القتل والنظر ، والتفكير أقبح من ذلك كله لقوة أدائه إلى الزنا . وكلما قويت الوسيلة في الأداء إلى المفسدة كان إثمها أعظم من إثم ما نقص عنها . والبيع الشاغل عن الجمعة حرام لا لأنه يبيع بل لكونه شاغلا عن الجمعة . فان رتب مصلحة التصرف والطاعات على مصلحة الجمعة قدم



ذلك التصرف على الجمعة لفضل مصلحته على مصلحة أداء الجمعة . فيقدم انقاذ الغريق واطفاء الحريق على صلاة الجمعة . وكذلك يقدم الدفع عن النفوس والابضاع على صلاة الجمعة من غير تخيير بين هذه الواجبات وبين الجمعة بخلاف الأعذار الخفيفة المسقطه لوجوب الجمعة فانها تخيير بين الظهر والجمعة . ولو تصرف ببيع أو هبة أو غير ذلك من التصرفات وهو ذاهب الى الجمعة تصرفاً لا يشغله عن الجمعة لم يحرم ذلك لخروجه عن كونه وسيلة الى ترك الجمعة . وكذا النهى عن المنكر وسيلة الى دفع مفسدة ذلك المنكر المنهى عنه رتبته في الفضل والثواب مبذبة على رتبة درء مفسدة الفعل المنهى عنه في باب المفاصد ثم ترتب رتبته على رتب المفاصد الى أن تنتهى إلى أصغر الصغائر ؛ فالنهي عن الكفر بالله أفضل من كل نهى في باب النهى عن المنكر

فمن قدر على الجمع بين درء أعظم الفعلين مفسدة ودراء أدناهما مفسدة جمع بينهما لما ذكرناه من وجوب الجمع بين درء المفاصد : مثل أن ينهى عن منكرين متفاوتين أو متساويين فإزاد بكلمة واحدة . مثال المتفاوتين أن يرى انسانا يقتل رجلا وآخر يسلب مال انسان فيقول لهما كفّا عما تصنعان . ومثال المتساويين أن يرى اثنين قد اجتمعا على قتل انسان أو سلب ماله فيقول لهما كفّا عن قتله أو سلبه . وكذلك يقول للجماعة كفوا عما تصنعون . وان قدر على دفع المنكرين دفعة واحدة لزمه ذلك . وان قدر على دفع أحدهما دفع الأفسد فالأفسد والأرذل فالأرذل سواء قدر على دفع ذلك يده أو بلسانه مثل أن يتمكن الغازي من قتل واحد من المشركين بسهم ومن قتل عشرة برمية واحدة تفقد في جميعهم فإنه يقدم رمي العشرة على رمي الواحد الا أن يكون الواحد بطلا عظيم النكاية في الإسلام حسن التدبير في الحروب فيبدأ برمييه دفعا لمفسدة بقاءه لأنها أعظم من مفسدة بقاء العشرة . وكذلك لو قدر على أن يفتح فوهة نهر على ألف من الكفار لانه لاجل نجاتهم منها وقدر على



قتل مائة بشيء من آلات القتال لكان فتح فوهة النهر أولى من قتل المائة لما فيه من أعظم المصلحة وإن كان فتح الفوهة أخف من قتل المائة بالسلاح؛ وكذلك تتفاوت كراهة المنكر بالقلوب عند العجز عن إنكاره باليد واللسان بتفاوت رتبة. فتكون كراهة الأقبح أعظم من كراهة مادونه.

فإن علم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن أمره ونهيه لا يُجديان ولا يفيدان شيئاً أو غلب على ظنه؛ سقط الوجوب؛ لأنه وسيلة ويبقى الاستحباب والوسائل تسقط بسقوط المقاصد. وقد كان صلى الله عليه وسلم يدخل إلى المسجد الحرام وفيه الأنصاب والآثان ولم يكن ينكر ذلك كلها رآه. وكذلك لم يكن كلما رأى المشركين ينكر عليهم. وكذلك كان السلف لا ينكرون على الفسقة والظلمة فسوقهم وظلمهم وجورهم كلها رؤهم مع عليهم أنه لا يجدي إنكارهم قد يكون من الفسقة من إذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فيزداد فسوقاً إلى فسوقه وجوراً إلى جورته، فن أتى شيئاً مختلفاً في تحريره معتقداً تحريره وجب الإنكار عليه لانتهاك الحرمة، وذلك مثل اللعب بالشرطنج، وإن اعتقد تحليله لم يحز الإنكار عليه إلا أن يكون مأخذ المحلل ضعيفاً تنقض الأحكام بمثله لبطلانه في الشرع، إذ لا ينقض إلا لكونه باطلاً، وذلك كمن يطأ جاريته بالإباحة معتقداً لمذهب عطاء فيجب الإنكار عليه، وإن لم يعتقد تحريراً ولا تحليلاً أرشد إلى اجتنابه من غير توبيخ ولا إنكار، ولا يخفى أن وسائل المكروه مكروهة، والمندوب مندوبة، والمباح مباحة. وكذلك ولاية المظالم تختلف باختلاف رتبها في المفساد فالولاية على القتل والقطع والصلب بغير حق أقبح من الولاية على الضرب بغير حق. وكذلك الولاية على المكوس وغصب الأموال وتضمين الخمر والأبضاع. وكذلك الإعانة على إثم وعدوان وفسوق وعصيان. وقد تجوز المعاونة على الإثم والعصيان والفسوق والعصيان لأن جهة كونه معصية بل من جهة كونه وسيلة إلى مصلحة.



وله أمثلة : منها ما يذلل في افتكك الأسارى فانه حرام على أخذه مباح لبأذله ومنها أن يريد الظالم قتل إنسان مصادرة على ماله ويغلب على ظنه أنه يقتله إن لم يدفع إليه ماله . فانه يجب عليه بذل ماله فكاكا لنفسه . ومنها أن يكره امرأة على الزنا ولا يتركها إلا باقتداء بما لها أو بما لا غيرها فيلزمها ذلك عند إمكانه وليس هذا على التحقيق معاونة على الإثم والعدوان والفسوق والعصيان وإنما هو اعانة على درء المفاسد فكانت المعاونة على الإثم والعدوان والفسوق والعصيان فيها تبعا لا مقصودا .

### (فصل في اختلاف الآثام باختلاف المفاسد)

يختلف اثم المفاسد باختلافها في الصغر والكبر . وباختلاف ما فتوته من المنافع والمصالح . فيختلف الإثم في قطع الأعضاء وقتل النفوس وإزالة منافع الأعضاء باختلاف المنافع . فليس اثم من قطع الخنصر والبنصر من الرجل كإثم من قطع الخنصر والبنصر من اليد . لما فتوته من منافعها الدبيلة والديوية . وسواء قطع ذلك من نفسه أو من غيره . وليس الإثم في قطع الأذن كالإثم في قطع اللسان ، لما سذكروه من منافع اللسان إن شاء الله تعالى . وليس من قتل فاسقا ظالما من فساق المسلمين بمثابة من قتل إماما عدلا أو حاكما مقسطا . أو وليا منصفا . لما فتوته على المسلمين من العدل والإقسط والإنصاف . وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى : (من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا) لما عمت المفسدة في قتل أحدها وجعل إثمها كإثم من قتل الناس جميعا . لما فتوته على الناس من مصالح بقاءه . ولما عمت المفسدة في إنقاذ ولاية العدل والإقسط والإنصاف من المهالك جعل أجر منقذها كأجر منقذ الناس من أسباب الهلاك جميعا لعموم ماسعى فيه من المصالح . وكذلك جناية الإنسان على أعضاء نفسه يتفاوت إثمها بتفاوت منافع ما جنى عليه . وتفاوت ما فتوته على الناس من عدله



وإقساطه وبره وإنصافه ونصرته للدين . وليس لأحد أن يتلف ذلك من نفسه . لأن الحق في ذلك كله مشترك بينه وبين ربه . وليس قطع العالم أو الحاكم أو المفتي أو الإمام الأعظم لسان نفسه كقطع من لا ينتفع بلسانه . وكذلك قطع البطل الشديد النكاية في الجهاد يد نفسه أو رجل نفسه أعظم من قطع الضعيف الذي لا أثر له في الجهاد يد نفسه أو رجل نفسه . ولا يلزم من تساوى الأعضاء في الإبدان تساوى تفويتها في الآثام ، وكذلك قطع العينين أشد إثمًا من صلص الأذنين ، وكذلك قطع الرجلين أعظم وزراً من قطع أصابعهما ، وكذلك قطع الإبهام والسبابة من إحدى اليدين أعظم وزراً من قطع الخنصر والبنصر منهما . والمدار في هذا كله على رتب تفويت المصالح وتحقيق المفاسد . فكل عضو كانت منفعته أتم كانت الجناية عليه أعظم وزراً ، فليست الجناية على العقل واللسان كالجناية على الخناصر والأذان

(فضل فيما يؤجر على قصده دون فعله)

وتختلف الأجور باختلاف رتب المصالح ؛ فإذا تحققت الأسباب والشرائط والأركان في الباطن ، فإن ثبت في الظاهر ما يوافق الباطن من تحقق الأسباب والشرائط والأركان فقد حصل مقصود الشرع ظاهراً وباطناً من جلب المصالح ودرء المفاسد ؛ وترتب عليه ثواب الآخرة ، وإن كذب الظن بأن ثبت في الظاهر ما يخالف الباطن ، أثيب المكلف على قصد العمل بالحق ، ولا يثاب على عمله لأنه خطأ ولا ثواب على الخطأ ، لأنه مفسدة ولا ثواب على المفاسد ولذلك أمثلة : أحدها ما ينتفع به الإنسان من المآكل والمشرب والملابس والمناكح والمساكن والمراكب . فإنه لا يقطع بجل شيء من ذلك . فإن صدق ظنه فغلب حصلت المصلحة المقصودة من إباحة ذلك . وإن كذب ظنه لزمه ضمان ما انتفع به من ذلك أو تلف عنده

المثال الثاني : ما ينفعه المكلف من الأموال في القربات كالزكاة والكفارات



والأوقاف والصدقات وعمارة الربط والمدارس والمساجد والضحايا والمهدايا والوصايا وجميع ما يتقرب به إلى الله من الأموال . فانه لا يقطع بحل شيء من ذلك . فان وافق ظاهره وباطنه أنيب متعاطيه على قصده وفعله لانه لم يحسنه وعملها فكتب له بذلك عشر حسنات بسبب ما حصله من مصالح تلك القربات وإن اختلف ظنه في ذلك أو في شيء منه أنيب على قصده ونيته دون فعله لأن فعله خطأ مغفور عنه لا يترتب عليه ثواب ولا يلحق به عقاب . إذ لا يتقرب إلى الرب بشيء من أنواع المفاسد والشرور . وكذلك قال صلى الله عليه وسلم في ثنائه على ربه عز وجل : « والخير كله في يديك والشر ليس إليك ، أي والشر ليس قرينة ولا وسيلة إليك إذ لا يتقرب إلى الله إلا بأنواع المصالح والخير ولا يتقرب إليه بشيء من أنواع المفاسد والشرور بخلاف ظلمة الملوك الذين يتقرب إليهم بالشرور كغصب الأموال وقتل النفوس وظلمهم العباد وإفشاء الفساد وإظهار العناد وتخريب البلاد ، ولا يتقرب إلى رب الأرباب إلا بالحق والرشاد

فان قيل : الجهاد إفساد وتقويت النفوس والأطراف والأموال وهو مع ذلك قرينة إلى الله ؟ قلنا : لا يتقرب به من جهة كونه إفساد . وإنما يتقرب به من جهة كونه وسيلة إلى درء المفاسد وجلب المصالح . كما أن قطع اليد المتأكلة وسيلة إلى حفظ الأرواح وليس مقصوداً من جهة كونه إفساداً لايد . وكذلك الفصد والحجامة وشرب الأدوية المرة البشعة . وكذلك ما يتحملة الناس من المشاق التي هي وسائل المصالح

المثال الثالث : أن يقضى المكاف دينه بمال يعتقد أنه ملكه . أو ينفقه على من تلزمه نفقته من زوجه وأقاربه ورفيقه ودوابه . وذلك المال في الباطن ملك لغيره فيثاب على قصده ونيته ولا يثاب على إنفاقه لانه مفسدة ولا يثاب على المفاسد .  
المثال الرابع : إذا اعتكف المكاف في مكان يظنه مسجداً فان كان مسجداً في الباطن أنيب على قصده واعتكافه لانه لم يحسنه وعملها وإن لم يكن مسجداً في الباطن



أُثِيبَ على قصده دون اعتكافه لأن اعتكافه إفساد للمنافع لا يستحقها وتلزمه أجرتها  
 المثال الخامس : أن يقتل الحاكم من يجوز قتله في ظاهر الشرع أو يرميه  
 أو يحده ، أو يسلم المرأة إلى من ثبت أنه زوجها ، فإن كذب الظن في ذلك كله  
 فإنه يؤجر على قصده ولا يؤجر على فعله ، لأنه معاونة على مفسد عظيمة من  
 قتل نفس معصومة ، وحدّ نفس بريئة مظلومة أو رجما . وتسليم امرأة أجنبية  
 إلى من يزني بها والإعانة على المفسد أقصى غاياتها أن يعني عنها . وأما أن تكون  
 سببا للثواب فلا ؛ وكذلك كل من ساعده وعارنه على تنفيذ أحكامه وإن صدق  
 ظنه في ذلك فقد أعان على إقامة الحق فيثاب على نيته وفعله لأنه همّ بحسنات  
 وعملها . وكذلك كل من ساعده وعارنه من أتباعه وأنصاره على تنفيذ أحكامه  
 وقد أمرنا بالمعاونة على البر والتقوى ونهينا عن المعاونة على الإثم والعدوان  
 ولو علم الشاهد والحاكم ومباشر القتل والرجم أن القاتل مظلوم ، وأن المرأة  
 أجنبية كان إثم المباشر أعظم من إثم الحاكم إذا لم يخبر الحاكم وإثم الحاكم أعظم  
 من إثم الشاهد لأن المباشر قد حقق المفسد والحاكم سبب لمباشرته والشاهد  
 سبب لحكم الحاكم

فإن قيل لو صلى المكلف صلاة معتقداً أحبتها لاجتماع أركانها وشرائطها ثم ظهر أنه  
 صلى محدثاً أو صلى قبل الوقت أو أن إمامه كان كافراً أو امرأة أو صلى إلى غير  
 القبلة فهل يبطل جميع ما باشره من أفعال الصلاة وأقوالها وخضوعها وخشوعها  
 أم لا . فالجواب أن ما لا يشترط فيه صحة الطهارة ولا الوقت كالتسبيح والتهليل  
 والدعاء والتشهد والتسليم والصلاة والتسليم على سيد المرسلين والدعاء لنفسه  
 وللؤمنين والخضوع والخشوع وملاحظة معاني الأذكار والقراءة والخوف  
 والرجاء والمهابة والاحلال فإن هذا كله صحيح يثاب عليه كما لو فعله  
 في غير الصلاة ، وأما ما يقف على الطهارة وعلى دخول الوقت فلا يثاب عليه  
 لأنه خطأ محرم لو شعر به . وأما قراءة القرآن في صلاة الجنب ففي الثواب عليها



نظر ما أخذه النظر في تعذر الجهة كما في الصلاة في الدار المنصوبة .  
 فإن قيل : قد قال عليه السلام : « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » فهذا  
 كان بمثابة ؟ قلنا : لا يثاب المجتهد على خطئه وإنما ثوابه على اجتهاده وقصده  
 فكذلك ههنا ، وإذا أصاب المجتهد فله أجر على قصده وأجر على إصابته كما  
 ذكرناه فيما إذا وافق الظاهر الباطن في جلب المصالح ودرء المفاسد .  
 فإن قيل : لو فعل المكلف ما هو مفسدة في ظنه واعتقاده وليس بمفسدة  
 في نفس الأمر فهل يعاقب عليه عقاب من عصى الله بتحقيق المفسدة ؟  
 فالجواب ألا يعاقب إلا على جرأته ومخالفته دون تحقيقه المفسدة ، لأن  
 الأوزار تختلف باختلاف صغر المفسد وكبرها ، وإنما قلنا إن المفسدة لا يثاب  
 عليها ، إذ لا تعظيم فيها للرب ولا مصلحة فيها لعباده . بل هي ضارة للعباد كما  
 ذكرنا في رجم من لا يجوز رجمه وقتل من لا يجوز قتله وأخذ ما لا يجوز أخذه  
 وتسليم من لا يجوز تسليمه كتسليم الجارية والزوجة بما بعث في الظاهر من البيع  
 والنكاح على خلاف الباطن .

### (فصل فيما يتعلق به الثواب والعقاب من الأفعال)

لا يثاب الإنسان ولا يعاقب إلا على كسبه واكتسابه ، ولا يكون إلا بمباشرة  
 أو بتسبب قريب أو بعيد . قال الله تعالى : ( إنما تجزون ما كنتم تعملون ) وقال :  
 ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) أي ليس له إلا جزاء سعيه وقال : ( ولا  
 تكسب كل نفس إلا عليها ) ولأن الغرض بالتكاليف تعظيم الإله بطاعته  
 واجتناب معصيته . وذلك مختص بفاعليه إذ لا يكون معظم المحرمات منتهاكاً  
 لها بانتهاك غيره ، ولا منتهاك المحرمات معظماً لها بتعظيم غيره ، فكذلك لا تجوز  
 الاستنابة في المعاصي والمخالفات ، ولا في الطاعات البدنيات إلا ما استثنى من  
 الطاعات كاللحج والعمرة والصوم والصدقات رحمة للعاجزين بتحصيل ثواب  
 هذه القربات ، وللنائبين عنهم بالتسبب إلى إنالة ثواب هذه الطاعات وأما قوله



عليه الصلاة والسلام « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » ومعناه انقطع أجر عمله أو ثواب عمله فهذا على وفق القاعدة لأن هذه المستثنيات من كسبه فإن العلم المنتفع به من كسبه فجعل له ثواب التسبب إلى تعليم هذا العلم وكذلك الصدقة الجارية تحمل على الوقف وعلى الوصية بمنافع داره وثمار بستانه على الدوام . فإن ذلك من كسبه لتسبيه إليه فكان له أجر التسبب . وليس الدعاء مخصوصاً بالولد بل الدعاء شفاعاً جائزة من الأقارب والأجانب وليست مستثناة من هذه القاعدة ، لأن ثواب الدعاء للداعي والمدعو به حاصل للدعوى له فإن طلب له المغفرة والرحمة كانت المغفرة والرحمة مخصوصين بالمدعو له ، وثواب الدعاء للداعي كما لو شفع إنسان لفقيه في كسوة أو في العفو عن زلة كانت للشافع ثواب الشفاعة في العفو والكسوة ، وكانت مصلحة العفو والكسوة للفقير

وقد ظن بعض الجهلة أن المصاب مأجور على مصيبته وهذا خطأ صريح فإن المصائب ليست من كسبه بمباشرة ولا تسبب فمن قتل ولده أو غصب ماله أو أصيب ببلاء في جسده فليست هذه المصائب من كسبه ولا تسببه حتى يؤجر عليها ، بل إن صبر عليها كان له أجر الصابرين ، وإن رضى بها كان له أجر الراضين ولا يؤجر على نفس المصيبة لأنها ليست من عمله . وقد قال تعالى ( إنما نجزون ما كنتم تعملون ) كيف والمصائب الدنيوية عقوبات على الذنوب والعقوبة ليست ثواباً ويدل على ذلك قوله تعالى ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ) وقوله عليه السلام « مامن مؤمن يشاك شوكة فإدونها إلا قصر به من سيئاته » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يصيب المؤمن من وصب ولا نصب حتى ألهم يمه والشوكة يشاكها إلا كفر به من سيئاته » فيحمل قوله عليه السلام « من عزى مصاباً فله مثل أجره » على تقدير فله مثل أجر صبره



لقوله تعالى ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) . هذا في المصائب التي لا تسبب له إليها ، وأما ما تسبب إليه فإن كان من السيئات كتب عليه وأخذ به في الدنيا والآخرة ، فإن من جرح إنساناً فسرى الجراح إلى نفسه كان وزر القتل وقصاصه وديته عليه ، ولو ألقى على إنسان حجراً ثم مات الملقى قبل وصول الحجر على الملقى عليه فهلك بذلك الحجر بعد موت الملقى فإنه يأثم إثم القاتلين العامدين ويجب عليه ما يجب عليهم مع كون القتل وقع بعد خروجه عن التكليف لأنه لما كان القتل مسبباً عن إلقائه قدر كأنه قتله عند ابتداء إلقائه

وإن كان ما يتسبب إليه من الحسنات أجر عليه ومثاله : التسبب للقتل في سبيل الله تعالى بالجراح أو الرمي كما لورمى سهماً في كافر فأصابه السهم بعد موت الرامي فقتله كان له سلبه وأجر قتله ، وكذلك إذا أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فقتل بسبب أمره ونهيه فهذا متسبب إلى قتل نفسه لله عز وجل فيكون حكمه حكم من قتل الكفرة أو الفجرة ولا يثاب على القتل لأن القتل ليس من كسبه وإنما يثاب عليه لأنه تسبب إليه بأمره ونهيه . وكذلك تسبب الغازي إلى قتل نفسه لحضوره المعركة .

فإن قيل : القتل معصية من القاتل الكافر فكيف يتمنى الإنسان الشهادة مع أن تسببها معصية ؟ فالجواب أنه ما يتمنى القتل من جهة أنه قتل وإنما يتمنى من يثبت في القتال فإن أتى القتل على نفسه فكان ثوابه على تعرضه للقتل لا على نفس القتل الذي ليس من كسبه وعلى هذا يحمل قوله تعالى ( ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه ) . أي تمنون القتل في سبيل الله من قبل أن تلقوا أسبابه في يوم أحد ويجوز أن يتمنى الإنسان القتل من جهة كونه سبباً لنيل منازل الشهداء لا من جهة كونه قتلاً ومعصية ، وقد كان عمر رضي الله عنه يقول : اللهم إني أسألك الشهادة في سبيلك ، وموتاً في بلد رسولك . وأما قتل أهل البغي فإنه خطأ من البغاة ولا يثاب المتطوع على خطأ غيره ، وكذا الثواب على دفع مفسدة البغي بالقتال .



(فصل فيما يثاب عليه من حسن الصفات وما لا يثاب عليه)

كل صفة جبليّة لا كسب للبرء فيها كحسن الصور واعتدال القامات وحسن الاخلاق والشجاعة والجود والحياء والغيرة والنجورة وشدة البطش ونفوذ الحواس ووفور العقول، فهذا لا ثواب عليه مع فضله وشرفه لأنه ليس بكسب لمن اتصف به وإنما الثواب والعقاب على ثمراته المكتسبة، فنأجاب هذه الصفات إلى ما دعت إليه الشريعة كأن مثاباً على إجابته جامعاً أصفتين حسنتين أحدهما: جبليّة والأخرى كسبية ومن لم يجب إلى ذلك كان وصفه حسناً وفعله قبيحاً، وأما ما يصدر عن هذه الأوصاف من آثارها المكتسبة فإن لم يقصد بها وجه الله فلا ثواب عليها وإن قصد بها الرياء والتسميع أثم بذلك وإن قصد بها وجه الله تعالى أجر وفاز بخير الدارين ومدحهما.

(فصل فيما يعاقب عليه من قبح الصفات وما لا يعاقب عليه)

كل صفة جبليّة لا كسب للإنسان فيها فلا أجر عليها ولا وزر كقبح الصورة ودماثة الخلق وشناعة الأعضاء ونقص العقول والحواس وسوء الاخلاق كالفحشاء والجن والشح والبخل والميل إلى كل رذيلة والنفور عن كل فضيلة والقسوة والعجلة فيما لم يتبين غيه من رشده وغير ذلك من الصفات القباح فنأجاب على هذه الصفات إلى ما تقتضيه بما يخالف الشرع كان معاقباً على قبح إجابته لا على قبح أوصافه، ومن خالفها ووافق الشرع في قهرها والعمل بخلاف مقتضاها كان مثاباً على مخالفتها غير معاقب على قبح صفاته؛ هذا إن قصد به وجه الله فإنه يؤجر على عمله وعلى مجاهدة نفسه، وإن قصد به الرياء أو التسميع أثم، وإن قصد به التجميل بذلك من غير رياء ولا سمعة، فلا أجر لأنه لم يقصد وجه الله، ولا وزر لأنه لم يمس وقد جوز الشرع التجميل والتزين بقوله: (ولكم فيها جمال)، وقوله: (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة) ولا أعرف في الوجود شيئاً أكثر تقلباً في الأوصاف والأحوال من القلوب لكثرة ما يرد عليها من الخواطر والقصور والكراهات والمحبة



والكفر والايمان والخضوع والخشوع والخوف والرجاء والافراح والاحزان  
والانقباض والانبساط والارتفاع والانحطاط والظنون والاهام والشكوك  
والعرفان والنفور والاقبال والمسألة والملاال والخسران والندم واستقباح الحسن  
واستحسان القبيح ولكثرة تقلبها كان عليه السلام يقول « يامقلب القلوب  
ثبت قلبي على دينك ، وكانت يمينه « لا ، ومقلب القلوب ، وسمى القلب قلبا  
لتقلبه من حال إلى حال ولا ثواب ولا عقاب على الخواطر ، ولا على حديث  
النفس اغلبت ما على الناس ، ولا على ميل الطبع إلى الحسنات والسيئات إذ لا  
تكليف بما يشق اجتنابه مشقة فادحة ولا بما لا يطاق فعله ولا تركه ، ومبدأ  
التكليف العزوم والقصود ، فالعزم على الحسنات حسن ، وعلى السيئات قبيح  
وعلى المباح مأذون .

### (فصل وما يثاب عليه من العلوم)

كلها شريفة وتختلف رتب شرفها باختلاف رتب متعلقاتها ، فمن تعلق بالاله  
وأوصافه كان أشرف العلوم لأن متعلقه أشرف من كل شريف  
والعلوم أقسام : أحدها الضروريات ولا ثواب عليها لأنها ليست من كسب العالم بها  
الثاني : النظريات ويثاب الإنسان عليها لقدرته على تحصيلها بالتسبب اليها .  
الثالث : علوم يمنحها الأنبياء والأولياء بأن يخلقها الله فيهم من غير ضرورة  
ولا نظر وهي ضربان : أحدهما أشرف من الآخر وهو العلم بما يتعلق بالذات  
والصفات وله شرف عظيم ولا ثواب عليه في نفسه ، ولا على الأحوال الناشئة  
عنه ، فإن حدث عنها أمر مكتسب كان الثواب عليه دونها وكفى به شرفا في نفسه  
وهي كالحامد التي يلتبسها الرسول عليه السلام بين يدي شفاعته لأمته ، فكم من  
شرف عظيم لا ثواب عليه لأنه خير من الثواب فإن النظر إلى الله أشرف من  
كل شريف وأفضل من كل نعيم روحاني أو جسماني وقد جعل زيادة على الأجور  
لأنه أعظم من أن يقابل به عمل من الأعمال أو حال من الأحوال ، وكذلك



رضوان الله من أفضل ما أعطيت ولا ثواب عليه

الضرب الثاني : علوم إلهامية يكشف بها عما في القلوب فيرى أحدهم بعينه من الغائبات ما لم تجر العادة بسماع مثله ، وكذلك شمه ومسه ولمسه وكذلك يدرك بقلبه علوما متعلقة بالأكوان وقد رأى إبراهيم ملكوت السموات والأرض ومنهم من يرى الملائكة والشياطين والبلاد النائية بل ينظر إلى ماتحت الثرى ومنهم من يرى السموات وأفلاكها وكواكبها وشمسها وقمرها على ما هي عليه ، ومنهم من يرى اللوح المحفوظ ويقرأ ما فيه وكذلك يسمع أحدهم صرير الأقلام وأصوات الملائكة والجان ، ويفهم أحدهم منطق الطير فسبحان من أعزم وأدنام ، وأذل آخرين وأقصاهم ومن يُهن الله فثاله من مُكْرَم ، إن الله يفعل ما يشاء

(فصل فيما يثاب عليه العالم والحاكم ومالا يثابان عليه)

إن قيل : علام يثاب العالم والحاكم ؟ قلنا إن تعلمنا العلم للرياء والسمعة أئما عالم يتوبا ، فإن أقي أحدهما وحكم للرياء والسمعة كانا مأثومين أيضا لريائهما فإن أقي أحدهما وحكم الآخر مخلصين لله أثيب كل واحد منهما على ما فعله خالصا لله ، وإن تعلمنا مخلصين لله أجرا على تعلمهما ، فإن عزمنا على أن يعمل بما أمر به في الفتيا والحكم أثيبا على عزمهما فإن أمضيا ما عزمنا عليه أثيبا على عزمهما وفعلهما ، وإن رجعا عما عزمنا عليه أثيبا على عزمهما وأئما يرجوعهما وكذلك الإعادة والتدريس وعلم الحديث وكل علم يتقرب به إلى الله عز وجل

(فصل فيما يثاب عليه المتأطران ومالا يثابان عليه)

إن قيل هل يثاب المتأطران على المناظرة أم لا ؟ قلنا إن قصد كل واحد بمناظرته إرشاد خصمه إلى ما ظهر له من الحق فهما مأجوران على قصدهما وتناظرهما لأنهما متسبيان إلى إظهار الحق ، وإن قصد كل واحد منهما أن يظهر على خصمه ويغلبه سواء أكان الحق معه أو مع خصمه فهما آثمان ، وإن قصد أحدهما الإرشاد وقصد الآخر العناد أجر قاصد الإرشاد وأثم قاصد العناد



ثم إن قصداً أو أحدهما العناد وأظهر الله الحق على لسان خصمه فإن تهادى على عناده أثم وانفرد صاحبه بالأجر إن قصد وجه الله ، وإن قطع عزمه عن العناد وعاد إلى اتباع الرشاد وانقطعت معصيته أثيب على رجوعه إلى الرشاد وإن أصر على العناد أثم على عزمه وعناده ووجب تعزيره في الدنيا ، وإن لم يعزر فيها فهو متعرض لعقاب الآخرة كغيره من العصاة . ولو عزم أحدهما على قبول الحق إذا ظهر على لسان خصمه فعنده فهو مأثوم لعناده مأجور على عزمه . فالذي يسخر من خصمه ويضحك منه ويستضحك الناس منه أشد وزراً مما ذكرناه لأنه زاد على تلك المعصية السخرية بالمؤمنين ؛ والاولى بذوى الآل باب أن لا يناظروا من هذا شأنه لئلا يتسبوا بمناظرته إلى إيقاعه في الآثام المذكورة

(فصل في تفضيل الحكماء على المفتين والأئمة على الحكام)

إن قيل : هل يتساوى أجر الحاكم والمفتي القائمين بوظائف الحكم والفتيا أم لا ؟ فالجواب إن أجر الحاكم أعظم لأنه يفتي ويلزم فله أجران : أحدهما على فتياه والآخر على إلزامه هذا إذا استوت الواقعة التي فيها الفتيا والحكم وتختلف أجورهما باختلاف ما يجلبانه من المصالح ويدرأانه من المفاسد وتصدى الحاكم للحكم أفضل من تصدى المفتي للفتيا . وأجر الإمام الأعظم أفضل من أجر المفتي والحاكم لأن ما يجلبه من المصالح ويدرؤه من المفاسد أتم وأعم وكذلك جاء في الحديث « سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله : إمام عادل » فبدأ به لعل مرتبته وأجمع المسلمون على أن الولايات من أفضل الطاعات فإن الولاية المقسطين أعظم أجراً وأجل قدراً من غيرهم لكثرة ما يجرى على أيديهم من إقامة الحق ودرء الباطل ، فإن أحدهم يقول الكلمة الواحدة في دفعها مائة ألف مظلة فما دونها ، أو يجلب بها مائة ألف مصلحة فما دونها ، فياله من كلام يسير وأجر كبير ، وأما ولاية السوء وقضاة الجور فن أعظم الناس وزراً وأحطهم درجة عند الله لعموم ما يجرى على أيديهم من جلب المفاسد العظام ودرء المصالح الجسام



وإن أحدم ليقول الكلمة الواحدة فيأثم بها ألف لائم وأكثر على حسب عموم ، مفسدة تلك الكلمة ، وعلى حسب ما يدفعه بتلك الكلمة من مصالح المسلمين ، فيألها من صفقة خاسرة ، وتجارة باثرة .

مثال ذلك : أن يأمر بقتال طائفة من المسلمين أو يأخذ أموالهم أو يتمكسهم أو يتضمن البغايا والخور وغير ذلك من المحرمات المفضيات لرب الأرضين والسموات . وإذا أمر العادل بإبطال هذه المحرمات التي أمر بها الجائر أثيب على درء هذه المفاسد المذكورات على حسب قلتها وكثرتها وعمومها وشمولها فيأله من سعى راجح وأتجار راجح .

وقد قال سيد المرسلين : «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يدي ربي يمين» وعلى الجملة فالعادل من الأئمة والولاة والحكام أعظم أجرا من جميع الأنام بإجماع أهل الاسلام ، لأنهم يقومون بحلب كل صالح كامل ودرء كل فاسد شامل ، فإذا أمر الامام بحلب المصالح العامة ودرء المفاسد العامة كان له أجر بحسب مادعا اليه من المصالح العامة وزجر عنه من المفاسد . ولو كان ذلك بكلمة واحدة لأجر عليها بعدد متعلقاتها كما ذكرنا ، وكذلك أجر أعوانه على جلب المصالح ودرء المفاسد ، فإذا أمر الامام بالجهاد كان متسببا إلى تحصيل مصالحه بأمره الأجناد بمباشرة القتال ، وللمباشرة القتال أجر الإمام لأن الامام متوسل إلى مصالح الجهاد ، والمقاتل مباشر لكن الظاهر أن أجر الامام أفضل من أجر الواحد من المجاهدين ، فإذا كانوا ألفا كان لكل واحد أجر مباشرة على حسب ما باشر ، وللإمام أجر تسييه إلى قتال الألف ، فقد صدر منه ألف تعب ، وألف تسبب أفضل من مباشرة واحد لأن بتلك التسييات حصلت مصالح القتال ؛ ولو فرض أنه أمر واحدا بالقتال فقاتل وحصل المصلحة المأمور بها فلا شك أن المباشر أفضل من الآخر وليس أمر الحاكم لأحد أعوانه كذلك . فالحاكم متصد لسماع الدعوى وجوابها



وسماع البينة واستزكايتها ثم الحكم بعد ذلك ؛ فقد صدر منه طاعات متعددة ولم يصدر من آحاد أعوانه سوى طاعة واحدة ، وأما المفتون فيثابون على تصديهم للفتاوى وتتفاوت أجرهم بتفاوت قلة الفتاوى وكثرتها وعمومها وخصوصها

### ( فصل فيمن جمع بين الجور والعدل في ولايته )

إن قيل : إذا جار الأئمة والحكام وعدلوا فهل يقوم عدلهم بجورهم ؟  
 فالجواب : إن ما فوتوه من الأموال مضمون عليهم في الدين فإن أدوه برئت ذممهم وبقوا في إثم الحيلولة ، وإن لم يؤدوه أخذ في الآخرة من حسناتهم ؛ فإن فئت حسناتهم طرح عليهم من سيئات من ظلموه ؛ ثم طرحوا في الجحيم والتقدير أخذ في الآخرة من ثواب حسناتهم فإن فئت حسناتهم طرح عليهم من عقوبات - سيئات - من ظلموه بقدر ظلمه ؛ وكذلك الحكم في الدماء والأبضاع والأعراض وفيما أخروه من الحقوق التي يجب تقديمها أو قدموه من الحقوق التي يجب تأخيرها ، فقد قال رب العالمين : ( ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا ) الآية فإن قيل لو مات المكلف وعليه دين لم يأثم بسببه ولا بمطله فهل يؤخذ من حسناته في الآخرة بمقدار ما عليه من الدين ؟ قلنا نعم يؤخذ من ثواب حسناته بمقدار ما عليه من الدين وإن فئت حسناته كما تؤخذ أمواله ومساكنه وعبيده وإماؤه في الدين ، وإن لم يكن آثما بسبب الدين ولا بمطله فإن فئت حسناته في الآخرة لم يطرح عليه من السيئات لأنه غير عاص ولا آثم ، ولا يتعجب من متعجب منه ، ذلك عدل من الله في الدنيا والآخرة

فإن قيل : فما حكم ما يفضل عليه من الديون بعد فناء حسناته ؟ قلت : الأمر في ذلك إلى الله : إن شاء عوض رب الدين من عنده ، وإن شاء لم يعوضه . وهذا موقوف على صحة الخبر فيه ولا يؤخذ من ثواب الإيمان المنتدوب نظر وهو داخل في عموم الحديث .



### ( فصل فيما يثاب عليه الشهود وما لا يثابون )

تحمل الشهادة توسل الى أدائها ، وأداؤها توسل إلى الحكم بها ، والحكم بها توسل الى تحصيل مصالح الحكم بالحق ودرء مفسد الحكم بالجور . فمن شهد بالحكم الموافق لما في نفس الأمر مبتغياً بذلك وجه الله كتب له أجر الإعانة على استيفاء تلك الحقوق التي تثبت بشهادته . والمصالح التي حصل بها . ولذلك كتب له أجر ما دراه من المفسد بشهادته على اختلاف رتبها وكان عند الله من الذين تعاونوا على البر والتقوى ، وكتب له أجران : أحدهما على ما أعان عليه من الحق ، والآخر على إخلاصه لله .

وإن شهد بالحق رياء وسمة أثم على ريائه دون معاوته على إيصال الحق إلى مستحقه .

وإن شهد بالباطل وهو يعلم أنه باطل فهذا شاهد زور مرتكب لكبيرة . وإن بنى شهادته على الأسباب الشرعية وكان المشهود به باطلاً في نفس الأمر أثيب على قصده ولا يثاب على شهادته لأنها إعانة على باطل . وإن شهد بالأجرة وجوزنا ذلك فهذا عقد معاوضة إن سأل ببعض العوض أجر عليه وإلا فلا .

### ( فصل في بيان الإخلاص في العبادات وأنواع الطاعات )

الإخلاص أن يفعل المكلف الطاعة خالصاً لله وحده لا يريد بها تعظيماً من الناس ولا توفيراً ، ولا جلب نفع ديني ، ولا دفع ضرر دنيوي ، وله رتب : منها أن يفعلها خوفاً من عذاب الله ، ومنها أن يفعلها تعظيماً لله ومهابة وانقياداً وإجابة ولا يخطر له عرض من الأعراض بل يعبد مولاه كأنه يراه ، وإذا رآه غابت عنه الأكوان كلها وانقطعت الأعراض بأسرها ، وأمر العابد أن يعبد الله كأنه يراه فإن لم يقدر على تقدير نظره إلى الله فليقدر أن الله ناظر إليه ، ومطلع عليه فإن ذلك يحمله على الاستحياء منه والخوف والمهابة وهذا معلوم بالعادات .



إن النظر إلى العظماء يوجب مهابة وإجلالهم والادب معهم إلى أقصى الغايات فما الظن بالنظر إلى رب السموات؟ وكذلك لو قدر إنسان في نفسه أن عظماء من العظماء ناظر إليه ومطلع عليه لم يتصور لأن يأتي برذيلة، وأنه يتزين له بملازمة كل فضيلة. فسبحان الله ما أحسن ما جمع هذا الحديث من الادب مع الله في عباداته وطاقاته

### (فصل في بيان الرياء في العبادات وأنواع الطاعات)

الرياء إظهار عمل العبادة لينال مظهرها عرضاً دنيوياً إما يجلب نفع دنيوى، أو لدفع ضرر دنيوى أو تعظيم أو إجلال فمن اقترن بعبادته شيء من ذلك أبطلها لأنه جعل عبادة الله وطاعته وسيلة إلى نيل أغراض خسيسة دنية فاستبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير فهذا هو الرياء الخالص. وأما رياء الشرك فهو أن يفعل العبادة لأجل الله ولأجل ما ذكر من أغراض المرائين وهو محبط للعمل أيضاً قال الله تعالى: (من عمل عملاً أشرك فيه غيرى تركته لشريكه) وفي رواية (ركته لشريكى)

### (فصل في بيان التسميع في العبادات وأنواع الطاعات)

وهو ضربان: أحدهما تسميع الصادقين وهو أن يعمل الطاعة خالصة لله ثم يظهرها ويسمع الناس بها ليظفروه ويوقروه وينفعوه ولا يؤذوه. وهذا محرم وقد جاء في الحديث الصحيح: «من سمع سمع الله به. ومن رأى رأى الله به»، وهذا تسميع الصادقين.

الضرب الثانى: تسميع الكاذبين وهو أن يقول صليت ولم يصل، وزكيت ولم يزك وصمت ولم يصم وحججت ولم يحج وغزوت ولم يغز، فهذا أشد ذنأ من الأول لأنه زاد على إثم التسميع إثم الكذب فأتى بذلك معصيتين فيجوز بخلاف الأول فإنه آثم إثم التسميع وحده.

وجاء في الحديث الصحيح: «المتسمع بما لم يعط كلابس ثوبى زور»، وكذلك



لو رأى عبادة من العبادات ثم سمع بها موهماً لإخلاصها فإنه يأثم بالتسميع والرياء جميعاً . وإثم هذا أشدّ إثمًا من الكاذب الذي لم يفعل ما سمع به لأن هذا إثم بريئه وتسميعه وكذبه ثلاثة آثام : ومن أمن الرياء لقوة في دينه فأخبر بما فعله من الطاعات ليقتدى الناس به كان له أجر طاعته التي سمع بها وأجر تسميه إلى الاقتداء في تلك الطاعات التي سمع بها على اختلاف رتبها .

(فائدة) أعمال القلوب وطاعتها مصونة من الرياء إذ لا رياء إلا بأفعال ظاهرة ترى أو تسمع ، والتسميع عام لأعمال القلوب والجوارح وكذلك الصوم لا يظهر غالباً إلا بالرياء والتسميع عام لأنه عبادة ووزره مختلف باختلاف شرف المرأى به ، فأشرف ما يرأى به أشدّ وزراً مما دونه ، فإن الرياء مفسدة وإفساد الأشرف أقبح من إفساد الشريف . وليس حب الرياء ولا غيره من جميع المعاصي معصية فإن أطلق عليه اسم الرياء كان ذلك مجاز تسمية السبب باسم المسبب وكل مسببها حرمه الله تعالى فلا يأثم مشتهيه بشهوته وإنما يأثم بعزمه عليه وإرادته ثم بملابسته وكل ما تكرهه الطباع ، وتفر منه القلوب والاسماع ، من الخيور والشور فلا إثم على كراهيته ولا النفور منه ، وإنما الإثم على فعله إن كان قبيحاً أو تركه إن كان حسناً . فشهوة الرياء والشكر وقهر الأقران وإضرار الأعداء لا إثم فيها لخروجها عن قدرة المكلف ، ولتعدد الانفكاك منها والانفصال عنها ، ومن استعمل شيئاً من المحبوبات في غير بابها فقد أخطأ وزل ، وعلى المرء أن يجاهد طبعه ويخالف فيما يدعو إليه من ترك المأمورات واجتناب المنهيات ، والموفق من أعين على ذلك فمن أسعده الله جنب إليه الطاعة والإيمان ، وكره إليه الكفر والفسوق والعصيان . واعلم أنه لا أدب كآدب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا خلق كأخلاقه ، فمن وفقه الله أعانه على البحث على أخلاقه والاقتداء به ليتخلق منه بما يقدر عليه ويصل إليه ، وما من أحد إلا وقد تم ولم في مساعدة من اقتدى به ، واستحسن بسيرته وأخذ بطريقته وامتلأ قلبه من محبته ؟



في دق ذلك كله وجهه وكثره وقله ( قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله )  
(وإن تطيعوه تهتدوا) (ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) وكيف لا يكون  
كذلك وقد قال تعالى (وإنك لعلیٰ خُلِقْ عظیم) وكان خلقه الممدوح بالعظمة  
اتباع القرآن، والقرآن مشتمل على الأمر باتباعه صلى الله عليه وسلم فيما جاء  
به من كتاب أو سنة

فان قيل : قد خالف كثير من اشتهر بالولاية بعض أدب الشرع فهل يقدح  
ذلك في ولايته ؟ قلنا أما ما ترك من ذلك لعذر شرعي فلا بأس به . وأما ما ترك  
لغير عذر شرعي فان كان مندوباً لم يقدح في ولايته ، وإن كان محرماً فان كان  
كبيراً فقد خرج عن الولاية في حال ملاسته دون مامضى . وإن كان صغيراً  
فقد غلط أكثر الناس في هذا الذنب الصغير ، فهم من يسقط الولاية بصغيرة  
يرتكبها الولي . وهؤلاء جهلة لأن اجتناب الصغيرة ليس بشرط في حق الأنبياء  
فضلاً عن الأولياء . ومنهم من إذا عرف صغيرة الولي أخرجه عن الولاية  
وطعن فيه وربما هجره ورفضه وقلاه وأبغضه ومنع الناس من الاقتداء به .  
ومنهم من يحمله حسن ظنه في الولي على أن يعتقد اختصاص ذلك الولي بإباحة  
تلك الصغيرة التي حرمها الله تعالى ويزعّم أن الله أحل له ما لم يحله لغيره وهذا  
خطأ عظيم ، فان الله لم يستثن أحداً من التحليل والتحریم والتدب والإيجاب .  
إلا لعذر خاص أو عام . وهذا أثر الأقسام . وأشر منه من يعتقد أن ذلك الذنب  
قربة لصدوره عن ذلك الولي . وأسعدهم من اعتقد ولايته مع ارتكابه لذلك  
الذنب الصغير ومخالفتي لما أمر به ونهى عنه . فقد عصى آدم وداود وغيرهما .  
ولم يخرج واحد منهم بمعصيته عن حدود ولايته ؛ ولو رفعت صفات الأولياء  
إلى الأئمة والحكام لم يحز تعزيرهم عليها . بل يقل عثرتهم ويستر زلتهم . فهم  
أولى من أقبلت عثرته . وستر زلته

فان قيل : كيف يجوز غيبة الأنبياء بلسبتهم إلى ما صدر منهم من الذنوب ؟



قلنا إن ذكر ذلك تعبيراً لهم وإذراء عليهم حرم وكان كفراً ، فإن الله ما ذكر ذلك تعبيراً لهم ولا استنفاصاً لهم ، وإنما ذكره تنبيهاً على سعة رحمته وسبوغ نعمته . وإطاعاً في التوبة من معصيته ومخالفته . فإن مسامحة الأكابر تدل على أن مسامحة الأصاغر أولى ، لأن الذنب الصغير من الأمثال كبيرة ولهذا قال تعالى : ( من يأت منكناً بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين ) وإن ذكر ذلك للعرض الذي ذكره الله لأجله فلا بأس به بل ربما يندب إليه ويبحث عليه ، إذا كان فيه مصلحة للذين القانطين من رحمة رب العالمين فإن قيل : إذا كان الإنسان ولياً في شطر عمره ثم صار فاسقاً في الشطر الآخر فما حكم ولايته مع فسوقه ؟ قلت : إن زادت مفسد فسوقه على مصالح ولايته وقعت المقاصة بين حسناته وسيئاته ، وأخذ بما فضل من سيئاته ، وإن زادت مصالحه على مفسد فسوقه وقعت المقاصة بين حسناته وسيئاته ، وأجر بما فضل من حسناته .

### ( فصل في بيان أن الإعانة على الأديان وطاعة الرحمن )

ليست شركاً في عبادة الديان وطاعة الرحمن

إن قيل : هل يكون انتظار الإمام المسبوق ليدركه في الركوع شركاً في العبادة أم لا ؟ قلت ظن بعض العلماء ذلك وليس كما ظن ، بل هو جمع بين قربتين لما فيه من الإعانة على إدراك الركوع وهي قرينة أخرى والإعانة على الطاعات من أفضل الوسائل عند الله ، ورتب تلك المعونات عند الله على قدر رتب المعان عليه من القربات . والإعانة على معرفة الله ومعرفة ذاته وصفاته أفضل الإعانات . وكذلك الإعانة على معرفة شرعه ؛ وكذلك المعرفة بالفقار والتعلم والتفهيم ؛ والإعانة على الفرائض أفضل من الإعانة على التوافل ، وإذا كانت الصلاة أفضل القربات البدنيات كانت الإعانة عليها من أفضل الإعانات فإذا أعان المصلي بماء الطهارة أوستر العورة أو دله على القبلة كان مأجوراً على ذلك كله . وليس لأحد



أن يقول هذا شرك في العبادة بين الخالق والمخلوق . فإن الإعانة على الخير والطاعة لو كانت رياء وشركا لكان تبليغ الرسالة وتعليم العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رياء وشركا . وهذا لا يقوله أحد لأن الرياء والشرك أن يقصد بإظهار عمله مالا قربة به إلى الله من نيل أعراض نفسه الدنية وهو قد أعان على القرب إلى الله وأرشد عباده إليه . ولو كان هذا شركا لكان الأذان وتعليم القرآن شركان . وقد جاء في الحديث الصحيح : أن رجلا صلى منفرداً فقال عليه السلام : « من يتجر على هذا ؟ » وروى « من يتصدق على هذا ؟ » ، فقام رجل فصلى وراءه ليفيده فضيلة الاقتداء ولم يجعله عليه السلام رياء ولا شركا لما فيه من إفادة الجماعة المقربة إلى الله تعالى . وإذا أحس الإمام بداخل وهو راكع فالمستحب أن ينتظره ليليله فضيلة إدراك الركوع ولا يكون ذلك شركا ولا رياء لأنه عليه السلام جعل مثله صدقة وأنجاراً وأمر به في جميع الصلوات فكيف يكون رياء وشركا وهذا شأنه في الشريعة ؟ ولا وجه لكرهية ذلك . ومن أبطل الصلاة به فقد أبعد ؛ فليت شعري ماذا يقول في الانتظار المشروع في صلاة الخوف هل كان شركا ورياء أو عملاً صالحاً لله تعالى ؟

### (فصل في تفاوت فضل الأسرار والإعلان بالطاعات)

إن قيل : هل الاختفاء أفضل من الإعلان لما فيه من اجتناب الرياء أم لا ؟ فالجواب : أن الطاعات ثلاثة أضرب : أحدها ما شرع بجهوراً به كالأذان والإقامة والتكبير والجهر بالقراءة في الصلاة والخطب الشرعية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الجمعة والجماعات والأعياد والجهاد وعبادة المرضى وتشجيع الأموات ، فهذا لا يمكن إخفاؤه . فإن خاف فاعله الرياء جامد نفسه في دفعه إلى أن تحضره نية إخلاصه فيأتي به مخلصاً كما شرع فيحصل على أجر ذلك الفعل وعلى أجر المجاهد لما فيه من المصلحة المتعدية

الثاني : ما يكون أسراره خيراً من إعلانه كإسرار القراءة في الصلاة وإسرار



أذكّرها فهذا إسراره خير من إعلانه

الثالث : ما يخفى تارة ويظهر أخرى كالصدقات ، فإن خاف على نفسه الرياء أو عرف من عاداته كان الاخفاء أفضل من الابداء لقوله تعالى : ( وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ) ومن أمن من الرياء فله حالان : أحدهما أن لا يكون ممن يقتدى به بإخفاؤها أفضل ، إذ لا يأمن من الرياء عند الإظهار وإن كان ممن يقتدى به كان الإبداء أولى لما فيه من سد خلة الفقراء مع مصلحة الاقتداء ، فيكون قد نفع الفقراء بصدقته وتسببه إلى تصدق الأغنياء عليهم ؛ وقد نفع الأغنياء بتسببه إلى اقتدائهم به في نفع الفقراء :

( قاعدة في بيان الحقوق الخالصة والمركبة ) جلب المصالح ودرء المفاسد ضربان : أحدهما ما يتعلق بحقوق الخالق كالطاعة والإيمان وترك الكفر والعصيان ، وحقوق الله ثلاثة أقسام : أحدها ما هو خالص لله كالمعازف والأحوال المبتلية عليها ، والإيمان بما يجب الإيمان به ، كالإيمان بإرسال الرسل وإنزال الكتب وبما تضمنته الشرائع من الأحكام وبالحشر والنشر والثواب والعقاب

الثاني : ما يتركب من حقوق الله وحقوق عباده كالزكاة والصدقات والكفارات والأموال المندوبات والضحايا والهدايا والوصايا والأوقاف فهذه قريبة إلى الله من وجه ، ونفع لعباده من وجه ، والغرض من الإظهار منها نفع عباده وإصلاحهم بما وجب من ذلك أو نذب إليه فإنه قريبة لبأذله ورفق لا خذيه

الثالث : ما يتركب من حقوق الله وحقوق رسوله صلى الله عليه وسلم وحقوق المكاتب والعباد أو يشتمل على الحقوق الثلاثة .

وإذ ذلك أمثلة : أحدها الأذان فيه الحقوق الثلاثة : أما حق الله تعالى فالتكبيرات والشهادة بالوحدانية ، وأما حق الرسول صلى الله عليه وسلم فالشهادة له بالرسالة ، وأما حق العباد فبالإرشاد إلى تعريف دخول الأوقات في حق النساء والمنفردين والدعاء إلى الجماعات في حق المتكثري ، وكذلك الإقامة حق الله منها التكبيرات ( ٩ - قواعد )



والشهادة بالوحدانية ، وحق الرسول صلى الله عليه وسلم الشهادة له بالرسالة ، وحق العباد إعلامهم بقيام الصلاة وحضور الإمام . فإن قيل : هل الأذان أفضل من الإقامة لاشتراكه على هذه الفوائد ؟ قلنا : ذهب بعضهم إلى أنه أفضل لهذه الفوائد ولأن عمله أكثر من عمل الإمام ، فإن الإمام لم يزد في صلاته شيئاً سوى الجهر بالأذكار المعروفة بانتقاله من ركن إلى ركن ، ومنهم من فضل الإمامة لتسبب فضل الإمام إلى إفادة فضل الجماعة لنفسه وللحاضرين ، وصلاة الجماعة تزيد على صلاة المنفرد بخمس وعشرين درجة أو سبع وعشرين درجة على ما جاءت به السنة ولا يوجد مثل هذا في الأذان ، فإن قيل : هل يؤجر المؤتم على إقامته الإمام فضل الجماعة ؟ قلنا : نعم لقوله عليه السلام : « من يتصدق على هذا ؟ » (فائدة) مقصود الجماعة ضربان : أحدهما الاقتداء والثاني الاجتماع على الاقتداء وإنما شرع الاجتماع على الاقتداء لأن الاجتماع على التعظيم تعظيم ثان ؛ ألا ترى أن الخدم والأجناد إذا اجتمعوا وكثروا كان اجتماعهم أوقر في النفوس وأعظم في الصدور ، ولو سار الملك وهم متفرقون ، أو جلس وهم متباعدون لم يحصل من التوقير والتعظيم ما يحصل من اجتماعهم ؟ وكذلك اختلف الناس في التباعد المانع من الاجتماع

المثال الثاني : الصلاة وفيها الحقوق الأربعة : أما حق الله فالنيات والتكبيرات والتسبيحات والتحيات والقيام والعود والركوع والسجود ، وكذلك توابعها من التورك والافتراش والكف عن الكلام وكثير الأفعال . وأما حق الرسول صلى الله عليه وسلم فأضرب : أحدها التسليم عليه في آخر الصلاة مع الترحم والتبرك . الثاني الصلاة عليه في التشهد الأخير وفي الأول خلاف

الثالث : الشهادة له بالرسالة . وأما حق المكلف على نفسه فكدعائه في الفاتحة بالهداية والإعانة على العبادة في الفاتحة ، وكذلك دعاء القنوت ، وكذلك التسليم على عباد الله الصالحين ، وكذلك الصلاة على آل الرسول عليه السلام



وكذلك التسليطات الاخريات على الحاضرين، ولما اشتملت الصلاة على هذه الحقوق كانت من أفضل عمل العاملين .

الثالث : الجهاد وفيه الحقوق الثلاثة : أما حق الله فكبحو الكفر وإزالته من قلوب الكافرين ومن السننهم ، وكتخريب كنائسهم وكسر صلبانهم وأوثانهم وأما حق الرسول عليه السلام وحق المسلمين ، فالذب عن أنفسهم وأموالهم وحرهم وأطفالهم ، وما يحصل لهم من الانحاس ، وأما حقه على نفسه فكدفه عن نفسه وحرمة وأطفاله وما يأخذ من سهام الغنيمة وأسلاب المشركين الرابع : كفارة الظهار فيها حق محض لله وهو الصيام ، وفيها حق للظاهر وهو تحليل الوطء ، وفيها حق للأرقاء بالإعتاق وللساكنين بالإطعام عند المعجز عن الصيام .

الضرب الثاني : فيما يتعلق بحقوق المخلوقين من جلب مصالح ودرء مفسد وهو ثلاثة أقسام :

أحدها حقوق المكلف على نفسه كتقديمه نفسه بالكساء والمساكن والنفقات وكذلك حقوقه في النوم والإفطار وترك الترهيب .

الثاني : حقوق بعض المكلفين على بعض وضابطها جلب كل مصلحة واجبة أو مندوبة ، ودرء كل مفسدة محرمة أو مكروهة . وهي منقسمة إلى فرض عين وفرض كفاية ، وسنة عين وسنة كفاية ومنها ما اختلف في وجوبه ونذبه في كونه فرض كفاية أو فرض عين . والشريعة طافحة بذلك ويدل على ذلك جميعاً قوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) وهذا نهى عن التسبب إلى المفسد ؛ وأمر بالتسبب إلى تحصیل المصالح وقوله تعالى : ( إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ) وهذا أمر بالمصالح وأسبابها ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، وهذا نهى عن المفسد وأسبابها والآيات الآمرة بالإصلاح والزاجرة عن الإفساد كثيرة وهي معشقة على



الامر المتعلق بحقوق الله وحقوق عباده؛ وعن النهي على الإفساد المتعلق بحقوق الله وحقوق عباده؛ فن الأدلة المشتملة على الأمر قوله تعالى (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه) وقوله: (إنهم كانوا يسارعون في الخيرات) وقوله (فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه) وقوله (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيق أجر المصالحين) وقوله عليه السلام: «كل معروف صدقة» وقوله «والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه» وقوله: «من يستر على معسر يستر الله عليه» ومن ستر مسلماً ستر الله عليه» وقوله: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» وقوله: «في كل كبد رطبة أجر» وأمر برد الخيط والمحيط من الغلول، وكذلك قوله عليه السلام: «تصدقوا ولو بشق تمر» فإن لم تجدوا فبكلمة طيبة» وقوله: «لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تلقى أخاك وأنت متبسط وجهك إليه» وفي رواية «ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق» وقوله: «لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة» وأتم منه قوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره) وهذا حديث على جلب المصالح ودرئها، دفعها وجعلها، قليلها وكثيرها، ومن الأدلة المشتملة على النهي عن الإفساد قوله تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) وقوله (والله لا يحب الفساد) وقوله: (زدناهم عذاباً فوق العذاب بما كانوا يفسدون) وقوله تعالى: (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) وقوله تعالى (من يعمل سوءاً يجز به) وأعم منه قوله تعالى (ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وهذا زجر عن المفساد كلها دفعها وجعلها، قليلها وكثيرها، لأن أسبابها من جملة الشرور. وقد نص عليه السلام على النهي عن غصب قضيب من أراك، وقال «إياكم ومحقرات الذنوب» والكتاب والسنة يشتملان على الأمر بالمصالح كلها ودفعها وجعلها، وعلى النهي عن المفساد كلها، دفعها وجعلها. فنه ما يدل بصيغة الأمر والنهي، ومنه ما يدل بالوعد والوعيد؛ إذ لا يعد



الثواب إلا على فعل مأمور، ولا يوعد بالعقاب إلا على مهي عنه ولو لم يكن في مخالفة الرب إلا ذل المعصية في الدنيا، وخجلة الوقوف بين يديه في العقبى، مع العفو بعد ذلك لكان ذلك زاجراً كافياً، فكيف بمن يعاقب بعد ذلك بالعذاب وحرمان الثواب؟ ولحقوق بعض المكلفين على بعض أمثلة كثيرة؛ منها التسليم عند القدوم، وتشميت العاطس، وعبادة المرضى ومنها الإغاثة على البر والتقوى وعلى كل مباح، ومنها ما يجب على الإنسان من حقوق المعاملات ومنها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن الأمر بالمعروف سعى في جلب مصالح المأمورة، والنهي عن المنكر سعى في ذره مقاسد المنهى عنه، وهذا هو النصيح لكل مسلم، وقد بايع صلى الله عليه وسلم على النصيح لكل مسلم، ومنها تحمل الشهادة وأداؤها عند الأحكام. ومنها حكم الحكام والأئمة والولاة بانصاف المظلومين من الظالمين، وتوفير الحقوق على المستحقين العاجزين، وصرف الدعاء عن رب العالمين على ما ذكره عمر أمير المؤمنين، إذ قال في أول خطبة خطبها: أيها الناس إن الله قد كلفني أن أصرف عنه الدعاء، وقال أبو بكر رضى الله عنه في أول خطبة خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار: أيها الناس إن قويمكم عندنا لضعيف حتى تأخذ الحق منه، وإن ضعيفكم عندنا لقوى حتى تأخذ له الحق، ومعنى صرف الدعاء عن الله أن ينصف المظلومين من الظالمين ولا يوجههم أن يسألوا الله ذلك، وكذلك أن يدفع حاجات الناس وضروراتهم بحيث لا يوجههم أن يطلبوا ذلك من رب العالمين، فما أفصح هذه الكلمة وما أجمعها لمعظم حقوق المسلمين! ومن ذلك حفظ أموال الأيتام والمجانين والعاجزين والغائبين. ومنها التقاط الأموال الضائعة والأطفال المهملين، ومنها الضحايان والهدايا. ومنها اصطناع المعروف كله دقة وجله. ومنها إنظار المعسرين. وإبراء المقترين ومنها حقوق نكاح النساء على الأولياء وحقوق كل واحد من الزوجين على صاحبه، ومنها القسم بين المتنازعين، ومنها الرأفة والرحمة إلا في استيفاء



العقوبات المشروعات ، ومنها الإحسان الى الرقيق بأن لا يكلفه ما لا يطيق وأن يطعمه بما يأكل ويلبسه بما يلبس ، وأن يكرم من يستحق الإكرام من العبيد والإماء ، ولا يفرق بين الوالدة وولدها ، ولا بين الأخت وأختها ، وعلى الأرقاء القيام بحقوق ساداتهم التي حث الشرع عليها وتنبأ اليها ، ومنها ستر الفضائح والكف عن اظهار القبايح ، ومنها الكف عن الشتم والظلم . ومنها جرح الشهود وتعديلمهم وتفتير الصائمين وإبرار المقسمين . ومنها كسوة المرأة وفك العناة ومنها اعانة الصنائع على صنائهم . ومنها القرض والضمان والحجر بالإفلاس وعلى المرضى فيما زاد على الثلث . ومنها إعانة القضاة والولاة وأئمة المسلمين على ما تولوه من القيام بتحصيل الرشاد ودفع الفساد وحفظ البلاد وتجنيد الأجناد ومنع المفسدين والمعاندين . ومنها نصح المستنصحين بل نصح جميع المسلمين . ومنها بر الوالدين . واسعاف القاصدين ومنها الإنكار على الناس باليد فإن عجز عن ذلك فباللسان أو يكره ذلك بقلبه إن عجز عن اليد واللسان ، وذلك أضعف الإيمان ، ومنها الإنفاق على الأقارب كالأبلاء والأمهات ، والبنين والبنات والأجداد والجندات ، إذا كانوا عاجزين ، ومنها حضانة الأطفال وتربيتهم وتأديبهم وتعليمهم حسن الكلام ، والصلاة والصيام إذا سئلوا لذلك والسعى في مصالح العاجلة والآجلة ، والمبالغة في حفظ أموالهم ؛ ودفع الأذى عنهم وجلب الإصلاح فالإصلاح لهم ؛ ودرء الأفسد فالأفسد عنهم وإذا وجب هذا في حق الأصغر والأطفال فما الظن بما يلزم القيام به من مصالح المسلمين ، ومنها حسن الصحبة وكرم العشرة وكف الأذى وبذل الندى وإكرام الضيفان والإحسان إلى الجيران وصلة الأرحام ، وإطعام الطعام وإنشاء السلام ، ومنها العدل في الأقوال والأفعال ، والإحسان والإجمال ومنها الوفاء بالعقود والهدود وإنجاز الوعود وإكرام الوفود ، ومنها الإصلاح بين الناس إذا اقتتلوا واختلوا وامتنعوا من الحقوق الواجبة ، أو بغوا على الأئمة . أو اجترؤا على الأئمة . ومنها



إرشاد الحيارى، وتزويج الأياى وود الأصدقاء، وإكرام الأرقاء والبشاشة عند اللقاء. ومنها أن يحسن إلى محسنهم ويتجاوز عن مسيئتهم، وبلغ من ذلك أن يصل من قطعه، ويعطى من حرمة، ويعفو عن ظله، ويحسن إلى من أساء إليه. ومنها أن ينزل الناس منازلهم كتعظيم الأنبياء، وإكرام الأتقياء، واحترام الأولياء وتوقير العلماء، ورحمة الضعفاء. ومنها أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه وأن لا يبيع على بيعه، ولا يسوم على سومه، ولا يشتري على شرائه ولا يخطب على خطبته، ولا يجلس على تسكرته إلا بإذنه ولا يظله ولا يشتمه ولا يؤلمه ولا يبرمه ولا ينجله ولا يرحله ولا يعجله ولا يحقره ولا يخفزه؛ ومنها الإيفاء إذ وفى، والإغضاء إذ استوفى. ومنها أن يسامح بحقه وأن يعفو عما يستحقه على الناس من قصاص أو حد أو تعزير وأن يفض بصره عن العورات ويحبب الدعوات ويقل العثرات ويففر الزلات ويسد الخلات وأن يتصدق على الناس بماله وجاهه وجميع ما يقدر عليه من المعروف والمبرات. ومنها أن لا يحاسد ولا يقاطعهم ولا يدبرهم ولا يتكبر عليهم ولا يسئ إليهم وأن يترك اغتيالهم ومزيمهم ولزيمهم والظمن في أعراضهم والقدح في أنسابهم، وأن لا يتلقى الركبان ولا يحتكر احتكاراً يزيد في الأثمان وأن لا ينجس ولا يبخس ولا ينقص. ومن أمثلة بعض المكلفين على بعض: أن ينظر المعسر، ويتجاوز عن الموسر ويوسع على المقتر ولا يماطل بالحقوق وأن يجانب العقوق ولا يخاتل ولا يماحل ولا يجاهد بالباطل ولا يقطع كلام قاتل. ومنها أن لا يؤخر الزكاة إذا وجبت ولا الديون إذا طلبت ولا الأحكام إذا أمكنت ولا الشهادة إذا تيمنت ولا الفتيا إذا تيسرت وأن لا يؤخر حقوق الناس إلا بعذر شرعى وطبعى مثال ذلك: أن يؤخر الزكاة لخصو وجار أو قريب أولئى هو أشد ضرورة من الحاضرين؛ وإلى حضور نائب أمير المؤمنين فيما يجب دفعه إلى الأئمة المقسطين. وكذلك الديون لا يجب دفعها إلا عند التمكن من إحضارها. فإن كان بها بينة لم يجب دفعها حتى يشهد على



مستحقها إقباضها - دفعا لضرر إنكار المستحق أو من ورثته - وكذلك الشهادة على الشهادة . كذلك تأخير إنكاح الكفء إذا التمسته المرأة مع قرب المسافة . وكذلك تأخير ما يتعين من الشهادات إذا كان الشاهد مشغولا بأكل أو شرب أو صلاة ؛ وكذلك دفع الأمانة إلى أربابها مع الاشتغال بالأكل والشرب أو صلاة النافلة أو الاستحمام . وقد يختلف في إيجاب بعض الحقوق كوضع الاجذاع وقسمه التعديل عن الامتناع . وإنما أتيت بهذه الالفاظ في هذا الكتاب التي أكثرها مترادفات وفي المعاني متلاقيات حرصاً على البيان ، والتقرير في الجنان ، كما تكررت المواظف والقصاص والأمرو والوجر والوعد والوعيد والترغيب والترهيب وغير ذلك في القرآن ، ولا شك أن في التكرير والاكتار من التقرير في القلوب ما ليس في الإيجاز والاختصار ؛ ومن نظر إلى تكرير مواظف القرآن ووصاياه ألفاها كذلك ، وإنما كررها الإله لما علم فيها من إصلاح العباد وهذا هو الغالب المعتاد ولو قلت في حق العباد هو أن يطلب إليهم كل خير ويدفع عنهم كل خير ، لكان ذلك جامعاً عاماً ولكن لا يحصل به من البيان ما يحصل بالتكرير وتنوع الأنواع ، وكذلك لو قلت في حق الإله هو أن يطيعوه ولا يعصوه لكان مختصراً عاماً ولكن لا يفيد ما يفيد الإطناب والإسهاب . وكذلك لو قلت في بعض حقوق المرء على نفسه هو أن ينفعها في دينها ودنياها ولا يضرها في أولها وآخرها لكان ذلك شاملاً لجميع حقوق المرء ، وقد يظن بعض الجهلة الأغبياء أن الإيجاز والاختصار أولى من الإسهاب والإكتار وهو مخطئ في ظنه لما ذكرنا من التكرير الواقع في القرآن ، والعادة شاهدة بخطئه في ظنه . وما دلت العادة عليه ، وأرشد القرآن إليه : أولى مما وقع للأغبياء الجاهلين الذين لا يعرفون عادة الله ولا يفهمون كتاب الله ، وفقنا الله لاتباع كتابه وفهم خطابه وقد نظرت في القرآن فوجدته ينقسم إلى أقسام : أحدها الثناء على الإله



والثاني الاحكام؛ والثالث توابع الاحكام ومؤكداً لها وهي أنواع؛  
أحدها مدح الافعال وذمها ترغيباً في عمدوحها وتزهيداً في مذمومها، وهذا  
ضرب من التأكيد .  
النوع الثاني : مدح الفاعلين ترغيباً للعباد في الدخول في مدحة رب العالمين  
التي هي زين للطائمين .

النوع الثالث : ذم الغافلين تنفيراً من الدخول في مذمة الله التي هي شين  
للعاصين . وقد قال بعضهم لسيد المرسلين وخاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله  
وصحبه أجمعين : يا محمد أعطني فإن مدحى زين وهجرى شين ، فقال صلى الله عليه  
وسلم «ذلك رب العالمين»

النوع الرابع : الوعد بأنواع الثواب الآجل ترغيباً في تحصيل مصالح الطاعات  
النوع الخامس : الوعيد بأنواع العقاب الآجل تنفيراً من المعاصي والمخالفات  
النوع السادس : الوعد بأنواع الثواب العاجل فان النفوس قد جبلت  
على حب العاجلة وذلك كقوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من  
حيث لا يحتسب ) ( ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً ) وكذلك يبان مافى  
الفعل من المصلحة العاجلة كقوله : (ادفع بالتي هي أحسن فاذا الذي بينك وبينه  
عداوة كأنه ولي حميم) وكقوله : (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم) فان  
في مصلحة الفعل حثاً عليه وترغيباً فيه

النوع السابع : الوعيد بأنواع العقاب العاجل ، فان النفوس قد جبلت على  
الخوف من المكروه الآجل وذلك كقوله تعالى : ( كتب عليكم القصاص في القتلى )  
وكقوله ( السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) وكقوله : ( الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة ) وكذلك يبان مافى الفعل من المفسدة العاجلة كقوله تعالى  
( فإن خفتن أن لاتعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لاتعدلوا )



وكقوله : ( ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ) فان في بيان مفسدة الفعل زجرا عنه وتزهيدا فيه

النوع الثامن : الامثال وهي ضربان : أحدهما ما ذكر ترغيبا في الخير وله مثالان أحدهما قوله ( مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء ) ذكر ذلك ترغيبا في النفقات وحثا على التبرعات .

المثال الثاني في قوله تعالى ( ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها ) ذكر ذلك ترغيبا في كلمة التوحيد الضرب الثاني : من الامثال ما ذكر تنفيرا من الشرور وله مثالان : أحدهما قوله ( مثلهم كمثل الذي استوقد نارا ) ذكره تنفيرا من النفاق . الثاني قوله تعالى ( ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار ) ذكره تنفيرا من كلمة الكفر .

النوع التاسع : قصص المرسلين وما فيها من ذكر إنجاء المؤمنين وإهلاك الكافرين ذكره ترغيبا في اتباع المرسلين وتنفيرا من عصيان النبيين وكذلك اليوم والتفريع والتوبيخ على بعض الافعال

النوع العاشر : تمنت علينا بما خلقه لاجلنا لنشكره على احسانه إلينا وإنعامه علينا وله أمثلة : أحدها قوله : ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وجعل لكم السمع والابصار والافئدة لعلكم تشكرون ) ذكر ذلك لنشكره على هذه النعم الجسام التي لا يكاد أحد يذكرها إلا عند اختلاها أو قد هائم صرح بالسبب فقال : ( لعلكم تشكرون )

المثال الثاني قوله ( والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرايل تقيكم الحر وسرايل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون )



المثال الثالث قوله (الله الذي سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) وأعم من ذلك كله قوله : (وسخر لكم مافي السموات وما في الارض جميعا منه) وكل شيء ذكره تمننا علينا كان ذلك مقتضيا لأمرين أحدهما شكره على ذلك كما ذكرناه ؛ والثاني إباحته لنا اذ لا يصح التمنن علينا بما نهينا عنه وحرم علينا ، وقد تمنن علينا في كتابه بالآكل والمشرب والملابس والمناكح والمراكب والفراكه والتجمل والتزين والتحلي بالجواهر ، فذكر تمننه بالضروريات والحاجيات والتمنات والتكلمات وهو كثير في القرآن ، فنه ما هو جالب للمصالح كقوله ( لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون) ومنه ما هو دارئ للمفاسد كقوله : ( وجعل لكم سرايل تفيكم الحر وسرايل تفيكم بأسكم) ومن مدح الإله نفسه ما لا يخرج مخرج المدح بل يخرج مخرج تأكيد الأحكام كقوله ( والله بصير بما تعملون) ذكر ذلك ترغيبا في الطاعات وتنفيرا من المعاصي والمخالفات وكقوله : ( ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لتنظر كيف تعملون) فانا إذا تأملنا نظره البنا واطلاعه علينا استحيينا منه أن يرانا حيث نهانا ، أو يفقدنا حيث اقتضانا ، وكذلك قوله ( لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء) لم يذكر ذلك تمدحا بسمعه وانما ذكره تهديدا لقائله بخلاف قوله ( ليس كمثل شيء وهو السميع البصير) وانما يتحقق الترغيب والترهيب بصفة السمع والبصر والعلم والقدرة والارادة دون الحياة والكلام فانهما لا يذكران الا تمدحا ، أما الحياة ففي مثل قوله ( هو الحي لا إله الا هو) وفي مثل قوله : ( الله لا اله الا هو الحي القيوم) وأما الكلام ففي قوله ( هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل) يريد بمن يأمر بالعدل نفسه سبحانه وتعالى ، فإن قيل كيف يتمدح بالحياة ولا يصح تمدح غيره بها لاشتراك الحيوانات فيها ؟ قلنا : إنما يتمدح بحياة يختص بها بأزليتها وأبديتها وكونها غير مستفادة من أحد ، ولا شريك له في ذلك ، فلما انفردت



به الصفات عن كل حياة صح التمدح بها لاختصاصها بما ذكرناه ولأنها تذكر  
تفرقة بينه وبين الأصنام التي هي أموات غير أحياء، وإنما تمدح بالكلام في  
قوله : ( هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل ) وهو لأنه قابل به الأبهى الذي لا يقدر  
على شيء وهو كل على مولاه ، فقابل الأمر بالعدل بالبهى الذي هو الخرس المانع  
من الكلام ؛ وهذه الأحكام كلها والأنواع بأسرها شاهدة لما ذكرته من أن  
التأكيد والتكرير أنفع وأنجع من ذكر الشيء مرة واحدة ، فإن ما ذكرناه من  
توابع الأمر ينزل منزلة تكريره ؛ وما ذكرناه من توابع الزجر ينزل منزلة  
تكريره ؛ والله يسمع من يشاء من عباده فطوبى لمن فهم خطابه ، وتبع كتابه ،  
وقبل نصائحه ، وشكر منائحه ، فمن أفضل منائحه تفهم كتابه ، وتمقل خطابه ؛  
ليتقرب بذلك إليه شكراً على ما أولاه من إيلائه ومنحه وإعطائه . وشكره هو  
طاعته واجتناب معصيته . ومن جملة شكره الثناء عليه والانقطاع إليه وقد يقع  
في هذا الكتاب من التكرير ما يدخل في بابين من المصالح فيذكر في أحد البابين  
لأجل النوع الذي يليق بذلك الباب ويكرر في الباب الآخر لأجل النوع الآخر  
المتعلق بالباب الآخر . فواقع من هذا كان تكريره في بابين لأجل أن فيه دالتين  
على معنيين مختلفين فمعظم حقوق العباد ترجع إلى الدماء والأموال والأعراض . وقد  
أوصى بذلك عليه السلام في حجة الوداع وصية مؤكدة بقوله : « إن دماءكم وأموالكم  
وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ، وإنما شبهه  
بذلك لأنه كان عندهم في أعلى غايات الاحترام . ثم أمر بتبليغ ذلك عنه بقوله « ألا فليبلغ  
الشاهد منكم الغائب » ثم اعتذر إلى ربه بقوله : « اللهم هل بلغت ؟ » فقالوا نعم .  
فقال « اللهم اشهد » أى اشهد عليهم باعترافهم أنى بلغتهم . واعلم أن حقوق  
العباد ضربان : أحدهما حقوقهم في حياتهم . والثاني حقوقهم بعد مماتهم من  
أنواع إكرامهم وغسلهم وحلهم وتكفينهم ودفنهم وتوجيههم إلى القبلة والصلاة  
عليهم والدعاء لهم والزيارة والاستغفار ، وما يفعل بهم مما ندب إليه ولم يوجب



الشرع كالغسلة الثانية والثالثة إلى السابعة ، وكإحسان الأكفان وإحسان الخلق والمبالغة في الدعاء ، وحسن الوضع في القبر وحسن الدفن ، ولا تسقط حقوق الميت بإسقاطه ، فلو أوصى بأن لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن لم يلتفت إليه لأن هذا من الحقوق التي لا تقبل الإسقاط لما فيها من حق الله عز وجل (فائدة) ما من حق للعباد يسقط بإسقاطهم أو لا يسقط بإسقاطهم إلا وفيه حق لله ، وهو حق الإجابة والطاعة سواء كان الحق بما يباح بالإجابة أو لا يباح بها وإذا سقط حق الآدمي بالعفو فهل يزر من عليه الحق لانتهاك الحرمة ؟ فيه اختلاف والمختار أنه لا يسقط إغلاقاً لباب الجرأة على الله عز وجل .

(القسم الثالث من أقسام الضرب الثاني من جلب المصالح ودرء المفاسد)  
حقوق البهائم والحيوان على الإنسان ، وذلك أن ينفق عليها نفقة مثلها ولو زمنت أو مرضت بحيث لا يلتفت بها ، وأن لا يحملها ما لا تطيق ولا يجمع بينها وبين ما يؤذيها من جنسها أو من غير جنسها بكسر أو نطح أو جرح ، وأن يحسن ذبحها إذا ذبحها ولا يمزق جلدها ولا يكسر عظمها حتى تبرد وتزول حياتها ، وأن لا يذبح أولادها بمرأى منها ، وأن يفرد لها ويحسن مباركتها وأعطانها ، وأن يجمع بين ذكورها وإناثها في إبان إتيانها ، وأن لا يخذف صيدها ولا يرميه بما يكسر عظمه أو يرديه بما لا يحل لحمه ، والحقوق كلها ضربان : أحدهما مقاصد والثاني وسائل ووسائل وهذه الحقوق كلها منقسمة إلى ماله سبب وإلى ما ليس له سبب ، فأما ماله سبب له فنكال معارف والحج والاعتكاف والطواف ، وأما ماله سبب فنكال الصلاة والزكاة والمعاملات والحقوق المساليات

فإن قيل : هلا كان دخول أشهر الحج سبباً لوجوبه كما كان دخول وقت الصلاة سبباً لوجوبها ؟ قلنا قد يجب الحج قبل دخول وقته على من بُدئت داره وفي هذا بحث ، ولا يتعلق خطر ولا إيجاب ولا كراهة ولا استحباب إلا بفعل داخل تحت قدرة المكلف واختياره ، والتكاليف مقيدة بالحياة .



(فصل في انقسام الحقوق إلى المتفاوت والمتساوي والمختلف فيه)  
اعلم أن حقوق الرب وحقوق عباده أقسام : أحدها متساو ، والثاني متفاوت ،  
والثالث مختلف في تساويه وتفاوته ، وسأذكر لذلك أمثلة في فصول ترشد  
إلى نظائرها

(الفصل الأول في تقديم حقوق الله بعضها على بعض)

عند تعذر جمعها وعند تيسره لتفاوت مصالحها)

وله أمثلة : منها تقديم الصلوات المفروضات على الصلوات المندوبات ومنها  
تقديم الطاعات الواجبات في أواخر الأوقات على الطاعات المندوبات ومنها  
تأخير الظهر للإبراد : ومنها تقديم الصلاة المقضية على الصلاة المؤداة إذا  
اتسع وقت المؤداة ، ومنها تقديم الصلاة المؤداة على الصلاة المقضية إذا ضاق  
وقت المؤداة عند الشافعي رحمه الله لثلاث نفوت مصلحة الأداء في الصلاتين ؛  
ومنها الترتيب في الصلوات الفائتات ، ومنها تقديم النوافل المؤقتة التي شرعت  
فيها الجماعة كالعيدين والكسوفين على الرواتب ، ومنها تقديم الرواتب على  
النوافل المبتدآت ، ومنها تقديم الوتر وركعتي الفجر على سائر الرواتب والأصح  
تقديم الوتر على ركعتي الفجر ، ومنها تقديم الزكاة على سائر الصدقات  
المندوبات ، ومنها تقديم الصوم الواجب على المندوب . ومنها تقديم فرض  
الحج والعمرة على مندوبيهما . ومنها تقديم الأفراد على القران عند قوم . وتقديم  
التمتع على الأفراد عند قوم . وتقديم القران عليهما عند آخرين ، ومنها التقديم  
في جمع عرفة : ومنها التأخير في جمع مزدلفة . ومنها في جرة العقبة بعد طلوع  
الشمس ومنها رمي سائر الجرات بعد الزوال . ومنها تأخير العشاء على قول .  
ومنها الإتمام في سفر لا تبلغ مسيرته ثلاثة أيام ، ومنها تأخير الصيام في حق من  
يضره الصيام ، وفي تقديم ترتيب أركان الصلاة على الاقتداء في حق المرحوم  
قولان ؛ ومنها تقديم الكفارات على الوصايا المندوبات عند ضيق التركات .



ومنها أن المسافر إذا عرف أنه يجد الماء في آخر الوقت فتأخير الصلاة أفضل من المبادرة إليها بالتيمم ، وهاتان فضيلتان لا يمكن الجمع بينهما ؛ وإنما قدمنا التأخير لأنه راجع إلى رعاية الشروط ومارجع إلى رعاية الشروط والأركان أولى بمرجع إلى السنن والآداب . ويدل على ذلك أن المبادر بخير بين المبادرة وتركها والقادر على الماء لا يتخير بينه وبين التيمم لشرفه وعلو رتبته . ولو ظن وجود الماء في آخر الوقت فقولان : أحدهما يؤخر لما ذكرناه . والثاني لا يؤخر لأن المبادرة فضيلة محقة فلا يؤخرها لفضيلة مظنونة وإن لم يظن ذلك فلا خلاف عند المرازمة أن المبادرة أولى إذا لمعارض لها والمبادرة إلى الصلاة في الانفراد أفضل من انتظار الجماعة في آخر الوقت . لأن الجماعة ليست شرطاً والذي قالوه ظاهر السنة . وقد قال بعض العراقيين في انتظار الجماعة قولين . ومنها أن من أراد التبرع بماء الطهارة على أفضل القربات قدم غسل الميت على غسل الجنب والحائض لأنه آخر عهد الميت ، والجنب والحائض يصبران إلى طهارة الماء . ويقدم غسل النجاسة على غسل الحيض والجنابة وهو قريب بين الجمع بين الحقوق ، لأن غسل النجاسة لا بد له وغسل الحيض والجنابة له بدل وهو التيمم ، وفي تقديم غسل الميت على غسل النجاسة وجهان : أحدهما يقدم غسل الميت لأنه آخر عهده والثاني يقدم غسل النجاسة إذ لا بد له وييمم الميت . وفي غسل الحيض والجنابة أوجه ثالثاً التسوية بينهما فتقرع بينهما فإن طلب أحدهما القسمة والآخر القرعة ففي مَنْ يجاب ؟ وجهان . ومنها تقديم غسل الجمعة والغسل من غسل الميت على سائر الأغسال المندوبات وأيهما أفضل ؟ فيه قولان ، ومنها أن العرى عذر في ترك الجماعة غير مانع للصحة والانفراد فيه أفضل من الاجتماع على الجديد ، ويقدم ستر السواتين على ستر الفخذين عند المعجز فإن لم يجد إلا ما يكفي أحدهما ففي المقدم منهما اختلاف ، ولا خلاف في تقديم ستر النساء على ستر الرجال دفعا لأعظم المفسدين ، ولو انحل إزار المصلي أو كشف الريح سوأته فلن تعذر رده بطلت



صلاته لندرته وعظم المفسدة، وإن رده قريباً لم تبطل وإن تكشف أو تحرف عن القبلة أو لاقى نجاسة يابسة فإن تعمد بطلت صلاته وإن لم يتعمد لم تبطل إلا أن يطول الزمان

### (الفصل الثاني فيما يتساوى من حقوق الرب فيتخير فيه العبد)

وله أمثلة : منها أنه إذا كان عليه صوم أيام من رمضان فإنه يتخير بينهما، ومنها أنه إذا كان على الشيخ الفاني فدية من رمضان فإن زاد فإنه يتخير بينهما، ومنها أنه إذا كان عليه صلاتان مندورتان أو صومان مندوران فإنه يتخير بينهما، ومنها أنه إذا كان عليه شأتان مندورتان أو ذكأتان فإنه يتخير، وكذلك لو اجتمع عليه زكاة إبل وبقر وغنم وذهب وفضة فإنه يتخير في تقديم أيها شاء، ومنها أنه إذا لزمه حج أو عمرة بنذر واحد أو بنذور مختلفة فإنه يبدأ بأيها شاء، متخييراً بين العمر والحج ويرتب العمر على الحج .

### (الفصل الثالث فيما اختلف في تفاوته وتساويه من حقوق الإله)

#### لاختلاف في تساوى مصلحته وتفاوتها

وله أمثلة : منها أن العارى هل يصلي قاعداً مومياً بالركوع والسجود محافظة على ستر العورة أو يصلي قائماً متمالركوعه وسجوده وقيامه لأنها أركان عظيمة الوقوع في الصلاة فكانت المحافظة عليها أولى من المحافظة على ستر العورة الذي هو شرط مختلف في اشتراطه بين العلماء أو يتخير بينهما لاستوائهما؟ فيه خلاف؛ والمختار إتمام الركوع والسجود والقيام. ومنها أن من حبس في حبس لا يقدر فيه على مكان طاهر فهل يسجد على النجاسة إتماماً للسجود أو يقاربها من غير أن يمسه أو يتخير؟ فيه الأوجه المأخوذة : فإن كانت النجاسة رطبة قد قطع بعضهم بأنه لا يضع جبهته على النجاسة فيستصحب النجاسة في جميع صلاته، ومنها أنه إذا لم يكن له إلا الثوب واحد نجس فهل يصلي عارياً توقياً للنجاسة أو مستتراً توقياً لكشف العورة أو يتخير؟ فيه الأوجه الثلاثة . ومنها أنه إذا كان معه ثوب



ظاهر وهو في مكان نجس فهل ييسط ثوبه ويصلي عليه توقيا للنجاسة أو يصلي بثوبه على النجاسة توقيا للعرى ويتخير ؟ فيهما الأوجه الثلاثة

### (الفصل الرابع فيما يقدم من حقوق بعض العباد على بعض لترجح التقديم على التأخير في جلب المصالح ودرء المفاسد)

وله أمثلة : منها تقديم نفقة المراء وكسوته وسكنائه على نفقة زوجته وأصوله وفصوله وكسوتهم وسكنائهم ، ومنها تقديم نفقة زوجته وكسوتها وسكنائها على نفقة أصوله وفصوله وكسوتهم وسكنائهم ، ومنها بيع ماله ومسكنه وعبيده وإمائه في نفقة هؤلاء وكسوتهم وسكنائهم ، ومنها تقديم فرمائه عليه في جميع أمواله في قضاء ديونهم . ومنها تقديمه على غرمائه بنفقتة ونفقة عياله وكسوته وكسوة عياله من حين يحجر عليه إلى يوم وفاء دينه . ومنها تقديم المضطر عليه بالطعام والشراب إن لم يكن مضطرا اليهما ، ومنها تقديم المرأة على الرجل والمسافر على المقيم في الخاصيات عند الأحكام ، ومنها تقديم الأفاضل على الأراذل في الولايات ، ومنها تقديم الأفضل على الفاضل في المناصب الدينيات ؛ ومنها تقديم ذوى الضرورات على ذوى الحاجات فيما ينفق من الأموال العامة وكذلك التقديم بالحاجة الماسة على مادونها من الحاجات ، وكذلك التقديم بالسبق إلى الجنائيات بأن يبدأ بقصاص الأول فالأول من القتل أو الجرحى أو مقطوعى الأعضاء ، وتقديم القاتل بسلب القاتل على سائر الغزاة وكذلك التقديم بالسبق إلى المساجد ومقاعد الأسواق واكتساب المباحات ، وكذلك تقديم أحد الزوجين على الآخر بالفسخ بعيوب النكاح ، وكذلك تقديم حق المرأة على الرجل في الفسخ بالأعسار وفي الطلاق بالإيلاء ، وكذلك التقديم بالفسوخ في المعاوضات .



(الفصل الخامس فيما يتساوى من حقوق العباد فيتخير فيه)

المكلف جمعا بين المصلحتين ودفعاً للضررين)

وله أمثلة : منها النفقات على الزوجات والعبيد والأولاد والآباء والأجداد إذا وسعته النفقات ، ومنها إذن المرأة لأوليائها في النكاح والإنكاح عند التساوى في الدرجات ، ومنها التسوية بين الزوجات في القسم والنفقات وكذلك تسوية الحكماء بين الخصوم في المحاكمات ، وكذلك تسوية الشركاء في طلب القسمة وفي الإيجار عليها في المثليات ، وكذلك ما يقبل قسمة التعديل في المقومات ، وكذلك التسوية بين البائع والمشتري في الإيجار على قبض العوضين ، وكذلك تسوية الحكماء في قسمة مال المحجور عليه بالفلس ، وكذلك التسوية بين الشركاء في حق الشفعة ، وكذلك التسوية بين السابقين إلى شيء من المباحات

(الفصل السادس فيما يتقدم من حقوق الرب على حقوق عباده)

(إحساناً إليهم في أخراهم)

وله أمثلة : منها تقديم الصلوات المفروضات عند ضيق الأوقات على الرفاهية والشراب والطعام وسائر التصرفات ، وليس تقديم إنقاذ الغرقى وتخليص الهلكى على الصلوات من هذا الباب ، وإنما هو من باب تقديم حق الله وحق العباد على الصلوات ، ومنها تحمل المشقات في العبادات فإنها مقدمة على قضاء الأوطار والراحات ، ومنها تقديم الزكاة على الحاجات ، ومنها بذل النفوس والأموال في قتال الكفار مع تعريض النفوس والأعضاء للفوات ، ومنها تقديم سراية العتق على صرف الأموال في قضاء الأوطار ودفع الحاجات وهذا على الحقيقة حق لله وحق للعبد لكن غلب فيه حق الله إذ لا يسقط بإسقاط العبد ولا يجوز له تأخيرها تغليبا لحق الله عز وجل ، ومنها التفرير بالنفوس والأعضاء في قتال من يجب قتاله ، فمن يمتنع من أداء حق يجب أدائه بالمحاربة



كقتال البغاة ومانع الزكاة ، ومنها تحريم الوطء في الصوم والحج والعمرة والاعتكاف ، ومنها تحريم وطء الحيض في جميع الأحوال إلا في حال إجماع أو إكراه ، ومنها تحريم وطء المتحيرة في جميع الأوقات وتضعيف الصوم عليها حتى يبلغ شهرين فزاد ، وكذلك الصلوات في جميع الأوقات ، وكذلك غسل العصائب عند أوقات الصلوات ؛ ومنها تحريم لباس المخيط وتحريم ستر رموس الرجال ووجوه النساء في الإحرام ، وكذلك تحريم قلم الأظفار وإبانة الشعر والطيب والادهان في الإحرام والتلذذ بالنساء ، وتحريم أكل الصيد والاصطياد ، ومنها تحريم النكاح والإنكاح في الإحرام ، ومنها تحريم الطعام والشراب والجماع على الصوام ، ومنها تركية الشهود فإن الغالب عليها حق الله إذ لا تسقط بإسقاط المشهود عليه ، ومنها الأنساب فإنها حق الله ولعباده ولا تسقط بإسقاط مسقطها ، ومنها تحليف المدعى عليه فإن الغالب عليه حق الله فلورضى المدعى بأن يجعل القول قول المدعى عليه من غير نكول لم يسمع ذلك منه ، ومنها دفع الفرع عن البياعات فإنه اعتبر للحقين والغالب عليه حق الله بدليل أنه لا يسقط بإسقاط عصبات المزني بها لأن الشرع لو فوض استيفاء إليهم لما استوفوه خوفاً من العار والشنار بخلاف استيفاء القصاص وحد القذف فإنهما حقان لله ولعباده غلب عليهما حق العبد بالاستيفاء والإسقاط شفاء أغليل المقدوف والمجنى عليه إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً ، ومن ذلك حد السرقة وجب صيانته للأموال ولم يفوض إلى المسروق منه لقلبه الرحمة على الملاك أن يقطعوا السارق بسرقة ربع دينار ونظائر هذا كثيرة

(الفصل السابع فيما يتقدم من حقوق العباد على حقوق الرب رفقاً بهم في دينهم) وله أمثلة : منها التلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه حفظاً للنفوس والأعضاء ليقوم المكلف بعد ذلك بوظائف الطاعات والعبادات ، ومنها ترك الصلاة والصيام وكل حق يجب لله على الفور بالإجماع والإكراه ، ومنها الأعذار



المجوزة لقطع الصلوات، ومنها الأعذار المجوزة لترك الجماعات والجمعات ومنها الأعذار المجوزة لترك الجهاد، ومنها الانهزام يوم الزحف وهو جائز إذا أربى عدد الكفرة على عدد الاسلام مع التقارب في الصفات، وليس منها وجوب الفرار من الكفار في حق من علم أنه لو ثبت لقتل من غير نكاية في الكفار فإن ثبوته لا جدوى له إلا كسر قلوب المسلمين وشفاء صدور الكافرين؛ ومنها التحلل بالاحصار بالعدو وفي الاحصار بغيره من الأعذار خلاف بين العلماء، ومنها تأخير الصيام بالأمراض والأسفار، ومنها قصر الصلوات الثلاث في السفر، ومنها جمع التقديم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالأسفار والأمطار، ومنها الشرب في أواني الذهب والفضة عند الحاجة ولبس الحرير عند الحكمة وفي حال الاضطراب

(الفصل الثامن فيما اختلف فيه من تقديم حقوق الله على حقوق عباده)  
وله أمثلة: أحدها إذا مات وعليه ديون وزكوات فإن كانت نصب الزكوات باقية قدمت الزكوات لأن تعلقها بالنصب يشبه تعلق الديون بالرهون وإن كانت تالفة فن العلماء من قدم الديون نظراً إلى رجحان المصلحة في حقوق العباد ومنهم من سوى بينهما لتكافؤ المصلحتين عنده، ومنهم من قدم الزكوات نظراً إلى رجحان المصلحة في حقوق الله وهذا هو المختار لوجهين: أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام: «فدين الله أحق بالقضاء» لجعل دين الله أحق بالقضاء من ديون العباد، والثاني أن الزكوات فيها حق لله وحق للفقراء والمساكين فكانوا أحق بالتقديم فلا يجوز تقديم واحد على حقين وإذا كان الدين لغنى إذ لا نسبة لحقه إلى حق الفقراء مع ضرورتهم وخصاصتهم، وإذا كان في الكفارة عتق كان أولى بالتقديم لاهتمام الشرع به وكثرة تشوقه إليه فانه يكمل مبعضه فيمن أعتق بعض عبده ويسرى إلى أنصباء الشركاء فان قيل: لو وجبت الكفارة في الغلاء الشديد والخوف على النفوس فهل



يقدم العام فيها على العتق والكسوة أم لا؟ قلنا: أما الكفارة المرتبة فلا يجوز تغيير ترتيبها بل يقدم فيها ما قدمه الله ويؤخر فيها ما أخره الله، وأما كفارة الإيمان وكفارة الحلق في الحج فيقدم فيها الطعام والنسك على الصيام، وكذلك يقدم الطعام في الكفارة على الاعتقاق ولا سيما إذا كان الرقيق عاجزا عن الاكتساب مع غلاء الأسعار، فإن إعتاقه يضر به وبالمساكين لأنه مسقط لنفقته على مولاه ومانع للمساكين من الارتفاق بالطعام مع سوء الحال وغلاء الأسعار

المثال الثاني: اجتماع الحج والديون على الميت فمنهم من يقدم الحج لورود النص في تقديمه بقوله عليه السلام: «فدين الله أحق بال قضاء» ومنهم من يقدم الدين، ومنهم من يسوى بينهما إن وجد من يجمع بالحصة

المثال الثالث: إذا اجتمع حق سراية العتق مع الديون ففيه الأقوال واختار تقديم سراية العتق لما ذكرناه في اجتماع الديون والزكوات

(فصل فيما يثاب عليه من الطاعات)

الواجبات أقسام: أحدها ما تميز الله بصورته فهذا يثاب عليه مهما قصد إليه وإن لم ينو به القربة كالمعرفة والإيمان والأذان والتسبيح والتفديس وقرأة القرآن

القسم الثاني: ما لم يميز من الطاعات الله بصورته لكنه شرع قربة لله عز وجل فهذا لا يثاب عليه إلا بنيتين: إحداها نية إيجاد الفعل، والثانية نية التقرب به إلى الله عز وجل، فإن تجرد عن نية التقرب أثيب على أجزائه التي لا تقف على نية القربة كالتسيحات والتكبيرات والتهليلات الواقعة في الصلوات الفاسدة

القسم الثالث: ما شرع للمصالح الدنيوية ولا تتعلق به المصالح الآخروية إلا تبعا كإقباض الحقوق الواجبة، وفروض الكفايات التي تتعلق بها المصالح الدنيوية من الحرث والزرع، والنسج والغزل، والصنائع التي يتوقف عليها بقاء العالم، ودفع ما يجب دفعه وقطع ما يجب قطعه فهذا لا يؤجر عليه إذا قصد إليه إلا أن ينوى به القربة إلى الله عز وجل، فإن الله لا يقبل من الأعمال



إلا ما أريد به وجهه ، وإنما الأعمال بالنيات . فكم من مقيم لصور الطاعات ولا أجر له عليها ، وكذلك لا يثاب على ترك العصيان إلا إذا قصد بذلك طاعة الديان ، فحينئذ يثاب عليه ، بل لو قصد الإنسان القرية بوسيلة ليست بقرية لا يثاب على قصده دون فعله : كمن قصد نوم بعض الليل ليتقوى به على قيام بقيته ، وكن قصد الأكل ليتقوى به على الجهاد وغيره من الطاعات ولو نذر ذلك لم يلزمه . ولو قصد المعصية بما ليس بمعضية لعوقب على قصده دون فعله مثل أن يقصد وطء جارية أو أكل طعام يظنهما لغيره فوطئ وأكل مع كونهما ملكا له فإنه يعاقب على قصده دون فعله

(قاعدة في الجواب والزواج) الجواب مشروعة لطلب ما فات من المصالح ، والزواج مشروعة لدفع المفسد ، والغرض من الجواب جبر ما فات من مصالح حقوق الله وحقوق عباده ولا يشترط في ذلك أن يكون من وجب عليه الجبر آثما وكذلك شرع الجبر مع الخطأ والعمد والجهل والعلم والذكر والسيان وعلى المجانين والصبيان بخلاف الزواج فإن معظمها لا يجب إلا على عاص زجرا له عن المعصية . وقد تحب الزواج دفعا للمفسد من غير إثم ولا عدوان كما في حد الخفي إذا شرب النبيذ ، ورياضة البهائم ، وتأديب الصبيان استصلاحا لهم . وقد اختلف في بعض الكفارات هل هي زواج وجواب؟ فمنهم من جعلها زواج عن العصيان لأن تقويت الأموال وتحميل المشاق رادع زاجر عن الإثم والعدوان ، والظاهر أنها جواهر لأنها عبادات وقربات لا تصح إلا بالنيات ، وليس التقرب إلى الله زاجرا بخلاف الحدود والتعزيرات فإنها ليست بقربات إذ ليست فعلا للزجور ، وإنما يفعلها الأئمة ونوابهم . والجواب تقع في العبادات والأموال والنفوس والأعضاء ومنافع الأعضاء والجراح ، والزواج تقع في العبادات وغيرها وهي أنواع كثيرة : فأما الجواب المتعلقة بالعبادات فمنها جبر الطهارة بالماء بالطهارة بالتراب ، ومنها جبر ما فات



بالسهو من ترتيب الصلاة والكف عن الأفعال المفسدة بالسجود ، ومنها التشهد الأول والقنوت بالسجود ، ومنها جبر ما فات من القبلة وقت المسابقة بجهة المقاتلة ، ومنها جبر القبلة بصوب السفر في حق النوافل ، ومنها صلاة الجماعة لمن صلى منفرداً فإنها جالبة لما فات من فضيلة الجماعة في صلاة الانفراد ومنها جبر ما بين السنتين من التفاوت في الزكاة بشاتين أو عشرين درهماً ، وهذا جبر خارج عن قياس الجبر بالقيم ، ومنها جبر الصوم في حق الشيخ الكبير بمد من الطعام ، وكذلك جبر المرضع والحامل بالفدية لما فاتهما من أداء الصيام ، ومنها جبر تأخير قضاء صوم رمضان إلى رمضان آخر عن كل يوم بمد من طعام ، ومنها جبر مناهي النسك بالدماء والطعام والصيام ، ومنها جبر نقص التمتع والقران بالدم ثم بالصيام ، ومنها جبر الرمي وترك الإحرام من المواقيت بالتخير بين النسك والطعام وصيام ثلاثة أيام ، ومنها جبر الصيد للمأكول البري في الحرم أو الإحرام بالمثل والطعام والصيام ، ومنها جبر الصيد للمملوك لما له بقيمتة ولرب بالمثل أو الطعام أو الصيام ، وهذا متلف واحد جبر يبدلن مختلفين ، ومنها جبر أشجار الحرم بالنعم والتخير بينهما وبين الإطعام والصيام . واعلم أن الصلاة لا تجبر إلا بعمل بدني ، والأموال لا تجبر إلا بجابر مالي ، والنسكان يجبران تارة بعمل بدني والأموال لا تجبر إلا بجابر مالي . والنسكان يجبران تارة بعمل بدني وتارة يجبران بجابر مالي . فالبدني كالصيام في التمتع والقران وبعض محظورات الإحرام ، والمال كذبح النسك والإطعام وإتلاف الصيد يخير بالهدى أو الطعام أو الصيام ، والصوم تارة يجبر بمثله في حق من مات وعليه صيام وتارة يجبر بالمال كما ذكرناه في حق الشيخ الكبير وأما الجوارب المتعلقة بالأموال فالأصل رد الحقوق بأعيانها عند الامكان فإذا ردها كاملة الأوصاف برئ من عهدها ، وإن ردها ناقصة الأوصاف جبر أوصافها بالقيمة لأن الأوصاف ليست من ذوات الأمثال ، وإن ردها ناقصة



القيمة موفرة الاوصاف لم يضمن مانقص من قيمتها بانخفاض الاسواق خلافاً  
لأبي ثور لانه لم يفت شيئاً من أجزائها ولا من أوصافها.

مثاله : إذا غصب حنطة تساوى مائة فردها وهى تساوى عشرة ، أو غصب  
ثوباً يساوى عشرة فرده وهو يساوى خمسة لانحطاط الأسعار لان الغاية  
رغبات الناس وهى غير متقومة فى الشرع ، والصفات والمنافع لا يمكن  
رد أعيانها فتضمن الصفات عند الفوات بما نقص من قيم الأعيان ، وتضمن المنافع  
بأجور الامثال إذا تعذر رد الأعيان .

ولها حالان : أحدهما أن تكون من ذوات الامثال فتجبر بما يماثلها فى المالية  
وجميع الاوصاف الخلقية كضممان البر بالبر ، والزيت بالزيت ، والسسم  
بالسسم ، والشيرج بالشيرج ، وإنما يجب جبرها لقيامها مقامها من جميع  
الوجوه وجميع الاعراض . فإن الأعيان إذا تساوت فى قدر المالية وفى الاوصاف  
الخلقية فقد حصل الجبر بما يقصده العقلاء من المالية والأوصاف وجميع  
الاعراض ، ولا مبالاة بتفاوت العين إذ لا يتعلق به غرض عاقل بعد الفوات  
ولا يعدل عن ذلك إلا فى صورتين : إحداهما إذا أدى إلى نقص المالية مثل أن  
يشرب المضطرون ماء منصوباً فى مظان فقد الماء وغلاء ثمنه وارتفاع قيمته  
فإنهم يضمنونه إذا حضروا بقيمته فى محل عزته كيلا تضيق على مالكه قيمته  
وماليتة ، وكذلك نظائره .

المثال الثانى : جبر لبن المصرة بالتمر فإنه مثل خارج عن جبر الأعيان بالقيم  
والامثال وإنما نحكم بذلك لأننا لانعلم ما اختلط من لبن البائع بلبن المشتري فتولى  
الشرع تقديره ، إذ لا سبيل لنا إلى تقديره وجعله بالتمر لموافقة اللبن فى الاقتيات  
ولعزة التقدير عند العرب .

فإن قيل : لو جبر المال المقطوع بحله بمثله من مال أكثره حرام فقد فات  
وصف مقصود فى الشرع وعند أولى الألباب فهل يجبر المستحق على أخذه مع



التفاوت الظاهر بين الحلال المحض وبين ما تمكنت بشبهة الحرام ؟ قلنا ، في هذا نظر واحتمال وظاهر حكمهم أنه يجبر على أخذه كما يجبر رب الدين على أخذ مال اعترف بأنه حرام وفي هذا أيضاً بعد وإشكال .

الحال الثانية : من تعذر رد الأعيان أن تكون العين من ذوات القيم كالشاة والبعير والعبد والفرس فيجبر كل واحد منهما بما يماثله في القيمة والمالية لتعذر جبره بما يماثله في سائر الصفات ، فإن أتلّفه متلف ليس في يده بأن أحرق داراً ليست في يده ، أو قتل عبداً في يد سيده ، أو أتلّف دابة في يد راعيها فإنه يجبر ذلك بقيمته وقت إتلافه لأنها هي التي فوتها ، وإن فات شيء من ذلك تحت يده الضامنة بتفويته أو بتفويت غيره أو بآفة سماوية فإنه يخير عند الشافعي رحمه الله بقيمته أكبر ما كانت من حين وضع يده إلى حين الفوات تحت يده لأنه مطالب برده في كل زمان ، فلذلك وجب عليه أقصى قيمة . وقال بعض العلماء : يجبر كل شيء بمثله من حيث الخلقة وإن تفاوتت أو صافه وهذا إن شرط التساوي في المالية فقريب ، وإن لم يشترط ذلك فقد أبعد عن الحق ونأى عن الصواب ، فإن جبره بأكثر من قيمته ظلم لغاصبه ، وجبره بدون قيمته ظلم للمالك بما نقص من ماليته ، ولا يجوز القياس على جبر الصيد بالمثل من النعم فإن ذلك تعبد حائد عن قواعد الجبر .

وأما صفات الأموال فليست من ذوات الأمثال والطريق إلى جبرها إذا فات بسبب مضمن أو فاتت تحت الأيدي الضامنة أن تقوم العين على أو صاف كالأهـ ، ثم يقوم على أو صاف نقصانها فيجبر التفاوت بين الصفتين بما بين القيمتين مثل أن غضب شابة حسنة فصارت عنده عجوز شوهاء فيجبر ما فات من صفة شبابها ونضارتها بما بين قيمتها ، وكذلك لو عيب شيئاً من الأموال فإنه يجبره بما بين قيمته سليماً ومعيباً ، وكذلك لو هدم داراً فإنه يجبر تأليفها بما بين قيمتها في حالتها البناء والانهدام ، لأن تأليفها ليس من ذوات الأمثال .



وقد نص الشافعي رحمه الله على أن الغاصب لو حفر الأرض فنقصت بحفره  
لزمه أن يرد التراب إلى حفره ليسوى الأرض كما كانت وهذا قضاء بأن تأليف  
بعض التراب إلى بعض وتسوية الحفر من ذوات الأمثال ، فانه لو كان من  
ذرات القيم لاوجب عليه أرش النقصان ، وعلى هذا لو رفع خشبة من جدار  
أو حجراً من بين أحجار ثم ردهما إلى مكانيهما أجزاء ذلك لانه حصل  
لمثل الغرض الأول من غير تفاوت ، فأشبه تسوية الحفر وطم الآبار تنزيلاً لتماثل  
التأليفات منزلة تماثل المثليات . وعلى هذا لو نقص قصراً مبلياً بالأحجار من  
غير طين ولا جيار وأمكن أن يرد كل حجر في مكانه من غير تفاوت لم يلزمه  
سوى ذلك كما لا يلزمه شيء إذا سوى الحفر وطم الآبار . وقد ذكر بعض  
الاصحاب أن الشريك إذا هدم الجدار المشترك أجبر على إعادته ، فان أراد  
بذلك ما لا يساوى تأليفه فهو صواب ، وإن أراد بذلك وجوب الإعادة مع  
تفاوت التأليف فهو خارج عن قياس الشرع وإبدال المتلفات لأدائه إلى إبدال  
الفائت بدونه أو بأفضل منه

فإن قيل : لو زادت قيمة المتلف بصفة ترغب بمثلها العصاة وتزيد بها القيم  
عندهم كالكبش النطاح والديك المهراش والغلام الفاتن بحسن صورته وحر كته  
فان لهؤلاء قيمة زائدة عند أهل الفساد على القيمة المعتبرة عند أهل الصلاح ؟  
قلنا : لا ننظر إلى ذلك لفساد الغرض المتعلق به كما لا ننظر إلى قيمة الزمر والكوبة  
والصور المحرمة ، وإنما العبرة بقيمة ذلك عند أهل الرشد والصلاح كما في كسر  
الأوثان والصلبان ، وأما جبر الأروش في المعاملات فحكمه حكم جبر الصفات  
يقوم العرض صحيحاً ومعيباً ويحسب ما بين القيمتين منسوباً إلى الثمن

وأما المنافع فنضربان : أحدهما منفعة محرمة كمنافع الملامى والفروج المحرمة  
واللس والمس والتقبيل والضم المحرم فلا جبر لهذه المنافع احتقاراً لها كما لا تجبر  
الاعيان النجسة لحقارتها ، فان استوفى شيئاً منها بغير مطاوعة من ذى المنفعة



فلا يجبر شيء منها لإلزامه المزنى بها كرها أو شبهة ، ولا يجبر مثل ذلك في الأرواط لأنه لم يتقوم قط فأشبهه القبل والعناق .

الضرب الثاني : أن تكون المنفعة مباحة متقومة فتجبر في العقود الفاسدة والصحيحة والفوات تحت الأيدي المبطلّة والتفويت بالانتفاع ، لأن الشرع قد قومها ونزلها منزلة الأموال فلا فرق بين جبرها بالعقود وجبرها بالتفويت والاتلاف لأن المنافع هي الغرض الأظهر من جميع الأموال فمن غصب قرية أو داراً قيمتها في كل سنة ألف درهم وبقيت في يده سبعين سنة ينتفع بها منافع تساوى أضعاف قيمتها ولم تلزمه قيمتها لكان ذلك بعيداً من العدل والإنصاف الذي لم ترد الشريعة بمثله ولا بما يقاربه ، وهذا كله في منافع الأعيان المملوكة .

وأما منافع الأحرار فيجبر استيفاءؤها في العقود الصحيحة والفاسدة وفي غير العقود وهل تجبر بحبس الحر من غير استيفاء لها ؟ فيه خلاف من جهة أن يذالحر على منفعه فلا يتصور فواتها في يد غيره .

وأما الأبدان فإنها تجبر في العقود الفاسدة والصحيحة وفي وطئ الشبهة ووطئ الإكراه بمهور الأمثال ، ولا تجبر منافع الأبدان إلا بعقد صحيح أو فاسد أو تفويت بشبهة أو إكراه ولا تجبر بالفوات تحت الأيدي العادية ، والفرق بين منافع الأبدان وسائر المنافع القائمة تحت الأيدي العادية أن القليل من المنافع يجبر بقليل الأجر وحقيقتها ، وضمان الأبدان بمهور الأمثال يتحقق بمجرد إيلاج الحشفة في الفرج . فلو جبر بالفوات تحت الأيدي لجبر بما لا يمكن ضبطه من الأموال . فإذا كان مهر المثل مائة ومدة الإيلاج لحظة لطيفة فأمسكها يوماً يشتمل على أني لحظة للزمنه في اليوم الواحد ألف دينار بل ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف أو عشرة آلاف إذ لا يمكن أن يأتي في اليوم الواحد بعشرة آلاف إيلاجة وذلك بعيد من مقاصد الشرع .

وأما النفوس فإنها خارجة عن قياس جبر الأموال والمنافع والأوصاف إذ



لا تجبر بأمثالها ولا تختلف جوارها باختلاف الأوصاف في الحسن والقبح والفضائل والردائل وإنما تختلف باختلاف الأديان والذكورة والأنوثة فيجبر المسلم بمائة من الأبل والمسلمة بخمسين من الأبل ، ويجبر اليهودي والنصراني بثلاث دية المسلم ، وتجبر اليهودية والنصرانية بسدس دية المسلم ويجبر المجوسى بثمانمائة درهم والمجوسية بأربعمائة درهم ولا عبرة في جبر الأموال بالأديان فيجبر العبد المجوسى الذى يساوى ألفا بألف ، ويجبر العبد المسلم الذى يساوى مائة بمائة ، لأن المجبور هو المالىة دون الأديان .

وأما الجراح فضربان : أحدهما ما يصل إلى العظام فى الوجه أو الرأس وأرشه مقدر لا يزيد ولا ينقص بسبب طوله ولا قصره ولا ضيقه ولا اتساعه وهذا بخلاف الأموال .

الضرب الثانى : ما تجب فيه الحكومة من الجراح وهو على قياس الالتلاف يجبر بأرش النقص من الجنى عليه لو كان عبدا سليما وجنى عليه وبحسب ما بينهما ولكن بالنسبة إلى الدية دون القيمة ، وأما أعضاء بنى آدم فانها تجبر بالدية تارة وبمقدر ينسب إلى الدية تارة ، ولو وقع مثله فى الدواب لم يجبر بمقدر وجبر بما ينقص من قيمة السالم من الجناية ، ولو وجب فى الانسان ديات ثم مات سرايتها لعادت الديات إلى دية واحدة ، ولو فرض مثل ذلك فى أعضاء الحيوان ثم مات بالسراية لجبر بقيمته يوم موته ولم يسقط شيئا من أروش أعضائه ، لأن الغالب على جنایات الأناس التعبد الذى لا يوقف على معناه ، والحكومات وإن كانت على وفق القياس من وجه فهى على خلاف القياس من جهة نسبتها إلى الديات . وقد سوى الشرع بين أرش إبهام اليد اليمنى وخنصرها مع ما بينهما من التفاوت فى المنفعة ، وكذلك سوى بين أرش إبهام الرجل اليمنى وخنصرها مع التفاوت الظاهر ، وكذلك سوى بين أرش أصابع اليدين وأرش أصابع الرجلين مع بقاء معظم منافع الرجلين وفوات معظم منافع اليدين ، وأعظم من



ذلك في مجانبة القياس التسوية بين أرش إبهام اليد اليمنى وسبابتها وبين أرش خنصر الرجل اليسرى وبصرها ، وكذلك التسوية بين أرش إبهام اليد اليمنى وأرش خنصر الرجل اليسرى ، وأعجب منه التسوية بين دية الأذنين ودية اللسان مع تفاوت النفعين ، وكذلك التسوية بين دية الشم والعقل ودية البصر والشم ، وكذلك التسوية بين الأذنين والرجلين وبينهما وبين اليدين ، وكذلك التسوية بين ديات الأسنان والأصابع مع تفاوتها في المنافع ، وكذلك التسوية بين موضحتين إحداهما مستوعة لجميع الرأس والآخرى بقدر رأس الأبرة ، وكذلك التسوية بين الهاشمتين والمنقلتين مع تفاوتها في الهشم ونقل العظام ، وليس ذلك إلا تعبد لا يقف العباد على معناه ، وكذلك خولف القصاص في التماثل الواقع بين الجابر والمجبور في غير الأناص فإن الإنسان يجبر بالابل وليست من جنسه ولا من جنس أعضائه كما يجبر جزاء الصيد بما ليس من جنسه ولا من جنس أعضائه ، والعبد متردد بين البعير والإنسان فتجبر أعضاؤه عند بعض العللاء بما نقص من قيمته نظراً إلى ماليت كما تجبر أعضاء البعير بمثل ذلك والأصح عند الشافعي رحمه الله أن نسبة أروش جراحة العبد إلى قيمته كنسبة أروش جراح الحر إلى ديته .

وأما الزواجر فنوعان : أحدهما ما هو زاجر عن الإصرار على ذنب حاضر أو مفسدة ملازمة لا إثم على فاعلها وهو ما قصد به دفع المفسدة الموجودة ويسقط باندفاعها .

النوع الثاني : ما يقع زاجراً عن مثل ذنب ماض منصرم أو عن مثل مفسدة ماضية منصرمة ولا يسقط إلا بالاستيفاء وهو ضربان :

أحدهما ما يجب إعلام مستحقه به ليبرأ منه أو يستوفيه وذلك كالقصاص في النفوس والأطراف وكخذ القذف فإنه يلزم من وجب عليه أن يعرف مستحقه ليستوفيه أو يعفو عنه .



الضرب الثاني : ما الأول بالتسبب إليه ستره كحدّ الزنا والخمر والسرقه .  
والجرائم المزجور عنها ضربان : أحدهما ما يجب زجرها على مرتكبها  
كالكفارات الزاجرة عن إفساد الصوم وإفساد الحج وإفساد الاعتكاف والطهارة  
الضرب الثاني : ما لا يجب زجرها على فاعلها وهو ثلاثة أضرب :  
أحدها ما يجب على الأئمة استيفاؤه إذا ثبت عندهم بالحجج الشرعية كحدّ  
الشرب والسرقه والمحاربة والزنا .

الضرب الثاني . ما يتخير فيه مستوفيه بين استيفائه وبين العفو عنه والعفو  
أفضل كالفصاح في النفوس والأعضاء وكحدّ القذف عند الشافعي رحمه الله .  
الضرب الثالث : التعزيرات المفوضات إلى الأئمة والحكام فإن كانت  
للجنايات على حقوق الناس لم يحز الأئمة والحكام إسقاطها إذا طلبها مستحقها  
وإن كانت لله فاستيفاؤها مبنى على الأصلح ، فإن كان الأصلح استيفاؤها وجب  
استيفاؤها ، وإن كان الأصلح درؤها وجب درؤها .  
فأما الزواجر عن الأضرار فله أمثلة : أحدها قتل تارك الصلاة حثاً عليها  
فإن أتى بها تركناه .

المثال الثاني الزجر عن مفسدة البغاة فإن رجعوا إلى الطاعة كففنا عن  
قتلهم وقتلهم وهذا زجر عن مفسدة لا إثم فيه .  
المثال الثالث : ضرب الصبيان على ترك الصلاة فإن صلوا تركناهم وهو أيضاً  
زجر عن مفسدة لا إثم فيها .

المثال الرابع : تحريم المطلقة ثلاثاً على من طلقها زجراً له عن تكرير أذيتها  
بالطلاق وهذا زجر عما ليست مفسدته محرمة  
المثال الخامس : قتال الممتنعين من أداء الحقوق كالممتنعين عن أداء الزكاة  
وغيرها بالحرب فإن أدوا الحقوق سقط قتالهم .

المثال السادس : زجر الناظر إلى الحرم في الدور برمى عينه فإن انكف سقط رميها



المثال السابع : قتال الصوال ما داموا مقبلين على الصيال فإن انكفوا حرم قتلهم وقتلهم .

المثال الثامن : قتال المشركين إلى أن يسلبوا .

المثال التاسع : قتال أهل الكتاب إلى أن يسلبوا أو يؤدوا الجزية .

المثال العاشر : ضرب الرجل امرأته الناشزة إلى أن ترجع عن النشوز .

المثال الحادي عشر : قتال الفتنين المقتلتين عصية أو على الدنيا إلى أن تفيء إلى أمر الله .

المثال الثاني عشر : قتال الداخل إلى الدور عند عدم المفتاح إلى أن يولى خارجاً

المثال الثالث عشر : حبس الممتنعين من أداء الحقوق إلى أن يبذلوها .

المثال الرابع عشر : قتال الخوارج إلى أن يرجعوا إلى رأى الجماعة والله أعلم .

وأما الزواجر مما تصرم من الجرائم التي لا تسقط عقوبتها إلا باستيفائها أو بعفو مسحتها فله أمثلة :

أحدها أن يقذف رجلاً محصناً قذفاً موجباً للحد فيجب عليه إعلامه ليستوفيه أو يعفو عنه ، وإن أقر بذلك عند الحكم فهل يجب على الحاكم إعلام مستحقه به ؟ فيه خلاف . واختار إيجابه لقوله صلى الله عليه وسلم : « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » لم يقل ذلك صلى الله عليه وسلم حرصاً منه على إقامة حد الزنا وإنما ذكر ذلك نصحاً للقدوة حتى إذا كانت عفيفة تخيرت بين حد القذف والعفو عنه ، وإن سكنت لم يعرض لها وإن اعترفت بالزنا رجها .

المثال الثاني : القصاص في النفوس والأطراف يجب على الجاني إعلام مستحقه

به ليستوفيه أو يعفو عنه وإن وقع ذلك عند الحاكم فينبغي أن يخرج على الخلاف في وجوب الإعلام .

المثال الثالث : إذا سرق مال إنسان سرقة موجبة للقطع لم يجب عليه الإعلام



بالسرقة بل يخبر مالك السرقة بأن له عليه مالا بقدر المسروق إن كان تالفاً  
ليستوفيه أو يبرئه ولا يتعرض لذكر السرقة لأن زاجرها حد من حدود الله  
فالأولى بمرتكبها أن يسترها على نفسه، وإن كان المسروق باقياً رده، أو وكل  
من يرده من غير اعتراف بسرقة، ولا يوكل مع القدرة على الرد بنفسه، إذ ليس  
له رد المصنوب إلى غير ماله إلا إلى الحاكم وأمثاله ممن يجوز له انتزاع  
المصنوب من الغاصب

المثال الرابع: حد قطع الطريق إن حصناه لله فهو كحد السرقة يخبر بالمال  
لمستحقه ولا يذكر سبه سترأ على نفسه، وإن جعلناه فيه مع تحتمة حقاً للأدنى  
وجب إعلامه به ليستوفيه أو يتركه فيستوفيه الإمام، وأما الأولى بالتسبب  
إليه ستر سبه على نفسه فحكمه حكم الزنا والشرب والسرقة والأولى بفاعلها  
سترها على نفسه وإن أظهرها للأئمة ليستوفوها جاز ذلك، وإن كان معلناً بكبيرة  
لما يتنى على إظهارها من إقامة شعار الدين وزجر المفسدين عن الفساد؛ ويكره  
للذنب المجرم أن يكشف عيوبه ويجهز بذنوبه لقوله صلى الله عليه وسلم: «وكل  
أمتي معافى إلا المجاهر» والمجاهر الذي يبيت يعصى ربه ثم يصبح يقول فعلت  
كذا وكذا فيفضح نفسه بعد أن ستره ربه.

وأما الشهود على هذه الجرائم فإن تعلق بها حقوق للعباد لزمهم أن يشهدوا  
بها وأن يعرفوا بها أربابها وإن كانت زواجرها حقاً حصناً لله فإن كانت المصلحة  
في إقامة الشهادة بها فليشهدوا بها مثل أن يطلعوا من إنسان على تكرار الزنا  
والسرقة والادمان على شرب الخور وإتيان الذكور، فالأولى أن يشهدوا عليه  
دفعاً لهذه المفاسد، وإن كانت المصلحة في الستر عليه مثل زلة من هذه الزلات  
تقع ندرة من ذوى الهيئات ثم يقلع عنها ويتوب منها فالأولى أن لا يشهدوا  
وقد قال صلى الله عليه وسلم لضرار في حق ماعز: «هلا سترته بثوبك يا ضرار؟»،  
وجاء في حديث: «أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم» وضح أنه صلى الله عليه وسلم



قال : « ومن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة »

فان قيل : إذا علم الشهود أن الزاني قد تاب من الزنا فصلحت حاله بحيث يجوز لهم تركه فهل لهم أن يشهدوا عليه بالزنا بعد ذلك ؟ قلنا : إن أسقطنا الحد بالتوبة لم تجز الشهادة ، وإن أبقينا الحد مع التوبة جازت الشهادة والأولى كتمانها فان قيل : ما معنى قول الفقهاء وجب عليه التعزير والحد والقصاص ؟ قلنا : هو مجاز عن وجوب تمكينه من استيفاء العقوبات لإجماع العلماء على أنه لا يجب على الجاني أن يقتل نفسه ، ولا على الجارح أن يجرح نفسه ، ولا على الزاني أن يجلد نفسه ولا أن يبرجها ، وكذلك المغرور . وقد صرح الرب بإيجاب أداء الأمانات إلى أهلها وأدائها عبارة عن تمكين أهلها من قبضها وأخذها . فكذلك وجوب العقوبات على ذوى الجرائم

والحقوق في الشرع ضربان أحدهما ما يجب التمكن من قبضه وأخذه كإمانات الرب وإمانات عباده . فأما إمانات الرب فكاستثمانه الآباء والأوصياء على النجى . وكاستثمانه من أطاوت إليه الریح ثوباً للخير وكاستثمانه من كانت في يده أمانة لإنسان فسات ربه وانتقلت إلى ورثته مع بقائها في يد الأمين فإنها تكون أمانة في يده لو ورثته فيجب أن يعلم بها أوليائها إن لم يكونوا علموا بها . ثم لا يجب عليه بعد الإعلام بها إلا التمكن من قبضها وأما إمانات الناس فكالودائع ولا يجب فيها إلا التمكن من قبضها

الضرب الثاني من الحقوق ما تكون مؤنة إقباضه على قبضه كالإيمان والعواري والنصوب . وقد اختلف فيما يجب على الجناة فقال بعضهم يجب عليهم التمكن كما في الأمانات الشرعية : وقال آخرون يجب عليهم الإقباض والتسلم كما في العواري والنصوب والديون والإيمان . وتظهر فائدة هذا الخلاف في أجرة الجلاد والمسئوف للتفصيل

فان أوجبنا التمكن لم يلزم الجاني أجرة المسئوف ، وإن أوجبنا التسليم وجب



أجرة المستوفى على الجاني كما تجب أجرة السكيال والوزان على من عليه الدين  
(فائدة) سجدة السهو جبر من وجه وزجر للشيطان عن الوسواس في الصلاة من  
وجه لما في السجدة من ترغيمه. فإن الإنسان إذا سجد اعتزل الشيطان يبكي ويقول  
يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة . وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار  
فإن قيل : محرمات الحج تسع من تعمد بها زجر عنها بالكفارة إلا النكاح

والانكاح فإنه يزجر عنهما بالتعزير دون التكفير فما الفرق بينهما ؟

فالجواب أن النكاح والمنكح لم يحصل على غرضهما من المحرم الذي ارتكبه  
بخلاف من ارتكب سائر المحظورات فإنه يحصل على الأغراض التي حرمت  
لأجلها . فإن الغرض المقصود من الطيب والدهن واللباس وستر الرأس  
والإستمتاع بالجماع وبمادون الجماع وأكل الصيد وحلق الشعر وتقليم الأظفار  
حاصل لمن تعاطى ذلك ، فزجر بالكفارة فطاماً له عن السعي في تحصيل هذه  
اللذات والنكاح والانكاح كلام لا يترتب عليه شيء من الأغراض ولا يصح  
وما جازت مباشرته من هذه المحظورات لعذر كانت الكفارة جبراً لازماً  
عنده من جعل الكفارات زواجر ، ومن لم يجعلها زواجر جعلها جواباً لما نقص  
من العبادات ، ومهما جاز الإقدام على شيء من هذه المحظورات وجب كأكل  
المحرم المضطر الصيد فليست كفارة زاجرة بل هي جائرة لا غير إذ لا زجر عما  
أوجبه الله تعالى أو أذن فيه ، وإنما الزجر عن المفاصد المحققات

فإن قيل : كيف زجر الخنزير بالحد عن شرب النبيذ مع إباحته ؟ قلنا : ليس  
بمباح وإنما يخطئ في شربه ، وقد حذا الشرع عن المفاصد الواقعة من المخطئين  
الجاهلين دون العاقلين العارفين

فإن قيل : إذا قلنا بتصويب المجتهدين فهلا كان شرب الخنزير مباحاً ؟ قلنا :  
من صوب المجتهدين شرط في ذلك أن يكون مذهب الخصم مستنداً إلى دليل  
ينقض الحكم المستند به إليه



فان قيل : ما مفسد الجرائم التي شرعت عنها الزواجر ؟ قلنا أما القصاص في الأرواح فزاجر عن إزهاق النفوس وقطع الحياة وهي من أعلى المفسد وأما القصاص في الأعضاء ومنافعها فزاجر عن تفويت الانتفاع بالأعضاء في الطاعات والعبادات والمعاملات والأغراض التي خلقت هذه المنافع والأطراف لأجلها ، والقصاص مشتمل على حق الله وحق للعبد ، ولذلك لا يباح بالإباحة لما فيه من حق الله ، ولا يؤخذ فيه عضو خسيس بعضو نفيس ، وإلا أذن المجنى عليه وغلب فيه حق العبد فسقط بإسقاطه لأن الغالب من المجنى عليه ومن ورثته استيفاءه فلا يؤدي تفويضه اليهم إلى تحقق المفسد لأنها تندفع بتشفيعهم في الغالب .

وأما حد الزنا فزاجر عن مفسد الزنا وعن مفسد عافيه من مفسد اختلاط المياه واشتباة الأنساب وإرغام أئف العصبات والأقارب ، ولم يفوضه الشرع إلى من تأذى به من أولياء المزني بها ، لأنه لو فوضه اليهم لما استوفوه غالباً خوفاً من العار والاقتضاح .

وأما حد السرقة فزاجر عن مفسدة تفويت الأموال التي يتوسل بها إلى مصالح الدنيا والدين ، ويتقرب بها إلى رب العالمين . ولم يفوض الشرع استيفاءه إلى المشرووق منه لغلبة الرقة في معظم الناس على السارقين فلو فوض اليهم لما استوفوه رقة وخوفاً وشغقة على السارقين :

فان قيل : كيف تقطع يديها خمسون من الإبل أو خمسمائة دينار بربع دينار أو بعشرة دراهم كما قال أبو حنيفة رحمه الله ؟ قلنا : ليس الزجر عما أخذ وإنما الزجر عن تكرار ما لا ينأى من السرقة المفقوة للأموال الكثيرة التي لا ضابط لها ولو شرط الشرع في نصاب السرقة ما لا خطيراً لصاعت أموال الفقراء الناقصة عن نصاب الخطير ، وفي ذلك مفسدة عامة للفقراء .

وأما حد الخمر فزاجر عن شرب كثير المفسدة للعقل الذي هو أشرف



المخلوقات والله لا يحب الفساد في شيء حقير ، فما الظن بإفساد العقل الذي هو أخطر من كل خطير ؟ ولذلك أوجب الحد في شرب اليسير منه لكونه وسيلة إلى شرب الكثير .

فان قيل : هلا وجب الحد في إزالة عقله بغير سكر كالبنج وغيره ؟  
فالجواب : أن إفساد العقل بذلك في غاية الندور إذ ليس فيه تفريح ولا إطراب يحثان على تعاطيه بخلاف الخمر والنبيذ فان مافيهما من التفريح والإطراب حاث على شربهما فغلبت لذلك مفسدتهما فوجب الحد لغلبة المفسدة ، ولم تجب في البنج ونحوه لندرة الإفساد به .

وأما حد قطع الطريق فزاجر عن أخذ الأموال بالقطع وعن الجناية على النفوس والأعضاء بالقصاص . وإنما تحتم كما تحتم جد الزنا من جهة أنهم ضموا إلى جنائياتهم إغافة السبيل في حق كل مجتاز بها بخلاف من قتل إنساناً أو سرق ماله في خفية .

وأما حد القذف فزاجر عن هتك الأعراض بالتعير بالزنا واللواط وهو مشتمل على حق الله عز وجل إذ لا يباح بالإباحة ، وعلى حق الآدمي للآدمي لدوره تفسيره بالقذف ، وقد غلب بعض العلماء فيه حق الله عز وجل فلم يسقطه باسقاط المقدوف ، وغلب الشافعي رحمه الله فيه حق الآدمي فأسقطه باسقاطه كالقصاص ، ولم أقف على المفسدة المقتضية لوجع الثيب الزاني ، وقد قيل فيها مالا أرخصه ، وكذلك المفسدة المقتضية لجعل الربا من الكبائر لم يقف فيها على ما يعتد على مثله ، فإن كونه مطعوماً أو قيمة للأشياء أو مقدراً لا يقتضي مفسدة عظيمة تكون من الكبائر لأجلها ولا يصح التعليل بأنه لشرفه حرم فيه ربا الفضل ، وربا اللئس ، فإن من باع ألف دينار بدرهم واحد صح بيعه ، ومن باع كثر شعير بألف كثر حنطة أو باع مد شعير بألف مد من حنطة ، أو باع مداً من حنطة بمثله ، أو ديناراً بمثله ، أو درهماً بمثله وأجل ذلك لحظة فإن البيع



يفسد مع أنه لا يلوح في مثل هذه الصور معنى يصار إليه ولا يعتمد .  
وأما التعزيرات فزواجر عن ذنوب لم تشرع فيها حدود ولا كفارات وهي  
متفاوتة بتفاوت الذنوب في القبح والإيذاء ، وقد قدرها بعض العلماء بعشرة  
سياط لقوله عليه السلام : « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن  
يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » ، وقدرها بعضهم بما نقص  
عن أدنى الحدود ، وقدرها آخرون بغير ذلك .

فإن قيل : هل يعزر في اليمين الغموس مع إيجاب الكفارة أم لا ؟ قلنا :  
يعزر لجرأته على ربه . والكفارة ما وجبت لكون الحالف مجترأً وإنما  
وجبت بسبب مخالفة موجب اليمين وإن كان مباحاً أو مندوباً بدليل أنها تجب  
حيث لا عصيان .

فإن قيل : كيف يزدجر الجلد القوي الذي عم فسادُه وعظم عناده بعشرة  
أسواط ؟ قلنا : يضم إليه الحبس الطويل الذي يرجى الازدجار بمثله وللإمام  
صلبه مبالغة في زجره .

فإن قيل : من آذى مسلماً بشيء من ضروب الأذى فقد عصى الله بمخالفته  
وآذى المسلم بانتهاك حرمة فإذا عفا المستحق عن عقوبة ذلك الأذى أو عن  
حده فهل تسقط عقوبة الله في مخالفته ؟ قلنا : هذا ما اختلف فيه ، فمنهم من  
أسقط عقوبته تبعاً لسقوط حق الأذى ، ومنهم من أوجبها زجراً عن الجرأة  
على انتهاك حرمة الله تعالى . وأما كفارة قتل الخطأ فوجبت جبراً لما فوت من حق الله  
تعالى ، كما وجبت الدية جبراً لما فات من حق العبد ، وكذلك وجب القصاص  
في قتل العمد زجراً عن تفويت حق العهد وتحصيلاً لاستمرار الحياة بدليل قوله  
تعالى : ( ولكم في القصاص حياة ) والتقدير ولكم في خوف القصاص حياة ،  
فإن الجاني إذ عرف أنه يقتل إذا جنى عاف القصاص فكف عن القتل ، فاستمرت  
حياته وحياة المجنى عليه ووجبت الكفارة عند الشافعي زجراً عن تفويت حق الرب .



(فصل فيما يشترط فيه التماثل من الزواجر وما لا يشترط)

الأصل في القصاص التماثل إلا أن يؤدي اعتباره إلى إغلاق باب القصاص قطعاً أو غالباً وله أمثلة:

أحدها التساوى في أجزام الأعضاء كالأيدي والأرجل والأنف والشفاه والجفون وسنن اللحوم في الجراح، لو شرط التساوى بين أجزائهما لما وجب القصاص إلا في أندر الصور، بل يؤخذ أعظم العضوين بأدناهما، وكذلك تفاوت الجراح في سنن ما على العظم من الجلد واللحم، بخلاف التساوى في مساحات الجراحات على الرؤوس والأبدان فإننا نأخذ مساحتها في الطول والصغر والكبر، لأن اعتبار ذلك لا يؤدي إلى إغلاق باب القصاص، ولا نظر إلى التفاوت في سنن اللحم المجلل الرأس لأنه لو اعتبر تساويه لأغلق باب القصاص في الجراح.

المثال الثاني: منافع الأعضاء كبطش اليدين ومشي الرجلين وبصر العينين وسمع الأذنين وذوق اللسان لو شرط فيها التساوى على حيالها لما وجب فيها قصاص المثال الثالث: التساوى في العقول إذا أوجبنا القصاص فيها لو اعتبر فيها التساوى لسقط القصاص فيها، ولا وقوف لنا على تساوى العقول بل يؤخذ أتم العقول بأقلها، وأنفذ الأبصار بأضعفها، وكذلك القول في الشم والذوق والمشى والبطش وسائر منافع الأعضاء.

المثال الرابع: قتل الجماعة بالواحد وقطع أيدي الجماعة بقطع يد الواحد لو اعتبرنا فيها التساوى لسقط القصاص في كثير من الأحوال بتواطؤ الجمع على القتل والقطع، والاجتماع على القطع في ذلك أندر من الاجتماع على القتل فلذلك خالف فيه أبو حنيفة كما خالف بعض العلماء في قتل الجماعة بالواحد، وكذلك القول في الحياة التي لم يبق بها إلا صابة يسيرة فإننا نأخذ بها الحياة الطويلة المرجوة الدوام فيقتل الشاب الأيد في عنقوان شبابه بالفسيخ الهرم الذي نصب عمره



وانقضى دهره ، وكذلك يؤخذ الشباب في عنفوان شبابه بقتله من أنفذت مقاتله ويئس بحيث لا يبقى منها إلا ساعة أو ساعتان ، وكذلك لا نظر إلى التفاوت في الصنائع فتؤخذ يد الصانع الماهر في صناعته يد الآخر الذي لا يعرف شيئاً مثل أن تؤخذ يد ابن البواب يد من لا يعرف من الكتابة شيئاً ، وكذلك تؤخذ يد أحذق الناس في الرماية وغيرها من الصنائع يد من لا يحسن الرماية ولا شيئاً من تلك الصنائع .

### (فصل في بيان متعلقات حقوق الله عز وجل ومحالها)

مبتدأ التكليف كلها ومحالها أو مصدرها القلوب ، وأول واجب يجب بعد النظر معرفة الله ومعرفة صفاته ، وهي شرط في جميع عباداته وطاعاته ، والطاعات كلها مشروعة لاصلاح القلوب والأجساد ، ولنفع العباد في الآجل والمعاد إما بالتسبب أو بالمباشرة وصلاح الأجساد موقوف على صلاح القلوب وفساد الأجساد موقوف على فساد القلوب ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله . وإذا فسد فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب » أي إذا صلحت بالمعارف ومحاسن الأحوال والأعمال صلح الجسد كله بالطاعة والإذعان ، وإذا فسدت بالجهالات ومساوئ الأحوال والأعمال فسد الجسد كله بالفسوق والعصيان .

وطاعة الأبدان بالأقوال والأعمال نافعة مجلبها لمصالح الدارين أو إحداهما وبدرئها لمفاسد الدارين أو أحداهما ، والأحوال ناشئة عن المعارف والقصود ناشئة عن المعارف والأحوال ، والأعمال والأقوال ناشتان عن القصود الناشئة عن المعارف والأحوال ، وأحكام الله كلها مصالح لعباده ، فطوبى لمن قبل نصيح ربه ، وتاب عن ذنبه .

(قاعدة في بيان متعلقات الأحكام) للأحكام تعلق بالقلوب والأبدان ، والجوارح والخواش ، والأموال ، والأماكن والأزمان ، والطاعات



كلها بدينية ، وإنما قسمت إلى البدنية والمالية لتعلق بعضها بالأموال والمتعلق بالمالي تارة يكون بالأقوال كالأوقاف والوصايا ، وتارة يكون بالأفعال كإقباض الفقراء الزكاة والكفارات ، وتارة يكون بالاسقاط كالإعتاق في الكفارات .

فتبدأ بما يتعلق بالقلوب من حقوق الله عز وجل وحقوق عباده فأما حقوق الله فإنها منقسمة إلى المقاصد والوسائل : فأما المقاصد فكمعرفة ذاته وصفاته ، وأما الوسائل فكمعرفة أحكامه فإنها ليست مقصودة لعينها وإنما مقصودة للعمل بها ، وكذلك الأحوال قسمان أحدهما مقصود في نفسه كالمهابة والإجلال ، والثاني وسيلة إلى غيره كالخوف والرجاء فإن الخوف وازع عن المخالفات لما رتب عليها من العقوبات ، والرجاء حاث على الطاعات لما رتب عليها من الثوبات .

وأما حقوق العباد المتعلقة بالقلوب ، فكلها وسائل كالنيات ، والحقوق كلها إما فعل للحسنات ، وإما كف عن السيئات ، فتبدأ من حقوق الله المتعلقة بالقلوب إما كان من الحسنات دون أعضادها ، فإننا إذ ذكرناها دلت على أن أعضادها من السيئات فلا حاجة إلى التطويل بذكرها ، والحقوق المتعلقة بالقلوب أنواع .

النوع الأول : معرفة ذات الله سبحانه وتعالى وما يجب لها من الآزلية والأبدية والاحدية وانتفاء الجوهرية والعرضية والجسمية والاستغناء عن الموجب والموجد والتوحد بذلك عن سائر الذوات .

النوع الثاني : معرفة حياته بالآزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتوحد بذلك عن غيرها من الحياة .

النوع الثالث : معرفة علمه بالآزلية والأبدية والاحدية والاستغناء عن



الموجب والموجد ، والتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل ، والتوحد بذلك عن سائر العلوم .

النوع الرابع : معرفة إرادته بالأزلية والأبدية والأحادية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتعلق بما يتعلق به القدرة والتوحد بذلك عن سائر الإرادات .

النوع الخامس : معرفة قدرته على الممكنات بالأزلية والأبدية والأحادية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتوحد بذلك عن سائر القدور .

النوع السادس : معرفة سمعه بالأزلية والأبدية والأحادية والاستغناء عن الموجب والموجد والتعلق بكل مسموع قديم أو حادث ، والتوحد بذلك من بين سائر الأسماع .

النوع السابع : معرفة بصره بالأزلية والأبدية والأحادية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتعلق بكل موجود قديم أو حادث ، والتوحد بذلك عن سائر الأبصار .

النوع الثامن : معرفة كلامه بالأزلية والأبدية والتعلق بجميع ما يتعلق به العلم والتوحد بذلك عن سائر أنواع الكلام ، فهذه الصفات كلها قائمة بذات الله ، وهي منقسمة إلى ما يتعلق بغيره حكماً كالحياة ، وإلى ما يتعلق بغيره كشفاً كالعلم والسمع والبصر ، وإلى ما يتعلق بغيره تأثيراً كالقدرة وإلى ما يتعلق بغيره من غير كشف ولا تأثير كالعلم ، وأعمها تعلقاً العلم والكلام ، وأخصها السمع ، ومتوسطها البصر .

النوع التاسع : معرفة ما يجب سلبه عن ذاته من كل عيب ونقص ، ومن كل صفة لا كمال فيها ولا نقصان .

النوع العاشر : معرفة تفريده بالإلهية والاختراع .

النوع الحادى عشر : معرفة صفاته الفعلية الصادرة من قدرته الخارجة عن ذاته



وهي منقسمة إلى الجواهر والاعراض ، فالاعراض أنواع كالخفض والرفع والقطاء والمنع والإعزاز والإذلال والإغناء والإقناء والإيماء والإحياء والإعادة والإفناء .

النوع الثاني عشر : معرفة ماله أن يفعله وأن لا يفعله كإرسال الرسل وإنزال الكتب والتكليف والجزاء بالثواب والعقاب .

النوع الثالث عشر : معرفة حسن أفعاله كلها خيرها وشرها ونفعها وضررها قليلاً وكثيرها ، وأنه لا حق لأحد عليه ، ولا ملجأ منه إلا إليه ، له حق وليس عليه حق ، ومهما قال فالحسن الجميل ، وكذلك لو عذب أهل السموات والأرضين وأقسامهم لكان عادلاً في ذلك كله ، ولو أثابهم وأدناهم لكان منعماً متفضلاً بذلك كله

النوع الرابع عشر : اعتقاد جميع ما ذكرناه في حق العامة ، وهو قائم مقام العلم في حق الخاصة ، لما في تعرف ذلك من المشقة الظاهرة للعامة ؛ فإن الله كلف الخاصة أن يعرفوه بالأزلية والأبدية والتفرد بالإلهية وأنه حي عالم قادر مرشد سميع بصير متكلم صادق في أخباره ؛ وكلف العامة أن يعتقدوا ذلك لعسر وقوفهم على أدلة معرفته فاجتزأ منهم باعتقاد ذلك . وأما كونه عالماً بعلم قادراً بقدرته فإنه مما يلتبس ، وقد اختلف الناس فيه لالتباسه ، وكذلك القول في قدم كلامه وفي أن ما وصف به نفسه من الوجه واليدين والعينين صفات معنوية قائمة بذاته أو هي متأولة بما يرجع إلى الصفات فيعبر بالوجه عن الذات ، وباليدين عن القدرة وبالعينين عن العلم ؛ وكذلك اختلف الناس أهى جهة أم لا جهة له مما يطول النزاع فيه ويعسر الوقوف على أدلته ؛ وقد تردد أصحاب الأشعرى رحمهم الله في القدم والبقاء أهما من صفات السلب أم من صفات الذات ؟ وقد كثرت مقالات الأشعرى حتى جمعها ابن فورك في مجلدين وكل ذلك مما لا يمكن تصويب للجهتين فيه بل الحق مع واحد منهم ، والباقون مخطئون خطأ مغفواً عنه لمشقة الخروج منه والانفكاك عنه ، ولا سيما قول معتقد الجهة فإن اعتقاد موجود



ليس بمتحرك ولا ساكن ولا منفصل عن العالم ولا متصل به ولا داخل فيه ولا خارج عنه لا يهتدى إليه أحد بأصل الحلقة في العادة، ولا يهتدى إليه أحد إلا بعد الوقوف على أدلة صعبة المدرك عسرة الفهم فلاجل هذه المشقة عفا الله عنها في حق العامة.. ولذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يلزم أحداً ممن أسلم على البحث عن ذلك بل كان يقرم على ما يعلم أنه لا انفكاك لهم عنه . وما زال الخلفاء الراشدون والعلماء المهتدون يقرون على ذلك مع علمهم بأن العامة لم يقفوا على الحق فيه ولم يهتدوا إليه وأجروا عليهم أحكام الإسلام من جواز النكاحات والتوارث والصلاة عليهم إذا ماتوا وتغسيلهم وتكفينهم وحملهم ودفنهم في مقابر المسلمين . ولولا أن الله قد ساعهم بذلك وعفا عنه لعسر الانفصال منه ولما أجزيت عليهم أحكام المسلمين بإجماع المسلمين . ومن زعم أن الإله يحل في شيء من أجساد الناس أو غيرهم فهو كافر لأن الشرع إنما عفا عن المجسمة لغلبة التجسيم على الناس فإنهم لا يفهمون موجوداً في غير جهة بخلاف الحلول فإنه لا يعم الابتلاء به ولا يخطر على قلب عاقل ولا يعنى عنه . ولا عبرة بقول من أوجب النظر عند البلوغ على جميع المكلفين فإن معظم الناس مهملون لذلك غير واقفين عليه ولا مهتدين إليه . ومع ذلك لم يفسقهم أحد من السلف الصالحين كالصحابه والتابعين . والأصح أن النظر لا يجب على المكلفين إلا أن يكونوا شاكين فيما يجب اعتقاده فيلزمهم البحث عنه والنظر فيه إلى أن يعتقدوه أو يعرفوه ؛ وكيف نكفر العامة الذين لا يعرفون أن كلام الله معنى قديم قائم بنفسه متجه مع القضاء بكونه أمراً ونهياً ووعداً ووعداً وخبراً واستخباراً ونداءاً ومسموعاً مع أنه ليس بصوت وإن اعتقاد مثل هذا لصعب جداً على معتقدين الزاهدين إلى أنه من القواطع المكفرين لجاحديه ؛ وكذلك كيف نكفر العامى بجهله أن النبوة عبارة عن كون النبي نبياً عن الله فلا ترجع النبوة إلى صفة وجودية بل تكون عبارة عن نسبة تعلق الخطاب به ، والقول لا يوجب صفة



ثبوتية للقول له ولا للقول فيه أو عن كون النبوات عبارة عن إخباره عن الله  
 فارجع إلى صفة ثبوتية قائمة به ؟ فعلى الأول يكون فعلاً بمعنى مفعول وعلى الثاني  
 يكون فعلاً بمعنى فاعل وقد رجع الأشعرى رحمه الله عند موته عن تكفير أهل  
 القبلة لأن الجهل بالصفات ليس جهلاً بالوصفات ، وقد اختلف في عبارات  
 والمشار إليه واحد وقد مثل ما ذكره رحمه الله بمن كتب إلى عبيده بأمرهم بأشياء  
 ويأثمهم عن أشياء فاختلفوا في صفاته مع اتفاقهم على أنه سيدهم فقال بعضهم :  
 هو أكل العيينين . وقال آخرون هو أريق العينين . وقال بعضهم هو أذعج  
 العينين . وقال بعضهم هو ربة . وقال آخرون بل هو طوال . وكذلك اختلفوا  
 في لونه أبيض أو أسود أو أسمر أو أحمر فلا يجوز أن يقال إن اختلافهم في صفته  
 اختلاف في كونه سيدهم المستحق لاطاعتهم وعبادتهم . فكذلك لا يكون اختلاف  
 المسلمين في صفات الإله اختلافاً في كونه خالقهم وسيدهم المستحق لاطاعتهم  
 وعبادتهم . وكذلك اختلف قوم في صفات أبيهم مع اتفاقهم على أنه أصلهم  
 الذي خلقوا من مائه ، ولا يكون اختلافهم في أوصافه اختلافاً في كونهم نشأوا  
 عنه وخلقوا منه .

فإن قيل : يلزم من الاختلاف في كونه سبحانه في جهة أن يكون حادثاً ؟  
 قلنا : لازم المذهب ليس بمذهب . لأن المجسمة جازمون بأنه في جهة وجازمون  
 بأنه قديم أزلي ليس بمحدث فلا يجوز أن ينسب إلى مذهب من يصرح بخلافه  
 وإن كان لازماً من قوله . والعجب أن الأشعرية اختلفوا في كثير من الصفات  
 كالقدم والبقاء والوجه واليد والدين والعينين ، وفي الأحوال كالعالمية والقادرية وفي  
 تعدد الكلام واتحاده ومع ذلك لم يكفر بعضهم بعضاً . واختلفوا في تكفير نفاة  
 الصفات مع اتفاقهم على كونه حياً قادراً سميعاً بصيراً متكلماً ، فاتفقوا على كماله  
 بذلك واختلفوا في تعليله بالصفات المذكورة

(فائدة) اتفق المسلمون على أن الله موصوف بكل كمال برئ من كل نقصان



لكنهم اختلفوا في بعض الأوصاف فاعتقد بعضهم أنها كال فأنبتها له . واعتقد آخرون أنها نقصان فنوها عنه . ولذلك أمثلة :

أحدها : قول المعتزلة إن الإنسان خالق لأفعاله لأن الله لو خلقها ثم سبّه عليها ولا مة لم فعلها مع أنه لم يفعلها . وعذبه عليها مع أنه لم يوجد لها . لكان ظالماً له والظلم نقصان وكيف يصح أن يفعل شيئاً ثم يلوم غيره عليه ويقول له كيف فعلته ولم فعلته ؟؟ وأهل السنة يقولون : إن الله خالق لأفعال الإنسان لأن الإنسان لو خلقها لما قدر الإله على خلقها ونفى القدرة عيب ونقصان . وليس تعذيب الرب على ما خلقه بظلم بدليل تعذيبه للبهائم والمجانين والأطفال لأنه يتصرف في ملكه كيف يشاء ؛ والقول بالتحسين والتقييد باطل ؛ فإما أن يكون كاله في خلق أفعال العباد ورأوا تعذيبهم على ما لم يخلقوه جائز من أفعاله غير قبيح

المثال الثاني : اختلاف المجسمة مع المنزهة . قالت المنزهة لو كان جسماً لكان حادثاً ولفاته كمال الأزلية .

المثال الثالث : إيجاب المعتزلي على الله سبحانه أن يثيب الطائمين كيلاً يظلمهم والظلم نقصان وقول الأشعري ليس ذلك بنقص إذ لا يجب عليه حق ولو وجب عليه حق لغيره لكان في قيده والتقييد بالإغيار نقصان .

المثال الرابع : قول المعتزلة بأن الله يريد الطاعات وإن لم تقع لأن إرادتها كمال ويكره المعاصي وإن وقعت لأن إرادتها نقصان وقول الأشعري لو أراد ما لا يقع لكان ذلك نقصاً في إرادته لكلاهما عن النفوذ فيما تعلقت به ، ولو كره المعاصي مع وقوعها لكان ذلك كلالاً في كراهيته وذلك نقصان .

المثال الخامس : إيجاب المعتزلة على الله رعاية الصلاح لعباده لما في تركه من النقصان ، وقول الأشعري لا يلزم ذلك لأن الإلزام نقصان وكال الإله أن يكون في قيد المتألهين .



النوع الخامس عشر : من الحقوق المتعلقة بالقلوب تصديق القلب بجميع ما ذكرناه من الاعتقاد والعرفان .

النوع السادس عشر : النظر في تعرف ذلك أو اعتقاده وهو واجب وجوب الوسائل .

النوع السابع عشر : معرفة ما أمر بفعله من طاعته بأركانها وشرائطها وسننها وآدابها وموانعها ومبطلاتها وأوقاتها ومقدمها ومؤخرها ومضيقتها وموسعها ومعينها ومخيرها ومؤداها ومقضيها .

النوع الثامن عشر : معرفة ما زجر عن فعله من معاصيه ليجتنب لها فيه من المفاسد قال الله تعالى : ( ولتستبين سبيل المجرمين )

النوع التاسع عشر : معرفة أحكام تصرفات العباد ومعاملاتهم صحيحها وفاسدها وبيان المحللات والمحرمات والمكروهات والواجبات والمندوبات والولايات ولواحقها وغير ذلك .

النوع العشرون : معرفة أدلة أحكامه من كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وإجماع أئمة والقيسة الصحيحة ، والاستدلالات المستقيمة ، والعبارات القويمة النوع الحادى والعشرون : معرفة ما يتوقف عليه فهم خطابه وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم من اللغة الغريبة .

النوع الثانى والعشرون : النظر في معرفة ما التبس من أحكامه وأدلتها ومتعلقاتها النوع الثالث والعشرون : الظنون المتبعة في معرفة الأحكام وأسبابها وسائر متعلقاتها ولا يشترط فيها العلم إذ لو شرط فيها العلم لفات معظم المصالح الدنيوية والآخروية ولا يكفى فيما يتعلق بأوصاف الاله إلا العلم أو الاعتقاد والفرق بينهما أن الظان يجوز بخلاف مظنونه ، وإذا ظن صفة من صفات الاله فانه يجوز نقيضها وهو نقص ولا يجوز تجويز النقص على الاله لأن الظن لا يمنع من تجويز نقيض المظنون بخلاف الأحكام فإنه لو ظن الحلال حراما



والحرام حلالاً لم يكن ذلك تجويزاً نقص على الرب سبحانه وتعالى لأنه لو أحل الحرام وحرم الحلال لم يكن ذلك نقصاً فدار تجويزه بين أمرين كل واحد منهما كمال ، بخلاف الصفات فإن كمالها شرف وضده نقصان ولا يشترط في المعارف والاعتقادات الواجبة الاستمرار والدوام لما في ذلك من المشقة والضرر العام والمقصود بالشرائع إرفاق العباد بل يكفي في ذلك الإيمان الحكيم مع عزوب الإيمان الحقيقي ما لم يطرأ ضد يناقض المعارف والاعتقاد ، والعرفان أفضل من الاعتقاد ، وحكم العرفان أفضل من حكم الاعتقاد

النوع الرابع والعشرون : الأحوال الناشئة عن معرفة الصفات . اعلم أن الخوف ناشئ عن معرفة شدة النعمة ، والرجاء ناشئ عن معرفة سعة الرحمة ، والتوكل ناشئ عن معرفة تفرد الرب بالضرر والنفع والتخفيض والرفع . والمحبة تنشأ تارة عن معرفة الإحسان والإنعام ، وتارة عن معرفة الجلال والجلال ؛ والمهابة ناشئة عن معرفة كمال الذات والصفات ، وكل واحدة من هذه الأحوال حادثة على الطاعة التي تناسبها ، كالخوف حاث على ترك المعاصي والمخالفات ، والرجاء حاث على الاكثار من المندوبات وعلى كثير من الواجبات لما يرجى على ذلك من المثوبات ، والتوكل حاث على الإجمال في الطلب والدعاء ، والابتهال زاجر عن الوقوف مع الأسباب ، والمحبة حادثة على طاعة مثل طاعة الهائين المجلين المعظمين والمستحيين ، وهو أكمل من طاعة المحبين ، ولا يمكن اكتساب هذه الأحوال في العادة إلا باستحضار المعارف التي هي منشأ لهذه الأحوال .

النوع الخامس والعشرون : القصود والنيات والعزوم على الطاعات فيما يستقبل من الأوقات . يجب على المكلف أن يعزم على الطاعات قبل وجوبها ووجوب أسبابها فإذا حضرت العبادات وجبت فيها القصود إلى اكتسابها والنية بالتقرب بها إلى رب السموات

واعلم أن الإيمان والنيات والإخلاص ينقسم إلى حقيق وحكي ، فالإيمان



الحكمى شرط فى العبادات من أولها إلى آخرها ، والنية الحقيقية مشروطة فى أول العبادات دون استمرارها ، والحكمة كافية فى استمرارها وكذلك إخلاص العبادة شرط فى أولها ، والحكمى كاف فى دوامها ، ولو وجب الايمان الحقيقى فى جميع الاوقات ، والنية الحقيقية فى استمرار العبادات المشقة فى استحضر الايمان والنيات ، ولم يشترط الايمان الحقيقى فى ابتداء العبادة لأن استحضاره مع استحضر النية شاق عسير ولأن نية القربة تتضمن الايمان ، والايمان لا يتضمن نية القربات ، والغرض من النيات تمييز العبادات عن العادات أو تمييز رتب العبادات أثناء تمييز العبادات عن العادات فله أمثلة : أحدها : الغسل فإنه مردد بين ما يفعل قربة إلى الله كالغسل عن الأحداث وغيرها يفعل لأغراض العباد من التبرد والتنظف والاستحمام والمداواة وإزالة الأضرار والأقدار . فلما تردد بين هذه المقاصد وجب تمييز ما يفعل لرب الأرباب عما يفعل لأغراض العباد

المثال الثانى : دفع الأموال مردد بين أن يفعل هبة أو هدية أو وديعة ، وبين أن يفعل قربة إلى الله كالزكاة والصدقات والكفارات . فلما تردد بين هذه الأغراض ، وجب أن تميز النية ما يفعل لله عما يفعل لغير الله

المثال الثالث : الامساك عن المفطرات تارة يفعل لغرض الامساك عن المفطرات وتارة يفعل قربة إلى رب الأرضين والسموات ، فوجب فيه النية لتصرفه عن أغراض العباد إلى التقرب إلى المعبود

المثال الرابع : حضور المساجد قد يكون للصلوات أو الراحة أو القربة بالحضور فيها زيارة للرب سبحانه وتعالى : لما تردد بين هذه الجهات وجب أن يميز الحضور فى المسجد زيارة لرب الأرباب عما يفعل لغير ذلك من الأغراض .

المثال الخامس : الضحايا والهدايا : لما كان ذبح الذبائح فى الغالب لغير الله



من ضيافة الضيفان وتغذية الأبدان ، ونادر أحواله أن يفعل تقرباً إلى الملك الديان شرطت فيه النية تمييزاً لذبح القربة عن الذبح للاقتيات والضيافات لأن تطهر الحيوان بالذكاة كتطهير الأعضاء بالمياه من الاحداث ، تارة يكون لله وتارة يكون لغير الله ، فيزة الطهارة الواقعة لله عن الطهارة الواقعة لغيره .

المثال السادس : الحج : لما كانت أفعاله مرددة بين العبادات والعادات وجب فيه النية تمييزاً للعبادات عن العادات ، وأما مثال تمييز رتب العبادات فمكالصلاة تنقسم إلى فرض ونفل ، والنفل ينقسم إلى راتب وغير راتب ، والفرض ينقسم إلى مندور وغير مندور ، وغير المندور ينقسم إلى ظهر وعصر ومغرب وعشاء وصبح ، وإلى قضاء وأداء فيجب في النفل في أن يميز الراتب عن غيره بالنية وكذلك تميز صلاة الاستسقاء عن صلاة العيد ، وكذلك في الفرض تميز الظهر عن العصر ، والمندورة عن المفروضة بأصل الشرع . وكذلك في العبادة المالية تميز الصدقة الواجبة عن النافلة ، والزكاة عن المندورة والنافلة ، وكذلك يميز صوم النذر عن صوم النفل ؛ وصوم الكفارة عنهما ، وصوم رمضان عما سواه ، ويميز الحج عن العمرة تميزاً لبعض رتب العبادات عن بعض . ولا يكفيه مجرد نية القربة دون تعيين الرتبة ، فإن أطلق نية الصوم والصلاة حمل على أقلها لأنه لم ينو التقرب بما زاد على رتبها فاذا نوى الرتبة لم يكفه ذلك حتى يعينها بتعين الصلاة التي شرعت لها بأن يضيفها إلى الصلاة التابعة لها ؛ وإذا نوى العيد أو الكسوف أو الاستسقاء فلا بد من إضافتها إلى أسبابها لتمييز رتبها عن رتب الرواتب ، وإن نوى الفرائض فلا بد من تمييزها بالاضافة إلى أوقاتها وأسبابها وليست الأوقات والأسباب قربة ولا صفة للقربة وإنما تذكر في النية لتعيين المرتبة وإن نوى الكفارة ولم يذكر سببها أجزأته لأن رتبها متساوية لا تفاوت فيها إذ العتق في كفارة القتل مثل العتق في كفارة الظهار وكفارة الجماع في رمضان وقد خالف أبو حنيفة رحمه الله في ذلك وجعل إضافة الكفارات إلى أسبابها ( ١٢ - قواعد )



كإضافة الصلاة إلى أوقاتها، والأول أوجه لما ذكرنا من تساوى الرتب وليست الأوقات والأسباب من العبادات حتى يجب ذكرها لاسيما أسباب الكفارات فإن معظمها جنائيات؛ فإذا لم تكن الأسباب قرينة ولا دالة على تفاوت رتبة فلا حاجة إلى قصدتها لأن العتق بنية الكفارة قد يميز عن العتق المندوب برتبته بخلاف رتب الصلاة فإنها مختلفة ولذلك شرع في بعضهم ما لم يشرع في بعض كالجهر والإسرار والتطويل والتقصير. ولو تساوت مقاصد الصلاة تساوت مقاصد العتق لما اختلفت أحكام الصلاة وأوصافها، وعندى وقفة في صلاتي العيدين لأنهما مستويان في جميع الصفات فينبغي أن تلحق بالكفارات، فيكفيه أن ينوى صلاة العيدين من غير تعرض لصلاة فطر أو أضحية، بخلاف صلاة الكسوف والخسوف فإنهما يختلفان بالجهر والإسرار. فإن كانت العبادة غير ملتبسة بالعادة كالإيمان والتعظيم والإجلال والخوف والرجاء والتوكل والحياة والمحبة والمهابة. فهذه متعلقة بالله عز وجل قرينة في أنفسها متميزة لله بصورتها لا تقتصر إلى قصد تمييزها ويجعلها قرينة متميزة، فلا حاجة في هذا النوع إلى نية تصرفه إلى الله عز وجل، وكذلك التسييح والتقديس والتهيل والتكبير والثناء على الله عز وجل بما لا يشارك فيه والأذان وقراءة القرآن فإنه لا يحتاج إلى نية، إذ لا تردد له بين العبادة والعادة، ولا بين رتب العبادة كما ذكرناه، ولا حاجة إلى التعليل بأن النية لو افتقرت إلى نية لأدى ذلك إلى التسلسل لأن انصرافها بصورتها إلى الرب سبحانه وتعالى يميزها فلا تحتاج إلى ميمز، ولأن النية لا ترتب لها في نفسها، ومثل هذا نقول في الكلام إن كان صريحاً لم يفتقر إلى نية لأنه بصراحته منصرف إلى ما دل عليه وإن كان كناية افتقر إلى نية مميزة لتردده وكذلك نقول في المعاملات إن امتاز المقصود فلا حاجة إلى ما يميزه، فن استأجر عمامة أو ثوباً أو قدوماً أو سيفاً أو بساطاً لم يحتج إلى ذكر منفعة لأن صورته منصرفه إلى منفعته مميزة لما فلا حاجة إلى ميمز، وإن كانت المنفعة مرددة كالعادة تكثر إلى العمل



والركوب ، والأرض تكثرى للزرع والغرس والبناء فلا بد من تمييز المنفعة باللفظ ، وكذلك إن كان في البلد نقد غالب حمل العقد عليه لامتياز به بغلبته وإن كان في البلد نقود مختلفة لا غالب فيها فلا بد من تمييز باللفظ ، وكذلك الحقوق المتعينة لا يفتقر أداؤها إلى نية بل تصح وتبرى من غير نية لتعنيها لمستحقها وإن ترددت مثل أن يقبض المدين مالا لرب الدين من جلس حقه فإنه مردد بين الوديعة والهبة والعارية والإباحة وقضاء الدين ، فلا بد من نية تميز إقباض الدين عن سائر أنواع الإقباض ، وكذلك كل من جاز له الشراء لنفسه ولغيره فإنه لا ينصرف إلى غيره إلا بنية تميزه عن الشراء لنفسه ، وكذلك لو ملك التصرف بأسباب مختلفة كالوكيل والوصى فإنه يملك الشراء لنفسه ولغيره بنية فلو أطلق الشراء على النية لا ينصرف إلى نفسه لأنه الغالب من أفعاله ولا ينصرف إلى موكله ولا إلى يتيمة إلا بنية وليس المقصود من نية التصرف التقرب إلى المستحق بخلاف نية العبادات فإن القصد بتمييزها التقرب إلى المعبود بذلك المقصود ، وكذلك ما تشترط فيه النية من التصرفات ليس الغرض منها إلا مجرد التمييز دون التقرب .

فإن قيل : لم أئيب ناوى القربة على مجرد نيته من غير عمل ، ولا يثاب على أكثر الأعمال إلا إذا نواه ؟

فالجواب : ما ذكرناه من أن النية منصرفة إلى الله تعالى بنفسها ، والفعل المردد بين العادة والعبادة غير منصرف إلى الله فلذلك لا يثاب عليه .

فإن قيل : لم أئيب على النية ثواب حسنة واحدة ، وإن اتصل بها الفعل أئيب بعشر مع كون النية متصلة إلى الله بنفسها ؟

فالجواب : أن الفعل المنوى به تحقق المصالح المطلوبة من العبادات فلذلك كان أجره أعظم وثوابه أوفر .



(فائدة) هل يشترط أن يستحضر إضافة النية إلى الله أو يكفيه استلزامه القربة للإضافة إلى الله ؟ فيه اختلاف .

(فائدة) الذى ينوى من العبادات ضربان : أحدهما ما هو مقصود فى نفسه فيوجه النية إلى التقرب به إلى الله عز وجل .

الضرب الثانى : ما يكون المقصود به غيره وهو ضربان : أحدهما ما لا يكون مقصوداً فى نفسه كالتييم فهذا ينوى به استباحة ما يحرمه الحدث ، ويدل على أنه غير مقصود فى نفسه أنه لا يشرع تجديده ، وإن نوى أداء التيمم أو فريضة التيمم فوجهان : أحدهما لا يصح لأنه غير مقصود ، والثانى يصح كما يصح مثله فى سائر العبادات . الضرب الثانى : ما كان مقصوداً فى نفسه كطهارة الأحداث بالماء فهذا يخير بين أن ينويه فى نفسه كسائر العبادات ، وبين أن ينوى مقصوده وله حالان : أحدهما أن ينوى رفع شيء يحرمه ذلك الحدث ، والثانية أن ينوى استباحة شيء مما يحرمه ذلك الحدث ، وإنما كفارة ذلك فى حصول العبادة لأن الحدث لا يرتفع إلا بطهارة وهى قربة .

فإن قيل : الصلاة والتييم ممتازان بصورتيهما عن العادات وعن غيرهما من العبادات فلم افتقرا إلى النية مع تمييزها ؟ قلنا : أما التيمم فإنه افتقر إلى النية لأنه خارج عما يفعل عبادة أو عادة ، وليس مسح الوجه بالتراب نوعاً من التعظيم فى مطرد العادات بل صورته كصورة اللعب والعيب الذى لا فائدة فيه ، فلذلك افتقر إلى نية تصرفه عن اللعب والعيب إلى العبادة إذ لا تعظيم فى صورته والعبادات كلها إجلال وتعظيم ، وأما الصلاة فأنما وجبت النية فيها لوجوب ترتيبها ، وإذا بطل أولها بطل ما ببنى عليه فلم تجب النية فيها لتمييزها عن العادة ، وإنما وجبت لتمييز رتب العبادة ، فإن مرتبة التكبير فى النافلة المطلقة دون مرتبته فى النوافل المرتبة والمؤقتة ، ورتب العبادة النوافل المؤقتة دون



رتب المفروضة والمنذورة، فاذا وقع مردداً بين هذه الجهات ، فقد تردد بين رتب مختلفة فلا يعتد به في رتبة عليا وحمل أدنى الرتب وكان ما بعده من أفعال الصلاة مبنيًا على رتبته وهو مردد والمبنى على المردد مثله في التردد بل رتبة التكبير في النفل المطلق أعلى من رتبته خارج الصلاة ولا بد أن ينوى به أصل الصلاة وإلا وقع مردداً بين رتبة تكبير الصلاة ورتبة التكبير الخارج عن الصلاة .

### (فصل في وقت النية المشروطة في العبادة)

إذا كان الغرض بالنيات التمييز كما ذكرنا وجب أن تقرن النية بأول العبادة ليقع أولها عيذاً ثم يبنى عليه ما بعده ، إلا أن يشق مقارنتها إياها كما في نية الصوم ؛ وقد اختلف في نية تقديم الزكاة ، لما في التوكيل في إخراجها من مصلحة الاخلاص ودفع إخراج الفقير من باذله ، فان تأخرت النية عن أول العبادة لم يحز ذلك إلا في صوم التطوع لأن ماضى يقع مردداً بين العبادة والعادة ، أو بين رتب العبادة ، وإن تقدمت النية فان استمرت إلى أن شرع في العبادة أجزأه ما اقترن منها بالعبادة ، وإن انقطعت النية قبل الشروع في العبادة لم تصح العبادة لتردها ، فان قرب انقطاعها أجزأت عند بعض العلماء وفيه بعد ، لأنها إذا انقطعت وقع ابتداء العبادة مردداً فان اكتفى بالنية السابقة فلا فرق بين بعيدها وقريبها لتحقيق تردها ابتداء العبادة مع القرب والبعد و ينبغي أن يستصحب ذكر النية في الوضوء إلى آخره لأنه أقرب إلى مقصود النيات ، ولا يفعل مثل ذلك في الصلاة ، لأن قلبه مشغول عن ذكر النية بملاحظة معنى الاذكار والقراءة والدعاء ، فكان الاشتغال بالآثم في الصلاة أولى من ملاحظة النية وذكرها .

فان قيل : هل يشترط أن ينوى الاقتداء في صلاة الجمعة كما ينوى في سائر الصلاة ؟ فالنوى أراه أنه لا يشترط لأن الاقتداء شرط في صلاة الجمعة فلا يفرد بالنية كسائر الشرائط والأركان .

(قائدة) يكنى في العبادات نية فردة لقوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات ،



وقد قال الشافعي رحمه الله في الصلاة : ينوي مع التكبير لا قبله ولا بعده . واختلف أصحابنا في ذلك فمنهم من قال لا بد من استمرار النية من أول التكبير إلى آخره ، وهذا مخالف للنية في جميع العبادات مع ما فيه من العسر الموجب للسوأس ، والمختار أنه يجزئ نية فردة مقرونة بالتكبير كما تجزئ في الصوم والزكاة والكفارات والاعتكاف والحج والعمرة نية فردة ، وليس قول الشافعي مع التكبير لا قبله ولا بعده نصاً في بسط النية على التكبير ، لأن اسم الشيء يطلق على ابتدائه وعلى انتهائه كما يطلق لفظ الصلاة على أول أجزائها وعلى آخر أجزائها كما في حديث جبريل عليه السلام . فكذاك يطلق لفظ التكبير على أول أجزائه وهو الهمزة ، وقال بعض أصحابنا لا يتصور بسط النية لأنها عرض فرد لا يتصور فيه البسط ، وإنما يبسط العلم بالنية وهذا لا يصح لأن العلم عرض لا يتصور الغرض منه كما لا يتصور بسط الغرض من النية وإنما المعنى يبسطها تكريرها بتوالي أمثالها

### (فصل في قطع النية في أثناء العبادة)

إذا قطع نية العبادة في أثناء الصلاة بطلت صلاته لانقطاع النية المستصحبة كما يبطل الإيمان المستصحب بطريان ضد من أضداده ، ولو قطع نية الحج أو العمرة لم يبطل حجه ولا عمرته ، وإن قطع نية الصيام بطل على الأصح فأحكام النية في الصلاة أغلظ من أحكامها في النسك ، ولو شك هل نوى شيئاً من هذه العبادات أو لم ينو لم يحكم بانعقاده لأن الأصل عدم نيته ، ولو تردد أيسمّر على شيء من هذه العبادات أم يخرج منها ؟ لم يخرج بذلك من صومه ولا من نسكه وتبطل صلاته ، ولو تردد في أصل النية ثم تذكر في أثناء العبادة أنه نوى في أولها صح صومه ونسكه ، وأما الصلاة فإن فعل في حال شك ركناً لا يزداد مثله في الصلاة كالركوع والسجود بطلت صلاته لأنه زاد فيها متعمداً ركناً لا يعتد به لفوات النية الحكيمة فيه ، فصار كما لو تعدد زيادته من غير نسيان ، وإن لم



يأت بركن لا يزداد مثله في الصلاة فإن قصر زمان الشك لم تبطل صلاته كما لا تبطل بالكلام القليل والفعل اليسير في حال النسيان ، وإن طال زمن التردد ففي البطلان وجهان كالوجهين في البطلان بالكلام الكثير والفعل الكثير في حال النسيان ، والفرق بينهما أن النسيان اليسير غالب والكلام اليسير نادر ، وقد فرق في الأعذار بين غالبها ونادرها ، وإن أتى في حال الشك بركن يزداد مثله في الصلاة كالفاتحة والصلاة على الرسول صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يعتد به لخلوه عن النية الحكيمة والحقيقية ، ويلزمه إعادته إن قصر زمان الشك وإن حال فوجهان . والفرق في تغليظ أحكام النية بين الصلاة وغيرها أن المصلي مناج لربه مقبل عليه ، ولذلك نهى عن الالتفات فيها والإعراض عن الله عز وجل لما فيه من سوء الأدب ؛ وزجر عن الفعل الكثير والكلام الكثير وأمر باستقبال جهة واحدة لأنه أكل في الإقبال على مناجاة ذى الجلال وقد قال : « أنا جليس من ذكرني » فكان تردده في الخروج عن المجالسة تركا للإقبال على ذى الجلال وسوء أدب ، فلذلك أبطل تردده في قطع نية الصلاة فإن من أمره بعض الكبراء بمناجاته ومجالسته لمجالسته ونجاه ثم عزم على قطع مجالسته أو مناجاته أو تردد في قطعها فانه يعد ذلك إذا اطلع عليه من سوء أدب المناجاة والمجالسة ، وليس سائر العبادات بمثابة الصلاة في المجالسة والمناجاة ، والفرق بين النسك والصيام أن الناسك لا يخرج من نسكه بأقوى المفسدات وهو الجماع فكذلك لم تؤثر فيه نية الخروج منه وقد خولفت فيه قواعد النيات لجواز أن ينوى إحراماً كإحرام غيره وجاز أن يهيم إحرامه ثم يصرفه إلى أحد النسكين أو إليهما ، وجاز أن ينوى النفل فيقع عن الفرض أو ينوى الحج عن غيره فيقع عن نفسه ولو أبطله الشرع بمثل ذلك لعظمت المشقة في قضائه بخلاف الصلاة والصيام .

فان قيل : هل تصح العبادة بنية تقع في أثنائها ؟ قلنا : نعم وله صور أحدها :



أن ينوى المتنفل ركعة واحدة ثم ينوى أن يزيد عليها ركعة أو أكثر فتصح الركعة الأولى بالنية الأولى ويصح ما زاد عليها بالنية الثانية ، وليس هذا كتفريق النية على الصلاة لأن المفرق ينوى مالا يكون صلاة مفردة وهنا قد نوى بالنية الأولى الركعة الأولى وهي صلاة على حياها ونوى الزيادة بنية ثانية وهي صلاة أيضاً على حياها ، وليس كمن نوى تكبيرة أو قومة أو نوى من الظهر ركعة على انفرادها فإن الركعة المنفردة لا تكون ظهراً .

الصورة الثانية : إذا نوى الاقتصار في الصلاة على الأركان والشرائط ثم نوى التطويل المشروع أو السنن المشروعة فإن ذلك يجزئه لاشتمال النية الأولى على الأركان والشرائط ، والثانية على السنن التابعة ، فإنها وإن لم تكن صلاة مستقلة فقد ثبت للتابع ما لا يثبت للتبوع ، أو يكون ذلك من رخص النوافل كما رخص للمسافر في صلاتها إلى غير القبلة توسعة لتكثير النوافل . وكذلك لو نوى التسليم بعد انقضاء التشهد ثم بدا له أن يطول في الأدعية والأذكار

الصورة الثالثة : إذا نوى المسافر القصر ثم نوى الإتمام فإن الركعتين الأولىين يجزئانه بالنية الأولى والركعتان الأخريان يجزئانه بالنية الثانية لأن المقصود بالنيتين تمييز رتبة الظهر عن غيرها ؛ وقد تحقق ذلك بالنيتين

الصورة الرابعة : إذا اقترن بصلاة القاصر ما يوجب الإتمام أو طرأ عليها ما يوجب إتمامها وهو لا يشعر به في أثناء الصلاة فإنه يتم الصلاة بالنية الثانية وقد قال بعض أصحابنا تجزئه بالنية الأولى . وقد جعل القصر مطلقاً على شرط أن لا يطرأ ما يوجب الإتمام وهذا لا يصح في حق من لا يشعر بهذا الحكم ولم يخطر بباله مع أنه حكمه الإتمام

الصورة الخامسة : إذا مات الأجير في الحج قبل إتمامه الحج وجوزنا البناء عليه فاستأجرنا من ينسب عليه وقد وقع ما تقدم بنية الأجير الأول وما تأخر



بلىة الأجير الثاني فيؤدى الحج بنيتين من شخصين : إحداهما في ابتدائه  
والثانية في انتهائه

فان قيل : النية قصد ولا بد للقصد من مقصود مكتسب يتعلق به القصد  
فأى كسب مقصود للإمام إذا نوى الإمامة فان صلاته مع القوم لا تزيد على  
صلاته وحده ؟ وكذلك إذا أحرم الناسك بالعمرة والحج مع اتحاد الفعل  
بخلاف مالهو أدخل الحج على العمرة فإن أفعال الحج تزيد على أفعال العمرة .  
وقد قال الشافعي رحمه الله عليه : لو أدخل العمرة على الحج لم تصح على  
قول إذ لا ينوي بهذه المسائل مشكلة ولا يصح أن يقال نوى الأحكام لأن  
الأحكام ليست من كسبه ولا من صفات كسبه ، والنيات لا تتعلق إلا بكسب  
أو صفة تابعة للكسب ، ومن المشكل قول الشافعي ومالك رحمهما الله إن الحج  
والعمرة ينعتقان بمجرد نية الإحرام من غير قول ولا فعل ، فإن أريد بالإحرام  
أفعال الحج لم يصح لأنه لم يتلبس بشيء منها في وقت النية ولأن محظورات  
الحج لا تقدم عليه كما لا تقدم محظورات العبادة عليها ، وإن أريد به الانفكاك  
عن محظورات الإحرام لم يصح لأنه إن نوى الإحرام مع ملاسته لمحظورات  
سوى الجماع لصح إحرامه وإن كان الكف عنهما هو الإحرام لما صح مع  
ملاستها كما لا يصح الصيام مع ملاسته الأكل والشرب ، وإن كان الإحرام  
هو الكف عن الجماع لما صح إحرام من يجهل وجوب الكف عن الجماع  
لأن الجهل به يمنع من توجه النية ، إذ لا يصح قصد ما يجهل حقيقته وشرط  
ابن خبير أن التلبية متجهة لأن التلبية في الحج ككبيرة الإحرام في الصلاة وشرط  
بعض العلماء التلبية أو سوق الهدى

(فصل في تردد النية مع ترجيح أحد الطرفين)

النية قصد لا يتصور توجهه إلى معلوم أو مظنون فلا تتعلق بمشكوك فيه  
وكذلك لا تتعلق بالموهوم ولا بد أن يكون جزها مستقداً إلى علم أو اعتقاد أو ظن



فاذا نوى ما يتردد فيه فان كان تحققه راجحاً صحت نيته مثل أن ينوى الزكاة عن مال شك في هلاكه أو ينوى الصيام ليلة الثلاثين من رمضان فتصح نيته لأن مانواه ثابت بحقق باستصحاب الأصل ، وإن كان عدم مانواه راجحاً بالاستصحاب لم تصح نيته لأنها لا تتحقق إلا مع علم أو ظن كما لو أخرج الزكاة عن مال شك هل ملكه أم لا ، وكما لو نوى الصيام ليلة الثلاثين من شعبان .

فإن قيل : كيف يصح صوم المستحاضة المتحيرة وصلاتها مع عدم رجحان الطهارة على الحيض والحيض على الطهارة ؟ قلنا : هذا مما استثنى للضرورة بخلاف ما سذكروه إن شاء الله في مسألة السيكة لأنه يقدر على تمييز الذهب من الفضة فيزول الشك ، ولا قدرة للمستحاضة على مثل ذلك ، ولو نوى الصيام معلقاً على مشيئة الله تعالى ، فإن جزم النية واعتقد أن ما جزمه موقوف التحقق على مشيئة الله فهذه نية صحيحة لجزمها وقد أضاف إليها الاعتراف بوقوف عبادة على مشيئة الله ، وذلك إتيان بطاعتين ، وإن تشكك بالفعل لم تصح نيته لتردده وذلك مثل أن يقول إن شاء الله وقع مني الصوم ولا يجزم بذلك فهذا لا يصح ترده وشكك (فصل في تفريق النيات على الطاعات)

تفريق النية على الطاعة يختلف باختلاف الطاعات ، والطاعات أقسام : أحدها طاعة متحدة وهي التي يفسد أوها بفساد آخرها كالصلاة والصيام ، فلا يجوز تفريق النية على أبعاضها : مثاله في الصيام أن ينوى إمساك الساعة الأولى وحدها ثم ينوى إمساك الساعة الثانية وكذلك يفرد كل إمساك بنية تختص بها إلى آخر النهار فإن صومه لا يصح ، وكذلك لو فرق نية الصلاة على أركانها وأبعاضها مثل أن أفرد التكبير بنية والقيام بنية ثانية والركوع ثالثة وكذلك إلى انقضاء الصلاة ، فإن صلاته لا تصح لأن مانواه من هذه المفردات ليس بجزء من الصلاة على حياله

القسم الثاني : طاعة متعددة كالزكاة والصدقات وقراءة القرآن فهذا يجوز



أن يفرد أبعاضه بالنية وأن يجمعه في نية واحدة فلو فرق النية على أحد جزئي الجملة في القراءة مثل أن قال بسم الله، أو قال فالذين آمنوا، فالذي أراه أنه لا يثاب على ذلك، ولا يثاب إلا إذا فرق النية على الجمل المفيدة، إذ لا قربة في الإتيان بأحد جزئي الجملة، وجمل القرآن أحدها مالا يذكر إلا قرأنا كقوله: (كذبت قوم نوح المرسلين) فهذا يحرم على الجنب قراءته

الضرب الثاني: ما يغلب عليه كونه ذكر أليس بقرآن كقوله بسم الله؛ والحمد لله، ولا إله إلا الله، ولا قوة إلا بالله، فهذا لا يحرم على الجنب قراءته إلا أن ينوى به القراءة لغلبة الذكر عليه.

القسم الثالث: ما اختلف في اتحاده كالوضوء والغسل فمن رأهما متحدين منع من تفريق النية على اجزائهما، ومن رأهما متعددين جوز تفريق النية على أبعاضهما.

(النوع السادس والعشرون من أعمال القلوب: التوبة ولها ثلاثة أركان) أحدها: الندم على المعصية والمخالفة. والثاني العزم على أن لا يعود إلى مثل تلك المعصية في المستقبل. والثالث إقلاع عن تلك المعصية في الحال فهذه التوبة مركبة من ثلاثة أركان: العزم، والندم، والإقلاع. وقد تكون التوبة مجرد الندم في حق من عجز عن العزم والإقلاع فلا يسقط المقدور عليه بالمعجوز عنه كما لا يسقط ما قدر عليه من الأركان في الصلاة بما عجز عنه. وذلك كتوبة الأعمى عن النظر المحرم. وتوبة المجبوب عن الزنا وهذا مبني على قاعدة مستفادة من قوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، أي إذا أمرتكم بأمور تأتوا من ذلك المأمور ما استطعتموه؛ أي ما قدرتم عليه فالأعمى والمجبوب قادران على الندم عاجزان عن العزم والإقلاع

ويستحب للتائب إذا ذكر ذنبه الذي تاب منه أن يجدد الندم على فعله والعزم على ترك العود إلى مثله، وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم «إني لأستغفر الله



وأَتوب اليه مائة مرة ، لا يعنى بذلك أنه يذنب في كل يوم مائة مرة ، بل معناه تجديد التوبة وتكريرها عن ذنب واحد صغير ، وذكره صلى الله عليه وسلم إياه في اليوم مائة مرة يدل على استعظامه له مع صغره ، وذلك يدل على فرط تعظيمه وإجلاله لربه ؛ فستان بين من لا ينسى الصغير الحقير من الذنوب حتى يجدد التوبة منه في كل يوم مائة مرة إجلالاً لربه وبين من ينسى عظيم ذنوبه ولا تمر على باله احتقاراً لذنوبه وجهلاً بعظمة ربه ، وقد ذم الله من وعظ بآيات ربه فأعرض عن سماع الموعظة ونسى ما قدمت يداه ، والعارف الموقن إذا ذكر الصغيرة خجل منها وندم عليها وتألم لها ، وعزم على أن لا يعود إلى مثلها لإجلالاً لربه وفرقاً من ذنبه ؛ والتوبة واجبة على الفور فنأخرها زماناً صار عاصياً بتأخيرها ، وكذلك يتكرر عصيانه بتكرار الأزمنة المتسعة لها فيحتاج إلى توبة من تأخيرها ، وهذا جار في تأخير كل ما يجب تقديمه من الطاعات .

فان قيل : كيف تصور التوبة مع ملاحظة توحيد الله بالأفعال ، خيرها وشرها مع أن الندم على فعل الأغيار لا يتصور ؟ قلنا : من رأى اللادى كسباً خصص الندم والعزم بكسبه دون صنع ربه ، ومن لا يرى الكسب خصص التوبة بحال الغفلة عن التوحيد ، وهذا مشكل جداً من جهة أنه يتوب على ما يظنه فعلاً له وليس بفعل له في نفس الأمر .

النوع السابع والعشرون : الإخلاص وهو أن يقصد بطاعته وجه الله ولا يريد بها سواه ، فان قصد بها سواه كان مرائياً سواء قصد الناس على أنفرادهم أو قصد الرب والناس جميعاً .

النوع الثامن والعشرون : الرضا بالقضاء فان كان المقضى به طاعة فليرض بالقضاء والمقضى به جميعاً ، وإن كان معصية فليرض بالقضاء ولا يرضى بالمقضى به ، بل يكرهه ؛ وإن لم يكن طاعة ولا معصية فليرض بالقضاء ولا يتسخط بالمقضى به ، وإن رضى به كان أفضل .

النوع التاسع والعشرون : التفكير في ملكوت السموات والأرض وجميع



مخلوقات الله ، ليستدل بذلك على قدرته وحكمته ونفوذ إرادته ، وكذلك التفكير في آيات كتابه وفي فهم شرائعه وأحكامه ، وكذلك تدبر آيات كتابه وكذلك التفكير في الحشر والنشر والثواب والعقاب ، ليكون المتفكر بين الخوف والرجاء ، ليعمل بطاعته رجاء لثوابه ، ويجتنب معصيته .

وأفعال القلوب كثيرة : منها حسن الظن بالله ؛ ومنها الحزن على ما فات من طاعته ؛ ومنها الفرح بفضلته ورحمته ؛ ومنها محبة الطاعة والايان وكراهة الكفر والفسوق والعصيان ؛ ومنها الحب في الله والبغض في الله كحب الانبياء وبغض العصاة والاشقياء ؛ ومنها الصبر على البليات والطاعات ، وعن المعاصي والمخالفات ؛ ومنها التذلل والتخضع والتخشع والتذكر واليقظ وغبطة الابرار على برهم ، والاخييار على خيرهم ، والأتقياء على تقوأم ؛ ومنها الكف عن أضرار هذه المأمورات ؛ ومنها الشوق إلى لقاء الله ؛ ومنها أن يحب للمؤمنين ما يجب لنفسه ، وأن يكره لهم مثل ما يكره لنفسه ؛ ومنها مجاهدة النفس والشیطان إذا دعوا إلى المخالفات والعصيان ؛ ومنها ذكر هاذم اللذات وذكر الوقوف بين يدي رب السموات ؛ ومنها السرور بطاعة الله والاعتماد بمعية الله ؛ فان المؤمن من سرته حسنته وساءته سيئته كما قال عليه السلام ؛ ومنها الايمان بجميع ما أخبر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم به من السابق واللاحق ، ومنها إضمار النصيحة لكل مسلم ، ومنها استحضار المخوقات عند نزوع النفس إلى اتباع الشهوات ؛ ومنها أن يقدر إذا عبده كانه يراه لتقع العبادة على أكمل الأحوال فان صجر عن ذلك فليقدر أن الله ناظر اليه ومطلع عليه ، وهذا هو إحسان العبادات ؛ ومنها تفرغ القلب من الاكوان الحادثات شغلا برب الأرض والسموات وهذا هو المعبر عنه بالفناء عند أهل الصفة والصفاء وحقيقته ففلة عن كل شيء للشغل برب كل شيء ، ومنها الزهد في كل ما يمكن الاستغناء عنه من متاع الدنيا إلا ما استثناه الشرع بالحث عليه والندب اليه كالنكاح ، والزهد في الشيء خلو



القلب من التعلق به مع الرغبة عنه والفراغ منه ، ولا يشترط خلو اليد منه ولا انقطاع الملك عنه ، فإن سيد المرسلين وقدوة الزاهدين مات عن فداك والعوالى ونصف وادى القرى وسهامه من خير ، وملك سليمان الأرض كلها وكان شغلها بالله مانعاً لها من التعلق بكل ماملها

### (فصل فيما يتعلق به الأحكام من الأبدان)

وهو قسمان : أحدهما مقاصد ، والثاني وسائل . فالمقاصد كالقيام فى الصلاة والطواف ، والاعتكاف ، والسمى ، والتعريف ، والمبيت بمزدلفة وبمنى والاعمال الواجبات والمندوبات ، والوسائل كالمشى إلى الجماعات والجمعات وجميع العبادات والطاعات وإلى تغيير المذكرات والمشي إلى عيادة المرضى وزيارة الأموات ، ومن المحرمات لبس المخيط فى الإحرام والتضمخ والادهان .

### (فصل فيما يتعلق به الأحكام من الجوارح)

كاللسن والشفاه والأفواه والبطون والأنوف والعيون والآذان والوجوه والرؤس والأيدى والأرجل والركب والأصابع والأنامل والفروج وغيرها فأما اللسان فيتعلق به من الواجبات والمندوبات والمحرمات والمكروهات ما لا يتعلق بغيره من الجوارح والأركان ، بل يتعلق به من ذلك ما يتعلق بالجنان كالأكره على الكبار كلها والصغار بأسرها والأمر بكل منكر والنهى عن كل معروف والقذف وتكذيب من لا يجوز تكذيبه وتصديق من لا يجوز تصديقه ، والكفر وشهادة الزور ، والحكم بالباطل ، والسحر ، والهجو ، وكل كلمة محرمة : كالغيبة والنميمة والطعن فى الأنساب ، والتفاخر بالأحساب والنياحة ، وكذلك يتعلق به الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتصديق من يجب تصديقه وتكذيب من يجب تكذيبه ، والأمر بكل معروف والنهى عن كل منكر ، والشهادة بالحق . والحكم بالقسط . وأمر الأئمة بما يأمرون به ، وتعليم العلوم الشرعية . والعبادات المرضية . والفتاوى



والاحكام ، وزجر المفسدين ، وإرشاد الضالين ، وتعليم الجاهلين ، والثناء على رب العالمين بجميع أوصافه المذكورة والدعاء اليه . فلا أحد أحسن قولاً ممن دعا إلى الله ، وكذلك يتعلق به الاستغفار ، والدعاء ، والودع والتذكير ، والإقامة والأذان ، وقراءة القرآن ، وغير ذلك : كتشميت العاطس وحملته ، والسلام ورده ، وإجابة المؤذن والمقيم ، وقد قال لقمان عليه السلام في ذلك : ليس في الإنسان أحسن من مضغتين وأفسد من مضغتين وهما : القلب واللسان . وصدق فيما قاله لامتيازهما بما ذكرناه من الأحكام عن سائر الجوارح والأركان . وكذلك يتعلق باللسان الكف عن كل قبيح من الكفر فما دونه من أنواع الفسوق والعصيان المتعلقة باللسان ، كما يتعلق به الأمر من محاسن الكلام . وليس للجنان في مثل هذا كله إلا القصد اليه والعزم عليه منع إخلاصه لله عز وجل ، وإثم المعاصي أعظم من إثم قصدها ، كما أن أجر الطاعات أعظم من أجر قصدها ، فإن من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة واحدة ، وإن عملها كتبت له عشرأ ، وأما قوله عليه السلام : نية المؤمن خير من عمله ، فقيه وجهان : أحدهما أن أجر النية المجردة عن العمل خير من العمل المجرد عن النية . الوجه الثاني ما روى أنه عليه السلام وعد على حفر بئر بأجر فتوى عثمان رضي الله عنه أن يحفرها فسبقه إلى حفرها يهودى فقال صلى الله عليه وسلم : « نية المؤمن خير من عمله ، أى نية عثمان خير من حفر اليهودى البئر ، فإن عثمان يؤجر على نية الحفر وإن لم يحفر ، ولا أجر لليهودى بحفره لإحباطه يهوديته .

وأما الشفاء فإنها معينة على الكلام فيتعلق بها من الأحكام ما يتعلق باتمام الكلام المأمور به والمنهى عنه ، وكذلك يتعلق بها التقييل المحرم والمأمور به كتقييل الأجنيات وتقييل الحجر الأسود .

وأما الأفواه والبطون فلا يجوز أن يلتقى فيها ما يحرم أكله كالميتة والدم



والخمر ، ويجب أن يطرح فيها ما يجب أكله في حال الاضطرار ، وكذلك يستحب أن يطرح فيها ما يندب إلى أكله من الولائم والضحايا والهدايا ، وكذلك الابتلاع والمضغ بالأسنان ، والشرب كالأكل فيما ذكرناه ، وقد أخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من في الحسين رضى الله عنه تمره من تمر الصدقة ، وتقياً العمران رضى الله عنهما لحم جزور أكلاه ثم تبين لها أنه حرام ، وأوجب الشافعى رحمه الله على من شرب خمرأ أن يتقايأها فيحتمل أن يعلل ذلك بدفع مفسدة الإسكار وإن كان لكونها محرمة اطرد ذلك في جميع المأكولات بالحرام فيحرم تغذية الأجساد بالحرام كما يحرم بناء الدور بالآلات المحرمة ويجب نثرها إن بنيت بها ، ويحتمل أن يفرق بأن الغذاء قد تعذر الوصول اليه وبطلت ماليته واستقر بدله في الذمة بخلاف أبنية الدور ، ويدل على ذلك أن من غذى شاة عشر سنين بمال محرم ، فإن أكلها لا يحرم عليه ولا على غيره فإن استحالة الأغذية عن صفاتها إلى صفات الأعضاء إتلاف لها لتعذر الوصول إليها واستحقاق مالها لبدلها .

فإن قيل : إذا مضغ الطعام المنصوب في الأفواه فقد فسدت ماليته وبطلت قيمته واستقر بدله ، فهل يبقى اختصاص مالكة كما يبقى العبد المنصوب على اختصاص مالكة إذا بطلت ماليته بالموت فيحرم ابتلاعه ؟ قلت : لا يبطل اختصاصه كما لا يبطل الاختصاص بالعبد لوجوب تفسيله وتكفينه وحفر قبره ودفنه على مالكة وهذا أولى من العبد ، ولا نسلم إبطال ماليته فإنه طاهر متفع به ويجوز إطعامه للطيور والبهائم والأطفال ، وإن أكل ما يحرم لضرره السموم وغيرها وجب استقياؤه إذا كانت دافعة لضرره أو لبعض ضرره ، وكذلك لو ابتلع جوهرة لغيره وتمكن من استقائها لزمه استقامتها إذ يجب تسليمها إلى ربها مع الامكان ، وتسليمها بالاستقامة ممكن في الحال ، ورد المنصوبات واجب على الفور ، ويتعلق بالأفواه من الأمور التي تظهر



بالمضمضة من الأحداث والأنجاس كما يتعلق الاستنشاق وغسل النجاسة بيواطن الأنوف ويتعلق بالأنفواء أيضاً النهي عن فتحها عند التثاؤب، ويتعلق بالأنوف التحميد عند العطاس وعض الصوت به ويتعلق بها أيضاً السجود عليها ندباً.

وأما العيون: فيتعلق بها غسلها من الأنجاس دون الأحداث ولا يتعلق بها حكم الحدث الأصغر والاكبر وجوباً ولا استحباباً.

وأما الآذان: فيتعلق بها الأغسال الواجبة والمندوبة والمسح في الوضوء. وأما الوجوه: فيتعلق بها الإيجاب والندب. فأما الإيجاب فكالسجود على الجبهة. وأما الندب، فكالأطراق في الصلاة والبشاشة في وجود المؤمنين والعبوسة عند الإنكار على الكافرين والفاسقين ويتعلق بها أيضاً تحريم سترها على النساء في الإحرام واستحباب كشفها للرجال فيه.

وأما الرؤوس، فيتعلق بها الغسل الواجب والمندوب والمسح في الوضوء وكذلك يتعلق بها تضيئها بالطيب واستحبابه في حال الإحلال، وقيل الإحرام والإحلال، وكذلك يتعلق بها تحريم سترها في الإحرام، وكذلك يتعلق بها الغسل بشعور الوجه والأجساد وقص الشوارب وحلق العانة وتنف الإبط وتقصير شعر الرؤوس وحلقها في الحج والعمرة، وكذلك جز الشعور حيال المناكب والآذان على الدوام والاستمرار ويتعلق بالشعور أيضاً تحريم دهنها في حال الإحرام

وأما الأيدي: فيتعلق بها كل بطش أمر به في سبيل الله والرجم والجلد في الحدود والتعزيرات، وكذلك يتعلق بها كتابة ما أمرنا بكتابته والرفع في التكبيرات وفي بعض الدعوات، والوضع على الركب في الركوع وعلى الأرض في السجود واستلام الحجر الأسود والركن اليماني باليمنى مهما؛ وكذلك بسطها إلى مصلحة من الواجبات والمندوبات. وكذلك قبضها عند كل مفسدة من (١٣ - قواعد)



المحرمات والمكروهات . وكذلك البداءة بغسل الايمان في الوضوء  
والاغسال الواجبات والمندوبات . وكذلك اتقاء الوضوء بمس أحد الفرجين  
بباطن الكف .

وأما الأرجل : فيتعلق بها كل ما فيه مصلحة من الواجبات والمندوبات كما  
يتعلق بها كل ما فيه مفسدة من المحرمات والمكروهات . فأما المصالح فكالمشي  
إلى المساجد وإلى الجهاد وإلى تشييع الجنائز والأعياد والطواف والسعى بين  
الصفاء والمروة والرمل والإسراع . وصفها مع تفريقها في قيام الصلاة وكشفها  
في الاحرام .

وأما المفاسد : فكالمشي إلى كل محرم أو مكروه  
وأما الركب : فإنه يتعلق بها السجود عليها ونصبها في حال الركوع وتقديمها  
في الوضع على الأيدي في السجود .

وأما الأصابع : فيتعلق بها كل ما لا يتأتى إلا بها من الواجبات والمحرمات  
والمندوبات والمكروهات . فأما الواجبات فكالرمي في سبيل الله وكتابة  
ما يجب كتابته ، وأما المندوبات فكقبض أصابع اليد اليمنى في التشهدين وعقد  
الابهام مع المسبحة ورفع المسبحة عند الشهادة لله بالوحدانية وبسط أصابع  
اليمنى اليسرى على الفخذ اليسرى وفتح أصابع الرجلين في السجود والبداءة  
بتخليل خنصر أصابع الرجل اليمنى والخنم بخنصر أصابع الرجل اليسرى لأن  
خنصر الرجل اليمنى هي هنا أصابعها وإبهامها هو يمين إبهام الرجل اليسرى  
وإبهام الرجل اليسرى يمين التي يليها ، وكذلك إلى آخرها . وكذلك مسح الأذان  
بأصابع اليدين ولم يقدم الشرع مسح يمين الأذنين على يسراها إذ لا فضل  
ليمنها على يسراها في المصلحة المقصودة منها ، وكذلك لم يقدم يمين الخدين  
على الآخر بخلاف الأيدي والأرجل فإنه قدمت يمناها على يسراها في  
الطهارات والمصالحات والأكل والشرب والذبح لتمييزها بالقوى التي أودعها



الله فيها ولأنها أشرف العضوين فكان من تعظيم العبادة وشكر النعم أن يستعمل فيها أفضل العضوين . ولما شرفت بمباشرة العبادات كره الاستنجاء بها وأن يمس بها السوآت . وكذلك لا يبدأ بها في الدخول في الحشوش ولا في الخروج من المساجد ولا شك أن مقابلة الشريف بالشريف حسنة في العقول وكذلك يبدأ بها في الانتقال لأنه إكرام لها ويؤخر نزاعها لذلك ولاجل هذا المعنى بدئ بوجه البيت في الطواف لأنه أشرف جدرانه ، وابتدئ بالطواف من الحجر الأسود لأنه يمين البيت فيبدأ الطائف بوجه البيت من يمين الوجه وكذلك يدخل إلى مكة من ثنية كداء لأن الداخل منها يأتي البيت من قبل وجهه ولا يؤتى من ورائه ولا عن يمينه وشماله ولشرف وجه البيت أمرنا بصلاة ركعتي الطواف إليه دون سائر جهاته وهذا معروف في كل من جاء إلى بيت مكرما لربه أو زائرا له فإنه يأتيه من قبل وجهه الذي فيه بابه وعليه يقف القاصدون ولذلك تزخرف الناس وجوه بيوتهم التي فيها أبوابهم وكل من أتى البيوت من أبوابها فقد أصاب . وسمى اليمين لما لوقوعه على يمين البيت ، وسمى الشام شاما لأنه على شامة البيت ، وسمى الدبور دبورا لأنها تأتي من قبل دبر البيت وبابه نحو المشرق والذي يدل على ما ذكرته من اليمين واليسار ههنا أن كل شيء قابلته كان ماحذاة يمينك يسارا له وما حذاة يسارك يميناه ، ولذلك يسمى جانباه الركنان اليمينان وكان ماحذاة يمينك يسارا له ولذلك يسمى جانباه الآخران الركنين الشاميين وكذلك قدمنا الأعلى على الأسفل في الطهارة لشرفها فبدئ بالوجه لشرفه على سائر الأعضاء ولما اشتمل من الحواس والنطق وثني باليدين لكثرة جدواهما في الطاعة وغيرها . وقدم الرأس على الرجلين لشرفه عليهما ولا سيما لما استودع فيه من القوى الداركة والقوى الموجبة لحركات الأعضاء وأخرت الرجلان لتقاعدهما عما ذكرناه . وقد أوجب الشافعي ذلك وخالفه أكثر العلماء وكذلك



قال أكثرهم لا يجب ترتيب الغسل وخالف فيه بعضهم وقدمت المضضنة على الاستنشاق لشرف منافع الفم على منافع الأنف .

فإن قيل كيف بدئ بغسل الفرجين في الاغتسال ؟ قلنا بدئ بهما لأنهما لو أخرا لا تنقض الطهارة بمسهما فقدمنا محافظة على الطهارة من الانتقاض من غير استعمال في طاعة ، وقد خرج عما ذكرته في تقديم اليمنى بالشرف حلق الرأس مع تساوى الشعر إذ لا فرق بين القودين ، وكذلك في مواضع نادرة ككحل إحدى العينين وقص إحدى الشاربين ، وأما تقليم أظفار اليدين فإن نظرنا إلى الأفضل الأنفع فينبغي أن يبدأ بالمسبحة والابهام ، وقد ذكر الغزالي في البداءة أشياء لا أصل لها ، ولعل البداءة يبنى المتساويين تفعل تيمناً وتفاؤلاً باليمن والبركة فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفأل ويكره الطيرة ، لأن التفاؤل حسن ظن بالله ، والتطير سوء ظن بالله وقد قال تعالى : « أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء » والتفاؤل أن يرى أو يسمع ما يدل على الخير فيرجوه ويطلبه وذلك حسن ظن بالله ، والطيرة أن يرى أو يسمع ما يدل على الشر فيخافه ويرهبه ، وذلك سوء ظن بالله .

فإن قيل : لم استحب حسن الظن عند الموت وترك الخوف بمعزل ؟ قلت : لأنه إنما شرع الخوف لأنه وسيلة زاجرة عن العصيان ، وإذا حضر الموت انقطعت المماصى فسقط الخوف الذى هو رادع عنها مانع منها بخلاف حسن الظن وأما الأنامل : فإدخالها في صماخى الأذنين وما يتعلق بها من عدد التسديحات والتكبيرات المأمور بعدها ، والكتابة المأمور بها والمنهى عنها وكل ذلك فعل لا يتأتى إلا بها ، وكذلك استحباب تقليم الأظفار للمحطين وتحريم قلبها على المحرمين وترك قلبها في عشر ذى الحجة للنضحين .

وأما الفروج : فيتعلق تحريم كشفها إلا من عذر شرعى ، وكذلك الختان المتعلق بفروج النساء والرجال ، ويتعلق انتقاض الطهارة بمسها ، وبما يخرج



منها من بول أو منى أو حيض ، وكذلك يتعلق بها تحريم الاستمتاع بما لم يأذن الله فيه منها ، وتحريم الاستمناء بها ، وكذلك يتعلق بها التدب إلى النكاح المندوب إليه كتعاهد المرأة والسرية بين الضرات والسريات فيه وفي إيجاب الوطء في بعض الصور اختلاف ، ويتعلق بالوطء أحكام كثيرة ، وهي قريب من ستين حكماً سنذكرها إن شاء الله تعالى عند تعدد أحكام الأسباب وإيجادها . ويتعلق بالآليتين الجلوس على الأرض بهما في تشهد التحلل وعلى الرجل اليسرى في سائر جلسات الصلوات .

### (فصل فيما يتعلق به الأحكام من الخواص)

وهي خمس : إحداهن حاسة البصر ، ويتعلق بها الأحكام الخمسة . أما الإيجاب : فكإيجاب الحراسة في سبيل الله وحراسة الأجير ما استؤجر على حراسته ، وحراسة كل أمين ما استؤجر على حراسته ، وكنظر الشهود إلى ما يجب النظر إليه لإثبات الحقوق وإسقاطها في الدعاوى والمخاصمات .

وأما الاستعجاب : فكالنظر إلى الكعبة وإلى المصاحف وكتب العلم للقراءة وإلى الخاطبين في الخطب المشروعات والخطابين الساتلين والمجيبين . وإلى المصنوعات كلها للتفكر في القدرة ونفوذ الإرادة وبديع الحكمة ، وكذلك النظر إلى منازل المالكين للاتعاظ والاعتبار .

وأما التحريم : فكتحريم النظر إلى السوات والعورات والصور المشبهة كالمرء والأجنيات .

وأما الكراهة : فككراهة نظر الإنسان إلى سواته وسواة جاريته وزوجته وأما الإباحة فكالنظر إلى كل ما خرج عن الأحكام الأربعة : كالنظر إلى الزوجة والملوك والمناظر الحسنة من الديار والأشجار والأنهار .

الثانية حاسة السمع : ويتعلق بها الأحكام الخمسة

أما الإيجاب : فكالاتماع إلى كل ما يجب استماعه كاستماع الخطب الواجب



استماعها واستماع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكاستماع مايجب تعلقه من الفتاوى والاحكام ، وكذلك استماع الاحكام للدعاوى والبيانات والاقارير والشهادات .

وأما الاستحباب : فكاستماع القرآن والأذان والثناء على الله بما هو أهله والإصغاء إلى الخطب المندوبة كخطبة الكسوفين والعيدين  
وأما التحريم فكاستماع كلمة الكفر والقذف والتسميع إلى حديث قوم هم له كارهون ، وكاستماع الملامى المحرمات وأصوات النساء الغائيات  
وأما الكراهة : فكاستماع الملامى المكروهات ونحوها من كل كلمة كرهتها الشريعة ولا يخفى أمثلة المباح كاستماع كل كلمة مباحة أو صوت مطرب مباح كأصوات الأطيوار الطيبة ، ونشد الاشعار المطربة  
الثالثة : حاسة الشم ويتعلق به الاحكام الخمسة

أما الإيجاب : فكإيجاب مايجب على الحاكم شمه أو على الشهود بأمره إياهم فيما يختلف فيه الخصوم عند التنازع في روائح المسموم ، لاجل الرد بالعيب أو لمنع الرد إذا حدث عند المشتري

وأما الاستحباب : فكاستحباب شم ما في شمه شفاء من الامراض والاسقام  
وأما الطيب المحبوب للجماعات والجمعات والاعیاد والتحلل للاحرام ففيه مصلحتان : إحداهما للتطيب والثانية لمن يقاربه ويدانيه من الناس  
وأما التحريم : فكتحريم شم الطيب في حال الإحرام وتحريم اشتام طيب النساء الاجنبيات الحسان .

وأما الكراهة : فككراهة شم الأدهان المضرة بالامزجة والحواس والأبدان  
وأما الإباحة فكإباحة ما يباح شمه من أنواع الطيب والأزهار ، ولو شم طيباً لا يملكه كشم الإمام الطيب الذي يختص بالمسلمين إذا لم يتصرف في جرمه فلا بأس به ، وقد تورع عنه بعض الأكابر وقال وهل يلتفع من الطيب إلا



بريحه وفي كونه ورعاً نظر من جهة أن شمه لا يؤثر فيه نقصاً ولا عيباً فيكون إدراك الشم له بمثابة النظر إليه ، بخلاف وضع اليد عليه ، ولو نظر الإنسان إلى بساتين الناس وغرفهم ودورهم لم يمنع من ذلك إلا إذا خشي الاقتتان بالنظر إلى أموال الأغنياء ، فقد قال رب العالمين لسيد المرسلين ( ولا تمدن عيذك إلى ما متعناه أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا ) وكذلك لو لمس جدار إنسان لم يمنع من مسه ، ولو استند إلى جدار إنسان لجاز كما لو جاز مطيباً أو جالسه مطيب فإن ذلك مأذون بحكم العرف ولو منعه من الاستناد إلى جداره فقد اختلفوا فيه إذا كان الاستناد لا يؤثر في الجدار البتة ، ولا ينبغي أن يطرد في ذلك شم ريح المتطيب ، وكذلك مما لا أعده ورعاً أكل طعام حلال محض حمله ظالم ولا سيما الطعام الذي نذب الشرع إليه كطعام الولائم ، لأن ما كان حلالاً بوصفه وسببه فلا وجه لاجتنابه إلا بالوسواس والأوهام التي لا لفتة للشرع إلى مثلها الرابعة حاسة الذوق : فلا يذاق بها مكروه ولا حرام ويذاق بها الطعام المندوب إلى أكله وذوقه كطعام الولائم لما في ذوقه من جبر قلوب الإخوان وكذلك يجب الذوق على الحاكم والشاهد عند اختلاف الخصوم في مطعم المبيع الخامسة حاسة اللمس : ويتعلق بها الأحكام الخمسة :

أما الإيجاب : فكإيجاب لمس المصلي بالجباه .

وأما الاستحباب : فكاستحباب لمس المصلي بالأنوف والأكف ولمس أركان البيت وتقبيل الحجر وتقبيل يد الوالدين وأكابر الأولياء والعلماء ، وكذا لمس المصافحة والمعانقة في لقاء الإخوان .

وأما التحريم : فكل لمس عورات الأجانب ، وكذلك لمس ما خرج عن الفورة من أبدان النساء الأجنبية والمرء الحسان عند مخافة الاقتتان ، وكذلك التلامس بين الزوجين المحرمين بشهوة في حال الإحرام

وأما الكراهة : فككراهة لمس القروج بالإيمان ، وكذلك لمس السرية



والمملوكة وتقييها عند الخوف على فساد الصيام وقد اختلف في تحريم ذلك وأما الإباحة فعام لكل ما يجوز الشرع لمسه من الزوجات والمملوكات وسائر الأعيان ومعظم ما يتعلق بالحواس وسائل إلى ما يبتنى عليها من المصالح والمفاسد ، بخلاف ما يتعلق بالقلوب والجوارح والأركان فإن معظمه مقاصد إلى جلب المصالح ودرء المفاسد .

### (فصل فيما يتعلق به الطاعات من الأموال)

أما بعد : فإن الله عز وجل جعل الأموال والمنافع وسائل إلى مصالح دينية وأخرية ، ولم يسو بين عباده فيها ابتلاء وامتحاناً لمن قدر عليه رزقه ، واتخذ الأغنياء الفقراء سخرياً في القيام بمصالحهم كالحرث والزرع والحصد والطحن والخبز والعجن والنساجة والخياطة وبناء المساكن وحمل الأحمال ونقل الأثقال وحراسة الأموال وغير ذلك من المنافع . وكذلك تمنن على عباده بما أباحه من البيع والشراء وبما جوزه من الإجازات والجمالات والوكالات تحصيلاً للنافع التي لا تحصى كثرة ، فإن البيع لو لم يشرعه الشرع لفانت مصالح الخلق في ما يرجع إلى أقواتهم ولباسهم ومساكنهم ومزارعهم ومغارسهم وسوا ترعوراتهم وما يتقربون به إلى عالم خفياتهم ، ولا عبرة بالهبات والوصايا والصدقات لأنها نادرة لا يوجد مستحقها إلا نادراً وكذلك الإجازات لو لم يجوزها الشرع لفانت مصالحها من الانتفاع بالمساكن والمراكب والمزارعة والحراثة والسقي والحصاد والتنقية والنقل والطحن والعجن والخبز ، ولا عبرة بالعوارى وبذل المنافع كالخدمة ونحوها فإنها لا تقع إلا نادراً لضنة أربابها مع ما فيها من مشقة المنه على من بذلت له ، ولتعطل الحج والغزو والأسفار إلا على من يملك رقبة الظهر والأدوات والآلات ولما كان الإنسان جمالاً بغلا سائساً لدوابه حمالاً لا تمتعه ضارباً لأخيه ، ولتعطلت المداواة والفصد والحجامة والخلق والدلك وجبر الفك ، ولتعطلت إقامة الحدود لاقتتار المرء إلى أن يكون كاتباً حاسباً فلاحاً



حصاداً حطائياً صانعاً دباغاً خياطاً حشاشاً زبالاً بناء نبالاً رماحاً قواسماً حراثماً لأمواله، حملاً لا عداله وأثقاله . وكذلك الجعالة لو لم تجز لفات على الملاك . تحصل لهم من رد المفقود من أموالها كالعبد الآبق ، والفرس العائر . والجل الشارد فشرعت الجعالة رفقا بالفاقد والواجد . وكذلك الوكالة لو لم تشرع لتضرر من يتنزل ولا يعرف التصرف بما يفوته من مصلحة ذلك التصرف . ولتضرر الوكيل بما يفوته من الثواب إن كان متبرعاً أو من الجعل إن كان غير متبرع ، وقد حرم الله أخذ الأموال إلا بأسباب نصها ، ومعظمها حقوق تتعلق بالدماء والأبضاع والأعراض والأموال كما ذكرناه ولا يجوز أخذ شيء منها إلا بحقه ولا صرفه إلا لمستحقه ، وأوجب لنفسه حقوقاً في الأموال على خلقه ليعود بها على المحتاجين ، ويدفع بها ضرورة المضطرين وذلك في الزكاة والكفارات والمنذورات وندب إلى الصدقات والضحايا والهدايا والوصايا والأوقاف والضيافات .

### (فصل فيما يتعلق بالأماكن من الطاعات)

يتعلق بالأماكن قربات مالية وبدنية : فأما المالية فمنها ما يتعلق بالحرم كالهدايا ودماء القربات كدم التمتع والقران ، ومنها ما تختص بفرقة يبلدان الأموال ندباً ووجوباً كتفرقة الزكاة على أهل بلدان الأموال ، ومنها ما يتعين لأهل بلد الباذل على الأظهر وهو زكاة الفطر من رمضان ، ومنها ما ينذر من الذبح والتفرقة على أهل البلدان وأما البدنية فأنواع : أحدها الذبح والنحر المتعينان في الحرم من النساء المختصة بأهله .

النوع الثاني : الاعتكاف ولا يصح إلا في المساجد الثلاثة عند بعض العلماء وعند الجمهور يصح في جميع المساجد .

النوع الثالث : ما يتعلق بالمناسك كالطواف ومحله المسجد الحرام ولو طاف



خارجاً عنه لم يحزه ولو وسع لأجزأ فيه الطواف كالسعى بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة والرمي بمنى إلى الجمرات الثلاث .

النوع الرابع : ما يختص بدار الإقامة كالجمعات والجماعات ، وما يختص فضله بالبيوت كصلوات النوافل فيها .

النوع الخامس : ما يختص بالمسجدين من فضيلة الصلوات المكتوبات .

النوع السادس : ما يختص بالمساجد من فضيلة الجماعات .

النوع السابع : ما يختص بالمساجد الثلاث من شد الرحال إليها للقربات والزيارات .

(فضل فيما يتعلق بالآزمان من الطاعات)

وهي أنواع : أحدها صلاتا الكسوف والخسوف ، وهما محتصان بزمان الكسوف والخسوف .

النوع الثاني : الصلوات المكتوبات وهي محتصة الأداء بالآوقات المعروفة جائزة القضاء بعد خروج وقت الأداء .

النوع الثالث : الجمعات وهي محتصة بوقت الظهر لا تقبل القضاء .

النوع الرابع : الصيام الواجب وهو مخصوص بشهر رمضان قابل للقضاء .

النوع الخامس : الصيام المندوب المعين بالآوقات كصيام الاثنين والخميس وأيام البيض وعشر ذى الحجة وعشر المحرم

النوع السادس : الضحايا وهي مؤقتة بيوم العيد وبأيام التشريق ولا تقبل القضاء إلا أن تكون مندورة .

النوع السابع : الحج وهو مؤقت عند بعضهم بشوال وذى القعدة وذى الحجة ، وعند آخرين بالشهرين الآخرين وعشر من ذى الحجة وعند الشافعي رحمه الله بالشهرين المذكورين وتسع ليال من ذى الحجة .

النوع الثامن : العمرة ولا وقت لها خلافاً لبعض العلماء .



النوع التاسع : الصلوات والافوات كلها قابلة لها إلا الاوقات الخمس المكروهات .

النوع العاشر : صوم التطوع والافوات كلها قابلة له إلا رمضان والعدين وأيام التشريق ، وأكثر اختصاص العبادات بالاماكن والازمان بما لا يعرف معناه كما ذكرناه .

### (فصل في تنويع العبادات)

وهي أنواع أحدها الاقوال كالتكبيرات والتحميدات والتسبيحات والتهليلات والتسليمات والدعوات وحمدلة العاطسين وتشميتهم والتحيات ورددها والخطب المشروعات والامر بالواجبات والمندوبات والنهي عن المحرمات والمكروهات ، والسؤال عما يجب السؤال عنه والفتيا والحكم والشهادات والإقامة والأذان وقراءة القرآن والبسمة على الطعام والشراب والنحر والذبح وقراءة القرآن عند فزع الشياطين وهمزاتهم .

النوع الثاني : الأفعال المجردة كالجهاد في سبيل الله وإنقاذ الغرق والهلكى ودفع الصوال والاغسال ، وكذلك تجهيز الاموات وإكرامهم بما أمر الله سبحانه وتعالى من الأفعال الواجبات والمندوبات .

النوع الثالث : الكف كالصيام الذي هو كف مجرد عن المفطرات .

النوع الرابع : ما يشتمل على الفعل والكف وهو أنواع : أحدها الاعتكاف وهو مكث في بيت من بيوت الله مع الكف عن المباشرة والجماع ، ومنها الحج والطواف والسعى والتعريف والإحرام والكف عن المحرمات المعروفة وهو : الطيب والدهن وإزالة الشعر وقص الأظفار والجماع والمباشرة بشهوة النكاح والإنكاح وقتل الصيد وأكل ما صاده أو صيد له وستر وجوه النساء ورموس الرجال ولبس الرجال الخفاف .

النوع الخامس : الصلاة وهي مشتملة على أفعالها الظاهرة والباطنة وعلى



الاقوال وعلى الكف عن كلام الناس وكثير الافعال المتوالية وعن الالتفات بالقلوب والابدان ، والصلاة عند الشافعي رحمه الله أفضل العبادات البدنيات لاشتغالها على ما ذكرناه من الافعال والاقوال والخضوع والخشوع وترك الالتفات الظاهر ، وكذلك الباطن عما أمر بالاقبال عليه فان المصلى مأمور إذا قرأ القرآن أن يلاحظ معانيه ، وإن كان في آية وعد رجاء ، ولهذا قال سبحانه وتعالى: (أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه) وإذا كانت آيات الصفات تأمل تلك الصفة فإن كانت مشعرة بالتوكل فليعزم عليه ، وإن كانت موجبة للحياء فليستحي منه ، وإن كانت موجبة للتعظيم فليعظمه ، وإن كانت موجبة للحب فليحبه ، وإن كانت حادثة على طاعة الله فليعزم على إتيانها . وإن كانت زاجرة عن معصية فليعزم على اجتنابها . ولا يشغل عن معنى ذكر من الأذكار بمعنى غيره وإن كان أفضل منه لأنه سوء أدب ولكل مقام مقال يليق به ولا يعتمد ، وكذلك لا يشتغل عن معنى من معاني القرآن باستحضار معنى غيره وإن كان أفضل منه ، ولذلك تكره قراءة القرآن في الركوع والسجود ، ويكره التسبيح في القعود مكان الدعاء ، وإذا دعا فليبدأ بدعاء الدعاء بالضرع والاختفاء لقوله تعالى : ( ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ) فالتفات الجنان عما ذكرناه إعراض عن الرب سبحانه وتعالى بأفضل أجزاء الإنسان ، وليس الالتفات بالأركان كالالتفات بالجنان لأن الالتفات بالجنان مفوت لهذه المصالح التي هي أعم العبادات ورأس الطاعات ومنها تصلح الأجساد وتستقيم الأبدان فمن صلى على هذا الوجه كانت صلاته كاملة ناهية عن الفحشاء والمنكر وعلى هذا يحمل قوله تعالى : ( إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ) فيكون الألف واللام فيها للكمال ، وما أجدر مثل هذه الصلاة أن تنهى عن الفحشاء والمنكر ، إن من اتصف بهذه الأحوال والملاحظات كان إذ تحلل من الصلاة قريب العهد بذكر هذه الصفات والأحوال الزاجرة عن الفحشاء والمنكر .



النوع السادس : إسقاط الحقوق كالأعتكاف في الكفارات والإبراء من الديون والعفو عن الإساءات ، ويتفاوت شرف الإسقاط بتفاوت المسقط في الشرف فالعفو عن القصاص أفضل من العفو عن حد القذف ، والعفو عن حد القذف أفضل من العفو عن التعزير ، والإبراء من الدينار أفضل من الإبراء من الدرهم ، وكذلك يتفاوت شرف التملك بتفاوت شرف المملك . وإخراج بنت مخاض في الصدقة أفضل من إخراج الشاة ، وإخراج بنت اللبون أفضل من إخراج بنت مخاض ، وإخراج الحقة أفضل من إخراج بنت اللبون وإخراج الجذعة أفضل من إخراج الحقة ، وإخراج الثنية أفضل من إخراج الجذعة ، وكذلك إخراج جزرات المسال وخياره أفضل مما دون ذلك .

والعبادات منقسمة إلى الأداء والقضاء والمضيق وقته والموسع زمانه ، وإلى المخير والمرتب ، وإلى ما يقبل التقديم ولا يقبل التأخير ، وإلى ما يقبل التأخير ولا يقبل التقديم إلى ما لا يقبلها ، وإلى ما يجب على الفور وإلى ما يجب على التراخي ، وإلى ما يقبل التداخل وما لا يقبله ، وإلى ما يختلف فيه ، وإلى ما عزمته أفضل من رخصته ، وإلى ما رخصته أفضل من عزمته ، وإلى ما يقضى في جميع الأوقات وإلى ما لا يقضى إلا في مثل وقته ، وإلى ما يقبل الأداء والقضاء وإلى ما يتعذر وقت قضائه مع قبوله للتأخير ، وإلى ما يكون قضاؤه متراجهاً ، وإلى ما يجب قضاؤه على الفور ، وإلى ما يدخله الشرط من العبادات ، وإلى ما لا يقبل التعليق على الشرط ، ولكل حكم من هذه الأحكام حكمة تختص به : منها ما عرفناه ، ومنها ما جهلناه كما في الأوقات وعدد الركعات والسجعات والقعدات ومقادير نصب الزكاة ومقادير الديات وأروش الجنایات والكفارات والزكاة وتعین لفظ التكبير في إحرام الصلاة عند الشافعي رحمه الله وكذلك تعین لفظ الشهادة في أداء الشهادات وتقدير الحدود وكذلك العدد مع القطع ببرائة الأرحام . وكذلك تحريم نكاح بعض الأقارب



وكذلك تحريم الرضاع. وكذلك حضور عرفة ومزدلفة ورمى الجمار، وكذلك توقيت الوقوف بعرفة وتعين سائر الاوقات، وكذلك مسح الخفاف والعصائب والعمائم والجباثر فان الحدث لم يؤثر فيها، وكذلك الوضوء والغسل فإن أسبابها لاتناسبها بل هي شبيهة بالاوقات، وكذلك إيداهما بالتييمم بالتراب، وكذلك تفارقت الاوقات في الطول والقصر وكذلك اعتبار الإحصان في رجم المحصنين والمحصنات، وكذلك وجوب الوضوء بلبس النساء ومس الفروج؛ وكذلك وجوب الغسل من خروج المني والتقاء الختانين، وأبعد من ذلك الغسل من الولادة، ويجوز أن تكون هذه الاحكام كلها لامصال فيها ظاهرة ولا باطنية سوى مجرد الثواب على الطاعة والامثال، ولكنه خلاف قول الأكثرين فأما الاداء فما فعل في وقته شرعا، وأما المضيق وقته فما كان فيه بمقدار العمل كالصيام فان وقته من طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وأما الموسع زمانه فكالظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح فإن المصلي مخير بين أن يقدمها في أوائل أوقاتها، وبين أن يوسطها أو يؤخرها بحيث يقع التحلل منها قبل انقضاء أوقاتها، وأذان كل صلاة. مؤقت بوقتها لا يقدم على وقتها إلا أذان الصبح فإنه يقدم على وقتها ليتأهب الناس بالطهارات وقضاء الحاجات لإدراك فضيلة أول وقتها وكالأضحية في وقتها وصلاة الضحى

وأما المخير فله أمثلة أحدها ما لا تلزمه الطهارة بالماء لاجتياجه إلى ثمنه فإنه مخير بين شراء الماء للطهارة وبين الصلاة بالتييمم

المثال الثاني: تخيير المتوضئ بين المرة والمرتين والثلاث وكذلك التخير في غسل النجاسات

المثال الثالث: التخير بين الاستنجاء بالماء والاستجمار بالأحجار والعزيمه أفضل  
المثال الرابع: التخير بين تقديم الصلوات في أوائل الاوقات وبين تأخيرها وتقديمها أفضل إلا لا انتظار الجماعة على قول، أو ليقن وجود الماء في آخر



الوقت أول الإبراد على المذهب أو في العشاء الآخرة على قول  
المثال الخامس : التخيير في تخفيف الصلاة على الجماعات وتطويلها وتخفيفها  
أفضل إلا أن يؤثر التطويل

المثال السادس : التخيير في القصر والإتمام فيما دون ثلاثة أيام والعزيمة  
أفضل خروجاً من خلاف العلماء

المثال السابع : التخيير في قصر الصلوات في مسيرة ثلاثة أيام فإزاد والقصر  
أفضل فيما دون ثلاثة أيام ، وكذلك فيما بعدها على الأصح

المثال الثامن : التخيير بين جمع الظهر والعصر والمغرب والعشاء في الأسفار  
والعزيمة أفضل إلا بعرفة ومزدلفة فإن جمع التقديم بعرفة أولى ، وجمع التأخير  
بمزدلفة أفضل لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك والخلفاء الراشدون  
بعده وعليه درج الناس ، وكان الأغلب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
أسفاره تفريق الصلوات على أوقاتها

المثال التاسع : التخيير في الخطب بين التطويل والتقصير ، والتقصير أفضل  
المثال العاشر : يتخير المعذور الذي لا تلزمه الجمعة بينها وبين الظهر ، والجمعة أفضل  
المثال الحادي عشر : من عنده ثلاثون من البقر فانه يخير بين المستة والتبيع  
والمستة أفضل

المثال الثاني عشر : من عنده خمس من الإبل فانه يخير بين شاة وبنت المخاض  
وابن لبون وبنت لبون وحق وحقه وجذع وجذعة وثني وثنية ، وكذلك الحكم  
في كل سن مع ما فوه .

المثال الثالث عشر : من عنده مائتان من الإبل فانه يخير بين أربع حقائق وخمس  
بنات لبون أو تلزمه الحقائق أو يختار الساعي الأصلح للفقراء ؟ فيه خلاف  
المثال الرابع عشر : التخيير بين إخراج الجيد والأجود في الزكاة والأجود  
أفضل لما فيه من إثارة الفقراء .



المثال الخامس عشر : التخيير في الجبران بين الشاتين والعشرين درهما وأنفعهما للفقراء أفضل .

المثال السادس عشر : التخيير في الجهر بين السن الاعلى والادنى وخيرهما للفقراء أفضل

المثال السابع عشر : التخيير بين تعجيل زكاة الضال المنصوب والدين المؤجل وبين التأخير إلى الحضور والتمكن من قبضه والتعجيل أفضل لما فيه من إرفاق الفقراء

المثال الثامن عشر : التخيير في تقديم الزكاة على أحد سني وجوبها  
المثال التاسع عشر : التخيير بين تقديم الكفارات بعد وجوبها وبين تأخيرها وتقديمها أفضل

المثال العشرون : يتخير المعتكف في المساجد وفي المسجد الجامع أفضل  
المثال الحادى والعشرون : التخيير بين التمتع والإفراد والقران والإيهام .  
المثال الثانى والعشرون : التخيير بين المشى والركوب في الحج والعمرة ، والمشى أفضل على القديم ، والركوب أفضل على الجديد لإعاقته على مقاصد النسكين  
المثال الثالث والعشرون : التخيير بين الصيام بمرقة وبين الإفطار والافطار أفضل لأنه أعون على أذكاء غرفة .

المثال الرابع والعشرون : التخيير في التضحية بين الابل والبقر وسبع من الغنم ، والبعير أفضل من البقر ، والبقر أفضل من الشاة ، وسبع من الابل أفضل من سبع من البقر ، وسبع من البقر أفضل من سبع من الغنم ، وسبع من الغنم أفضل من البدنة ، ولا يدل التخيير بين الأشياء الواجبات والمندوبات على التساوى في المصالح والفضائل لما ذكرناه في هذه الأمثلة من تقديم الجمعة على الظهر ، وتقديم الاستنجاء على الاستجمار ، وتقديم الجذعة على الشاة .



المثال الخامس والعشرون : بدل جزاء الصيد وهو غدير بين المثل والطعام والطعام والصيام.

المثال السادس والعشرون : كفارة الحلق في العمرة أو الحج وهي بخيرة بين النسك والاطعام والصيام

المثال السابع والعشرون : كفارة اليمين وهو غدير بين التحرير والكسوة والاطعام، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فهذه كفارة بخيرة مرتبة

المثال الثامن والعشرون : يخير من ثبت له فسخ عقد بين الفسخ والامضاء وفعله ما هو الأغبط للفسوخ عليه

المثال التاسع والعشرون : تخير الشفيع بين الأخذ والعفو، والعفو أفضل إلا أن يكون المشتري نادماً مغبوناً

المثال الثلاثون : تخير الولي المجهرب بين الكفاء المتساويين

المثال الحادي والثلاثون : تخير المرأة في تقديم بعض الأولياء عند اتحاد الدرجة، وتخصيص الإذن بالأسن أولى وأفضل

المثال الثاني والثلاثون : تخير الرجال في السفر بالنساء والاقامة بهن وفعل الأرفق أفضل.

المثال الثالث والثلاثون : تخير الرجال في تعيين المساكن وتعيين الأرفق بالنساء أفضل

المثال الرابع والثلاثون : تخير الرجال بين الجماع وتركه وفعل الأصح للزوجين أفضل

فإن قيل : لم خير الرجل في الاستمتاع وأجبرت المرأة ؟ قلنا : لو خير النساء لعجز الرجال عن إجابتهن إذ لا تطاوعهن القوى على إجابتهن، ولا يتأتى لهم ذلك في كثير من الأحوال لضعف القوى وعدم الاستئثار والمرأة يمكنها التحكين في كل وقت وحين.



فإن قيل : لم جعل الطلاق بيد الرجال دون النساء ؟ قلنا لو فور عقول الرجال ومعرفتهم بما هو الأصح من الطلاق والتلاق والاتصال والافتراق . فإن قيل لم جواز للرجال الطلاق مع ما فيه من كسر النساء وأذيتهن ؟ لأن الرجل قد يكره المرأة ويسوءها لسوء أخلاقها أو لدماثة خلقها أو لسبب من الأسباب ، فلو ألزم يأمسا كها فيما بقي من عمره بحيث لا يقدر على دفع ذلك الضرر لعظم الإضرار بالرجال فإن قيل : فهل أشرع الطلاق مرة واحدة كيلا يتكرر على النساء كسر الطلاق مع ما فيه من شدة البلاء وشماتة الأعداء ؟ قلنا لو جواز الشرع الطلاق من غير حصر لعظم الإضرار بالنساء ، ولو قصر على مرة واحدة لتضرر الرجال فإن الندم يلحق المطلق بعد انقضاء العدة في كثير من الأحوال فقصر الطلاق على الثلاث لأن الثلاث قد اعترفت في موطن الشريعة كأحداد النساء على الموتى والتهاجر بين أهل الإسلام

فإن قيل : لم فضل الرجال على النساء بتحذيرهن والحكم عليهن والإلزام بالسفر والمقام ، وفضل النساء على الرجال بإيجاب النفقة والكسوة والإسكان مع استوائهم في نيل المراد وقضاء الأوطار ؟ قلنا : لما جعل للرجال اتحكم عليهن في التحذير والتفسير والإلزام بالتمكين جعل لهن ذلك جبراً لما جعل عليهن من احتكام الرجال في الانفصال والاتصال ولزوم المساكن وتعيين الديار والمواطن فأوجب الله لكل واحد منهما ما يليق بحاله إذ لا قدرة للنساء في الغالب على اكتساب الكسوة والنفقة وتحصيل المساكن وماعون الدار ولا يليق بالرجال الكاملة أديانهم وعقولهم أن تحكم عليهم النساء لنقصان عقولهن وأديانهن وفي ذلك كسر لنخوة الرجال مع غلبة المفاسد فيما يحكم به النساء على الرجال وقد قال عليه الصلاة والسلام « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »

فإن قيل : لم اعتبرت المساكن بحال النساء والنفقات والكسوة بحال الرجال ؟ قلنا : المرأة تعبر بالمسكن الخسيس الذي لا يناسب حالها لأنه مشاهد لا يخفى



على أوليائها وأعدائها بخلاف الكسوة والطعام فإنهما لا يشاهدان في أغلب الأحوال فكان تضررها بالمسكن الخسيس أعظم من تضررها بأكل الردى، ولبس الخسيس

المثال الخامس والثلاثون من أمثلة التخيير : إذا زاد العدو على ضعف المسلمين فالغزة مخيرون بين الثبوت والانهمام إذا لم يخش الاصطلام

المثال السادس والثلاثون : تخيير الأئمة والقضاة بين جلب المصالح المتساوية ودرء المفاسد المتساوية ، وكذلك تخيير الآحاد عند تماثل المصالح والمفاسد

وأما المراتب فلها أمثلة : أحدها ترتيب التيمم على طهارة الماء

المثال الثاني : ترتيب كفارة الظهار والجماع في صوم رمضان ، والصوم فيها مرتب على التحرير . والإطعام مرتب على الصيام ، وكذلك كفارة الجماع في الحج البقرة بعد البدنة ، والشاة بعد البقرة . ثم الطعام والصيام

المثال الثالث : كفارة التمتع والقران ، والصوم فيها مرتب على النسك .

المثال الرابع : ترتيب السعى على الطواف في النسكين

المثال الخامس : ترتيب طواف الإفاضة على التعريف

المثال السادس : ترتيب السنن الرواتب بعد الصلاة على التحلل من الصلوات

المثال السابع : ترتيب أركان الصلاة ، وفي ترتيب أركان الوضوء خلاف ؛

وأما ما يقبل التقديم ولا يقبل التأخير فصلاة العصر والعشاء فان العصر يقبل التقديم إلى وقت الظهر ، والعشاء إلى وقت المغرب ، ولا يقبلان التأخير عن وقتها وأما ما يقبل التأخير ولا يقبل التقديم فله أمثلة أحدها الظهر لا يقدم على وقتها ، ويقبل التأخير إلى وقت العصر

المثال الثاني : المغرب لا يقبل التقديم على وقتها وتقبل التأخير إلى وقت العشاء

المثال الثالث : الصوم لا يقبل التقديم على وقته ، ويقبل التأخير إلى الأوقات

القابلة للصيام



المثال الرابع : السنن الرواتب قبل الصلاة تقبل التأخير ولا تقبل التقديم على أوقات الصلوات

المثال الخامس السنن الرواتب بعد الصلوات لا تقبل التقديم على الصلوات وتقبل التأخير

وأما مالا يقبل التقديم ولا التأخير فكصلاة الصبح لا تقبل التقديم على وقتها ولا التأخير عنه بل تقبل القضاء .

وأما ما يجب على الفور فكالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكزكاة الأنعام والتقدين عند تمام الحول والتمسك من الأداء ، وكذلك زكاة المعشرات التنقية والجفاف : وكذلك زكاة الركاز عند وجدانه وفي زكاة المعادن خلاف وكذلك الحكم بين الخصوم ويجب سلوك أقرب الطرق فيه دفعا لعظم أحد الخصمين على الفور وكذلك يجب بيان أحكام الشرع على المفتي على الفور عند تحقق الحاجة إليها . وكذلك العقوبات كلها شرعت على الفور تحصيلاً لمصالح الردع والزجر فأنها لو أخرت لم يؤمن من ملازمة جرائمها

فمن ذلك قتال أهل البغي وضرب الصبيان وقتل المجانين والصبيان دفعا لمفاسد الصيال إذا لم يتدفعوا إلا بالقتل

وكذلك حد الخني على شرب النبيذ ودفع المجانين والصبيان على الزنا والقتل والعقوبات ولو بالقتل . وإذا اجتمعت الحدود قدم أخفها لأنه أقرب إلى استيفائها على الفور لأن الأشق لو قدم طال الانتظار إلى البرء . وإذا قدم الأخف لم يطل ولأن حفظ محل الحقوق واجب ، فلو قدم الأشق لكان تفريرا بضياع محل الحق . وإنما وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الفور لأن الغرض بالنهي زوال المفسدة ، فلو أخر النهي عنها لتحقت المفسدة والمعضية . وكذلك يجب على الفور الأمر بالمعروف كيلا تتأخر مصلحته عن الوقت الذي وجب فيه . وكذلك الزكاة إنما وجبت على الفور



لأن الغرض منها سد الخلات ودفع الحاجات والضرورات وهي محققة على الفور . وفي تأخيرها إضرار بالمستحقين مع أن الفقراء تتعلق أطماعهم بها ويتشفون اليها فهم طالبون لها بلسان الحال دون لسان المقال بخلاف الكفارات والمندوبات التي لا شعور لهم به فإنهم لا يتشفون إلى ما لا شعور لهم به وكذلك لو كان على المكلف دين فإنه لا يلزمه المبادرة إلى أدائه مع علم صاحبه به ولا تجب المبادرة إليه إلا إذا طلبه بلسان المقال ، وإن ظهرت قرائن تشعر بالطلب بلسان الحال في وجوب المبادرة تردد واحتمال ، وإنما وجب الحكم بين الخصوم على الفور لأن أحد الخصمين ظالم مبطل وظلمه مفسدة ، ولو تأخر الحكم لتحقت المفسدة ، وكذلك يجب أداء الشهادة على الفور ، وكذلك الفتيا عند ميسر الحاجة إليها كما ذكرناه دفعاً للمفسدة عن المستفتي وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سئل عما سئله من مسته الحاجة إليه بادر بالجواب ، وإن لم يكن عنده علم صبر حتى ينزل الوحي بجواب الواقعة ، وكذلك المفتون بعده إذا سئلوا عما لا يعلمون صبروا حتى يجتهدوا في حكم الواقعة فإن كان الجواب مما يجب على الفور فالاجتهاد في معرفة الحكم واجب ، وكل واجب على التراخي فإنه يصير واجباً على الفور إذا ضاق وقته ، ومن ترك الصلاة عمداً في وجوب قضائها على الفور خلاف لأن وقتها لما ضاق صارت على الفور ، وكذلك من أفسد الحج وجب قضاءه على الفور لأنه صار على الفور لما أحرم به ، فإن قيل هلا وجب الحج على الفور ؟ قلنا لأن المقصود الأعظم منه ثواب الآخرة وهو متراف بخلاف الزكاة فإن المقصود منها دفع الحاجات وهي متحققة على الفور .

وأما ما يجب على التراخي فكالحج والعمرة والنذور المطلقة ، والكفارات .  
وأما ما يقبل التداخل فله أمثلة : أحدها العمرة تدخل في الحج  
المثال الثاني : في الوضوء إذا تعددت أسبابه أو تكرر السبب الواحد



المثال الثالث : الغسل إذا تعددت أسبابه أو تكرر السبب الواحد  
 المثال الرابع : سجود السهو يتداخل مع تعدد أسبابه ، ولا يتداخل في جزاء  
 الصيد لأنه غرامة متلفة .  
 المثال الخامس : الحدود المتداخلة المتماثلة إذا لم يتخلل بين أسبابها حد وكذلك  
 العدد إذا كانت لرجل واحد

وأما ما لا يقبل التداخل كالصلوات والزكوات والصدقات وديون العباد  
 والحج والعمرة ؛ فلا يتداخل فيها . فمن أحرم بمجتين أو عمرتين أو أدخل  
 حجاً على حج أو عمرة على عمرة أو نوى الصلاة عن ظهرين أو عصرين انعقد  
 له حج واحد أو عمرة واحدة ولم تنعقد صلاته ولو جامع في كل يوم من أيام  
 رمضان لزمه ثلاثون كفارة لتعدد العبادات التي وقعت عليها الجنايات ، وخالف  
 أبو حنيفة رحمه الله في ذلك فأوجب كفارة واحدة ، ولو وقع ذلك في رمضانين  
 ففيه في التداخل روايتان .

وأما ما اختلف فيه فكالكفارات ودخول الوضوء في الغسل ، والمختار  
 أن لا يتداخل في الكفارات لأن التداخل على خلاف الأصل ، والأصل تعدد  
 الأحكام بتعدد الأسباب وأولى الواجبات بالتداخل الحدود لأنها أسباب  
 مهلكة ، والزجر يحصل بالواحد منها ؛ ألا ترى إيلاج الحشفة في الفرج موجهة  
 للحد ولو تعدد الحد بالإيلاجات الواقعة بعد الإيلاج الأول لوجب عليه  
 حدود متعددة ، فإن قيل لم كررتم الحد إذا تداخل بين الرتبتين ، والقطع إذا  
 تداخل بين السرقتين ؟ قلنا : لما علمنا أن الحد الأول لم يزجره حين أقدم على  
 الجريمة ثانياً ؛ جددنا عليه الحد إصلاحاً له بالزجر وفضلاً له عن المعادة ، إذ  
 لا يمكن إهماله بغير زاجر فإن إهماله مؤد إلى تكثير جرائم وتقويت مصلحة  
 الزجر ، وأما دخول العمرة في الحج فانه بعيد من قواعد العبادات فيقتصر  
 فيه على محل وروده ، وشرط متداخل التماثل : فلا يدخل جلد في قطع ولا



رجم ، وقد يقع التداخل في حقوق العباد وذلك في العدد إذا كانت العدتان لشخص واحد ، وإن كانتا لشخصين ففي التداخل خلاف بين العلماء ، وكذلك تدخل ديات الأطراف في دية النفس إذا قامت قبل الاندمال لأن الجراحات قد صارت قتلا ، ولو قتله أجنبي لزمه دية لنفسه ووجب دية الأطراف على قاطعها ولو قتله قاطع الأطراف فقد نص الشافعي رحمه الله على التداخل وفيه إشكال من قبل أن السراية قد انقطعت بالقتل فأشبهه ما لو انقطعت بالاندمال وقد خالف ابن شريح الشافعي في ذلك وقوله متجه .

وأما ما عزمته أفضل من رخصته فكلا استتجاء بالماء فإنه أفضل من الاستحجار بالأحجار ، وكذلك الصلاة بطهارة الماء أفضل منها بطهارة التراب وكذلك قراءة القرآن والطواف وسجود التلاوة والشكر بطهارة الماء أفضل منها بطهارة التراب وكذلك المسافر والمريض في شهر رمضان أفضل من الترخص بتأخيرده . وأما ما رخصته أفضل من عزمته فكقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أيام فإن نقص عنها كانت العزيمة أفضل لخروجها من خلاف العلماء ؛ وقد أطلق بعض أكابر أصحاب الشافعي رحمه الله أن الخروج من الخلاف حيث وقع أفضل من التورط فيه وليس كما أطلق ، بل الخلاف على أقسام :

القسم الأول ، أن يكون الخلاف في التحريم والجواز فالخروج من الاختلاف بالاجتناب أفضل .

القسم الثاني : أن يكون الخلاف في الاستحباب أو الإيجاب فالفعل أفضل كقراءة البسملة في الفاتحة فإنها مكروهة عند مالك واجبة عند الشافعي وكذلك رفع اليدين في التكبيرات فإن أبا حنيفة لا يراه من السنن ، وكذلك مالك في أحد الروايتين عنه . وهو عند الشافعي سنة للاتفاق على صحة الأحاديث وكثرتها فيه . وكذلك صلاة الكسوف على الهيئة المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها سنة عند الشافعي ، وأبو حنيفة لا يراها والسنة أن يفعل ما خالف



فيه أبرحينة وغيره من ذلك وأمثاله ، وكذلك المشي أمام الجنائز مختلف فيه بين العلماء ولا يترك المشي أمامها لاختلافهم والضابط في هذا أن يأخذ المخالف إن كان في غاية الضعف والبعد من الصواب فلا نظر إليه ولا التفات عليه إذا كان ما اعتمد عليه لا يصح نصه دليلاً شرعاً ، ولا سيما إذا كان مأخذه مما ينقض الحكم بمثله

وإن تقارنت الأدلة في سائر الخلاف بحيث لا يبعد قول المخالف كل البعد فهذا مما يستحب الخروج من الخلاف فيه حذراً من كون الصواب مع الخصم ، والشرع يحتاج لفعل الواجبات والمنذوبات ، كما يحتاج لترك المحرمات والمكروهات .

وأما الإبراد بالظهر فقد قال بعض الأصحاب إنه رخصة وليس بصحيح فإن الإبراد سنة فقدمت على المبادرة إلى الصلاة لما ذكرناه وأما ما يقضى في جميع الأوقات فكالضحايا والهدايا المنذورات ، وأما ما لا يقضى إلا في مثل وقته فهو كالحج ، وأما ما يقبل الأداء والقضاء فكالحج والصوم والصلاة وأما ما يقبل الأداء ولا يقبل القضاء فكالعمرة والجمعات ، والأصح أن الرواتب والأعياد قابلة للقضاء ولو فات القارن الحج فهل يحكم بفوات العمرة تبعاً للحج ؟ فيه خلاف .

وأما ما لا يوصف بقضاء ولا أداء من النوافل المبتدآت التي لأسباب لها كالصيام ، والصلاة التي لأسباب لها ولا أوقات ، وكذا الجهاد لا يتصور قضاؤه لأنه ليس له وقت مضروب يزيد ولا ينقص . وكذلك الحكم والفتيا لا يوصفان بقضاء ولا أداء ، وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكذلك افتتاح الصلاة ، وكذلك الأذكار المشروعات في غير الصلاة .

وأما ما يتقدر وقت قضاؤه مع قبوله للتأخير فكصوم رمضان لا يجوز تأخيرهم إلى دخول رمضان ثان مع جواز قضاؤه مع رمضان آخر .



وأما ما يكون قضاؤه متراخياً فكصلاة النائم والناسي .

وأما ما يجب قضاؤه على الفور فكالحج والعمرة إذا فسد أو فاتتا

وأما ما يدخله الشرط من العبادات فالنذر قابل للتعليق على الشرائط مع اختلاف أنواع المندورات ولو شرط المحرم التحلل بالمرض أو لامرهم في صحة الشرط خلاف ، وكذلك يجوز الاستثناء في الاعتكاف والخروج منه بكل غرض معتبر عاجل أو آجل ، ولو شرع في صوم مندور بنية أن يتحلل منه لغرض صحيح لا يبيح مثله الإفطار جاز عند العراقيين أن يخرج منه ويقضيه

وأما ما لا يقبل التعليق على الشرط فكالصوم والصلاة الواجبين بأصل الشرع . ومن الطاعات ما يعتبر بوقت فعله لا بوقت وجوبه فكطهارة الصلاة واستقبال القبلة والتستر في الصلاة ، وإتمام أركانها كالقيام والقعود والركوع والسجود فإنها معتبرة بوقت فعلها لا بوقت وجوبها ، فإذا قدر في وقت وجوبها على إكمالها بأركانها وشروطها أو طهارتها ثم عجز عن ذلك فإنه يقضيها ناقصة وتجزئه ، وكذلك العدالة تعتبر بوقت أداء الشهادة لا بوقت تحملها ومن الطاعات ما يعتبر بوقت وجوبه كمن وجبت عليه صلاة في الحضر فقضاها في السفر فإنه يتم ، وكمن وجب عليه الحد بكرأ ثم صار محصناً فإنه يحد حد الأبكار ، وكذلك لو وجب عليه الحد وهو محصن ثم صار رقيقاً فإنه يحد حد الإحصان ، وكذلك القصاص يعتبر التكافؤ فيه بوقت وجوبه دون وقت استيفائه . ومن الطاعات ما يختلف في اعتباره بوقت وجوبه أو بوقت أدائه كالكفارات وكفائته السفر إذا قضاها في الحضر أو السفر

تم - بعون الله تعالى - الجزء الأول من قواعد الأحكام في مصالح الأنام  
ويليه - إن شاء الله - الجزء الثاني وأوله : فصل فيما يفوت من المصالح - الخ



## ﴿ فهرس الجزء الأول ﴾

﴿ من كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ﴾

صفحة	
٣	مقدمة الكتاب
٣	﴿ فصل في بيان جلب مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على الظنون ﴾
٣	﴿ فصل فيما استثنى من تحصيل المصالح ودرء المفاسد ﴾
٤	﴿ فصل فيما تعرف به المصالح والمفاسد وفي تفاوتهما ﴾
٨	﴿ فصل فيما تعرف به مصالح الدارين ومفاسدهما ﴾
٩	﴿ فصل في بيان مقاصد هذا الكتاب ﴾
١٠	﴿ فصل في تقسيم أكتساب العباد ﴾
١٢	﴿ فصل في بيان حقيقة المصالح والمفاسد ﴾
١٤	﴿ فصل في تقسيم المصالح ﴾
١٤	﴿ فصل في الحث على جلب المصالح ودرء المفاسد ﴾
١٥	ميل العباد إلى اللذات والأفراح - حفت الجنة بالمكاره - الزجر بالعقوبات
١٥	﴿ فصل في بيان الأسباب الشرعية بمثابة الاوقات ﴾
١٧	أ- باب التكليف - الجالب للمصالح والدارئ للمفاسد هو الله - اقتران الأسباب بالمسيات - ما غيه الله عن العباد - المواظبة على أفضل الأعمال - القضاء الحتم
١٧	﴿ فصل في بيان ما رتب على الطاعات والمخالفات ﴾
١٨	﴿ فصل فيما عرفت حكمته من المشروعات وما لم تعرف حكمته ﴾
١٩	﴿ فصل في تفاوت رتب الأعمال بتفاوت رتب المصالح والمفاسد ﴾
١٩	طلب الشرع تحصيل أعلى الطاعات - أدناها في الحد - الفاضل والأفضل
٢١	﴿ فصل فيما يتميز به الصفات من الكبار ﴾
٢١	﴿ فصل فيما ارتكب كبيرة في ظنه وليست بكبيرة ﴾
٢٢	من أتى بكبيرة في ظنه وليست بكبيرة - حكمه في الدنيا والآخرة - الجرأة على الرب
٢٢	﴿ فصل في حكم الإصرار على الصفات ﴾
٢٢	أثبت حد الإصرار بمرتين فأكثر - تكرار الصفات - مجموعة صفات كبيرة



صفحة	
٢٣	( فصل في إتيان المفاسد ظناً أنها من المصالح )
	من أتى مصلحة في ظنه . وهي مفسدة . حكم أفعال الوكيل . لاطاعة ولا معصية في هذا
٢٣	( فصل فيمن فعل ما يظنه قرينة أو واجب وهو مفسدة في نفس الأمر )
	الحاكم يحكم بظنه - المصل يظن أنه متطهر - الصلاة على المرتد - الطعام المسموم
٢٤	( فصل في بيان تقسيم المصالح والمفاسد )
	ما يعرفه الأذكياء والأغنياء - المتقون والفاسقون - حسد اليهود للرسول
٢٤	( فصل في بيان تفاوت رتب المصالح والمفاسد وتساويها )
٣١	( فصل فيما يتفاوت أجره بتفاوت تحمل مشقته )
	ضابط الفعل الشاق والخفيف - اتحاد الفعلين في كل شيء - تحمل المشقة لأجل الله - لا يصح التقرب بالمشاق - القربات ومشقاتها - ثواب الوسائل والمقاصد - ثواب الأعمال - مشاق العبادة - نقص المرأة في المناسك لأجل حيلتها - الأجر بقدر النصب - قليل الطاعة وكثيرها - مطلوب الشرع - مصالح العباد إحسان الله لعبده المؤمن . ركة الوتر والفجر . أحكام في الصلاة
٣٤	( فصل في تساوى العقوبات العاجلة مع تفاوت المفاسد )
	حد من شرب قطرة خمر - الوسائل إلى المعاصي - من سرق النليل التافه والكثير الخطير - الأحرار والعبيد في الحدود - إساءة الأماثل أشد من إساءة الأراذل - من ذبح إنساناً ومن قطع أئمة - الدية والكفارة والقصاص - هل يحرم الرب ما لا يفسد فيه - ما حرم على اليهود - تحريم الصيد والدمن والطيب واللباس في الأحرام
٣٦	( فصل في انقسام المصالح إلى العاجل والآجل )
	تقسيم المصالح: الآخروية - الدنيوية - المآكل والمشارب الخ - الاتجار والربح
٣٧	( فصل في انقسام المفاسد إلى العاجل والآجل )
	تقسيم المفاسد - الآخروية - الدنيوية - الكفر والجهل - الصيال على الدماء - مقارنة بين شريعة موسى وشريعتنا - ما يوجب الرب - شريعة عيسى في النكاح
٣٨	( فصل في تفاوت الأعمال مع تساويها باختلاف الأماكن والأزمان )
	تفضيل الأماكن بما يعمل فيها - تفضيل الأزمان - تفضيل البلدان - تفضيل الشهور والأيام



صفحة

- ٢٩ ( فصل في تفضيل مكة على المدينة )
- ٤٢ ( فصل في اقسام جلب المصالح ودرء المفاسد إلى فروض كفاية وفروض أعيان )
- ٤٦ ( فصل في اقسام المصالح والمفاسد إلى الوسائل والمقاصد )  
الفضل الوسائل هي الفضل المقاصد . رتب المفاسد . الوسائل تتبع المقاصد
- ٤٦ ( فصل في بيان رتب المصالح )  
الفاضل والافضل والمتوسط . شريف الاعمال . افضل الاعمال . المصالح العاجلة والآجلة . فوائد الاعمال . فائدة في مصالح المباح
- ٤٨ ( فصل في بيان رتب المفاسد )  
الكبيرة والاكبر والمتوسط . درجات المفاسد . الشرك باق . واد الأولاد .  
النفيس والخسيس . العاجل والآجل . المتفق عليه والمختلف . ما يعرف بداهة .  
علوم الشرائع والطبائع . القضاء والولاية والخلفاء . وسائل الوسائل
- ٥٠ ( فصل فيما ينحى من المصالح والمفاسد من غير تعبد )  
ما خفيت مصالحه ومفاسده . تعرض المصلحة والمفسدة . والاحتياط بذلك  
الحرام والحلال والمباح والمنكروه . قاعدة في الموازنة بين المصالح والمفاسد .  
الاجتهاد . الراجع والمزجوج . تفسير الحكمة لغة . الجهل مفسدة
- ٥٣ ( فصل في اجتماع المصالح المجردة عن المفاسد )  
تحصيل الاصح فالأصح . القرعة في التساوى والتفاوت . فرض الصلاة ليلة  
الاسراء . متى وجب الصيام . تأخير وجوب الزكاة . الجهاد . القتال في الشهر  
الحرام . الاقتصار على أربع نوبة . حكم الطلقات الثلاث . من أسلم غفرت  
ذنوبه . تقديم الفاضل على المفضول . تقديم الفرائض على النوافل . خير الاعمال  
الصلاة . بر الوالدين . تقديم المبدلات على أبدانها . تقديم الغنى على الصوم  
في الكفارة . تقديم ما شرع فيه الجماعة . تقديم الرواتب ودرجاتها . تقديم  
إنقاذ الغريق على الصلاة . تقديم حلالة الجنسرة على صلاة العبد . تقديم  
الكفارات على التطوعات . النفقات التي ليست من العبادات . الفرسان  
والرجال في الحرب . تقدير الشافعي للنفقات . العرف في التفاوت
- ٦١ ( فضل في بيان العدل )  
كيف تقدر النفقات . العدل هو التسوية لغة . كيف يسوى القاضي بين الخصوم الخ



- ٦٦ ( فصل فيما لا تشترط فيه العدالة من الولايات )  
ولاية الأقارب على الميت . ولاية النكاح . الشهود وعدائهم
- ٦٨ ( فصل في تنفيذ تصرفات اليتام وأئمة الجور لما والحق الحق لضرورة العامة )  
الوالى الباغى والوالى الفاجر . هل تدفع لهم الزكاة . الاحتفاظ للفقراء
- ٦٩ ( فصل في تقيد المنزل بالأصلح للمسلمين فالأصلح )  
عزل الامام للحاكم ، أبو بكر وعمر وعثمان بن الوليد
- ٧٠ ( فصل في تصرف الآحاد فى الاموال العامة عند جور الأئمة )  
صرف الاموال فى جهاتها
- ٧١ ( فصل فيما يجوز أخذه من مال بيت المال )  
المال المصوب . الخمس والنسبة . من أعطى أزيد من حقه
- ٧٢ ( فصل فى معاملة من أقر بأن أكثر مافى يده حرام )  
دينار حلال فى ألف حرام . حامية برية فى ألف لدية . الاخت من الرضاع  
فى ألف أجنبية . الفاضى توليه الكفار . تفاوت الحكام فى القسوق . تعذر  
الولاية العادية للأيتام . عدالة المؤذنين
- ٧٥ ( فصل فى تقديم المفضل على الفاضل بالزمان إذا اتسع وقت الفاضل )  
تقديم السنن على الفرائض . السلام وردة . المؤذن والمصلين . أذكار الصلاة
- ٧٥ ( فصل فى تساوى المصالح مع تعذر جمعها )  
الصائل على نفسين . اضحيان يتخير بينهما المعسر عن نفقة زوجته
- ٧٧ ( فصل فى الإقراع عند تساوى الحقوق )  
الإقراع بين الخلفاء . الإقراع بين الأئمة . بين المؤذنين . للصف الاول
- ٧٨ ( فصل فيما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بالفساد أو بافساد بعضه  
أو صفة من صفاته )  
الاطعمة والاشربة والادوية . اليد المتأكلة تقطع . ما فعله الخنزير
- ٧٩ ( فصل فى اجتماع المقاسد المجردة عن المصالح )  
من أكره على قتل المسلم . لو أكره على الزنا والوراط . أكل مال الغير



- ٨٣ (فصل في اجتماع المصالح مع المقاسد)  
منفعة الخمر - منفعة اليسر - مفسدهما - تقديم المصالح الغالبة على المقاسد النادرة -  
الحجر على المفلس - بيع العبد في جنابة - الدية على بيت المال - زواج المحبوب  
انهزام المسلمين من الكفار - التولي يوم الزحف - قتل المرتد - قطع يد السارق  
التمثيل بالجنة - ضرب الصبيان على الصلاة .
- ١٠٤ (فصل في بيان الوسائل إلى المصالح)  
التوسل إلى معرفة الله - تعريف التوحيد - جزاء الحسنات - المستثنيات
- ١٠٧ (فصل في بيان وسائل المقاسد)  
أرذل الوسائل - تقديم الأهم على المهم - الأولى بالفعل - النصيحة بالحسنى
- ١١٠ (فصل في اختلاف الآثام باختلاف المقاسد)  
اختلافها بالصغر والكبر وإن لم يقاتل النفس جنابة الإنسان على نفسه - قطع الأعضد
- ١١١ (فصل فيما يؤجر على قصده دون فعله)  
توافق الظاهر والباطن - حكم الجهاد قضاء الدين بمال مشكوك فيه - أجر المجتهد
- ١١٤ (فصل فيما يتعلق به الثواب والعقاب من الأفعال)  
الثواب والعقاب بالعمل عدم الأجر على المصائب - أسباب الحسنات والسيئات
- ١١٧ (فصل فيما يثاب عليه من حسن الصفات وما لا يثاب عليه)  
الصفات الخلقية الطبيعية - الصفات الاكتسابية - صفات الرياء
- ١١٧ (فصل فيما يعاقب عليه من قبح الصفات وما لا يعاقب عليه)  
الصفات الخلقية والطبيعية - الصفات الاكتسابية - ما يشق اجتنابه
- ١١٨ (فصل وما يثاب عليه من العلوم)  
أشرف العلوم - الضروريات - علوم خاصة بالأنبياء - العلوم الإلهامية
- ١١٩ (فصل فيما يثاب عليه العالم والحاكم وما لا يثابان عليه)  
التعليم للرياء - ثواب المفتي - أجر الحاكم - المعلم والمدرس
- ١١٩ (فصل فيما يثاب عليه المتناظران وما لا يثابان عليه)  
إن قصد الإرشاد قلهما الثواب - حكم قاصد العناد - إن عزم على قبول الحق



صفحة	
١٢٠	(فصل في تفضيل الحكماء على المفتين والائمة على الحكماء)
١٢٢	(فصل ليعن جمع بين الجور والعدل في ولايته)
	ما هو توه من الاموال مضمون عليهم . الحكم في الدماء . المدين الماثل
١٢٣	(فصل فيما يثاب عليه الشهود وما لا يثابون)
١٢٣	(فصل في بيان الإخلاص في العبادات وأنواع الطاعات)
١٢٤	(فصل في بيان الرياء في العبادات وأنواع الطاعات)
١٢٤	(فصل في بيان التسميع في العبادات وأنواع الطاعات)
	تسميع الكاذبين . غية الأنبياء . الصغير من الامائل كبير
١٢٧	(فصل في بيان أن الإعانة على الأديان طاعة الرحمن)
١٢٨	(فصل في تفاوت فضل الإسرار والاعلان بالطاعات)
	تقسيم الطاعات ( قاعدة في بيان الحقوق الخالصة والمركبة )
١٤١	(القسم الثالث من أقسام الضرب الثاني من جلب المصالح ودرء المفاسد)
١٤٢	(فصل في انقسام الحقوق إلى المتفاوت والمتساوى والمختلف فيه)
١٤٢	(الفصل الاول في تقديم حقوق الله بعضها على بعض عند تعذر جمعها وعند تبسره لتفاوت مصالحها)
١٤٤	(الفصل الثاني فيما يتساوى من حقوق الرب فيتخير فيه العبد)
١٤٤	(الفصل الثالث فيما يختلف في تفاوته من حقوق الإله لاختلف في تساوى مصلحته وتفاوتها)
١٤٥	(الفصل الرابع فيما يقدم من حقوق بعض العباد على بعض لرتبهم التقديم على التأخير في جلب المصالح ودرء المفاسد)
١٤٦	(الفصل الخامس فيما يتساوى من حقوق العباد فيتخير فيه المكلف جماعاً بين المصلحتين ودواماً للضررين)
١٤٦	(الفصل السادس فيما يتقدم من حقوق عباده إحساناً إليهم في أخراهم)
١٤٧	(الفصل السابع فيما يتقدم من حقوق العباد على حقوق الرب وفقاً لهم في دينهم)
١٤٨	(الفصل الثامن فيما يختلف فيه من تقديم حقوق الله على حقوق عباده)



صفحة	
١٤٩	( فصل فيما يثاب عليه من الطاعات )
١٥٠	( قاعدة في الجواب والزواج )
١٦٦	( فصل فيما يشترط فيه النماز من الزواج ومالا يشترط )
١٦٧	( فصل في بيان متعلقات حقوق الله عز وجل ومحالها )
١٦٧	( قاعدة ) في بيان متعلقات الاحكام
١٨٠	( فائدة ) في حكم النية - ( فائدة ) المقصود بالنية
١٨١	( فصل في وقت النية المشروطة في العبادة )
	( فائدة ) يكفي في العبادات نية فردة
١٨٢	( فصل في قطع النية في أثناء العبادة )
١٨٥	( فصل في تردد النية مع ترجيح أحد الطرفين )
	صيام يوم الشك - صوم المستحاضة
١٨٦	( فصل في تفريق النيات على الطاعات ) الصلاة والصيام - الزكاة والصدقات
١٨٧	( النوع السادس والعشرون من أعمال القلوب التوبة ولها ثلاثة أركان )
١٨٨	( النوع السابع والعشرون الاخلاص )
	( النوع الثامن والعشرون الرضا بالقضاء - النوع التاسع والعشرون التفكير في ملكوت السموات
١٩٠	( فصل فيما يتعلق به الاحكام من الأبدان وما يتعلق به من الجوارح )
١٩٧	( فصل فيما يتعلق به الاحكام من الحواس )
٢٠٠	( فصل فيما يتعلق به الطاعات من الأموال )
٢٠١	( فصل فيما يتعلق بالأماكن من الطاعات ) وهي القربات المالية والبدنية
٢٠٢	( فصل فيما يتعلق بالآزمان من الطاعات )
٢٠٣	( فصل في تنوع العبادات البدنية )
	بحث في الطلاق - تخير الأئمة والولاية - حد الحنفي على شرب النبيذ - وجوب الزكاة على الفور - الحدود المتداخلة - ما عزمته أفضل من رخصته - إن تقارنت الأدلة - الإبراد بالظهر - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ما يجب على الفور قضاءؤه



# قَوْلُ عَلِيٍّ الْأَخْصَامِ فِي مِصْرَاحِ الْأَنَامِ

---

للإمام المحدث الفقيه سلطان العلماء  
أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي  
المتوفى سنة ٦٦٠ هـ

---

## الجزء الثاني

---

روجعت على نسخة العلامة اللغوي : المرحوم محمود بن التلاميذ الشنقيطي  
التي صححها وراجعها بخطه : المحفوظة بدار الكتب  
الملكية المصرية

---

يطلب من المكتبة البخارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر  
لصاحبها : مصطفى حرم

---

دار المعرفة  
بيروت - لبنان



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فصل فيما يفوت من المصالح أو يتحقق من المفاسد مع النسيان)

النسيان غالب على الإنسان ولا إثم على النسيان ؛ فمن نسى مأموراً به لم يسقط بنسيانه مع إمكان التدارك لأن غرض الشرع تحصيل مصلحته ؛ فمن نسى صلاة أو صوماً أو حجاً أو عمرة أو قصاصاً أو شيئاً من حقوق الله تعالى أو حقوق عباده ، فإن كان مما لا يقبل التدارك كالجهاد والجمعات وصلاة الكسوف والرواتب - على قول - وصلاة الجنائز في بعض وإسكان من يجب إسكانه من الزوجات والآباء والأمهات والرقيق سقط وجوبه بفواته وإن كان مما يقبل التدارك من حقوق الله أو حقوق عباده كالصلاة والزكاة والصيام والنذور والديون والكفارات ونفقات الزوجات وجب تداركه على الفور إن كان واجباً على الفور ، وإن كان على التراخي فهو باق على تراخيه والأولى تعجيله لأنه مسارعة في الخيرات

ولمن نسى التحريم حالان : أحدهما أن يكون من محرمات العبادة كالكلام والفعل الكثير في الصلاة وارتكاب محظورات الحج ومنهيات الصيام والاعتكاف مع نسيان العبادة التي هو ملابسها فإن كان منهى العبادة من قبيل الإلتفاف كقتل الصيد في الإحرام ، وحقاق الشعر وقلم الأظفار لم تسقط كفارته لأنها وجبت جابرة والجوار لا تسقط بالنسيان وإن لم يكن منهى العبادة إلتافاً سقط إثم من غير بدل ؛ ولو صلى ناسياً لطهارة الحدث لم تصح صلاته لأنه نسى مأموراً به ؛ ولو صلى ناسياً لنجاسة لا يفي عن مثاها في حال الاختيار ففي



عذره قولان مأخذهما أن الطهارة عن النجس من جملة المأمورات كالطهارة عن الحدث، وأن استصحاب النجاسة في الصلاة من قبيل المنهيات، وإنما وجب تدارك المأمورات إذا ذكرت لأن الغرض تحصيل مصلحتها وهي ممكنة التدارك بعد الذكر؛ والغرض من المنهى دفع المفسد فإذا وقع المنهى وتحققت مفسدته لم يمكن رفعها بعد وقوعها.

الحال الثانية : أن لا يختص تحريمها بالعبادة فيسقط إثمه ويجب الضمان كن باع جاريته ثم نسي بيعها فوطئها أو أبان زوجته ثم نسي إباتها فوطئها أو أعتق أمته ثم نسي عتقها فوطئها أو باعها أو باع طعاما ثم نسي بيعه فأكله فلا إثم عليه في ذلك كله، ولا ينفذ تصرفه ويلزمه ضمان ما ألتفه من منافع البضع وغيره لأن الضمان من الجوابر والجوابر لا تسقط بالنسيان، ولو حلف بالله على شيء أو بطلاق أو إعتاق ثم فعل ما حلف عليه ناسياً لحلفه فقيه قولان بين العلماء والمختار حثه، وبه قال الأئمة الثلاثة لأن اللفظ لم يغلب في عرف الاستعمال على حال الذكر فيتقيد بها.

(فائدة) الغالب من النسيان ما يقصر أمدده ولا يستمر على طول الزمان إلا ما ندر منه، فمن أتى بمحذور الصلاة مع النسيان فإن قصر زمانه عفى عنه اتفاقاً، وإن طال زمانه فقيه مذهبان : أحدهما يعني عنه لأنه ينتهك الحرمة به؛ والثاني : لا يعني عنه لأن الشرع قد فرق في الأعذار بين غالبها ونادرها، فعفا عن غالبها لما في اجتنابه من المشقة الغالبة، وآخذ بنادرها لاتتفاء المشقة الغالبة، فإننا نفرق بين دم البراغيث والبثرات وبين غيرهما من النجاسات النادرات وكذلك نفرق بين فضلة الاستجمار لغلبة الابتلاء بها وبين غيرها من النجاسات.

(فصل في مناسبة العلل لأحكامها وزوال الأحكام بزوال أسبابها)

فالضرورات مناسبة لإباحة المحظورات جلباً لمصلحتها، والجنايات مناسبة لإيجاب العقوبات درءاً لمفاسدها، والنجاسات مناسبة لوجود اجتنابها ولا مناسبة



بين طهارة الأحداث وأسبابها ، إذ كيف يناسب خروج المني من الفرج أو إيلاج أحد الفرجين في الآخر أو خروج الحيض والنفاس لغسل جميع أعضاء البدن ، ولا مناسبة بين المس واللبس وخروج الخارج بين إحدى السيلين لإيجاب تطهير الأربعة مع الغفو عن نجاسة محل الخروج ، ولا للمسح على الهائم والعصائب والجباثر والخفاف ، وكذلك لا مناسبة لأسباب الحدث الأصغر والأكبر لإيجاب مسح الوجه واليدين بالتراب بل ذلك تعبد من رب الأرباب ومالك الرقاب الذي يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وما أشبه هذه الأسباب بالتوقيت ؛ والأصل أن نزول الأحكام بزوال دلتها فإذا تنجس الماء القليل ثم بلغ قلتين زالت نجاسته لزوال علته وهي القلة ، ولو تغير الكثير ثم أزيل تغيره لزوال غلة نجاسته وهي التغير ، فإذا انقلب العصير خمرًا زالت طهارته ، فإذا انقلب الخمر خلا زالت نجاستها ، وكذلك الصبا والسفه والإغماء والنوم والجنون أسباب لزوال التكليف ونفوذ التصرف فإذا زالت حصل التكليف ونفذ التصرف ، وكلما عاد النوم أو الإغماء أو الجنون زال التكليف بزوال علته ، وكذلك يثبت التصرف بمحصول الملك ويزول بزواله ، وكذلك أحكام الحدث الأصغر والأكبر ، وكذلك حكم السهو والغفلة والذكر والنسيان ، وكذلك وجوب العصمة بالإيمان وزوالها بالكفر ، وكذلك نزول ولاية الأب والوصي والحاكم بفسوقهم فإن عادوا إلى العدالة عاد الأب إلى ولايته دون الوصي والحاكم لأن فسوق الأب مانع ، وفسق الوصي والحاكم قاطع ، وكذلك موانع ولاية النكاح في حق الأولياء ترفع الولاية بزوالها وتعود بارتفاعها ، وقد شرع الرمل في الطواف لإيهام المشركين قوة المؤمنين وقد زال ذلك والرمل مشروع إلى يوم الدين . ومثل هذا لا يقاس عليه لأن القياس فرع لفهم المعنى ويجوز أن يقال : إنه صلى الله عليه وسلم رمل في حجة الوداع مع زوال السبب تذكيراً لنعمة



الأمن بعد الخوف لنشكر عليها فقد أمرنا الله بذكر نعمه في غير موضع من كتابه وما أمرنا بذكرها إلا لنشكرها  
(فائدة) إذا خلف العلة علة موجبة حكم الأولى استمر الحكم كما لو بلغ الصبي سفيها أو مغمى عليه أو مجنونا .

(فصل فيما يتدارك إذا فات بعذر وما لا يتدارك مع قيام العذر)  
والضابط أن اختلال الشرائط والأركان إذا وقع لضرورة أو حاجة فإن لم يختص وجوبه بالصلاة كالستر فإن كان في قوم يعهم العرى فلا قضاء عليه لما فيه من المشقة، وإن ندر العرى في بعض الجهات فإن أمرناه بإتمام الركوع والسجود لم يقض على الأصح . وإن أمرناه بالإيماء وجب القضاء على الأصح وإن اختص وجوبه بالصلاة في الأركان والطهارتين كان العذر عاما لعدم الماء في الأسفار، والعمود في الصلاة بالأمراض فلا قضاء لما فيه من المشقة العامة، وإن ندر فإن كان مما يدوم إذا وقع كالاستحاضة وسلس البول واسترخاء الاست والاضطجاع في الصلاة بالمرض فلا قضاء . وإن كان للعذر النادر بدل كتيمم المسافر خوفا من البرد وتيمم صاحب الجيرة وكالتيمم بانقطاع الماء في الحضر ففي القضاء لندرة هذا قولان . وإن لم يكن بدل كن فقد الماء والتراب فالمذهب وجوب القضاء إلا في صلاة المحارب إذا اشتد الخوف والتحم القتال، ومذهب الشافعي رحمه الله أن الصلاة لا تسقط إلا بسقوط التكليف أو الحيض . وقال أبو حنيفة رحمه الله كل صلاة لا يجب قضاؤها فلا يجب أداؤها لاختلاله وهو قول الشافعي إلا أن الشافعي لا يحرم الأداء خلافا لأبي حنيفة فإنه حرمه لاختلاله، وقال المزني كل صلاة وجب أداؤها فلا يجب قضاؤها وبني على ذلك

(قاعدة) وهي أن من كلف بشيء من الطاعات فقدّر على بعضه وعجز عن بعضه فإنه يأتي بما قدر عليه ويسقط عنه ما عجز عنه لقوله سبحانه وتعالى



(لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، وبهذا قال أهل الظاهر. واستثنى بعض الظاهرية صلاة المحدث لقوله عليه السلام: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»، وقال أهل الظاهر وبعض العلماء: من تعدد ترك الصلاة أو الصيام لا يلزمه القضاء، لأن القضاء ورد في الناسي والنائم وهما معذوران وليس المتعمد في معنى المعذور، ولما قالوه وجه حسن، وذلك أن الصلاة ليست عقوبة من العقوبات حتى يقال إذا وجبت على المعذور فوجوبها على غيره أولى. لأن الصلاة إكرام من الله تعالى للعبد، وقد سجد جليسا له، وأقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ساجداً؛ ولا يستقيم مع هذا أن يقال إذا أكرم المعذور بالمجالسة والتقريب كان العاصي الذي لا عذر له أولى بالإكرام والتقريب وما هذا إلا بمثابة من يرتب السكرامة على أسباب الإهانة فيقول إذا كففت عن عقوبة الإغفاء كان الكف عن حد الزناة وقطاع الطريق وشربة الخمر والجنابة على النفوس والأطراف أولى. وهذا قطع للنسابة من الأسباب ومسبباتها

(فصل في بيان تخفيفات الشرع)

وهي أنواع: منها تخفيف الإسقاط كإسقاط الجمعات والصوم والحج والعمرة بأعذار معروفة؛ ومنها تخفيف التنقيص كقصر الصلاة وتنقيص ما عجز عنه المريض من أفعال الصلوات كتقصير الركوع والسجود وغيرهما إلى القدر الميسور من ذلك ومنها تخفيف الإبدال كإبدال الوضوء والغسل بالتييم؛ وإبدال القيام في الصلاة بالقعود، والقعود بالاضطجاع، والاضطجاع بالإيماء؛ وإبدال العتق بالصوم، وإبدال بعض واجبات الحج والعمرة بالكفارات عند قيام الأعذار ومنها تخفيف التقديم كتقديم العصر إلى الظهر، والعشاء إلى المغرب في السفر والمطر؛ وكقديم الزكاة على حولها والكفارة على حثها

ومنها تخفيف التأخير كتأخير الظهر إلى العصر، والمغرب إلى العشاء. رمضان إلى ما بعده.



ومنها تخفيف الترخيص كصلاة المتيمم مع الحدث ، وصلاة المستجمر مع  
فضلة النجوى ، وكأكل النجاسات للدراة ، وشرب الخمر للغصة والتلفظ بكلمة  
الكفر عند الإكراه ؛ ويعبر عن هذا بالإطلاق مع قيام المانع أو بالإباحة  
مع قيام الحاضر

### (فصل في المشاق الموجبة للتخفيفات الشرعية)

المشاق ضربان : أحدهما مشقة لا تنفك العبادة عنها كمشقة الوضوء والغسل  
في شدة السبرات ومشقة إقامة الصلاة في الحر والبرد ولا سيما صلاة الفجر  
ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ، ومشقة الحج التي لا انفكاك عنها  
غالباً ، ومشقة الاجتهاد في طلب العلم والرحلة فيه ، وكذلك المشقة في رجم  
الزناة وإقامة الحدود على الجناة ، ولا سيما في حق الآباء والأمهات والبنين  
والبنات فإن في ذلك مشقة عظيمة على مقيم هذه العقوبات بما يجده من الرقة  
والمرحمة بها للسراق والزناة والجناة من الأجانب والأقارب البنين والبنات  
ومثل هذا قال تعالى : (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله) وقال عليه الصلاة  
والسلام : لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ، وهو صلى الله عليه وسلم  
أولى بتحمل هذه المشاق من غيره لأن الله سبحانه وتعالى وصفه في كتابه العزيز  
بأنه بالمؤمنين رؤوف رحيم ، فهذه المشاق كلها لا أثر لها في إسقاط العبادات  
والطاعات ولا في تخفيفها لأنها لو أثرت لفاتت مصالح العبادات والطاعات في  
جميع الأوقات أو في غالب الأوقات ، وفاتت ما رتب عليها من المثوبات  
الباقيات مادامت الأرض والسموات

الضرب الثاني : مشقة تنفك عنها العبادات غالباً وهي أنواع

النوع الأول : مشقة عظيمة فادحة كمشقة الحرف على النفوس والأطراف  
ومنافع الأطراف فهذه مشقة موجبة للتخفيف والترخيص ، لأن حفظ المهج



والاطراف لإقامة مصالح الدارين أولى من تعريضها للفوات في عبادة أو عبادات  
ثم تفوت أمثالها

النوع الثاني : مشقة خفيفة كأدنى وجع في إصبع أو أدنى صداع أو سوء مزاج خفيف ، فهذا لا لفتة اليه ولا تعرج عليه لأن تحصيل مصالح العبادة أولى من دفع مثل هذه المشقة التي لا يؤبه لها

النوع الثالث : مشاق واقعة بين هاتين المشقتين مختلفة في الخفة والشدة فما دنا منها من المشقة العليا أوجب التخفيف ، وما دنا منها من المشقة الدنيا لم يوجب التخفيف إلا عند أهل الظاهر ، كالخى الخفيفة ووجع الضرس اليسير وما وقع بين هاتين الرتبتين مختلف فيه ، منهم من يلحقه بالعليا ، ومنهم من يلحقه بالدنيا ، فكلاهما قارب العليا كان أولى بالتخفيف ، وكلاهما قارب الدنيا كان أولى بعدم التخفيف ، وقد توسط مشاق بين الرتبتين بحيث لا تدنو من أحدهما فقد يتوقف فيها ، وقد يرجع بعضها بأمر خارج عنها ، وذلك كابتلاع الدقيق في الصوم ، وابتلاع غبار الطريق وغربة الدقيق لأثره لشدة مشقة التحرز منها ولا يعنى عما عداها مما تخف المشقة في الاحتراز عنه وفي ما بينهما كابتلاع ماء المضمضة مع الغلبة اختلاف لوقوعه بين الرتبتين ، ولما كانت المبالغة مستندة إلى تقصيره بفعله مانهى عنه ألحقها بعضهم بما تيسر الاحتراز عنه وأبطل بها الصوم ، وألحقها بعضهم بالمضمضة لوقوعها عن الغلبة ؛ وتختلف المشاق باختلاف العبادات في اهتمام الشرع فما اشتد اهتمامه به شرط في تخفيفه المشاق الشديدة أو العامة ، وما لم يهتم به خففه بالمشاق الخفيفة ، وقد تخفف مشاقه مع شرفه وعلو مرتبته لتكرار مشاقه كيلا يؤدي إلى المشاق العامة الكثيرة الوقوع .

مثاله : ترخيص الشرع في الصلاة التي هي من أفضل الأعمال تقام مع الخبث الذي يشق الاحتراز منه ، ومع الحدث في حق التيمم والمستحاضة ، ومن كان



عذره كعذر المستحاضة ، وكذلك المشاق في الحج ثلاثة أقسام : منها ما يعظم فيمنع وجوب الحج ، ومنها ما يخفف ولا يمنع الوجوب ، ومنها ما يتورط فيتردد فيه ، وما قرب منه إلى المشقة العليا كان أولى بمنع الوجوب ، وما قرب منه إلى المشقة الدنيا كان أولى بأن لا يمنع الوجوب ، ولا تختص المشاق بالعبادات بل تجرى في المعاملات .

مثاله : الفرر في البيوع وهو أيضاً ثلاثة أقسام : أحدها ما يعسر اجتنابه كبيع الفستق والبندق والرمان والبطيخ في قشورها فيعني عنه .  
القسم الثاني : ما لا يعسر اجتنابه فلا يعني عنه .

القسم الثالث : ما يقع بين الرتبين وفيه اختلاف منهم من يلحقه بما عظمت مشقته لارتفاعه عما خفت مشقته ، ومنهم من ياحقه بما خفت مشقته لانحطاطه عما عظمت مشقته إلا أنه تارة يعظم الفرر فيه فلا يعني عنه على الأصح كبيع الجوز الأخضر في قشرته ، وتارة يخفف العسر فيه لمسيس الحاجة إلى بيعه فيكون الأصح جوازه كبيع الباقلاء الأخضر في قشرته ، فأما الصلاة فينتقل فيها القائم إلى القعود بالمرض الذي يشوش عليه الخشوع والاذكار ولا يشترط فيها الضرورة ولا العجز عن تصوير القيام اتفاقاً ويشترط في الانتقال من القعود إلى الاضطجاع عذراً أشق من عذر الانتقال من القيام إلى القعود لأن الاضطجاع منافع لتعظيم العبادات ، ولا سيما والمصلى مناجر به وقد قال سبحانه « أنا جليس من ذكرني »

وأما الأعذار في ترك الجماعات والجمعات تخفيفاً لأن الجماعات سنة والجمعات بدل وأما الصوم فالأعذار فيه خفيفة كالسفر والمرض الذي يشق الصوم معه لمشقة الصوم على المسافر ، وهذان عذران خفيفان وما كان أشد منهما كالخوف على الأطراف والأرواح كان أولى بجواز الفطر .

وأما الحج فالأعذار في إباحة محظوراته خفيفة إذ يجوز لبس المخيط فيه



بالتأذى بالحر والبرد، ويجوز حلق الرأس فيه بالتأذى من المرض والقمل وكذلك الطيب والدهن وقلم الأظفار.

وأما التيمم: فقد جوزه الشافعي رحمه الله تارة بأعذار خفيفة، ومنعه تارة على قول بأعذار أثقل منها، والأعذار عذره رتب متفاوتة في المشقة.

الرتبة الأولى: مشقة عظيمة فادحة كالخوف على النفوس والأعضاء ومنافع الأعضاء فيباح بها التيمم.

الرتبة الثانية: مشقة دون هذه المشقة في الرتبة كالخوف من حدوث المرض المخوف فهذا ملحق بالرتبة العليا على الأصح.

الرتبة الثالثة: خوف إبطاء البرء وشدة الضنى في إلحاقه بالرتبة الثانية خلاف. والأصح الإلحاق

الرتبة الرابعة: خوف الشين إن كان باطناً لم يكن عذراً. وإن كان ظاهراً فقيه خلاف والمختار الإباحة فهذه الأعذار كلها كما ذكرناه في إباحة الفطر في الصوم وفي إباحة القعود في الصلاة ويدل على ذلك صور جوز فيها الشافعي التيمم بمشاق خفيفة دون هذه المشاق

أحدهما: إذا بيع منه الماء بأكثر من ثمن المثل بشيء حقير يسير فانه لا يلزمه شرائه ولا شك أن ضرر الغبن بدائق دون ضرر المشقة بظهور الشين وإبطاء البرء وشدة الضنى. ولا سيما إذا ظهر الشين في وجوه النساء اللاتي نفاقهن في جملهن مع أن ضرر الشين يدوم إلى الممات وضرر الغبن بالدائق ينصرم في الحال. وقد خالف مالك في ذلك وخلافه متجه

الصورة الثانية: إذا وهب منه ثمن الماء وهو درهم مثلاً فانه لا يلزمه قبوله. وله أن يتيمم دفعا لتضرره بالثمن بالدرهم. ولا شك أن تضرره بالشين والمرض المخوف وشدة الضنى وبطء البرء دوامها أعظم من تضرره بذلك مع تصرمه الصورة الثالثة: إذا كان معه ثمن اناء ولكنه محتاج إليه في نفقة سفره



في ذهابه وإيابه فإنه يقيم، كيلا ينقطع عن سفره ويكون سفره سفر نزهة غير مهم في أمر الدين، وتضرره لانقطاعه عن هذا السفر دون تضرره بما ذكرناه من المرض والخوف. وشدة الضنى. وبطء البرء وظهور الشين مع أن سفر النزهة من رعونات النفوس التي لا يقصدها معظم العقلاء بخلاف التضرر بما ذكرناه فإنه مقصود الدفع لكل عاقل.

ونظير هذا التثديد في باب التيمم ما ذكره الشافعي ومالك رحمهما الله في أن التحلل من الحج يختص بحصر العدو. وقد خوفوا في ذلك لأن الآية دالة على جواز الخروج من الحج بالاعذار. فإن الإحصار عند المعتبر من أهل اللغة موضوع لإحصار الأعذار. والحصر موضوع لحصر الأعداء بدليل قوله (فخذوهم وأحصروهم) وقال بعض أهل اللغة هما لغتان في حصر الأعداء. فإن قيل إن قوله (فإن أحصرتم) الآية نزلت بالحديبية ولم يكن إحصار عذر وإنما كان إحصار عدو؟ قلنا: إذا دلت على إحصار العذر بمنطوقها وعلى إحصار العدو بمفهومها فتنازل الأمرين جميعاً، ونهت على أن التحلل بحصر الأعذار أولى من التحلل بحصر الأعداء.

فإن قيل: قد قرن بها ما يدل على أنها نزلت في حصر الأعداء وهو قوله: (فاذا أمتم) فالأمن إنما يستعمل في زوال الخوف من الأعداء دون زوال الأمراض والأعذار؟ فالجواب أن الآية لما دلت على أن التحلل بالحصر أولى يرجع الأمر إلى ما دلت عليه الآية بطريق الأولى لا بطريق اللفظ وإن جعلنا حصر وأحصرو لغتين دل أحصر على الأمرين. ورجع لفظ الأمن إلى أحدهما دون الآخر؛ والذي ذكره مالك والشافعي لتفسيره في الشريعة السمحة التي قال الله تعالى فيها: (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال فيها: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال: (يريد الله أن يخفف عنكم)، فإن من انكسرت رجله وتعذر عليه أن يعود إلى الحج والعمرة يبقى



في بقية عمره حاسر الرأس متجرداً من اللباس محرماً عليه النكاح والانكاح  
وأكل الصيود والتطيب والادهان وقلم الأظفار وحاق الشعر ولبس الخفاف  
والسراويلات وهذا بعيد من رحمة الشارع ورفقه ولطفه بعباده.

الصورة الرابعة : ان أصحابنا قالوا لا يلزمه طلب الماء من فرسخ ولا من  
نصف فرسخ لما فيه من المشقة . ولا شك أن هذه المشقة أخف مما ذكرناه  
من المرض المخوف ، وبطء البرء ، وشدة الضنى ، وظهور الشين ؛ وكذلك قالوا  
لا يطلبه مع الخوف على ماله ولم يفرقوا بين المال القليل والكثير قالوا بل يطلبه  
من مكان لو استغاث منه برفقته لأغاثره مع ما هم عليه من اشتغالهم

وأما المنة فحملوها ثلاثة أقسام : أحدها أن يرهب منه ثمن الماء والدلو  
والرشاء فيجوز له التيمم لعظم المنة فيها

القسم الثاني : أن يرهب منه الماء أو يعار الدلو والرشاء أو يقرض ثمن الماء  
مع القدرة على الوفاء فلا يجوز له التيمم لخفة مشقة المنة بمثل ذلك

القسم الثالث : هل يجب عليه استيهاب الماء أو استعارة الدلو والرشاء فيه ؟  
فان قيل : المشاق تنقسم إلى ماهو في أعلى مراتب الشدة ، وإلى ماهو في أدناها  
وإلى ما توسط بينهما فكيف تعرف المشاق المتوسطة الميعة التي لا ضابط  
لها مع أن الشرع قد ربط التخفيفات بالشديد والأشد والشاق والأشق  
مع أن معرفة الشديد والشاق متعذرة لعدم الضابط ؟ قلنا : لا وجه لضبط هذا  
وأمثاله إلا بالتقريب فان ما لا يجد ضابطه لا يجوز تعطيله ويجب تقريبه فالأولى  
في ضابط مشاق العبادات أن تعطى هبة كل عبادة بأدنى المشاق المعتبرة في  
تلك العبادة ، فان كانت مغلها أو أريدت الرخصة بها ، ولن يعلم التماثل إلا بالزيادة  
إذ ليس في قدرة البشر الوقوف على تساوى المشاق فاذا زادت إحدى المشقتين  
على الأخرى علنا أنهما قد استويا لهما اعتملت عليه المشقة الدنيا منهما وكان  
ثبوت التخفيف والترخيص بسبب الزيادة أو لا مثال ذلك أن التأذى بالقمل



مبيح للحلق في حق الناسك فينبغي أن يعتبر تأذيه بالأمراض بمثل مشقة العمل ، كذلك سائر المشاق المبيحة للبس والطيب والذهن وغير ذلك من المحظورات ، وكذلك ينبغي أن تقرب المشاق المبيحة للتيمم بأدنى مشقة أبيع بمثلها التيمم . وفي هذا إشكال فإن مشقة الزيادة السيرة على ثمن المثل ومشقة الانقطاع من سفر الزمة خفيفة لا يبغي أن يعتبر بها الأمراض . وأما المبيح للفطر فينبغي أن تقرب مشقته بمشقة الصيام في الحضر فإذا شق الصوم مشقة تربي على مشقة الصوم في الصوم فليجز الإفطار بذلك . ولهذا نظائر كثيرة : منها مقادير الإغراق في المعاملات . ومنها توقان الجائع إلى الطعام وقد حضرت الصلاة . ومنها التأذى بالرياح الباردة في الليلة المظلمة . وكذلك التأذى بالمشي في الوحل . ومنها غصب الحكام المانع من الإقدام على الأحكام . فإن المراتب في ذلك كله مختلفة ولا ضابط لتوسطاتها إلا بالتقريب . وقد ضبط غصب الحاكم بما يمنع من استيفاء النظر وكل هذه تقريبات يرجع في أمثالها إلى ظنون المكلفين . ولا ينهى الحاكم الغضبان عن الحكم بما هو معلوم له إذ لا حاجة به إلى النظر فيه ؛ مثاله أن يدعى إنسان على إنسان بدرهم معلوم فينكره فلا يكره للحاكم الحكم بينهما إذ لا يحتاج في هذه المسألة إلى نظر واعتبار بل حكمه في حال رضاه . فإن قيل قد تقرر في الشرع أن مالا يمكن ضبطه لا يجب الحمل على أقله كمن باع عبدا وشرط أنه كاتب أو نجار أو رامي أو بان فإن الشرط يحمل على أقل رتبة الكتابة والتجارة والخطابة والبناء وكذلك أسلم في شيء ووصفه بصفات لكل واحدة منهن رتب عالية ورتب دانية ورتب متوسطة فانه يحمل على أدناها ، إذ لا ضبط لما زاد عليها ، فإذا وصف الجارية بإشراق اللون أو بالسكل أو بالبياض حمل على أقل رتب ذلك ، وكذلك سائر الصفات فهلا قلتم بالحمل ههنا على أدنى رتب المشاق لعسر ضبط رتب المشاق الزائدة على أدناها ؟ قلنا لا يجوز تقويت مصالح العبادات مع عظمتها وشرافها بمثل هذه المشاق مع خفتها وسهولة تحملها ، بل تحمل هذه



المشاق لا وزن له في تحصيل مصالح العبادات لأن مصالح العبادات باقية أبد الأبدن ودهر الداهرين مع ما يتنقش عليها من رضارب العالمين ولذلك كان اجتناب الترخص في معظم هذه المشاق أولى لأن تحمل المشاق فيها أعظم أجراً من تعاطيه بغير مشقة ، لما ذكرناه من فضل تحمل المشاق لأجل الله وإتمامها في المعاملات على الأقل تحصيلاً لمقاصد المعاملات ومصالحها فإن الحمل على الأعلى يؤدي في السلم إلى عزة الوجود ، وهي مبطلّة للسلم . والحمل في الصفات المشروطة في البيع على الأعلى يؤدي إلى كثرة التنازع والاختلاف ، والحمل على ما بينهما لاضابط له ولا وقوف عليه فتعذر تمييزه لعدم الاطلاع عليه

### (فصل في الاحتياط في جلب المصالح ودرء المفاسد)

المصالح التي أمر الشرع بتحصيلها ضربان : أحدهما مصالح الإيجاب ، والثاني مصالح الندب ؛ والمفاسد التي أمر الشرع بدرئها ضربان : أحدهما مفاسد الكراهة ، الثاني : مفاسد التحريم ، والشرع يحتاط لدرء مفاسد الكراهة والتحريم كما يحتاط لجلب مصالح الندب والإيجاب ، والاحتياط ضربان

أحدهما ما يندب إليه ويعبر عنه بالورع كفصل اليدين ثلاثاً إذا قام من النوم قبل إدخالهما الإناء ، وكالخروج من خلاف العلماء عند تقارب المأخذ وكإصلاح الحكم بين الخصوم في مسائل الخلاف ، وكاجتناب كل مفسدة موهمة وفعل كل مصلحة موهمة فمن شك في عقد من العقود أو في شرط من شروطه أو في ركن من أركانه فليعده بشروطه وأركانه . وكذلك من فرغ من عبادة ثم شك في شيء من أركانها أو شرائطها بعد زمن طويل فالورع أن يعيدها . فلو شك في إبراء من دين ، أو تعزير ، أو حد ، أو قصاص فليبرئ من ذلك ليحصل على جزاء المحسنين ويبرأ خصمه ييقين ، وإن شك في إعتاق أو قبل الدخول فليجدد النكاح والاعتاق . وإن شك أطلق قبل الدخول أو بعده . فإن كان قبل انقضاء العدة : فليجدد رجعة ونكاحاً ، وإن كان بعد انقضائها فليجدد النكاح : وإن



شك أطلق واحدة أو اثنتين فإن أراد بقاء النكاح مع الورع فليطلق طلاقاً معلقة على نفي الطلقة الثانية : بأن يقول إن لم أكن طلقها فهي طالق كي لا يقع عليه طلقان . وإن شك في الطلقة أرجعية هي أم خلع فلا يرجع وليجدد النكاح لأنها إن تكن رجعية فقد تلافاها بالرجعة ، وإن كانت خلعا فقد تلافاها . وإن شك في حال المال المخرج في الزكاة أو الكفارة أو الديون فليعد ذلك . ومن يقز الطهارة وشك في الحدث فالورع أن يحدث ثم يتطهر . فإن تطهر من غير حدث فالخيار أن الورع لا يحصل بذلك لعجزه عن جزم نية رفع الحدث لأن بقاء الطهارة يمنعه من الجزم كما أن بقاء شعبان يمنع من جزم نية صوم شهر رمضان ليلة الثلاثين من شعبان وهذا هو الجاري على أصول مذهب الشافعي رحمه الله من جهة أن استصحاب الأصل قد منع الجزم والأجزاء في مسائل شتى ، ولا فرق بينهما وبين هذا ، ولو التبس عليه المتى بالمذى فليجتمع ثم يغتسل لجزم النية ، فإن اغتسل من غير جنابة فينبغي أن لا يجزئه إلا في أعضاء الوضوء لأن استصحاب الطهارة فيما عدا الوضوء مانع من جزم نية الغسل فيها ، ونظائر هذا كثيرة ، وضابطه أن يدع ما يريه إلى ما لا يريه ، ومن ترك الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه

الضرب الثاني : ما يجب من الاحتياط لكونه وسيلة إلى تحصيل ما تحقق تحريمه فإذا دارت المصلحة بين الإيجاب والسلب والاحتياط حملها على الإيجاب لما في ذلك من تحقق براءة الذمة ، فإن كانت عند الله واجبة فقد حصل مصلحتها وإن كانت مندوبة فقد حصل على مصلحة التدب وعلى ثواب نية الجواب فإن من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة ، وإذا دارت المفسدة بين الكراهة والتحريم فالاحتياط حملها على التحريم ، فإن كانت مفسدة التحريم محققة فقد فاز باجتنابها ، وإن كانت منفية فقد اندفعت مفسدة المكروهة ، وأئيب على قصد اجتناب المحرم فإن اجتناب المحرم أفضل من اجتناب المكروه كما أن فعل الواجب أفضل من فعل المندوب ، وللاحتياط لتحصيل مصلحة الواجب أمثلة



أحدها : أن من نسي صلاة من خمس لا يعرف عينها ، فإنه يلزمه الخمس ليتوسل بالأربع إلى تحصيل الواجبة .

المثال الثاني : أن من نسي ركوعاً أو سجوداً أو ركناً من أركان الصلاة ولم يعرف محله ، فإنه يلزمه البناء على اليقين احتياطاً لتحصيل مصلحة الواجب والبناء على اليقين تقدير أشق الأمرين والإتيان بالأشقى منهما ، فإذا شك أترك الركن من الركعة الأولى أم من الثانية . بي على أنه من الأولى لأنه الأشق

المثال الثالث : يجب على الخنثى المشكل أن يستتر في الصلاة كالنساء للنساء احتياطاً لتحصيل مصلحة واجب السترة .

المثال الرابع : إذا اختلط قتل المسلمين بقتل الكفار فانا نفصل الجميع ونكفهم وندفنهم توسلاً إلى إقامة حقوق المسلمين من الغسل والدفن والتكفين ، وكذلك إذا تعارضت شهادتان في كفر الميت وإسلامه ، فانا نغسله ونكفنه ونصلي عليه وندفنه في قبور المسلمين . وفي اختلاط المسلمين بالكافرين لا نصلي على الكافرين بل نخص المؤمنين بنية الصلاة عليهم لتحريم الصلاة على الكافرين ولا يمكن الاختلاط عند تعارض النيات إلا بالصلاة .

المثال الخامس : أن من لزمته زكاة من زكاتين لا يعرف عينها مثل أن لزمته زكاة لا يدري أبقرة هي : أم بعير ، أم دينار ، أم درهم ، أم حنطة ، أم شعير فإنه يأتي بالزكاة ليخرج عما وجب عليه وفي هذا نظر فان الأصل عدم كل واحدة منهما بخلاف نسيان صلاة من خمس فان الأصل في كل واحدة منهن الوجوب

المثال السادس : إذا شك الناسك هل هو مفرد أو متمتع أو قارن وكان ذلك قبل الطواف فإنه يجعل نفسه قارناً ليبرأ بيقين ، لأنه إن كان قبل ذلك قارناً لم تضره نية القران وإن كان متمتعاً فقد أدخل الحج على العمرة ، وإن كان مفرداً لم تضره نية القران فيبرأ من الحج بكل حال

المثال السابع : إذا شك المرأة هل الواجب عليها عدة وفاة أم عدة طلاق فإنه



يلزمها الإتيان بالعدين لتخرج عما عليها ييقين

المثال الثامن : إذا مات زوج الأمة وسيدها وشكت في السابق منهما، فله يلزمها الاستبراء وعدة الوفاة لتبرأ ييقين .

المثال التاسع : وجوب الغسل لكل صلاة على المتحيرة لتبرأ عما عليها ييقين لأنها إن كانت حائضاً فلا طهارة عليها ، وإن كانت قد طهرت من الحيض فوظيفتها الغسل وقد أتت به .

المثال العاشر : وجوب الصلاة على المستحاضة للمتحيزة في جميع الأوقات لاحتمال طهرها في كل واحدة منها .

المثال الحادي عشر : يجب على المستحاضة صوم شهر رمضان مع صوم شهر آخر وتضاء يومين بسة من ثمانية عشر يوماً لتبرأ عما عليها ييقين ، وهذا لمشكل من جهة أن الشافعي قدر لها أكثر الحيض وأقل الطهر ، وذلك في غاية التدور ، ورد المعتادة إلى العبادة من غير زيادة . مع جواز أن يكون حيضها قد صار إلى خمسة عشر فأى فرق بين رد المعتادة إلى العادة من غير زيادة بناء على أن الأصل عدم تغير العادة ، وبين رد هذا إلى غالب العادات لندرة ذوران العادة على أكثر الحيض وأقل الطهر ، فإن قيل كيف تجزم المستحاضة نية الصوم والصلاة مع أنها ما من وقت تنوي فيه الصوم والصلاة إلا وهي يجوز أن تكون فيه طاهراً ، وأن تكون حائضاً ، ولا يتصور مع هذا التردد جزم ؟ قلنا لما كان وقت الطهر أكثر من وقت الحيض غالباً جاز استناد الجزم إلى هذه الغلبة ، والاحتياط لدرء مفسدة المحرم أمثلة :

أحدها إذا اشتبه إناء طاهر بإناء نجس ، أو ثوب ظاهر بثوب نجس ، وتغفر معرفة الطاهر منهما ، فإنه يجب اجتنابها درءاً لمفسدة النجس منهما .

المثال الثاني : إذا اشتبهت أخته من الرضاع بأختية المهرما يحرم ما عليه احتياطاً لدرء مفسدة تكاح الأخت :



المثال الثالث : إذا اختلط درهم حلال بدرهم حرام ، وجب اجتنابهما دفعا لمفسدة الحرام .

المثال الرابع : إذا اختلط حمام برجمام بلد ملوك مع استوائهما فإنه يحرم الاصطياد منه درهما لمفسدة اصطياد المملوك على الاختيار .

المثال الخامس : نكاح الخنثى المشكل باطل درهما لمفسدة المرأة بالمرأة أو الرجل بالرجل .

المثال السادس : إذا قطع رجل أو امرأة ذكر خنثى مشكل وشفره وأثنيه فانا لا نوجب القصاص على واحد منها درهما لمفسدة أخذ الزائد بالأصل .

المثال السابع : إذا قال إذا كان هذا الطائر غراباً فأمرأتى طالق وإن لم يكن غراباً فأمتى حرة فطائر الغراب وتعدت معرفته ، فانا نحرم عليه الأمانة والمطلقة درهما لمفسدة تحريم إحداهما وكذلك إذا قال إذا كان هذا الطائر غراباً فأمتى حرة ، وإن لم يكن غراباً فعبدى حر فانه يمنع من التصرف فيهما درهما لمفسدة التصرف في الحر منهما .

المثال الثامن : تحريم وطء المستحاضة المنتحرة عند كثير من الأصحاب درهما لما يتوهم من مفسدة الوطء في الحيض . وقد جوزة بعضهم فطراً لحق الزوج في البضع ، وأنه ليس بتقدير الحيض بأولى من تقدير الطهر ولما فيه من الضرر الدائم ولا سيما في حق الزوجين الشايعين . فان قيل الصلاة مع الحيض حرام ومع الطهر واجبة فلم قدمتم الاحتياط لتحصيل مصالح الصلاة على الاحتياط لدرء مفسدة الصلاة في الحيض ؟ قلنا : إن الطهارة شرط من شروط الصلاة فلا تهمل المصالح الحاصلة من أركان الصلاة وسائر شرائطها بغوات شرط واحد ، فان مصالح الصلاة خطيرة عظيمة لا تدانيها مصلحة الطهر من الحيض : لأن الطهر منه كالثمة والتكلمة لمقاصد الصلاة فلا تقدم الثبات والتكلمات على مقاصد الصلاة على ما سنذكره إن شاء الله تعالى في مقاصد



الصلاة . كيف وكل ركن من أركان الصلاة وشرط من شروط مقصود مهم لا يسقط ميسوره بميسوره ؟ وكذلك يصلي من لا يجده ماء ولا تراباً ولا سترة ، ولا يتمكن من القبلة من الركوع ولا من السجود على حسب حاله  
المثال التاسع : لا يقتدى الرجل بالخنثى ولا الخنثى دفعا لمفسدة اقتداء الذكور بالإناث .

المثال العاشر : الاحتياط لمن يوجد ويتوقع وجوده كتحريم نكاح الأمة خوفاً من إرقاق الولد الذي يتوقع وجوده والرق من أعظم المفاسد  
فان قيل : فكيف أجرتهم العنت وقد مهر الحرة ؟ قلنا : دفع مفسدة الزنا عن تحقق وجوده أولى من دفع مفسدة الرق عن يتوم وجوده ؛ ولو تحقق وجوده لكان حق أبيه في درء مفسدة الزنا أولى من حقه في دفع مفسدة الرق لأن مفاسد الزنا عاجلة وآجلة ، ومفاسد الرق عاجلة لا غير ، إذ لا يأثم أحد بكونه رقيقاً ويأثم بكونه زانياً بل العبد المملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه فله أجران .

المثال الحادي عشر : الشهادة بمحصر الورثة ولها حالان : أحدهما أن تكون احتياطاً لما تحقق وجوده كالأباء والأمهات والأجداد والجدات فإذا أقام الوارث بينة بأن الميت أخوه من أبويه لم يدفع إليه شيئاً لأن الأصل بقاء أبويهما وكذلك أجدادهما وجداتهما .

الحال الثانية : الشهادة بنفي الزوجين والإخوة والأخوات وأمثال ذلك فانما لا تدفع شيئاً من الميراث إلا بالحصص في الوارث المذكور وإن كان الأصل عدم الأزواج والزوجات والإخوة والأخوات فهذا احتياط لمن لم يتحقق وجوده ، ولكن وجوده كثير غالب ، وللاحتياط لتحصيل مصلحة المنتدوب أمثلة :

منها : أن من نسي ركعتين من السنن الرواتب ولم يعلم أي سنة الفجر أم



سنة الظهر فإنا تأتي بالسنتين لتحصل على المنسية لمن نسي صلاة صلاتين من مفروضتين ، ومنها من شك هل حصل في الوضوء ثلاثاً أو اثنتين فإنه يأتي بالثالثة احتياطاً للمندوب ، وللاحتياط لدفع مفسدة المكروه أمثلة : منها أن لا تقوم الخنثى عن يمين الإمام ،

ومنها أن لا تتقدم الخنثى على الرجال ، ومنها أنه يكره للرجال أن يصلوا وراء الخنثى في الصفوف وفي صف فيه خنثى .

(فائدة) قد ينعذر الورع على الحاكم في ميثاق الخلاف كما إذا كان ليناً على يقيم حق مختلف في وجوبه فلا يمكن الصلح بينهما ، إذا لا يجوز المساحة بمال أحدهما ، وعلى الحاكم التوسط في الخلاف ، وكذلك حكم الأب والوصي

(فصل فيما يقتضيه النهي من الغضاد ومالا يقتضيه)

للنهي أحوال : الأولى أن ينهى عن الشيء لاختلال ركن من أركانه أو شرط من شرائطه : كالنهي عن الصلاة في المزبلة والمجزرة ، وكالنهي عن صوم يومى العيدين ، وكالنهي المحرم عن النكاح والإنكاح ، وكذا النهي عن بيع الغرر وعن بيع مالم يقبض ، وبيع مالم يضمن ، وبيع الثمار حتى تزهى ، وكالنهي عن بيع الحر ، وعن بيع الملاقح ، وبيع المختامين ، فهذا كله محمول على فساد المبنى عنه الحال الثانية : النهي لا اقتران مفسدته ، وله أمثلة : أحدها التطهر بالماء المنصوب ليس النهي عنه لعينه ، وإنما النهي عن استمرازه عليه ، وكذلك التطهر بما يخاف منه التلف لشدة حر أو برد فإنه لم ينه عنه لعينه ، وإنما النهي عما اقترن به من خوف التلف

الأمثلة الثانية : الصلاة في الدار المنصوبة ليس النهي عنها لعينها ، وإنما المراد بالنهي عما اقترن بها من الغصب ، فالنهي متعلق بالصلاة من جهة اللفظ وبالغصب من جهة المعنى وهو من المجاز العرفي كقولهم لا أرينك مهناً ، وكقولهم تعالى (ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) النهي عن الموت باللفظ ، وعما يقترن به



من الكفر في المعنى؛ ومثله قوله: (ولا يصدنكم الشيطان) النهي عن الصدا للشيطان في اللفظ للمكلفين في المعنى.

المثال الثالث: النهي عن البيع وقت النداء مع توفر أركانه وشرائطه ليس نهياً عنه في نفسه، وإنما هو نهى عن التقاعد والتشاغل عن الجمعة.

المثال الرابع: النهي عن البيع على بيع الآخر مع توفر الشرائط والأركان ليس النهي من جهة المعنى عن البيع، وإنما هو نهى عن الإضرار المقترون بالبيع وليس النهي عن النجس، والسوم على السوم، والخطبة على الخطبة من هذا القبيل لأنها مناه منفصلة عن البيع.

المثال الخامس: بيع الحاضر للبادي ليس مناهياً عنه لعينه، وإنما النهي عن الإضرار بالناس.

الحال الثالثة: ما يتردد بين هذين النوعين كصوم يوم الشك وأيام التشريق والصلاة في الأوقات المكروهات، وفيه خلاف مأخذه أن النهي عنه هل هو لعينه أو لأمري يقترب به.

الحال الرابعة: أن ينهى عما لا يعلم أنه لاختلال الشرائط والأركان أو لأمري مجاوز فهذا أيضاً مقتضى للفساد حملاً للفظ على الحقيقة ومثاله نهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان.

الحال الخامسة: أن ينهى عن الشيء لفوات فضيلة في العبادة فلا يقتضى الفساد كالنهي عن الصلاة مع مدافعة الأخشين، فإنه ينهى عن ذلك لما فيه من تشويش الخشوع، ولو ترك الخشوع عمداً لصحت الصلاة. وأما نهى الحاكم عن الحكم في حال الغضب الشديد والام الشديد فاحتياط للحكم فاذا وقع الحكم بشرائطه وأركانه صح لحصول مقاصده.

(فصل في بيان جلب المصالح ودرء المفاسد على الظنون).

لما كان الغالب صدق الظنون ببيت عليها مصالح الدنيا والآخرة لأن كتبها.



نادر ولا يجوز تعطيل مصالح صدقتها الغالب خوفا من وقوع مفسد كنفها النادر ولا شك أن مصالح الدنيا والآخرة مبدية على الظنون كما ذكرناه . ولا يجوز العمل بكل ظن ، والظنون المعتبرة أقسام :

أحدها ظن في أدنى الرتب . والثاني ظن في أعلاها . والثالث ظنون متوسطات فان قيل : لم تثبت أحكام الشرع بالظنون المستفادة من أخبار الآحاد ولم تثبت الحقوق عند الأحكام بمثل ذلك ؟ بل شرط في أكثرها العدد والذكورة وجعلت في رتب متفاوتة فأعلاها ما شرط فيه أربع شهادات وأدناها ما شرط فيه شاهد واحد كالشهادة على هلال رمضان وفروقه ؟

المثال الرابع : أن يدعى بجد القذف فلا يحمل له النكول كيلا يكون عونا على جلده ، وإسقاط عدالته . والعزل عن ولايته التي يجب عليه المضى فيها .  
المثال الخامس : أن يدعى على الولي المجبر أنه زوج ابنته فلا يحمل له النكول كيلا يكون عونا على تسليم ابنته إلى من يزني بها . وكذلك ولي اليتيم حيث تشرع اليمين في حقه في التصرفات المالية لا يجوز له النكول كيلا يكون ذلك عونا على أخذ أموال اليتامى ظلما . ويلحق بذلك إذا لعن الرجل امرأته كاذبا ولا يحمل لها النكول عن اللعان كيلا يكون عونا على جلدها أو رجها وقضيعة أهلها ، وأما يمين المدعى فان كانت كاذبة لم تحمل فضلا عن أن تجب وإن كانت صادقة فللحق المدعى حالان : أحدهما أن يكون مما يباح بالإباحة فالأولى بالمدعى إذا نكل أن يبيع الحق أو يبرأ منه دفعا لمفسدة لإضرار خصمه على الباطل .

الحال الثانية : أن يكون الحق مما لا يباح بالإباحة ويعلم المدعى أن الحق يؤخذ منه إذا نكل عن اليمين فيلزمه أن يحلف حفظا لما يحرم بذله وله أمثلة  
أحدها : أن تدعى الزوجة البتة فتعرض اليمين على الزوج فينكر وينكل فيلزمها الحلف حفظا لبعضها من الزنا وتوابعه من الخلوة وغيرها فان نكلت



عن اليمين فسلبت اليه فراودها عن نفسها لزمها منعه بالتدريج إن قدرت ، فان لم تقدر عليه وقدرت على قتله في أول الأمر لزمها ذلك .

المثال الثاني : أن يدعى الأمة أن سيدها أعتقها فينكر وينكل فيلزمها الحلف حفظاً لبعثها ، ولما يتعلق بحريتها من حقوق الله وحقوق عباده .

المثال الثالث : أن يدعى العبد أن سيده أعتقه فينكر وينكل فيلزم العبد الحلف حفظاً لحريته ولما يتعلق بها من حقوق الله وحقوق عباده كالجمعة والجهاد وغير ذلك .

المثال الرابع : أن يدعى الجاني عفو الولي فينكر وينكل فيلزم الجاني الحلف حفظاً لنفسه أولاً طرفاه .

المثال الخامس : أن يدعى القاذف عفو المقذوف فينكر وينكل فيلزم المقذوف الحلف حفظاً لجسده من ثمانين جلدة ، ولونكل الولي عن أيمان القسامة فان أوجبنا بها القصاص وجب اليمين بها وإلا فلا .

فان قيل : هل يأمر الحاكم من عليه اليمين بالحلف أم يعرضه عليه من غير طلب ؟ قلنا : بل يعرضه عليه من غير طلب لأنه لا يدري أصادق هو أم كاذب . ولو أمره وقال له احلف فلا بأس بذلك عندى بناء على الظاهر فان الشرع لا يعرض اليمين إلا على من ظهر صدقه وترجع جانبه ، وقد جوز الشافعي رحمه الله لمن باع عبداً كما ملكه إذا خاصمه المشتري في قدم عيب يمكن حدوثه ، أن يحلف أنه باعه وما به عيب بناء على أن الأصل عدم حدوث العيب في الزمن الماضي .

فان قيل : هل يجوز للدعي مطالبة المدعى عليه باليمين مع عله بكذبه فيها ولجوره والقاعدة تحريم طلب ما لا يحل ، ولا سيما هذه اليمين الموجبة لغضب الله إذ صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف يميناً كاذبة يقطع بها مال امرئ مسلم اتى الله وهو عليه غضبان » ؟

قلنا : يجوز ذلك استثناء من قاعدة تحريم طلب ما لا يحل الاقدام عليه لوجهين



أحدهما : أنا لو لم نجوز ذلك لبطلت فائدة الإيمان وضاع بذلك حقوق كثيرة .  
الوجه الثاني : أن ذلك لو حرم لجاز للحاكم أن يأذن له في تحليف خصمه لأنه  
مصادق أن خصمه كاذب في إنكاره ويمينه جميعا ، ولا يجوز للحاكم أن يأذن  
لأحد في طلب ما اعترف بأنه منصية فيكون هذا مستثنى كما جعلت اليمين على نية  
المستحلف من استثناء قاعدة كون اليمين على نية الخالفين ، وكون مقاصد  
الالفاظ على نية اللافظين ، والشرع يستثنى من القواعد ما لا تداني مصلحته هذه  
المصلحة العامة ، فما الظن بهذه المصلحة ؟

(فصل فيما يجب على الغريم إذا دعى إلى الحاكم)

إذا دعا الحاكم أحدا من الخصوم لزمته الإجابة من مسافة العدو فادونها  
إذ لا تتم مصالح الأحكام وإنصاف المظلومين من الظالمين إلا بذلك وإن دعاه  
خصمه إلى الحاكم فإن لم يكن عليه حق لم تلزمه الإجابة وإن كان له عليه حق  
فللق حالان :

أحدهما : أن لا يتوقف القيام به على حكم الحاكم ، فإن كان قادراً عليه لزمه  
أداؤه ، ولا يحمل المظالم به إلا بعذر شرعي ، ولا تلزمه الإجابة إلى الحضور  
عند الحاكم ، وإن كان مقسراً به لم تلزمه إجابته إلى الحضور عند الحاكم فإن علم  
عصرته لم تحمل له مطالبته بالحق ولا بالحضور إلى الحاكم وإن جهل عصرته فيلبي  
أن يخرج جواز إحضاره إلى الحاكم على الخلاف في حبس المعسر المجهول  
اليسار . وكذلك لو دعاه الحاكم مع علم المدعى بأن يحكم عليه بالبطل بناء على  
الحجة الظاهرة ، فإنه يجوز بينه وبين الله أن يتمتع من إثبات الحاكم ولا سيما فيما  
يتعلق بالدماء والفروج والحدود ومسائر العقوبات الشرعية .

الحال الثانية : أن يتوقف القيام بالحق على حكم الحاكم كضرب أجل العتق  
فيتخير الزوج بين أن يطلق ولا تلزمه الإجابة إلى الحاكم ، وبين أن يجيب الحاكم  
وليس له الامتناع منها ، وكذلك القسمة التي تتوقف على الحكم بتخير فيها المدعى



عليه بين أن يملك حصته لغيره وبين الحضور عند الحاكم ، وليس له الامتناع منهما ، وكذلك الفسوخ الموقوفة على الحضور عند الحاكم ولو دعا خصمه إلى التحاكم في مختلف في ثبوته فإن كان المدعى عليه معتقداً بثبوته فهو على ما مضى ، وإن اعتقد انتفاه لم تلزمه إجابة خصمه ، وإن دعا الحاكم لزمته الإجابة ، وإن طواب بدين أو حق واجب على الفور لزمه أدائه ولا يحل له أن يقول لخصمه لا أدفعه إلا بالحاكم لأنه مطل والمطل بالحقوق المقدور عليها محذور ، لقوله عليه السلام : « مطل الغنى ظلم » ، وكثيراً ما يصدر هذا من العامة مع الجهل بتحريمه ، وإثمه أعظم من إثم المطال المجرّد لما فيه من تعطيل المدعى بانطلاقه إلى الحاكم ومثوله بين يديه ، وبما يفرمه لأعوان الحاكم على الإحضار .

وأما النفقات : فإن كانت للأقارب وجبت الإجابة إلى الحضور عند الحاكم ليقدرها ، وإن كانت للزوجة أو للزوجة يتخير بين تملك الرقيق وإبانة الزوجة وبين الإجابة إلى الحضور عند الحاكم .

(فائدة) إذا لزم المدعى عليه إحضار العين لتقوم عليها البينة فأحضرت فإن ثبت الحق كانت مؤنة الإحضار على المدعى عليه ، وإن لم يثبت كانت مؤنة الإحضار والرد على المدعى لأنه مبطل في ظاهر الشرع ، ولا يجب أجرة تعطيل المدعى عليه في مدة الإحضار لأنه حق للحاكم لا تتم مصالح الأحكام إلا به .

(فائدة) من ادعى عليه الحق مسنداً إلى سبب كالبيع والإجارة والنكاح والجنابة الموجبة للقصاص والحد والتعزير ففاه أو نفى سببه قبل منه ، وليس للحاكم إلزامه بنفى سببه لأن الأسباب قد تتحقق ويسقط حقوقها ومواجهتها بعد ثبوتها فلا يلزمه أن يحلف ما باع لاحتمال أن يتحقق البيع ثم تقع الإقالة بعده ، أو الفسخ أو الإبراء من الثمن ، فلو كلف أن يحلف على نفى البيع لتضرر ، فإنه إن صدق ألزم بموجب البيع ، وإن كذب فقد حلف بالله كاذباً كذباً لا تدعو الحاجة إليه ، إذله عنه مندوحه بنفى الاستحقاق الذي هو مقصود الخصم وكذلك



الاجارة قد يذهبها من الفسخ أو الإبراء أو الاقالة ما يقطع استحقاقها ؛ وكذلك النكاح قد يرتفع بالابانة والفسوخ ، فلو اعترف به لالزم بحكمه ومواجهه ، وفيه إضرار به ؛ وكذلك الجناية الموجبة لانقصاص الحد والتعزير قد يقع بعدها دفء أو صاح يسقط مواجهها ، فإذا حلف على نفي الاستحقاق فقد نفي المقصود بالدعوى وسلم من هذه المؤاخذات ، ولو أزم الحلف على نفي السبب مع تحققه لملأه على الخلف كاذباً مع أن كذبه غير محتاج إليه ، وإن أقر بالسبب خوفاً من الكذب تضرر بإلزامه حقا قد سقط ، فكان الجمع بين حقه في ذلك ، وبين حق الخصم في الإجابة لنفي الحق دفعا بين حقيهما من غير تعريض واحد منهما لضرر دينه أو حقه ، ولا يخفى ما في هذا من الإنصاف الذي يبنى القضاء على أمثاله .

(فائدة) إن قيل كيف جعلتم القول قول المدعى عليه مع أن كذب كل واحد منهما ممكن ؟ قلنا : جعلنا القول قوله لظهور صدقه فإن الأصل براءة ذمته من الحقوق ، وبراءة جسده من القصاص والحدود والتعزيرات ، وبراءته من الانتساب إلى شخص معين ، ومن الأقوال كلها والأفعال بأسرها ، وكذلك الأصل عدم إسقاط ما ثبت للمدعى من الحقوق وعدم نقلها ، فيدخل في هذا جميع العقود والتصرفات حتى الكفر والإيمان وكذلك الظاهر أن ما في يده مختص به لجعلنا اليمين عليه لرجحان جانبه بما ذكرناه فقوينا الظن المستند إلى ما ذكرناه بالظن المستفاد من اليمين ، فإن نكل زال الظن المستفاد من براءة ذمته وجسده ويده لأن الطبع وازع عن النكول الموجب لحلف المدعى بما يضر الإنسان في ذمته وجسده ويده ، فرجع بذلك جانب المدعى فعرضت اليمين عليه ليحصل لنا الظن المستفاد من اليمين مضافا إلى الظن المستفاد من النكول ، وقد جعل بعض العلماء الظن المستفاد من النكول موجبا للحكم لقوته وشدة ظهوره فإذا قامت البيئة العادلة قدمت على ذلك لأن الظن المستفاد منها أقوى



وأظهر من الظن المستفاد من تحليف أحدا الخصمين . فإن قيل : قد أمر الأئمة والحكام بالعدل وهو التسوية بين المستحقين والمتخاصمين ، وقد فاورتم بينهم فقدمتم قول المدعى على قول المدعى عليه ؟ قلنا : أما الحاكم فيسوى بين الخصوم من وجهين أحدهما التسوية بينهم في الإقبال والإعراض والنظر والمجلس .

الوجه الثاني . التسوية بينهم في العمل بالظنون فيجعل القول قول كل مدع مع يمينه إلا ما استثناه الشرع كالقسامة والأمان فيسوى فيه ، بين الأزواج وكذلك يسوى بين النساء في درء الحدود بالأمان ، وكذلك يسوى بين الخصوم في تحليف كل مدع بعد النكول ، وكذلك إذا تناكلا ولم يحلف واحد منهما فيسوى بينهما في صرفهما .

وأما الإمام فيلزمه مثل ما لزم الحاكم من ذلك ، ويلزمه أن يقدم الضرورات على الحاجات في حق جميع الناس . وأن يسوى بينهم في تقديم أضرهم فأضرهم وأمسهم حاجة فأمسهم ، والتسوية بينهم ليست من مقادير ما يدفع إليهم الإمام بل التسوية بينهم أن يدفع إلى كل واحد منهم ما يدفع به حاجته من غير نظر إلى تفاوت مقاديره فيتساووا في اندفاع الحاجات وكذلك يسوى بين الناس في نصب القضاة والولاة ودفع المضرات ، ولا يخل كل قطر من الولاة والحكام ولا يخل الثغور من كفايتها من الكراع والسلاح والأجناد الذين يرجى من مثلهم كف الفساد ودرء الكفار وغرامة الفجار إلى غير ذلك مما يتصرف به الأئمة ، وإذا قسم الإمام الأموال فليقدم الأفضل فالأفضل منهم في تسليم نصيبه إليه كيلا تنكسر قلوب الفضلاء بتأخيرهم ، إلا أن يكون المفضل أعظم ضرورة وأمس حاجة فيبدأ به قبل الفاضل ، لأن الفاضل إذا عرف ضرورة المضطرب رق له وهان عليه تقديمه

فإن قيل : لم جعلتم القول قول بعض المدعين مع يمينه ابتداء ؟ قلنا فعلنا ذلك



إما ترجح جانبه ، أو لإقامة مصلحة عامة ، أو لدفع ضرورة خاصة . فأما ترجح جانبه فله مثالان .

أحدهما : دعوى القتل مع اللوث فإن اللوث قد رجح جانبه بالظن المستفاد من اللوث فانتقلت اليمين إلى جانبه ، ثم أكدنا الظن بتحليفه خمسين يمينا لما في ذلك من بعد الجرأة على الله بخمسين يمينا كاذبة فأوجبنا الدية لما ظهر لنا من صدقه ، وفي إيجاب القول بمثل هذا الظن خلاف بين العلماء .

المثال الثاني : قذف الرجل زوجته ، فإن صدقه فيه ظاهر لأن الغالب في الزوج نفي الفواحش عن امرأته ، وأنه يتعير بظهور زناها ، ولولا صدقه في هذه الواقعة لما أقدم على ذلك ، فلما ظهر صدقه ضمننا إلى هذا الظهور الظهور المستفاد من أيمان اللعان ، وأكدنا ذلك بدعائه على نفسه باللعن الذي لا يقدم عليه غالبا إلا صادق في قوله فاذا تم لعانه فقد اختلف العلماء في حد المرأة بهذه الحجة ، فذهب إلى أنها لا تحمض هذه الحجة ، ورأى الشافعي رحمه الله أنها تحمض هذه الحجة عملا بقوله عز وجل ( ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله ) حملا للعذاب على الجلد المذكور في قوله : ( وليشهد عذابها طائفة من المؤمنين ) وفرق الشافعي رحمه الله بين هذا وبين القود بالقسامة ، لأن المرأة قادرة على درء الحد باللعان ، بخلاف القصاص فإن المقتصر منه لا يقدر على درئه ، وأما قبول قول المدعى لإقامة مصلحة عامة فله أمثلة :

أحدها : قبول قول الأمانة في تلف الأمانة لولم يشرع لزهد الأمانة في قبول الأمانات ولغات المصالح المبنية على حفظ الأمانات .

المثال الثاني : قبول قول الحكم فيما يدعونه من الجرح والتعديل وغيرهما من الأحكام لولم يقبل لغات مصالح تلك الأحكام لرغبة الحكم عن ولاية الأحكام



المثال الثالث : قبول قول المدعى رد الأمانة على مستحقيها ولأمين في ذلك حالان : أحدهما أن يكون أميناً من قبل الشرع كالوصي يدعى رد المال على اليتيم ، وكذلك من كانت عنده أمانة شرعية فادعى ردها على مالكها الذي لم يأتمن عليها فلا يقبل قوله في ذلك لتيسر الإشهاد على الرد إذا فرط في الإشهاد لم يخالف القواعد والاصول لأجل تفريظه .

وأما ما يقبل في قول المدعى لرفع ضرورة خاصة فكالمغاصب يدعى تلف المفسوب فالقول قوله مع يمينه لأننا لو رددنا قوله لأدعى إلى أن تخلده في الحبس إلى موته : ويجب طرد هذا في كل يد ضمانه كيد المستغير والمستام .

(فصل فيما يقدح في الظنون من التهم وما لا يقدح فيها)

التهم ثلاثة أضرب : أحدها تهمة قوية لحكم الحاكم لنفسه ، وشهادة الشاهد لنفسه ، فهذه تهمة موجهة لرد الحكم والشهادة لأن قوة الداعي الطبيعي قاذفة في الظن المستفاد من الوازع الشرعي قدحاً ظاهراً لا يبق منه إلا ظن ضعيف لا يصلح الاعتماد عليه ، ولا لاستناد الحكم إليه .

الضرب الثاني : تهمة ضعيفة كشهادة الأخ لأخيه ، والصديق لصديقه ، والرفيق لرفيقه ، والفتى لمعتقه ، والمعتق لمعتقه ، فلا أثر لهذه التهمة وقد خالف مالك رحمه الله في الصديق الملائف ، ولا تصلح تهمة الصداقة للقدح في الوازع الشرعي ، وقد وقع الاتفاق على أن الشهادة لا ترد بكل تهمة

الضرب الثالث : تهمة مختلفة في رد الشهادة والحكم بها ولها رتب

أحدها : تهمة قوية وهي تهمة شهادة الوالد لأولاده وأحفاده ، أو لأبائه وأجداده ، فالأصح أنها موجهة للرد لقوة التهمة ، وعن أحمد رحمه الله تعالى روايات : نالها رد شهادة الأب وقبول شهادة الابن ، لقوة تهمة الأب لفرط شففته وحنوه على الولد .



الرتبة الثانية : تهمة شهادة العدو على عدوه وهي موجبة للرد لقوة التهمة وخالف فيها بعض العلماء .

الرتبة الثالثة : تهمة أحد الزوجين إذا شهد للآخر وفيها أقوال ثالثا رد شهادة الزوجة دون الزوج لأن تهمتها أقوى من تهمة الزوج لأن ما ثبت له من الحق متعلق لكسوتها ونفقتها وسائر حقوقها .

الرتبة الرابعة : تهمة القاضي إذا حكم بعله والأصح أنها لا توجب الرد إذا كان الحاكم ظاهر التقوى والورع

الرتبة الخامسة : تهمة الحاكم في إقراره بالحكم وهي موجبة للرد عند مالك رحمه الله غير موجبة له عند الشافعي رحمه الله لأن من ملك الإنشاء ملك الإقرار والحاكم مالك لإنشاء الحكم فلك الإقرار به وقول مالك رحمه الله متجه إذا منعنا الحكم بالعلم .

الرتبة السادسة : تهمة حكم الحاكم مانعة من نفوذ حكمه لأولاده وأحفاده وعلى أعدائه وأضداده ، فإن أسمع البيئة وفوض الحكم إلى غيره فوجهان . وقال الإمام رحمه الله الأصح أنه لا يحكم بعله ههنا ، وإن جوزنا الحكم بالعلم . وإن حكم بالبيئة فوجهان ، وإنما ردت الشهادة بالتهمة من جهة أنها مضعفة للظن المستفاد من الشهادة ، موجبة لانحطاطه عن الظن الذي لا يعارضه تهمة ، وبأن داعي الطبع أقوى من داعي الشرع ، ويدل على ذلك رد شهادة أعدل الناس لنفسه ورد حكم أقسط الناس لنفسه .

فإن قيل : لم يرجعتم في الجرح والتعديل إلى علم الحاكم ؟ قلنا : لو لم نرجع إليه في التفسير لنفذنا حكمه بشهادة من أقر بأنه لا يصلح للشهادة ، وإقراره بفسق الشاهد تقتضي إبطال كل حكم يبنى على شهادته ، وأما التعديل فإنه مستند في أصله إلى عمله ، فإنه لا تقبل التزكية إلا بمن صرف بالعدالة وكذلك تزكية المزكي ومزكي المزكي إلى أن يستند ذلك إلى عمله



فان قيل : لم حرمتم على الحاكم أن لا يحكم بخلاف عليه ؟ قلنا : لأنه لو حكم بخلاف عليه لكان قاطعاً بطلان حكمه ، والحكم على الباطل محرم في كل ملة فانه إذا رأى رجلاً قتل رجلاً فادعى الولي القتل على غير القاتل فأقر المدعى عليه بالقتل ، أو قامت به بينة عادلة ، فلا يجوز له قتل غير القاتل لعله يكذب المقر والبيئة فلو حكم بذلك لكان حكماً بغير حجة شرعية ، بل هو أقبح من الحكم بغير حجة شرعية ، لأنه إذا حكم بغير حجة شرعية جاز أن يكون ماحكماً به حقاً موافقاً للباطن ، وأما ههنا فانه ظالم باطناً وظاهراً . ويجب عليه القصاص (فائدة) إذا زكيت البيئة عند الحاكم ثم شهدت بحق آخر فانها تقبل إذا قرب الزمان استصحاباً لعدالتهم ، وإن بعد الزمان فقد اختلف فيه فنهى من قبل الشهادة لأن الأصل بقاء العدالة ، وكما يحكم ببقاء عدالة الوصي والحاكم والإمام عند طول الزمان ، ومنهم من لا يقبلها لأن الغالب على الإنسان تغير الأحوال ، وهذا مطرد في العدول المرتبين عند الحكام ، والفرق أنا لو اعتبرنا ذلك في الأوصياء والأئمة والحكام لآدى ذلك إلى ضرر عظيم من تعطيل المصالح العامة والخاصة ، بخلاف ما ذكرناه من إعادة تركية الشهود فانه ليس من اعتباره ضرر عام ، واختلف القائلون بهذا في طول الزمان فقدره العراقيون من ثلاثة أيام ، وفيه بعد ، وقدره آخرون بمدة تتغير فيها الأحوال في الغالب وهذا أقرب (فائدة) لا ترد شهادة أهل الأهواء لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة : ومدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق في ذلك متحقق في أهل الأهواء بتحقيقه في أهل السنة . والأصح أنهم لا يكفرون ببدعهم وكذلك تقبل شهادة النفي إذا حددناه في شرب العيذ لأن الثقة بقولهم لم تنخرم بشره لا اعتقاده بإباحته ، وإنما ردت شهادة الخطائية ، لأنهم يشهدون بناء على إخبار بعضهم بعضاً فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بنائها على ما ذكرناه (فائدة) إذا شهد على أبيه أنه طلق ضرة أمه ثلاثاً فهذه شهادة تنفع أمه



وتضر أباه وفي قبولها قولان ، والمختار أنها تقبل لضعف التهمة ، فإن طبعه يزعه عن نفع أمه بما يضر أباه ، وكذلك لو شهد لأحد أبليه على الآخر لأن الوازع الطبيعي قد تعارض وظهر الصدق لضعف التهمة المتعارضة . ولو شهد لأعدائه على آباءه وأبنائه فهذه شهادة متأكدة لأنه يظاهر عليها الوازع الطبيعي والشرعي لأن طبعه يحثه على نفع أبنائه وآبائه وعلى ضرر خصومه وأعدائه ؛ فنتحه الوازع الشرع من نفع آباءه وأبنائه وضرر أعداده وأعدائه

(فائدة) إذا شهد الفاسق المستخفي بفسقه الذي يتغير بسلبته اليه فردت شهادته فأعادها بعد العدالة لم تقبل لأن له غرضاً طبعياً في نفي الكذب عن شهادته . وإن لم يكن الفاسق كذلك فأعاد الشهادة فوجهان : فإن تهمة الخصم لضعف فرضه . ولو شهد لمسكاته أو على عدوه فردت شهادته فأعادها بعد العتق والصدقة فوجهان لضعف التهمة

فإن قيل : متى يحكم بشهادة الفاسق إذا تاب مع كونه مدعياً للتوبة ، فإن ركنيها وهما الندم والعزم من أعمال القلوب قلنا : القاعدة أن ما لا يعلم إلا من جهة الإنسان ، فإنا نقبل قوله فيه . فإذا أخبر المكلف عن نيته فما تعتبر فيه التوبة ، أو أخبر الكافر عن إسلامه ، أو المؤمن عن رده ، أو أخبرت المرأة عن حيضها أو أخبر الكتابي عن نيته ، أو المدين عن دفع دينه . فإنا نقبل ذلك كله ونجزي عليه أحكامه لأننا لو لم نقبله لتعطلت مصالح هذا الباب لتعذر إقامة الحجج عليها . ولذلك قبلنا قول المرأة في الإجهاض ، وأما التائب فلا يقبل قوله مع توبته حتى نحكم بعدائه . ولا بد أن تمتحن مدة طويلة يعلم في مثلها صدقه بملازمته للزوجة واجتناب الكبار وتنكب الإصرار على الضغائر فإذا انتهى إلى حد يغلب على الظن عدالته كما يغلب على الظن عدالة غيره من العدول قبلنا شهادته لإفادتها الظن الذي يفيد قول غيره من العدول وقد اختلف في مقدار هذه المدة : فقدرها بعضهم بستة . وقدرها بعضهم بستة



أشهر وذلك تحكم . والمختار أن ذلك يختلف باختلاف مآلهم من التائبين من التلّيف ، والتأسف ، والتندم ، والاقبال على الطاعات ، وحفظ المروءات والتباعد عن المعاصي والمخالفات ، ويدل على ذلك قوله تعالى في القذبة : ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ) فشرط في قبول الشهادة بعد التوبة الإصلاح ، وليس هذا شرطا في التوبة في نفس الأمر ، فإن التوبة إذا تحققت بنيت عليها الأحكام في الباطن ، وأما في الظاهر فلا بد من اختباره واستبرائه حتى يظهر صدقه في دعواه التوبة فيعود إليه في الباطن كل ولاية تشترط فيها العدالة ؛ ولا يعود شيء من ذلك في الظاهر إلا بعد استبرائه

فإن قيل ؛ كيف قال الشافعي رحمه الله توبة القاذف في إكذابه نفسه مع أن الإكذاب ليس ركنا من أركان التوبة ؟ قلنا : قد خفي هذا على كثير من أصحاب الشافعي حتى تأولوه بتأويل لا يصح . والذي ذكره رحمه الله ظاهر عائد إلى الإقلاع عن الذنب الذي تاب منه ، فإنما فسقناه لكونه كاذبا في الظاهر فلم يكذب نفسه لكان مصرا على الذنب الذي شرط الإقلاع عنه ، فإذا أ كذب نفسه فقد أقطع عن الذنب الذي فسقناه لأجله .

فإن قيل ؛ إن كان كاذبا فهو فاسق ، وإن كان صادقا فهو عاص ، إذ لا يجوز تعيير من تحقق زناه بالقذف فكيف ينفعه تكذيبه نفسه مع كونه عاصيا بكل حال ؟ قلنا : ليس قذفه وهو صادق كبيرة موجبة لرد شهادته بل ذلك من الصغار التي لا تحرم الشهادات ولا الروايات

فإن قيل : إذا كان صادقا فكيف يجوز له أن يكذب نفسه فيما هو صادق فيه ؟ قلنا الكذب للحاجة جائز في الشرع ، كما يجوز كذب الرجل لزوجته وفي الإصلاح بين المختصمين ، وفي هذا الكذب مصالح .

أحدها : الستر على المقنوف وتقليل أذيته وفضيحه عند الناس



الثانية : قبول شهادة القاذف بعد الاستبراء  
الثالثة : عوده إلى الولايات التي تشترط فيها العدالة كظنه في أموال أولاده  
وإنكاحه لمولياته

الرابعة : تعرضه للولايات الشرعية والمناصب الدينية  
(فائدة) بحث الحاكم عن الشهود عند الرية والتهمة حق واجب في حقوق  
الله وحقوق عباده فان بحث على حسب إمكانه فلم تزل الرية والتهمة لزمه  
القضاء ، لأنه بذل ما في وسعه وهذا مشكل عند قيام الشك مع تساوى الطرفين  
وعند غلبة كذب الشهود على ظنه

فان قيل : إذا شهد الوالد لولده أو العدو على عدوه أو الفاسق بما يعلمونه من  
الحق ، والحاكم لا يشعر بالولادة والفسوق والعداوة فهل يأثم الشهود بذلك ؟  
قلت : هذا مختلف فيه والمختار جوازه ، لأنهم لم يحملوا الحاكم على باطل وإنما  
حملوه على إيصال الحق للمستحق ، وإنما ردت شهادة هؤلاء للهم لأن التهمة مانعة  
للحاكم من جهة قدحها في ظنه وههنا لا إثم على الحاكم لتوفر ظنه ولا على الخصم  
لأخذ حقه ، ولا على الشاهد لمعوته .

فان قيل : ماتقولون فيمن له حق على إنسان فاستعان على أخذه ببعض  
الولاية والقضاة فساعداه عليه بغير حجة شرعية فهل يجوز له أن يستعين بالوالى  
والقاضى على ذلك مع كون الوالى والقاضى آثمين فى أخذهما الحق بغير حجة  
شرعية ؟ قلت : أما الوالى والقاضى فأثمان ، وأما المستعين بهما فيذنبى أن ينظر  
فيه إلى الحق المستعان عليه وله رتب

أحدهما : أن يكون الحق جارية استحل غاصبها بضعها فلا يرى بأساً بالاستعانة  
بالوالى والقاضى وإن عصيا ، بل ذلك واجب عند القدرة عليه لأن مفسدة  
معصية الوالى والقاضى دون مفسدة الغصب والزنا ، وكذلك لو غصب إنسان  
على زوجته فاستعان على تخليصها بالوالى والقاضى فلا إثم عليه مع كون القاضى



والوالى عاصيين لأن مفسدة بقاتها مع من يزنى بها أعظم من مفسدة مساعدة الوالى والقاضى بغير حجة شرعية . وكذلك لو استعان بالآحاد وأعانوه بمجرد دعواه فإنهم يأتون بذلك ولا يأتى المستعين بهم لأن مفسدة مخالفتهم الشرع فى مثل هذا دون المفسدين المذكورتين .

الرتبة الثانية : إذا استعان بالولاية أو بالقضاة أو بالآحاد على رد المنصوب من عاصيه أو المجحود من جاحده فأعانوه على تخليص ذلك من غير حجة شرعية مثل أن غضب إنسان دابته وثيابه وسلاحه ومنزله وماعونه أو جمده ذلك من غير غضب فاستعان بهم فأعانوه فانهم يأتون على إعانته بغير حجة شرعية ولا إثم عليه فى ذلك لان مفسدة بقاء ذلك بيد الغاصب والجاحد أعظم من مفسدة عصيانهم لأن الذى صدر منهم مجرد معصية لا مفسدة فيها ، والذى صدر من الغاصب والجاحد عصيان مع تحقق المفسدة ، وقد يجوز إعانة العاصى على معصيته لا من جهة كونها معصية بل لما تضمنته الإعانة من المصلحة كما ذكرناه فى فداء الأسرى .

الرتبة الثالثة : أن يكون الحق حقيراً ككسرة أو ثمرة فهذا لا يجوز الاستعانة على تخليصه بغير حجة شرعية لأن معصية مفسدة المساعد عليه تبنى على مفسدة فواته ( فائدة ) الغرض من نصب القضاة لإنصاف المظلومين من الظالمين وتوفير الحقوق على المستحقين والنظر لمن يتعدى نظره لنفسه كالصبيان والمجانين والمبذرين والغائبين فلذلك كان سلوك أقرب الطرق فى القضاء واجباً على الفور لما فيه من إيصال الحقوق إلى المستحقين ودرء المفسدة عن الظالمين والمبطلين ، وقد تقدم أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجباً على الفور وأحد الخصمين ههنا ظالم أو مبطل وتجب إزالة الظلم والباطل على الفور وإن لم يكن آثماً بجهله . لأن الغرض إنما هو دفع المفاصد سواء كان مرتكبها آثماً أو غير آثم ، وكذلك يجب القضاء على الغائب لما فى تأخيرها من استمرار المفسدة لأن الدعوة إن كانت بطلاق تضررت المرأة ببقائها فى قيود نكاح



مرتفع ولم تتمكن من التزوج ولا بما يتمكن منه الخليات وإن كانت بعثاق تضررت الأمة والعبد بإجراء أحكام الرق عليهما إلى حضور الغائب، وإن كانت الدعوى بعين تضرر ربها بالحيلولة بينه وبينها، وإن كانت بدين تضرر ربه بتأخير قبضه وعدم الارتفاق به، ولا فرق بين الغائب والحاضر في إقامة الحجج، فإن الظن المستفاد في إقامة الحجج على الغائب كالظن المستفاد من إقامتها على الحاضر.

فإن قيل: الحاضر يناضل عن نفسه بالمعارضات والجرح بخلاف الغائب؟ قلنا: لا يجوز ترك ما وجب ظهوره بحجة شرعية لاحتمال الأصل وعدمه والحاكم يناضل عن الغائب على حسب الإمكان، ولذلك يحلف المدعى ولا يجوز إهمال الحجج الشرعية لمجرد الأوهام والظنون الضعيفة لما ذكرناه من تقديم الظن القوي على الظن الضعيف في سائر الأحكام.

فإن قيل: ما المعنى بالظالم والمبطل في هذا الباب؟ قلنا: أما الظالم فهو ظالم بأنه عاص لله بمجوده وإنكاره ومنع الحق من مستحقه فيجب على الحاكم سلوك أقرب الطرق في دفع هذه المفسدة عن المستحق ولا سيما إذا تعلقت الدعاوى بالابضاع، ولأن مطل الغنى بالحقوق التي يقدر على دفعها ظلم، ولا تجوز الإعانة على الظلم وقد قال عليه السلام: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» وأراد بنصر الظالم أن يزرعه عن الظلم ويكفه عنه كما فسر عليه السلام وأما المبطل فهو الذي يحدد ما يجهل وجوبه من الحقوق الواجبة في نفس الأمر فهذا لا إثم عليه ولكنه يجب إيصال الحق إلى مستحقه على الفور، وإن لم يكن المستحق عليه آثماً دفماً لمفسدة تأخر الحق عن مستحقه ولا سيما إذا ادعت الزوجة الطلاق والأمة العتاق فأنكرهما وكان وكيله قد طلق الزوجة وأعتق الأمة وهو لا يشعر، وكذلك إذا أخرج وكيله شيئاً من الأعيان والمنافع عن ملكه فأنكره ظناً أن الوكيل ما تصرف فيه، وكذلك لو زوجه أبوه امرأة في صغره فادعت عليه حقوق النكاح في كبره فأنكرها بناء على جهله بالنكاح فيجب



سلوك أقرب الطرق في إيصالها وفي حقوق الدكاح ، فوجوبها على الصحة ، فان المطل بالحق بعد طلبه مفسدة محرمة على من عليها .

(فائدة) الظن المستفاد من إخبار أكابر الصحابة أكد من الظن المستفاد من غيرهم من عدول الأزمان بعدم ، ولا تشترط المساواة بينهم وبين عدول سائر القرون ، فان ذلك يؤدي إلى إغلاق باب الشهادة والرواية ، بل الموجب لقبول شهادة الصحابة . إنما هو مساواتهم لإيانا في حفظ المروءة والانكفاف عن الكبائر وعن الإصرار على الصغائر والزيادة ، مؤكدة ليست شرطا في القبول وكذلك القول في العدالة المشروطة في القضاة والخلفاء والولاة ، إذ لو شرطت الزيادة على ذلك لفاتت المصالح المتعلقة بالقضاة والخلفاء وغيرهما من الولاة بل لو تعذرت العدالة في جميع الناس لما جاز تعطيل المصالح المذكورة ، بل قد منّا أمثل الفسقة فأمثلهم ، وأصلحهم للقيام بذلك فأصلحهم بناء على أنا إذا أمرنا بأمر أتينا منه بما قدرنا عليه ويسقط عنا ما عجزنا عنه ولا شك أن حفظ البعض أولى من تضييع الكل ، وقد قال شعيب عليه السلام ( إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ) وقال الله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) فعلق تحصيل مصالح التقوى على الاستطاعة فكذلك المصالح كلها .

ولمثل هذا قلنا : إذا عم الحرام بحيث لا يوجد حلال فلا يجب على الناس الصبر إلى تحقق الضرورة لما يؤدي إليه من الضرر العام .

(فائدة) إنما شرط العدة في الشهادة لأن الخبر الصادر من اثنين أكد ظناً وأقوى حساباً من الخبر المستفاد من قول الواحد وكلما كثر المخبرون كثر الظن بكثرة عددهم إلى أن ينتهي خبرهم إلى الاعتقاد فان تكرر بعد حصول الاعتقاد انتهى إلى إفادة العلم ، وهذا معلوم باطراد العادات فيما يتدرج فيه من الخبر المتواتر ويجب على هذا أن توارد الشهاداتتان على شيء متحد فإذا شهد واحد على قتل أو قبض أو غصب أو قذف أو بيع أو إجارة في يوم الأحد ، وشهد آخر



على وقوع ذلك يوم الاثنين لم يثبت لأن الشهادتين لم يتعلقا بشيء واحد حتى يتأكد الظن ، ومن خالف في ذلك فقد أخطأ لأن الشهادتين لم يتواردا على شيء واحد ، فإن حكم بذلك كان حكماً بشاهد واحد ، ولا سيما في القتل والاتلاف فإن الشهادتين متكادبتان ، فلو حكم بذلك لكان حكماً بالشك ، وإن اختلف تاريخ الإقرار فإن كان الإقرار بشيئين مختلفين لم يحكم بالشهادة إذ لم يعم في كل واحد من الإقرارين إلا شاهداً واحداً ، وإن كان الإقرار بشيء واحد فالأصح ثبوت المقر به ، وفيه إشكال من جهة أن الشهادتين لم تتواردا على إقرار واحد ، فإن إقرار يوم الأحد لم يشهد به إلا واحد وكذلك إقرار يوم الاثنين لم يشهد به إلا واحد فلم تتوارد الشهادتان على إقرار واحد فيتأكد الظن بانضمام إحدى الشهادتين إلى الأخرى ولكن لما اتحد المقر به وقع القرار عليه ، وهذا لا يزيل الإشكال لأن الشاهدين لم يشهد بالمقر به حتى يقال تواردت الشهادتان عليه ، وإنما شهدا بلفظ وليس لفظه عين المشهود به ، فإن الخبر يغير المخبر عنه ، وقد يكون المقر كاذباً في إقراره وبحته قول من منع الثبوت بمثل هذا .

(فائدة) ليس قول الحاكم يثبت عندى حكماً به إلا أن يقول الحاكم إذا أطلقت لفظ الثبوت فإنما أعني به الحكم بالحق الذي يثبت عندى ، فإن لم يفعل ذلك فن قضى بأن لفظ الثبوت إخبار عن الحكم كلفظ القضاء والحكم فقد أخطأ لأن اللفظة مردودة بين أمرين إذا صدرت من حكم أو غيره لم يجب حملها على أحد الأمرين إلا أن تكون ظاهرة فيه لا يفهم منه عند الإطلاق غيرها ، ولفظ الثبوت قد يعبر به بعض الناس عن الحكم ، ويعبر به الأكثر عن غير الحكم ، فن أين لمن لم يقض بأن مطلق هذه اللفظة إنما أطلقها بإزاء الحكم وحمل الجمل على أحد محتليه المتساويين غير جائز فالظن بحمله على الاحتمال المرجوح ؟ ولا وقفة عندى في نقض حكم من يحكم بأن الإثبات



حكم لمخالفته القاعدة المجمع عليها من غير دليل في منع حمل اللفظة على أحد معنييه المتساويين ، أو على المعنى المرجوح والقوم يسمعون ألفاظاً لم يعرفوا معانيها ولا مأخذها فيختارون بلا علم بل لا يفهمون حقيقة الخلاف في ذلك (فائدة) لا يتغير حكم الباطن بحكم الحاكم في فسخ ولا عقد ولا في غيرهما إلا أن يقع الحكم في مجتهد فيه ففي تغير الباطن فيه خلاف يفرق في أن له بين الحكم على العامى ، والحكم على المجتهد ، إذ ليس اجتهد الحاكم أولى من اجتهد المحكوم عليه .

(فائدة) قد أقام الشافعى رحمه الله قول الحاكم ثبت عندى مقام قول اثنين وقد يكون كل واحد منهما أوثق منه وأعدل ، ويغلب الظن بقول أحدهما أكثر مما يغلب بقوله ، وذلك لأجل الحاجة .

مثاله : إذا جعلنا الثبوت نقلاً للشهادة فانا نقيم قول الحاكم ثبت عندى مقام قول شهود الواقعة .

(فائدة) إذا ادعى رجل رق لإنسان يستسخره استسخار العبد وينطاع له انطباع العبد ، فالقول قول المدعى عليه مع يمينه إذا كان بالغاً ، وإن صغيراً فقد جعله الشافعى كالثبوت ، وهذا مشكل لأن الأصل في الثبات الملك والأصل والغالب في الناس الحرية ، وإنما جعل القول قول البالغ لأن الأصل والغلبة الدالين على حريته لا يعارضهما مجرد الاستسخار فضلاً عن أن يرجع عليهما ، وهما موجودان في حق الصبي وجودهما في حق البالغ فعلى هذا لا ينبغي للحاكم أن يلتفت إلى قول المدعى لرجحان جانب الصبا بالأصل والغلبة على مجرد استسخاره ، وإن لم يثبت عند الحاكم استسخار لم يجز الحكم بجعل الصبي كالثوب ، إذ لا معارض لرجحان جانبه بالأصل والغلبة فكيف نحكم له بمجرد دعواه مع رجحان جانب المدعى عليه مع وجهين لا معارض لواحد منهما ، والعجب من لا يجعل القول قول الصبي بعد البلوغ مع الرجحان



المذكور ، لأن من جعله كالثوب يحتاج بأنه لا عبرة بقوله فإذا صار قوله معتبراً فكيف نجزم برقه مع ظهور صدقه وكذب غريمه في دعواه ، وهذا بما لا أتوقف فيه ، والمسألة مشكلة ، وكذلك إقامة قول الحاكم وحده مقام قول شاهدين بل مقام قول أربعة شهود ، وليست المسألة إجماعية فإن من جعل الثبوت حكماً نفذ قول الحاكم لأنه إنشاء يقدر عليه ، ومن قدر على الإنشاء قدر على الإقرار ؛ ومالك يختلف في إقرار الحاكم إذا منع القضاء بعلمه لأن التهمة موجودة في قوله حكمت مثلها في غير ذلك من أحكامه ، ولا شك أن إنشاء تصرف في حق من حقوقه فإنه يملك الإقرار به ويملك المجبر الإقرار به ويملك المجبر تزويج المجبرة لظهور صدقه ولتعلق حقه ، بخلاف إقرار الأخ المأذون له في النكاح ولو ملك إنشاء تصرف بالتوكيل ثم اختلف الموكل والوكيل في إنشائه فيه خلاف ، إذ الأصل عدم الإنشاء وليس الحق عليه وهذا ظاهر .

( فائدة ) الظن المستفاد من يخبر عن الواقعة عن سماع أو مشاهدة أقوى من الظن المستفاد من يخبر بذلك عن شهد الواقعة أجرى الله العادة بذلك ، فان العدل إذا قال أخبرني فلان العدل أنه رأى فلاناً قتل فلاناً فانا نظن صدقه في ذلك ظناً منحصراً عن الظن المستفاد من يخبر أنه رآه قتله ، ولهذا لا تقبل شهادة بشهود الفرع إلا عند تعذر حضور شهود الأصل أو عند المشقة في حضورهم إذ لا يجزى بالظن الضعيف مع المتكهن من الظن القوي في باب الشهادة إذا وجد النصاب بخلاف مثله في الرواية ، لأن التوسع في باب الرواية مقصود بخلاف الشهادات .

( فائدة ) إذا أمر القاضي أو الوالي بما هو محبوب للأمر به أنه ليس بواجب عليه كيلا يفره بأنه واجب ، فإنه إذا علم بتدبه قد لا تسخو به نفسه .  
( فائدة ) لو حكم الحاكم في محل يسوغ فيه الاجتهاد ، ثم تغير اجتهاده لحكم بما أدى إليه اجتهاده ثانياً ، كان ذلك قطعاً لما حكم به أولاً ولا يبطل الأول بذلك بل



ينقطع من حين تغير الاجتهاد، ويبقى الاول على ما كان عليه كما تنتقض الطهارة عند الناقض وتنقطع أحكامها حينئذ، ولا تبطل فيما تقدم على الناقض وكذلك فسخ الماملات : فقولنا انتقض الوضوء وانفسخ البيع وانتقض العهد كل ذلك من مجاز الحذف أصله انتقض أحكام الوضوء المبينة عليه ، وانفسخت أحكام البيع المبينة عليه ، وانتقضت أحكام العهد المبينة عليه ، لأن الوضوء والبيع والعهد حقائق قد دخلت في الوجود لا يمكن نقضها ولا رفعها .

### ( فصل في بيان أدلة الأحكام وهي ضربان )

أحدها : ما يدل على شرعيتها والثاني : ما يدل على وقوعها مستندة إلى أسبابها ؛ فالأسباب مثبتة ، والأدلة مظهرة .

فأما أدلة شرعية الأحكام : فالكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس الصحيح ، والاستدلال المعبر .

وأما أدلة وقوعها ووقوع أسبابها وشرائطها وموانعها وأوقاتها وإحلالها فضربان أحدهما : ما يتحقق ويعلم أسباب وقوعه كالعلم بطلوع الفجر الذي هو سبب لصلاة الصبح وتوابعها من الأذان والإقامة والسنة المقدمة على الصلاة وكالعلم بزوال الشمس الذي هو سبب لوجود الظهر وتوابعها ، وكذلك مصير ظل الشمس مثله ، وغروب الشمس ، ومغيب الشفق الأحمر وهي أسباب لوجوب العصر والمغرب والعشاء وتوابعها ، وكذلك الأسباب المرتبات كالقتل والقطع ، وكذلك المسموعات كالطلاق والعنق وعقود المعاوضات .

الضرب الثاني : ما يظن تحقق أسبابها ووقوعه بظنون متفاوتة في القوة والضعف وهي أنواع : منها إقرار المقرين ، ثم شهادة أربع من المعدلين ، ثم شهادة رجلين من المؤمنين ، ثم شهادة رجل وامرأتين من الصالحين ، ثم شهادة عدل واحد مع اليقين .

ومنها شهادة أربع نسوة بما يخفى غالباً على الرجال المعدلين .



ومنها الإيمان الواقعة بعد نكول الناكين .

ومنها إيمان القسامة مع اللوث على القاتلين .

ومنها إيمان اللعان على القاذفين .

وأما يمين المدعى عليه وإيمان لعان النساء فدافعة للدعى به غير موجبة له ومنها خبر الواحد في دخول الأوقات وتعريف جهات القبلة ، وتعريف ما وقع في الأرائ من النجاسات .

ومنها تقويم المقومين ، ومسح الماسحين ؛ وقسمة القاسمين ؛ وخرص الخارصين

ومنها استحقاق المستحقين ، وقيافة القائفين والانتساب عند عدم القافة

إلى الوالدين .

ومنها زفاف العروس إلى بعلها مع إخبارها بأنها زوجته أو مع إخبار غيرها

من النساء ، ومنها إخبار المرأة عن حيضها وطهرها ، ومنها إخبار المكاف عما في

يده أنه ملكه ؛ ومنها إخباره عن تحقق ما لا يعلم إلا من جهته كالثبات في الديون

وإخبار المأذون والولى عما يعاملان به للولى عليه ، ومنها وصف اللقطة وتبيين

عفاصها ووكانها فإنه يجوز لدفعها ؛ ومنها دلالة الأيدى على استحقاق المستحقين

ومنها دلالة الأيدى والتصرف إلى إهلاك المالكين

ومنها وصف اللقطة دلالة الاستفاضة على استحقاق ما استفاضة .

ومنها دلالة الدار على إسلام اللقيط ، ومنها دلالة وصف الابنية وأشكالها

على استحقاق المستحقين ، ومنها دلالة الاستطراق على اشتراك أهل المحلة فيما

يستطرقون فيه إذا كان مفسداً من أحد طرفيه ؛ ومنها دلالة الأجنحة والميازيب

والقنى والجداول والسواقي والأنهار على استحقاق ما اتصلت بملكه

ومنها معاملة من يجهل رشده وحرته وأكل طعامه والحكم له وعليه بناء على

أن الغالب في الناس الحرية ولو توقفت المعاملات على إثبات الرشد والحرية

لما عاملنا كثيراً من التجار الواردين ، ولا من أهل الأسواق المقيمين ولا



من أهل الصنائع المتربصين لاستعمال المستعملين كالحاكم والأساكفة والخطاطين  
والنجارين؛ ولما جاز لسائل وفقير وعالم أن يتناولوا الزكاة والصدقة إلا بمن  
ثبت رشده وحرите عندهم من الباذلين، ولا يخفى ما في هذا من العسر الشديد  
المؤدى إلى تعطيل المعاملات والمحاکمات والتبرعات، وذلك على خلاف إجماع  
المسلمين؛ وهذا مما غلب فيه الظاهر على استصحاب الأصل المقطوع به، فإنما  
تقطع أن كل أحد إن كان تحت الحجر إذ هو صغير، وقد زال حجر الصبي بالبلوغ  
فاحتمل بعد زواله أن يخلفه الرشد وجاز أن يخلفه حجر السفه، وليس أحدهما  
أولى من الآخر، فيحجر على من قرب عهده بالبلوغ للشك في الرشد، بل لقلة  
العفة على من قرب عهده ببلوغه فإذا انتهى إلى حد يغلب فيه الرشد على الناس  
حكم برشده لغلبة الرشد عليه ولما ذكرته من إجماع المسلمين على معاملة المجهولين  
البالغين إلى حدود الرشد في الغالب، ومنها استصحاب الأصول كمن لزمه  
طهارة أو صلاة أو زكاة أو حج أو عمرة أو دين لأدى ثم شك في أداء ذلك أو  
في أداء ركن من أركانه أو شرط من شرائطه فإنه يلزمه القيام به لأن الأصل بقاؤه  
في عهده ولو شك هل لزمه شيء من ذلك أو لزمه دين في ذمته، أو عين في ذمته  
أو شك في عتق أمته أو طلاق زوجته، أو شك في نذر أو شيء مما ذكرناه  
فلا يلزمه شيء من ذلك لأن الأصل براءة ذمته، فإن الله خلق عبادة كلهم  
أمر بآء الذم والأجساد من حقوقه وحقوق العباد إلى أن تتحقق أسباب  
وجوبها فهذه كلها أدلة مفيدة لظنون متفاوتة في قوتها وضعفها أثبت ضعفها  
لمسئس الحاجة إليه فاكثني في الاستفاضة في السبب إلى الإبانة إذ لاسيل  
إلى معرفته. ولو ثبتت الاستفاضة لانسد باب إثبات الأنساب، وإنما اكتنى  
في الأموال ومنافع الأموال بالشاهد واليمين لكثرة التصرف بينهما والارتفاق  
في الظن والاقامة، فلو شرط فيهما عدد الشهود لتعذر ذلك في كثير من  
الأحوال، إذ لا يتيسر العدد في كل مكان من الحضر أو السفر واكتنى في النساء



المجردات فيما لا يطلع عليه الرجال إذ لو لم نكتف بهن لغلب ضياع ذلك الحق وفواته ، وقد ذهب بعض العلماء إلى شرط القتل في الأربعة لأنه أعظم من الزنا وليس الأمر كما ظنه بل الغرض من كثرة العدد في الزنا ستر الأعراض ودفع العار عن العشائر والقبائل فضيقَّ الشرع طريق إثباته دفعا لمفاسده إذ لا يتيسر حضور أربعة من العدول يشاهدون زنا الزانين ولا عار على القاتلين ولا على عشائرم في الغالب بل قد يتبعج كثير من الناس بقتل الأعداء وتمدح به عشائرم وذلك كثير مشهور في أسفار العرب والناس كلهم حراس على كتم الفواحش كالزنا والاراط ، وقد عيب على امرئ القيس ذكره مقدما الزنا في بعض قصائده ولا يتصور كذب العلم وإخلافه والظن يتصور الكذب والإخلاف إلا أن الصدق والوفاق غالب عليه ولذلك اعتبره الشرع واتبعه العقلاء في التصرفات الدنيوية ، فإن صدق الظن المستفاد من جميع الأدلة المذكورة فقد حصل مقصود الشرع من جلب المصالح ودرء المفاسد ظاهرا وباطنا ، وإن كذب الظن فقد فاتت المصالح وتحققت المفاسد ولم يحصل مقصود الشرع من ذلك ، ويعنى عن كذبه في حق العاملين به لجهلهم بكذبه ، ولن يكلف الله نفسا إلا وسعها وطاقاتها فان قيل : ما تقولون إذا تعارضت الأدلة ؟ قلنا : أما أدلة نصب الشريعة ووضع الأحكام فالأصح أن المجتهد لا يتخير بين الدليلين بل يتوقف إلى أن يظهر له ترجيح من نسخ وغيره ، فان بذل جهده فلم يظفر بمرجح رجع حينئذ إلى القياس إذ ليس أحد الدليلين بأولى من الآخر ، ولا يتصور تعارض علمين ، ولا تعارض ظنين ، لأن ذلك مؤد إلى الجمع بين النفي والإثبات في شيء واحد في زمن واحد ، وإنما يقع التعارض بين أدلتها التي ذكرناها فتعارض الشهاداتان والخبران والأصلان والظاهران . وكذلك يتعارض الأصل والظاهر وإذا تعارضت الأدلة المفيدة للظنون فان كان التعارض بين ظاهرين كشهادتين متناقضتين أو خبرين متناقضين فان كانا متساويين من كل وجه وجب التوقيف



لا تتفاء الظن الذي هو مستند الأحكام . إذ لا يجوز الحكم في الشرع إلا بعلم أو اعتقاد فاذا تعارض دليلان ظنيان فإن وجدنا من أنفسنا الظن المستند إلى أحد الدليلين حكماً به وإن وجدنا الشك والتردد على سواء وجب التوقف ، وإنما يجب الظن عند التعارض بين أحدهما لأن الظن المستفاد منه عند انفراده أقوى من الظن المستفاد من معارضه في حال الانفراد

مثال ذلك : اليد ظاهرة في استحقاق ذى اليد والبيئة والإقرار واليمين المردودة مرجحة لقوة إفادتها الظن . فاذا تعارضت بيتتان ولم نجد ظناً لتساويهما من كل وجه فقد اختلف في ذلك والأصح ما ذكرناه من سقوطهما فإن القرع بينهما لا يفيد رجحان أحدهما بالقرعة وإذا لم يرجح أحدهما حكماً بالشك والحكم بالشك غير جائز ، والقرعة في الشرع لتعيين أحد المتساويين وهما لا يعين رجحانه والشك بعد وجودها مثله قبل وجودها ، إذ لم يفد رجحاناً في الظن ولا يائناً فيه ، ومن قسم بين المتداعين فقد خالف موجب البيتين في نصف ما شهدت به لأن كل واحدة منهما شاهدة بالجميع ، ولا يجوز أن يحمل تعارض البيتين المتساويتين كاجتماع اليدين على العينين ، لأن كل واحدة من اليدين مفيدة للظن غير مكذبة لصاحبها والبيتان ههنا متكاذبتان لا يحصل من واحدة منهما ظن ، والبيئة ما فيه يان فإذا لم يكن في كل واحدة منهما بيان كان الحكم بغير بيئة على خلاف الشرع ، ومن ذهب إلى وقف البيتين إلى إصلاح الخصمين فما أبعد ولكنه يؤدي إلى تعطيل الحكم إلى اتفاق الإصلاح .

### (فصل في بيان تعارض أصل وظاهر)

وقد يتعارض أصل وظاهر ، ويختلف العلماء في ترجيح أحدهما لامن جهة كونه استصحاباً بل لمرجح ينضم إليه من خارج ، ولذلك أمثلة :



أحدهما : طين الشارع في البلدان في نجاسته قولان : أحدهما أنه نجس لغلبة النجاسة عليه ، والثاني : أنه طاهر لأن الأصل طهارته .

المثال الثاني : المقبرة القديمة المشكوك في نبشها في تحريم الصلاة فيها قولان : أحدهما : تحريم لأن الغالب على القبور النبش ، والثاني : يجوز لأن الأصل الطهارة .

المثال الثالث : في الصلاة في ثياب من يغلب عليه النجاسة بمخامرة النجاسة من المسلمين والمشركون قولان : أحدهما لا يجوز لغلبة النجاسة عليها ؛ والثاني : يجوز لأن الأصل الطهارة .

المثال الرابع : إذا اختلف الزوجان في النفقة مع اجتماعهما وتلازمهما ومشاهدة ما ينقله الزوج إلى مسكنهما من الأطعمة والأشربة فالشافعي يجعل القول قول المرأة لأن الأصل إعدم قبضها كسائر الديون ، ومالك يجعل القول قول الزوج لأنه الغالب في العادة وقوله ظاهر والفرق بين النفقة وسائر الديون أن العادة الغالبة مثيرة للظن بصدق الزوج بخلاف الاستصحاب في الديون فإنه لا معارض له ، ولو حصل له معارض كالشاهد واليمين لأسقطناه مع أن الظن المستفاد من الشاهد واليمين أضعف من الظن المستفاد من العادة المطردة في إنفاق الأزواج على نساءهم مع المخالطة الدائمة ؛ نعم لو اختلفا في نفقة يوم أو يومين لم يبعد ما قاله الشافعي رحمه الله .

المثال الخامس : ما إذا ادعى الجاني شلل عضو المجنى عليه ، وادعى المجنى عليه سلامته فقولان : أحدهما القول قول الجاني لأن الأصل براءة ذمته ؛ والثاني : القول قول المجنى عليه لأن الظاهر الغالب من أعضاء الناس السلامة وكذلك إذا اختلف الجاني والمجنى عليه في وجود عضو من أعضاء المجنى عليه فإن الظاهر وجوده للغلبة والأصل براءة ذمة الجاني في ذمة ذلك العضو المختلف فيه ومن قصاصه .



### (فصل في بيان الأصلين)

وقد يتعارض أصلان ويختلف العلماء فيهما ولذلك مثالان .  
أحدهما : إذا قدم ملفوفا نصفين فزعم الولي أنه حي وطلب القصاص وزعم  
القاد أنه ميت فعلى قول : قول القاد لأن الأصل براءة ذمته من  
الدية وبدنه من القصاص ، وعلى قول : قول الولي لأن الأصل بقاء حياة  
المقدود ، وقيل إن كان ملفوفاً في ثياب الأحياء فالقول قول الأولياء وإن كان  
ملفوفاً في ثياب الأموات فالقول قول الأجنياء .  
المثال الثاني : إذا غاب العبد وانقطعت أخباره ففي وجوب فطرته قولان  
أحدهما : تجب لأن الأصل بقاء حياته ، والثاني لا تجب لأن الأصل براءة  
ذمة السيد عن فطرته .

### (فصل في تعارض ظاهرين)

قد يتعارض ظاهران ويختلف العلماء فيهما ولذلك مثالان :  
أحدهما : إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فادعى كل واحد منهما أو ادعى  
أحدهما الاشتراك في الجميع فإن الشافعي رحمه الله يسوى بينهما نظراً إلى الظاهر  
المستفاد من اليد ، وبعض العلماء يخص كل واحد منهما بما يليق به نظراً  
إلى الظاهر المستفاد من العادة الغالبة ، وهذا مذهب ظاهر متجه فإذا كان الزوج  
جندياً فادعى أنه شريك المرأة في منازلها وحققها ومقانعها وادعت المرأة  
أنها شريكته في خيله وسلاحه وأقيته ومناطقه وجبته كخودته وبردته فإنا  
نجد في أنفسنا ظناً لا يمكننا دفعه أن ما يخص بالآجناد للزوج وما يخص بالنساء  
للرأة ، وكذلك لو كان الزوج قهياً فنازعه في كتب الفقه أو مقرئاً فنازعه  
في كتب القراءة أو طبيباً فنازعه في كتب الطب أو محدثاً فنازعه في كتب  
الحديث أو حجاماً فنازعه في آلة الحجامة أو ناسجاً فنازعه في آلة النسج  
أو يطاراً فنازعه في آلة البيطرة ، ونازعهما هؤلاء فيما يخص بالنساء من



المكاحل والمغازل والحقاق ، فان كل واحد يجد في نفسه ظناً لا يمكنه دفعه عن نفسه بأن ما يختص بالأزواج المذكورين لهم ، وما يختص بالنساء لهم ، وما أبعد المشاركة بين الجندی وامراته في حقيهما .

المثال الثاني : إذا تأمل الناس الهلال فشهد برؤيته عدلان منهم ولم يتفقوا غيرهما برؤيته فقد اختلف العلماء فيه فسمع الشافعي رحمه الله شهادتهما لظهور صدقهما بما ثبت من عدالتهما الوازنة عن الكذب ، ورأى بعض العلماء رد شهادتهما لأن العادة تكذبهما فان العادة أن الجمع الكثير إذا رأوا الهلال شهبوه وتفوهوا برؤيته فاذا لم يتفقوا برؤيته إلا الشاهدان دل الظاهر المستفاد من العادة على كذبهما أو على ضعف الظن المستفاد من قولهما فهذه كلها من الدلائل على ثبوت الاحكام وأسباب الاحكام ولا يكذب شيء من هذه الدلائل إلا نادراً ، فلذلك اعتمد الشرع عليها كيلا تفوت مصالح كثيرة غالبه خوفاً من وقوع مفسد قليلة نادرة .

(فائدة) قد ذكرنا أنه يحكم بمجرد الظهور أو بمجرد الاستصحاب ولا يجتزى في بعض الصور بمجرد الظهور ولا بمجرد الاستصحاب حتى نضم إليهما ظناً مستفاداً من سبب آخر ولذلك أمثلة :

أحدها : لن نجتمع بين ظنين مستفادين ظاهرين كتخليف المدعى عليه فيما هو في يده فان يده دالة على صدقه وكذلك يمينه ظاهرة في الدلالة على صدقه إذ الغالب ممن يعرف الرب سبحانه وتعالى أنه لا يجتزئ على الحلف به كاذباً

المثال الثاني : تخليف المدعى بعد نكول خصمه حتى نضم إليه الظن المستفاد

من يمينه

المثال الثالث : أن لا يجتزى بالظن المستفاد من استصحاب الأصل حتى ينضم إليه ظناً مستفاداً من ظاهر كتخليف المدعى عليه بحق يتعلق بذمته أو ببدنه فان الأصل براءته منهما ولا نكتفي بالظن المستفاد منه حتى نضم اليه المستفاد من يمينه



المثال الرابع : من اشتبه عليه إناء طاهر بإناء نجس ، أو ثوب طاهر بثوب نجس فأراد استعمال أحدهما بناء على الاستصحاب لم يجوزنا لأن الحكم بالظن المستفاد من الاستصحاب حتى نضم إليه الظن المستفاد من الاجتهاد ونكتفي في القبة بالظن المستفاد من الاجتهاد لتعذر ضم الاستصحاب إليه إذ ليس في الجهات جهة يقال الأصل وجوب القبة فيها ، وكذلك الاجتهاد في أحكام الشرع نكتفي فيه بمجرد الظن المستفاد من الاجتهاد لتعذر الاستصحاب ولو أثبت ماء وبول فلا اجتهد إذ لا تنفع في هذا الباب بمجرد الظن المستفاد من الاجتهاد وفيه وجه ، والفارق تعذر ذلك في القبة والأحكام ، وتيسره في الاجتهاد بين الماء الطاهر والنجس ، وأما الاجتهاد في دخول رمضان ودخول أوقات الصلاة فانه مستفاد من مجرد الظاهر دون أصل يستصحب

فإن قيل : هل يبنى إنكار المنكر على الظنون كما ذكرتموه ؟ قلنا : نعم الإنكار مبنى على الظنون كغيره فإننا لو رأينا إنسانا يسلب ثياب إنسان لوجب علينا الإنكار عليه بناء على الظن المستفاد من ظاهر يد المسلوب ، وكذلك لو رأينا يجر امرأة إلى منزله يزعم أنها زوجته أو أمته وهي تنكر ذلك لوجب علينا الإنكار عليه لأن الأصل عدم ما ادعاه ، وكذلك لو رأينا يقتل إنسانا يزعم أنه كافر حربى دخل إلى دار الإسلام بغير أمان وهو يكذبه في ذلك لوجب علينا الإنكار لأن الله خلق عباده خفاء ، والدار دالة على إسلام أهلها لغلبة المسلمين عليها فإذا أصابت ظنوننا في ذلك فقد قننا بالمصالح التي أوجب الله علينا القيام بها وأجرنا عليها إذا تصدنا بذلك وجه الله تعالى وإن اختلفت ظنوننا أثبتنا على قصودنا وكنا معذورين في ذلك كما عذر موسى عليه السلام في إنكاره على الخضر خرق السفينة وقتل الغلام وبالع في إنكاره بقسمه بالله في قوله ( لقد حنت شيئا إمرا ) ( لقد حنت شيئا نكرا ) ولو اطلع موسى على ما في خرق السفينة من المصلحة ، وعلى ما في قتل الغلام من المصلحة ، وعلى ما في ترك السفينة من



مفسدة غصبها ، وعلى مافي لإبقاء الغلام من كفر أبويه وطفليهما لما أنكر عليه  
ولساعده في ذلك وصوب رأيه لما في ذلك من القربة إلى الله عز وجل ، ولو وقع  
مثل ذلك في زماننا هذا لكان حكمه كذلك ، وله أمثلة كثيرة :

منها : أن تكون السفينة ليقيم يخاف عليها الوصي أن تنصب وعلم الوصي  
أنه لو خرقتها لزهده الغاصب عن غصبها فانه يلزمه خرقتها حفظاً للأكثر بتفويت  
الأقل فان حفظ الكثير الخطير بتفويت القليل الحقيق من أحسن التصرفات  
وقد قال تعالى : ( ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن )

ومنها : لو هرب من الامام من تحتم قتله فأمر الامام من يلحقه ليقته فاستغاث  
بنا لنمعه من قتله فأغاثته واجبة علينا إذا لم نعلم بالواقعة بل لو لم يندفع الهام بقتله  
إلا بالقتل لقتلناه ، ولو اطلعنا على الباطن لساعدناه على ذلك وكان الأجر في  
مساعدته لأن ذلك هو الواجب عند الله عز وجل

فإن قيل : كيف جوز الشرع اللعان من الجانبين مع العلم بأن أحدهما كاذب  
في أيمانه ولعانه ؟ قلنا : إنما جوز ذلك لأن مع كل واحد منهما ظاهر يقتضي تصديقه  
فإن الظاهر من حال الزوج الصدق في قذفها إذ الغالب أن الأزواج لا يقذفون  
أزواجهم ، والظاهر من حال المرأة الصدق لأن الأصل عدم زناها .

ومثل ذلك : ما لو قال رجل إن كان هذا الطائر غراباً فأمرأتى طالق  
وعبدى حر أو أمى حرة ، وقال آخر إن لم يكن غراباً فزوجتى طالق أو عبدى  
حر أو أمى حرة ولم نعلم حال الطائر فإننا نفكر كل واحد منهما على ما كان عليه  
قبل التعليق لأن الأصل في حق كل واحد منهما ملكة البضع ورقبة الرقيق فأشبه  
اللعان ؛ ولو انتقل رقيق أحدهما إلى الآخر لقطعنا بالحجر عليه فيهما لتحقق  
المفسدة في حقه ؛ وإنما عمل بالظنون في موارد الشرع ومصادره لأن كذب  
الظنون نادر وصدقه غالب ، فلو ترك العمل بها خوفاً من وقوع نادر كذبها  
لتعطلت مصالح كثيرة غالبه خوفاً من وقوع مفسد قليلة نادرة وذلك على خلاف



حكمة الإله الذي شرع الشرائع لأجلها، ولقد هدى الله أولى الألباب إلى مثل هذا قبل تنزيل الكتاب فإن معظم تصرفهم في متاجرتهم وصنائعهم وإقامتهم وأسفارهم وسائر تقلباتهم مبنى على أغلب المصالح مع تجويز أندر المفساد فإن المسافر مع تجويزه لتلفه وتلف ماله في السفر يبتنى سفره على السلامة الغالبة في ذلك، وإن كان عطب نفسه وماله نادراً أغلبة السلامة عليه وندرة الهلاك بالنسبة إليه؛ ولو قعد المرء في بيته مهملاً لمصالح دينه ودنياه خوفاً من أنه لو خرج لكدمه بغير أو رفسه بغل أو نندسه حمار أو قتله جبار مع ندرة هذه الأسباب، لألحقه العقلاء بالحقى والنوكى والمجانين؛ ولو كان له جبار يطلبه أو عدو يرهبه أو كلب عقور يقصده ليعضه فخرج على هؤلاء مغرراً بنفسه، لعداه العقلاء من الحقى والنوكى وللامته الشرائع، وكذلك لو قعد عن القتال عن أهله وماله وحريمه وأطفاله وإحراز دينه لعد جبهته على ذلك من أقبح القبائح لما فوت به من عظيم المصالح؛ وإن كان التفرير بالنفوس والأطراف قبيحاً من غير مصالح يجوزها ومفاسد يجوزها، لعد العقلاء ذلك قبيحاً منه، وقد بينا أن الله قد فطر عباده على معرفة معظم المصالح الدنيوية ليحصلوها، وعلى معرفة معظم المفساد الدنيوية ليتركوها ولو استقرى ذلك لم يخرج عما ركزه الله في الطباع من ذلك إلا اليسير القليل. فمعظم ما تحت عليه الطباع قد حثت عليه الشرائع وما اتفق على الصواب إلا أولو الألباب.

فإن قيل: قد كثر في كلام العلماء أن يقولوا ما وجب ييقن فلا يبرأ منه إلا ييقن فالجواب عنه من وجهين أحدهما: أن اليقين مستعار للظن المعتبر شرعاً الوجه الثانى: أما نقول إن الله تعالى أوجب علينا في الأقوال والأفعال ما نظن أنه الواجب فإذا كان المتيقن هو المظنون فالمكلف يتيقن أن الذى يأتى به مظنون له وأن الله تعالى لم يكلفه إلا ما يظنه، وإن قطعه بالحكم عند ظنه ليس قطعه بمتعلق ظنه بل هو قطع بوجود ظنه، وفرق بين الظن وبين القطع بوجود



الظنون فملى هذا من ظن الكعبة في جهة فإنه يقطع يوجب استقبال تلك الجهة ولا يقطع بكون الكعبة فيها ، والورع ترك ما يريب المكلف إلى مالا يريبه وهو المعبر عنه بالاحتياط ، فإذا اشتبه عليه إناه طاهر بإناء نجس فإن لم يكن معه سواهما وجب عليه الاجتهاد فإذا أداه الاجتهاد إلى طهارة أحدهما ، وجب عليه استعماله إن لم يقدر على إناه طاهر ييقن كمن تعذرت عليه معرفة القبلة فإنه يلزمه الاجتهاد والبناء عليه ، وإن كان معه إناه طاهر ييقن جاز له أن يجتهد بين الإناءين ، فإن أداه الاجتهاد إلى اليقين تخير في التطهر بأى المائتين شاء ، وإن أداه الاجتهاد إلى الظن فالأصح أنه يجب له استعماله لما ذكرناه من أن الطاهر بالظن كالطاهر باليقين ، وكما لو لبس ثوباً طاهر أ بالظن مع القدرة على ثوب طاهر ييقن ، وفيه وجه أنه لا يجوز الاعتماد على الاجتهاد مع وجود ماء طاهر لظاهر قوله عليه السلام : «دع ما يريك إلى مالا يريك» وفي العمل بعموم هذا الحديث إشكال لأنك إذا حملته على الواجبات لصيغة الأمر فخرجت منه المندوبات ، وإن حملته على المندوبات كان تحكماً ، وإن حملته عليهما جمعت بين الجواز والحقيقة أو بين المشتركات ، والحمل على الواجبات أولى من جهة أن الغالب على صيغة الأمر الإيجاب والغالب على العموم التخصيص ، وكان الحمل على ما حمل عليه من صيغة الإيجاب أولى من الحمل على العموم مع غلبة تخصيصه .

ومثله قوله : (وافعلوا الخير) وإنما ذم الله العمل بالظن في كل موضع يشترط فيه العلم أو الاعتقاد والجازم كعرفة الإله ومعرفة صفاته ، والفرق بينهما ظاهر ، والحاصل أن معظم مصالح الذنوب والواجبات والمباح مبنى على الظنون المضبوطة بالضوابط الشرعية ولا شك المصلى في فرائض الصلاة أو في أعداد ركعاتها وجب البناء على اليقين ههنا ، وليس المعنى باليقين إلا الاعتقاد دون العلم ويدل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم من اثنتين معتقداً أنه كمل الصلاة . ولو كان العلم شرطاً لما سلم مع انتفاء العلم ، ولو شك الإمام في



أعداد الركعات فسبح به الجماعة تليها على أنه أكمل الصلاة . فان كانوا عددا تحيل العادة وقوع النسيان من جميعهم بنى الامام على قولهم لعله .

فان قيل : ماذا تقولون في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم) وفي قوله عليه السلام : «ياكم والظن» فان الظن أكذب الحديث ، قلنا : أما الآية فلم ينف فيها عن كل ظن وإنما نهى عن بعضه وهو أن نبني على الظن بما لا يجوز بناؤه عليه مثل أن يظن بانسان أنه زنى أو سرق أو قطع الطريق أو قتل نفسا أو أخذ مالا أو ثلب مرضا فأراد أن يؤاخذ به بذلك من غير حجة شرعية يستند إليها ظنه وأراد أن يشهد عليه بذلك على ظنه المذكور فهذا هو الإثم . وتقدير الآية اجتنبوا كثيرا من اتباع الظن إن اتباع بعض الظن إثم ويجب تقدير هذا لأن النهى عن الظن مع قيام أسبابه المثيرة له لا يصح لأنه تكليف لاجتناب مالا يطاق اجتنابه . إذ لا يمكن الظان دفعه عن نفسه مع قيام أسبابه ولن يكلف الله نفسا إلا وسعها . وأما الحديث فان التقدير فيه : «ياكم واتباع بعض الظن وإنما قدر ذلك لإجماع المسلمين على وجوب اتباع الظن فيما ذكرناه . وكذلك جواز اتباعه فيما أوردناه ؛ واتباع هذه الظنون المذكورة سبب لعلاج الدنيا والآخرة . وإن ظنا هذه عاقبته خير من علم لا يجلب خيرا ولا يدفع ضيرا فأكرم به من ظن موجب لرضا الرحمن وسكنى الجنان . وربما كان كثيرا من العلوم مؤديا إلى سخط الديان وخلو النيران . وقد شاهدنا كثيرا من أرباب هذه العلوم قد فارقوا الإسلام ونبذوا الإيمان وذموا علم الشرائع ومدحوا علم الطبائع (أولئك الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) فالسعادة كل السعادة اتباع القرآن والتمسك بشريعة الاسلام وستة النبي عليه السلام ؛ ومن خالف ذلك فقد بعد من الله بقدر ما خالف منه : فمن شاء فليقل ، ومن شاء فليستكثر ، وسيعلم المغرور إذا انقشع الغبار أف من تحت أم حمار؟ وما مثل هؤلاء في هذا الزمان إلا كمثل المناقذين في ابتداء الاسلام



## (فصل في حكم كذب الظنون)

وله أمثلة : منها إذا صلى إلى جهة بالاجتهاد ثم ظهر له كذب ظنه فني  
الاعادة قولان

ومنها أنه إذا شك في طهارة الحدث فصلى بالاستصحاب ثم ظهر كذب ظنه  
لزمته الاعادة لاهتمام الشرع بطهارة الحدث

ومنها أنه إذا رأى التيمم المسافر ركباً فظن أن معهم ماء فأخلف ظنه بطل تيممه  
ومنها أنه إذا ظن التيمم فقد الماء فصلى بالتيمم ثم ظهر أن في بعض قاشه  
ماء أو وجد بئراً حيث يلزمه الطلب لزمته الاعادة للصلاة .

ومنها أنه إذا صلى بالنجاسة ناسياً على استصحاب الطهارة ثم أخلف ظنه  
وجبت الاعادة على الجديد .

ومنها أنه إذا صلى بما يظن طهارته ثم بان أنه نجس لزمته الاعادة ولا وجه  
للخلاف في ذلك .

ومنها أنه إذا صلى فريضة على ظن دخول وقتها بأن أخبره بدخول الوقت  
مخبر ثم أخلف ظنه وجبت الاعادة .

ومنها أنه إذا رأى المسلمون أشباحاً في الليل غافوهم فصلوا صلاة شدة  
الخوف ثم بان أنها أنعام فقولان :

أحدهما : لا تجب الاعادة لأن الله علق الصلاة بمجرد الخوف وقد تحقق  
والثاني تجب الاعادة لكذب الظن وانتفاء الضرر .

ومنها أنه إذا صلى خلف من يظنه مسلماً أو ذكراً فأخلف ظنه لزمته الاعادة  
لندرة ذلك ، وكذلك الخنثى المشكل على الأظهر ، ولو صلى خلف من يظن طهارته ،  
والفرق أن الكفر والانوثة لا يخفيان غالباً ، وكذلك الخنوثة من جهة أن  
الخنوثة خلقة للعادة والدواعي متوفرة على إشاعة مثلها وكذلك لا يوجد خنثى  
مشكل في بلد من البلدان إلا كان مشهوراً عند الناس



ومنها أنه إذا شرع في صلاة الكسوف معتقداً بقاءه فأخلف ظنه بطلت صلاته ولا يخرج على الخلاف في بقائها نقلاً ، إذ ليس لنا نقل على صورة الكسوف فيندرج في نيته .

ومنها أنه إذا أدى الزكاة من مال يظن حله فأخلف ظنه ، لم تسقط الزكاة بذلك ، وكذلك لو أدى ديناً أو عيناً ظاناً وجوب أدائها عليه فأخلف ظنه فإنه يرجع بذلك .

ومنها أنه إذا عمل الزكاة على ظن بقاء الفقر إلى الحول فأخلف ظنه باستغناء الفقير لم تسقط الزكاة بذلك ، وله الرجوع باطناً لخروج المقبوض عن كونه زكاة ومنها أنه إذا دفع الزكاة إلى من يظن سبب استحقاقه كالفقر والغرم والكتابة فأخلف ظنه لم تسقط الزكاة عنه وله استرجاع ما دفعه .

ومنها أنه إذا أكل الصائمون عدة شعبان على ظن بقائه ثم كذب ظنهم في النهار ، وجب القضاء ، وفي إمساك ما بقي من النهار قولان .

ومنها أنه إذا تسحر الصائم ظاناً بقاء الليل فأخلف ظنه لزمه القضاء وإن صدق ظنه أو لم يتحقق صدقه فلا قضاء عليه لأن الأصل بقاء الليل ؛ وإن أكل ظاناً دخول الليل فأخلف ظنه لزمه القضاء لأن الأصل بقاء النهار وإن أكل في النهار أو جامع لظن أنه مفطر فكذب ظنه لم يبطل صومه .

ومنها أنه إذا اجتهد الأسير في الصوم فصام بناء على ظنه المستفاد من اجتهاده فأخلف ظنه فإن وقع صومه بعد الشهر أجزأه ، وإن وقع قبل الشهر فقولان ، وإن قلنا لا يجزئه فني انعقاده وجهان .

ومنها أنه إذا اعتكف في مسجد ثم بان أنه مغصوب أو مملوك بطل اعتكافه ومنها أنه إذا أكل الحاج ذا القعدة ووقفوا في التاسع بناء على ظنهم بالعاشر فإن كانوا شرذمة قليلة وجب القضاء ، وإن كانوا جميع الحاج لم يجب القضاء لما فيه من المشقة العامة ، وإذا تبين أنهم وقفوا في الثامن فوجهان ليدرة ذلك



ومنها أنه من نذر هدياً معيناً أو صدقة معينة ظناً أنه يملك ذلك ثم كذب ظنه في ذلك كله فإنه يبطل نذره ، ولو أعتق عبده ظناً أنه حي أو جعل بغيره هدية أو أضحية ظناً أنه حي فكذب ظنه بطل ذلك ، ولو نذر صوم يوم معين ظناً أنه يقبل الصوم فكذب ظنه بطل نذره .

ومنها أنه إذا وقع شيئاً من المعاوضات أو التبرعات أو الأوقاف أو الهبات أو الوصايا أو القرايا أو الهدايا ظناً أنه يملكه فكذب ظنه بطل تصرفه ولو شرط عقداً في عقد فأتى بالعقد المشروط ظناً وجوبه عليه ثم أخلف ظنه في وجوبه صح تصرفه على الأصح ، لوجوب أركانه وشرائطه ، بخلاف مالوقضى ديناً يظن وجوبه فأخلف ظنه ، فإن قضاء الدين إسقاط يستدعي ثبوتاً فلم يحد حقيقة بخلاف العقد الذي ظن وجوبه ، فإن حقيقة قد وجدت بأركانها وشرائطها ، وغلط القاضى في ذلك فألحق العقد بالدين .

ومنها أنه إذا باع مال أبيه على ظن أنه حي فظهر أنه ميت ، وأنه قد ورثه ففي صحة بيعه قولان ، ولو باع مال أبيه ظناً أنه له ، فظهر أنه باعه بعد أن ورثه من أبيه صح بيعه لجزمه بالرضا .

ومنها أنه إذا توكل في تصرف ظناً بقاء وكالته ثم كذب ظنه بأن مات الموكل أو أزال الملك عما كله فيه بطل ، وإن عزله فقولان . ولومات الإمام فتصرف الأحكام بعده على ظن أنه حي ؛ نفذ تصرفهم لأن الإمام استجابهم عن المسلمين دون نفسه ، ولومات الحاكم ، ففي انزال نوابه لموته خلاف مأخذه أنهم نوابه أو نواب عن المسلمين .

ومنها أنه إذا وكل في إعتاق عبد فأعتقه ظناً أنه عبد الموكل ، فإذا هو عبده نفذ عتقه

ومنها مالو ضعيف بطعام يظنه للضعيف فكذب ظنه لزمه الغرم ولا يرجع به على الأصح .



ومنها أنه إذا أعتق أو كاتب أو دبر ثم اختلف ظنه في الملك بطل تصرفه  
ومنها أنه إذا تزوج امرأة يظنها خلية من الموانع وكذب ظنه ، أو ظن أن  
الذي زوجها وإياها فكذب ظنه بطل نكاحه ، ولو أنفق عليها ظانا بقاء زوجيتها  
فكذب ظنه بأن طلقها وكيه فعلت بذلك أو فسخت النكاح في غيبته أو ارتدت  
فانفسخ النكاح أو انفسخ بمصاهرة أو برضاع أو بغير ذلك من الأسباب رجع  
بما أنفقه ، وكذلك لو طلقها أو آلى منها أو ظاهر ظانا بقاء نكاحها فكذب ظنه  
بطل الطلاق والإيلاء والظهار ، وكذلك لو ارتجعها ظانا بقاء عدتها فكذب  
ظنه بطلت رجعته ، ولو طلق امرأة يظنها أجنبية فإذا هي زوجته أو أعتق عبدا  
يظنه لغيره فإذا هو عبده نفذ طلاقه وعتقه ولو وطئ أمة يظنها مملوكة أو حرة  
يظنها زوجته فأخلف ظنه وجبت العدة ومهر المثل .

ومنها أنه إذا قتل الحاكم أو الإمام رجلا قصاصا أو حدا أو رجما في ذنبي  
أو جلدا في حد فوات المحدود من الجلد فأخلف الظن وجب الضمان ولا  
يطلب به الجلاء ، وهل يتعلق بعاقلة الإمام والحاكم أوبيت المال ؟ فيه خلاف  
ولو حكم الحاكم بالشهادة من ظن أنه أهل للشهادة أو باقرار من ظن أنه أهل  
للاقرار أو ولى على الأيتام من ظن أهليته لذلك ثم أخلف ظنه بطل حكمه  
بذلك كله ، وكذلك لو حكم بعله ثم تبين أن الجلد قد أسقط قبل حكمه  
بطل حكمه ، ولو اجتهد المجتهد في حكم شرعي ثم بان كذب ظنه فإن تبين  
ذلك بظن يساويه أو ترجع عليه أدنى رجحان ؛ فإن تعلق به حكم ينقض حكمه  
وبنى على اجتهاده الثاني فيما عدا الأحكام المبنية على الاجتهاد الأول ، وإن تباعد  
المأخذان بحيث تبعد إصابته في الظن الأول تنقض حكمه مثل أن يكون اجتهاده  
الأول مخالفا لنص أو إجماع أو قياس جلي أو للقواعد الكلية فإنه ينقض  
حكمه ، وإن لم يتعلق به حكم بنى على ما أدى إليه اجتهاده ثانيا إلا أن يستوى  
الظنان فيجب التوقف على الأصح .



## (فصل في بيان مصالح المعاملات والتصرفات)

اعلم أن الله تعالى خلق الخلق وأحوج بعضهم إلى بعض لتقوم كل طائفة بمصالح غيرها ، فيقوم بمصالح الأصغر الآكابر ، والأصغر بمصالح الآكابر والأغنياء بمصالح الفقراء ، والفقراء بمصالح الأغنياء ، والنظراء بمصالح النظراء والنساء بمصالح الرجال ، والرجال بمصالح النساء ، والرقيق بمصالح السادات ، والسادات بمصالح الأرقاء ، وهذا القيام منقسم إلى جلب مصالح الدارين أو أحدهما أو إلى دفع مفاسدهما أو أحدهما . أما احتياج الأصغر إلى الآكابر فهو أنواع :

أحدها : الاحتياج إلى الإمام الأعظم ثم إلى الولاية القائم بمصالح المسلمين ، ثم إلى القضاة القائمين بإنصاف المظلومين من الظالمين وحفظ الحقوق على الغائبين وعلى الأطفال والمجانين ، ثم الآباء والأمهات القائمين بمصالح البنين والبنات ، ثم بأولياء النكاح ، ثم بالأمانات الشرعية ، ولولا نصب الإمام الأعظم لفاتت المصالح الشاملة ، وتحققت المفاسد العامة ولاستولى القوى على الضعيف والدنيء على الشريف ، وكذلك ولاية الإمام فإنه لا يتم أمره إلا بالاستعانة بهم لقيام بمصالح المسلمين ؛ وكذلك الأحكام لو لم ينصبوا لفاتت حقوق المسلمين ولضاعت أموال الغيب والصيان والمجانين ، وكذلك لو لم تفوض الترية إلى الآباء والأمهات لضاع البنون ، وكذلك لو لم يفوض الانكاح إلى الرجال لاستحيا معظم النساء من مباشرة المقد ولتضررن بالحجل والاستحياء ، ولا سيما المستحسنات الخفريات ؛ وكذلك الأمانات الشرعية لو لم تشرع لضاعت الأموال التي استأمنهم الشرع عليها ولتضرر مالكوها . وكذلك اللقطاء لو لم يشرع التقاطهم لحفظ حياتهم والقيام بجلب مصالحهم ودرء مفاسدهم هلك اللقطاء . وكذلك التقاط الأموال الضائعة لو لم يشرع التقاطها لفاتت على أربابهم . وسندكر إن شاء الله فوائد كل ولاية .



وأما احتياج الأكابر إلى الأصاغر فتوعان: أحدهما الاحتياج إلى المعاونة والمساعدة على القيام بمصالح الولايات. ولولا تجويزها لفانت مقاصد الولايات من جلب المصالح ودرء المفاسد.

النوع الثاني: القيام بمصالح الأجساد الخاصة بهم وكذلك بالمنافع كالاستيداع والخياطة والكتابة والحراثة والنساجة والتجارة والتجارة والبناء والطب والمساحة والقسمة وغير ذلك من أنواع ما يحتاج العباد إليه من المنافع كالوكالة والإعارة والجمالة والسفادة والحلب وكراء الجمال والخيل والبغال والحمير والأنعام وغير ذلك مما تمس الحاجة إليه أو تدعو إليه الضرورات لو لم يأذن الشرع في هذا بعوض أو بغير عوض لأدى إلى هلاك العالم. إذ لا يتم نظامه إلا بما ذكرته. ولذلك قال سبحانه وتعالى (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) أي لتسخر الأغنياء الفقراء فيما يحتاجون إليه من المنافع المذكورة وغيرها فانه لو لم يبع ذلك لاحتاج كل واحد أن يكون حراثاً زراعاً خطاباً ساقياً باذراً حاصداً دائساً منقياً طحاناً عجائناً خبازاً طباعاً، ولاحتاج في آلات ذلك إلى أن يكون خداداً لآلانه نجاراً لها وكذلك كل ما يتوقف عليه من جلب الحديد والأخشاب واستصناعها وكذلك اللباس يقتدر قطعه وكتانه إلى ما يقتدر إليه الزرع ثم إلى غزله ونسجه أو جزه إن كان من الأصواف والأوبار والأشعار ثم إلى غزله ونسجه وكذلك المساكن لو لم تجز إيجارها لكان أكثر الناس مطروحين على الطرقات متعرضين للآفات وظهور الموراث ولا نكشاف أزواجهم وبناتهم وأمهاتهم وأخواتهم، وكذلك كل حرقة من الحرف وصنعة من الصنائع لو لم تجز الإجارة فيها لتعطلت جميع مصالحها المبينة عليها لندرة التبرع بها، ولا سيما الدلاك والحلاق والحشاش والقيام لو لا اضطرار الفقير إليه لما باشره ولا أكبوا عليه ولكثر الله أحوجهم إلى ذلك فلا مسوءة لا اضطرارهم إليه؛ ومن حكته سبحانه وتعالى أن وفر دواعي



كل قوم على القيام بنوع من المصالح فزين لكل أمة عملهم وحببه إليهم ليصيروا بذلك إلى ما قضى لهم وعليهم ولو نظر الناظرون في جل هذه المصالح ودقتها، لعجزوا عن شكرها، بل لو عدوها لما أحصوا عدها ولا قدر ثمنها إلا عند فقده وعدمه، ففسأل الله أن لا يخليتنا من فضله وكرمه، فلو فقد أحدنا بيتاً يأويه، أو ثوباً يواريه، أو مدفناً يدفنه، لما أطاق الصبر عليه، ولكن لما غمرتنا النعم نسيناها؛ وكذلك احتاج النظراء إلى النظراء في المعاملات على المنافع والاعيان وإباحتهما بالمعاوضات وغير المعاوضات والعواري والإباحات كالمآكل والمشارب والملابس والمراكب والادوية وغير ذلك لو لم يبيح الشرع فيه التملك بالبيع وغيره لهلك العالم لأن التبرع به نادر.

ومن هذه المعاملات ما أجمع المسلمون على أنه فرض كفاية، ومنها ما أجمعوا على أنه نذوب، ومنها ما أجمعوا على إباحته كالتبسات والتكملات من لبس الناعمات وأكل الطيبات، وشرب المذيذات، وسكنى القصور العاليات، والغرف المرتفعات؛ وعلى الجملة فصالح الدنيا والآخرة ثلاثة أقسام كل قسم منها في منازل متفاوتات؛ فأما مصالح الدنيا فتقسم إلى الضرورات والحاجات والتبسات والتكملات؛ فالضرورات كالمآكل والمشارب والملابس والمساكن والمناكح والمراكب الجوالب للأقوات وغيرها مما تمس إليه الضرورات، وأقل المجزئ من ذلك ضروري، وما كان في ذلك في أعلا المراتب كالمآكل الطيبات والملابس الناعمات، والغرف العاليات، والقصور الواسعات، والمراكب النفيسات، ونكاح الجوارى الفاتنات والسراري الفائقات، فهو من التبسات والتكملات وما توسط بينهما فهو من الحاجات.

وأما مصالح الآخرة ففعل الواجبات واجتناب المحرمات من الضروريات وفعل السنن المؤكدة الفاضلات من الحاجات. وما عدا ذلك من المندوبات التابعة للفرائض والمستقلات فهي من التبسات والتكملات، وفاصل لكل قسم.



من الأقسام الثلاثة مقدم على مفضولة ، فيقدم ما اشتدت الضرورة إليه على ما خفت الحاجة إليه .

فان قيل : قد ساوى الشرع في القسمة العامة على تفاوت الحاجات دون الفضائل والمناقب فهلا كانت قسمة القضاء والقدر كذلك .

فالجواب من وجهين : أحدهما أن قسمة القدر لو كانت كقسمة الشرع لأدى إلى أن يصجر الناس عن قيام كل واحد منهم بما ذكرناه من المصالح المذكورة ، وأدى ذلك إلى هلاك العالم وتعطيل مصالح الدنيا والآخرة .

الوجه الثاني : أن الغرض بقسمة القدر أن ينظر النفي إلى من دونه امتحاناً لشكره ، وينظر الفقير إلى النفي اختباراً لصبره وقد نص القرآن على هذا بقوله : (وجعلنا بعضهم لبعض فتنة أتصبرون) والغرض بالقسمة الشرعية إنما هي دفع الحاجات والضرورات فسوى بينهم في ذلك .

وأما قيام الرجال والنساء بالمصالح بالإعفاف من الطرفين عن الوقوع في الحرام وبقتضاء الأوطار وبسكون بعضهم إلى بعض ؛ وعودة بعضهم بعضاً وبرحة بعضهم بعضاً حتى يصير أحدهما للآخر كالخيم الشقيق ، أو الأخ الشقيق ، يفيض كل واحد منهما إلى الآخر بما لا يفيض به إلى ولد ولا والد ولا صديق ، وكذلك بما يجب للنساء على الرجال من المآكل والملابس والمساكن وما يجب للرجال على النساء من لزوم البيوت والطواعية إذا دعاها من غير عنف شرعى ، ونقلها إلى أى البلاد شاء ، وإلى أى الأوطان أراد ، وتوريث كل واحد منهما من صاحبه وبما يندب إلى واحد منهما زائد عما يجب عليه

وأما انتفاع الرقيق بالسادات فبما أوجه الله عليهم من المآكل والمشرب والمساكن .

وأما انتفاع السادات بالرقيق فبخدمتهم في كل ما أوجب الشرع خدمتهم فيه .  
ويزيد الإناث على ذلك بالاستمتاع والانتفاع .



## (فصل في بيان أقسام العبادات والمعاملات)

اعلم أن من أنعم الله عليه وأحسن إليه وفقه لطاعته ونيل مثوبته؛ ومن خذله أبعد به بمعصيته وعقوبته . فصالح الآخرة الحصول على الثواب، والنجاة من العقاب، ومفاسدها الحصول على العقاب وفوات الثواب؛ ويعبر عن ذلك كله بالمصالح الآجلة، والمقصود من العبادات كلها لإجلال الإله وتعظيمه ومهابته والتوكل عليه والتفويض إليه، وكفى بمعرفته ومعرفة صفاته شرفاً، والآخرة وهي أفضل من كل ثواب يقع عليها ما تعدا النظر إلى وجهه الكريم وأما مصالح الدنيا فما تدعو إليه الضرورات أو الحاجات أو التمتات والتكلمات .

وأما مفاسدها فقوات ذلك بالحصول على أضداده، ويعبر عن ذلك كله بالمصالح العاجلة؛ وقد ندب الرب إلى الإكثار من المصالح الآخروية على قدر الاستطاعات، وندب إلى الاقتصاد في المصالح الدنيوية على ما تمس إليه الضرورات والحاجات؛ فرغب الأغنياء الأشقياء في تكثير ما أمر بتقليله وفي تقليل ما أمر بتكثيره فسخط عليهم وأشقاهم وأبغضهم وأبغضهم، وقد قال في أكثرهم : (بل تؤثرون الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى) ورغب الأنبياء في الاقتصاد على الكفاف من الأعراض الدنيوية، وفي الإكثار من التسبب في المصالح الآخروية، فحرمهم الرب إليه وأزلفهم لديه فرضى عنهم وأرضاهم، وأسعدهم وتولاهم؛ فباشقوة من أثر الحسيس الفاني على النفيس الباقي، وبأغبطة من أرضى مولاه وآثر أخرا على أولاه، فمثل ذلك فليعمل العاملون، وفيه فليتناقض المتنافسون (فائدة) التكليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وأخراهم والله غنى عن عبادة الكل؛ ولا تنفعه طاعة الطائعين، ولا تضره معصية العاصين، بل لو كانوا كلهم على أجر قلب رجل واحد منهم لم ينقص ذلك من ملكه شيئاً ولو كانوا كلهم على أتقى قلب رجل واحد منهم لم يزد ذلك في ملكه شيئاً



ولم يبلغوا ضرره فيضروه ولا نفعه فينفعوه ، وكل ضال إلا من هداه الله وجائع إلا من أطعمه الله ، وعار إلا من كساه . وإنما سبق عليه سبحانه وتعالى بترتيب بعض الحادثات على بعض من غير أن يكون مقدماً ، وجباً لمؤخرها ولا منشأً له بل هو المتحد بترتيب المسببات على أسبابها ، وبالعقوبات على المخالفات ، وبالمثوبات على الطاعات من غير أن يوجد شيء منها بما ترتب عليه ، بل الكل مبتدئ إليه ، ولو عاقب من غير كفر وعصيان لكان عدلاً مقسطاً ، ولو أتاب من غير طاعة وإيمان لكان مفضلاً ، وقد أجرى أحكامه في الدنيا على أسباب ربطها ليعرف العباد بالأسباب أحكامها ليسارعوا بذلك إلى طاعته واجتناب معصيته إذا وقفوا على الأسباب ، فأمر المكلفين كلهم ونهاهم ، ودعاهم إلى طاعته واجتناب معصيته واتضام ، مع علمه بأن أكثرهم يعصونه ولا يطيعونه ، ويخالفونه ولا يوافقونه لسبق علمه في ذلك فيهم ونفوذ إرادته وقضائه عليهم .

فإن قيل : إذا علم منهم ذلك فلم وجه الخطاب إليهم مع علمه أنهم لا يطيعون ولا يمتثلون ، وكيف يطلب منهم ما يخالف علمه فيهم ، وهم لا يقدرُونَ على تبديل علمه ، ولا على تغيير حكمه ، فعلى هذا قد كلفهم بما لا يطيقون ، لأن ما علم أنه لا يكون فواجب أن لا يكون ، وما علم أنه يكون فواجب حتم أن يكون ؟ قلنا : أحسن ما قيل في ذلك أن توجه الخطاب إلى الأشقياء الذين لا يمتثلون ما أمروا به ، ولا يحتسبون ما نهوا عنه ليس طلباً على الحقيقة ، وإنما هو علامة رُضعت على شقاوتهم ، وأمانة نصبت على تعذيبهم ، إذ لا يبعد في كلام العرب أن يعبر بصيغة الأمر والنهي عن الخبر كقوله تعالى : ( قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدداً ) وكقوله تعالى : ( إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ) وكقوله : ( ونحمل خطاياكم ) وكقوله : ( قل كونوا حجارة أو حديداً أو خلقاً مما يكبر في صدوركم ) ولا استبعاد في تعذيب



من لم يذنب ولم يخالف ما سذكروه في إيلام المجانين والبهائم والصبيان إن شاء الله تعالى ، وكما روى في الحديث الصحيح « إن الله عز وجل ينشئ في الجنة أقواما » وكذلك الحكم في الحور العين ، وكذلك الحكم في أطفال المسلمين ، وليس بدعا من إحسانه المبتدأ من غير عمل ، فإنه قد أحسن إلى الملائكة المقربين وإلى النبيين والمرسلين ، وكذلك أحسن إلى الفجار والأبرار في هذه الدار ، وكذلك إلى الحيوانات من الوحوش والبهائم والأنعام ، وقد يكلف بالطاعة ولا يثيب عليها كما كلف الملائكة المقربين ، ولا اعتراض على رب العالمين الذي يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ؛ ومن اعترض زاد شقاؤه ، واشتد بلاؤه ، وعظم عناؤه ، وبجواب عن اعتراضه أن الربوبية ليست مقيدة بمصالح العبودية ، ولا حجر لإبعاد على ربهم حتى لا يفعل إلا ما يصلحهم ، بل القدرة الأزلية مطلقة لا تتقدر بما يصلح العباد ولا بما يعمر البلاد ، ولا بما يوجب الرشاد ، وقد شاهدنا ما يتلى به من لا ذنب له ولا تكليف عليه بالصبيان والمجانين والبهائم من الآلام والأوصاب والجوع والظلم والفرق والحرق ، مع أننا نعلم أن الرب لا ينتفع بذلك ولا يتضرر بفقده ، وكذلك لا ينتفع المبلى بذلك بل ينتفع بفقده .

فإن قال بعض الأشقياء : إنما ذلك ليثيبهم عليه ؟ قلنا له : قد ضلكت عن سواء السبيل . أما كان في قدرة رب العالمين أن يحسن إليهم إلا عوضا عن تعذيبهم ؟ ؟ فإن قال لا يقدر على ذلك ، فلا يخفى ما في قبح هذا الكلام ، وإن قال إنه يقدر على ذلك ، قيل له فلماذا أضرب هؤلاء المساكين ؟ فإن قال الشقي إنما فعل ذلك ليدفع ضرر منته . لجوابه من ثلاثة أوجه ، أحدها أنه كان قادرا على أن يخلق لمنته ضررا

الوجه الثاني : أن منته رب العالمين شرف في الدنيا والآخرة ولا خروج



لا أحد منها ولا انفسك له عنها ، وكيف نخرج عنها وهو الخلق النواتنا وجميع صفاتنا وأزافنا .

الوجه الثالث : إن قدر في منة الرب ضرر (فعليه الله عن ذلك) ففسدة ذلك الضرر أخف من المفاسد المذكورة بما لا يتناهى ، فإننا لو فرضنا مبتلى ملق على المزابل يحدوماً مقطوع اليدين والرجلين فأثاه إنسان غنى يقدر على ألف قطار من المياه فقلع عينه ثم أطعمه لقمة فقيل له لم قطع عين هذا الضعيف المسكين ؟ قال إنما قلعتها ثم أطعمه هذه اللقمة فقيل له أكنت قادراً على إطعامه من غير أن تقلع عينه ؟ فقال نعم : كنت قادراً على ذلك فقيل له فلم قلعتها مع سعة فمالك وقد تركت على أن لا تقلعها ؟ فقال لا أحسن إليه بدفع تمنى عليه : لقطع العقلاء ببيع ما آثاه ، ولعدوه من أسخف الناس عقلاً ، وأفهم عملاً ، وأفشلهم رأياً . فان اعتبروا الغائب بالشاهد كان هذا مكذباً لهم لقبحه في الشاهد وحسن صدوره من الرب ، وإن لم يعتبروا الغائب بالشاهد لم يحز لهم إلحاق الغائب بالشاهد مع ظهور الفارق . فإن هذا قبيح في الشاهد حسن في الغائب . وقد قال الشافعي رحمه الله : القدرية إذا سلوا العلم خصموا . ومعناه إذا سلوا أن الله عالم بما يقع في العالم من المفاسد فلم يزلوا مع قدرته على إزالتها فهذا قبيح في الشاهد حسن في قدرته على إزالته ولا يقبح من الرب لموافقته على أنه قادر عليه . وقد مثل ذلك برجل له هبة مقصد مقيد يعلم حاله أنه لو أطلقه لأفقد أملاك سيده وأمواله ولزنى بإمانه وبناته ونسائه وقتل أولاده وأحباءه فأطلقه ففعل ذلك كله وهو ينظر إليه قادراً على دفعه من غير عسر فلم يدفعه . فان هذا قبيح عند جميع العقلاء في مطرد العادات . ولم يلحقوا الغائب فيه بالشاهد ، فان الله أقدر العاصين على عصيانهم ؛ والمفسدين على إفسادهم ؛ مع أنه عالم بما يصدر منهم من المعاصي والفساد ، وهو مطلع عليهم ناظر إليهم لا يخبر شيئاً من ذلك مع قدرته على



تغييره ، وقد اتفقنا على أن هذا حسن من الله عز وجل ، فإذا انقطع الغائب عن الشاهد في هذه الصورة فكيف يلحق به فيما سواها فيقول بعد هذا إنما نصبت الأسباب الشرعية لجلب المصالح ودرء المفاسد في حق بعض المكلفين دون بعض وهم الذين علم الله عز وجل أنهم يأترون بأوامره ويذنبون بوجوهه واعلم أن مصالح الآخرة لا تتم إلا بمعظم مصالح الدنيا كالماء لكل والشارب والمناكح وكثير من المنافع ، فلذلك انقسمت الشريعة إلى العبادات المختصة في طلب المصالح الآخروية ، وإلى العبادات المتعلقة بمصالح الدنيا والآخرة وإلى ما يطلب عليه مصالح الدنيا كالزكاة ، وإلى ما يطلب عليه مصالح الآخرة كالصلاة ؛ وكذلك انقسمت المعاملات إلى ما يطلب عليه مصالح الدنيا كالياعات والاجارات وإلى ما يطلب عليه مصالح الآخرة كالأجارة بالطاعات على الطاعات وإلى ما يجتمع فيه المصاحتان ، أما مصالح الآخرة فلباذه وأما مصالح الدنيا فلا خذيه وقابليه وإلى ما يتخير باذله بين أن يحصلوه لدينام أو أخراهم بشر كوافيه بين دينام وأخراهم وأما العبادات فأشواع ، أحدها : المعارف المختصة بالله تعالى ، وكذلك الأحوال المبلية عليها .

النوع الثاني : الأقوال المختصة بالله تعالى كالتمسيح والتقديس والتحميد والتهليل والتكبير وسائر المدائح التي يمدح بها الإله .

النوع الثالث : الأفعال المختصة بالله كالجهج والعمرة والركوع والسجود والصيام والطواف المجرد والاهتكاف .

النوع الرابع : ما يطلب عليه حق الله وفيه حق للعباد كالصلوات المفروضات والمندوبات .

النوع الخامس : ما يشتمل على الحقين ويطلب عليه حق العباد كالزكاة والكفارات وستر العورات ، وقد يجتمع الحقان في الدماء والأبضاع والأعراض والأنساب



وأما الأموال فحق الله تعالى فيها تابع لحقوق العباد بدليل أنها تباع بإباحتهم ويتصرف فيها بأذنهم ، وفي الجهاد الحقان جميعا .

وأما المعاملات فأشواع ، أحدها : ما وضع لإفادة المصالح العاجلة كالبيع والاجارات وتدخله المصالح الآجلة بالمباحات والمساعدات .

النوع الثاني : ما يكون مصلحة عوزية آجلة كالاستتجار للحج والعمرة بتعليم القرآن ، وكالاستتجار للأذان بالحج أو العمرة أو بتعليم القرآن ، وكالاستتجار بالحج أو بالعمرة على الصيام ، وكالاستتجار على بناء المساجد بالحج أو الأذان أو تعليم القرآن .

النوع الثالث : ما تكون إحدى مصلحته عاجلة والثانية آجلة كالقرض مصلحته للمقرض عاجلة وللمقرض آجلة إذا قصد به وجه الله ، وكذلك ضمان إحضار ما يجب إحضاره مصلحته العاجلة للضمنون ، والآجلة للضامن إذا قصد به القربة إلى الله تعالى .

النوع الرابع : ما تكون إحدى مصلحته عاجلة والآخرى يتخير بأدائها بين تسجيلها وتأجيلها ، أو ما تأجيل بعضها دون بعض كضمان الديون مصلحته العاجلة للضمنون له . وأما الآجلة فإن ضمن ذلك بموضع كان كالقرض وإن ضمنه مجانا أئيب عليه إن قصد به وجه الله . وكذلك إن شرط الرجوع ببعض دون البعض . وكذلك الحكم في قبول الودائع والأمانات والوكالات مصلحتها العاجلة للمالك والموكل والمودع وفي الأجل القابل إن قصد به وجه الله

النوع الخامس : ما تكون مصلحته الآجلة لبأذليه والعاجلة لقابليه كالأوقاف والهبات والعواري والوصايا والهدايا . ومن ذلك المساعدة ببعض الأعراس مصلحتها العاجلة للمساعد القابل والآجلة للمساعد الباذل .

وأما الولايات فإن كانت في إحدى الصلوات المكتوبات فصلحتها الآجلة مشتركة بين الأئمة والمقتدين . إذ لا تتم إلا بالفريقين ، وذلك واجب في الجماعات



مؤكد في غيرها من الصلوات . وأما الصلاة على الأموات فتأثرت بالصلى والمصل عليه آجلة . وإن كانت الولاية عليه في غير الصلاة فإن كانت في الحضنة فصلحتها للمحزون في العاجل والحاضر في الآجل وإن كانت في ولاية النكاح فصلحتها العاجلة لها ويثاب عليها الولي إذا قصد القرية في الآجل . وكذلك المولى عليه إذا كان تائفا إلى النكاح قاصدا للمغاف فإن النكاح للتائق أفضل من التغفل في العبادات . والولي معين عليه وثواب الإعانة على قدر فضل المعان عليه . وإن كانت الولاية في الحجر فهو ضربان أحدهما : أن يكون الحجر لمصلحة المحجور عليه كالحجر على السفهاء والصبيان والمجانين فصلحة الحاجر فيه آجلة ومصلحة المحجور عليه عاجلة .

الضرب الثاني : أن يكون الحجر لمصلحة غير المحجور عليه كحجر الرق والفلس والمرضى ، وأما حجر الرق فصلحته العاجلة للسادات والعبد إذا أدى حق الله وحق ماله كان له أجره مرتين ، وأما حجر الفلس فصلحته العاجلة للفرماء ومصلحته الآجلة للحاكم ، وفيه مصلحة للمحجور عليه من جهة براءة ذمته وأما الشهادات ؛ فإن كانت بمحقوق الله الخاصة به كالقيام بها من المصالح الآجلة وإن كانت بمحقوق العباد كانت مصالحها العاجلة للشهود له والآجلة للشاهد إذا قصد بذلك وجه الله وإعانة أخيه المؤمن على حفظ حقه والحكم كالشهادة في ذلك ، وكذلك تصرف الإمام إن تصرف في حقوق الله المحضة كانت مصالح تصرفه آجلة ، وإن تصرف في حقوق العباد كانت مصالح العباد عاجلة ومصالح الإمام آجلة ، وإن تصرف لإقامة الحقيق حصل المحكوم له الفوائد العاجلة ، وجعل الإمام على الأجرين .

وأما الالتقاط ، فصلحته العاجلة للقط ومصلحته الآجلة للمتقط .

وأما اللقطة ، فإن قصد المتقط الحفظ والتعريف كانت المصلحة للهالك في العاجل والمتقط في الآجل ، وإن التقط للتعريف والتبليغ كانت المصلحة



العاجلة للمالك وللملتقط مع ما يرجى للملتقط من الأجر في الآجل وإن كانت الولاية على القسمة فإن قسمها مجازاً كانت الفائدة العاجلة للمقتسمين والآجلة للقاسمين، لما فيها من إعانة المقتسمين. وإن كانت بعوض لا مسامحة فيه كانت عاجلة للقاسمين وإن سامح القاسم في الأجرة كان له أجر المسامحين (قاعدة في بيان حقائق التصرفات)

الإنسان مكلف بعبادة الديان باكتساب في القلوب والحواس والأركان مادامت حياته، ولم تم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته من الماء كل والمشارب والملابس والمناكح وغير ذلك من المنافع، ولم يأت ذلك إلا بإباحته التصرفات الدافعة للضرورات والحاجات.

والتصرفات أنواع: نقل، وإسقاط، وقبض، وإذن، ورهن، وخلع، وتملك، واختصاص، وإتلاف، وتأديب خاص وعام. فنذكر كل نوع في باب إن شاء الله تعالى.

### (الباب الأول في نقل الحق من مستحق إلى مستحق)

وهو ضربان: الضرب الأول في النقل بعوض وهي أنواع الأول: البيع وهو نقل ملك كل واحد من المتبايعين إلى صاحبه إن كان العوضان عيناً؛ وإن كان ديناً فهو مقابله التزام دين بالتزام دين إلى أن يتفق التقابض. فينتقل ملك البائع إلى المشتري وملك المشتري إلى البائع وإن كان المبيع عيناً والتزم ديناً كان التزام الدين في نقل مقابله لملك العين فإذا قبض الدين انتقل الملك إلى البائع. النوع الثاني: الإجازة وهي بيع المنافع بعين أو دين أو منافع، وتعلق المنافع والحقوق تارة بالذم وتارة بالأعيان.

النوع الثالث: المساقاة والمزارعة التابعة لها وهي التزام أعمال الفلاحة بجزء شائع من الغلة المعمول على تحصيلها.

النوع الرابع: القراض وهو تعاقد على الإجازة بجزء شائع من الأرباح



النوع الخامس : السلم وهو بيع دين بعين مقبوضة في المجلس أو بدين يقبض فيه

النوع السادس : القرض وهو بدل عين في مقابلة دين

النوع السابع : الجمالة وهي بذل مال في مقابلة عمل مقصود مجهول وفي

المعلوم خلاف

والحوالة مركبة من بيع وقبض ، والصلح بيع أو إجارة أو إبراء أو هبة ، والقسمة بيع على قول وتميز حتى على آخر وتكون نوعا مستقلا ، وأما الفسوخ فهي تراد بين الموعدين أو رد في أحدهما في مقابلة قيمة الآخر كالفسخ بخيار المجلس وخيار الشرط وخيار الرؤية وخيار التدليس وخيار الرد بالعيب وخيار رجوع البائع بفلس المشتري وخيار تعذر إمضاء العقد . وكذلك ما مره المسلمون من أموال أهل الحرب فإن الملك ينتقل فيه بغير عوض وكذلك اغتنام أموالهم ، واستحقاق القاتل السلب ، وكذلك الأخذ بالشفعة ناقل للملك من المحايين

وأما الوقف على معينين فهو نقل للنافع والغلات إلى الموقوف عليه وهل هو لرقاب الأعيان ؟ فيه خلاف .

الضرب الثاني : النقل مجانا بغير عوض كالهدايا والوصايا والعمرى والرقبي والهبات والصدقات والكفارات والزكاة

(الباب الثاني في إسقاط الحقوق وهي ضربان)

أحدهما : إسقاط بغير عوض فنه الإبراء يسقط الدين من الذمة ولا ينقله إلى المدين ، ومنه إسقاط القصاص بالعفو فإن العفو يسقط القصاص عن الجاني ولا ينقله إليه ، وكذلك اللعان يسقط حد القذف عن الزوج ولا ينقله إليه . وكذلك العفو عن التمزير وعن حد القذف . وكذلك إسقاط حق النكاح والاستمتاع بالطلاق فإنه يسقط الملك عن الرقاب ولا ينقله إلى الرقيق ، وكذلك وقف المساجد يسقط ملكها ولا ينقله



الضرب الثاني : الإسقاط بالأعواض كإسقاط حق الزوج من البضع بالخلع أو بالطلاق على مال ، وكالصلح عن الدين فانه يسقطه عن الدين ولا ينقله اليه . وكذلك العتق على مال ، ويبيع العبد من نفسه فانه يسقط الملك ولا ينقله إلى الرقيق وكذلك الصلح عن القصاص في النفوس والأطراف فانه يسقط القصاص عن الجاني ولا ينقله اليه ، فيقع هذه التصرفات النقل في أحد الجانبين والإسقاط من الآخر

وأما مقابلة الإسقاط بالإسقاط عند تساوى الديون في باب التقاص فلا نقل فيه من الجانبين ولا من أحدهما . وإنما هو سقوط في مقابلة سقوط إذا لم يشترط الرضا ، أو إسقاط في مقابلة إسقاط ما لها عليه في ذمته ، ولا يقابل إسقاط حد القذف بشيء من الأعواض على الأصح

### (الباب الثالث في القبض وهو ثلاثة أضرب)

أحدهما : قبض بمجرد إذن الشرع دون إذن المستحق وهو أنواع فمنها اللقطة ومال اللقيط ، وقبض المنصوب من الغاصب للولاية والحكام وفي الآحاد خلاف ، ومنها قبض الحاكم أموال الغيب التي لا يحافظ لها ومن ذلك قبض الولاية أموال المصالح والزكاة . وكذلك قبض أموال المجانين والمحجور عليهم بسفه أو صغر ، وحفظ أموال الغيب والمحجوسين الذين لا يتمكنون من حفظ أموالهم . ومنها من طيرت الريح ثوبا إلى حجره أو داره . ومنها المودع إذا مات المودع والوديعة عنده ، ومنها قبض المضطر من طعام الأجانب ما تدفع به ضرورته ، وكذلك سرقة أموال أهل الحرب وكذلك قبض الإنسان حقه إذا ظفر به بجلسه أو بغير جلسه .

الضرب الثاني : ما يتوقف جواز قبضه على إذن مستحقه كقبض المبيع وقبض المتساوم عليه ، والقبض بالمبيع الفاسد ، وقبض الزهون ، والهبات والصدقات ، والمواري ، وقبض جميع الأمانات ،



الضرب الثالث : قبض بغير إذن من الشرع ولا من المستحق فإن كان القابض عالماً بتحريمه فهو قبض الغصب وهو مضمن الأعيان والمنافع والصفات ، وإن كان جاهلاً مثل أن قبض مالا يعتقد أنه لنفسه فإذا هو لغيره فلا إثم عليه ولا إباحة فيه ، وتضمن به العين والمنافع والصفات .

### (الباب الرابع في الإقباض وهو أنواع)

أحدها : المناولة فيما جرت العادة بمناولته كالحلى والجواهر .

النوع الثاني : مالا يمكن نقله كالعقار وإقباضه يتمكين القابض من القبض مع إزالة يد المقبض وتمكن القابض من القبض .

النوع الثالث : ما جرت العادة بنقله وهو ضربان : أحدهما ما يستحق كياله أو وزنه فقبضه بكيل مكياله ووزن موزونه ثم نقله بعد تقديره .

الضرب الثاني : ما جرت العادة بنقله من غير كيل ولا وزن كالمتاع والنحاس والرصاص ونحوها فقبضه بنقله إلى مكان لا يختص بيأتمه ، ولا تكفي فيه التخلية على الأصح .

النوع الرابع : الثمار على الأشجار إذا أينعت وبدأ صلاحها والأصح أن تخلّيها قبض لها .

النوع الخامس : ما يقبضه الوالد لولده أو حفيده ويقبضه من نفسه عن ولده لنفسه ومن نفسه لولده .

النوع السادس : إذا كان للدين حق في يد رب الدين فأمره أن يقبضه من يده لنفسه ففيه خلاف .

(فائدة) إذا كان المقبوض غائباً فلا بد أن يمضي زمان يمكن المضي إليه فيه ولو كان ما يستحق قبضه بيد القابض وهو غائب عنه فلا بد من مضي الزمان ، وفي اشتراط الرؤية خلاف فإن شرطناها في اشتراط نقله خلاف



(الباب الخامس في التزام الحقوق من غير قبول وهي أنواع)

أحدها: يندرج في الذم أو الإعيان، الثاني التزام الديون بالضمان، الثالث ضمان الدرك، الرابع ضمان الوجه، الخامس ضمان إحصار ما يجب إحصاره من الأعيان المضمونات

(الباب السادس الخلط والشركة ضربان)

أحدهما: شركة شياخ، والثاني شركة فيما لا يتميز من ذوات الأمثال

(الباب السابع إنشاء الملك فيما ليس بمملوك وهو أنواع)

أحدها: إرقاق الكفار بالقهر والأسر، الثاني التملك بإحياء الموات. الثالث: التملك بالاصطياد، الرابع: تملك المباحات بالحيازة كالمعادن والحشيش والخطب والأحجار وسائر الجواهر التي في المعادن والبحار.

(الباب الثامن الاختصاص بالمنافع وهي أنواع)

أحدها: الاختصاص بإحياء الموات بالتحجير والاقطاع، الثاني: الاختصاص بالسبق إلى بعض المباحات، الثالث: الاختصاص بالسبق إلى مقاعد الأسواق، الرابع: الاختصاص بمقاعد المساجد للصلاة والعزلة والاعتكاف. الخامس: الاختصاص بالسبق إلى المدارس والربط والأوقاف، السادس: الاختصاص بمواقع النسك كالمطاف والمعنى وعرفة والمزدلفة ومنى وبرى الجمار، السابع: الاختصاص بالخانات المسبلة في الطرقات، الثامن: الاختصاص بالكلاب والمحترم من الخور.

(الباب التاسع في الإذن وهو ضربان)

أحدهما: ما ترجع قائمته إلى المأذون له فإن كان من المنافع فهو العواري وإن كان من الأعيان فهو المنافع والضيافات، والأصح أن القرض إذن في الإتلاف بشرط الضمان فلا يفتقر إلى القبول بالقول.

الضرب الثاني: ما ترجع قائمته إلى الآذن، فإن كان من الاستصناع كالخلق



والحجامة والدلك في استحقاق الأجرة به خلاف . وإن كان من التصرف  
القولى فهو التوكيل في أصناف المعاملات . وإن كان تصرفاً فعلياً كالقبض  
والإقباض فهو التوكيل في كل ما يتعلق به الإذن من الأفعال القابلة للتوكيل .  
(الباب العاشر الإتلاف وهو أضرب)

أحدها : إتلاف لإصلاح الأجساد وحفظ الأرواح : كإتلاف الأطعمة  
والأشربة والأدوية ، وذبح الحيوانات المباح حفظاً للأمرجة والأرواح ،  
ويلحق به قطع الأعضاء المتأكلة حفظاً للأرواح . فإن إفساد هذه الأشياء  
جائر للإصلاح .

الضرب الثانى : إتلاف الدفع وهو أنواع . أحدها : القتل والقطع والجرح  
لدفع ضرر الصيال على الأرواح والأبضاع والأموال .  
الثانى : قتل الحيوانات المؤذية كالحية والعقرب والسباع والضباع .  
الثالث : قتل الكفار دفعا لمفسدة الكفر في قتال الطلب ، ودفعاً لمفسدتي  
الكفر والإضرار بالمسلمين في قتال الدفع .

الرابع : قتل البغاة دفعا لبغيهم وخروجهم عن الطاعة .  
الخامس : إتلاف لدفع المعصية كقتال الطلبة دفعا لظلمهم وعصيانهم وكذلك  
تخريب ديارهم وقطع أشجارهم وقتل دوابهم إذ لم يمكن دفعهم إلا بذلك وكذلك  
تخريب ديار الكفار وقطع أشجارهم وتحريقها وإتلاف ملابسهم وتمزيقها وهى  
نوع من الجهاد .

السادس : إتلاف ما يعصى الله به كالملاهي والصلبان والأوثان .  
السابع : إتلاف الزجر كرمى الزناة والقصاص من الجناة ، وقطع السراق  
والمهاجرين ، زجر أعن السرقة والمخاربة والجنانية وصوناهم .  
(الباب الحادى عشر التأديب والوجز وهو أضرب)

أحدها : ما قدره الشرع كحد الزنا والقذف فلا يزداد عليه ولا ينقص منه



الثاني : ما لا تقدير فيه كالتمزيقات . الثالث : التأديب كتأديب الآباء والأمهات للبنين والبنات . الرابع : تأديب الاماء والمبيد وهو مفروض إلى السادات في الحدود والتمزيقات . الخامس : تأديب الدواب بأنواع الرياضات : ومهما حصل التأديب بالاخف من الافعال والاقوال والحبس والاعتقاد ، لم يعدل إلى الاغظ إذ هو مفسدة لا فائدة فيه لحصول الغرض بما دونه

### (فصل في تعريف الولاية ونوابهم)

يتصرف الولاية ونوابهم بما ذكرنا من التصرفات بما هو الاصح للولي عليه درءاً للضرر والفساد ، وجلباً للنفع والرشاد ، ولا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الإصلاح إلا أن يؤدي إلى مشقة شديدة ، ولا يتخيرون في التصرف حسب تخييرهم في حقوق أنفسهم مثل أن يبيعوا درهما بدرهم ، أو مكيلة زيت بمثلها لقول الله تعالى : (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) وإن كان هذا في حقوق اليتامى فأولى أن يثبت في حقوق عامة المسلمين فيما يتصرف فيه الأمة من الأموال العامة ، لأن اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتناؤه بالمصالح الخاصة ، وكل تصرف جر فساداً أو دفع صلاحاً فهو منهي عنه كإضاعة المال بغير فائدة ، وإضرار الأمزجة لغير عائدة ، والأكل على الشبع منهي عنه لما فيه من إتلاف الأموال وإفساد الأمزجة . وقد يؤدي إلى تفويت الأرواح ؛ ولو وقع مثل قصة الخضر عليه السلام في زماننا هذا لجاز تعيب المال حفظاً لأصله ولا وجبت الولاية ذلك في حق المولى عليه حفظاً الأكثر بتفويت الأقل فإن الشرع يحصل الإصلاح بتفويت المصالح ، كما يدرأ الأفسد بارتكاب المفاسد ، وما لإفساد فيه ولا صلاح فلا يتصرف فيه الولاية على المولى عليه إذا أمكن الانفكاك عنه .

(فوائد) الأولى العدة شرط في كل ولاية لتكون العدة القوازة عن التفحص في جلب المصالح ودرء المفاسد . ولا يشترط ذلك في ولاية النكاح على الأصح



لأن الوازع الطبيعي يزج عن التفسير في حق المولى عليه ولم تشترط الولاية في قبول الإقرار لأن الطبع يزج عن الكذب فيما يضر بنفسه أو ماله والوازع الطبيعي أقوى من الوازع الشرعي.

**الفائدة الثانية:** يشترط في الانكحة ما لا يشترط في سائر العقود من الألفاظ والأولياء والشهود تمييزاً للنكاح عن السفاح ودرءاً للهمة عن الافتضاء

**الفائدة الثالثة:** كل غدر عسر أجنبته في العقود فإن الشرع يسمح في تحمله كبيع الفسق في قشره وما لا تدعو إليه الحاجة فإنه لا يؤثر في العقود. ولا يشترط في الانكحة رؤية المنكوحة وإن كان الغرض يختلف بذلك اختلافاً ظاهر المسامحة في شرط ذلك من الضرر على النساء والأولياء ولذلك تقدرت مدة النكاح بعمر أنصر الزوجين عمراً ولم يشترط أن تكون أمة معلومة كما يشترط في الاجارة والمساقاة والمزارعة وليس النكاح نقلاً من كل وجه إذ ثبت للزوج من حقوق الاستمتاع ما لم يكن ثابتاً للمرأة فهو كالنقل من وجه وإنشاء تمليك من وجه ولا يتصرف الزوج في إزالته إلا بالإسقاط دون النقل فيما أنشاء المولى من حق الاستمتاع الذي لم يكن ثابتاً للمرأة.

### (فصل فيما يسرى من التصرفات وله أمثلة)

**أخوه ما:** أن يعتق من عبده جزءاً معيناً أو شائعاً فيسرى إلى سائرته لما في تحصيل العتق من المصالح المختصة بالأحرار.

**المثال الثاني:** أن يعتق من العبد المشترك جزءاً معيناً أو شائعاً فيسرى العتق إلى بقيته ولا يسرى العتق من شخص إلى شخص إلا إعتاق الأمة فإنه يسرى إلى جنينها ولو أعتق الجنين يسرى إلى أمه على الأصح

**المثال الثالث:** إذا طلق من امرأته جزءاً معيناً أو شائعاً سرى الطلاق إلى بقيتها احتياطاً للأبضاع بخلاف الأوقاف والصدقات، فإن التصرف فيها مقصور على محله.



المثال الرابع: العفو عن بعض القصاص في القتل من يستحق بعضه أو كله فإنه يسرى إلى جميعه ، لأنه يعقبط بالشبهات ؛ وخالف بعض العلماء في عفو الشريك في ذلك .

المثال الخامس: العفو عن بعض المأخوذ بالشقة مسقط لها ، لأنها تثبت على خلاف الأصل ودفعاً للتضرر بتفريق المأخوذ .

### ( قاعدة في ألفاظ التصرفات )

لا يتعين للعقود لفظ إلا النكاح فإنه يتعين له لفظ التزويج أو الإنكاح لأن جميع الألفاظ لا تستقل بل دلالة على مقاصد النكاح ، فإن لفظ البيع والهبة يدل على نقل الملك في الرقة ثم المنافع والثمار بعد ذلك مستفادة من الملك غير معقود عليها ، ولفظ الإجارة يدل على تملك المنفعة المقدرة والنكاح مؤجل بموت أقصر الزوجين عمراً أو بالعمريين إن مات الزوجان معاً وجميع ألفاظ العقود لا تدل على خصائص النكاح ، وإن نوى جميع ذلك لم يصح لأن الشهادة شرط في صحة النكاح ، ولا اطلاع للشهود على النيات

### ( قاعدة فيما تحمل عليه ألفاظ التصرفات )

من أقر بشيء من التصرفات كالبيع والإجارة والرهن والوكالة والسلم والطلاق والعناق والنكاح والزكاة والكفارات والنذور والهدى ، وعين أو حلف على شيء من ذلك أو علق عليه طلاقاً ، أو عتاقاً ، أو نكاحاً ، فإن إقراره وبميته وتعليقه محمول على الصحيح من ذلك دون الفاسد لظهوره فيه ، فإن تأول شيئاً من ذلك فإن كان لفظه محتملاً لما نواه قبل تأويله في الفساد دون الحكم ، لأن المفتي أسير المستفتي ، والحاكم أسير الحجة الشرعية والظواهر وإن لم يحتمله لفظه لم يقبل تأويله في الفتيا إلا أن يقصد وضع اللفظ على المعنى الذي أراده فلا ينفعه على الأصح ، وإن أقر بسرقة وتوجب المال لأن لفظ السرقة صريح في أخذه بغير حق ، ولا يجب القطع بذكر السرقة لاختلاف العلماء فيه ولحقاء شرائط البيع



والإجارة والنكاح، وللشافعي أنه لا بد من ذكر الشروط في النكاح لاختلاف الناس في شرائطه، وطرده بعضهم في البيع والإجارة، وفرق بعضهم بالاحتياط للكاح لأجل الابطناع ويجب طرد ما قال في بيع الجوارى، ولو قيل إن البيع أولى بالتفصيل من النكاح لكان متجهاً لأن الغالب من الانكحة وقوعها بالشرائط المعبرة وليست البيوع كذلك لغلبة بيع المعاطاة وبيع مالم ير من المتاع وإن ادعى أمر مختلفاً في حده وحقيقته الشرعية كدعوى الرضاع والميراث والتفسيق ونجاسة الماء، فلم يدعى به حالان :

أحدهما : أن تختلف رتبته وله مثالان : أحدهما الشهادة بالرضاع، وللحاكم ثلاثة أحوال : أحدها أن يقول بأذى رتب الأسباب فيحرم بالمصّة والمصتين كالك فيلزمه السماع والحكم لأن الشهادة لم تتردد بين ما يقبل وبين ما لا يقبل الحال الثانية : أن يقول بثلاث رضعات فلا يكفي بمجرد الشهادة بالرضاع لتردها بين الثلاث المحرمة وما دونها .

الحال الثالثة : أن يقول أشهد أنها ارتضعت منها رضعات فلن يقول بالثلاث أن يعتمد على شهادته ، إذ لا تردد فيها بين المحرم وغيره . وإن شهدت البينة عند من يقول بالخمس لم يحكم بها لتردها بين الخمس وما دونها

المثال الثاني : أن يشهد بانحصار الإرث في إنسان ولا يذكر سبب الإرث مثل أن يقول أشهد أن هذا وارث فلان لا وارث له سواه . فإن كان الحاكم ممن يقول بتوريث ذوى الأرحام قبلها لأنه إن كان من ذوى الأرحام ورث بالرحم ؛ وإن كان من غير ذوى الأرحام ورث بالقرابة أو بالولاء فلم تتردد الشهادة بين ما يورث وما لا يورث ، لأنها إن حملت على أدنى الأسباب ثبت الارث ، وإن حملت على أعلاها ثبت الارث ، فالارث ثابت بكل حال دنية أو علية ، وإن كان الحاكم ممن لا يورث بالرحم لم يقبل الشهادة حتى يبين الشاهد سبب الارث كالبنوة والأخوة ، لتردد شهادته بين ما يثبت الارث وما لا يثبت ،



ولو نص على أنه وارثه بالبوة لقبول لأن حصر الارث في الأخوة قد يكون  
الأخ من الأم عند من يراه.

الحال الثانية: أن يكون المشهود به مما لا رتب له في التبرع وليس له لفظ  
يختص به ويظهر فيه وله أمثلة:

أحدها: أن يشهد بنجاسة ماء أو طعام فإن ذكر سيئاً بجمعاً عليه أو سيئاً  
يراه الحاكم قبل شهادته، وإن أطلق شهادته لم تقبل لأنه قد يعتقد ما ليس  
بنجس نجساً إما لجهله بالنجاسات، وإما لاعتقاده نجاسة لا يراها الحاكم  
كسوء السباع.

المثال الثاني: تفسيق الشهود لا يقبل مطلقاً لأن الشاهد قد يظن ما ليس  
بمفسق مفسقاً، أو يرى التفسيق بسبب لا يراه الحاكم مفسقاً.

المثال الثالث: الشهادة بالإكراه لا تقبل مطلقاً، لأنه قد يرى ما ليس بالإكراه  
إكراها لجهله، أو يعتقد الإكراه بسبب يراه الحاكم إكراها وليس للإكراه  
المعتبر لفظ يظهر فيه بخلاف ألفاظ التصرفات، ولا يجوز حمل الإكراه على  
أدنى الرتب.

وضابط هذا كله أن الدعوى والشهادة والرواية المرددة بين ما يقبل وما  
لا يقبل لا يجوز الاعتماد عليها، إذ ليس حملها على ما يقبل أولى من حملها على  
ما لا يقبل، والأصل عدم المشهود به والمخبر عنه، فلا يترك الأصل إلا  
بيقين أو ظن يعتمد الشرع على مثله وأيضاً فإن اللفظ المردد المحمل غير  
مقبول في الشهادات لأنه لا يتوجه إلى مقصود الخصم بدلالة لفظية بخلاف  
ما ذكر من ألفاظ التصرفات فإنها صريحة في مدلولاتها وبشكل على  
هذا مسألان.

أحدهما: أن الشهادة المطلقة بالملك مقبولة وإن لم يذكر سببه، وكذلك  
الشهادة بالدين مع أن أسبابهما مختلف فيها فقلل الشاهد أسند الملك والدين إلى



سبب لا يصلح أن يكون بنياً لجهله . أو أسندهما إلى سبب لا يراه الحاكم سبباً وهذا مشكل جداً .

المسألة الثانية: إذا قال الشاهد إن بين هذين رضاعاً محرماً فإن الرضاع ثبت على ما ذكره بعض أصحابنا مع أن الشاهد قد يظن أن التحريم قد يحصل بالصفة أو بثلاث رضعات أو بخمس رضعات فيصفه بالتحريم بناء على اعتقاده ومذهبه فإن الناس يحرّمون ويحلّون ويوجبون ويحظرون بناء على عقائدهم ومذاهبهم ، ولو أطلق الشاهد الشهادة بأن اللقيط ملك الملتقط فيه قولان من جهة أن الشاهد قد يسند الشهادة إلى يد الالتقاط مع جهله بكونها يد الالتقاط .

وفي مسألة الإقرار إشكال أيضاً من جهة أن الإنسان إنما يقر في الغالب بما يعتقد صحته ، وليس كل عقد يباشر صحيحاً ، بل هو ينقسم إلى الصحيح والفساد وليس العقد المختلف في حساده نادراً بل هو غالب ، ففي حمل الإقرار عليه من غير استفصال هذا الإشكال ، ولا سيما بيع المعاوضة فإنه غالب على المحقرات فإذا أقر ببيع محقر أو شرائه فكيف يؤاخذ من لا يرى بيع المعاوضة وكذلك يبيع ما لم ير كثير الوقوع ، ولا سيما في الثياب المطوية ، والسلع التي جرت العادة أنها لا تقلب ولا ترى في البياعات كالثياب والأكسية والجلود وغيرها ، فينبغي أن يستفسر المقر كما يستفسر الشاهد ، فإن ذكر شيئاً صحيحاً حكم به وإلا فلا ، ولو أقر بالسرقة ثبت المال ولا يقطع حتى يفصلها .

فإن قيل : هلا قبلتم الشهادة بالمجهول وطالبتم الشاهد بتفسيره كما تقبلون الإقرار بالمجهول وتطالبون المقر بتفسيره ؟ قلنا : هذا مختلف فيه والخيار قبوله واستفسار الشاهد عما شهد به كما يستفسر المقر عما أقر به ، إذ ليس بينهما كبير فارق يعتمد على مثله ولأن استفساره أقرب إلى فصل الحكومة ، وإن لم يفسر الشاهد ألزمتنا المشهود عليه بتفسير ما أجمله الشاهد كما يلزم المقر بتفسير ما أجمله في إقراره .



(قاعدة في بيان الوقت الذي يثبت فيه أحكام الأسباب من المعاملات)  
للسبب مع أحكامها أحوال : أحدها ما تقترن أحكامه بأسبابه كالأفعال  
الثانية : ما يتقدم أحكامه على أسبابه ، الثالثة : ما يختلف في وقت ترتيب  
أحكامه على أسبابه وهو منقسم إلى ما يتعجل أحكامه وإلى ما يتأخر عنه  
بعض أحكامه .

فأما الأفعال فتقترن أحكامها بها ولذلك أمثلة : أحدها حيازة المباح  
بالاستيلاء على الحشيش ، والخطب ، والمعادن ، والمياه ، والصيد بالأخذ  
بالأيدي ، أو بالشباك ، أو الالبات بالرمي بالسهم ، أو بالطعن بالرمح  
المثال الثاني : قتل الكفار فإنه يقترن به استحقاق الأسلاب .  
المثال الثالث : الخمر والزنا وقطع الطريق تترتب عليها حدودها ، والتفسيق  
وما يترتب على التفسيق .

المثال الرابع : ما يتعلق عليه طلاق أو إعتاق كالأكل والشرب ودخول الدار  
فإن أحكامه تترتب عليه مقرونة به .

وأما ما يتقدم أحكامه على أسبابه فله أمثلة : أحدها إذا تلف المبيع قبل  
القبض فإن البيع ينفسخ بالتلف قبيل التلف لتعذر إقراره به ووقوعه بعده لأن  
الانفساخ انقلاب المالكين إلى باذليهما ولا يتصور انقلاب المالكين بعد تلف  
المبيع لأنه خرج عن أن يكون مملوكاً فيتمين انقلابه إلى ملك البائع قبيل تلفه ،  
وكذلك تجب مؤنة تجهيزه وتكفينه على بائعه .

المثال الثاني : قتل الخطأ وله حكمان : أحدهما ما يقترن به وهو وجوب  
الكفارة ، الثاني ما يتقدم عليه وهو وجوب الدية لتكون مورثة عنه على  
فرائض الله تعالى فتقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ، لأنه أحق ببدل نفسه من  
ورثته ، فإن الإبدال في الشرع حقوق لمن يختص بالمبدل وهو أخص بنفسه  
من ورثته ، وبديل على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الضحاك بن



قيس أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ولأنها تورث على فرائض الله تعالى، ويدخل فيه الحجبان اللذان هما من خصائص الميراث، ولا يقدر مثل ذلك في الكفارة، إذ لا حاجة إلى مخالفة الأصول بغير سبب

المثال الثالث: إذا قال لغيره أعتق عبدك عني مجاناً أو بعوض سماه فأعتقه عنه فإنه يملكه قبيل عتقه ثم يعتق بعد ذلك، وغط من قال يقع العتق والملك معاً لأنه جمع بين النفي والاثبات، فإن الملك اختصاص والعتق قاطع لكل اختصاص.

المثال الرابع: إذا حكمتنا بزوال ملك البائع في مدة الخيار فأعتق التبد المبيع فإنه يملكه بالاعتاق ملكاً متقدماً على الاعتاق، كيلا يقع الاعتاق في غير ملك المعتق، ولو أجاز البائع فأعتق المشتري وقلنا ببقاء ملك البائع كان إعتاقه كإعتاق البائع فيما ذكرناه.

وأما ما اختلف في وقت ترتيب أحكامه على أسبابه، فهو الأسباب القولية وهو منقسم إلى ما يستقل به المتكلم، وإلى ما لا يتم إلا بالجواب، فأما ما يستقل به المتكلم فكالإبراء، وطلاق الثلاث قبل الدخول، والعتاق، والرجعة؛ والأصح أن أحكام هذه الألفاظ تقترن بآخر حرف من حروفها، فتقترن الحرية بالراء من قوله أنت حر، والطلاق بالقاف من قوله أنت طالق والإبراء بالميم من قوله أبرأتك من درهم، ولو قال خصمه أبرئني من درهم فقال أبرأتك اقترنت البراءة بالكاف من قوله أبرأتك، وكذلك الرجعة تعود أحكام النكاح مع آخر حرف من حروفها، وهذا اختيار الأشعري والحدائق من أصحاب الشافعي وهذا مطرد في جميع الألفاظ كالامر والنهي وغيرهما، فإذا قال أقعد كان أمراً مع الدال من قوله أقعد، وإذا قال لا تقعد كان نهياً مع الدال من قوله لا تقعد، وكذلك الأقارير والشهادات وأحكام الحكم. وقال بعض أصحاب الشافعي: لا تقترن هذه بشيء من هذه الألفاظ بل تقع عقوبتها من غير تخلل زمان، ويدل



على الاقتران أن من سمع حرفاً من آخر حروف الكلمة فإنه يحكم على مطلقها بموجبها عند آخر حرف من حروفها ، وأما ما يفتقر إلى الجواب فكالعروضات وغيرها من المحاورات والأصح اقتران أحكامها بآخر حرف من حروفها ، فإذا قال بعتك هذه الدار بألف اقترنت صحة البيع بالتاء من قوله قبلت على الأصح ، ولو قال بعنيها بألف فقال بعتك انعقد البيع مع الكاف على الأصح ، وكذلك لو قال زوجتك ابنتي فقال قبلت انعقد النكاح مع التاء من قوله قبلت إن قلنا لا يفتقر إلى أن يقول قبلت نكاحها ، وإن قلنا يفتقر إلى ذلك انعقد مع الألف من نكاحها ، ولو قال لزوجته أنت طالق إن شئت فقالت شئت ، وقع الطلاق مع التاء من قولها شئت ، ولو قال أجرتك داري بدرهم فقال قبلت انعقدت الإجارة مع قوله قبلت ، ولو قال أجرتني دارك بدرهم فقال أجرتك انعقدت الإجارة مع قوله أجرتك .

وأما ما يتعجل أحكامه ويتأخر عنه بعض أحكامه فله أمثلة :

أحدها : البيع ويقترن الانعقاد والصحة بآخر حروفه على الأصح ويتراخي لزومه إلى الاجازة والافتراق وانقضاء خيار الشرط ، وفي اقتران الملك به أقوال : أحدها يقترن به ، والثاني : يتراخي إلى لزومه ، والثالث أن اقترانه به موقوف فإن أجزى العقد تبينا اقترانه وإن فسخ أو انفسخ تبينا أنه لم يقترن .  
المثال الثاني : عقد الهبة ويقترن صحتها وانعقادها بآخر حروفها على الأصح ويتراخي لزومها إلى قبضها .

المثال الثالث : الرهن ويقترن انعقاده بآخر حروفه على الأصح ويتراخي لزومه على إقباضه .

المثال الرابع : الطلاق الرجعي ويقترن وقوعه وتنقيصه للعدد ونحره للاستمتاع وتمكينه للرجعة بالقاف من قوله طالق ، ويتراخي قطعه النكاح إلى انقضاء العدة ، وأما الرجعة فيقترن بها جميع أحكامها ؛ وأما الوصية فللشافعي



رحمه الله قول إن الملك يحصل فيها بالقبول وهو على وفق ما ذكرناه وهو بعيد، وللشافعي قولان آخران : أحدهما يحصل الملك بموت الموصى فيقع بين الإيجاب والقبول ؛ والثاني وهو الظاهر أن الملك موقوف ؛ فإن قبل تبين أن الملك حصل بالموت بين الإيجاب والقبول ، وإن رد تبين أن الملك لم يحصل ، وهذا مما خالف فيه الوصايا سائر التصرفات

المثال الخامس : قتل الخطأ يتقدم وجوب ديته ويتراخى طلب ثلثها إلى انقضاء السنة الأولى ، والثلث الثاني إلى انقضاء السنة الثانية . والثالث إلى الثالثة ، وكذلك الأعراض الملوّجة يقتزن وجوبها بأسبابها ويتراخى طلبها إلى انقضاء آجالها .

(فائدة) اعلم أن الأسباب منقسمة إلى ما يناسب أحكامه وهو الأكثر وإلى ما لا يناسبها ، وهو التعبد ، وفي الأشباه اختلاف

مثال ما لا يناسب أحكامه : وجوب غسل الأطراف في الوضوء بالمس واللس وخروج الخارج من السيلين ، فإن كل واحد من هذه الأسباب لا تمقل مناسبة كغسل الأطراف ، إذ كيف يعنى عن محل النجاسة ويجب غسل ما لم تصبه النجاسة ؟

ومثال ما يناسب أحكامه وجوب غسل النجاسة ، وجوب عقاب الجناة زجراً لهم عن الجنایات ، وجوب اشتراط العدالة في الولاية لتحملهم عدالتهم على إقامة مصالح الولايات ، وكذلك إيجاب الغنائم للغنائمين ، فإن القتال يناسب إيجابها لهم لأنهم حصلوها بقتالهم ، وتسببوا اليها بما هم وسهامهم وكذلك جعل الأسلاب للقاتلين المخاطرين لقوة تسببهم إلى تحصيلها ترغيباً لهم في المخاطرة بقتل المشركين ، وكذلك إيجاب الفدية لسيد المرسلين وخاتم النبيين لما نصره الله به من الرعب في قلوب الكافرين وقد جعله الشافعي رحمه الله على أحد قوليه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناد المسلمين لأنهم قاموا مقامه في أرباب الكافرين ؛ وكذلك إيجاب الأسلاب



للمتخنين دون الذابحين بعد الاثخان كما وقع في قصة ابني عفران وابن مسعود رضي الله عنهم فإنهما أثنى أبا جهل وذبحه ابن مسعود بعد ذلك لأن السلب إنما استحقه القاتل لأنه كفى مئوته ودفع شره عن المسلمين وذلك مختص بالمتخنين دون الذابحين بعد الاثخان ، وكذلك تخصيص قبول الروايات والشهادات بالمعدلين لاختصاصهم بظهور صدقهم والثقة بأقوالهم بين كافة المسلمين ، وكذلك تخصيص المعاملات والمناكحات دفعا للضرورات والحاجات فمن الأسباب ما يبنى عليه حكم واحد ، ومنها ما يبنى عليه حكمان إلى أن ينتهي السبب الواحد إلى قريب من ستين حكما أو أكثر

فلما له من الأسباب حكم واحد أمثلة : أحدها : ملك الصيد بالحيازة ، المثال الثاني : وجوب الحكم بالشهادة ، المثال الثالث : وجوب الحكم بالاقرار ، المثال الرابع : وجوب الحكم إذا حلف المدعى بعد نكول المدعى عليه ، المثال الخامس : تنجيس الماء بمصادقة النجاسة مع القلة أو عند تغير أحد أوصافه ؛ وللنجاسة أحكام كثيرة ، وكذلك حصول الطهارة عند الغسل المشروع ، وللطهارة أحكام كثيرة ، المثال السادس : وجوب الطاعة عند أمر الإمام أو الحاكم أو السيد أو الوالد ، المثال السابع : تخير القاتل بعد تمام الإيجاب في قريب الزمان دون بعيد ، المثال الثامن : إتلاف الأموال خطأ موجب للعقوبات ، المثال التاسع : قتل المحرم الصيد موجب للتخيير بين الجزاء والصوم والاطعام وذلك حكم واحد المثال العاشر : أهلية الإمامة والقضاء موجهة لتولية الإمام والقضاء المثال الحادي عشر . الطيب والادهان موجبان للتخيير بين الخصال الثلاث المثال الثاني عشر : حلق الرأس موجب للتخيير بين الصيام والصدقة والنفك المثال الثالث عشر : ملك خمس من الإبل موجب للتخيار بين الشاة وبين بنت مخاض أو لبون والحقة والجذعة والثنية .

ولما له من الأسباب حكمان أمثلة : أحدها قتل الخطأ وهو مفعوف عنه وله



حكما أحدهما : وجوب الكفارة ، والثاني وجوب الضمان .

المثال الثاني : الحنث في اليمين إذا كان مباحا أو واجبا أو مندوبا فله حکان أحدهما : التخيير بين الخصال الثلاث والثاني ترتيب الصيام ، وإن كان الحنث محرما فإن كان كبيرة أوجب التحريم والتفسيق والتكفير المذكور ، وإن كان الحنث صغيرة أوجب التحريم والتخيير والترتيب .

المثال الثالث : التمتع موجب لحكين أحدهما : الهدى ، والثاني الصيام عند العجز ، وأما السب والضرب فإنهما موجدان للتحريم والتعزير مالم ينتها إلى حد الكبار ، فإن انتها إلى حد الكبار حصل التحريم والتفسيق والتعزير ولما له من الأسباب ثلاثة أحكام أمثلة ، أحدها اتلاف الأموال عمداً وأحكامه التحريم والتعزير وإيجاب الضمان ، المثال الثاني . القذف وأحكامه التحريم والتفسيق والجلد ، المثال الثالث . زنا الثيب وأحكامه التحريم والتفسيق والرجم ، المثال الرابع . شرب الخمر وأحكامه التحريم والتفسيق والحد . المثال الخامس : شرب النبيذ وهو موجب للتحريم والتفسيق والحد على من يعتقد تحريمه ، وأما من لا يعتقد تحريمه فهو موجب لحد من غير تحريم ولا تفسيق . المثال السادس : الظهار وهو موجب للتحريم والتفسيق والكفارة المرتبة وأما قتل العمد فهو موجب للتحريم والتفسيق والتخيير بين الدية والقصاص وزاد الشافعي رحمه الله الكفارة فله على مذهبه أربعة أحكام .

وأما ماله من الأسباب أربعة أحكام فكزنا البكر وهو موجب للتحريم والتفسيق والجلد والتغريب .

وأما الحدث الأصغر فسبب لتحريم الصلاة والطواف وسجدة الشكر والسهو والتلاوة . ومس المصحف ، ويزيد عليه حدث الجنابة وهو الحدث الأوسط بتحريم قراءة القرآن والإقامة في المساجد ، ويزيد عليه الحيضة وهو الحدث الأكبر بتحريم الصوم والوطء والطلاق .



وأما الوطء فله أحكام كثيرة . منها الاحكام السبعة في الجنابة . والعشرة في الحيض . ومنها أحكامه في الصوم وهي التحريم والتفسيق والافساد . وإيجاب الكفارة المرتبة . ومنها أحكامه في الاعتكاف الواجب وهي التحريم والافساد والتعزير . وأما التفسيق فان وقع الجماع في المسجد كان فسقا . وإن كان خارج المسجد فان وقع في وقت ملابسة الحاجة فليس يفسق لأجل الاختلاف في إباحة ذلك ، وإن وقع وراء ذلك ففيه وقعة .

ومنها أحكامه في الحج والعمرة وهي التحريم والتفسيق والكفارة وإفساد الصحة دون الإنقاذ . وأما المضى في الفاسد ففيه نظر من جهة أنه واجب بالاحرام لا بالجماع . ومنها تحليل المرأة لمطلقها ، ومنها تقرر المهر المسمى في النكاح الصحيح ، وإيجابه لمهر المثل في النكاح الفاسد وفي الوطء بالشبهة ووطء النكاح ، وكذلك إيجابه الاستبراء في المملوكة اذا ملكت وبعد زوال ملكها ، وكذلك إيجابه للتحريم والتفسيق الجلد والتغريب . وكذلك إيجابه لإلحاق الأولاد في ظاهر الحكم في الحرائر والإماء المشتركات ، وكذلك إلحاقه بالنسب ، إذا وقع بالشبهة في العزوبات الخليات ، ومنها التحصين في حق الزوجين فيما يرجع إلى حق الزنا ، ومنها حصول الفيتنة به في الإيلاء وحصول العرد به في الظهار عند بعض العلماء ، ومنها قطعه للعدة إذا وقع في أثناءها بشبهة وحصل منه الحمل ، ومنها تحريمه أم الزوجة وجداتها وبنات الزوج وبناتها وتفسيقه وإيجابه الحد في كل واحدة منهن ، ومنها تحريمه الجمع بين الأختين وتفسيقه ، وإيجابه الحد على من علمه ، ومنها تحريمه وتفسيقه إذا وقع بشبهة الشرك . وإيجابه لبعض المهر ، ومنها تحريمه ووطء الزوج في عدة النكاح إذا وقعت في أثناء النكاح وإيجابه التعزير ، وكل موضع حرماه على الزوج ، فالتسكين منه حرام على النساء إذا علمن ، موجب للتعزير إن وقع بشبهة كالوطء في الجارية المملوكة والحد إن خلا عن الشبهة : إما بالرجم أو بالجلد والتغريب ، وإن وقعت الشبهة من أحد الجانبين دون الآخر ، فإن تعلقت



بالنساء فلهن مهر أمثالهن ، ولا حد عليهن ولا تحريم ، وإن تعلقت بالرجال تعلق  
بالنساء ما يتعلق بالزناة ، ولا مهر للنساء وعليهن العدد .

### (فصل في تقسيم الموانع)

موانع صحة العبادات والمعاملات قسمان ، أحدهما ما يمنع الصحة في الابتداء  
أو الدوام وله أمثلة : أحدها الكفر وهو مانع من ابتداء العبادة ودوامها  
المثال الثاني : الردة تمنع صحة النكاح ابتداء ودواماً إن وقعت قبل الدخول  
وإن وقعت بعد الدخول ودامت حتى انقضت المدة فإنها تقطع الدوام .  
المثال الثالث : الحدث يمنع ابتداء الصلاة والطواف ودوامها . المثال الرابع :  
المحرمة تمنع من ابتداء النكاح واستمراره . المثال الخامس : الرضاع يمنع من ابتداء  
النكاح ودوامه .

القسم الثاني - ما يمنع الابتداء ولا يمنع الدوام وله أمثلة : أحدها الإحرام  
فإنه يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع الدوام ، المثال الثاني : العدة تمنع ابتداء النكاح  
ولا تمنع الدوام ، المثال الثالث : وجود الطول يمنع ابتداء نكاح الأمة ولا يمنع  
الدوام ، المثال الرابع : أمن العنت يمنع الابتداء في نكاح الأمة ولا يمنع الدوام ،  
المثال الخامس : توقيت النكاح مانع من ابتدائه ولا يمنع استدامته إذا قال أنت  
طالق خذاً أو بعد شهر خلافاً لمالك رحمه الله فإنه الحقة بالابتداء ، المثال السادس  
رؤية الماء مانعة من ابتداء الصلاة باليتم وغير مائة في الدوام عند الشافعي  
رحمه الله ، المثال السابع : وجدان الرقة في صوم الظهار وكفارة القتل ، والصوم  
مانع من ابتداء الصوم وغير مانع من دوامه

### (فصل في الشرط)

الشرط في الاصطلاح ما يتوقف عليه الحكم وليس بعملة الحكم ولا بجزء لعلته  
وأما في اللفظ فأكثر ما يعبر بلفظ الشرط عن الأسباب أو عن أسباب الأسباب  
فأما التعبير بلفظ الشرط عن الأسباب فله أمثلة : أحدها قوله : (فمن اعتدى عليكم



فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ومعلوم أن الاعتداء الأول سبب للاعتداء الثاني : المثال الثاني : قوله (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) والخوف سبب للقتل في ذلك ، المثال الثالث : قوله (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) ولاشك أن الطلاق الثلاث سبب لتخريجها ، المثال الرابع : قوله عليه الصلاة والسلام « من قتل قتيلاً فله سلبه » المثال الخامس : قوله صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له »

المثال السادس قوله : « من دخل المسجد فهو آمن ومن أخلق بابه فهو آمن » وأما التعبير بلفظ الشرط عن أسباب الأسباب المحذوفة فله أمثلة : أحدها قوله تعالى : (فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) تقديره فن كان منكم مريضاً أو على سفر فأفطر فعليه صوم عدة من أيام أخر فالمرض والسفر سببان لجواز الإفطار ، والإفطار سبب لصوم عدة من أيام أخر  
المثال الثاني قوله تعالى : (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي) تقديره فإن أحصرتم فتحللتهم فعليكم ما استيسر من الهدي ، أى فعل كل واحد منكم ما استيسر من الهدي ، المثال الثالث قوله (فن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) على التخيير على أمرين أحدهما منطوق به والثاني محذوف كما ذكرناه في الصيام .

### (قاعدة في بيان الشبهات المأمور باجتنابها)

قال عليه السلام « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن ترك المشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، وهذا حث منه عليه السلام على ترك المشبهات .

اعلم أن التحليل والتحريم والإباحة والتدب والإيجاب والكراهة ليس لها متعلق إلا أفعال العباد المقدور عليها أو على التسبب لها ، ولا يطلب الشرع من الأفعال والتروك إلا ما يقدر المكلف عليه كما لا يجده إلا في مقدور عليه فليس



وصف الأفعال بالتحليل والتحریم والكراهة والتدب والإيجاب وصفاً حقيقياً قائماً بالأفعال إذ لا يقوم عرض بعرض ، ولا يقع التكليف إلا بالأعراض ، وإنما هو عبارة عن تعلق الشرع بالأفعال ، وكذلك الوصف بالسلبية والشرطية والمسانية والرق والحرية والملک والاختصاص . فالملوك ماثبت له أحكام الملک ، والحر من ثبتت له أحكام الحرية ، والرق من ثبتت له أحكام الرق ، والوقف ماثبت له أحكام الوقف ، بخلاف المسلم والكافر والبر والفاجر فإن الإسلام والكفر والبر والفجور أوصاف حقيقية قائمة بالحل ، وإطلاق أسمائها على النائم والمجنون والغافل عنها إنما هو من مجاز تسمية الشيء بما كان عليه والوصف بها في حال الغفلة عنها كالوصف بالرق والحرية ، وإجراء الأحكام عليها من باب إعطاء المعدوم حكم الموجود على ما استذكره عقيب هذه القاعدة إن شاء الله تعالى

ثم الأفعال التي تتعلق بها الأحكام ضربان أحدهما ماهو حسن في ذاته وثمراته كعرفة الإله وصفاته والإيمان بذلك ، فانه أحسن ما كلفه الإنسان وهو أفضل من ثمراته التي هي خلود الجنان والزعزعة عن النيران .

الضرب الثاني : ماهو قبيح في ذاته وثمراته كالجهل بما يجب من العرفان والإيمان ، وثمراته خلود النيران وحرمان الجنان ، وجزائه مثله في القبح قال تعالى : ( ومن جاء بالسيسة فلا يجزى إلا مثلهما )

ومن الأفعال ماهو في حقيقته وذاته ولكنه يتهي عنه مرة لقبح ثمراته ويؤمر به تارة لحسن ثمراته ويباح تارة لمصلح تتقاربه في الإقدام عليه والإحجام عنه وله أمثلة أحدها القتل وهو ثلاثة أقسام باعتبار ثمراته لا باعتبار ذاته لأن ذاته فساد وإتلاف .

القسم الأول : قتل من يجب قتله من الكافرين والمسلمين وهو حسن لحسن ثمراته ، أما قتل الكافر فلما فيه من نحو الكفر الذي هو من أفسد المفاصد



ولابداله بالإيمان الذي هو أصلح المصالح، وأما قتل الجاني، فلما فيه من حفظ الارواح يزجر الجناة عن الجنائيات .

القسم الثاني : تحريم قتل المسلمين وهو مماثل في ذاته لقتل الكافرين والمسلمين المحاربين ، ولكنه حرم لقبح ثمراته .

القسم الثالث : قتل من يجوز قتله بالقصاص من الجناة فإنه حسن لثمراته  
المثال الثاني : الاكل متحد في ذاته وحقيقته ، وإنما قبح لأسبابه أو لثمراته  
فأكل الميتة والدم ولحم الخنزير مساو في حقيقته وذاته لأكل البر والشعير  
ولكنه حرم لقبح أسبابه وثمراته .

المثال الثالث : الوطء متحد في حقيقته وذاته ، لكنه يحرم تارة لقبح ثمراته  
ويحل تارة لحسن ثمراته ، وقد يجمع الفعل الواحد مفسد كثيرة فيترتب عليه  
أحكامها وزواجها وكفاراتها . مثاله ، إذا زنى بأمة في جوف الكعبة  
وهما صائمان في شهر رمضان فقد أتى بكبائر يتعلق به أحكامها لو تفرقت . فإنه  
بالنظر إلى انتهاك حرمة الكعبة مرتكب لكبيرة ، موجبة للتحريم والتفسيق  
والتعزير ، وبالنظر إلى إيقاع الزنا بأمة مرتكب لكبيرة عظيمة وهي من عقوق  
الأم وعقوق الوالدين من الكبائر الموجبة للتعزير ، وبالنظر إلى كونه مفسداً  
للمعة مرتكباً لكبيرة مفسقة مرجبة لكفارة مرتبة ، وبالنظر إلى كونه  
زانياً مرتكباً لكبيرة مفسقة موجبة للرجم إن كان محصناً ، والجلد والتغريب  
إن كان بكراً .

وكذلك قد يجمع الفعل الواحد مصالح شتى من غير أن يخبر الإمام بظهور  
الزنا والربا واستلاب الأموال وقتل الرجال وتعطيل الصلوات والزكاة وانتهاك  
الحرمات واتباع الشهوات فيأمر بتغيير ذلك كله بكلمة واحدة يثاب على تغييره  
إلى تغيير كل واحدة من هذه المفسد بكلمة كما يثاب عليها إذا تسبب إلى إزالة كل  
واحدة منها على حدها .



وأَسباب التحريم والتحليل ضربان : أحدهما قائم بالمحل الذي يتعلق به فعل المكلف ، والثاني خارج عن المحل . فأما القائم بالمحل من أسباب التحريم فهو كل صفة قائمة بالمحل موجبة للتحريم كصفة الخنزير فانها محرمة ، لما قام بشرها من الشدة المطربة المفسدة للعقول ، وكالميتة حرمت لما قام بهامن الاستقذار وكلم الخنزير يحرم لصفة قائمة به ، وكالسموم القاتلة حرمت لما قام بها من الصفة القاتلة ، وكذلك الصفات النسبية كالأمومة والجدودة والبنوة والأخوة والعمومة والخثولة واللعان المحرم للنكاح .

وأما القائم بالمحل من أسباب التحليل فهو كل صفة قائمة بالمحل موجبة للتحويل كصفة البر والشعير والرطب والعنب والإبل والبق والغنم .

وأما الخارج عن المحل فضربان : أحدهما الأسباب الباطلة كالنصب والقمار والحرية المانعة من البيع فهذه أسباب خارجة عن المحل موجبة لتحريم الفعل المتعلق به .

الضرب الثاني : الأسباب الصحيحة كالبيع الصحيح والإجارة الصحيحة والمعاملات المحكوم بصحتها شرعا إما بنص أو إجماع فهذا حلال بسببه فما كان في هذه الأعيان حلالا بوصفه وسببه فهو حلال بين كالأوباع النعم أو البر أو الشعير أو الرطب أو العنب يباع صحيحا متفقا على صحته أو منصو صاعليها ، وما كان من هذه الأعيان حراما بوصفه وسببه فهو حرام بين كالخنزير ولحم الخنزير يفضبان من ذمى وما كان من هذه الأعيان متفقا على وصفه القائم به مختلفا في سببه الخارج عنه ، أو كان متفقا على سببه الخارج عنه مختلفا في وصفه القائم به فأنك تنظر إلى ما أخذ تحليله وتحريمه بالنظر إلى صفته القائم به وإلى سببه الخارج عنه ، فإن كانت أدلتها متفاوتة فمخرج دليل تحريمه كان حراما ، ومراجع دليل تحليله كان حلالا ، وإن تقاربت أدلته كان مشتبهًا وكان اجتنابه من ترك الشبهات ، فانه أشبه المحلل من جهة قيام دليل تحليله ، وأشبه المحرم من جهة قيام دليل تحريمه فن ترك مثل هذا قد استبرأ لدينه



وعرضه ، وإذا تقاربت الأدلة فما كان أقرب إلى أدلة التحريم تأكد اجتنابه واشتدت كراهته ، وما كان أقرب إلى أدلة التحليل خف الورع في اجتنابه وإن كافأ دليل التحليل دليل التحريم حرم الإقدام ولم ينخير على الأصح . وكل حكم استند إلى دليل لو حكم به الحاكم لنقض حكمه فذلك دال على البطلان ، لأننا إنمنا حكمنا بنقضه لبطلان دليله ، وما بطل دليله كان باطلا في نفسه . وقد أطلق الفقهاء أن اختلاف العلماء شبهة وليس ذلك على إطلاقه إذ ليس عين الخلاف شبهة بدليل أن خلاف عطاء في جواز وطء الجوارى بالإباحة خلاف محقق ، ومع ذلك لا يدرك الحد ، وإنما الشبهة الدارئة لاحد في مأخذ الخلاف وأدلة المتقاربة كالخلاف في النكاح بلاولى ولا شهود . ونكاح المتعة ، فإن الأدلة فيه متقاربة لا يبعد كل واحد من المجتهدين إصابة خصمه عند الله عز وجل فنذكر لذلك أمثلة أحدها : أكل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير لو اشترى بعقد غير مختلف في صحته لو وقع فيما يحل بصفته لكان الخلاف في صفته قائما وصفته ما قام به من نابه ومخلبه

المثال الثانى : أكل البر والشعير والرطب والعنب والابل والبقر والغنم . إذا لشريت ببيع مختلف في صحته كبيع الفضولى وبيع الغائب والبيع وقت النداء لكان الخلاف في سببه قائما موجبا للورع في مباشرة ويختلف الورع في هذين المثالين باختلاف رتب أدلتهم

المثال الثالث : نكاح المخلوقة من ماء الزانى إذا عقد عليها عقد لو عقد على أجنبية لكان صحيحا بالنص أو الاجماع . فهذا مما يشتد التورع في نكاحها للاختلاف في كون صفتها مقتضية للتحريم ، وقد يلتبس ما حل بوصفه وسببه بما حرم بوصفه وسببه ، وله حالان

أحدهما : أن تلتبس عين واحدة بأخرى كما إذا اختلطت أخته من الرضاع بأجنبية فالإقدام على تزويج أحدهما أو وطئها بملك اليين حرام بين



الحال الثمانية : أن تختلط أخته من الرضاع بأهل بلد لا ينحصرون فأما امرأة تزوجها من أهل تلك البلدة أو نكحها بملك اليمين فوطؤها حلال بين وبين هاتين الرتبتين أعداد كثيرة فإذا جاوز العدد مائتين مثلاً كان النكاح جائزاً، وإذا زاد كان أولى بالجواز، وإذا نقصت رتب العدد على أهل البلدة كانت رتب الورع مرتبة على رتب النقص، ولو اختلطت حمامة مباحة بحمامة مملوكة لكان كاختلاط الأختين، ولو اختلطت حمامة مملوكة بحمام مباح لا ينحصر كان كاختلاط الأخت بأهل بلدة لا ينحصرون. ولو اختلط حمام مباح لا ينحصر بهمام مملوك لا ينحصر فقد اختلف فيه لأن نسبة مالا ينحصر إلى نسبة ما ينحصر كلبه المنحصر إلى مالا ينحصر

(فائدة) ما كان حراماً بوصفه وسببه أو بأحدهما فلا يأتية التعليل إلا من جهة الضرورة أو الإكراه. وما كان حلالاً بوصفه فلا يأتية التحريم إلا من جهة سببه، وما كان حلالاً بسببه لا يأتية التحريم إلا من جهة وصفه فلو عقد على الخنزير عقد متفق على صحة مثله لم يأتية التحريم إلا من قبل وصفه

(فائدة) إذا أكل برأ منصوباً أو شاة منصوبة صح أن يقال أكل حراماً لكونه حراماً بسببه. وصح أن يقال ما أكل حراماً لأنه حلال بصفته وإن أكل برأ مشتركاً بغير إذن شريكه صح أن يقال أكل حراماً وحلالاً لأن نصيبه حلال له بملكه وصفته، ونصيب شريكه حرام عليه بسببه دون صفته، ولا شك أن هذا لا يأنم إثم من أكل طعاماً كله منصوب لكمال المفسدة في المنصوب ونقصها في المشترك فإن المشترك حرم تحريم الوسائل وهذا حرم تحريم المقاصد، فلو أكل المحرم الصيد لأكل ما هو حلال بصفته حرام بسببه، وإن ذبح المحرم الصيد فإن حرماً تذكيته كان أكلاً لما حرم بصفته وسببه، وإن أبحنا ذكاته كان أكلاً لما حرم بسببه الذي هو حرام دون صفته

(فائدة) ما يحرم بوصفه لا يحل إلا للضرورة أو إكراه، وما حل بصفته



لا يحرم إلا بفساد سببه ، ولا يتصور فيها حل بالنسبة القائمة به كالأهات والآخوات  
أن تحمل بسبب من الأسباب ولا بضرورة ولا إكراه ، وهذا ككفر الجنان  
لا يحمل بسبب من الأسباب بخلاف كفر اللسان فإنه يباح بالإكراه  
فإن قيل : لو وطئ واحدة من هؤلاء بسبقه فهل يوصف وطؤه بالتحليل  
والتحريم ؟ قلنا : لا يوصف بشيء من الأحكام الخمسة لأنه خطأ معفو عنه فصار  
كأفعال المجانين والصبيان ، وكذلك القول في النسيان .

### (فصل في التقدير على خلاف التحقيق)

التقدير إعطاء المعدوم حكم الموجود ، أو الموجود حكم المعدوم ، فأما إعطاء  
المعدوم حكم الموجود فله أمثلة .

أحدها : إيمان الصبيان في وقت الطفولة فإنهم لم يتصفوا به حقيقة وإنما قدر  
وجوده وأجرى على ذلك الموجود المقدر أحكام الإيمان وكذلك تقدير الإيمان  
في حق البالغين إذا غفلوا عنه أو زال إدراكهم بنوم أو إغماء أو جنون  
المثال الثاني : تقدير الكفر في أولاد الكفار مع أنهم لا يتعمقون إيماناً ولا كفراً  
وتجربى عليهم في الدنيا أحكام آباؤهم

المثال الثالث : العدالة مقدرة في العدول إذا غفلوا عنها وزال إدراكهم بنوم  
أو إغماء أو جنون .

المثال الرابع : الفسق يقدر في الفاسق مع غفلة عنه أو مع زوال الإدراك  
المثال الخامس : الإخلاص والرياء فإنهما يقدران مع زوالهما ، ومن مات  
على شيء من هذه التقديرات بعثه الله على مامات عليه ؛ فمن غفل عند الموت من  
المؤمنين عن إيمانه ، ومن الكافرين عن كفره ، ومن المخلصين عن إخلاصه ،  
ومن المرائين عن ريائه ، ومن العدول والفسقة عن عدالته وفسقه ، ومن المصرين  
والمقلعين عن إصراره وإقلاعه ، لقي الله بذلك المقدر في حقه لقوله عليه السلام  
« يبعث كل عبد على مامات عليه » .



المثال السادس : تقدير النيات في العبادات مع عزوبها والغفلة عنها  
المثال السابع . تقدير المعلوم للعلماء مع غيبتها عنهم . فيقدر الفقه في الفقيه مع  
غفلته عنه ، وكذلك الشعر في الشاعر ، والطب في الطبيب وعلم الحديث في المحدث  
وأما نبوة الأنبياء فقد جعل النبي بمعنى النبي عن الله فانه يقدرها في  
حال سكوت النبي عن الإنباء وتحققها في حال ملازمة الإنباء ، ومن جعل  
النبي بمعنى النبي المخبر كانت النبوة عبارة عن تعلق إنباء الله به وليس ذلك  
وصفا حقيقيا فان متعلق الخطاب لا يستفيد صفة حقيقية من تعلق الخطاب  
المثال الثامن : تقدير الصداقة في الإصدقاء والعدواة في الأعداء والحسد في  
الحساد مع الغفلة عنها وفي حال النوم والغشى .

فان قيل : ما معنى قوله تعالى (ومن شر حاسد إذا حسد) فالجواب أن الحسد  
الحكمي لا يضر المحسود لغفلة الحاسد عنه . والحسد الحقيقي هو الحاث على أذية  
المحسود ، فقوله تعالى : (ومن شر حاسد) صالح للحسد الحكمي والحقيقي قال :  
(إذا حسد) تخصيصاً للحسد الحقيقي الذي هو مظنة الأذى بالاستعاذة فان  
الحكمي لا ضرر فيه .

المثال التاسع : صوم المتطوع من أول النهار إذا نواه قبل الزوال على رأى  
من يراه صائماً من أول النهار .

المثال العاشر : إذا باع سارفاً فقطع في يد المشتري ففي تقدير القطع في يد  
البائع مذهبان فان قدر قطعه في يد البائع ثبت الرد للمشتري وإلا فلا .

المثال الحادى عشر : إذا باع عبداً مرتداً فقتل بالردة في يد المشتري ففي  
تقدير القتل في يد البائع وجهان : فان قدرناه في يد البائع بطل البيع ورجع  
بجميع الثمن وإلا فلا .

المثال الثانى عشر - الذمم وهي تقدير أمر الإنسان يصلح للالتزام والإلزام  
من غير تحقق له .



المثال الثالث عشر - الديون فانها تقدر موجودة في الذمم من غير تحقق لها ولا لمحلها وبديل على تقديرها وجوب الزكاة فيها ولو لم يقدر وجودها لما وجبت الزكاة في معدوم ، ولا يقال إنما وجبت الزكاة فيها لأنها تفضى إلى الوجود بقبضها ، فان الدين إذا كان على غنى ملى وفى مقر حاضر يدفعه متى طوب به ومضت عليه أحوال على هذه الصفة ثم تعذر أخذه بعد ذلك بموت المدين معسراً فان مالكة يطالب بزكاة ما مضى وإن لم يفض أمره إلى التحقق والوجود .

المثال الرابع عشر - تقدير الذهب والفضة في عروض التجارة ، فانه لو ملك نصباً من الذهب أو الفضة ستة أشهر ثم اشترى بها عروضاً للتجارة ومضى على العروض ستة أشهر فان الزكاة تلزمه تقدير ألبقاء الذهب والفضة في العروض ، وكذلك لو اشترى العروض للتجارة بما لا زكاة فيه فانا نقدر نقد البلد في النصاب .  
المثال الخامس عشر - تقدير الملك في المملوكات فانه ليس أمراً حقيقياً قائماً بالمملوك ، وإنما هو مقدر فيه لتجرى عليه أحكامه ؛ وكذلك الرق والحرية مقدران في الأحرار وليسا بصفة حقيقية للأحرار والعبيد ، وإنما رجع الملك والرق والحرية إلى تعلق أحكام مخصوصة بهذه المحال ، وكذلك الزوجية في الزوجين أمر مقدر يتعلق به أحكام خاصة .

وأما عطاء الموجود حكم المعدوم فله مثالان : أحدهما وجود الماء الذى يحتاج إليه المسافر لمعطشه أو لقضاء دينه ، أو انفقة ذهابه وإيابه ، أو لزيادة ثمنه على ثمن مثله ، أو هبة ثمنه فانه يقدر معدوماً مع وجوده .

المثال الثانى - وجود المكفر الرقة مع احتياجه إليها واعتماده عليها فانها تقدر معدومة لينتقل إلى بدلها .

ومن التقديرات : إعطاء المتأخر حكم المتقدم كمن رى سهماً أو ذهباً حجباً ثم مات فأصابا بعد موته شيئاً فأفسداه فانه يلزمه ضمانه تقديرأ



لإفساده قبيل موته، وكذلك لو حفر بئراً في محل عدواناً فوق فيها إنسان بعد موته وجب ضمانه، فإن كانت له تركة صرفت في ذلك. فإن أتلّفها الورثة لزمهم ضمانها وتصرف في ذلك، وإن لم يخاف شيئاً بقيت الظلامة إلى يوم القيامة.

ومن التقديرات إعطاء الآثار والصفات حكم الأعيان الموجودات كالفلس إذا قصر الثوب المبيع فهل يكون قصره كصبغه؟ فيه قولان. فإن جعلناه كصبغه كان ذلك تقدير البعدوم موجوداً، واعلم أنه لا يعرى شيء من العقود والمعاوضات من جواز إirاده على معدوم، فإن البيع قد يكون مقابلة عين بعين وقد يكون مقابلة عين بدين، وقد يقابل الدين بالدين ثم ينفع التقابض في المجلس وكلاهما عند العقد معدوم.

وأما الإجارة فإن قوبلت المنفعة بمنفعة كان العوضان معدومين، وإن قوبلت بعين كانت المنافع معدومة.

وأما السلم فمقابلة معدوم بموجود إن كان رأس المال عيناً أو بدين يقبض في المجلس إن كان رأس السلم ديناً.

وأما القرض فمقابلة موجود بمعدوم.

وأما الوكالة فاذن في معدوم.

وأما المضاربة فعمل العامل فيها بمعدوم وكذلك الأرباح.

وأما المساقاة والمزارعة المتفق عليهما فمقابلة معدوم بمعدوم فإن عمل الفلاح معدوم ونصيبه من الثمر والزرع معدوم، فإن وقعت المساقاة على الثمر بعد وجوده ففي الصحة خلاف.

وأما الجعالة فإن عين الجعل كان مقابلة معدوم بمعدوم وإن لم يعينه كان مقابلة معدوم بمعدوم كذا.

وأما الوقف فهو تملك لمنافع معدومة وفوائد معقودة تارة لموجود وتارة



لمفقود، وتمليك المفقود أعظم أحوال الوقف فان المستحقين الموجودين وقت الوقف إذا اقرضوا صارت الغلات والمنافع المدومة مستحقة بالوقف إلى يوم القيامة، فالأغلب عليه تمليك المعدوم للمعدوم إذ لا تتم مصلحته إلا لذلك، ومصلحته في العاجل للوقوف عليهم، وفي الآجل للوقوفين جارية عليهم إلى يوم الدين.

وأما الرهن فلا يصح إلا على دين معلوم، وهل يشترط فيه أن يكون عيناً أو يجوز على الدين كما يجوز على العين؟ فيه خلاف يجري في هبة الديون.

وأما الوصية فتصح بالموجود والمعدوم للموجودين والمعدومين.

وأما العواري فهي إباحة للنافع وهي معدومة.

وأما تمليك الملتقط اللقطة بعد انقضاء الحول فهو مقابلة موجود بمعدوم وأما الودائع لحفظها معدوم في ابتدائها ثم يوجد شيئاً فشيئاً.

وأما النكاح فان كان تفويضاً كان ذلك تمليكا لمنافع البضع وإباحة لأمر معدوم، وإن كان بصداق معين كان ذلك تمليكا لمعدوم بموجود، وإن كان الصداق في الذمة كان تمليكا لمعدوم بمعدوم، وكذلك ما يجب عليه من النفقة والكسوة والسكنى كله معدوم مقدر في ذمته قبل تسليمه كسائر الديون وأما ما يجب على المرأة من التمكين والطواعية ولزوم المسكن فكله معدوم.

وأما ضمان الديون فالتزام لمعدوم، فان قيل: إذا كان المضمون مائتين فهل ثبت في ذمة الضامن فيصير للمالك أربعمائة يزكيها بعشرة دراهم؟ قلنا: المختار أن المائتين لا تثبت في ذمة الضامن، وإنما تستحق مطالبته وإبرأؤه؛ ويحتمل أن تثبت المائتين في ذمته، ولا يثبت لها جميع أحكام الديون.

وأما الحوالة فتعلق بدين في مقابلة دين وهي معاوضة على رأى، وقبض مقدر على رأى، والأظهر أنها من الأحكام المركبة، فيثبت لها حكم القبض من وجه، وحكم المعاوضة من وجه.



وأما الصلح فلا يخرج عن كونه بيعاً أو إجارة أو إبراء أو هبة ، والعجب من يعتقد أن المعاوضة على المعدوم على خلاف الأصل مع أن الشريعة طافحة بها في جميع التصرفات ، بل الأمر والنهي والاباحة لا تتعلق إلا بكسب معدوم ، وكذلك معظم النذور والوعود لا تتعلق إلا بمعدوم

(قاعدة فيما يقبل من التأويل وما لا يقبل)

من ذكر لفظاً ظاهراً مع الأدلة على شيء ثم تأوله لم يقبل تأويله في الظاهر إلا في صورة يكون إقراره فيها مبيناً على ظنه ، فإقرار المرأة بنفي الرجعة وإقرار المشتري في الخصام بأن المبيع ملك البائع فإن تأويلهما مقبول ولا نحكم عليهما بظاهر إقرارهما إذا تأولاه لأن رجوعهما لا يناقضه من جهة أن إقرارهما لا محل له إلا ظنهما وليس تكذيب الظن بمناقض لتحقيق الظن فكأنه قال أظن كذا وكذا ثم كذب ظني ، وكذلك قول السيد لمكاتبه إذا أدى النجوم اذهب فأنت حر ثم ظهرت النجوم مستحقة فإنه لا يعتق إذا تأول قوله بأنه بناء على أنه عتق بأداء النجوم ، ونحوه إذا شهد أنه لا وارث له سوى فلان ثم ظهر له وارث آخر فإن شهادته لا تبطل إلا في الحصر لأنه أسند شهادته بذلك إلى ظاهر ويبقى الحصر فيما وراء ذلك ولذلك نظائر أخرى

وأما قبوله في الباطن فله أحوال : إحداهن أن يكون اللفظ قابلاً لتأويله من جهة اللغة فيقبل منه في الفتيا ولا يقبل في الحكم ، فلو طلق بصحيح اللفظ ثم قال أردت بذلك طلاقاً من وثاق لم يقبل في الحكم ولا يسمع امرأته أن تصدقه في ذلك كما لا يسمع الحكم تسليمها إليه لأنهما متعبدان في العمل بالظاهر ، وإن صدقته لم يعتبر تصديقها لما لله في تحريم الابضاع من الحق ، وكذا لو قال لأمتك أنت حرة ثم قال أردت حرية النفس والأخلاق لم يقبل ولا يسمعها أن تسلم نفسها إليه ولا أن تدع الحقوق الواجبة لله على الحرائر ، وكذلك العبد لا يسهه تصديقه ولا يسقط عنه ما يجب لله من الحقوق على الأحرار كالجمعة والجهاد وغير ذلك



مما يكلف به الأحرار لأن إقراره بالحرية يتضمن وجوب ذلك كله عليه، ومن أقر بحق لغيره ثم رجع عنه لم يقبل رجوعه إلا أن يصدقه المستحق ولا عبرة بما ذكره في الحاوي في مثل هذا.

الحال الثانية: أن ينوى ما لا يحتمله لفظه من جهة اللغة مثل أن ينوى بالطلاق والعناق الأمر بالأكل والشرب فلا يقبل منه ظاهراً ولا باطناً ويلزم بصريح لفظه في الطلاق والعناق وغيرهما

الحال الثالثة: أن ينوى وضع اللفظ اللغوي على ما لا يحتمله في اللغة فقيه خلاف يعبر عنه بالوضع الخاص كمن يعبر بالآلفين عن الآلف في مسألة السر والعلاية الحال الرابعة: أن ينوى ما يحتمله لفظه في اللغة احتمالاً ظاهراً لكنه لا يقبل منه لا ظاهراً ولا باطناً، بل يكون وجوده كعدمه ويجرى اللفظ على مقتضاه في اللغة مثاله: إذا حلف المدعى عليه متأولاً ليمينه أو معلقاً لها على المشيئة وهو مبطل لذلك ولا عبرة بنيته لما يؤدي إليه من إبطال فائدة الإيمان فإنها إنما شرعت ليهاب الخصم الأقدام عليها خوفاً من الله عز وجل، فلو صح تأويله واعتبرت نيته بطلت هذه الفائدة وفات بسببها حقوق كثيرة واستحلت بذلك الأموال والأبضاع فإذا حلف ما طلقها أو ما أعتقها أو ما بعته أو ما قتلته وما قذفته وتأول يمينه بما يصح في اللغة مبطلاً في ذلك كله لانتهكت حرمة الأبضاع والدماء والأعراض والأموال، وليبيع الأحرار ولزني بالنساء؛ فلما جر اعتبار تأويله هذا الفساد العظيم سقط تأويله؛ فاستثنى هذا من قاعدة النية التي يحتملها اللفظ، ولو ادعى عليه بحق وهو معسره فقال المدعى عليه لا يستحقه على وتأول يمينه بأنه لا يستحقه على الآن صح تأويله ولا يؤاخذ يمينه لأن اعتبار تأويله ههنا لا يؤدي إلى شيء من المفاسد التي ذكرناها بل خصمه ظالم بمطالبته إن كان عالماً بعسره أو مخطئاً بمطالبته إن كان جاهلاً بعسره فلا تغير القواعد لخطأ المخطئين ولا لظلم الظالمين، بخلاف التأويل بغير حق لأنه لو كان



معتبرا لكان مؤديا إلى المفسد التي ذكرناها وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم «اليمين على نية المستحلف، يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك» يريد بالمستحلف الحاكم وبالصاحب الخصم. وكذلك اليمين في اللعان إذا تأولها أحد الزوجين لم يصح تأويله ولا تعتبر نيته لما يؤدي إليه من إبطال حق القذف في الرجل وإبطال حد الزنا في حق المرأة، وكذلك يمين المدعين في أيمان القسامة وفي رد الودائع وتلفها

### (فصل فيمن أطلق لفظا لا يعرف معناه لم يؤخذ بمقتضاه)

فاذا نطق الأعجمي بكلمة كفر أو إيمان أو طلاق أو إعتاق أو بيع أو شراء أو صلح أو إبراء لم يؤخذ بشيء من ذلك لأنه لم يأتزم مقتضاه، ولم يقصد إليه، وكذلك إذا نطق العربي بما يدل على هذه المعاني بلفظ أعجمي لا يعرف معناه فإنه لا يؤخذ بشيء من ذلك لأنه لم يرده فإن الإرادة لا تتوجه إلا إلى معلوم أو مظنون وإن قصد العربي بنطق شيء من هذه الكلم مع معرفته بمعانيها نفذ ذلك منه، فإن كان لا يعرف معانيها مثل أن قال العربي لزوجته أنت طالق للسنة أو للبدعة وهي حامل بمعنى اللفظين، أو نطق بلفظ الخلع أو غيره أو الرجعة أو النكاح أو الاعتاق وهو لا يعرف معناها مع كونه عربيا فإنه لا يؤخذ بشيء من ذلك إذ لا شعوره بمدلوله حتى يقصد إلى اللفظ الدال عليه، وكثيرا ما يخالف الجهال من الذين لا يعرفون مدلول اللفظ للخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة

(فائدة) اللفظ محمول على ما يدل عليه ظاهره في اللغة أو عرف الشرع أو عرف الاستعمال، ولا يحمل على الاحتمال الخفي مالا يقصد أو يقترب به دليل؛ فمن حلف بالقرآن لم تنعقد يمينه عند النعمان لأنه ظاهر في هذه الألفاظ في عرف الاستعمال ولا سيما في حق النساء والجهال الذين لا يعرفون كلام النفس ولا يخطر لهم ببال، وخالف الشافعي ومالك في قولها بعد ولا سيما فيمن حلف بالمصحف عند أصحاب



مالك، فإنه لا يخطر بباله الكلام القديم ولا التجوز بالمصحف عنه بل الحلف به كالحلف بالكعبة

(فائدة) تعليق التصرف على المشيئة ضربان أحدهما أن يجزم بما علقه تعلق ما جزم به على المشيئة فهذا مفروض إلى مشيئة الله فيما جزم به فيصح تصرفه لأنه جزم به ولم يشك، وإنما اعترف بأن ما جزم به لا يتم إلا بمشيئة الله وهذا التصرف نافذ لا إشكال فيه

الضرب الثاني: أن لا يجزم بالتصرف بل يعلقه على المشيئة مترددا في إيقاعه وتحققه فهذا تصرف غير نافذ لأنه لم يجزم ولم يقصد إليه، فإذا أطلق العامى ذلك واستثنى فيه احتمال أن يطلقه شاكا، واحتمل أن يطلقه جازما مفوضا فعندى فيه وقفة في وجوب استقصائه عن مراده والذي يظهر لي أن الاظلم على الناس هو الجزم، والشك نادر، فإن تعليق التفويض أغلب من تعليق التردد (فصل فيما أثبت على خلاف الظاهر وله أمثلة)

أحدها: إذا ادعى البر التقي الصدوق الموثوق بعدائه وصدقه على الفاجر المعروف بنصب الأموال وإنكارها أنه غصبه درهما واحدا وأنكر المدعى عليه فالقول قول المدعى عليه مع ظهور صدق المدعى وبعد صدق المدعى عليه المثال الثاني: لو ادعى هذا الفاجر على هذا التقي وطلب يمينه حلفناه مع أن الظاهر كذبه في دعواه

المثال الثالث: إذا أمت الزوجة بالولد لدون أربع سنين من حين طلقها الزوج بعد انقضاء عدتها بالأقراء فإنه يلحقه مع أن الغالب الظاهر أن الولد لا يتأخر إلى هذه المدة

فان قيل: إنما لحقه لأن الأصل عدم الزنا وعدم الوطء بالشبهة والاكراه؟ قلنا وقوع الزنا أغلب من تأخر الحل إلى أربع سنين إلا ساعة واحدة وكذلك الاكراه والوطء بالشبهة ولا يلزم على ذلك حد الزنا فان الحدود تسقط



بالشبهات، بخلاف إلحاق الأنساب فإن فيه مفسد عظيمة منها جريان التوارث ومنها نظر الولد إلى محارم الزوج . ومنها إيجاب النفقة والكسوة والسكنى، ومنها الانكاح والحضانة

المثال الرابع : إذا أنت بولد لستة أشهر من حين تزوجها فإن الولد يلحقه مع ندره الولادة بهذه المدة

المثال الخامس : لو زنى بها إنسان ثم تزوجت وأنت بولد لتسعة أشهر من حين الزنا ولستة أشهر من النكاح والزوج ينكر الوطء فانا نلحقه بالزوج مع ظهور صدقه بالأصل والقلبة ومع ظهور كونه من الزانى بوضعه على تسعة أشهر ، لكن الزوج يمكن أن يدفع هذا عن نفسه باللعان ، وإنما المشكل أن يلزم بضرر لا يمكن دفعه عن نفسه

المثال السادس : لو وطئ أمته ثم استبرأها بقرء ثم أنت بولد لتسعة أشهر من حين الوطء فانه لا يلحقه عند الشافعى وهذا مشكل من جهة أن الأمة فراش حقيق وهذه مدة غالبية فكيف لا يلحقه الولد لفراش حقيق مع غلبة المدة ويلحق بإمكان الوطء فى الزوجة مع قلة المدة أو ندره الولادة فى مثلها وقد خالف بعض أصحابه فى ذلك وهو متجه

(فائدة) قد يظن بعض الأغبياء أن الولد لا يلحق إلا لستة أشهر وهو خطأ لأن الولد يلحق بدون ذلك فلو جنى على الحامل فأجهضت جنينا ميتا لدون ستة أشهر فانه يلحق بأبويه وتثبت الغرة لهما ، وكذلك لو أجهضته بغير جنابة لكان مؤنة تكفينه وتجهيزه على أبيه وإنما يتقيد بالأشهر الولد الكامل دون الناقص

المثال السابع : إذا قال له على مال عظيم فإن الشافعى يقبل تفسيره بأقل ما يتناول وهذه خلاف ظاهر اللفظ ، وظل الشافعى مذهبه بأن العظيم لا ضابط له لأنه يختلف باختلاف همم الناس ، فقد يرى الفقير المدقع الدينار عظيما بالنسبة



إليه والغنى المكثّر قد لا يرى المئين عظيمة بالنسبة إلى غنائه فلما لم يكن للعظمة ضابط يرجع إليه رجع الشافعي إلى ما يحتمله اللفظ في اللغة حملا للعظمة على الصفة بكونه حلالا أو خالفا من الشبهة ولا يخفى ما في هذا من مخالفة الظاهر؛ ومن العلماء من حمل ذلك على النصاب الزكوي وهو بعيد أيضا من جهة أن العظمة نسبية ولم يستعمل الشرع لفظها في نصب الزكاة وكيف يحمل قول فقير يعتقد أن الدينار عظيم على عشرين دينارا ويحمل قول الخليفة الذي يعتقد أن المئين حقيرة والقنطار عظيم على عشرين دينارا والمخرج من هذا صعب .

المثال الثامن : إذا قال لرجل أنت أزنى الناس أو قال أنت أزنى من زيد فظاهر هذا اللفظ أن زناه أكثر من زنا زيد وأكثر من زنا سائر الناس وقال الشافعي : لا حد عليه حتى يقول أنت أزنى زناة الناس ، وفلان زان وأنت أزنى منه وفي هذا بُعد من جهة أن المجاز قد غلب على هذا اللفظ فيقال فلان أشجع الناس ، وأسمى الناس ، وأعلم الناس ، وأحسن الناس ، والناس كلهم يفهمون من هذا اللفظ أنه أشجع شجعان الناس ، وأسمى أسخياء الناس ، وأعلم علماء الناس ، وأحسن حسان الناس ، والتعير الذي وجب الحد لأجله حاصل بهذا اللفظ فوق حصوله بقوله أنت زان .

المثال التاسع : أن القرآن يطلق على الألفاظ المتداولة الدالة على الكلام القديم ، ويطلق على الكلام القديم الذي هو مدلول الألفاظ ، واستعماله في الألفاظ أظهر وأغلب من استعماله في مدلولها ، فإذا حلف بالقرآن فقد حمله أبو حنيفة على الألفاظ فلم يحكم بانقضاء يمينه ، وحمله الشافعي ومالك على الكلام القديم وهو خلاف الظاهر من استعمال اللفظ ؛ وأبعد من ذلك تحييث الحالف بالمصحف إذا خالف موجب يمينه .

المثال العاشر : إذا قال لامرأته إذا رأيت الهلال فأنت طالق فرآه غيرها طلقت عند الشافعي حملا للرؤية على العرفان . وهذا على خلاف الوضع وعرفه



الاستعمال وخالفه أبو حنيفة في ذلك ، واستدل الشافعي بصحة قول الناس رأينا الهلال ، وإن لم يروه كلهم . وجوابه أن قول الناس رأينا الهلال من مجاز نسبة فعل البعض إلى الكل كقول امرئ القيس : وإن تقتلونا نقتلكم ؛ معناه وإن تقتلوا بعضنا نقتلكم ، وكذلك قوله تعالى ( ولذقتهم نفساً فآذرتهم فيها ) وإنما قتله بعضهم وآذرتهم فيه وكذلك قوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ( إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ) فنسب المعاهدة إلى الجماعة مع تفرده صلى الله عليه وسلم بها . فليس ما استدل به الشافعي بماس لحل النزاع . فان مجاز محل النزاع لا يشهد لما ذكره الشافعي ، فإنه علقه على نفس رؤيتها وهي واحدة لا ينسب إليها ما وجد في غيرها ، فاستدل بنوع من المجاز على نوع آخر لا يناسبه ولا يوافقته .

المثال الحادى عشر : لو ادعى السوقة على الخليفة أو على عظيم من الملوك أنه استأجره لكس داره وسياسة دوله ، فإن الشافعي يقبله وهذا في غابة البعد ومخالفة الظاهر ، وخالفه بعض أصحابه في ذلك وخلافه متجه لظهور كذب المدعى ، والقاعدة في الاخبار من الدعاوى والشهادات والآقارير وغيرها أن ما كذبه العقل أو جوزه وأحاله العادة فهو مردود ، وأما ما أبعدته العادة من غير إحالة فله رتب في البعد والقرب قد يختلف فيها فإكان أبعد وقوعاً فهو أولى بالرد ، وما كان أقرب وقوعاً فهو أولى بالقبول ، وبينهما رتب متفاوتة

المثال الثانى عشر : إذا ادعى الصدوق اللهجة أنه أدى ما عليه من دين أو عين إلى ربه وهو فاجر كذاب فأنكره لم يقبل قوله .

المثال الثالث عشر : إذا تعاشر الزوجان على الدوام مدة عشرين سنة فادعت عليه أنه لم ينفق عليها شيئاً ولم يكسها شيئاً فالقول قولها عند الشافعي مع مخالفة هذا للظاهر في البادة .

المثال الرابع عشر : قول أبى حنيفة إذا قال لامرأة بحضرة الحاكم إن تزوجتك



فأنت طالق ثم قبل نكاحها من الحاكم بإذنها ، فإن الطلاق يقع عقيب النكاح ولو أتت بولد لسته أشهر للحقه ، وهذا خروج عن العادة بالكلية وهو أبعد من قوله في المشرق والمغربية ، إلا أنه يوجب اللعان على الزوج وفيه إشكال إذ لا يجب الايمان في الشرع على من يقطع بصدقه

(فصل في تنزيل دلالة العادات وقرائن الأحوال منزلة صريح الأقوال في تخصيص العموم وتقييد المطلق وغيرهما وله أمثلة)

أحدها : التوكيل في البيع المطلق فإنه يتقيد بشمن المثل وغالب نقد بلد البيع تنزيلاً للغلبة منزلة صريح اللفظ ، فإنه قال للوكيل بع هذا بشمن مثله من نقد هذا البلد إن كان له نقد واحد ، أو من غالب نقد هذا البلد إن كان له نقود ، ويدل على هذا أن الرجل قال لوكيله : بع دارى هذه فباعها بنحوه فان عند أهل العرف أن هذا غير مراد ولا داخل تحت لفظه ، وكذلك لو وكله في بيع جارية تساوى ألفاً فباعها بتمرة فإن العقلاء يقطعون بأن ذلك غير مندرج في لفظه لا طراد العرف بخلافه .

المثال الثاني : حمل الإذن في النكاح على الكف ومهر المثل هو المتبادر إلى الأفهام ، بدليل أنه إذا قال من هو أشرف الناس وأفضلهم وأغنام لوكيله وكلتك في تزويج ابنتي ، فزوجها بعبد فاسق مشوه الخلق على نصف درهم فإن أهل العرف يقطعون بأن ذلك غير مراد باللفظ ، لأن اللفظ قد صار عندهم مقيداً بالكف ومهر المثل ؛ ولا شك أن هذا طارئ على أصل الوضع

المثال الثالث : إذا وكله في إجارة داره سنة ، وأجرة مثلها ألف ، فأجرها بنصف درهم . فإن الإجارة تصح لما ذكرناه في البيع ؛ ولو قال لامرأته إن أعطيتي ألفاً فأنت طالق فإن الإعطاء يتقيد بالفور للعرف في ذلك ، وكذلك إذا قال لامرأته إن شئت فأنت طالق فإن المشيئة تقيد بالفور



للعرف في ذلك تنزيلا للاقتضاء العرفي منزلة الاقتضاء اللفظي، والعرف في هذين دون العرف في التقييد بالقيمة ونقد البلد في البيع والاجارة  
 المثال الرابع : إذا باع ثمرة قد بدا صلاحها فانه يجب إبقاؤها إلى أوان  
 جذاها : والتسكين من سقيها بمائها لأن هذين مشروطان بالعرف فصارا  
 كالوشرطاهما بلفظه

فان قيل : لو باع ماشية وشرط سقيها أو علفها على البائع أو شرط إبقائها في  
 ملك البائع مدة فان ذلك لا يصح فلم صح هذا الاشتراط وهنا  
 قلنا لأن الحاجة ماسة اليه وحاملة عليه فكان من المستثنيات عن القواعد  
 تحصيلًا لمصالح هذا العقد

المثال الخامس : حمل الودائع والأمانات على حرز المثل فلا تحفظ الجواهر  
 والذهب والفضة باحراز الثياب والأحطاب تنزيلا للعرف منزلة نصريحه  
 بحفظها في حرز مثلها

المثال السادس : حمل الصناعات على صناعة المثل في حملها . فاذا استأجر  
 الخياط لخياطة الكرباس الغليظ والبز الرفيع كالديقي فانه يحمل في كل واحدة  
 منهما على خياطة مثله في العادة . فلو خاط الديقي خياطة الكرايس لم يستحق  
 شيئًا تنزيلا للفظ منزلة النصريح بخياطة المثل ، وكذلك الاستئجار على الأبنية  
 يحمل في كل مبني على البناء اللاتق بمثله من حسن النظم والتأليف وغيرهما  
 وكذلك الاستئجار على الطبخ والخبز يحمل على إرضاج المثل دون ما تجاوزه  
 أو قصر عنه . فاذا ترك الخبز في التور على ماجرت العادة في مثله فاتفق أنه  
 اخترق لم يلزمه الضمان تنزيلا لمقتضى العرف منزلة نصريح اللفظ . ولو صرح  
 له بذلك بلفظه لم يلزمه ضمانه لانه أتلفه يادته . فكذلك الاتلاف بالاذن  
 العرفي ينزل منزلة الاتلاف بالاذن اللفظي ، وكذلك حمل إجارة الدواب على  
 السير المعتاد والمنازل المعتادة ، وكذلك دخول حمل الأمتعة والبسط وأواني



الطعام والشراب في الإجارة على الدواب إذا استؤجرت للركوب في الأسفار لاطراد العرف بذلك، بخلاف ما لو استؤجرت للتردد في القرى والأمصار، وكذلك دخول ماء الآبار والأنهار في عقود الإجازات وإن لم تشترط لاطراد العرف بتبعيته، وكذلك حمل إجارة الخدمة على ما يليق بالمستأجر المخدوم في رتبته ومنصبه وقدر حاله، واختلف في وجوب الخبر على الناسخ، والخيط على الخياط، لاضطراب العرف فيه، وكذلك ما يستثنى من المنافع بحكم العرف كأوقات الصلاة، وأوقات الأكل والشرب، وقضاء الحاجات والليل فإنه مستثنى من مدة الاستئجار للخدمة، إلا الأوقات التي جرت العادة بالاستخدام فيها فإن الالفاظ منزلة عليها كأنه صرح بها من جهة أن دلالة العرف عليها كدلالة اللفظ ونظير ذلك في العبادة خروج المعتكف من معتكفه في أوقات قضاء الحاجات، حتى كأنه قال اعتكف شهراً إلا أوقات قضاء الحاجات، وإذا وقعت الإجارة على مدة معينة كان عمل الأجير محمول على المتوسط في العرف من غير خروج على العادة في التباطؤ والإسراع

المثال السابع: توزيع القيمة على الأعيان المباعة في الصفقة الواحدة وعلى المنافع المختلفة المستحقة بإجارة واحدة. مثاله في البيوع: إذا اشترى جارية تساوى ألفاً وأخرى تساوى خمسمائة بتسعمائة فانا نقابل الذي تساوى ألفاً بتسعة مائة والذي تساوى خمسمائة بثلاثمائة، ومثاله في الإجارة إجارة منازل مكة فإن الشهر منها في أيام الموسم يساوى عشرة، وبقية السنة تساوى عشرة فيقابل شهر الموسم بنصف الأجرة، وبقية السنة بمابق منها فإن أهل العرف ينزلون أشرف الثمن في أشرف المثلث، وأردله في أردله، ويقابلون النفيس بالنفيس والخسيس بالخسيس، وكذلك في الإجازات؛ ولا يشك عاقل أن من اشترى خرزة ودرة بألف في أنه بذل في الدرة أكثر الثمن وفي الخرزة أقله، وأن من استأجر داراً خسية مع دار نفيسة، أو استأجر دابة فارغة مع دابة بطيئة أو استأجر سيفاً قاطعاً وسيفاً كالا



أنه بذل أكثر الاجرة في أكثر ذلك منفعة وأقل الاجرة في أقل ذلك منفعة ، ولهذا القاعدة امتنع مسألة مدعجوة ، ومسألة المراطلة . وكذلك أخذ الشقص بما يخصه من الثمن بناء على هذه القاعدة ، وجاز لمن اشترى عشرين بطن أن يوزع الثمن على قيمتهما ثم يخبر أنه اشترى كل واحد منهما بما يقتضيه التوزيع على القيمة ، وأما ما ذكره بعض العلماء في مسألة مدعجوة من مقابلة الربوي بمثله من الربوي فبعيد إذ لا يخطر ما ذكره على بال أحد من المتعاقدين ؛ بخلاف الحمل على التوزيع فإنه غالب مفهوم .

فإن قيل : وضع العقود على أن يكون العوض في مقابلة المقصود وأن توزع أجزاء العوض على أجزاء المقصود ، فإذا مات الأجير في أثناء الحج فهلا تسقط جميع أجرته لأنه لم يحصل شيئاً من مقصود المحجوج عنه ؟ قلنا : إن جوزنا البناء على ما فعله الأجير فقد حصل الأجير أجره المقصود وإن لم نحوز ذلك فقيه قولان .

أحدهما : لا يستحق شيئاً وهو القياس ، إذ لم يحصل شيئاً من مقصود المستأجر لأن مقصوده براءة الذمة من الحج ، ولم تبرأ الذمة من شيء من أركان الحج بخلاف غيره من الإجازات فيمن استأجر لبناء حائط فبني شطره ، أو لطنين حنطة فطن بعضها : أو لحياطة ثوب فغط بعضه أو لكتابة مصحف فكتب بعضه ، فإنه قد حصل بعض مقصود المستأجر والأجير في الحج لم يحصل شيئاً من مقصود المستأجر وإن أتى بمعظم أركان الحج فيشبه ما لو رد عامل الجمالة العبد الآبق من مسيرة شهر إلى باب دار الجاعل فهرب منه قبل تسليمه إلى الجاعل فإنه لا يستحق شيئاً اتفاقاً لأنه لم يحصل شيئاً من مقصود الجاعل

القول الثاني : أن الاجرة توزع على أعمال الحج فيستحق منها بقدر ما عمل ويسقط منها بقدر ما ترك ، قياساً على سائر الاعمال وفيه بعد لأن سائر الاعمال إنما يسقط عليها لاشتغالها على تحصيل بعض المقصود ، وهذه الاعمال لم تحصل



شيئا من المقصود ، والعقود مبدية على مراعاة المقصود دون صور الأعواض  
وفي هذا القول إلى مصلحة الأجير لكنه بعيد من الأقيسة .

المثال الثامن : استصناع الصنائع الذين جرت عادتهم بأنهم لا يعملون إلا بالأجرة  
إذا استصنعهم مستصنع من غير تسمية أجرة كالدلال والحلاق والفاصد والحجام  
والنجار والجمال والقصار ، فالأصح أنهم يستحقون من الأجرة ما جرت به العادة  
لدلالة العرف على ذلك

المثال التاسع : تقديم الضيفان إذا أكل وضعه بين أيديهم ودخل الوقت  
الذي جرت العادة بأكلهم فيه فانه يباح الإقدام عليه تنزيلا للدلالة العرفية منزلة  
الأنظية ، ولا يجوز لأحد منهم أن يطعم السنور ولا السائل ما لم يعلم من باذل  
الطعام الرضا بذلك ، ولا يجوز للأراذل أن يأكلوا مما بين أيدي الأماثل من  
الاطعمة النفيسة المخصوصة بالأماثل ، إذ لدلالة عن ذلك بلفظ ولا عرف بل  
العرف زاجر عن ذلك

فان قيل : إذا أكل الضيف فوق شبعه فهل يحرم عليه من جهة أن العرف  
إنما هو الإذن في مقدار الشبع ؟ قلت : ينبغي أن لا يحرم عليه لكونه على خلاف  
الإذن إذ لا يتقيد الإذن بالعرف بذلك ، وإنما يحرم عليه لأنه محتاج مضيق لما  
أفسده من الطعام لغير فائدة

فان قيل : هل يكون هذا إذنا في معلوم أو مجهول لأن ما قد يأكله كل واحد  
من الضيفان مجهول للأذن ؟ قلنا : لا يشترط في الإباحة أن يكون المباح معلوما  
للسبيح فلو أباح الأكل من ثمار بستانه أو منع شاة أو ناقة أو أعار دابة ولم يقيد  
مدة الانتفاع ، أو أعطاه نخلة يرتفق بثمارها على الدوام ، جاز ذلك ، وهذا مستثنى  
من الرضا بالمجهولات لمسيس الحاجة إليه .

فان قيل : لو كان أحد الضيفان يأكل أكلة مثل عشرة أنفس ، ورب الطعام  
لا يشعر بكثرة أكله ، فهل يجوز له أن يأكل قدر شبعه ؟ قلت لا يجوز له أن يتناول



فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الأكل لا تنفاه الأذن اللفظي والعرفي فيها جاوز ذلك ، وكذلك لو كان الطعام كثيرا فأكل لقما كبارا مسرعا في مضغها وابتلاعها حتى أكل أكثر الطعام ويحرم أصحابه لم يجرله ذلك لعدم الأذن العرفي واللفظي فيه وإنه صلى الله عليه وسلم عن القرآن في التمر من غير إذن فان قيل : فما حكم مسألة القرآن ؟

قلت لها أحوال : إحداهن أن يكون الطعام كثيرا يفضل عن شبع الجميع فلكل واحد أن يأكل كيف شاء من أفراد أو قران .

الحال الثانية : أن يكون الطعام قليلا سعوها <sup>(١)</sup> فهذه مسألة النهي في حق الضيفان ، وأما صاحب الطعام فله الأفراد والقران ، وإن كان قرانه مخالفا للبروة وأدب المؤاكلة .

الحال الثانية : أن يكون الطعام قليلا مشتركا بين الآكلين فهذا أيضا في معنى النهي عن قران الضيفان .

المثال العاشر : دخول الحمامات والقياسير والحانات إذا فتحت أبوابها في الأوقات التي جرت العادة في الارتفاق بها فيها فانه جائز إقامة للعرف المطرد مقام صريح الإذن ، ولا يجوز لداخل الحمام أن يقيم فيه أكثر مما جرت به العادة ولا أن يستعمل من الماء أكثر مما جرت به العادة ، إذ ليس فيه إذن لفظي ولا عرفي ، والأصل في الأموال التحريم ما لم يتحقق السبب المبيح .

المثال الحادي عشر : الدخول إلى دور القضاة والولاية في الأوقات التي جرت العادة بالدخول فيها بعد فتح أبوابها للحكومات والخصومات ، وكذلك الجلوس فيها على حصرها وبسطها إلى انقضاء حاجة الداخل اليها فإذا أراد أن يقيم إلى قضاء حاجته إقامة طويلة أو أراد من لا حاجة له الدخول للتنزه أو للوقوف على ما يجري للنخوص ، فالأظهر جوازه لجريان العادة بمثله .

المثال الثاني عشر : الدخول إلى المدارس للإذن العرفي فيه ، ولا يجوز

(١) مكذا بالأصل



الدخول إلى الكنائس بغير إذن لا تنفاه الإذن العرفي واللفظي فإنهم يكرهون دخول المسلمين إليها .

المثال الثالث عشر : دخول الدور بإخبار الصبيان عن إذن رب الدار في الدخول جائز على الأظهر لما اقترن به من بعد جرائهم على مالك الدار وكذلك حمل الهدايا مع الصبيان وإخبارهم بأن مالكة قد أهداها فإنه يجوز أخذها والارتفاق بها فلو أذن في الدخول فاسق أو حمل الهدية فاسق فالذي أراه أنه يجوز الإقدام قولاً واحداً لأن قوله مقبول في الشرع معتبر وجرائه أبعد من جرأة الصبيان ، ولا وقفة عندي في المستور ، وعلى هذا عمل الناس من غير إنكار ، واستثنى ذلك لما على المالك من المشقة في مباشرة ذلك بنفسه ، وأصول هذه الشريعة مبنية على أن الأشياء إذا ضاقت اتسعت .

المثال الرابع عشر : التقاط كل مال حقير جرت العادة أن مالكة لا يعرج عليه ولا يلتفت إليه ، فإنه يجوز تملكه والارتفاق به لا طراد العادات ببذله .

المثال الخامس عشر : الشرب وسقي الدواب من الجداول والأنهار المملوكة إذا كان السقي لا يضر بمالكها جائز إقامة للإذن العرفي مقام الإذن اللفظي فلو أورد ألفاً من الإبل إلى جدول ضعيف فيه ماء يسير ، فلا أرى جواز ذلك فيما زاد على المعتاد لأنه لا يقتضيه إذن لفظي ولا عرفي ، ولو كان الجدول أو النهر لمن لا يعتبر إذنه كاليتيم والأوقاف العامة أو سقط من يتيم أو من وقف على المساجد ماله كان لما لك يعتبر إذنه لأبيع ، فعندي في هذا وقفة لأن صريح إذن المستحق لا يؤثر ههنا فكيف يؤثر ما قام مقامه من العرف المعتاد .

المثال السادس عشر : حمل الألفاظ الحقيقية العربية على مجازها إذا علمت كلفظ الصلاة والزكاة والصيام والحج والعمرة ، وحمل لفظ الأخبار على الإنشاء ، واستعمال الماضي في ألفاظ المعاملات : كبت وأجرت وضمنت ووكلت ووهبت وأقرضت ووقفت وتصدقت ، وحمل المستقبل على إنشاء الشهادات



كأشهد بكذا ، وكذلك الدعوى في قوله ادعى عليه بكذا لأن أشهد مردد بين الحال والاستقبال ، وهو منصرف إلى الحال بعرف الاستعمال وكذلك قوله أنت حر وأنت طالق ، وضعه أن يكون خبراً عن أمر محقق ثابت من غير اللفظ ، فصار بالعرف إنشاء للحرية والطلاق بحيث لا يثبتان إلا مع آخر حرف من حروف الكلمة على قول الأكثرين ، أو عقيبه على قول قوم آخرين المثال السابع عشر : حمل أوقاف المدارس فيما يستحقه أربابها على التفاوت بقدر رتبهم في الفقه والتفقه والاعادة والتدريس ، وكذلك تقديم العمارة مستفاد من الغلة حتى ينزل لفظ الواقف عليه كما ينزل الموكل على المبيع بثمن المثل من غالب نقد البلد ، وكذلك وقت التدريس محمول على البكر لا طراد العرف بذلك فلو أراد المدرس أن يذكر الدرس في الليل أو وقت الزوال أو وقت المغرب منع من ذلك

المثال الثامن عشر : وجوب الإثابة في سباب الأراذل للأماثل بناء على العرف الغالب فيه

المثال التاسع عشر : اندراج الأبنية والأشجار في بيع الدار ، لم يصرح البائع بذلك بناء على العرف الغالب فيه واندراجهما في بيع الأرض والساحة والعرصة أبعد لأنهما قد يفردان عن الملك في الساحات والأراضي والعراض بخلاف الأبنية والديار

المثال العشرون : دخول ثياب العبد والأمة في بيعهما عند من رآه لا طراد العرف بذلك

المثال الحادى والعشرون : التوكيل في أداء الديون يجب على الوكيل الاشهاد على الاداء بحكم العرف

المثال الثانى والعشرون : الاعتماد في كون الركاز جاهلياً أو غير جاهلي على العلامات المختصة بأحدى الملتين : فما وجدت عليه علامات الاسلام كان لقطة واجبة



التعريف ، وما كان عليه علامة الجاهلية كان ركازا يجب فيه الخنس وما خلا من العلامتين واحتمل أن يكون لكل واحدة من الطائفتين ؛ فالنص أنه لقطة وجعله بعضهم كالركاز لموم قوله عليه السلام «وفي الركاز الخنس»

المثال الثالث والعشرون : إذن الامام للجلاد في جلد الحدود والتعزيرات فانه يحمل على حزب بين حزبين لسقوط بين سقوطين في زمن بين زمانين وإذا أمر الامام بالرجم تعين الرجم بالأحجار المعتادة فلا يجوز بالصخور ولا بالحصى الصغار ، ولا يجلد عربا نا وإن كان أصل الوضع يدل على ذلك فان معنى جلده ضرب جلده كما يقال رأسه إذا ضرب رأسه ، وركبه إذا ضرب ركبته إلا أنه صار يعرف الاستعمال محولا على الحائل خلافا لما لك في تجريد الرجال ، ويدل عليه قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) مع انعقاد الاجماع على أن المرأة لا تجرد فيستعمل اللفظ فيهما استعمالا واحدا ، فكأنه قيل فاضربوا جلدا كل واحد منهما فوق ثوبه

وأما إشارة الآخرس المفهمة فهي كهرج المقال إن فهمها جميع الناس ، كما لو قيل له كم طلقت امرأتك ؟ فأشار بأصابعه الثلاث ، أو كم أخذت من الدراهم ؟ فأشار بأصابعه الخنس .

وإن كانت عما يفهمه الناس نزلت منزلة الظواهر : وإن كانت عما يتردد فيه نزلت منزلة الكنايات ، وكذلك من اعتقل لسانه بمرض أو غيره ف قيل له لفلان عليك ألف فأشار برأسه - أي نعم - أو أشار برأسه إلى فوق - أي لا شيء له - وكذا لو قيل له قتلتي زيدا ؟ وكذلك كتابته تقوم مقام إشارته

وأما كتابة غيره من القادرين على النطق في إقامتها مقام كلامه قولان  
(فصل في حمل الألفاظ على ظنون مستفادة من العادات

لمسيس الحاجات إلى ذلك وله أمثلة)

أحدها : إزفاف العروس إلى زوجها مع كونه لا يعرفها فانه يجوز له وطؤها



لأن زفافها شاهد على أنها امرأته لبعده التدليس في ذلك في العادات

المثال الثاني: الأكل من الهدى المنحور المشعر بالفلاة جائز على المختار لدلالة النحر والإشعار القائمين مقام صريح اللفظ على البذل والإطلاق

المثال الثالث : الدخول إلى الأزقة والدروب المشتركة جائز للإذن العرفي المطرد فيه ، فلو منعه بمض المستحقين امتنع من الدخول . ولو كان فيهم يتيم أو مجنون ففي هذا نظر ، ولو استند لجدار إنسان فإن كان استناده مما يؤثر فيه اختلالاً أو ميلاً أو سقوطاً لم يحز لعدم الإذن اللفظي والعرفي ، وإن كان الجدار مما لا يؤثر فيه الاستناد إليه البتة جاز الاستناد إليه للإذن العرفي ، فإن منعه ماله من الاستناد إليه فقد اختلف في مثل هذا من جهة أنه عناد محض فيصير بمثابة قوله لا تنظر إلى حسن داري ، ولا إلى نصارة أشجارى ، ولا إلى روثى أثوابى ولا إلى كثرة أصحابى .

المثال الرابع : طرق باب الدار والإيقاد من السرج والمصاييح كل ذلك جائز للإذن العرفي .

المثال الخامس : صدقة التطوع يكفي فيها المناولة لأن قرينة حال الفقير تشهد على أنها صدقة ، ولا وجه لقول من شرط فيها اللفظ لأنه خلاف ما درج عليه السلف والخلف .

المثال السادس : المعاطاة في المحقرات قائمة مقام الإيجاب والقبول لمن جلس في الأسواق للبيع والشراء لأنها دالة على الرضا بالمعاوضة دلالة صريح الألفاظ وكذلك الطائف بالمحقرات .

المثال السابع : إتلاف المشتري المبيع ووطء المشتري الجارية المبيعة بمحضرة البائع فإنه ينزل منزلة الامضاء بصريح اللفظ ، ولو وطئها البائع لكان فسخاً لدلالته عليه ، فإن الغالب من المسلم أنه لا يقدم على الفجور مع إمكان الوطء الحلال



المثال الثامن : سكوت الأبيكار إذا استؤذن في النكاح فإنه يدل ظاهراً على الرضا به ، إذ لو كرهته لصرح بالمنع ، إذ لا تستحي من المنع استحياءها من الأذن  
المثال التاسع : الاعتماد في المعاملات والضيافات والتبرعات على بذل البازل لأن دلالتها على ملكه واختصاصه ظاهرة في العرف المطرد

المثال العاشر : معاملة مجهول الحرية والرشد وسماع دعواه وإقراره وأكل طعامه وقبول هديته وإباحته والدخول في منزله بناء على أن الغالب في الناس الحرية والاطلاق

المثال الحادى عشر : الاعتماد على قول المقومين العارفين بالصفات النفسية الموجبة لارتفاع القيمة وبالصفات الخسيسة الموجبة لانحطاط القيمة لغلبة الاصابة على تقويمهم ، وكذلك الاعتماد على قول الخارصين لغلبة إصابتهم في ذلك حتى لا يكادون يخطئون

المثال الثانى عشر : اعتماد المنتسب على ميل طبعه إلى أحد المتداعين في الانتساب وهذا من أضعف الغنون ولذلك كان في آخر رتب الإلحاق عند عدم القاف  
المثال الثالث عشر : الاعتماد على كيل الكائلين ووزن الوازنين ومساحة المساحين لغلبة الإصابة في ذلك .

المثال الرابع عشر : الاعتماد في رفع اللقطة على وصف من يصف وكاءها وعفاصها وقدرها لظهور دلالة على صدقه بأنها ملكه

المثال الخامس عشر : الاعتماد على أمارات الطهارة والنجاسة وجهة القبلة  
المثال السادس عشر : حبس المدعى عليه بشهادة مستورين إلى أن يعدل لأن الغالب من المستورين العدالة

المثال السابع عشر : حمل الدعاوى بالأسباب والتصرفات والعقود على صحيحها دون فاسدها لغلبة صحيحها وندرة فاسدها .



المثال الثامن عشر : سماع الشهادات بالإقرار مع إهمال الشاهد ذكر أهلية المقر الإقرار لغلبة الرشد والاختيار على المقرين المتصرفين

المثال التاسع عشر : دلالة الاتصال على الاختصاص فإذا حال جدار بين أرضين ، فإن كانتا لمستحقين خاصين كان الجدار بينهما لأن اتصاله بملكيهما يدل على أنه لهما . ولو كان حائلا بين الشارع وبين ملك ، أو بين موات وبين ملك اختص به المالك لأن الطرق والموات لا تحوط عليهما في العادة بخلاف الملكية

المثال العشرون : دلالة أوضاع الأبنية على اختصاص أحد المتجاورين كما لو كان بين مالكين جدار متصل بأبنية أحد المالكين اتصال تداخل وترصيف ، فإنه يختص به ذو الترصيف ، لأن معه دلالتين : أحدهما الاتصال ، والثاني التداخل والترصيف ، ولو تداخل من أحد طرفيه في ملك أحدهما ومن الطرف الآخر في ملك الآخر اشتركا فيه لتساويه في الدالتين

المثال الحادى والعشرون : الأبواب المشرعة في الدروب المنسدة دالة على الاشتراك في الدروب إلى حد كل باب منها فيكون الأول شريكا من أول الدرب إلى بابه الأول ، ويكون الثاني شريكا من أول الدرب إلى بابه الثاني وكذلك الثالث أو الرابع إلى أن يصير الذى فى صدر الدرب شريكا من أول الدرب إلى آخر الأبواب ويختص بما وراء آخر الأبواب إلى صدر الدرب على المذهب .

المثال الثانى والعشرون : وجود الأجنحة المشرعة المطلة على ملك الجار وعلى الدروب المشتركة فإنها دالة على أنها وضعت باستحقاق ، وكذلك القنوات المدفونة تحت الأملاك والجداول والأنهار الجارية فى أملاك الناس دالة على استحقاقها لأرباب المياه لأن صورها دالة على أنها وضعت باستحقاق .



المثال الثالث والعشرون : دلالة الأيدي على الاستحقاق لأنه الغالب  
 فإن قيل : هذا ظاهر في بعض المنقولات ككتاب الإنسان الذي هو لا بسهاو عدد  
 الدواب المشدود عليها ، والبز الذي في أيدي التجار ، وأما ما طرذت العادة  
 بإيجاره وخروجه عن يد مالكة إلى يد مستأجره وكالأراضي والدواب  
 والقياسير والحمامات فإن الغالب فيها الخروج من يد مالكة فكيف يقال  
 الغالب أنها في يد مالكة ؟ قلت : جوابه مشكل واعلم أن البيئات مقدمة  
 على هذه الدلالات ، لأن الظن المستفاد من البيئات أقوى من الظن المستفاد  
 من هذه الجهات ، والاقرار مقدم على البيئة لأن الظن المستفاد منه أقوى  
 من الظن المستفاد من شهادة الشاهد ، لأن وازع المقر عن الكذب طبعي  
 ووازع الشاهد شرعي . والوازع الطبعي أقوى من الوازع الشرعي ، ولذلك  
 يقبل الإقرار من كل مسلم وكافر وبر وفاجر لقيام الوازع الطبعي . ولما كان  
 الوازع عن الكذب مخصوصا بالمقر كان إقراره حجة قاصرة عليه ، وعلى  
 من يتلقى منه لكونه فرعه ، ولما كان الوازع الشرعي عاما بالنسبة إلى جميع  
 الناس كان حجة عامة ، فإن خوف الله يزع الشاهد عن الكذب في حق  
 كل واحد فكان قوله حجة عامة لكل أحد ، ولما كان وازع الإقرار عن الكذب  
 مختصاً بالمقر قصر عليه فهو خاص قوي ، والشهادة عامة ضعيفة بالنسبة إلى  
 الإقرار ، قوية بالنسبة إلى الأيدي وإلى ما ذكرنا من الدلالات ، وقد أجرى  
 الله تعالى العادة بأن الظنون لا تقع إلا بأسباب تثيرها وتحركها فمن أسبابها  
 استحضار الأصول ، ومن أسبابها اطراد العادات فيما ذكرناه ومن أسبابها كثرة  
 الوقوع من غير اطراد ، ولا يتصور في الظنون تعارض كما لا يتصور في العلوم ،  
 وإنما يقع التعارض بين أسباب الظنون ، وإذا تعارضت أسباب الظنون فإن  
 حصل الشك لم يحكم بشيء ، وإن وجدنا الظن في أحد الطرفين حكمنا به ، لأن  
 ذهاب مقابله يدل على ضعفه ، فهما تعارضا سبباً ظناً ، فإن كان كل واحد منهما



مكذباً للآخر تساوطا كتعارض الخبرين والشهادتين ، وإن لم يكذب كل واحد منهما صاحبه عمل بهما على حسب الامكان كدابة عليها راكبان فإنه يحكم بها لهما ، لأن كل واحد من اليمين لا تكذب الاخرى ؛ وكذلك الدار فيها ساكنان ، والخشبة لها حاملان ، والحبل يتجاذبه اثنان والجدار المتصل بملكين ، فهذا يحكم به لهما ، إذ لا تكاذب بينهما .

(قائدة) اليد عبارة عن القرب والاتصال ، والقرب والاتصال مراتب بعضها أقوى من بعض في الدلالة : أعلاها ما اشتد اتصاله بالإنسان كتيابه التي هو لابسها وعمامته ومنطقته وخاتمه وسراويله ونعله الذي في رجله وأودراهم التي هي في كفه أو جيبه أو يده ، فهذا الاتصال أقوى الأيدي لاحتوائه عليها ودنوه منها ، الرتبة الثانية البساط الذي هو جالس عليه أو البغل الذي هو راكب عليه فهذا في الرتبة الثانية ، الرتبة الثالثة الدابة التي هو سائقها أو قائدها ، فإن يده في ذلك أضعف من يدها ، الرتبة الرابعة الدار التي هو ساكنها ، ودالاتها دون دلالة الراكب والسائق والقائد لأنه غير مستول على جميعها . ويقدم أقدم اليمين على أضعفهما ، فلو كان اثنان في دار فتنازعا في الدار وفي ما هما لابسانه جعلت الدار بينهما بأيمانهما لاستوائهما في الاتصال وجعل القول قول كل واحد منهما في ما هو لباسه المختص به لقوة القرب والاتصال ، ولو اختلف الراكبان في مركوبهما حلقا وجعل بينهما لاستوائهما ولو اختلف الراكب مع القائد أو السائق قدم الراكب طيهما يمينه .

(فصل في الحمل على الغالب والأغلب في العادات ولذلك أمثلة)

منها : أن من ألتف متقوماً فإنه يلزمه ضمانه بقيمته من نقد البلد ، أو من ظاله إن كان فيه نقود ، أو من أغلبه إن كان فيه نقود بعضها أغلب من بعض ؛ ومنها أن من ملك خمساً من الإبل فإنه يلزمه شاة من شياه البلد . ومنها وجوب الفطرة من غالب قوت البلد ، ومنها أن من ملك التصرف القولى بأسباب محتافة



ثم صدر منه تصرف صالح للاستناد إلى كل واحد من تلك الاسباب فانه يحمل على أغلبها . فمن هذا تصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتيا والحكم والامانة العظمى ، فانه إمام الأئمة فاذا صدر منه تصرف حمل على أغلب تصرفاته وهو الفتيا مالم يدل دليل على خلافه ، وله أمثلة : أحدها قوله صلى الله عليه وسلم لهند امرأة أبي سفيان لما شكت إليه إمساك أبي سفيان وشحه « خذى ما يكفيك وولديك بالمعروف » احتمل أن يكون فتيا ، واحتمل أن يكون حكما ، فمنهم من جعله حكما والاصح أنه فتيا ، لأن فتياه صلى الله عليه وسلم أغلب من أحكامه ، ولأنه لم يستوف شروط القضاء .

المثال الثاني قوله صلى الله عليه وسلم « من قتل قتيلا فله سلبه » محمول على الفتيا لانه أغلب من تصرفه بالقضاء وبالامانة العظمى

المثال الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » محمله أبو حنيفة رحمه الله على التصرف بالامانة العظمى ، لانه لا يجوز الإحياء إلا بإذن الإمام وحمله الشافعي رحمه الله على التصرف بالفتيا لانه الغالب عليه ، وقال يكنى في ذلك إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومما يحمل على غالب التصرف تصرف الوكيل والمضارب ، والوصى ، والولى العام والخاص . إذا اشترى شيئا بثمن مثله مما يصح شراؤه لأنفسهم وللولى عليهم فانه يقع لهم . لأن الغالب من تصرفاتهم التصرف لأنفسهم فقصر عليهم إلا أن ينووا به من تحت ولايتهم ، وإن اشتروه مطلقاً بعين مال المولى عليهم تعين للولى عليهم إذ لا تردد فيه

(قاعدة) كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل فلا يصح بيع حر ، ولا أم ولد ، ولا نكاح محرم . ولا محرم . ولا إجارة على عمل محرم فان شرط نفي الخيار في البيع صح على قول مختار لأن لزومه هو المقصود والخيار دخیل عليه



## (قاعدة في اختلاف أحكام التصرفات لاختلاف مصالحها)

اعلم أن الله تعالى شرع في كل تصرف من التصرفات ما يحصل مقاصده ويوفر مصالحه : فشرع في باب ما يحصل مصالحه ، العامة والخاصة فان عمت المصلحة جميع التصرفات شرعت تلك المصلحة في كل تصرف . وإن اقتصت ببعض التصرفات شرعت فيما اقتصت به دون ما لم تختص به . بل قد يشترط في بعض الأبواب ما يكون مبطلاً في غيره نظراً إلى مصلحة البابين كما يشترط استقصاء أو صاف المحكوم له والمحكوم عليه أن ينتهي إلى عزة وجوده المشترك في تلك الأوصاف كيلا يقع الحكم على مبهم . ولو وقع مثل ذلك في السلم لأفسده لأنه مؤد إلى تعذر تحصيل مقصوده ، ولذلك شرط التوقيت في الإجارة والمساقاة والمزارعة ، ولو وقع التوقيت في النكاح لأفسده لمناقاته لمقصوده ، وكذلك شرط في العقود اللازمة على المنافع أن يكون أجلها معلوماً وجعل أجل النكاح مقدراً لعمر أقصر الزوجين عمراً ، فمن ذلك أن الشرع منع من بيع المعدوم وإجارته وهبته لما في ذلك من الضرر وعدم الحاجة وجوز عقود المنافع مع عدمها إذ لا يتصور وجودها حال العقد . ولا تحصل منافعها إلا كذلك ، وقد جاوز الشافعي رحمه الله إجارة المنافع بالمنافع ، وإن كانتا معدومتين : كما جوزت الشريعة عقد النكاح بتعليم القرآن ، وهو مقابلة منفعة التعليم بمنفعة البضع ، والتقدير زوجها بتعليم مامعك من القرآن أو بتلقين مامعك من القرآن ، وكما أنكح شعيب ابنته من موسى برعى عشر حجج مقابل منافع البضع بالرعى ، كما قابل صلى الله عليه وسلم منافع البضع بتعليم القرآن . وكذلك جاز الشرع القراض على عمل معدوم مجهول وجزء من الربح معدوم مجهول ، إذ لا تحصل فائدة القراض من الطرفين ومصلحته غالباً إلا كذلك لكنه شرط في ذلك غلبة الوجود في العوضين كما شرط في الإجارة ، وكذلك جازت المساقاة على ثمر مجهول معدوم ، وعلى عمل معلوم معدوم . إذ لا حاجة إلى جهالة



العمل في المساقاة والمزارعة وإذ لا حاجة إلى جهل الجمل في الجملة ، لكن يشترط في عوض المساقاة غلبة الوجود ، ولا يشترط ذلك في عمل الجمالة لتعذره وإن كانت الثمرة موجودة جازت المساقاة على الأصح ، لا تنفاه الغرس وموافقة ذلك لقواعد العقود ، ونظير تجويز المساقاة على ثمار مجهولة معدومة بأعمال معلومة الإجارة على الرضاع فإن اللبن فيه معدوم مجهول كالثمار والحبوب في المساقاة والمزارعة والأجرة في ذلك معلومة إذ لا حاجة أن تكون مجهولة كما في عمل المساقاة ولا وجه لقول من شرط الحضنة في الإجارة على الرضاع ليكون الرضاع تابعاً كما يتبع الماء الإجارة على المزارعة ، وهذا لا يصح لأن المقصود الأعظم من الرضاع إنما هو اللبن دون الحضنة ، وبدل على ذلك أن الله علق إتياء الأجرة على مجرد الرضاع بقوله ( فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ) وكذلك دخول مياه الأنهار والعيون والآبار في الإجارة على زرع الحبوب أو غرس الأشجار وكذلك دخول المياه المذكورة في إجارة الأرحية والديار ، إذ لا يتم مقاصد هذه الإجارة إلا بذلك لأنه في الديار يكمل الانتفاع وفي الأرحية والمزارع والمفارس يحصل لأصل الانتفاع ، وكذلك جوزت الجمالة على عمل مجهول مع عمل مجهول لأن مصلحة رد الضائع لا تحصل في الغالب إلا كذلك ، وشرط في الجعل ما شرط في الأجرة إذ لا تدعو الحاجة إلى مخالفة الأصول فيه إلا مسألة العالج وهو الكافر الغليظ الشديد إذا دل المسلمين على عورات حصون المشركين بجعل من مال المشركين ، فإنه يصح مع أنه مجهول غير مملوك ولا مقدور على تسليمه لماس الحاجة إلى ذلك في إقامة مصالح الجهالة ، وكذلك شرطت الرؤية في المبيع والمأجور والموهوب دفعا للفرر ، ولم تشترط في النكاح مع أن جمال المرأة من أكمل المقاصد لما في اشتراطها فيه من الضرر على النساء والأولياء وأرغام أتق النخوة والحياء ومن أجاز بيع الغائب على الصفة خيره إذ أراى المبيع بين الفسخ والامضاء ولا يجرى مثله في النكاح لما فيه من الضرر



العظيم على النساء والأولياء؛ ولا يشترط وصف المرأة كما يشترط وصف المبيع الغائب لما في وصفها من الابتذال والامتنان مع أن الزوج قادر على أن يرسل إليها من يشاهدها ويخبره بأوصافها وقد نذب الشارع الخاطب إلى رؤيتها ليعلم ما يقدر عليه فيرغب في النكاح ويكون على بصيرة من الإحجام أو الإقدام، وإنما يجوز ذلك ليرجو رجاء ظاهراً أن يجاب إلى خطبته دون من يعلم أنه لا يجاب، أو يقلب على ظنه أنه لا يجاب وإن استوى الأمران ففي هذا احتمال من جهة أن النظر لا يحمل إلا عند غلبة الظن بالسبب المجوز، وإن عجز عن الرؤية أرسل إليها من يشاهدها ويقدم الرؤية والارسال على الخطبة، كيلا يشاهدها بعد الخطبة فلا تعجبه فيتركها ويكسرها ويكسر أولياءها بزهده فيهم.

فإن قيل: لم لا يشترط الذوق في المذوقات مع كونه مقصوداً، وهلا شرط اختبار الدواب المستأجرة بالركوب والتسبير؟ قلنا لم يشترط ذلك لأن رؤية الأوصاف الظاهرة من المبيع والمأجور تدل على ما يظن من أوصافه دلالة ظاهرة، فاكثرت برؤية ما ظهر عن معرفة ما بطن، ولو شرط ذوق المطعوم لثلف أكثره بذوق الدائقين، لأنه قد يذوقه فلا يعجبه، أو يذوقه التذاداً بطعمه من غير رغبة في شرائه، وكذلك شرع في الوقف ما يتم مصلحته كتمليك الممدوم من المنافع والغلات لموجود منهم: كالوقف على الفقراء والحجاج والغزاة والممدوم منهم: كالوقف على أولاد الأولاد بعد الأولاد وكالوقف على من سيوجد من الفقراء والمساكين إلى يوم الدين لأن مصلحة هذه الصدقة الجارية إلى يوم المعاد لا تحصل إلا بما ذكرناه، وكذلك إخراج المنافع إلى غير مالك: كالوقف على بناء القناطر والمساجد ومصلحتهما، وإنما خولفت القواعد في الوقف لأن المقصود منه المنافع والغلات وهي باقية إلى يوم الدين، فلما عظمت مصلحته خولفت القواعد في أمره تحصيلاً لمصلحته



ومن ذلك الوصايا خولفت فيها القواعد تحصيلاً لمصالحها نظراً إلى الأموات إذا انقطعت حسناتهم إلى رفع درجاتهم وتكفير سيئاتهم بحسناتهم فجاز فيها تراخي القبول عن الإيجاب ، لأن شرط القبول الاتصال بالإيجاب فإن تأخر تأخراً يشعر بالاضراب عن القبول بطل سلطان القبول لأن الإيجاب موجب سلطان القبول للقابل في المدة التي يعد فيها مجبياً للموجب غير مضروب عن جوابه ، وهذا معتبر باتصال الكلام حتى لو فرق الفاتحة تفريقاً يعد به مضرباً عن القراءة انقطع ولقاء الفاتحة ، وكذلك اتصال الاستثناء والشرط بكلام المستثنى والشارط ، وإذا جوزنا المعاملة بالسكناية جاز أن يتراخي القبول بعد وصول الخبر بزمان لا يعد بالتأخير في مثله مضرباً عن الإيجاب وإنما جاز ذلك في الوصية تحصيلاً لمقاصدها وكذلك جاز فيها أيضاً أن يتراخي القبول عن بلوغ الخبر ، وكذلك جاز فيها أن يوصى بما لا يملك حال الوصية ، وجاز فيها أيضاً الوقف فيما زاد على الثلث على الأصح مع أن الشافعي رحمه الله لا يرى وقف العقود ، ومما تختص به الوصية أن إيجابها لا يبطل بموجها ، فإنه لو بطل لفات جميع مقاصدها

(فائدة) إذا مات الموجب بين الإيجاب والقبول بطل إيجابه بخلاف الوصية إذ لا يتم مقصودها إلا كذلك بخلاف سائر العقود ، وكذلك لو أغمى على الموجب أو جن بطل إيجابه إلا في الوصايا فإنها لم تبطل بالموت ، فالأولى أن لا تبطل بما دونه والله أعلم

ومن ذلك جواز التصرفات ولزومها ، والتصرفات أنواع أحدها : ما لا يتم مصالحه ومقاصده إلا بلزومه ومن طريقه كالبيع والاجارة والأنسكة والأوقاف والضمان والهبات ، وأما البيع والاجارة فلو كانا جائزين لما وثق كل واحد من المتعاقدين بالانتفاع بما صار إليه وبطلت فائدة شرعتهما إذ لا يأمن من فسخ صاحبه لكفى دخل في البيع خيار المجلس على خلاف



قاعده له لأن الحاجة تمس إليه لجأ مع قصر مدته وقد لا يتحقق العاقد في مدة المجلس أنه غاب أو مغبون ، فشرع خيار الشرط مقدراً بثلاثة أيام تكميلاً للفرض من شرعية الخيار ، ولو شرط أحد المتعاقدين خيار المجلس لسقط على المختار لأن سقوطه موافق لمقاصد العقد بخلاف ما لو شرط نفي الملك والقبض لأنهما مراغمان لمقصود العقد ، وفي ثبوت خيار المجلس في الاجارة المقدرة بالمدة خلاف لأدائه إلى تفويت بعض العقود عليه ، وكذلك يثبت الخيار في البيع لأسباب تغض من مقاصد الخيار كخيار الخلف وخيار العيب وخيار التدليس ، وكذلك في الاجارة ، وأما النكاح فلا تحصل مقاصده إلا بلزومه ولا يثبت فيه خيار مجلس ولا خيار شرط لما في ذلك من الضرر على الزوجين في أن يرد كل واحد منهما رد السلف ، مع أن الغالب في النكاح أن لا يقع إلا بعد البحث وصحة الرغبة ، ولا يفسخ إلا بعيوب خمسة قاذحة في مقاصده ويقع بالطلاق عند الإيلاء ، وأما قطعه بالإعسار فهل هو قطع فسخ أو قطع طلاق ؟ فيه قولان ، وقد رأى بعض العلماء أن لا يفسخ بالإعسار ، لأن اليسار ليس من المقاصد الأصلية ، وأما الأوقاف فلا يحصل مقصودها الذي هو جريان أجزائها في الحياة وبعد الممات إلا بلزومها ، وأما الضمان فلا يحصل مقصوده إلا بلزومه ولا خيار فيه ولا في الوقف بحال ، وأما الهبات فالأصل فيها اللزوم ليحصل المتهب على مقاصدها لكن شرع فيها الجواز إلى الإقباض نظراً للواهب والمتهب ، كما شرع خيار المجلس في البيع فإن الواهب قد يرى المصاحبة في فسخ الهبة وصرف الموهوب فيما هو أهم منها ، وقد يرى المتهب أن لا يتحمل منة الواهب ، واستثنى الشرع رجوع الآباء والأمهات في الهبات بعد الإقباض لشرف الولادة كما أوجب لهؤلاء من الحقوق ما لم يوجبه لغيرهم ، وحرّم الرجوع في الهبات بعد لزومها على من سواهم حتى شبه العائد في



هبة بالكلب يعود في قيمته زجراً على العود فيها لما فيه من أذية المتهب بإزالة ملكه مع تحمله ضيم منة الأجانب

النوع الثاني من التصرفات : ما يكون مصلحته في جوازه من طرفيه كالشركة والوكالة والجمالة والوصية والقراض والعواري والودائع :

أما الوكالة فلو لزم من جانب الوكيل لأدى إلى أن يزهد الوكلاء في الوكالة خوف لزومها فيتعطل عليهم هذا النوع من البر ، ولولزم من جانب الموكل لتضرر لأنه قد يحتاج إلى الانتفاع بما وكل فيه لجهات أخر كالأكل والشرب واللبس أو العتق أو السكنى أو الوقف وغير ذلك من أنواع البر المتعلق بالأموات والشركة وكالة لأنها إن كانت من أحد الجانبين فالتعليل ما ذكرناه ، وإن كانت من الجانبين فإن لزم فقد فات على كل واحد منهما المقصودان المذكوران . وأما الجمالة فلو لزم لكان في لزومها من الضرر ما ذكرناه في الوكالة وأما الوصية فلو لزم لزمت الناس في الوصايا :

وأما القراض فلو لزم على التأيد عظم الضرر فيه من الجانبين وفاتت الأغراض التي ذكرناها في الوكالة ، وإن لزم إلى مدة لا يحصل فيها الربح في مثل تلك المدة فلا يحصل مقصود العقد ، فإن قيل هلا لزم إلى مدة يحصل فيها الأرباح غالباً ، قلنا ليس لتلك الأرباح ضابط يعتمد على مثله وأما العواري فلو لزم لزهد الناس فيها ، فإن المعير قد يحتاج إليها لما ذكرناه من الأغراض والمستعير قد يزهد فيها دفعاً لمنة المعير .

وأما الودائع فلو لزم لتضرر المودع والمستودع ، لزهد المستوعين في قبول في قبول الودائع ، وقد اختلف قول الشافعي رحمه الله في المسابقة والمناضلة فألحقهما على قول بالأجارات وألحقهما على قول بالجمالات

النوع الثالث من التصرفات : ما تكون مصلحته في جوازه من أحد طرفيه ولزومه من الطرف الآخر كالرهن والكتابة وعقد الجزية ، وإجارة المشترك



المستجير لسمع كلام الله تعالى وأما الرهن فان مقصوده التوثق ولا يحصل إلا بلزومه على الراهن وهو حق من حقوق المرتهن فله أسقاط توثقه به كما تسقط وثيقة الضمان بإبراء الضامن وهو محسن باسقاطهما . وأما الكتابة فمقصودها الأعظم حصول العتق فلو جازت من قبل السيد لأدى ذلك إلى أن يفسخها متى شاء بعد أن يكدح العبد في تحصيل معظم النجوم وذلك مبطل لتحصيل مقصود الكتابة ؛ وجازت من قبل العبد إذ لا يلزمه السعى في تحصيل حريته . وأما عقد الجزية فانه جائز من جهة الكافرين لازم من جهة المسلمين تحصيلاً لمصالحه ، ولو جاز من جهة المسلمين لامتنع الكافرون منه لعدم الثقة به لكن يجوز فسخه بأسباب تطرأ منهم وذلك غير منفرد من الدخول فيه . وأما إجارة المشرک المستجير لسمع كلام الله تعالى فانها جائزة من جهة المستجيرين لازمة من جهة المسلمين إذ لا تتم مصلحتها إلا بلزومها من قبلنا فإنها لو لم تلزم لفات مقصودها وهو معرفة المستجير لدعوة الإسلام والدخول فيه بعد الاطلاع عليه . فإن قيل لم منعم الزيادة على العشر في أموال الكفار وقلتم لا تؤخذ في السنة إلا مرة واحدة ؟ قلنا لا نألو خالفنا ذلك لزهدينا في التجارة إلى بلادنا وانقطع ارتفاق المسلمين بالشعور وبما يحلبونه مما يحتاج إليه من أموال التجارة والأقوات وغير ذلك (فائدة) العفو عن القصاص والعقوبات لازم لا يقبل الجواز ، وكذلك الإبراء عن الديون ، وأما الولايات فان تعيين المتولى ولم يوجد من يقوم مقامه فإنها لازمة في حقه لا يقبل العزل ولا الانعزال إلى أن يوجد من يقوم مقامه فينفذ العزل والانعزال ، فلو عزل الإمام أو الحاكم أنفسهما وليس في الوجود من يصلح لذلك لم ينفذ عزلهما أنفسهما لوجوب المضي عليهما ، وكذلك الوصى إذا لم يجد حاكماً يوثق به فيلغى أن لا ينفذ عزل نفسه ولو نفذ عزل نفسه لصار المال بيده أمانة شرعية ، إذ لا يجوز تسليمه إلى الظلبة والفجرة ، لأن التسليم إلى الظلمة والفجرة كالإلقاء في مضیعة



(فائدة) القسمة المجبرة عليها لازمة إذ لا يحصل مقصودها إلا بلزومها وكذلك قسمة التراخي لازمة سواء جعلت بيعاً أم إقراراً لأن مقصودها زوال ضرر الشركة لما على كل واحد من الشريكين من امتناع الانتفاع بنصيبه إلا بإذن شريكه، إذ لا يجوز لأحد الشريكين أكل ما يؤكل، ولا شرب ما يشرب ولا ركوب ما يركب، ولا لبس ما يلبس، ولا سكنى ما يسكن إلا بإذن شريكه. وكذلك التصدق والهدية والإيداع والضيافة لا يرتفع هذا الحجر إلا بلزوم القسمة (فائدة في اختلاف مصالح الأركان والشرائط)

كل تصرف جالب لمصلحة أو دارئ لمفسدة فقد شرع الله من الأركان والشرائط ما يحصل تلك المصالح المقصودة الجلب بشرعه، أو يدرئ المفسدات المقصودة الدرع بوضعه فإن اشتركت التصرفات في مصالح الشرائط والأركان كانت تلك الشرائط والأركان مشروعة في جميعها. وإن اختلفت بعض التصرفات بشيء من الشروط أو الأركان اختلف ذلك التصرف بهما وقد يشترط في أحد التصرفين ما يكون مفسداً في التصرف الآخر لتقاربهما في جلب مصالحهما ودفع مفسدتهما: فالإيمان شرط في كل عبادة. والطهارة شرط في كل صلاة وطواف وكذلك السترة واستقبال القبلة. ولا يشترط ذلك في حج ولا صوم ولا زكاة ولا قراءة ولا ذكر الله ولا تعريف ولا سعى ولا اعتكاف ولا رمي، وكذلك يشترط في بعض التصرفات: كالبيع والإجارة والوجود والقدرة على التسليم واتقاء الأغرار السهلة الاجتناب، ولا يشترط ذلك في قراض ولا بيع ولا مساقاة ولا مزارعة ولا جمالة ولا إجارة ولا إرضاع ولا في مياه العيون والآبار والجداول والأنهار التابعة للإجارة على المزارعة وغرس الأشجار، فإن ذلك لو شرط لفاتت مصالح هذه التصرفات ومقاصدها ولا يخفى ما في فوات هذه المصالح من المفسدة والإضرار: ولا سيما فيما يتعلق بالرضاع ومياه الآبار والأنهار ويشترط في الوكالة أن يكون الموكل مالكا للتصرف الذي يوكل فيه إذ لا يملك



الفرع مالم يملكه الأصل ويستثنى من ذلك إذن المرأة في النكاح وإذن الأعجمي في البيع والشراء وإذن المضارب للعامل في التصرف في عروض التجارة التي لا يملكها المالك ولا العامل لمسيب الحاجة الى ذلك لومنع لغات مصالح التزويج والبيع والشراء في حق العميان ، وكذلك أرباح القراض . ولا شك أن هذه المصالح التي خولفت القواعد لأجلها : منها ما هو ضروري لا بد منه ، ومنها ما تمس اليه الحاجة المتأكدة . ولو شهد الوصي لقيم بحق يتصرف فيه الوصي لم تقبل شهادته لجرها اليه جواز التصرف فيما شهبه ، وكذلك لو حكم الحاكم لمركله أو لولده الطفل لم ينفذ حكمه ، ولو حكم للأيتام بحق لنفذ حكمه في محل تصرفه على الأصح لعموم الحاجة اليه ، وكذلك يشترط في الحكم للغالب وعلى الغائب المبالغة في وصفه بحيث يعز وجود مثله ونظيره دفعا للإيهام عن الأحكام ، فإن الإيهام في المحكوم به والمحكوم له والمحكوم عليه مبطل للدعوى والشهادات والأحكام ، ولو وصف السلم فيه بما يعز وجوده لبطل السلم لمنافاة عزة الوجود للمقصود من السلم ، وكذلك يشترط الاطلاق في المضاربة لمنافاة التأجيل لمقصودها ، ولا يشترط في النكاح لمنافاته لمقصوده ، ولا يشترط التأقيت في المضاربة ، ويشترط في الإجارة والمساقاة والمزارعة ، ولو شرط في النكاح لأبطله لمنافاته لمقاصد النكاح .

فأحكام الإله كلها مضبوطة بالحكم محالة على الأسباب والشرائط التي شرعها كما أن تديره وتصرفه في خلقه مشروط بالحكم المبينة المخلوقة مع كونه الفاعل للأسباب على الأسباب والمسببات ، ولو شاء لا قطع الأسباب عن المسببات وذل ما بينهما من التلازم . فكما شرع للتحريم والتحليل والكراهة والتدب وللإيجاب أسباباً وشروطاً ، وكذلك وضع لتديره وتصرفه في خلقه أسباباً وشروطاً لجعل للجوع أسباباً ، وللشبع أسباباً وللتسقم أسباباً وللبوت أسباباً ، وللحياة أسباباً ، وللفنى أسباباً ، وللقرب أسباباً وللبعد أسباباً وللعز أسباباً ، وللذل



أسباباً ، وللضحك أسباباً ، وللنشاط أسباباً ، وللكسل أسباباً ،  
وللمحركات أسباباً ، وللسكنات أسباباً ، وللنصح أسباباً ، وللغش أسباباً ، وللصدق  
أسباباً ، وللكذب أسباباً ، وللإسعاد أسباباً ، وللشقاوة أسباباً ، وللغموم أسباباً  
وللذات أسباباً ، وللآلام أسباباً ، وللصحة أسباباً ، وللخوف أسباباً . وللغضب  
أسباباً . وللأمن أسباباً . وللراحات أسباباً . وللنصب أسباباً . وللعرفان أسباباً  
وللإعتقادات الصحيحة أسباباً ، وللإفساد أسباباً ، وللشك أسباباً ، ولليقين  
أسباباً ، وللظنون أسباباً ، وللأوهام أسباباً ، كل ذلك قد نصبه الإله مع الاستغناء  
عنه ، وهو المنفرد بخلق الأسباب ومسبباتها ، فلا يوجد سبب مسبب إلا لا يوجد  
غيره ، ولا خالق سواه ، ولا مدبر إلا هو ، وهو يحكم بما يشاء ويفعل ما يريد  
من غير فائدة تعود إليه ، ولا نفع يحصل له ، وهو بعد خلق المخلوقات كما كان  
قبل أن يخلقها لا يفيد شيء غنى ولا عزاً ولا شرفاً ، بل هو الآن على ما عليه كان  
من أوصاف الجلال ، ونعوت الكمال ، والاستغناء عن الأكوان

### (قاعدة فيما يوجب الضمان والقصاص)

يجب الضمان بأربعة أشياء : اليد ، والمباشرة ، والتسبب ، والشرط . فأما  
اليد فالنصب والأيدي الضامنة من غير غصب ، وأما المباشرة فهي إيجاد  
علة الهلاك ، وتنقسم إلى القوى والضعيف والمتوسط : فأما القوى فكالدبح  
والإحراق والإغراق وإيجاد السموم المذقة والحبس مع المنع من الطعام  
والشراب ، وأما الضعيف فظن المقرور بنكاح الأمة إذا أحبلها ظاناً أنها حرة  
يضمن ما فات من حرية الولد بظنه فتلزمه قيمته عند الولادة ، ويرجع بها على  
من غره لأنه تسبب غاره هنا أقوى من مباشرته بظنه ، وتلزمه قيمته حال  
ولادته ، وهذا مخالف للقواعد في كون المتلف إنما يضمن بقيته حال إتلافه  
دون ما قبلها وما بعدها ، وإنما خرج هذا عن القاعدة ، إذ لا قيمة له يوم  
الاحبال فإنه نطفة قدرة لكنه كانت أجزاؤه دم أمه ، وإن كان تكونه حيواناً



بالقوى التي أودعها الله في رحم أمه صار كالثمرة المخلوقة من الشجر فصار كسباً من أكساب أمه ، لأنه إنما صلح وصار حيواناً بالقوى التي في رحمها فيشبه ما صنعت به بيدها ، فلذلك قدر الاتلاف متأخراً إلى حين الوضع ، وكأنه رقيق فوت حرته حال الوضع ولهذا جعل الولد تابعاً لأمه ، في الملك والرق والحرية وأما المتوسط فكالجراحات السارية ، وقد تردد صور بين الضعيف والمتوسط كغرز الابرة فيختلف فيها ، وأما التسبب فياجاد علة المباشرة وهو منقسم إلى قوى وضعيف ومردد بينهما وله أمثلة :

أحدها : الاكراه وهو موجب للقصاص والضمان على المكروه لأنه ملجئ المكروه إلى المباشرة ، فإن طبعه يحثه على درء المكروه عنه ، وقد جعل المكروه شريكاً للنسب الذي هو المكروه لتولد مباشرته عن الاكراه ، الثاني إذا شهد بالزنا على إنسان فقتل بشهادته أو رجم في الحيد بشهادته فإنه يلزمه الضمان والقصاص لأن الشاهد ولد في الحاكم وفي ولي الدم الداعية إلى القتل ؛ لأن الحاكم يخاف من عذاب الآخرة وإن ترك الحكم ، ومن عار الدنيا إذ ينسب إلى الفسوق والجور ، وكذلك الولي ولد فيه الشاهد داعية طبيعية تحثه على استيفاء القصاص ، والوازع الشرعي دون الوازع الطبيعي ، والثالث إذا حكم الحاكم بالقتل جائراً في حكمه لزمه القصاص ، لأنه ولد في الولي داعية استيفاء القصاص ولو أمر السلطان العادل العالم بأحكام الشرع بقتل رجل بغير حق فقتله الجلاد جاهلاً بذلك فإن الضمان يجب على الإمام دون الجلاد وإن كان الجلاد مختاراً غير ملجئ ، لأنه ولد فيه داعية القتل ، إذ الغالب من أمره أن لا يكون إلا بحق ، فالجلاد وإن كان مختاراً فلا إثم عليه ولا قصاص لأنه يعتقد أنه مطيع لله ، وكذلك لا إثم على الحاكم إذا لم يعلم بشهادة الزور بخلاف المكروه فإنه أثم إذ ليس له أن يفدى نفسه المظلومة بنفس معصومة إذ لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث ، فإذا كان الإمام جائراً ظالماً لم يجز للجلاد امتثال أمره



إلا إذا علم أو غلب على ظنه أنه غالب في أمره بالقطع والقتل وغيرهما من العقوبات ، لأنه بمثابة فاسق من الرعية أكره على قتل مسلم ، وإن أكره الإمام على القتل بغير حق فهو كغيره من المكروهين وإن لم يكره ولكن عهد منه أنه يسطو بمن مخالفه سطوة يكون مثاها لو هدّ بها أكرهاً ففي إلحاقه بالإكراه خلاف والمختار أنه إكراه إذا أثار خوفاً كالخوف الذي يشهده التهديد وأما الشرط ففي إيجاد ما يتوقف عليه الاتلاف وليس بمباشرة ولا تسبب كالمسك مع المباشر أو المتسبب لأنه لم يصدر منه شيء من أجزاء القتل وإنما هو ممكن للقاتل من القتل ، وقد خالفنا مالك في ذلك مبالغة في صيانة الدماء ؛ واستدلوا بقول عمر رضى الله عنه في قتل جماعة : لو تمّ إلا عليه أهل صنعاء لقتلهم به ؛ ولا حجة في هذا الأثر ونحن قائلون بموجبه لأن معناه لو تمّ إلا على قتله أهل صنعاء لقتلهم به ، والقائلون على القتل إنما يكون بالاشتراك فيه ، والمسك وإن كان ذنبه عظيماً فما كل ذنب يصلح لإراقة الدم . وقد يتردد في أسباب منها تقديم الطعام المسموم إلى الضيف إذا أكله فمات بسمه فهذا التقديم لا إلقاء فيه . لأن الضيف مختار في الأكل غير مضطر إليه وداعية الأكل مخلوقة فيه غير متولدة من المضيف . فلهذا اختلف في كونه سيئاً . وكذلك لو ضيف إنساناً بطعام منصوب وجب الضمان على الغاصب والأكل ولا وجوع للأكل على الأصح لأنه غير ملجئ وقد وقع التردد في مسائل دائرة بين الشرط والسبب كشهودى الاحسان مع شهودى الزنا . وقد حصل من ذلك أن الاتلاف يقع بالظنون والأيدى والأقوال والأفعال ؛ ويجرى الضمان في عمدها وخطئها لأنه من الجواب ؛ ولا تجرى العقوبة والقصاص إلا في عمدها لأنهما من الزواجر ؛ أما العمد فلا بد من قصاص ؛ أحدهما القصد إلى الفعل والثاني القصد إلى المجنى عليه ؛ ولا بد أن يكون الفعل المقصود إليه مما يقصد به التلف قطعاً كالذبح أو غالباً كالقطع والجرح ؛ وإذا تحققت هذه



الأركان الثلاثة كان القتل عمداً موجباً للعقوبة الشرعية ؛ وإذا وجد القصد إلى الفعل وإلى الشخص ، وكان الفعل مما لا يقتل غالباً فهذا القتل يقال له عمد الخطأ لأن فيه عمدين : أحدهما إلى الفعل ، والثاني إلى الشخص ، وجعل خطأ بالنسبة إلى الفعل الذي لا يقتل غالباً ، ويقال له أيضاً شبه العمد ، لأنه أشبه العمد في القصدين ، وقد يقع الخطأ بعد فوات القصدين لمن زاق وقوعه على إنسان قتلته ؛ أو على مال فأتلفه .

(قاعدة) إذا شهد اثنان بالزور على تصرف ثم رجعا ، فإن كان ذلك التصرف مما لا يمكن تداركه . كالوفاء والعناق والطلاق لزمهما الضمان ؛ وإن كان مما يمكن تداركه ، كالأملاك والأقارب وجب الضمان على الأصح ، فإن تمكن الموقف عليه من الوقف والمشهود عليه بالعق من العبد ، والمشهود عليه بالطلاق من المرأة لعدم من يعرف الشهادة بذلك يسقط الضمان لرجوع الحقوق إلى مستحقها (قاعدة فيمن تجب طاعته ومن تجوز طاعته ومن لا تجوز طاعته)

لإطاعة لأحد المخلوقين إلا لمن أذن الله في طاعته كالرسل والعلماء والأئمة والقضاة والولاة والآباء والأمهات والسادات والأزواج والمستأجرين في الإجازات على الأعمال والصناعات ، ولإطاعة لأحد في معصية الله عز وجل لما فيه من المفسدة الموبقة في الدارين أو في أحدهما ، فمن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة له ، إلا أن يكره إنساناً على أمر يبيحه الإكراه فلا إثم على مطيعه ؛ وقد تجب طاعته لا لكونه أمراً بل لدفع مفسدة ما يهدده به من قتل أو قطع أو جناية على بضع ولو أمر الإمام أو الحاكم إنساناً بما يعتقد أنه حله والمأمور بتحريمه فهل له فعله نظراً إلى رأى الأمر أو يمتنع نظراً إلى رأى المأمور ؟ فيه خلاف ؛ وهذا يختص فيما لا ينقض حكم الأمر به فإن كان مما ينقض حكمه به فلا سمع ولا طاعة وكذلك لإطاعة لجهلة الملوك والأمراء إلا فيما يعلم المأمور أنه مأذون في الشرع . وتفرد الإله بالطاعة لاختصاصه بنعم الإنشاء والإبقاء والتغذية والإصلاح



الدينى والدينوى . فما من خير إلا هو جالبه . وما من خير إلا هو سالبه وليس  
بعض العباد بأن يكون مطاعاً بأولى من البعض . إذ ليس لأحد منهم إنعام بشيء  
عما ذكرته في حق الإله . وكذلك لأحكم إلا له فأحكامه مستفادة من الكتاب  
والسنة والإجماع والأقيسة الصحيحة والاستدلالات المعتبرة فليس لأحد أن  
يستحسن ولا أن يستعمل مصلحة مرسله ولأن يقلد أحداً لم يؤمر بتقليده :  
كالمجتهد في تقليد المجتهد . أو في تقليد الصحابة . وفي هذه المسائل اختلاف بين  
العلماء . ويرد على من خالف في ذلك قوله عز وجل (إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا  
إلا إياه) ويستثنى من ذلك العامة فإن وظيفتهم التقليد لعجزهم عن التوصل إلى  
معرفة الأحكام بالاجتهاد ، بخلاف المجتهد فإنه قادر على النظر المؤدى إلى الحكم .  
ومن قلد إماماً من الأئمة ثم أراد تقليد غيره فهل له ذلك ؟ فيه خلاف ، والمختار  
التفصيل . فإن كان المذهب الذى أراد الانتقال إليه مما ينقض فيه الحكم فليس له  
الانتقال إلى حكم يجب نقضه . فإنه لم يجب نقضه إلا لإبطاله فإن كان المأخذان متقاربان  
جاز التقليد والانتقال ، لأن الناس لم يزالوا من زمن الصحابة إلى أن ظهرت المذاهب  
الأربعة يقلدون من اتفق من العلماء من غير تكبر من أحد يعتبر إنكاره ،  
ولو كان ذلك باطلاً لأنكروه ، وكذلك لا يجب تقليد الأفضل وإن كان هو  
الأولى لأنه لو وجب تقليده لما قلد الناس الفاضل والمفضول في زمن الصحابة  
والتابعين من غير تكبر بل كانوا مسترسلين في تقليد الفاضل والأفضل ، ولم  
يكن الأفضل يدعو الكل إلى تقليد نفسه ، ولا المفضول يمنع من سألته عن وجود  
الفاضل وهذا مما لا يرتاب فيه عاقل .

ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ  
إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفأ ومع هذا يقلده فيه ويترك من الكتاب والسنة  
والأقيسة الصحيحة لمذهبه مجرداً على تقليد إمامه ، بل يتحلل لدفع ظواهر  
للكتاب والسنة ، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة فضلاً عن مقلده ، وقد



رأيانهم يجتمعون في المجالس فإذا ذكر لأحدهم في خلاف ما وظن نفسه عليه تعجب غاية العجب من غير استرواح إلى دليل بل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر في مذهب إمامه أولى من تعجبه من مذهب غيره ، فالبحت مع هؤلاء ضائع مفوض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها ، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره بل يصير عليه مع عليه بضغفه وبعده ، فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال لعل إمامي وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهدأ اليه . ولم يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح . فسبحان الله ما أكثر من أحمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكر . وقفنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر . وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم . وقد نقل عن الشافعي رحمه الله أنه قال : ما ناظرت أحداً إلا قلت اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه فإن كان الحق معي أتبعني وإن كان الحق معه أتبعته .

(فائدة) اختلف العلماء في تقليد الحاكم المجتهد لمجتهد آخر فأجازه بعضهم لأن الظاهر من المجتهدين أنهم أصابوا الحق . فلا فرق بين مجتهد ومجتهد فإذا جاز للمجتهد أن يعتمد على ظنه المستفاد من الشرع فلم لا يجوز له الاعتماد على ظن المجتهد الآخر المعتمد على أدلة الشرع . ولا سيما إذا كان المقلد أنبل وأفضل في معرفه الأدلة الشرعية . ومنعه الشافعي وغيره وقالوا ثقة بما يجده من نفسه من الظن المستفاد ومن أدلة الشرع أقوى مما يستفيدة من غيره ولا سيما إن كان هو أفضل الجماعة . وخير أبو حنيفة في تقليد من شاء من المجتهدين لأن كل واحد منهم على حق وصواب . وهذا ظاهر متجه إذا قلنا كل مجتهد مصيب .



## (قاعدة في الشبهات الدارئة للحدود)

الشبهات دارئة للحدود وهي ثلاثة : احداهن في الفاعل وهو من حل الوطء إذا وطئ امرأة يظنها زوجته أو مملوكته ؛ الثانية شبهة في الموطوءة كوطء الشركاء الجارية المشتركة . الثالثة في السبب المبيح للوطء كالنكاح المختلف في صحته .

فأما الشبهة الأولى فدرأت عن الواطئ الحد لأنه غير آثم . والنسب الإحق به ، والعدة واجبة على الموطوءة ، والمهر واجب عليه ، وأما الشبهة الثانية فدرأت الحد لأن ما فيها من ملكه يقتضي الإباحة ، وما فيها من ملك غيره يقتضي التحريم ، فلا تكون المفسدة فيه كفسدة الزنا المحض بل لو أكل الإنسان رغيفا مشتركا بينه وبين غيره لم يآثم بأكل نصيبه مثل آثمه بأكل نصيب شريكه بل يآثم به لإثم الوسائل ، وكذلك لو قتل أحد الأولياء الجاني بغير إذن شركائه آثم ولم يقتض منه ولا يآثم آثم من قتل من لا شريك له في قتله ، وكذلك الوسائل إلى المصالح لا يثاب عليها مثل ثواب المصالح ، فإن صلاة من فاتته صلاة من صلاتين لزمه أداؤها ، ولا يثاب على الوسيلة منهما مثل ثواب الواجبة منهما ، ولذلك فعلهما بتيميم واحد على الأصح ، وأما الشبهة الثالثة فليس اختلاف العلماء هو الشبهة ، ولذلك لم يلتفت إلى خلاف عطاء في إباحة الجواز ، وإنما الشبهة التعارض بين أدلة التحريم والتحليل فإن الحلال ما قام دليل تحليله ، والحرام ما قام دليل تحريمه ، وليس أحدهما أولى من الآخر ، كما أن ملك أحد الشريكين يقتضي التحليل ، وملك الآخر يقتضي التحريم ، وإنما غلب درء الحدود مع تحقق الشبهة لأن المصلحة العظمى في استيفاء الإنسان لعبادة الديان ، والحدود أسباب محظرة فلا تثبت إلا عند كمال المفسدة وتمحضها ، وخالف الظاهرة في شبهة لا تدفع التحريم كوطء أحد الشريكين ظنا منهم أن الزنا عبارة عن الوطء المحرم ، وليس كما ظنوا لأن العرب وصفوا اسم الزنا لمن وطئ بعضا لاحق له فيه ، واستعمال الزنا في وطء يملك بعضه يكون تجاوزا أو اشتراكا



وكلاهما على خلاف الأصل، ومثل دره الحد بوطه أحد الشريكين دره  
القطع بسرقة أحد الشريكين

### (قاعدة من المستثنيات من القواعد الشرعية)

اعلم أن الله شرع لعباده السعى في تحصيل مصالح عاجلة وآجلة تجمع كل قاعدة  
منها علة واحدة . ثم استثنى منها ما في ملابسته مشقة شديدة أو مفسدة تربي على  
تلك المصالح . وكذلك شرع لهم السعى في دره مفاصد في الدارين أو في أحدهما  
تجمع كل قاعدة منها علة واحدة . ثم استثنى منها ما في اجتنابه مشقة شديدة أو  
مصلحة تربي على تلك المفاصد وكل ذلك رحمة بعبادة ونظر لهم ورفق ويعبر عن  
ذلك كله بما خالف القياس وذلك جار في العبادات والمعاوضات وسائر التصديقات .  
أما في العبادات فله أمثلة : أحدها تغير أحد أوصاف الماء بشيء سالب  
لطهوريته استثنى من ذلك ما يشق حفظ الماء منه ، المثال الثاني : تلاقى النجاسة  
والماء القليل موجب لنجاسته استثنى من ذلك لمسالة النجاسة ما دامت  
على المحل لأنها لو لم تستثن ما ظهر محل نجس إلا بقتلين ، فإذا انفصل فالأصح  
بقاء طهارته ، المثال الثالث : استعمال الماء في الحدث سالب لطهورته إذا انفصل  
على الأصح يسلبها ما دام على المحل لما ذكرناه في النجاسة ، وقالوا لو انغمس  
الجنب في ماء قليل نأوى برفع الحدث لم يسلب طهوريته حتى يفصل عنه ، وكان  
يتبني أن يقال إذا طهر جسده فيلغى أن تسلب طهوريته وإن لم يفصل ، إذ لا  
حاجة إلى الحكم ببقاء طهوريته بعد تطهير المحل ، ولو قيل إنما طهر الجسد من  
الحدث بالمقدار الذي لا قاه من الماء دون ما وراء ذلك فكان لا يلغى أن لا  
يثبت حكم الاستعمال إلا للقدر المطهر ثم ينسب بالمقدار المطهر إلى بقية الماء  
فإن كان بحيث يغيره لو خالفه زالت طهوريته : وإن كان بحيث لا يخالفه  
فلا وجه لزوال طهوريته لما كان بعيداً . المثال الرابع : استعمال  
أواني الذهب والفضة حرام على النساء والرجال لكنه يباح عند الحاجة



وقد الآتية المباحة . المثال الخامس : إيقاع الطهارة على غير محل الحدث أو ما اتصل بمحل الحدث عبت لكنه جاز على الخفاف والعصائب والجبار لمس الحاجة إلى لبس الخف ، وللضرورة إلى وضع العصائب والجبار كيلا يعتاد المكلف ترك المسح فيثقل عليه عند إمكانهما الغسل . المثال السادس الصلاة مع الحدث محظورة لكنها جازت للتميم عند فقد الماء شرعا وحسا عند الأمراض التي ينجس منها على النفوس والأبدناء أو المشاق الشديدة وكذلك يجوز عند فقد الماء والتراب إقامة لمصالح الصلاة التي لا تدانيها مصالح الطهارة

المثال السابع : الحدث مانع من ابتداء الطهارة قاطع لأحكامها بعد انعقادها لكنه غير مانع في حق المستحاضة ومن عذره دائم كسلس البول وساس المذي وذرب المعدة لأن ما يفوت من مصالح أركان الصلاة وشرائطها أعظم مما يفوت من مصالح الطهارة

المثال الثامن : الجمادات كلها طاهرة لأن أوصافها مستطابة غير مستقدرة واستثنى منها الخمر عند جمهور العلماء تغليظا لأمرها . والحيوانات كلها طاهرة واستثنى منها الكلب والخنزير وفروعهما عند الشافعي تغليظا لأمرهما وتنفيرا من مخالطتهما . لأن الكلب يروع الضيف وابن السبيل ، والخنزير أسوأ حالا منه لو جوب قتله بكل حال . ولا يجوز اقتناء الكلاب إلا الحاجة ماسة كحفظ الزرع والمواشي واكتساب الصيود . المثال التاسع : الميتات كلها نجسة لأن الميت مظنة العياقة والاستقذار . واستثنى من ذلك الأدمى لكرامته والسماك والجراد . وما يستحيل من الطعام كدود الخلل والتفاح لمسيس الحاجة إلى ذلك . وكذلك إذا ذكى الحيوان فوجد في جوفه جنين ميت ولو وجد حيا فقصر في ذبحه حتى مات : نجس وحرم . واختلف في ميتة ما ليس له نفس سائلة

المثال العاشر : الأصل في الطهارات أن يتبع الأوصاف المستطابة . وفي النجاسة أن يتبع الأوصاف المستخبثة . وكذلك إذا صار العصير خمرًا تنجس



للاستغاث الشرعى . وكذلك اذا صار خلا للتطيب الشرعى والحسنى وكذلك  
 ألبان الحيوان المأكول لما تبدلت أو صافها الى الاستطابة طهرت فكذا المخاط  
 والبصاق والدمع والعرق واللعب ، وكذلك الحيوان المخلوق من النجاسات  
 وكذلك الثمار المسقية بالمياه النجسة طاهرة محالة لاستحالتها الى صفات مستطابة  
 وكذلك ينض الحيوان المأكول والمسك والانفحة ، واختلف العلماء فى رماد  
 النجاسات فمن طهره استدل بتبديل أو صافه المستخبثة بالأوصاف المستطابة .  
 وكما تظهر النجاسات باستحالة أو صافها فكذلك تظهر الأعيان التى أصابتها  
 نجاسة بإزالة النجاسة واذا دبغ الجلد فلا بد من ازالة فضلاته وتغير صفاته ، فمنهم  
 من غلب عليه الإزالة ، ومنهم من غلب عليه الاستحالة . ومنهم من قال : هو  
 مركب منهما . المثال الحادى عشر المقصود بالتطهر من الأحداث والأخبث  
 تعظم الإله واجلاله من أن يناجى أو يتلى كتابه أو يمكث فى بيوته مع وجود  
 الأحداث والأخبث . وقد ذكرنا المستثنى من الأحداث . وأما المستثنى من  
 الأخبث فكل نجاسة يعم الابتلاء بها كفضلة الاستجمار ودم البراغيث والبثرات  
 وطين الشارع المحكوم بنجاسته فانه يعنى عن قليله ولا يعنى عن كثيره لندرة بالنسبة  
 الى قليله ولتفاحشه واذا كانت الخراجة نضاجة لحكمها حكم دم الاستحاضة وأما  
 فحاش كثرته كالنجاسة نعم جميع الجسد والمصل فانه يعنى عنها فى الصلاة اذا لم  
 يجد ما يزيلها ، ولم يمكنه التحول عنها ، لأن مصلحة ما يفوت من أركان الصلاة  
 وشرائطها أعظم من مصلحة ما يفوت من طهارة الأخبث . المثال الثانى عشر  
 ستر العورات والسوات واجب وهو من أفضل المروءات وأجل العادات  
 ولا سيما فى النساء الأجنبية لكنه يجوز للضرورات والحاجات :

أما الحاجات فكنظر كل واحد من الزوجين إلى صاحبه ، وكذلك نظر  
 المالك إلى أمته التى تحمل له ونظرها إليه ، وكذلك نظر الشهود لتحمل الشهادات  
 ونظر الأطباء لحاجة المداواة والنظر إلى الزوجة المرغوب فى نكاحها قبل العقد



عليها إن كانت ممن ترجى إجابتها، وكذلك يجوز النظر لأقامة شعائر الدين كالختان وإقامة الحد على الزناة وإذا تحقق الناظر إلى الزانين من إيلاج الحشفة في الفرج حرم عليه النظر بعد ذلك، إذ لا حاجة إليه، وكذلك لو وقف الشاهد على العيب أو الطيب على الداء فلا يحل له النظر بعد ذلك. لا حاجة إليه لذلك لأن ما أحل إلا لضرورة أو حاجة يقدر بقدرها ويزال بزوالها.

وأما الضرورات فكقطع السلع المهلكات ومداواة الجراحات المثلمات ويشترط في النظر إلى السوات لقبحها من شدة الحاجة مالا يشترط في النظر إلى سائر العورات، وكذلك يشترط في النظر إلى سواة النساء من الضرورة والحاجة مالا يشترط في النظر إلى سواة الرجال، لما في النظر إلى سواتهن من خوف الافتتان، وكذلك ليس النظر إلى ما قارب الركبتين من الفخذين كالنظر إلى الأليتين، المثال الثالث عشر: يجب التوجه في الصلوات إلى أفضل الجهات لكنه جاز تركه في نوافل الاسفار وتحصيلا لمصالح، وجعل صوب السفر بدلا من القبلة لأنه هو الذي مست الحاجة إليه، كما جعلت جهة محاربة الكفار بدلا من جهة القبلة، لأنها هي التي مست الحاجة إليها وحثت الضرورة عليها، المثال الرابع عشر: تنقيص أركان الصلاة ممنوع استثنى من ذلك الفاتحة وقيامها في حق المسبوق جبراً لها بشرف الاقتداء.

المثال الخامس عشر: الزيادة على قعدات الصلاة وسجوداتها مبطل لها إلا في حق المقتدى إذا اقتدى بالإمام بعد رفع رأسه من الركوع فإنه يأتي بسجدةين وقعدة بينهما، ولو أدرك ذلك في آخر الصلاة لزاد على ذلك أركان التشهد وتطويل القعود، ولو قرأ المسبوق بعض الفاتحة فركع الإمام قبل إتمامه فاختار الحاقه بالمسبوق بجميع قراءة القيام. المثال السادس عشر: مساواة الإمام المأموم في أركان الصلاة جائزة إلا في الأحرام عند الشافعي إذ به الإنعقاد وقال أبو حنيفة الأفضل أن يساوق فيه ليكون مقتدياً من أول الصلاة إلى



آخرها. المثال السابع عشر: مخالفة المؤتم الامام بالمسابقة الى الأركان ان كثرت أفسدت الصلاة الامع الغفلة والنسيان فسايقته بركنين مبطله مع العمد وفي المسابقة بركن واحد خلاف ، ولو سابق الى الأركان واجتمع مع الإمام في كل ركن منها لم تبطل صلاته على المذهب ، والتخلف كالتقدم الا ما استثنى في صلاة عسفان ، وفي التأخر بأوائل الأركان ، وإذا شرع الامام في الانتقال الى ركن من الأركان فالسنة أن لا يتابعه المأموم حتى يلبس الركن الذي انتقل اليه فينتدب شرع في متابته ، والانتظار في قومات الصلاة غير مشروع وفي الانتظار في الركوع قولان. المثال الثامن عشر: الفعل الكثير المتوالى مبطل للصلاة إلا في حال النسيان وفي حال التحام القتال. المثال التاسع عشر التخلف بأركان كثيرة والانتظار في القيام ممنوع إلا في التخلف للحراسة في صلاة عسفان ، وفي الانتظار في صلاة ذات الرقاع تقديم المصالح الجهاد على مصالح الاقتداء وعلى التحقيق هذا جمع بين مصالح الاقتداء ومصالح الجهاد ، فان الحراسة والانتظار ضرب من الجهاد وكذلك الجمع في صلاة شدة الخوف بين الجهاد وبين الاتيان بما قدر عليه من الأركان . المثال العشرون: لبس الذهب والتحل به محرم على الرجال إلا لضرورة وحاجة ماسة وكذلك الفضة إلا الخاتم وألات الحرب ، وكذلك لبس الحرير لا يجوز للرجال إلا لضرورة أو حاجة ماسة ، ويجوز لبس الحرير والتحل بالذهب والفضة للنساء تحبيهاهن إلى الرجال ، فان حبين حاث على إيلادهن من يباهى به الرسول الأنبياء ويتفجع به الوالد إن عاش بما جرت به العادة من الاتفاف بالاولاد والأحفاد ، وإن مات كان فرطاً لأبويه وأجرأ وذخراً ووقاية من النار بحيث لا تصيبه إلا تحلة القسم ، المثال الحادى والعشرون : تجليل الدواب بالجلود النجسة جائز إلا لجلد كلب أو خنزير ، المثال الثانى والعشرون : الصلاة واجبة على الأموات ، لا فقارهم إلى رفع الدرجات وتكفير السيئات إلا أن الأطفال لا يدعى لهم بتكفير السيئات ، لكن يدعى لهم برفع الدرجات لا فقارهم إليها ، وقد روى مالك عن



سعيد بن المسيب أنه سمع أنسا يدعو لصبي في الصلاة عليه أن يعيذه الله من عذاب القبر ، وليس هذا ببعيد إذ يجوز أن يتلى في قبره كما يتلى في الدنيا ، وإن لم يكن له ذنب فيجوز أن يكون هذا رأيا من أنس ، ويجوز أن يكون أخذ ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصلى على الشهداء فإنهم قد غفرت لهم الزلات ، لأن أول قطرة تقطر من دم الشهيد يكفر بها كل ذنب إلا الدين ، فان قيل هلا صلى عليهم لرفع الدرجات كما صلى على الاطفال ؟ قلنا ؛ لو صلى عليهم لم يعرف أنهم قد استغنوا عن الشفاعات ، فتركت الصلاة عليهم ترغيبا للناس في الجهاد ، فان قيل لم ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على المدين مع افتقاره إليها ؟ قلنا تركها تنفيرا من الديون ، لما في العجز عن أدائها من مضرة أربابها ، ولأن المدين إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف ، وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن كثرة استعاذته من المأثم والمغرم فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف ، فان قيل قد صلى الصحابة على سيد الاولين والآخرين مع أن الله أخبره أنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ قلنا : كما أمروا بالصلاة عليه قبل موته أمروا بمثل ذلك بعد موته ، فان قيل الدعاء شفاعا للدعوى فكيف يشفع ؟ قلنا ليست الصلاة عليه شفاعا له ، ولكن قد أمرنا بأن نكافئ من أسدى إلينا المعروف وإن عجزنا عن مكافأته أن ندعوه بدلا من مكافأته ، ولا معروف أكمل مما أسداه إلينا صلى الله عليه وسلم ، فنحن ندعو الله عز وجل أن يكافئه عنا لعجزنا عن مكافأته ، المثال الثالث والعشرون : تكفين الاموات على الهيئة المعتادة إكراما لهم واجب ، وكذلك تطهرهم من النجاسات ، استثنى من ذلك الشهداء فانهم يدفنون في ثيابهم بكمولهم ودمائهم ليقدموا على الله عز وجل على وجه يوجب العطف عليهم والرحمة لهم ، وهذا معلوم بالعادة أن العبد إذا ناضل عن سيده قتل لأجل مناضلته ثم أحضر إليه ملفوفا في ثيابه مخضبا بدمائه فانه يعطف عليه ويرحمه ويود مكافأته على صنيعته ، لانه بذل في طاعته أنفس الاشياء عنده وأحبها إليه .



وكذلك لو رأى عبده مجدلاً بأفلاة تأكله السباع والطير لكان عطفه عليه أكثر، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في حمزة رضى الله عنه لما قتل بأحد دلولاً أن تكون سنة لتركته حتى يحشر من بطون السباع وحوامل الطير، وكذلك يحشر الشهداء يوم القيامة وجراحاتهم تنعب دماً؛ ويقارب هذا المعنى المحرم إذا مات فإنه يبعث يوم القيامة ملياً. المثال الرابع والعشرون: الحول معتبر في زكاة النعم والنقدين إلا في التاج كما أنه معتبر في زكاة التجارة إلا في الأرباح لأنها نشأت عن النصاب الذي وجبت فيه الزكاة فتبعاه في الحول، المثال الخامس والعشرون: إذا نقص المال عن النصاب في أثناء الحول لم ينقطع الحول، وإن نقص في أثناء الحول انقطع الحول إلا في زكاة التجارة على قول معتبر وفيه إشكال؛ المثال السادس والعشرون: إذا قلنا بملك الفقراء الزكاة بحول الحول فنفقة نصيبهم على المزكى وهذا مستثنى من إيجاب نفقة الملك على المالك، والمالك إبدال ما ملكوه من الزكاة بمثله أو أفضل منه، وهذا مستثنى من التصرف في الملك بغير إذن المالك لكنه جاز وفقاً بأموال الأرباب فيما لا يضر فيه على الفقراء، إذ لا يجوز إبداله إلا بمثله وأفضل منه، المثال السابع والعشرون: إذا بدل المالك النصاب الزكوى في أثناء الحول بمنسه أو بغير جلسه انقطع الحول إلا في زكاة التجارة، فإن قيمة المروض فيها تبدل بالقيمة القائمة بأثمانها ولا ينقطع الحول بذلك تقديره لاستمرارها، كيلا يتضرر الفقراء بذلك، المثال الثامن والعشرون: جبران الأسنان مستثنى من قياس الجبران فإن إبدالها يتقدر بقيمتها من نقد البلد من غير تخيير، وإنما استثنى ذلك لعسر إحضار المقومين إلى أهل البوادي ولم يجب فيها ذهب لعزته في البوادي، والتقدير بالخرص على خلاف الأصل لأن الخطأ يكثر فيه، بخلاف الميزان والزرع والكيل والتقويم، وأضبط هذه التقديرات الوزن لقلة التفاوت فيما بين الوزنين، وأبددها بالخرص، لكنه جاز في الزكاة والمساقاة لميسر الحاجة العامة، فإن الرطب والعنب إذا بدلا ملاحهما ووجبت الزكاة فيهما خرص على



المالكين وضمنوا مقدار الزكاة بالخرص ؛ لأنهم لو منعوا من التصرف فيه بالآكل والبيع والشراء لتضرر الملاك والناس بمنعهم من ذلك إلى أن ييسروا ويقدروا بالمكيال ؛ وكذلك حكم الخرص في المساقاة ، لئلا يمتنع على الشركاء الآكل والتصرف ؛ وإذا امتنع عليهم امتنع على كافة الناس وذلك حزر عام دون عموم ضرر الزكاة فان الشريكين ههنا يتصرفان فيه بالرضا وإن لم يخرص ، والفقراء يتعذر رضام لأنهم لا يتعينون ؛ المثال التاسع والعشرون من أمثلة مستثنيات العبادات : لا زكاة فيما نقص من النعم عن النصاب إلا في الخلطة عند الشافعي رحمه الله ؛ ولو تخالط أربعون رجلا بأربعين شاة أو ثمانون رجلا بأربعين شاة لأوجب الشافعي رحمه الله الزكاة على من يملك شاة أو نصف شاة مع كونه مالا نزر لا يحتمل اللواصة ؛ فان قيل : إنما اعتبرت النصب ليكون المال محتملا للواصة فهلا أوجبتم الزكاة على من يملك من الجواهر والخيل والحمر والبغال والقرى والبساتين والدور والدكاكين ما يساوي مائة ألف دينار لاحتمال ماله للواصة ؟ وكيف لا يجب على هذا الزكاة وهي واجبة على الضعيف ذي العيال في خمس من الإبل أو في جزء من بعير في صورة الخلطة ؟ قلت إن اشتملت قراه وبساتينه على الأموال الزكوية من النخل والكرم والزروع كان زكاتها مجزية عن زكاة رقابها ، وإن لم يكن فيها مال زكوى ، فان ثمار بساتينها تباع بالنقود في الغالب ، وكذلك توجر أراضيها بالنقود في الغالب فان بقيت نقودها حتى حال عليها الحول قامت زكاة النقود مقام زكاة رقابها وإن اتجر في نقودها قامت زكاة التجارة مقام زكاة النقد ، وكذلك القول في إجمار الدور والدكاكين وكذلك البغال والحمر ، واختلف العلماء في زكاة الخيل وأما الجواهر فالغالب أنها لا تقتنى بل يتجر فيها ولا يدخرها إلا القليل من الناس ، وأما اقتناء الملوك لها ، فان كانت لبيت المال للمسلمين فلا زكاة في بيت المال ، والملوك فقراء موليسوا باغنياء بسبب ما حازوه من بيت المال لأنفسهم ظلماً وعدواناً ، ولا زكاة في مال بيت المال إذ لا يتعين مستحقوه ؛ وإن كان



بما اشتروه لأنفسهم : فإن اشتروه بعين مال بيت المال لم يملكوه ، وإن اشتروا في ذمتهم وقصدوا ثمنه من مال بيت المال كانت أثمانه ديناً عليهم ، وفي وجوب الزكاة على المدين خلاف بين العلماء ، وقد خالف بعض العلماء في الجواهر المستخرجة من البحار ، المثال الثلاثون : لا يثبت شيء من الشريعة إلا بشاهدين عدلين ، ويثبت أوقات الصلاة بخبر العدل الواحد . ولا يثبت شوال إلا بعدلين على المذهب . وإنما ثبت رمضان بعدل واحد لأن حق الله عز وجل يبعد في العادة الكذب فيه فيصير كالأخبار عن الشرعيات واحتياطاً لهذه العبادة العظيمة التي هي ركن من أركان الإسلام . بخلاف الحج فإنه لا يقع إلا نادراً فلا تخالف قواعد النيات لأجله مع ندرته . المثال الحادي والثلاثون : لا تصح النيابة في شيء من العبادات كالعرفان والإيمان والصلاة والتسبيح والتحميد والتكبير والتحميد والأذان وقراءة القرآن . لأن الغرض بها تعظيم الإله . وليس المنيب معظماً بتعظيم النيابة . واستثنى من ذلك الحج والعمرة في حق العاجزين إما بالموت أو بالهرم أو مرض لا يرجى زواله . ولم يستثن من الصلاة إلا ركعتا الطواف في فسك النيابة لأنها تابعة للفسك . وقد يجوز بالتبعية ما لا يجوز بالأصالة . وكذلك الصيام على الأصح وقد ألحق الاعتكاف بالصيام . وفيه بعد إذ لا نص فيه . ولا مجال للقياس في مثل ذلك . المثال الثاني والثلاثون : من نوى التغل بعبادة من العبادات لم ينقلب تغله فرساً إلا في النسيك . المثال الثالث والثلاثون : من استناب في عمل يقبل النيابة فعمله ناوياً به مستنبيه وقع لمستنبيه إلا في النسيك فإن الضرورة المستأخرة في النسيك على الذمة إذا نوى النسيك أو أحدهما عن مستنبيه . المثال الرابع والثلاثون : إيهام النية بين عبادتين بدنيتين لا تصح إلا في النسيك ، فإن إيهامه الإحرام يصح ثم يصره المحرم إلى من يشاء من النسيك أو أحدهما ويصح إيهام الزكاة والكفارات ، فإن الغالب عليهما المالية كالديون ، المثال الخامس والثلاثون : من علق لإحرامه



بالعبادة على إحرام غيره . مثل أن قال صليت صلاة كصلاة فلان لم يصح إلا في النسكين ، فإذا علق إحرامه على ما أحرم به غيره فإن إحرامه يعتد بما أحرم به غيره وإن كان غير شاعر به ، المثال السادس والثلاثون : خروج وقت العبادة المقدر يجعلها قضاء خطأ كان خروجه أم عمداً إلا في جمع التأخير ، وفي غلط يوم عرفة فإنها تكون أداء . أما في الجمع فلعذر السفر ، وأما في العيد فترتبة فوات الأداء وأما في الحج فللضرر العام مع فوات رتبة الأداء . المثال السابع والثلاثون : من أفسد العبادة بطل انعقادها ووصفها إلا في النسكين إذا أفسدهما بالجماع فإنه يبطل وصفهما وهو الصحة ولا يبطل انعقادهما ، فيلزمه أن يأتي بما كان يلزمه الإتيان به قبل الفساد ، وليس امساك الصائم إذا أفسد صومه من شهر رمضان كذلك ، لأن مفسدة الذك مستمرة في عبادة يلزمه كفارات محظوراتها إذا ارتكبها . ولو جامع المسك في رمضان بعد الفساد لما لزمه كفارة جماعه . لأنه ليس في صوم منعقد إنما هو متشبه بالصائمين ، المثال الثامن والثلاثون : فوات العبادات موجب لقضائها غير ناقل لعبادة أخرى إلا الحج فإن من فاته لزمه الإتيان بعمل عمرة ثم القضاء في العام المستقبل . المثال التاسع والثلاثون : ليس للعبادات كلها التحليل واحد . أما الصلاة فيخرج منها بالتسليم وأما الصوم فلا يتوقف خروجه منه على فعله ولا على اختياره بل ينتهي بانتهاء النهار . وأما الاعتكاف فيخرج منه تارة بانتهاء مدته كالصوم وتارة بالخروج من المسجد بغير عذر ، بخلاف الحج فإنه يخرج منه خروجين أحدهما بالتحلل الأول ، والثاني بالتحلل الثاني

المثال الأربعون : ترتفع أحكام العبادات بموت العابد إلا في النسكين ، فإن المحرم إذا مات لم يحز تخمير رأسه ولاستر بدنه بالخيطة ولا تطيبه وليس هذا استثناء على الحقيقة ، فإن تكليفه قد انقطع بموته ، وإنما ذلك تكليف لمن يتولاه من الأحياء وفي ارتفاع الإحداذ بموت المعتدة خلاف .



المثال الحادى والأربعون : الانتفاع بملك الغير بغير إذنه من غير ضرورة منهي عنه إلا ركوب الهدى المنذور للفقراء ، ودره الفاضل عن ولده ، وكذلك قدر الزكاة من النعم فإن الانتفاع به جائز وإن جعلناه ملكا للفقراء .

المثال الثانى والأربعون : من نذر قربة لزمه القيام بما نذره إلا نذر اللجاج فإنه لما جعل الملتزم بالنذر حائناً على الفعل أوزجراً عنه أشبه اليمين ، فيتخير على قول بين القيام بما نذره وبين السكفارة . وتعين الكفارة على قول آخر ، لقوله عليه الصلاة والسلام « كفارة النذر كفارة اليمين » .

المثال الثالث والأربعون : من نذر أن يحج ماشياً فحج راكباً أو أن يحج راكباً فحج ماشياً فقد بناه بعض أصحاب الشافعى على أن الأفضل هو المشى أو الركوب وبرأه بالأفضل مهما . وقال آخرون لا يبرأ من الفاضل منهما عن المفضول . لأنهما جنسان مختلفان . وهذا هو المختار لا يجانس الركوب

(وأما ماخالف القياس فى المعاوضات وغيرها من التصرفات فله أمثلة)

أحدهما : أن الرضا شرط فى جميع التصرفات إلا أن يتعدد رضا المتصرف والعامل ورضا نائبيهما فإن الحاكم يتصرف فيما لزمه من التصرفات القابلة للنيابة مع غيبته أو امتناعه على كره منهم إيصالاً للحق إلى مستحقه ونقماً للتمتع ببراءته من الحق . وقد فعل ذلك عمر رضى الله عنه بأسيف جهمية . ولا بد لهذا الرضا من لفظ يدل عليه سواء كان مما يستقل به الإنسان كالطلاق والعاق والعفو والابراء ، أما ما لا يستقل به كالبيع والإجارة فإن لم يقم مقام اللفظ عرف تعين لللفظ ، إلا فمين خرس لسانه وتعذرياته فإن إشارته تقوم مقام لفظه للحاجة إلى ذلك . إذ لا مندوحة عنه ولا خلاص منه . وفى إقامة الكتابة مقام اللفظ فى حق الناطق اختلاف . وإن حصل عرف دال على ما يدل عليه اللفظ كالمعاطاة فى محقرات البياعات واستعمال الصنائع وتقديم الطعام إلى الضيفان فى إقامة العرف مقام اللفظ خلاف ، لا شترأ كهما فى الدلالة على الرضا على المقصود .



فإن حصل العلم أو الاعتقاد أو ظن قوى يربى على الظن الذي ذكرناه أقيم ذلك مقام اللفظ لقوة دلالة العرف واطراده . وذلك كدخول الحمامات والقياسير والخانات ودور القضاة والولايات في الأوقات التي اطردت العادة فيها بالجلوس للنصومات والحكومات وقد ذكرنا لذلك نظائر ؛ وإن لم يحصل عرف ولا كتابة تعين اللفظ كما هو في الانكحة ؛ فإن قيل هل يستقل أحد بالتملك والتملك ، وهل يقوم أحد مقام اثنين أم لا ؟ قلنا نعم وله أمثلة : أحدهما الأب يستقل ببيع مال ابنه من نفسه وبيع مال نفسه من ابنه . وكذلك في الإجارة وسائر المعامضات يستقل بتمليك مال ابنه من نفسه وبتمليك مال ابنه لنفسه وإذا فعل ذلك هل يفترق إلى إيجاب وقبول ؟ فيه وجهان : أحدهما نعم ليأتى بصورة العقد . والثاني لا ، لتحقق الرضا فإذا أتى بأحد شقي العقد فقد أتى بما يدل على الرضا من الجانبين ، وكذلك الجد لقوة الولاية ؛ وإن زوج الجد بنت ابنه ابن ابنه فبغير خلاف ؛ مأخذه إن تولى الأب لغيره البيع كان لكثرة وقوعه أو لقوة الولاية ؛ المثال الثاني استقلال الشفيع بأخذ الشقص المشفوع به ببذل الثمن ؛ وهذا استقلال بالتملك والتملك . المثال الثالث : إذا ظفر الإنسان بمجلس حقه بمال من ظلمه فإنه يستقل بأخذه ، فإن الشارع أقامه مقام القابض والمقبض لمسيب الحاجة ، ولو بغير جنس حقه جازله أخذه وبيعه ثم استيفاء حقه من ثمنه فقد قام في قبضه مقام قابض ومقبض ، وقام في بيعه مقام وكيل وموكل وقام في أخذه حقه مقام قابض ومقبض ، فهذه ثلاث تصرفات أقامه الشرع في كل واحدة مقام اثنين . المثال الرابع : المضطر في الخمصة إذا وحد طعام أجنبي أكله بقيمته ، وقد أقامه الشرع مقام مقرض ومقرض لضرورته . المثال الخامس : استقلال المتنطق بتمليك اللقطة إقامة له مقام مقرض ومقرض . المثال السادس : استقلال القاتل بملك سلب القاتل ، واستقلال السارق بملك ما سرقه من دار الحرب ، إذ لا حرمة لأموالهم حتى يشترط فيها رضاهم . وكذلك استقلال الجند بتمليك الغنيمة . وكذلك استقلالهم بأكل أقواتهم من مال الغنيمة



وعلف دوابهم ماداموا في دار الحرب . المثال السابع : استقلال كل فاسخ باسترداد ما بذله وبتمليك ما استبدله . المثال الثامن : استقلال الإمام بارتقاء رجال المشركين .

(المثال الثاني من أمثلة ما خالف القياس في المعاوضات وغيرها من التصرفات)  
 الرضا بالمجهول والإبراء من المجهول لا يصحان . إذ لا يتصور توجه الرضا والإبراء مع الجهالة بالرضا والمبرأ منه . وكما لا يتصور توجه الإرادة إلا إلى معلوم أو مضمون . فمن أهرأ بما لا يعلم جلسه أو قدره برئ المبرأ من القدر المعلوم منه ولا يبرأ من المجهول على الأصح . ومن برأ من المجهول كان هذا مستقياً من قاعدة الرضا . ولأجل قاعدة اعتبار الرضا نهي الشرع عن بيع الغرر إلى ما يشق الاحتراز منه مشقة عظيمة وإلى ما لا يشق الاحتراز منه إلا مشقة خفيفة . وإلى ما بين الرتبين من المشاق عفا الشرع عن بيع ما اشتدت مشقته كالبنديق والفستق والبطيخ والرمان والبيض وأساس الدار المدفون في الأرض وباطن الصبر من الطعام ؛ وباطن ما في الآواني من المائعات ، واجتزأ فيه بالرضا فيما عليه المكلف من الأوصاف ولم يشترط الرضا فيما وراء ذلك لما فيه من المشقة ؛ وأما ما خفت مشقته : كبيع عبد من عبيد وثوب من ثوبين ، وكبيع الثمار قبل بدو صلاحها فهذا لا يصح العقد معه إذ لا يعسر اجتنابه . وأما ما يقع بين الرتبين : كبيع الغائب والجوز واللوز في قشريهما والمسك في فأرته والحنطة في سبلها واللبن في ضرعها فهذا يختلف فيه ، فكما خفت المشقة في اجتنابه كان أولى بأن لا يحتمل في العقد لاضطراب الرضا فيه ، وكما عظمت المشقة في اجتنابه كان أولى بأن لا يحتمل في العقد لاطراد الرضا فيه وكما عظمت المشقة في احتماله كان أولى بتحملة ، والغرر تارة يكون في الصفات : كبيع الغائب المستقصى الأوصاف فإن الغرر باق فيه لأن كل حصة ذكرها مرددة بين الرتبة العليا والرتبة الدنيا والرتب المتوسطات بين ذلك ، وتتفاوت القيم بتفاوت



هذه الصفات ، وتارة يكون الغرر في تعيين المبيع كبيع عبد من عبيد فهذا غرر لاجابة إلى تحمله ، ويستثنى منه بيع صاع من صبرة مجهولة الصيعان فإنه على غرر من تعيين الصاع مشبه ماله أشار إلى صاعين متفرقين فقال بعثك أحد هذين الصاعين إلا أن في بيع صاع من صاعين غرر لاتمس الحاجة إليه إذ يمكنه إيقاع المبيع على عين أحد الصاعين ، ولا يمكن إيقاع البيع على صاع معين من الصبرة ، ولو شرط فضل الصاع من الصبرة لوقع العقد عليه معينا لا أدى إلى مشقة ظاهرة في فصله من الصبرة ، وقد لا يتفق البيع بعد فصله أو يتفق ثم يفسخ البيع في مجلس العقد فيؤدي إلى مشقة في الفصل وإلى مشقة في الرد إلى الصبرة ، فان قيل لو باع صبرة مجهول الصيعان واستثنى منها صاعا فهل يصح هذا البيع ؟ قلنا لا يصح لأن المبيع غير مقدر بالكيل ولا بتخمين العيان فإن العيان لا يخمن المقادير إلا بعد الانفصال ، فلما تعذر التقدير الحقيقي والتخميني في هذه الصفقة حكم بطلانها ، لأن الجهل بتقديرها وتخمينها غرر لاتمس الحاجة إليه وربما وقع الغرر في حصول المقصود عليه مع تحقق وجوده كالفرس المائر والعبد الآبق والجلل الشارد فهذا غرر عظيم في المقصود وأوصافه ولا يصح بيع الحمل لأنه مجهول المالية إذ لا ثقة بحياته ولا بشيء من صفاته ولا ببقائه وسلامته ولأن الحمل يزايد من ملك البائع تزايداً لا ضبط له فيشبهه مالو باع عبداً وشرط نفقته على البائع في مدة مجهولة . وربما وقع الغرر في سلامة المبيع كبيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وله علتان : إحداهما أنه لا ثقة بسلامته لكثرة الجوائح والثانية اغتدائه من ملك البائع بما يمتصه ويحتد به من شجراته إلى أن يبدو صلاحه ، فان قيل فلم جازيعة بعد بدو صلاحه مع أنه يمتد بما يمتصه من ملك البائع إلى أوان جذاذه ؟ قلنا : هذا نزر يسير بالنسبة إلى ما قبل بدو الصلاح مع مسيس الحاجة إلى أكله وبيعه بعد بدو صلاحه ولو لم يجوز ذلك لتعذر على الناس أكل الثمار الرطبة وذلك ضرر عام لم ترد الشريعة بمثله ، وقد يكون الغرر في مقدار المبيع : كالو باع



صبرة على أرض غير مستوية فقد نزل به بعضهم على بيع الغائب وجعل الجهل بالمقدار كالجهل بالوصف ، ومنهم من أبطل العقد ههنا لظن الفرع أن الجهل بالوصف والموصوف أعظم من الجهل بالوصف على حياله ، المثال الثالث : الإقباض يختلف باختلاف المقبوض . فإن كان عقاراً فتخليته من التمكن من أخذه قبض له . وإن كان قليلاً أو موزوناً فقبضه بكيله أو وزنه ثم نقله ، وإن كان غير مكيل ولا موزون فالأصح أن قبضه بنقله إلى موضع عام أو موضع يختص به المشتري ، واستثنى من ذلك الثمار على الأشجار فإن الأصح أن قبضها بتخليتها لما ذكرناه من الحاجة العامة إلى بيعه ليأكلها الناس رطبة ، المثال الرابع : إذا شرط في البيع قطع الملك بطل البيع إلا إذا شرط قطعه بالعتق فإنه يصح على الأصح لشدة اهتمام الشرع بالعتق ، ولذلك كمل مبعضه وسراه إلى أنصباء الشركاء ، ويكون الغرض من هذا البيع حصول ثمرات العتق للمشتري في الدنيا بالولاء ، وفي الآخرة بالإعتاق من النار ؛ ويكون الثواب ثواب ثواب التسبب إلى مثل هذه الفضيلة فإنه تسبب إلى تحصيل مصلحة الحرية في الدنيا والآخرة وإلى تحصيل إعتاق المشتري من النار ، ولو شرط قطع الملك بالوقف ففيه وجهان : أحدهما يصح لأن الوقف قرينة كالعتق ، ولأن ما يحصل من فعله إلى يوم القيامة يربى على مصلحة العتق ، والثاني لا يصح لأن الشرع لم يكمل مبعضه ولم يسره إلى أنصباء الشركاء ؛ المثال الخامس : لا يدخل في البيع الاماتناوله الاسم ، وقد اختلف في الاستثناء من هذه القاعدة ، ولذلك أمثلة : أحدها يثاب العبد للعرف في ذلك ، وهذا لا يصح لأن العرف دال على اطلاقه والمساحة به لا على تملكه ، المثال الثاني : إذا قال بعت هذه الأرض أو هذه الساحة أو رعتكها وفيها بناء أو غراس ، ففي دخولهما في البيع والرمز اختلاف ، والقياس أن لا يدخل لأن الاسم لا يقتضيهما ، المثال الثالث : مفتاح الدار وفي دخوله في البيع والإجارة اختلاف ؛ المثال الرابع : حجر الرخا إذا كان الأسفل منهما مبلياً وفي دخولهما في البيع مذاهب ثالثاً



التفرقة بين الأعلى والأسفل، ولو باع نخلا عليها طلع مؤبر لم يدخل في البيع لأن اسم النخلة لا يتناولها وإن كان غير مؤبر فالقياس أنه لا يدخل لخروجه عن اسم النخلة لكن الشافعي نقله إلى المشتري مع خروجه عن اسم النخلة لاستتارها كأنقل حمل الجارية والبهيمة إلى المشتري لاستتارهما وعملا بقوله عليه السلام «من باع نخلا قد أبرت فتمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع» ومفهوم هذا أن ما لم يؤثر فهو للمشتري، ولا يدخل في البيع ما كان مدفونا في الأرض من الحجارة والكتوز والأحطاب والأخشاب لأنه ليس جزءا منها ولا داخلا في اسمها ولا متصلا بها اتصال الأبنية، فإن قيل فما تقولون فيمن اشترى دارا أو أرضا فوجد فيها شيئا من ذلك فماذا يجب عليه؟ قلنا: ينظر فيما وجدته، فإن أمكن أن يكون من كانت الدار تحت يده هو الدافن أخبره به، فإن ذكر أنه دافنه دفعه إليه لاشتمال يده عليه، وإن لم يمكن أن يكون هو الدافن له سأل من أمكن أن يكون هو الدافن له: فإن لم يعرفه ويئس من معرفته كان ذلك مالا ضائعا يصرفه الواحد في المصالح العامة إن لم يجد إماما عادلا، وإن وجد إماما عادلا صرفه إليه

(المثال السادس من أمثلة ما خالف القياس في

المعاوضات وغيرها من التصرفات)

من جمع في التصرف بين ما يصح وما لا يصح بطل تصرفه فيما لا يصح، وفيما يصح خلاف، واستثنى من ذلك أمثلة أحدها: إذا أوصى بمأزاد على الثلث وقلنا يبطلان وصيته فإنها تصح من الثلث ولا يخرج على الخلاف في البيع والاجارة ونحوهما، المثال الثاني: إذا قال لامرأته وأجنبية أنتما طالقان طلقت امرأته ولا تطلق الأجنبية، المثال الثالث: إذا قال لعبده وأجنبي أنتما حران فإنه يعتق عبده دون الأجنبي

المثال السابع: إذا باع عينين ثم وجد بأحدهما عيبا فأراد أن يفردهما بالرد قبل تلف أحدهما أو بعد تلفه فهل له ذلك؟ فيه خلاف، فإن قلنا يرد قوم التألف



والباقي بما يخصهما من الثمن ورد الباقي مع قيمة التلف ، واستثنى من ذلك المصرة فانه يرد لها ويرد بدل قيمة اللبن صاعا من القمح ، لان اللبن الذي تناوله البيع قد اختلط بما حدث على ملك المشتري من اللبن بحيث لا يعرف قدر كل واحد منهما ، فقدر الشافعي البديل قطعاً للزراع والخصام . وجعله من الثمر لمشاركته اللبن في كونه قوتا ، المثال الثامن : لا يباع المال الربوي المكيل إلا بالكيل ولا يباع رطبه يبابسه إلا في العرايا ، فان الشرع قدره بالخرص ، وقد جوز بيع رطبه يبابسه في بادون خمسة أو سق لمسيس الحاجة إلى مثل ذلك

المثال التاسع : لا تجوز المعاملة على ما جهلت أوصافه لاختلاف رتب الأوصاف في النفاة والحساسة وزيادة المالية ونقصانها بسبب ذلك واستثنى من ذلك السلم لمسيس الحاجة اليه وترك كل وصف من أوصافه على أدنى رتبة ولم يسمح بالزيادة على أدنى الأوصاف إذ لا ضابط لها ، وكذلك جوز الشارع شرط الصفات التي تتعلق بها الأغراض في الثمن والمثمن ، إذ لا يمكن مشاهدتها مع مسيس الحاجة اليها وترك كل وصف منها على أدنى رتبة لما ذكرناه في السلم فلذا شرط في العبد أنه كاتب أو حاسب أو رام أو بان أو نجار أو قصار ، حمل على أقل ما يقع عليه اسم كاتب أو حاسب أو رام أو بان أو نجار أو قصار

المثال العاشر : الحلول شرط في صحة المعاملة على الأموال الربوية والقبض في العوضين شرط في استمرار العقد . واستثنى من ذلك القرض الواقع في الأموال الربوية لمسيس الحاجة اليه ، المثال الحادي عشر : الميت لا يملك لانتفاء حاجته إلى الملك إلا أنه يملك في الموتة الأولى في الارث عن أبيه أو ابنه لانه حائر إلى الاحتياج إلى الملك فثبت له الملك بالارث دفعا لما سيصير اليه من الحاجات ، وأما الموتة الثانية فان لم يكن على الميت دين ولا أوصى بشيء انقطع ملكه بموته لانتفاء الحاجة في الحال والمآل ، وإن كان عليه دين أو أوصى بشيء فهل يبقى ملكه بعد موته لاحتياجه إلى قضاء دينه وتفيذه



وصيته أو ينتقل الملك إلى ورثته بعد موته وتعلق الديون به، أو يكون موقوفاً فإن برئ من الديون وردت الوصايا تبين أنهم ملكوه، وإن أدبت الديون وقبلت الوصايا تبين أنهم لم يملكوه؟ فيه أقوال: فإن قلنا إنهم يملكوه كان تصرفهم فيه كتصرف السيد في رقة العبد الجاني، وتصرف الراهن في المرهون فيه خلاف يجري مثله في تعليق حق الزكاة بمقدارها من النصاب والأول أن يحمل التعلق بالبركة كتعلق الرهن نظراً للبيت فإنه أحق بماله من ورثته، فكان الحجر على ورثته أقرب إلى أداء ديونه وتنفيذ وصاياه والتوثق المتعلق بالأعيان أقسام:

منها التوثق في الزكاة، ومنها التوثق في حبس المبيع على قول، ومنها توثق جناية العبد، ومنها توثق الرهن، ومنها توثق البائع بالبيع في صورة الفلوس ومنها توثق الغرماء بالحجر على المفلس، ومنها التوثق بالحجر على البائع إذا أوجبنا البداءة بتسليم الثمن على المشتري وهذا حجر بعيد، ومنها التوثق بضمان الديون وضمان الوجوه وضمان إحضار ما يجب إحضاره من الأعيان المضمونة وضمان العهدة، ومنها التوثق للصدائق، ومنها التوثق للبيع، ومنها التوثق بحبس الجناة إلى حضور الغيب وإفاة المجانين وبلوغ الصبيان، ومنها التوثق بحبس من يحبس على الحقوق، ومنها التوثق بالأشهاد الواجب على أداء الديون، ومنها التوثق بالحيلولة بين المدعى عليه وبين العين إذا شهد بها شاهدان مستوران، وكذلك حبس المدعى إذا شهد عليه مستوران بالدين أو بشيء يتعلق بدينه، كالحد والقصاص والتعزير، أو بالرق والزوجية إلى أن تزكى البينة أو يخرج مع حد الحاكم في المسارعة إلى استزكاء المستورين المثال الثاني عشر: لا يجوز توكيل الإنسان ولا إذهبه فيما سيملكه إذ لا ينفذ فيما لا سلطان له عليه إلا في المضاربة؛ فإن إذن المالك في بيع ما سيملكه من العروض نافذ إذ لا تتم مصالح هذا المقعد إلا بذلك، إذ لا مندوحة عنه ولا



خلاص منه ، المثال الثالث عشر : من لا يملك تصرفاً لا يملك الاذن فيه ويستثنى من ذلك المرأة فانها لا يملك النكاح وتملك الاذن فيه ، وكذلك الاعمى لا يملك البيع والاجارة على العين ويملك الاذن فيهما ، وأما إيجار نفسه وشراؤها من سيدها وكتابتها عليها لجائز لعله بالمعقود عليه ، ومن لا يملك الانشاء لا يملك الاقرار بما لا يملكه من الانشاءات وقد استثنى منه المرأة لاتملك إنشاء النكاح وتملك الاقرار به ، وكذلك لا يملك مجهول الحرية إنشاء الرق على نفسه ويملك الاقرار به ، ولا يصح البراء بما لا يملكه الانسان ويصح بما ملكه ، وإن وجد سبب ملكه ووجوبه ولم يملك في صحة البراء منه قولان ، ووجه الصحة تقدير الملك والوجوب عند التسبب ، وحكم الضمان في ذلك حكم البراء

المثال الرابع عشر : لا يجتمع الموضان إنما جوزت لمصالح المتعاقدين فلا يختص أحدهما ، وكذلك لا يصح الاجارة على الطاعات كالايمان والجهاد والصلاة ، لأنها لو صحت لاجتمع الاجر والاجرة لواحد ، وإنما جازت الاجارة في الاذان لأن الاجرة مقابلة لما فيه من مجرد الاعلام بدخول الاوقات ، ولما فيه من الاذكار التي يختص أجرها بالموذن ، وأما المسابقة والنضال فإن الغالب فيهما يفوز بالطلب وأخذ السبق لأن الحصول عليها حادث على تعلم أسباب الجهاد الذي هو تلو الايمان ، فإن كان سبق من واحد جاز ذلك لما ذكرناه ، وإن كان من المتسابقين والمتناضلين فلا بد من إدخال محل بينهما تمييزاً لصورة المسابقة المناضلة عن صورة القمار ، كما شرط في النكاح الولي والشهود وتمييزاً لصورة النكاح عن صورة السفاح ؛ المثال الخامس عشر : إيجار المأجور بعد قبضه جائز من أن المنافع لم تقبض ولكن أقام الشرع قبض محالها مقام قبضها في نفسها للحاجة إلى ذلك ، ولو تلفت العين في أثناء المدة لانفسخ العقد فيما بقي لفوات بعض المعقود عليه قبل قبضه ، المثال السادس عشر : إيجار عمر رضى الله عنه أرض السواد بأجرة مؤبدة معدومة مجهولة المقدار لما في ذلك من المصلحة



العامّة المؤبّدة، ولو أجرها ذرية مستأجرها بأجرة مجهولة لم يجوز على الأصح، إذ يجوز للمصالح العامّة ما لا يجوز للخاصّة، وقال ابن شريح ما يؤخذ منه ثمن وهو أيضاً خارج عن القياس؛ ولكن الذي ذكره الشافعي أبعد من القياس، لأن الجهالة واقعة في العوض والم عوض؛ وعلى قول ابن شريح تختص الجهالة بالثمن دون المثلث لكونه خالف النقل في أن عمر أخرجهما من الكفار والإجارة لا تنفسخ بموت المؤجر، وفي مذهب الشافعي إشكال من جهة حكمه بالوقف على أرباب الأيدي بمجرد الرواية من غير بينة قامت على ذلك، ولا إقرار من ذي اليد فإن الأيدي لا تزال في الشرع بمجرد الأخبار الصحيحة، وإنما تزال بينة أو بإقرار ومثل هذا الإشكال وارد عن مالك في أراضى مصر.

المثال السابع عشر: لا يجوز تقطيع المنافع في الإجارة إلا عند مسيس الحاجة فإذا استأجر لبعض الأعمال يوماً خرج أوقات الأكل والشرب والصلاة وقضاء الحاجات عن ذلك لمسيس الحاجة إلى هذا التقطيع، وكذلك لو استأجره للخدمة أو لبعض الأعمال شهراً أو سنة أو جمعة خرجت هذه الأوقات مع اليسالى عن الاستحقاق فإن ذلك لو منع لآدى إلى ضرر عظيم ولو قال استأجرتك من أول النهار إلى الظهر ومن العصر إلى المغرب لماسحت الإجارة، إذ لا حاجة إلى التقطيع وكذلك الاستئجار للحمل والنقل والركوب تنقطع فيه المنافع في المراحل والمنازل الخارجة عن الاستحقاق ومطرّد العادات، وقد أجاز بعض العلماء الإجارة على العقد وعلى الحول القابل لأن المنافع لا تكون في حال العقد إلا معدومة، ولا فرق بين المنافع المتعقبة العقد وبين المنافع المستقبلية والشافعي رحمه الله يجعل المنافع المستقبلية للعقد المتحد تابعة لما يتعقب العقد من المنافع. ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ويجب عنه بأن القليل يتبع الكثير في العقود ولا يجوز أن يجعل معظم المقصود تابعاً لقله فلو أجره عشر سنين لكان ما يستقبل من مقصود العقد تابعاً لما يتعقب العقد من المنفعة التافهة.



(فائدة) كل ما ثبت في العرف إذا صرح المتعاقدان بخلافه بما يوافق مقصود العقد صح، ولو شرط المستأجر على الأجير أن يستوعب النهار بالعمل من غير أكل وشرب ويقطع المنفعة لزمه ذلك، ولو أدخل أوقات قضاء الحاجات في الإجارة مع الجهل بحال الأجير في قضاء الحاجة لم يصح، ولو شرط عليه أن لا يصلى الرواتب وأن يقتصر في الفرائض على الأركان صح ووجب الوفاء بذلك، لأن تلك الأوقات إنما خرجت عن الاستحقاق بالعرف القائم مقام الشرط، فإذا صرح بخلاف ذلك مما يجوز الشرع ويمكن الوفاء به جاز، كما لو أدخل بعض الليل في الإجارة بالنصر عليه، ولو شرط عليه أن يعمل شهراً الليل والنهار بحيث لا ينام ليلاً ولا نهاراً فالذى أراه بطلان هذه الإجارة لتعذر الوفاء به، فإن النوم يغلب بحيث لا يتمكن الأجير من العمل فكان ذلك غرراً لا تمس الحاجة إليه، بخلاف ما لو شرط ذلك في ليلة أو ليلتين، المثال الثامن عشر: أكل الوصى الفقير من مال اليتيم بالمعروف إن جعلناه قرضاً فقد اتحد المقرض والمقترض لأنه مقترض لنفسه ومقرض عن اليتيم وإن لم نجعله قرضاً فقد قبض من نفسه لنفسه، ولا يأخذ أكثر من أجره مثله لأن ذلك مقيد بالمعروف لأن الله تعالى قيد ذلك بالمعروف. المثال التاسع عشر: المخالطة في الطعام جائزة من المطلقين، لأن كل واحد من المخالطين باذل الآخرين ما يأكلونه وإن كان مجهولاً إذ لا يشترط العلم في الإباحة فإن المنافع والعيارى وثمار البساتين جائزة مع الجهل بقدر ما يتناوله المباح له من ذلك وكذلك ما يأكله الضيفان كما ذكرناه، وأما مخالطة الأوصياء وأولياء اليتامى في مثل ذلك فيجوز أن يكون ذلك إباحة في مقابلة إباحة فإن الإباحة في مال اليتيم هي التي لا مقابل لها بخلاف هذه الإباحة ويجوز أن تكون مخالطة المحجور عليهم ومخالطة المطلقين من باب المعاوضة فيكون ما يأكله كل واحد منهم من نصيب غيره في مقابلة ما بذله من نصيب نفسه وإن تفاوت المتقابلان، ولا يجوز للوصى أن يخالط اليتيم بحيث يقطع بأنه أكل من



ماله أكثر مما بذله ، ولذلك قال الله تعالى ( والله يعلم المقسد من المصلح ) أى يعرف المفسد لما يتناوله من تفاوت المقابلة ، والأولى بالولى والوصى أن يخاطب اليتيم بما يعلم أن اليتيم يأكل بقدر ماله أو أكثر منه ، فإن قيل لو كانت المخاطبة من باب المقابلة لأدى ذلك إلى الربا للجهل بالمائة ، ولأن معظم الأطعمة خارج عن حال كمال الماء كقول ، فيجاء عن ذلك أن هذا رخصة من المستثنيات للحاجات العامة فلا يتقاعده عن رخصة العرايا في الجهل بالمائة وخروج الرطب عن حال الكمال . بل لو علمت المفاضلة ههنا بين المخاطلين لجاز في مخالطة غير الأيتام . وكذلك في الأيتام إذ كان ما يأكل اليتيم أكثر من ماله لا حاجة إلى ذلك . المثال العشرون : لا يصح قبض الصبي والمجنون لشيء من الأعيان والديون سواء كان المقبوض لهما أم لغيرهما ، ويستثنى من ذلك ما مست الحاجة إليه ودعت إليه الضرورة ككتاب الصبي والمجنون وما يدفع إليهما من الطعام والشراب ليأكلاه ، وكذلك إرضاع الصبي لما استوجرت المرأة على رضاعه فلا يصح قبضها فيما وراء ذلك ، وقد أجاز الشافعى رحمه الله الخلع على الارضاع ومن طعام الصبي عشر سنين إذا وصف الطعام بصفات السلم فإن سلبت الطعام إلى الولي ثم سلبه إليها لتطعمه الصبي برئت ذمتها ، وإن أذن لها في إطعامه إياه فهذا مما لا تأمس الحاجة العامة ولا الضرورة الخاصة إليه فلا وجه لمخالفة القاعدة فيه لندرته وسهولة الانفكاك منه والانفصال عنه ، ولو قال الإنسان ادفع ديني عليك إلى صبي أو مجنون أو ألقه ففعل لم يبرأ من الدين . إذ لا إبراء منه إلا بقبض صحيح ، ولو وثب صبي أو مجنون قتيلا قاتل أبيهما فى وقوعه قصاصاً خلاف لأن الغرض بالقصاص تقويت نفس الجاني وإزالة حياته بسبب مضمن وقد تحقق ذلك . المثال الحادى والعشرون : لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيها حلال جاز أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة ، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد واستيلاء أهل



الكفر والعناد على بلاد الإسلام . ولا يقطع الناس عن الحرف والصنائع والأسباب التي تقوم بمصالح الأنام .

قال الإمام رحمه الله : ولا يتبسط في هذه الأموال كما يتبسط في المال الحلال بل يقتصر على ما تمس إليه الحاجة دون أكل الطيبات وشرب المستلذات ولبس الناعمات التي بمنازل التمتات . وصورة هذه المسألة أن يجهل المستحقين بحيث يتوقع أن يمر فهم في المستقبل . ولو يتسنا من معرفتهم لما تصورت هذه المسألة لأنه يصير حينئذ للمصالح العامة ، وإنما جاز تناول ذلك قبل اليأس من معرفة المستحقين ، لأن المصلحة العامة كالضرورة الخاصة ، ولو دعت ضرورة واحد إلى غضب أموال الناس ، لجاز له ذلك بل يجب عليه إذا خاف الملاك لجوع أحر أو برد . وإذا وجب هذا لأحياء نفس واحدة فما الظن بإحياء نفوس مع أن النفس الواحدة قد لا يكون لها قدر عند الله ولا يخلو العالم من الأولياء والصديقين والصالحين بل إقامة هؤلاء أرجح من دفع الضرورة عن واحد قد يكون ولياً لله وقد يكون عدواً لله . وقد جوز الشرع أكل اللقطة بعد التعريف ولم يشرط الضرورة . ومن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها ، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها وإن لم يكن فيها إجماع ولا نص ولا قياس خاص ، فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك . ومثل ذلك أن من عاشر إنساناً من الفضلاء الحكماء العقلاء وفهم ما يؤثره ويكرهه في كل ورد وصدر ثم سنحت له مصلحة أو مفسدة لم يعرف قوله فيها فانه يعرف بمجموع ما عهده من طريقته وألفه من عادته أنه يؤثر تلك المصلحة ويكره تلك المفسدة . ولو تتبعنا مقاصد ما في الكتاب والسنة ، لعلنا أن الله أمر بكل خير دقه وجله ، وزجر عن كل شر دقه وجله فإن الخير يعبر به عن جلب المصالح ودرء المفاسد . والشر يعبر به عن جلب المفاسد ودرء المصالح . وقد قال تعالى (ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل



مثقال ذرة شرأيره) وهذا ظاهر في الخير الخالص والشر المحض . وإنما الإشكال إذا لم يعرف خير الخيرين وشر الشرين أو يعرف ترجيح المصلحة على المفسدة أو ترجيح المفسدة على المصلحة أو جهلنا المصلحة والمفسدة ، ومن المصالح والمفاسد ما لا يعرفه إلا كل ذى فهم سليم وطبع مستقيم يعرف بهما دق المصالح والمفاسد وجلهما ، وأرجحهما من مرجوحهما ، وتفاوت الناس في ذلك على قدر تفاوتهم فيما ذكرته ، وقد يغفل الحاذق الأفاضل عن بعض ما يطلع عليه الآخر في المفضول ولكنه قليل ، وأجمع آية في القرآن للبحث على المصالح كلها والزجر عن المفاسد بأسرها قوله تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) فان الألف واللام في العدل والإحسان للعموم والاستغراق . فلا يبقى من دق العدل وجله شيء إلا اندرج في قوله (إن الله يأمر بالعدل) ولا يبقى من دق الإحسان وجله شيء إلا اندرج في أمره بالإحسان . والعدل هو التسوية والإنصاف . والإحسان : إما جلب مصلحة أو دفع مفسدة وكذلك الألف واللام في الفحشاء والمنكر والبغى عامة مستغرقة لأنواع الفواحش ولما يذكر من الأقوال والأعمال . وأفراد البغى وهو ظلم الناس بالذكر مع اندراجهم في الفحشاء والمنكر للاهتمام به فان العرب إذا اهتموا أتوا بسميات العام . ولهذا أفرد البغى وهو الظلم مع اندراجهم في الفحشاء والمنكر للاهتمام به كما أفرد إيتاء ذى القربى بالذكر مع اندراجهم بالعدل والإحسان

(فائدة) الإحسان لا يخلو عن جلب نفع أو دفع ضرر أو عنهما . وتارة يكون في الدنيا ، وتارة يكون في العقبى : أما في العقبى فتعليم العلم والفتيا والإعانة على جميع الطاعات وعلى دفع المعاصي والمخالفات ، فيدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باليد واللسان ، وأما في الدنيا فبالإرفاق الدنيوية ودفع المضار الدنيوية ، وكذلك إسقاط الحقوق والعفو عن المظالم . وقال بعض العلماء ينبغي أن لا يعنى عن



الظالم كيلا يجترئ على المظالم وهو بعيد من القواعد، لأن الغالب من يعنى عنه أنه يستحق ويرتدع عن الظلم ولا سيما عن ظلم المعافي وقد وصف الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه لا يجزى بالسيئة السيئة . ولكن يعفو ويصفح مع أن الجرأة عليه أفتح من كل جرأة ولأن العفو لا يؤدي إلى الجرأة غالباً إذ لا يعفو من الناس إلا القليل وقد مدح الله العافين عن الناس وهو عفو يحب العفو، وقد رغب في العفو بقوله ( فن عفا وأصلح فأجره على الله ) وقال في القصاص ( فن تصدق به فهو كفارة له ) وقال بعضهم لو أرخص الناس في السر على الناس وساعهم في البيع وساعهم في الثمن من ذلك لما يؤدي إليه من كساد أهل سوقه وهذا أيضاً بعيد فإن الذين يساعون من المشتريين أكثر من الكاسدين من أهل السوق فلا ترجح مصالح خاصة على مصالح عامة ، وقد قال عليه الصلاة والسلام « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا قضى سمحاً إذا اقتضى »

المثال الثاني والعشرون : الكتابة وهي خارجة عن القياس فإنها في الحقيقة هي بيع ملك السيد وهو الرقبة بما يملكه من اكتساب العبد لكن الشرع قدره لا كساب خارجة عن ملك السيد . وجعل الأعمال الواقعة بينه وبين السيد كالمعاملة الواقعة بين السيد وبين الأجنبي تحصيلاً لمصالح العتق . ولكن مذهب الشافعي رحمه الله مشكل من جهة أنه شرط في الكتابة التجيم بنجمين . ولو كاتبه على ثمن درهم وأجله مثلاً بشهر لم يصح عند الشافعي مع كونه أقرب إلى تحصيل العتق ؛ وهذا لا يلائم أوضاع العقود لأن كل ما كان أقرب إلى تحصيل المقصود من العقود كان أولى بالجواز لقربه إلى تحصيل المقصود . وقد خولف في ذلك ومنع أيضاً من الكتابة الحالة مع كونها مقتضية لتعجيل تحصيل المقصود . وقد علل ذلك بمعجز الكاتب عن النجوم الحالة وقد رد ذلك بالبيع من المفلس . وأجيب عنه بأنه يملك المبيع فيكون موسراً به وهذا لا يستقيم فإنه لو اشترى ما يساوي درهما واحداً بمائة درهم حالة فإن البيع يصح مع عجزه عن معظم الثمن . وكذلك



لو تباع اثنان عيناً غائبة والمشتري معسر، وهما في برية ومسافة بعيدة فإن المشتري عاجز عن تسليم الثمن في الحال. والبيع مع ذلك صحيح

المثال الثالث والعشرون: اعلم أن الله قسم أموال المصالح العامة على قدر الحاجات والضرورات، وقسم الغنائم أيضاً على قدر الحاجات: فجعل للراجل سهماً واحداً لأن له حاجة واحدة، وجعل للفارس ثلاثة أسهم لأن له ثلاث حاجات: حاجة لنفسه؛ وحاجة للفرس، وحاجة لسائس فرسه. وكذلك موارد البنين والبنات والإخوة والأخوات على قدر الحاجات: فجعل للإناث من هؤلاء سهماً واحداً. وجعل للذكر سهمين سهمين. لأن للذكر في الغالب حاجة لنفسه وحاجة لزوجته. وللأنثى في الغالب حاجة واحدة لأنها مكفولة في الغالب. والرجل كافل في الغالب. لكن خولف هذا القياس في الإخوة من الأم: فسوى فيهم بين ذكورهم وإناثهم من جهة إدلائهم بالأم؛ وسوى بين الأب والأم: فجعل لكل واحد منهما السدس مع وجود الأولاد. وفضل الأب مع الأم مع تقدمهم، وقدم الأبناء على الآباء في التعميب لأن الابن بضعة من الأب وبعض له فكان بعض الميت أحق بماله من أبيه لأنه أقرب إليه؛ ويقدم الآباء على الإخوة والأخوات؛ لأنهن بضعة من الأموات؛ لكن خولف القياس فيما إذا مات عن مائة وخمسين درهما وعن مائة بنت وأخت واحدة من أبويه؛ فإن الأخت تفوز بالثلث وهو أضاعف ما يحصل للبنات مع قريبن، إذ يحصل لكل بنت درهم واحد؛ ويحصل للأخت خمسون درهما مع كون البنت بضعة للميت وبعضاً له. والأخت بضعة من الجد مع بعده، وهذا موغل في البعد عن القياس، وكذلك خولف القياس في الإخوة مع الجد لأن كل واحد منهما يدلى بالأب والأخ أولى بالأب المدلى به، والجد ليس كذلك، ولهذا جعل الشافعي الأخ في باب الولاء مقدماً على الجد على قول، لكنه بضعة من المدلى به؛ ولولا إجماع الصحابة على أن الأخ لا يقدم على الجد في الإرث



أقال بتقديم الآخر كما قال به في الولاء . المثال الرابع والعشرون : الأحداث المطاقون مستقلون التصرف في منافع أموالهم وأجسادهم ، واستثنى من ذلك تزويج المرأة نفسها لما في مباشرتها ذلك من المشقة والحرج والاستحياء ، ولا سيما في حق المحضرات بحضرة شهود النكاح ، وكذلك إجبار الأب البكر المستقلة مخالف لقاعدة التصرف في منافع الحر بغير اختيار لكنه جاز للآباء والأجداد ، لمبا فيهم من الاستصلاح وتحصيل مقاصد النكاح

المثال الخامس والعشرون : قول الرجل لزوجته إن أعطيتني ألفا فأنت طالق ففعلت فانها تطلق ، وهو مشكل لأنه إن حمل الاعطاء على الإقباض من غير تمليك فينبغي أن تطلق ولا يستحق شيئا كما لو قال إن أقبضتني ألفا فأنت طالق وإن أراد إعطاء التملك فكيف يصح التملك بمجرد الفعل . فإن قيل قد قام تعليق الطلاق على الإعطاء من الإيجاب ، قلنا فكيف يصح أن يكون الإيجاب بالفعل وقاعدة الشافعي أن العقود لا تتمعد إلا بالأفعال ، ولو قال إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته ألفا من غير النقد الغالب ، وقع الطلاق ووجب الإبدال بألف من الغالب ، وهذا في غاية الاشكال ، لأن الطلاق إن علق على غير الغالب لم يجب إبداله ، كما لو نص عليه ، وإن علق على الغالب فيدبني أن لا يقع الطلاق بغير الغالب لأن الشرط لم يوجد ، المثال السادس والعشرون : لا يجوز إسقاط شيء من حقوق المولى عليه بجانا ويستثنى بعد ذلك عفو الولى المجبر عن نصف الصداق قبل الدخول لما في المسامحة من وليها ، المثال السابع والعشرون : من أنلف شيئا عمدا بغير حق لزمه الضمان جبرا لما فات من الحق ، ويستثنى من ذلك صور : إحداها ما أنلفه الكفار على المسلمين من النفوس والأموال فانهم لا يضمنون لما في تضمينه من التفتير عن الاسلام وإتلافهم إياه محرم لانهم مخاطبون بفروع الاسلام . الصورة الثانية ما يتلفه المرتدون في حال القتال ، وفي تضمينه مع تحريمه اختلاف من جهة أن التضمين منفر من الاسلام ، ولكن الردة



لا نعم عموم الكفر الأصلي ، الصورة الثالثة ما يتلفه البغاة على أهل العدل في حال القتال فانهم لا يضمنونه على قول لما فيه من التنفير عن الطاعة والاذعان ، وعلى قول يضمنون لانحطاط رتبة التنفير عن الاسلام ، ولا يتصف إلتلافهم بتحليل ولا تحريم ولا إباحة لأنه خطأ معفو عنه . الصورة الرابعة : ما يتلفه العبيد على السادة فانهم لا يضمنونه مع تحريم إلتلافهم وفي هذا إشكال لأن إيجاب ما يتلفه العبيد في ذمتهم لا يمنع منه شرع ولا عقل ؛ ولا فرق بين السادة وغيرهم في ذلك ، وكذلك قولهم لا يثبت للسيد دين في ذمة عبده لوجه له ، وأما ما يتلفه العبد على غير سيده فانه يتعلق برقبته خلافا لأهل الظاهر ، وهذا مشكل من جهة لأن السيد لم يتلف شيئا ولا تسبب إلى إلتلافه والذي تقتضيه القواعد أن يثبت في ذمة العبد ولا يتعلق برقبته ، ولا وجه لقول من قال إنما وقع التعلق برقبته لتفريط السيد في حفظه فصار كالثيمة إذا قصر صاحبها في حفظها فألفت شيئا ، لأن التعلق بالرقبة في عبيد الصبيان والمجانين ثابت مع أنه لا ينسب إليهم تقصير بسبب ولا مباشرة ولا شرط ، والتقصير في حفظ الدابة لا يختص بمالكها بل يعم من قصر في ضبطها وحفظها ، من مالك أو غالب أو مودع أو مستعير أو مستأجر .

الصورة الخامسة : أن الإمام والحاكم إذا أتلقا شيئا من النفوس أو الأموال في تصرفهما للمصالح فانه يجب على بيت المال دون الحاكم والامام ، ودون عواقلهما على قول الشافعي ، لأنهما لما تصرفا للمسلمين صار كأن المسلمين هم المتلقون ولأن ذلك يكثر في حقهما فيتضرران به ويتضرر عواقلهما . الصورة السادسة : أن الجلاد إذا قتل بالحد أو القصاص من لا يجوز قتله في نفس الأمر فانه لا يطالب بشيء من ضمان ذلك مع كونه غير ملجئ إلى الإلتلاف ، ومن وضع يده خطأ على مال غيره لزمه ضمانه إلا الأحكام وأمناء الأحكام فيما يتعلق بمعهدة مابعده ، لأن ذلك لو شرط لزهّد الناس في البيع بطريق الحكم ونيابة الحكم ، المثال الثامن والعشرون : إهدار الضمان مع التسبب وقد ذكرنا أن الضمان يجب تارة بالمباشرة



وتارة بالتسبب واستثنى من ذلك صور يشق الاحتراز منها وتدعو الحاجة إلى التسبب اليها؛ إحداهما : إرسال البهائم للرعى بالنهار فانه لا يضمن ما يتلفه لما في تضمنه من الضرر العام ، الصورة الثانية : اذا أوقد في داره ناراً على الاقتصاد المعتاد فطار منها شرراً فأتلف شيئاً بالاحراق فانه لا يضمن لما ذكرناه ، الصورة الثالثة اذا سقى بستانه على الاقتصاد في مثله فسرى الى جاره فأفسده شيئاً فلا ضمان عليه ، الصورة الرابعة : اذا ساق دابته على الاقتصاد في الأسواق فأثارت غباراً أو شيئاً من الاو حال والإيذاء فأفسد ذلك شيئاً فلا ضمان ، الا أن يزيد على الاقتصاد في السوق ولو ساق في الأسواق ابلا غير مقطورة أو ركب دابة نزقة لا يؤثر فيها كبح اللجام لزمه الضمان لخروج ذلك عن المعتاد ، ولو بالت أورات في الطريق فتلف بذلك إنسان أو غيره فلا ضمان ، وإن وقفها فزاد انتشار بولها وروثها بسبب وقفها فان كان الطريق واسعاً لم يضمن ، وإن كان ضيقاً لزمه الضمان ، المثال التاسع والعشرون : الأصل في الضمان أن يضمن المثل بمثله ، والمتقوم بقيمته ، فان تعذر المثل رجع إلى القيمة جبراً للبالية ، ولو شرب المضطر ماء لأجنبي له قيمة خطيرة حيث شربه ضمنه لمستحقه بقيمته إذا رجع إلى المصر إذا لاقية لمثله في الأمصار ، وإن كانت له قيمة فهي خسيصة . المثال الثلاثون : الذكاة واجبة في الحيوان المأكول قليلاً لما فيه من الدم النجس ، واستثنى من ذلك ما لا يقدر على ذكاته من الوحوش والطيور وشوارد الانعام ، فان جرحها يقوم مقام ذكاتها لتعذر ذكاتها وكذلك لو سقط بعير في بئر يتعذر رفعه منه وأمكن طعنه في بعض مقاتله حل بذلك . وهذا وأمثاله داخل في قول الشافعي : بليت الأصول على أن الأشياء إذا ضاقت اتسعت ؛ يريد الأصول قواعد الشريعة ، بالاتساع الترخيص الخارج عن الاقيسة وطرده القواعد . وعبر بالضييق عن المشقة .

(فائدة) إذا سقط الصيد وفيه حياة مستقرة : فان كان بحيث لو سعى اليه صدوا لأدرك ذكاته فلم يفعل ذلك حرم ، وإن لم يمكن ذلك حل وإن بقى على حياة



مستقرة . ولا يلزمه أن يجهد نفسه ليدرك ذكاته . بل يعدو إليه عدوا كعدو الصيادين . المثال الحادى والثلاثون : إذا ظهر في نصيب أحد المقتسمين حق معين لإنسان كبيت من دار يطلب القسمة لخروجها عن حقيقتها فإن القسمة لإفراد ما يستحق كل واحد من المقتسمين ولا يحق له ههنا ولو خرج ذلك في قسمة الغنائم وعسر إبطالها أكثرهم لم يحكم بإبطالها ، وعوض من وقع المستحق في نصيبه من سهم المصالح العامة كافي نقض القسمة مع كثرة الجند من العسر ولو كان الجند قليلا كعشرة مثلا فينبغى أن تبطل القسمة إذلا عسر في إعادتها : المثال الثانى والثلاثون : من ملك شيئا ثم أعرض عنه وتركه لغيره لم يزل ملكه عنه إلا الغنائم إذا ترك حقه من الغنيمة فانه يسقط حقه ويبطل ملكه لأن مقصود الجهاد الأعظم إنما هو إعلاء كلمة الدين ، وملك الغنائم تابع لذلك غير مقصود فاذا أعرض عنه سقط لأنه غير مقصود . ولينحصر الجهاد لنصرة الدين وإعلاء كلمة رب العالمين . المثال الثالث والثلاثون : لا يجوز تعطيل الإنسان عن منافع وأشغاله واستثنى من ذلك تعطيل المدعى عليه إذا استدعاه الحاكم بطلب خصمه لاحتضاره لموافيه من المصلحة العامة ، وكذلك تعطيل الشهود إذا استحضروا لماتعين عليهم أدأوه ، وكذلك استحضارهم للمالائيم إلا بالشهادة كالنكاح لأنها حقوق واجبة فصار كتعطيلهم فيما لا يشر من حقوق الله إلا بالتعطيل : كالغزوات والجمعات وتغيير المنكرات . المثال الرابع والثلاثون : لا يستوفى أحد حق نفسه بالضرب واستثنى من ذلك العبد والامة إذا استغنى من خدمة السيد والقيام بحقوقه ولم يرتدعا بالوعظ والكلام ، وكذلك المرأة الناشئة على زوجها ، وهو أن يضربها لاستيفاء حقه والضرب في هذا كله غير مبرح ويختلف باختلاف المضروب في الضعف والقوة . المثال الخامس والثلاثون : من قدر على استيفاء حق له مضبوط معين فله استيفاؤه كالتزاع المنصوب من غاصبه ، والمسروق من سارقه ، ويستثنى من ذلك القصاص لا يستوفى إلا بحضرة



الامام لأن الانفراد باستيفائه محرك للفتن، ولو انفرد بحيث لا يرى فينبغي أن لا يمنع منه، ولا سيما إذا عجز عن إثباته. وكذلك لا يستوفى حد القذف إلا بحضور الامام، ولا ينفرد مستحقه باستيفائه لأنه غير مضبوط في شدة دفعه وإيلامه وكذلك التعزير لا يفوض إلى مستحقه إلا أن يضبطه الامام بالحبس في مكان معلوم في مدة معلومة فيجوز له أن يتولاه المستحق، وكذلك لا يجوز تفويض الحد والتعزير إلى عدو المحدود والمعز، لما يخشى في ذلك من مجاوزة الشرع في شدة الضرب، وكذلك لا يفوض إلى الآباء والأبناء لاتهمهم في تخفيفه عن القدر المشروع. ولو فوض الإمام قطع السرقة إلى السارق، أو وكل المجنى عليه الجاني في قطع عضو القصاص فوجهان: أحدهما يجوز لحصول المقصود باستيفائه والثاني لا يجوز لأن الاستيفاء لغيره أضر له كما قالت الزباء لما مصت السم من خاتمها: .بيدي لا يديك يا عمرو ولو أوجر رجلا سبها مدقفا قتلته فأمره ولي القصاص بأن يشرب مثل ذلك السم، فينبغي أن يخرج على الوجهين، وقد قدمنا نظائر كثيرة لما خالف القواعد والأقيسة لما فيه من جلب المصالح العامة والخاصة. والشريعة كلها مصالح من رب الأرباب لعباده فياخية من لم يقبل فصحه في الدنيا والآخرة

ارض لمن غاب عنك غيبته فذاك ذنب عقابه فيه

وكفى بالإنسان شرفا أن يتزين بطاعة مولاه فيما أمره ونهاه: وكفى به شرا أن يؤثر هواه على طاعة مولاه (بئس للظالمين بدلا)، (ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون)

### (فصل في الأذكار)

ينبغي للإنسان أن يختار من الأذكار أفضلها، ومن الأقوال والأفعال أشرفها، ويأتي بالأفضل في أحبائه التي شرع فيها، ويأتي بالمفضول في وقته الذي ضرب له، وإذا جمع بين الدعاء والثناء بدأ بالثناء كما في ثناء الفاتحة ودعائها



وكذلك دعاء السجود بعد التسبيح والثناء، وقد نهى عن بعض القرآن في بعض الاوقات كما نهى عن القرآن في الركوع والسجود وعن الثناء في القعود بين السجدين ، وعن الصلاة في بعض الاماكن والازمان ، وعن الصوم في بعض الايام : أما النهى عن العبادة المؤدية إلى الملامة والسامة فلأنه يؤدي إما إلى استئثارها وكراهيتها لثقلها ، أو لأنه يؤدي إلى أن لا يفهم أقوالها ، فيذهب إلى أن يستغفر لذنبه فيسب نفسه ويدبى أن لا يلبسها وقلبه ساء عنها ، ولا لاه عن المقصود منها . فإن قيل : أيما أفضل قراءة تبت أم سورة الكافرون أو الاشتغال بالباقيات الصالحات وهي : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، مع أن الباقيات الصالحات متعلقة بالله وهي ثناء عليه ، وتبت متعلقة بأبي لهب وبالكفار . والقول يشرف بشرف متعلق ؟ فالجواب ما ذكرناه من أنه قد تكون القراءة أفضل من جميع الأذكار كالقراءة في قيام الصلاة ، وقد تكون الأذكار أفضل من القراءة في بعض الأحوال ، بل تكره القراءة في بعض الأحوال : كالقراءة في الركوع والسجود والقعود ، وكذلك قد يكون الثناء أفضل من القراءة والأذكار في بعض الأحوال كدعاء القنوت والدعاء بين السجدين ، فإذا كان الوقت قابلاً للأذكار وقراءة القرآن بحيث لو أتى بأحدهما لم ينه عنه فهل تكون قراءة ما يتعلق من القرآن بغير الإله أولى من الأذكار لحرمة القرآن ولذلك لا يجوز للجانب قراءة ويأتي من الأذكار بما شاء ، أو تكون الأذكار لتعلقها بالإله أولى مما يتعلق بغير الإله ؟ فالذي أراه أن الأذكار أولى نظراً إلى شرف متعلقها وهو المقصود من الكلام ، وأما ما يشتمل من القرآن على الأذكار والثناء : كآية الكرسي ومسورة الإخلاص وغيرهما من الآيات المشتملة على التمجيد والتحميد والثناء الخالص والعام فينبغي أن يكون أفضل من الأذكار إلا أن يحكى بالأذكار لفظ القرآن ومعناه فيلنجد يجمع له الشرفان فيكون أفضل .



واعلم أن المعارف والعبادات مقاصد ووسائل إلى ثواب الآخرة ، والنظر إلى الله تعالى من أعلى مقاصد الآخرة ، وكذلك رضوانه وتسليمه على عباده من أعلى المقاصد ، والتسليم في الدنيا وسيلة إلى حصول السلامة ، وكذلك الشفاعات والدعوات والخوف وسيلة إلى الكف عن العصيان ، والرجاء وسيلة إلى الطاعات وحسن الظن بالرحمن ، والتوكل مقصود من كل وجه ، ووسيلة من وجه ، والحب والاجلال مقصودان ، والمقصود وسائل إلى كل مطلوب من الوسائل والمقاصد ، والأكل والشرب وسيلة إلى تحصيل الاعتناء والارتواء والشفاء ، والحياء وسيلة إلى الكف عن القبايح ، والغضب وسيلة إلى دفع الضيم وشهوة الجماع وسيلة إليه ، وهو وسيلة إلى كثرة النسل ، كما أن شهوة الطعام والشراب وسيلة إلى الأكل والشرب اللذين هما وسيلتان إلى الاعتناء والارتواء وبذلك المال في القربات وسيلة إلى مصالح المبدول له العاجلة ، وإلى مصالح البازل الآجلة ، وإنما فضل الذكر على سائر الأعمال لأنه مقصود في نفسه ووسيلة إلى حصول الأحوال الناشئة عنه التي تلتزم عنها الاستقامة في الأقوال والأعمال ، وأفضل الأذكار ما صدر عن استحضار صفات الكمال ونعوت الجلال . ودونهما ذكر الإنعام والافئدة الذي هو وسيلة إلى الحب والشكر وذكر الثواب والعقاب اللذين هما وسيلتان إلى ترك العصيان ليسا بمقصودين إلا للحث على الطاعة والإيمان . وذكر الجنان أفضل من ذكر اللسان لأنه منشأ الأحوال . وقد يحضر ذكر الصفات الموجبة للأحوال من غير قصد ولا تكلف استحضار . وذلك غالب من الأنبياء والأولياء وغلبته على الأنبياء أكثر منها على الأولياء ولما عسر ذلك في حق عامة الخلق سقط عنهم في الصلاة وفي سائر الأوقات ، لأنه لو لم يسقط عنهم لما سحت صلاتهم ولا أجبت دعواتهم ، ولما كانت مصلحته أعظم المصالح اقتضى عظم مصالحه أن يجب لسكته لما تعذر على أعظم الخلق سقط رفقاً بهم ورحمة ، وأما من قدر وتمكن منه



فيجوز أن يجب عليه تحصيل المصالحه، ويجوز أن يسقط عنه كما يسقط عن غيره (فائدة) الأذكار المشروعة أفضل من الأذكار المخترة، وكذلك الاقتصار على الدعوات الصحيحة المشروعة أولى من الدعوات المجموعات وإن كانت جائزة، وكذلك التعبير عن معاني القرآن بما جاء فيه من الكلمات أولى من التعبير عن ذلك بالمراجعات إلا أن يكون الغرض البيان، وكذلك لا يطلق على الإله من المرادفات إلا ما أطلقه على نفسه وأوصى في كتابه أو سنة نبيه وكذلك لا يعبر عن طاعاته وعباداته إلا بما سماها به: كالفجر والظهر والعصر والمغرب والمشاء والجمعات، وكذلك الحج والعمرة والاعتكاف، وكذلك لا يقال خطرت عليكم أمهاتكم: ولا يقال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبيح والمباح له بدل قوله المحلل والمحلل له، بل الأدب التعبير عن المعاني بما عبر العظماء عنها موافقة لهم وإجلالاً لهم، وكذلك تنزيه القلوب والألسنة التي جرى فيها ذكر الإله على أن يذكر بها سواه إلا بقدر ما تدعو الحاجة إليه، وتحت الضرورة عليه

### (فصل في السؤال)

يشرف السؤال بشرف المستول عنه: فالسؤال عن الله وصفاته أفضل من كل سؤال لأنه وسيلة إلى معرفة ذاته وصفاته قال الله تعالى (فاسأل به خبيراً) ثم السؤال عما تمس الضرورة أو الحاجة إليه من أحكامه. وكذلك السؤال عما يلازمه المكلف من مجهول الأقوال والأعمال. ثم السؤال عن معرفة مصالح ما يعزم عليه. فإن كان من المصالح المقدمة قدم. وإن كان من المصالح المؤخرة أخر. وإن جهل أهو من المصالح المقدمة أم المؤخرة فلا يقدم حتى يعلم الأصح من تقديمه وتأخيريه. وأما سؤال الشيء وطلبه: فإن كان المطلوب محرماً فسؤاله حرام. وإن كان مكروهاً فسؤاله مكروه. وإن كان واجباً فسؤاله واجب. وإن كان مندوباً فسؤاله ندب. وأما طلب المباح: فإن كان مما لا يتأذى المطلوب منه ببذله ولا رده فلا بأس به كالسؤال عن الطريق وعن اسم الرفيق، وإن كان مما يتأذى



يبدله المستول منه ويخجل إذا رده فهذا مكروه وإن كان السائل قادراً على تحصيله بغير مسألة من جهة أنه يخجل المستول أن يرده فيتأذى بمشقة الخجل ويستحي إذا منعه : إما لبخله ، وإما لحاجته ، وإن كان عاجزاً عن تحصيله مع مسيس الحاجة إليه فلا بأس بسؤاله ، كما سأل موسى والخضر عليهما السلام الضيافة من أهل قرية لثام فلم يضيئوهما . فإن قيل قد قال عليه السلام في حديث قبيصة : « إن المسألة لا تجل إلا لأحد ثلاثة ، رجل تحمل حمالة فخلت له المسألة حتى يقضيها ثم يمك ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فخلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجaman قومه : لقد أصابت فلانا فاقة فخلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - » **سواء** من ياقبيصة من المسألة سحاً يأكلها صاحبها ، فجعل ما هذا ذلك سحاً قلنا : ذلك محمول على أن يسأل الزكاة من ليس أهلها ، وذلك من الطلب المحرم ، وقد سأل جماعة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأصحاب والتابعين فلم ينكروا عليهم الرسول ولا أحد من الأصحاب والتابعين ، ولكن يجاب عن ذلك بأنها وقائع أحوال ، ولعل الرسول والأصحاب شاهدوا من ضعف السؤال وقرائن الأحوال ما يجوز لهم السؤال ، فلو كانوا ممن تظهر منهم القدرة على كسب الكفاية لصحة أجسامهم وقوة أبدانهم ولم ينكروا عليهم لحصل الغرض ، وقد يسأل الكريم الأريحي ما هو محتاج إليه فيتأذى بمنعه وبذله ، وهذا معروف عند أهل الكرم والمروءات ، وكيف يفلح من عود نفسه السؤال مع ما جاء فيه من الوعيد والإنكار ، وما يكره السؤال عنه سؤال مالا حاجة إليه من الفضول ، وأما السؤال عن عورات الناس لغير مصلحة شرعية فحرم داخل في قوله : ( ولا تجسسوا ) وإن كثيراً من أهل المروءات ليعز عليهم أن يسألوا عن الطرقات مع أنه لا يضر

### (فصل في البدع)

البدعة فعل مالم يمهّد في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي منقسمة إلى



بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة . وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة، والطريق في معرفة ذلك أن تعرض البدعة على قواعد الشريعة : فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة والبدع الواجبة أمثلة .

أحدها : الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وذلك واجب لأن حفظ الشريعة واجب ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفة ذلك، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب، المثال الثاني : حفظ غريب الكتاب والسنة من اللغة . المثال الثالث : تدوين أصول الفقه، المثال الرابع : الكلام في الجرح والتعديل لتمييز الصحيح من السقيم، وقد دلت قواعد الشريعة على أن حفظ الشريعة فرض كفاية فيما زاد على القدر المتعين، ولا يتأتى حفظ الشريعة إلا بما ذكرناه .

والبدع المحرمة أمثلة . منها : مذهب القدرية ، ومنها مذهب الجبرية ، ومنها مذهب المرجئة، ومنها مذهب المجسمة، والرد على هؤلاء من البدع الواجبة والبدع المندوبة أمثلة . منها : إحداث الربط والمدارس وبناء القناطر، ومنها كل إحسان لم يمهّد في العصر الأول، ومنها : صلاة التراويح، ومنها الكلام في دقائق التصوف، ومنها الكلام في الجدل في جمع المحافل للاستدلال في المسائل إذا قصد بذلك وجه الله سبحانه .

والبدع المكروهة أمثلة : منها زخرفة المساجد، ومنها تزويق المصاحف ؛ وأما تلحين القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع العربي، فالأصح أنهم البدع المحرمة والبدع المباحة أمثلة . منها : المصافحة عقيب الصبح والعصر، ومنها التوسع في اللذيق من المآكل والمشارب والملابس والمساكن، ولبس الطيالة، وتوسيع الأكام ؛ وقد يختلف في بعض ذلك، فيجمله بعض العلماء من البدع المكروهة،



ويجعله آخرون من السنن المفعولة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإبعده وذلك كالأستعاذة في الصلاة والبسلة .

### (فصل في الاقتصاد في المصالح والخير)

الاقتصاد رتبة بين رتبتين ، ومنزلة بين منزلتين ، والمنازل ثلاثة : التقصير في جلب المصالح ، والإسراف في جلبها ، والاقتصاد بينهما قال الله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) وقال (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) وقال حذيفة : الحسنة بين السيئتين . ومعناه أن التقصير سيئة ، والإسراف سيئة ، والحسنة ما توسط بين الإسراف والتقصير ، وخير الأمور أوسطها . فلا يكلف الإنسان نفسه من الخيور والطاعات إلا ما يطيق المداومة عليه : ولا يؤدي إلى الملالة والسآمة ، وقال عليه السلام في قيام الليل «ليصل أحدكم نشاطه فإذا وجد كسلاً أو فتوراً فليقعد» - أو قال فليرقد - ومن تكلف من العبادة ما لا يطيقه فقد تسبب إلى تبغيض عبادة الله ، ومن قصر عما يطيقه فقد ضيع حظه مما ناله الله إليه وحته عليه ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التنطع في الدين وقد هلك المتطمعون ، وأنكر على عبدالله بن عمرو بن العاص التزامه قيام الليل ، وصيام النهار ، واجتتاب النساء وقال له «أرغبت عن سني؟» فقال : بل سترك أبني ، قال «فاني أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأنكح النساء ، فمن رغب عن سني فليس مني» ، وقد نهى الله عثمان بن مظعون وأصحابه عما عزموا عليه : من سرد الصوم وقيام الليل والاختصاص ، وكانوا قد حرموا على أنفسهم الفطر والنوم ظناً أنه قربة إلى ربهم ، فتهام عن ذلك لأنه غلو في الدين واعتداء عما شرع فقال (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) والتقدير ولا تحرموا تناول ما أحل الله لكم من الأكل والشرب والنوم والنكاح ولا تعتدوا بالاختصاص إن الله لا يحب المختصين أولاً لا يحب المعتدين بالاختصاص



وغيره، وقال بعض المفسرين ولا تعتدوا بما التزمتموه: أى ولا تعتدوا الاقتصاد إلى السرف وإنما عزموا على ذلك تحبياً إلى الله عز وجل، فأخبرهم أنه لا يجب من اعتدى حدوده، وما رسمه من الاقتصاد في أمور الدين.

وللاقتصاد أمثلة: في استعمال مياه الطهارة فلا يستعمل من الماء إلا قدر الأسباج، ولا ينقص من ذلك عن المد في الوضوء والصاع في الغسل، لأنه قد نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع. وللتوضئ والمغتسل في ذلك ثلاثة أحوال: أحدها أن يكون معتدل الخلق كاعتدال خلق النبي صلى الله عليه وسلم فيقتدى به في اجتناب التنقيص عن المد والصاع

الحال الثانية أن يكون ضئيلاً لطيف الخلق بحيث يعادل جسده بعض جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستحب له أن يستعمل من الماء ما تكون نسبته إلى جسده كنسبة المد والصاع إلى جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحال الثالثة أن يكون متفاحش الخلق في الطول والعرض وعظم البطن ونفامة الأعضاء فيستحب أن لا ينقص عن مقدار تكون نسبته إلى بدنه كنسبة المد والصاع إلى بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جاء في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مفرداً ومثلياً ومثلثاً، وقال «هذا وضوءى، ووضوء الأنبياء من قبلى، ووضوء خليلى إبراهيم، فمن زاد أو نقص فقد أساء وظلم»، ولفظه في سنن أبي داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بما فغسل كفيه ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً، ثم مسح برأسه، ثم أدخل إصبعيه السبابتين في أذنه ومسح إبهامه على ظاهر أذنيه وبالسبابتين باطن أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال «هكذا الوضوء؛ فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم». أو ظلم وأساء. وأخرجه النسائي وابن ماجه، ولا شك أن من نقص عن المرة فقد أساء ومن زاد على الثلاث فإن كان قاصداً للقربة بالزيادة على الثلاث



فقد أساء لتقربه إلى الرب بما ليس بقربة ؛ وإن قصد به تبرداً أو تنظفاً بالماء الحار أو تدارياً ، فإن لم يفرق بين أعضاء الوضوء فلا بأس بذلك وإن فرق بينهما فقد أساء بتفريق الوضوء لا بمجرد الزيادة ؛ ومنها الاقتصاد في المواعظ : كان صلى الله عليه وسلم يتخول أصحابه بالموعظة مخافة السأمة عليهم ، والمواعظ إذا كثرت لم تؤثر في القلوب فيسقط بالكثرة فائدة الوعظ ؛ ومنها الاقتصاد في قيام الليل . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السرف فيه . وقال «خذوا من العمل ما تطيقون ، فوالله لا يسأم الله حتى تسأموا» ومنها الاقتصاد في العقوبات والحدود والتعزيرات فيعاقب كل واحد من الجناة على حسب قوته وضعفه ، وكذلك رجم الزناة لا يرجم بمحصات ولا بصخرات وإنما يضرب بحجر لطيف يرجم بمثله في العادة ، وكذلك الاقتصاد في الضرب لا يبالغ فيه إلى سفح الدم ، ولا يضرب ضرباً لا أثر له في الزجر والردع . بل يكون ضربه بين ضربين . وكذلك يكون سوط الضرب بين سوطين ليس بمحديد يقطع الجلود ولا يبال لا يحصل المقصود . وكذلك الزمن يكون بين زمانين كزمن الربيع والخريف دون زمن الحار الشديد والبرد الشديد وهذا الاقتصاد في الضرب والسوط جار في ضرب الرقيق والصبيان والبهائم والنسوان عند التأديب والرياضة والنشوز . ومنها الاقتصاد في الدعاء . لأن الغالب على أذنية رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها اختصار الأدعية . فنقل عنه صلى الله عليه وسلم دعوات مختصرة جامعيات وعلة ذلك أن الله أمرنا بالتضرع والخفية في الدعاء . ولا يحضر ذلك غالباً إلا بالتكلف ، وإذا أطال الدعاء عذب التضرع والإخفاء وذهب أدب الدعاء وقد استحب الشافعي أن يكون دعاء التشهد دون قدر التشهد ، ومنها الجهر بالكلام لا يخافت فيه بحيث لا يسمعه حاضروه ؛ ولا يرفعه فوق حد أسماعهم لأن رفعه فوق أسماعهم فضول لا حاجة إليه ، ولذلك شرع إخفاء الدعاء فإن الله يسمع الخفي كما يسمع الجلي



فرفع الصوت في مناجاة الرب فضول لاحاجة اليه ومنها الأكل والشرب لا يتجاوز فيهما حد الشبع والرى ولا يقتصر منهما على ما يضعفه ويضعيه ويقعده عن العبادات والتصرفات، وقد قال تعالى (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) وقال (كلوا من ثمره إذا أثمر وآثروا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) ومنها إمكان السير إلى الحج والعمرة لا تزداد فيه شدة الاسراع المضنية للأجساد ولا التباطؤ الخارج عن المعتاد، ومنها زيارة الإخوان لا يكثر منها بحيث يملونه ويستقلونه، ولا يقل منها بحيث يشتاقونه ويعتونه، ومنها مخالطة النساء لا يكثر منها بحيث تغلب عليه أخلاقهن، ولا يقلها بحيث يتأذين بذلك، ومنها دراسة العلوم لا يكثر منها بحيث يؤدي إلى السامة والكراهة، ولا يقلها بحيث يعد مقصرا فيها، ومنها السؤال عما تدعو الحاجة اليه إلى السؤال عنه من أمور الدنيا لا يكثر منه إلا للضرورة أو حاجة ماسة، وكذلك المزاح والضحك واللعب.. وكذلك المدح المباح لا يكثر منه ولا يتقاعد عن اليسير منه عند مسيس الحاجة ترغيباً للممدوح في الاكثار مما مدح به أو تذكيراً له بنعمة الله عليه ليشكرها وليذكرها بشرط الأمن على الممدوح من الفتنة، وكذلك الهجاء الذي تمس الحاجة اليه لا ينبغي أن يكثر منه إلا حيث أمر به في الشهادات والروايات والمشورات، ولا تكاد تجد مداحا إلا رذلا، ولا هجاء إلا ندلا؛ إذا الأغلب على المداحين والهجائين الكذب والتغريب؛ ومدحك نفسك أقبح من مدحك غيرك. فإن غلط الإنسان في حق نفسه أكثر من غلطه في حق غيره. فإن جلك الشيء يعنى ويصم ولا شيء أحب إلى الإنسان من نفسه؛ ولذلك يرى عيوب غيره ولا يرى عيوب نفسه ويعذر به نفسه بما لا يعذر به غيره؛ وقد قال تعالى (فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى) وقال (ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم بل الله يزكي من يشاء)



## (مبحث قد يمدح المرء نفسه إذا دعت الحاجة)

ولا يمدح المرء نفسه إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك مثل أن يكون خاطباً إلى قوم فيرغبهم في نكاحه ، أو ليعرف أهليته الولايات الشرعية والمناصب الدينية ليقوم بما فرض الله عليه عيناً أو كفاية كقول يوسف عليه السلام (اجعلنى على خزان الأرض إني حفيظ عليم) وقد يمدح المرء نفسه ليقضى به فيما مدح به نفسه كقول عثمان رضى الله عنه ما تعينت منذ أسلمت ، ولا تمنيت . ولا مسست ذكرى يميني منذ بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا يختص بالأقوياء الذين يأمنون التسميع ويقضى بأمثالهم ؛ وعلى الجملة فالأولى بالمرء أن لا يأتي من أقواله وأعماله الظاهرة والباطنة إلا بما فيه جلب مصلحة عاجلة أو آجلة أو درء مفسدة عاجلة أو آجلة مع الاقتصاد المتوسط بين الغلو والتقصير فلا يأتي في طهارته إلا بما يكمل طهارته لأن الزائد عليه عبث لا حاجة إليه . وكذلك لا يرفع صوته في الكلام إلا بمقدار ما يبلغ سامعيه إلا أن يكون في وده أوزجر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب اشتد غضبه وعلل صوته حتى كأنه منذر جيش وكان يرفع صوته بالتلبية تذكيراً للناس بها حتى يلبوا ؛ ولذلك شرع رفع الصوت في الأذان لكثرة السامعين وخفضه في الإقامة لقلة الحاضرين ولهذا المعنى قال ربنا عز وجل (ادعوا ربكم تضرعاً وخفية) أنه إذا سمع الدعاء الخفي فلا حاجة إلى رفع الصوت لأنه لا فائدة فيه ، ولذلك قال ربنا عز وجل (إنه لا يحب المعتدين) فقال بعض المفسرين أراد الذين يعتدون برفع أصواتهم في الدعاء . وقال صلى الله عليه وسلم لأصحابه لما رفعوا أصواتهم بالذكر « أربعوا على أنفسكم إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنكم تدعون سميعاً قريباً دون رؤوس رجالكم » وقال آخرون لا يحب المعتدين في الدعاء ولا في غيره ونقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جهر في أدعية ولكن كان جهره تعلماً لأصحابه دون النوع من الدعاء . والحاجة ماسة إلى التعليم فيكون للجاهر بذلك أجران أحدهما : أجر



الدعاء . والثاني أجر التعليم . وكذلك الكلام لا ينبغي لك أن تتكلم إلا بما يحرم مصلحة أو يدرأ مفسدة ، وكذلك قال صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت » فإن قيل فأتقولون في المزاح ؟ قلنا : إنما يجوز المزاح لما فيه من الاسترواح إما للمزاح أو للمزوح معه وإما لهما وأما المزاح المؤذى المغير للقلوب الموجس للنفوس فإنه لا يتفك عن تحريم أو كراهة وإنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يمزح جبراً للمزوح معه وإيتاساً وبسطاً ، كقوله لأخي أنس بن مالك « يا أبا عمير ما فعل النغير » وشرط المزاح المباح أن يكون بالصدق دون الكذب ، وأما ما يفعله الناس من أخذ المتاع على سبيل المزاح فهذا محظور لما فيه من ترويع صاحب المتاع ، وقد جاء في الحديث « لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعباً جاداً » جملة لاعباً من جهة أنه أخذه بنية رده ، جاداً من جهة أنه روع أخاه المسلم بفقد متاعه ؛ وعلى الجملة فلا ينبغي لعامل أن يخطر بقلبه ولا يجرى على جوارحه إلا ما يوجب صلاحاً أو يدرأ فساداً ؛ فإن سنع له غير ذلك فليدرأ ما استطاع

والطريق في إصلاح القلوب التي تصلح الأجساد بصلاحها وتفسد بفسادها : تطهيرها من كل ما يبعد عن الله وتزيينها بكل ما يقرب إليه ويزلفه لديه من الأحوال والأقوال والأعمال وحسن الآمال ولزوم الإقبال عليه والاصغاء إليه والمثول بين يديه في كل وقت من الأوقات وحال من الأحوال على حسب الإمكان من غير أداء إلى السآمة والملال ؛ ومعرفة ذلك هي الملقبة بعلم الحقيقة ، وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة ، بل الشريعة طائفة بإصلاح القلوب بالمعارف والأحوال والعزوم والنيات ، وغير ذلك مما ذكرناه من أعمال القلوب ؛ فمعرفة أحكام للظواهر معرفة لجل الشرع ومعرفة أحكام البواطن معرفة لدق الشريعة ، ولا ينكر شيئاً منهما إلا كافر أو فاجر ، وقد يتشبه بالقوم من ليس منهم ولا يقاربهم في شيء من الصفات وهم شر من قطاع الطريق



لأنهم يقطعون طرق الداهيين إلى الله تعالى وقد اعتمدوا على كلمات قبيحات يطلقونها على الله ويسيثون الأدب على الأنبياء والرسل وأتباع الأنبياء من العلماء الأتقياء، وينهون من يصحبهم عن السماع من الفقهاء، لعلهم بأن الفقهاء ينهون عن صحبتهم وعن سلوك طريقهم

واعلم أن الأصول أنواع : أحدها الخوف وهو ناشئ عن معرفة شدة الانتقام ، النوع الثاني الرجاء وهو ناشئ عن معرفة سعة الرحمة والانتقام ، النوع الثالث التوكل وهو ناشئ عن معرفة تفرد الرب بالضر والنفع والخفض والرفع ، والعطاء والمنع ، والاعزاز والاذلال ، والاكتار والافتلال ؛ النوع الرابع المحبة ولها سريان : أحدهما معرفة إحسانه وإنعامه ، وعنها تنشأ محبة الانعام والافضال فان القلوب مجبولة على حب من أنعم عليها وأحسن اليها ، فإلّا الظن بمحبة من الانعام كله منه والاحسان كله صادر عنه ؛ السبب الثاني معرفة جماله وعنها تنشأ محبة الجلال وينبغي أن يكون كل واحد من المحبين أفضل من كل محبه إذ لا إفضال كإفضاله ، ولا جمال كجماله ، النوع الخامس الحياء وهو ناشئ عن معرفة نظره البناء وإطلاعه علينا فنحضره هذه المعرفة استحياء من نظره البناء وإطلاعه علينا ، فلم يأت إلا بما يقر به اليه ويؤلفه لديه ، ولا يأتي بما يبعده منه وينحيه عنه ، النوع السادس والسلع المهابة والإجلال ومنشؤهما معرفة جلاله وكأله فينبغي أن تكون مهابته وإجلاله أعظم من كل مهابة وإجلال ، إذ لا إجلال كإجلاله ولا كمال ككأله . النوع الثامن : الفناء الناشئ عن الاستغراق ببعض هذه الأحوال وحقيقة الفناء غفلة وغيبة ؛ وفراغ القلب عن الأكوان إلا عن السبب المقتضى فنقد معرفة من هذه المعارف فقد ما يبتنى عليها من الأحوال ؛ وما يناسب تلك الأحوال من الأقوال والأعمال ؛ ومن دامت معارفه بهذه الصفات دامت له الأحوال الناشئة عنها والمستفادة منها ؛ وتتفاوت رتب القوم بتفاوت دوام المعارف والأحوال المبنية عليها ، وكذلك تتفاوت رتبهم بشرف الأحوال الناشئة



عن المعارف المذكورة : فراتب الخائفين والراجين دون مراتب المحبين ، لتعلق أسباب الخوف والرجاء بالخوف من الشرور ، والمرجو من الخيور ، وتعلق المحبة بالإله ، ثم المحبة الناشئة عن معرفة الجمال أفضل من المحبة الناشئة عن معرفة الإنعام والإفضال ، لأن محبة الجمال نشأت عن جمال الإله ، ومحبة الإنعام والإفضال نشأت عما صدر منه من إنعامه وإفضاله ، والتعظيم والإجلال أفضل من الكل ، لأنهما نشأت عن معرفة الجلال والجمال ، فنشأ عن جلال الله وكماله وتعلقاته فلهما شرف من وجهين اثنين ، ومن أطلعه الله على أوصاف غير هذه الأوصاف فنشأت عنها أحوال تناسبها غير هذه الأحوال لا يمكنهم العبارة عنها ، إذ لم توضع عبارة عليها ولا إشارة إليها فإن دلالة الإشارة دون دلالة العبارة ، فإن للأكابر علومًا خارجة عن العلم الضروري النظري وهم فيها متفاوتون ، ولحضور هذه المعارف المذكورة في القلوب ورتب أعلامها أن تبده القلوب من غير سعي في استحضارها واكتسابها فيصدر عنها الأحوال الناشئة لها ، ثم تدوم بدوامها وتنقطع بانقطاعها ، وهذا ثابت للنبيين والمرسلين في أغلب الأحوال ولقليل من الأبدال ، الرتبة الثانية أن يستحضرها العبد باستجلابها واستدكارها حتى تحضر ويلشأ عنها أحوالها اللاتقة بها ، ويختلف الناس في ذلك فمنهم من تستمر عليه هذه المعارف ، فتستمر به الأحوال الناشئة عنها ، وهذا دأب الأولياء ؛ ومنهم من تنقطع عنهم هذه المعارف والأحوال على الفور من استحضارها وهذا حال مثلنا وأمثالنا ، ومنهم من يقع عليه انقطاعها بين هاتين الربتين وهم يتفاوتون في سرعة الانقطاع وبطئه . الرتبة الثالثة : من لا تحضره هذه المعارف والأحوال الناشئة عنها إلا بسبب خارج ، ولم رتب : أحدها من تحضره المعارف وأحوالها عند سماع القرآن ، وهؤلاء أفضل أهل السماع ، الرتبة الثانية : من تحضره المعارف والأحوال عند سماع الوعظ والتذكير ، وهؤلاء في الرتبة الثانية ، الرتبة الثالثة من تحضره هذه المعارف والأحوال عند سماع الخداه والفسيد وهذا في الرتبة الثالثة لا رتياح النفوس



والتذاذها بسماع المآثر من الأشعار والنشيد، وفي هذا نقص من جهة ما فيه من حظ النفس، الرتبة الرابعة من تحضره هذه المعارف والأحوال المبينة عليها عند سماع المطربات المختلف في تحليلها كسماع الدف والشبابات، فهذا إن اعتقد تحريم ذلك فهو مسمى بسماعه محسن بما يحصل له من المعارف والأحوال، وإن اعتقد إباحتها تقليداً لمن قال بها من العلماء فهو تارك للورع باستماعها محسن بما حضره من المعارف والأحوال لها الناشئة عنها، الرتبة الخامسة من تحضره هذه المعارف والأحوال عن سماع المطربات المحرمة عند جمهور العلماء: كسماع الآلات والمزمار فهذا مرتكب لمحرّم مآثر النفس بسبب محرم، فإن حضره معرفة وحال تناسب تلك المعرفة، كان مازجاً للخير بالشر، والنفع بالضرر مرتكباً لحسنات وسيئات ولعل حسناته لا تفي بسيئاته، فإن انضم إلى ذلك نظر إلى مطرب لا يحل النظر إليه فقد زادت شقوته ومعصيته.

فهذه رتب من تحضرهم المعارف والأحوال بسبب ما يستمعونه فالمستمعون بالقرآن أفضل هؤلاء لأن سببهم أفضل الأسباب، ويليه من يستمع الوعظ والتذكير، إذ ليس فيه غرض للنفوس حاصل من الأوزان، ويليه من يستمع الحدا والأشعار، لما فيه من حظ النفوس بلذة سماع موزون الكلام: فإنه يلتذبه المؤمن والكافر، والبر والفاجر، وليس لذة النفوس بذلك من أمر الدين في شيء، ويليه من يسمع المطربات المختلف في تحريمها للاختلاف في قبح سببه، ويليه من يسمع ما ذهب الجمهور إلى تحريمه، لأنه أسوأ حالا عن تقدمه، وعلى الجملة: فالسماع بالحدا ونشيد الأشعار بدعة لا بأس بسماع بعضها، وأما سماع المطربات المحرمات فغلط من الجهلة المتشيعين المتشبهين المجترئين على رب العالمين، ولو كان ذلك قرينة كازعموه لما أهمل الأنبياء أن يفعلوه ويعرفوه لاتباعهم وأشياءهم ولم ينقل ذلك عن أحد من الأنبياء ولا من أكابر الأولياء ولا أشار إليه كتاب من الكتب المنزلة من السماء وقد قال الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت



عليكم نعمتي ورخصتي لكم الإسلام ديناً ) ولو كان السماع بالملاهي المطربات من الدين ، لبيته رسول رب العالمين ، وقد قال عليه السلام « والذي نفسي بيده ما تركت شيئاً يقربكم من الجنة ولا يباعدكم عن النار إلا أمرتكم به ، وما تركت شيئاً يقربكم من النار ويباعدكم عن الجنة إلا نهيتكم عنه ،

واعلم أن السماع يختلف باختلاف السامعين والمسموع منهم ، وهم أقسام أحدها العارفون بالله ، ويختلف سماعهم باختلاف أحوالهم فمن غلب عليه الخوف أثر فيه السماع عند ذكر المخوفات وظهرت آثاره عليه من الجزن والبكاء وتغيير اللون والخوف على أقسام أحدها : خوف العقاب ، والثاني خوف فوات الثواب ، والثالث خوف فوات الحظ من الانس والقرب بالملك الوهاب ، وهذا من أفضل الخائفين وأفضل السامعين ، فثل هذا لا يتصنع في السماع ولا يصدر عنه إلا ما غلب عليه من آثار الخوف لأن الخوف وازع عن التصنع والرياء وهذا إذا سمع القرآن كان تأثيره فيه أشد من تأثير النشيد والغناء

والقسم الثاني : من غلب عليه الرجاء فهذا يؤثر فيه السماع عند ذكر المطمعات والمرجيات : فإن كان رجاءه للأنس والقرب كان سماعه أفضل سماع الراجين ، وإن كان رجاءه للثواب فهذا في الرتبة الثانية ، وتأثير السماع في الأول أشد من تأثيره في الثاني .

القسم الثالث : من غلب عليه الحب وهو قسيمان : أحدهما من أحب الله لانعامه عليه وإحسانه إليه فهذا يؤثر فيه سماع الانعام والافعال والاحسان والاكرام ، والقسم الثاني من غلب عليه حب الله لشرف ذاته وكمال صفاته فهذا يؤثر فيه ذكر شرف الذات وكمال الصفات ، ويشد تأثيره فيه عند ذكر الاقصاء والابعاد وهو أفضل من الذي قبله ، لأن سبب حبه أفضل الأسباب

القسم الرابع : من غلب عليه التعظيم والاجلال فهذا أفضل من الاقسام الثلاثة إذ لاحظ له في سماعه لنفسه ، فإن النفس تتضاءل وتصاغر للتعظيم



والاجلال، فلا حظ لنفسه في هذا السماع، بخلاف من تقدم ذكره من الاقسام فانهم واقفون مع ربهم من وجه ومع أنفسهم من وجه أو وجوه، وشتان بين ما خلص لله، وبين ما شاركته فيه النفوس، فإن المحب ملتذ بجمال محبوبه وهو حظ نفسه، والهائب ليس كذلك، وتختلف أحوال هؤلاء في السمع منه، فالسمع من الاولياء أشد تأثيراً من السماع من الجهلة الاغبياء والسماع من الانبياء أشد تأثيراً من الاولياء، والسمع من رب الارض والسماء أشد تأثيراً من السماع من الانبياء، لأن كلام المهيّب أشد تأثيراً في الهائب من كلام غيره، كما أن كلام الحبيب أشد تأثيراً في المحب من كلام غيره، ولهذا لم يشتغل الانبياء والصدّيقون وأصحابهم بسماع الملائه والغناء واقتصروا على كلام ربهم لشدة تأثيره في أحوالهم، ولقد غلط كثير من الناس في سماع النشيد وطيب نغمات الغناء من جهة أن أصوات الملائه وطيب النشيد وطيب نغمات الغناء فيها حظ للنفوس، وإذا سمع أحدهم شيئاً مما يحرك حاله التذت نفسه بأصوات الملائه ونغمات الغناء وذكره النشيد والغناء بما يقتضيه حاله: من الحب والخوف والرجاء، فتشور فيه تلك الأحوال فتلتذ النفوس من وجه مؤثره. ويؤثر السماع ما يشتمل عليه الغناء من الحب والخوف والرجاء فيحصل الامران: لذة نفسه، والتعلق بأوصاف ربه، فيظن أن الكل متعلق بالله وهو غلط.

القسم الخامس: من يطلب عليه هوى مباح، كمن يعشق زوجته أو سريره فهذا يهيجه السماع ويؤثر فيه آثار الشوق وخوف الفراق ورجاء التلاق فيطرب لذلك، فسماع هذا لا بأس به.

القسم السادس: من يطلب عليه هوى محرم، كهوى المردود من لا تحل له من النساء، فهذا يهيجه السماع إلى السعى في الحرام وما أدى إلى الحرام فهو حرام. القسم السابع: من قال لأحد إن في نفسي شيئاً مما ذكرتموه في الاقسام الستة فاحكم السماع في حقى: قلنا هو مكروه من وجه أن الغالب على العامة إنما هو الاهواء



الفاسدة فربما هاجه السماع على صورة محرمة فيتعلق بها ويميل اليها ولا يحرم عليه ذلك لأننا لا نتحقق السبب المحرم ، وقد يحضر السماع قوم من الفجرة فيكون وينزعجون لأسباب خبيثة انطلوا عليها ويراؤون الحاضرين بأن سماعهم الأسباب المذكورة في الأقسام الستة وهذا جمع بين المعصية وبين إيهام كونه من الأولياء ، وقد يحضر السماع قوم قد فقدوا أهاليهم ومن يعز عليهم ويذكرو المأساة فراق الأحبة وعدم الأنس بهم فيكي أحدم ويوم الحاضرين أن بكاءه لأجل رب العالمين ، وهذا مرأى بأمر غير محرم

واعلم أنه ليس من أدب السماع أن يشبه غلب المحبة بالسكر من الخمر فإنه سوء أدب ، لأن الخمر أم الخبائث فلا يشبه ما أحبه الله بما أبغضه وقضى بخبثه ونجاسته ، لأن تشبيه النفيس بالخسيس سوء أدب لاشك فيه ، وكذلك التشبيه بالخصر والرذف ونحو ذلك من التشبيهات المستقبحات ولقد كره بعضهم : أنتم روحى ومعكم راحتى ، وبعضهم : فأنت السمع والبصر لأنه شبه مالا يشبه له بروحه الخسيسة وسمعه وبصره اللذين لا قدر لهما ، ولهم ألفاظ يطلقونها يستعظمها سامعها منها : التجلى وهو عبارة عن العلم والعرفان وكذلك المشاهدة ، ومنها الذوق وهو عبارة عن وجدان لذة الأحوال ووقع التعظيم والإجلال ، ومنها : الحجاب وهو عبارة عن الجهل والغفلة والنسيان ومنها : قولهم قال لى ربى ، وإنما ذلك عبارة عن القول بلسان الحال دون لسان المقال كما قالت العرب : امتلأ الخوض وقال قطنى كذلك قوله : إذا قالت الاشباع للبطن الحق . ومنها : قولهم القلب بيت الرب ، ومعناه القلب بيت معرفة الرب شبهوا حلول المعارف بالقلوب بحلول الأشخاص فى البيوت ، ومنها : البيوتة عند الرب سبحانه فى قوله عليه السلام « إنى آيت عند ربى يطعمنى ويسقنى ، تجوز بالمبيت عن التقرب ، وبالاطعام والسقى عن التقوية بما يقوم مقام الطعام والشراب من السرور والتقريب ومنها القرب وهو عبارة عن الأسباب الموجبة لتقريب الاله . ومنها البعد وهو



عبارة عن الأسباب الموجبة للابعاد ومنها المجالسة وهو عبارة عن لذة يخلقها الرب سبحانه وتعالى بمجانسة للذة الانس بمجالسة الأكابر

وأما الرقص والتصفيق نخفة ورعونة مشبهة لرعونة الإناث لا يفعلها إلا راعن أو متصنع كذاب ، كيف يتأق الرقص المتزن بأوزان الغناء بمن طاش لبه وذهب قلبه ، وقد قال عليه السلام « خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، ولم يكن أحد من هؤلاء الذين يقتدى بهم يفعل شيئاً من ذلك وإنما استحوذ الشيطان على قوم يظنون أن طربهم عند السماع إنما هو يتعلق بالله عز وجل ، ولقد مانوا فيما قالوا وكذبوا فيما ادعوا من جهة أنهم عند سماع المطربات وجدوا لذتين اثنتين : إحداها لذة المعارف والأحوال المتعلقة بندى الجلال ، والثانية لذة الأصوات والنفحات والكلمات الموزونات الموجبات للذات النفس التي ليست من الدين ولا متعلقة بأمور الدين ، فلما عظمت عندهم اللذتان غلطوا فظنوا أن مجموع اللذة إنما حصل بالمعارف والآراء ، وليس كذلك بل الأغلب عليهم حصول لذات النفوس التي ليست من الدين بشيء وقد حرم بعض العلماء التصفيق لقوله عليه السلام (إنما التصفيق للنساء) ولعن عليه السلام المثشبهات من النساء بالرجال ، والمثشبهين من الرجال بالنساء ومن داب الإله وأدرك شيئاً من تعظيمه لم يتصور منه رقص ولا تصفيق ولا يصدر التصفيق والرقص إلا من غي جاهل ، ولا يصدران من عاقل فاضل ويبدل على جهالة فاعلهما أن الشريعة لم تردهما في كتاب ولا سنة ، ولم يفعل ذلك أحد من الأنبياء ولا معتبر من أتباع الأنبياء ، وإنما يفعل ذلك الجهلة السفهاء الذين التبت عليهم الحقائق بالآهواء ، وقد قال تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء) وقد مضى السلف وأفاضل الخلف ولم يلابسوا شيئاً من ذلك ، ومن فعل ذلك أو اعتقد أنه غرض من أغراض نفسه وليس بقربة إلى ربه ، فإن كان ممن يقتدى به ويعتقد أنه مافعل ذلك إلا لكونه



قربة فبئس ماصنع لإيهامه أن هذا من الطاعات، وإنما هو من أقبح الرعونات وأما الصياح والتغاشي والتباكي تصنعاً ورياء فإن كان عن حال لا تقتضيه فقد أثم من وجهين : أحدهما إيهامه الحال التامة الموجبة لذلك ، والثاني تصنعه به ورياءه ، وإن كان عن حال تقتضيه أثم إثم ريائه لا غير ، وكذلك تنف الشعور وضرب الصدور ، وتمزيق الثياب محرم لما فيه من إضاعة المال ، وأى ثمرة لضرب الصدور وتنف الشعور وشق الجيوب إلا رعونات صادرة عن النفوس ؟ (فائدة) اعلم أنه لا يحصل السماع المحمود إلا عند ذكر الصفات حال يختص بها فن ذكر صفة الرحمة أو ذكر بها كانت حاله حال الراجين وسماعه سماع الراجين ، ومن ذكر شدة النعمة أو ذكر بها كانت حاله حال الخائفين وسماعه سماع الخائفين ، ومن كانت حاله حال المحبة فذكر المحبوب أو ذكر به كانت حاله حال المحبين وسماعه سماع المحبين ، ومن كانت حاله حال المعظمين فذكر المعظمين وسماعه سماع المعظمين ، ومن كانت حاله حال المتوكل فذكر تفرد الرب بالضر والنفع ، والخفض والرفع ، والتقريب والإبعاد ، والإشقاء والإسعاد فذكر ذلك أو ذكر به في السماع كانت حاله حال المتوكلين المفروضين وسماعه سماعهم ؛ وقد ينتقل كثير من الناس في السماع بين هذه الأحوال فينتقل من حال إلى حال على حسب الإمكان بحسب اختلاف التذكير . وقد يغلب الحال على بعضهم بحيث لا يصنف إلى ما يقوله المنشد ولا يلتفت إليه لغلبة حاله الأول عليه .

ومن أعمال القلوب : الخضوع والخشوع وكلاهما ذل في القلوب والرضا والصبر والتوبة والزهد .

فأما الرضا فهو سكون النفس إلى سابق القضاء من غير تكبر على القاضى بما قضى . وأما الصبر فهو حبس النفس عن الجزع ، والرضا جزء منه لأنه



سكون بما جرت به المقادير . ولا يشترط أن يرضى بالمقضى به إلا إذا كان المقضى به خيراً . فان كان المقضى به معصية فليرض بالقضاء وليكره المقضى به لأن القضاء حكم الله والمقضى به هو المحكوم به . وهذا كالمرضى إذا وصف الطبيب الدواء المرأ وقطع اليد المتأكلة فإنه يرضى لوصف الطبيب وقضائه وإن كره المقضى به من مرارة الدواء وألم القطع . وأما التوبة فأقسام أحدها التوبة من ترك الواجبات وفعل المحرمات ، القسم الثاني التوبة من ارتكاب المكروهات . القسم الثالث التوبة من الشبهات ؛ القسم الرابع التوبة من ملابسة المباحات إلا ما تدعو إليه الضرورات أو تمس إليه الحاجات ، القسم الخامس التوبة من رؤية التوبة ورؤية جميع ما يتقرب به إلى ذى الجلال ومعنى ذلك ترك الاعتماد والاستناد إلى شيء من المعارف والأحوال والآقوال والأعمال إذ لا ينجى شيء من ذلك صاحبه : فإنه لا اعتماد في النجاة إلا على ذى الجلال ، وقد قال عليه الصلاة والسلام «لن ينجى أحدكم عمله ، قالوا ولا أنت يا رسول الله ؟ قال مولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل ،

وأما الزهد فأقسام : أحدها الزهد في الحرام ، القسم الثاني الزهد في المكروهات ، القسم الثالث الزهد في الشبهات ، القسم الرابع الزهد في المباحات إلا ما تدعو إليه الضرورات أو تمس إليه الحاجات ، القسم الخامس الزهد في رؤية الزهد والاعتماد عليه ، والفرق بين التوبة والزهد وإن كانا من أعمال القلوب ، أن التوبة ذات أركان ثلاثة : أحدها الندم على ما فات من الطاعات ، الركن الثاني العزم على أن لا يعود إلى تلك المعصية ، الركن الثالث الاقلاع عن المعصية المتوب عنها في الحال ، ويتحقق الزهد بقطع تعلق القلب عما ذكرناه من المحرمات والمكروهات والمباحات ، وليس الزهد عبارة عن خلو اليد من المال ، وإنما الزهد خلو القلب عن التعلق به فليس الغنى بمناف للزهد ، فان قيل أيما أفضل حال الأغنياء أم حال الفقراء ؟ فالجواب أن الناس أقسام : أحدهم من يستقيم على الغنى وتقصد



أحواله بالفقر فلا خلاف أن غنى هذا خير له من فقره، القسم الثاني من يستقيم على الفقر ويفسده الغنى ويحمله على الطغيان فلا خلاف أن هذا فقره خير من غناه، القسم الثالث من إذا افتقر قام بجميع وظائف الفقر كالرضا والصبر؛ وإن استغنى قام بجميع وظائف الغنى من البذل والإحسان وشكر الملك الديان، فقد اختلف في أى حال هذا أفضل فذهب قوم إلى أن الفقر لهذا أفضل، وقال آخرون غناه أفضل وهو المختار، لاستعاذته صلى الله عليه وسلم من الفقر ولا يجوز حمله على فقر النفس لأنه خلاف للظاهر بغير دليل، وقد يستدل هؤلاء لأن الرسول عليه السلام كان أغلب أحواله الفقر إلى أن أغناه الله عز وجل بحصون خيبر وفدك والموالي وأموال بني النضير؟ والجواب عن ذلك أن الأنبياء والأولياء لا يأتى عليهم يوم إلا كان أفضل من الذى قبله، فإن من استوى يومه فهو مغبون ومن كان أمسه خيراً من يومه فهو ملعون أى مطرود مغبون، وقد ختم آخر أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالغنى ولم يخرج غناه عما كان يتعاطاه في أيام فقره من البذل والإيثار والتقل حتى أنه مات ودرعه مرهونة عندهودى على أصع من شعير، وكيف لا يكون كذلك وهو عليه السلام يقول «ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك، أراد بالفضل ما فضل عن الحاجة الماسة كما فعل صلى الله عليه وسلم، فمن سلك من الأغنياء هذا الطريق فبذل الفضل كله مقتصرأ على عيش مثل عيش رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا امتراء بأن غنى هذا خير من فقره ويدل على ذلك ما جاء في الحديث عن أبي هريرة أنه قال أتى فقراء المسلمين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ذهب ذروا الأموال بالدرجات العلا والنعيم المقيم يعتقدون ولا نجد ما نقتضى، ويتصدقون ولا نجد ما نتصدق، وينفقون ولا نجد ما ننفق؟ فقال «ألا أدلكم على أمر إذا فعلتموه أدركتم به من كان قبلكم وفتّم به من بعدكم؟» قالوا بلى قال «تسبحون الله تعالى وتحمّدونه وتكبرونه على أثر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة» فلبا صنعوا



ذلك سمع الأغنياء بذلك فقالوا مثل ما قالوا ، فذهب الفقراء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم قد قالوا مثل ما قلنا ؟ فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم « فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وأما قوله صلى الله عليه وسلم « يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم وهو خمسمائة عام » وقوله عليه الصلاة والسلام « اطلعت على الجنة فرأيت أكثرها الفقراء واطلعت على النار فرأيت أكثرها النساء » فإن ذلك محمول على الغالب من أحوال الأغنياء والفقراء ، إذ لا يتصف من الأغنياء بما ذكرناه من أن يعيش عيش الفقراء ويتقرب إلى الله تعالى بما فضل من عيشه مقدما فضل البذل فأفضله ، إلا الشذوذ النادر الذي لا يكادون يوجدون الصابرون على الفقر وقليل مأمم . والراضون أقل من ذلك القليل . ويحقق هذا أنه عليه السلام كان قبل الغنى قائما بوظائف الفقراء ، فلما أغناه الله قام بوظائف الفقراء والأغنياء . فكان غنياً فقيراً صبوراً شكوراً راضياً يعيش الفقراء جواداً بأفضل جود الأغنياء .

ومن أعمال القلوب احتقار ما حقره الله من الدنيا وأسبابها . وتعظيم ما عظمه الله من الفقر والذل والمسكنة والخضوع والخشوع والغربة وعدم الجاه والمال لأن الغنى بالمعارف والأحوال أفضل وألذ من الغنى بالجاه والأموال ، والذل لله عز وجل ، والفقر غنى ، والغربة لأجله استيطان . لأن العبد إذا كان عند سيده فهو في أفضل الأوطان . وإن عظم ونأى بمجانبه فأعظم به من خسران ومن أعمال القلوب أن نكثر من ذكر الله بقلوبنا فإنه من المثمر للأحوال عند ذى الجلال من ذكر اللسان . وأن نختار من المعارف أفضلها فأفضلها . ومن الأحوال اكتمالها فأكتمالها . وأن نحفظ الأوقات فلا نصرف شيئاً إلا في أفضل القربات للاتقة بتلك الأوقات فقد يكون الاشتغال بالمفضول في بعض الأوقات أولى من الاشتغال بالفاضل في غيرها كالا اشتغال بالدعاء فإنه أفضل من الاشتغال بالذكر في غير أوانه كالدعاء بين السجدين فالاشتغال به أفضل من الاشتغال



بالتيسيح والثناء؛ كذلك قراءة القرآن في الركوع والسجود والقعود فإن الله شرع لكل وقت طاعة هي فيه أفضل من غيرها فيه. وإنما يشتغل بالأفضل فالأفضل إذا كان صالحاً لها جميعاً والهداية لأفضل الأعمال والأحوال والأقوال في أوقاتها المضروبة لها أفضل ما من به الإله سبحانه وتعالى

### (فصل في معرفة الفضائل)

الفضائل بالمعارف والأحوال وما يتبعهما من الأقوال والأعمال، ولقد نال الأنبياء من ذلك أفضل مثال، فورث عنهم العارفون بعض المعارف والأحوال وورث عنهم العارفون التقرب بالأقوال والأعمال، وورث عنهم الفقهاء التقرب بمعرفة الأحكام المتعلقة بالجوارح والأبدان، وورث عنهم أهل الطريقة للأحكام المتعلقة بالبواطن، وورث عنهم الزهاد الترك والاقبال واختص الأنبياء بمعارف لا تدرك بنظر العقول لا بضرورتها، واختصوا بالأحوال المبنية على تلك المعارف ولعل بعض الأولياء والأبدال ورثوا أشياء من ذلك. وكذلك اختص الأنبياء بالمعجزات والكرامات. وشاركهم الأولياء في بعض الكرامات. والمعارف والأحوال خير من الكرامات وخرق العادات لتعلق المعارف بالله وتعلق الكرامات بخرق العادات في بعض المخلوقات. وفرق بين ما تعلق برب الأرض والسموات. وبين ما تعلق بفك اطراد العادات من النظر إلى رب الأرباب ومالك الرقاب من النظر إلى من هو ستر وحجاب بين القلوب وبين الملك الوهاب، وكفى بالغفلة عن الله عقاباً

ارض لمن غاب عنك غيبته فذاك ذنب عقابه فيه

وفقنا الله للإقبال عليه والاصغاء إليه. ولما لم يدان الأنبياء أحد في شيء مما ذكرناه من المعارف والأحوال، وكذلك في الأعمال، لم يدانهم في آدابها أحد، لأن ركعة من الأنبياء أفضل من ركعات كثيرة من غيرهم لكاملها في القيام بوظائف آدابها: من التعظيم والإجلال والخضوع والخشوع حتى كأنهم



يتظرون إلى ربهم ، وكذلك قيام ليلة منهم أفضل من قيام ليل كثيرة من غيرهم  
لما في عبادات الأنبياء من كمال التعظيم والإجلال وما في عبادة غيرهم من النقص  
والإخلال ، وكذلك أحوالهم ومعارفهم في حضورهم بغير استحضار ودوامها  
على مر الليالي والأيام

### ( فصل في تعرف ما يظهر من معارف الأولياء وأحوالهم )

للأحوال آثار تظهر على الجوارح والأبدان ، فإذا أردت معرفة مراتب الرجال  
فانظر إلى ما يظهر عليهم من الآثار ، ويغلب عليهم من الأقوال والأعمال فن غلب  
عليه آثار الخوف كالبكاء والاقشعرار عند ذكر الوعيد فهو من الخائفين ، ومن  
غلب عليه السرور والاستبشار عند ذكر الوعد فاعلم أنه من الراجين ، ومن غلبا  
عليه عند ذكرهما فهو من الخائفين الراجين ، ومن غلب الهشاشة والبشاشة عند  
ذكر الجلال فهو من المحبين ، ومن غلب عليه الانقباض والذل عند ذكر العظمة  
والجلال فهو من الهائبين المعظمين ، ومن غلب عليه الانقطاع عن الأسباب عند  
نزول النوازل وحلول المصائب فهو من المتوكلين ومن غلب عليه من هؤلاء  
أفضل المعارف والأحوال فهو الأفضل ، ومن غلب عليه الخوف والرجاء فهو  
الأسفل ، ومن غلب عليه محبة الاجلال فهو أفضل من غلب عليه محبة الانعام  
والافئصال ؛ وغلبة الخوف خير من غلبة الرجاء وكان الأنبياء يتصفون بهذه  
الأحوال في مظانها وعند تحقق أسبابها وقد يغلب الحال على الضعيف من الأولياء  
فيفقد له لعظمة ربه ؛ وقد يضحك أحدهم طمعا في قرب ربه وإسعاده ؛ ويبكى  
أحدهم خوفا من طرده وإبعاده ؛ فكل من هؤلاء إذا ذكر نفسه بهذه الصفات  
في خلوة نشأ عن تذكره هذه الأحوال فسبحان من أنعم عليهم وأحسن اليهم  
بما وصلوا اليه وقدموا عليه فإذا غلب الحال على أحدهم خرج عن الإدراك  
والاحساس ؛ فلو ضرب وجه أحدهم بالسيف لما أحس به وقد كان أحد هؤلاء  
في الزمن القديم لينشر بالمنشير فلا يزال بذلك ، ومثل هذه لما تهدد فرعون السحرة



بالقطع والصلب قالوا : لا ضير فيحتمل أن حالتهم اقتضت ذلك ، ويحتمل أنهم قالوا ذلك صبراً على البلاء في ذات الله ، يدل عليه قولهم : ربنا أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين

### ( فصل في بيان أحوال الناس )

معظم الناس خاسرون ، وأقلهم رابحون . فمن أراد أن ينظر في خسره وربحه فليعرض نفسه على الكتاب والسنة فإن وافقهما فهو الرابح إن صدق ظنه في موافقتهما ، وإن كذب ظنه فيا حسرة عليه ، وقد أخبر الله بخسران الخاسرين وربح الرابحين ؛ وأقسم بالعصر إن الإنسان لفي خسر إلا من اجتمع فيه أربعة أو صاف : أحدها الإيمان ؛ والثاني العمل الصالح ؛ والثالث التواصي بالحق ، والرابع التواصي بالصبر . وقد روى أن الصحابة كانوا إذا اجتمعوا لم يفترقوا حتى يقرموا ، واختلف في العصر فقيل هي الصلاة الوسطى صلاة العصر وقيل العصر آخر النهار ، وقيل العصر الدهر ، واختلف في الصالحات فقيل : هي الفرائض ، وقيل هي الأعمال الصالحات ، واختلف في الحق فقيل هو الله ؛ والتقدير تواصوا بطاعة الحق ؛ وقيل الاسلام ؛ وقيل القرآن والتقدير تواصوا باتباع الحق كقوله : ( واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم ) وقوله ( اتبع ما يوحى إليك من ربك ) وأما الصبر فيحتمل أن يراد به الصبر على الطاعات فيدخل الصبر عن المعصية وعلى الطاعة ؛ ويحتمل الصبر على المصائب والبلات ، ويحتمل على البلات والطاعات ، وعن المعاصي والمخالفات واجتماع هذه الحصائل في الإنسان عزيز نادر في هذا الزمان ، وكيف يتحقق الإنسان أنه جامع لهذه الصفات التي أقسم الله على خسران من خرج عنها وبعد منها مع علمه بقبح أقواله وسوء أعماله : فكم من عاص يظن أنه مطيع . ومن بعيد يظن أنه قريب ، ومن يخالف يعتقد أنه موافق ، ومن منتهك يعتقد أنه متسلك ، ومن مدبر يعتقد أنه مقبل ، ومن هارب يعتقد أنه طالب ، ومن جاهل يعتقد أنه عارف ، ومن آمن يعتقد أنه خائف ، ومن مرء يعتقد أنه مخلص ، ومن ضال يعتقد أنه



مهتد . ومن هم يعتقد أنه مبصر ، ومن راغب يعتقد أنه زاهد ، وكل من عمل  
يعتمد عليه المرائي وهو وبال عليه ، وكل من طاعة يهلك بها المستمع وهي مردودة إليه  
والشرع ميزان يوزن به الرجال وبه يقيض الريح من الخسران فمن رجح في  
ميزان الشرع كان من أولياء الله ، وتختلف مراتب الرجحان . ومن نقص في  
ميزان الشرع فأولئك أهل الخسران ، وتتفاوت خفتهم في الميزان . وأخسها  
مراتب الكفار . ولا تزال المراتب تتناقص حتى تنتهي إلى منزلة مرتكب  
أصفر الصنائر . فإذا رأيت إنساناً يطير في الهواء ويمشي على الماء أو يخبر  
بالمغيبات ويخالف الشرع بارتكاب المحرمات بغير سبب محل ، أو يترك  
الواجبات بغير سبب مجوز ، فاعلم أنه شيطان نصبه الله فتنة للجهلة وليس ذلك  
ببعيد من الأسباب التي وصفها الله للضلال ، فإن الدجال يحي ويميت فتنة لأهل  
الضلال وكذلك يأتي الخربة فتبعه كثرة كثرها كياسيب النحل . وكذلك يظهر  
للناس أن معه جنة ونارا ؛ فإره جنة ، وجنته نار ، وكذلك من يأكل الحيات  
ويدخل النيران فإنه مرتكب للحرام بأكل الحيات ، وفان للناس بدخول النيران  
ليقتدوا به في ضلالتهم ويتابعوه على جهالتهم

(فصل في معرفة تفضيل بعض الموجودات الحادثات

على بعض الجواهر والأجسام)

والأجسام كلها متساوية من جهة ذواتها . وإنما يفضل بعضها على بعض  
بصفات وأعراضها وأنسابها إلى الأوصاف الشريفة والأفعال النفيسة  
والفضائل ضربان : أحدهما فضائل الجمادات كفضل الجوهر على الذهب  
وفضل الذهب على الفضة ، وفضل الفضة على الحديد ، وفضل الأنوار على  
الظلمات ، وفضل الشفاف على غير الشفاف ، وفضل اللطيف على الكثيف ،  
والنير على المظلم ، والحسن على القبيح  
الضرب الثاني فضائل الخيرات وهي أقسام : أحدها حسن الصورة



والثاني قوى الأجسام كالقوى الحادثة والممسكة والدافعة والغاذية والقوى على الجهاد والقتال وحمل الأعباء والأثقال. الثالث الصفات الداعية إلى الخيور والوازعة عن الشرور: كالغيرة والنخوة والحياء والشجاعة والحلم والأناة والسخاء؛ الرابع العقول. الخامس الحواس. السادس العلوم المكتسبة وهي أقسام: أحدها معرفة وجود الإله وصفاته الذاتية والسلبية والعقلية؛ الثاني معرفة إرسال الرسل وإنزال الكتب وتبليغ الأنبياء. الثالث معرفة ما شرعه الله من الأحكام الخمسة وأسبابها وشرائعها وتوابعها. السابع الأحوال الناشئة عما ذكره من المعارف. الثامن القيام بطاعة الله في كل ما أمر به ونهى عنه. التاسع ما رتبته الله على هذه المعارف من الأحوال والطاعات من لذات الآخرة وأفراحها بالنعيم الروحاني كلفة الأمن من عذاب الله، والانس بقربه وجواره، وسماعه وكلامه، وتبشيره بالرضا الدائم، وكذلك النظر إلى وجهه الكريم مع الخلاص من عذابه الآليم؛ فهذه فضائل بعضها أفضل من بعض فمن اتصف بأفضلها كان من أفضل البرية، ولا شك أن معرفة الله ومعرفة صفاته ولذات رضاه والنظر إلى وجهه الكريم أفضل مما عداهن. وأفضل الملائكة من قام به أفضل هذه الصفات فإن تساوى اثنان من الملائكة في ذلك لم يفضل أحدهما على الآخر. وإن فضل البشر على الملك بشيء من ذلك كان أفضل منه. وإن فضل الملك على البشر بشيء من ذلك كان أفضل منه، والفضل منحصر في أوصاف الكمال، والكمال إنما يكون بالمعارف والطاعات والأحوال، أو بالأفراح واللذات؛ فإذا أحسن إلى أجساد الأنبياء والأولياء بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وأحسن إلى أرواحهم بالمعارف الكاملة والأحوال المتوالية، وأذاقهم لذة النظر إليه وسرور رضاه عنهم وكرامة تسليمه عليهم فمن أين للملائكة مثل هذا؟ واعلم أن الأجساد مساكن الأرواح والساكن والمسكن أحوال: إحداها أن يكون الساكن أشرف من المسكن. الثانية أن يكون المسكن أشرف من الساكن،



الثالث يتساويا في الشرف فلا يفضل أحدهما على الآخر، وإذا كان الشرف للساكن فلا مبالاة بخساسة المسكن، وإذا كان الشرف للمسكن فلا يتشرف به الساكن؛ والأجساد مساكن الأرواح؛ وقد اختلف الناس في التفضيل الواقع بين البشر والملك؛ فإن فاضل بينهما مفضل من جهة تفاوت الأجساد التي هي مساكن الأرواح فلا شك أن الملائكة أفضل وأشرف من أجساد البشر المركبة من الاخلاط المستغذرة، وإن فاضل بين أرواح البشر وأرواح الملائكة مع قطع النظر إلى الأجساد، فأرواح الأنبياء أفضل من أرواح الملائكة، لأنهم فضلوا عليهم من وجوه: أحدها الإرسال ورسول الملائكة قليل، ولأن رسول الملائكة يأتي إلى نبي واحد، ورسول الأمم يأتي إلى أم وإلى أمة واحدة فيهديهم الله على يديه فيكون له أجر تبليغه، ومثل أجر كل من اهتدى على يديه، وليس مثل هذا الملك، الثاني القيام بالجهاد في سبيل الله، الثالث الصبر على مصائب الدنيا ومعناها والله يحب الصابرين، الرابع الرضا بمر القضاء وحلوه. الخامس نفع العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجلب المنافع ودفع المكاره. وليس للملائكة شيء مثل هذا، السادس ما أعد الله في الآخرة لعباده الصالحين مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولم يثبت مثل هذا للملائكة؛ السابع ما أعد الله لهم في الآخرة من النعيم الروحاني كالأنس والرضا والنظر إلى وجهه الكريم، وليس للملائكة مثل هذا، فإن قيل الملائكة يسبحون الليل والنهار لا يفترون، والأنبياء يفترون وينامون؟ قلت إذا فترت الأنبياء عن التسييح فقد يأتون في حال فتورهم من الشاء على الله ومن الطاعات والعبادات بما هو أفضل من التسييح، والنوم مختص بأجسادهم، وقلوبهم متيقظة غير نائمة وسياسا ونهم في الآخرة في إلهام التسييح كما يلهمون النفس الوجه الثامن: وهو مختص بآدم عليه الصلاة والسلام أن الله عرفه من أسماء كل شيء ومنافعه ما لا يعرفون



الوجه التاسع: وهو أيضاً مختص به أن الله تعالى أمر الملائكة بالسجود لآدم ولا شك أن السجود له أفضل وأشرف من الساجدين

وعلى الجملة فما يفضل الملائكة على الأنبياء لإلهام بيني التفضيل على خيالات توهمها، وأوهام فاسدة اعتمدها ولم يتقرر بالخيالات والتوهمات من أمور يعلم الله خلافها بل قد يرى الإنسان اثنين فيظن أن أحدهما أفضل من الآخر، لما يرى من طاعته الظاهرة، والآخر أفضل منه بدرجات كثيرة لما اشتمل عليه من المعارف والأحوال، والقليل من أعمال الأعراف خير من الكثير من أعمال العارف، وأين الثناء من المستحضرين لأوصاف الجلال وتعرف الكمال من ثناء المسبحين بألسنتهم الغافلين بقلوبهم (ليس التكحل في العينين كالكحل) ليس استجلاب الأحوال باستذكارها المعارف لمن تحضره المعارف بغير سعي ولا اكتساب، ولا عبرة بفضل أجساد الملائكة على أجساد الأنبياء، لأن الأجساد مساكن ولا شرف بالمساكن، وإنما الشرف بالأوصاف القائمة بالمساكن، والاعتبار إنما هو بالمساكن دون المساكن فإن الأنبياء قد سكنوا بطون أمهاتهم مع القطع بأنهم أفضل من أمهاتهم (نفس عصام سودت عصاما). فروح المسيح عليه السلام أفضل من جسد مريم، وكذلك روح إبراهيم عليه السلام أفضل من جسد أمه، وأما من كفر من أولاد المؤمنين فهم شر البرية، ومساكنهم خير منهم، فإذا حملت مؤمنة بكافر كان جسدها خيراً من روحه، إذ قام بروحه أخس الصفات وهو الكفر برب الأرضين والسموات فإن قيل أين محل الأرواح من الأجساد؟ قلنا في كل جسد روحان: أحدهما روح اليقظة، وهي الروح التي أجرى الله العادة أنها إذا كانت في الجسد كان الإنسان مستيقظاً، فإذا خرجت من الجسد نام الإنسان ورأت تلك الروح المناطات إذا فارقت الجسد، فإن رأتها في السموات صحت الرؤيا فلا سبيل للشياطين إلى السموات، وإن رأتها دون السماء كان من إلقاء الشياطين وتحريفهم، فإذا رجعت هذه الروح إلى الإنسان يسقيظ الإنسان كما كان.



الروح الثانية : روح الحياة : وهى الروح التى أجرى الله العادة أنها إذا كانت فى الجسد كان حيا ، فإذا فارقت مات الجسد فإذا رجعت إليه حي ، وهاتان الرحان فى باطن الإنسان لا يعرف باطن مقرهما إلا من أطلعه الله على ذلك ، فهما كجنينين فى بطن امرأة واحدة ، وقد يكون فى بطن الإنسان روح ثالثة وهى روح الشيطان ومقرها الصدر بدليل قوله (الذى يوسوس فى صدور الناس) وجاء فى الحديث الصحيح «إن المثائب إذا قال هاهاه ضحك الشيطان فى جوفه ، وجاء فى الحديث «إن للملك لمة وإن للشيطان لمة ، وقال بعض المتكلمين : الذى يظهر أن الروح بقرب القلب ، ولا يبعد عندى أن يكون الروح فى القلب ، ويجوز أن يحضر الملك فى باطن الإنسان حيث يحل الروحاني ، ويحضر الشيطان ، ويجوز فى كل واحدة من الأرواح أن تكون جوهرأ فردأ يقوم به ما يليق به من الصفات الخسيسة والنفيسة ويجوز أن تكون كل واحدة منهن جسما لطيفاً حياً سمياً بصيراً علماً قديراً مريداً متكلماً ، فتكون حيواناً كاملاً فى داخل حيوان ناقص ، ويجوز أن تكون الأرواح كلها نورانية لطيفة شفافة ، ويجوز أن يختص ذلك بأرواح المؤمنين والملائكة ، دون أرواح الجن والشياطين ، فان قيل : إذا أتى جبريل النبي عليه السلام فى صورة دحية فأين تكون روحه ؟ أفى الجسد الذى يشبه بجسد دحية ، أم فى الجسد الذى خلق عليه سماته جناح ؟ فان كانت فى الجسد الاعظم الذى أتى إلى الرسول ؟ جبريل لا من جهة روحه ولا من جهة جسده ، وإن كانت فى الجسد المشبه بدحية فهل يموت الجسد الذى له سماته جناح كما تموت الأجساد إذا فارقتها الأرواح أم يبقى حياً خالياً من الروح المتقلة من الجسد المشبه بجسد دحية ؟ قلت : لا يبعد أن يكون انتقالها من الجسد الأول غير موجب لموته ، لأن موت الأجساد بمفارقة الأرواح ليس بواجب عقلاً ، وإنما هو بمادة مطرودة أجراها الله فى أرواح بنى آدم فيبقى ذلك الجسد حياً لا ينقص معارفه ولا طاعته شيء ، ويكون انتقال روحه إلى الجسد الثانى



كما تنقل أرواح الشهداء إلى أجواف الطيور الخضراء، تأكل تلك الطيور من ثمار الجنة وتشرب من أنهارها وتأوى إلى قناديل معلقة بالعرش

وقالت طائفة: الأرواح باقية في القبور، ولذلك سلم عليه السلام عليهم وأمرنا بالتسليم عليهم، وقال «سلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين» وأهل الدار في عرف الناس من سكن الدار أو كان بفنائها، وقد أمرنا بالاستعاذة من عذاب القبر، ومر بقبرين فقال «إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير»، وهذا يدل على أن الأزواج في القبور دون أفنيئها وهو المختار، ولذلك قال عليه السلام في المؤمن «ويفسح له في قبره ويملاً عليه خضراً إلى يوم يبعثون»، وقيل إن الأنبياء ترفع أجسادهم ولم يثبت ذلك، وزعمت طائفة أن أرواح الكفار يتر بالجن وظاهر السنة يرد عليه فإنه عليه السلام أمر بالتعوذ من عذاب القبر، وقال «لو لا أن لا تدافنوا الدعوت الله أن يسمعكم من عذاب الموتى في قبورهم، والأرواح كلها تنقل يوم القيامة إلى أجساد غير أجسادها، لأن مخرج الكافر مثل أحد، وغلط جسده مسيرة ثلاثة أيام، ومقعدته كما بين مكة والمدينة، وأجساد المؤمنين على هيئة جسد آدم ستون ذراعاً في السماء (فالديار للديار ولا الخيام الخيام).

(قائدة) إن قيل أيما أفضل النبوة أم الإرسال؟ فنقول النبوة أفضل لأن النبوة إخبار عما يستحقه الرب من صفات الجمال ونعوت الكمال وهي متعلقة بالله من طرفها، والإرسال دونها أمر بالإبلاغ إلى العباد فهو متعلق بالله من أحد طرفيه وبالعباد من الطرف الآخر، ولا شك أن ما يتعلق بالله من طرفيه أفضل مما يتعلق به من أحد طرفيه، والنبوة سابقة على الإرسال فإن قول الله لموسى (إني أنا الله رب العالمين) مقدم على قوله (أذهب إلى فرعون إنه طغى) لجميع ما تحدث به قبل قوله «أذهب إلى فرعون» نبوة، وما أمره بعد ذلك من التبليغ فهو إرسال.



والحاصل أن النبوة راجعة إلى التعريف بالإله وبما يجب له ، والإرسال إلى أمر الرسول بأن يبلغ عنه إلى عباده أو إلى بعض عباده ما أوجبه عليهم : من معرفته وطاعته واجتناب معصيته ، وكذلك الرسول عليه السلام لما قال له جبريل (اقرأ باسم ربك الذي خلق) إلى قوله (إلى ربك الرجعى) كان هذا نبوة. وكان ابتداء الرسالة حين جاءه جبريل : ييا أيها المذثر قم فأنذر .

(فائدة) إذا استوى اثنان في حال من الأحوال فهما في التفضل سياتان وإن تفاوتتا في ذلك بطول الزمان وقصره كان من طال زمانه أفضل ممن قصر زمانه عند اتحاد الحال ، فإن تفاوتتا في الأحوال . فإن كانت إحدى الحالتين أشرف وأطول زماناً ، فلا شك أن صاحبها أشرف وأفضل ، مثاله الخائف مع الهائب ، فإن الهيبة أفضل من الخوف ، فإذا طال زمان الهيبة وقصر زمن الخوف فقد فضله من وجهين اثنين ، وإن استوى الزمان كان الهائب أفضل وكذلك إن قصر زمان الهيبة عن زمن الخوف كان الهيبة أفضل لعلو رتبها وشرفها ، ألا ترى أن وزن دينار من الجوهر أفضل من الدينار ، والدينار أفضل من الدرهمين والعشرة لشرف وصفه على وصف الفضة ، والدرهم أفضل من مائة درهم من النحاس لشرف وصفه ، وبهذا الميزان يعرف تفاوت الرجال وكذلك تعرف مراتب الطائمين بملازمة بعضهم لأفضل الطاعات وبملازمة الآخرين لأدنى الطاعات وإن استوا في الطاعات لم يجز التفضل في باب الطاعات وإن كثرت طاعات أحدهم وقلت معارف الآخر وأحواله يقدم شرف المعارف والأحوال على شرف الأعمال والأقوال ، ولهذا جاء في الحديث : « ما سبقكم أبو بكر بصوم ولا صلاة ولكن بأمر وقر في صدره » ، وقال عليه السلام لما استعظم بعضهم طاعاته « إني لأرجو أن أكون أعلمكم بالله وأشدكم له خشية » .

لفضل المعرفة وشدة الخشية على كثرة الأعمال والله أعلم .



## ﴿ فهرس الجزء الثاني ﴾

﴿ من كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ﴾

صفحة

- ﴿ فصل فيما يفوت من المصالح أو يتحقق من المفاسد مع النسيان ﴾

غلبة النسيان على الإنسان - من نسى شيئاً من العبادات - ما يمكن تداركه وجب -  
على الفور - صلاة المحدث ناسياً - من حلف ثم نسى يمينه

﴿ فائدة ﴾ الغالب من النسيان ما يقصر أمده - إن طال زمن النسيان

﴿ فصل في مناسبة الملل لأحكامها وزوال الأحكام بزوال أسبابها ﴾

لكل جنابة عقوبة - العاهارة من النجاسات - حكمة الغسل من الجنابة - التيمم  
بالتراب - زوال الأحكام بزوال عللها - النوم والجنون وأشباههما مزيلات للتكليف  
المعصية بالإيمان وزوالها بالكفر - رمل النبي في حجة الوداع

﴿ فصل فيما يتدارك إذا فات بعذر وما يتدارك مع قيام العذر ﴾

الستر في الصلاة - من صلى عرياناً - القعود في الصلاة لمرض - التيمم خوفاً من  
البرد - التيمم على الجبيرة - من فقد الماء والتراب - من قدر على بعض التكليف -  
وهجز عن بعضه - قرب العبد من الله تعالى

﴿ فصل في بيان تخفيفات الشرع ﴾

قصر الصلاة - التيمم بدل الغسل - إبدال القعود بالقيام - الصوم بدل العتق -  
الجمع في الصلاة للبطر

﴿ فصل في المشاق الموجبة لتخفيفات الشرعية ﴾

مشقة الغسل والوضوء في الشتاء - مشقة الصلاة في الحر والبرد - مشقة الصوم -  
مشقة الحج - مشقة طلب العلم - إقامة الحدود - الرقة على الوالدين والأقارب -  
لا تسقط المشاق العبادات - المشقة الخفيفة - المشقة المتوسطة - ما يعني عنه  
في العبادات - الصلاة مع الخبث - حكم المستحاضة - المشاق في الحج - الغزو  
في البيوع - قسر البندق والرمان وما أشبههما - حذر ترك الجماعات - أضرار الصوم -  
الخوف من حدوث مرض - زوال الخوف - رحمة الشارع ورقته - لا يطلب

٢

٣

٣

٥

٦

٧



## صفحة

- الماء من بعد - الخفة في ثمن الماء - هبة الماء واستيهاه - القمل يبيح الحلق  
في الحج - حضور الطعام والصلاة - شرط البيع
- ١٤ { فصل في الاحتياط في جلب المصالح ودرء المفاسد }
- مصالح الاجاب والتدب - مفاسد الكراهة والتحريم - الاحتياط - اجتناب  
المفاسد - النية في العبادات - براءة الذمة - من نسي صلاة من خمس - حكم الحنث  
في الصلاة - اختلاط قنلى المسلمين والكافرين - إذا اشتمت الآنية - إمامة  
الحنثي - شهادة في الزوجين
- ٢٠ { فصل فيما يقتضيه النهى من الفساد ومالا يقتضيه }
- الصلاة في المزلة - بيع الحر - البيع على البيع - السوم على السوم - الخطبة على  
الخطبة - صوم يوم الفلك
- ٢١ { فصل في بيان جلب المصالح ودرء المفاسد على الظنون }
- مراتب الظنون - من ادعى بحذف القذف - ادعاء الامة عتقا - ادعاء الجاني العفو -  
اليمين على نية المستحلف
- ٢٤ { فصل فيما يجب على الغريم إذا دعى إلى الحاكم }
- مسافة الدعوة - من يمتنع من الحضور - قذف الرجل زوجته - الجرح والتعديل
- ٢٩ { فصل فيما يقدح في الظنون من التهم ومالا يقدح فيها }
- تهم الشهادة والعتق - تزكية البيئة - شهادة أهل الاهواء - قربة الناذف
- ٤١ { فصل في بيان أدلة الأحكام وهي ضربان }
- الأدلة الشرعية - اقرار المقرين - تقويم المقومين - إعلان الزفاف - الرشد والحرية
- ٤٢ { فصل في بيان تمارض أصل وظاهر }
- ٤٧ { فصل في بيان الاصلين }
- تمارض الاصلين - الميت المقتول - براءة الذمة من الدية - غياب العبد
- ٤٧ { فصل في تمارض ظاهرين }
- اختلاف الزوجين في متاع البيت - متاع الرجل الخاص - أدوات المرأة المعروفة  
تخليص المدعى بعد نكول خصمه - إنكار المنكر على الظن - إغاثة الماررب -  
اليقين والظن - الاجتهاد بالظنون - أحكام الظن



- ٥٤ ﴿ فصل في حكم كذب الظنون ﴾  
 من شك في القبلة أو الطهارة - الشك في الامام - من شك في الزكاة - من شك في السحر - المساجد المنصوبة - من شك في ورائته - من شك في المتق - من قتل أو حذ ظلمًا بالظن - حكم المجند بظنه المخطئ
- ٥٨ ﴿ فصل في بيان مصالح المعاملات والتصرفات ﴾  
 اشتراك مصالح الناس - الاحتياج إلى الامام الاعظم - احتياج الاكابر للاصاغر وبالعكس - مصالح الاجساد - درجات الناس مختلفة
- ٦٣ ﴿ فصل في بيان أقسام العبادات والمعاملات ﴾  
 مصلحة الآخرة الثواب ، ومنسدتها العقاب - عدل الله في ثوابه وعقابه - تكليف الكفار - منه الله تحيط بالكل - هل فيها ضرر ؟ العبد المفسد - من جمع بين المصلحتين - أنواع العبادات - التسبيح والتفديس - حق الله وحق العباد - ما يشمل الحقين - المصلحة العاجلة والآجلة - أحكام الولايات - الشهادات - الانقضاء
- ٦٩ ﴿ قاعدة في بيان حقائق التصرفات ﴾  
 فطرة التبعده - أقسام التصرفات - البيع والابارة - المساقاة - القراض - السلم القرض - الجمالة - الحوالة - الوقف - الهدايا والوصايا
- ٦٩ ﴿ الباب الأول : في نقل الحق من مستحق إلى مستحق ﴾
- ٧٠ ﴿ الباب الثاني في إسقاط الحقوق وهي ضربان ﴾  
 الإبراء من الدين - إسقاط القصاص بالعفو - الخلع والطلاق على مال المتق بموضع - بيع العبد من نفسه - الصلح عن القصاص
- ٧١ ﴿ الباب الثالث في القبض وهو ثلاثة أضرب ﴾  
 قبض يأذن الشرع - اللقطة - المخصوص - أموال الغائبين - الزكاة - الودائع - أموال أهل الحرب - حق الانسان القبض يأذن مستجبه - قبض بغير إذن الشرع
- ٧٢ ﴿ الباب الرابع في الاقباض وهو أنواع ﴾  
 منارلة الحلى والجواهر - منارلة العقار - تمكين القابض من القبض - المكيل والموزون - المتاع وما يقبضه - الثمار على الاشجار - ما يقبضه الوالد لولده



## صفحة

( الباب الخامس في التزام الحقوق من غير قبول وهي أنواع )	٧٣
( الباب السادس الخلط والشركة ضربان )	
( الباب السابع لإنشاء الملك فيما ليس بملوك وهو أنواع )	
( الباب الثامن الاختصاص بالمنافع وهي أنواع )	
( الباب التاسع في الأذن وهو ضربان )	
( الباب العاشر الائلاف وهو أضرب )	٧٤
ائلاف الأطمعة - القاطع والقتل دفاعاً - قتل الكفار - إئلاف ما يهوى الله به -	
رمى الزناة وقطاع السارقين - قتال الظلمة وتخريب ديارهم	
( الباب الحادى عشر التأديب والزجر وهو أضرب )	٧٤
( فصل في تصرف الولاية ونواهم )	٧٥
أموال اليتامى - شرط العدالة - تمييز النكاح من السفاح - حق الزوج والمرأة	
( فصل فيما يسرى من التصرفات وله أمثلة )	٧٦
( قاعدة في ألفاظ التصرفات )	٧٧
( قاعدة فيما تحمل عليه ألفاظ التصرفات )	
تعيين الفاظ العقود - من أقر بشيء من التصرفات - المفتى أسير المستغنى - عدد	
الرضعات المحرمة للزواج - حكم الشهادات وأنواعها - تقبيل الشهود	
( قاعدة في بيان الوقت الذى يثبت فيه أحكام الأسباب من المعاملات )	٨١
حجزة المباح كالخشيش والخطب - قتل الكفار وسلبهم - ما يتقدم أحكامه على	
أسبابه - تلف المبيع قبل القبض - ملك البائع في مدة الخيار - ما يختلف في وقت	
ترتيب أحكامه على أسبابه - ما يتعجل أحكامه	
( فائدة ) المناسبة في الأحكام - مالا يناسب أحكامه - الفصل الثاني - ماله	٨٤
من الأسباب حكم واحد - ماله - مكان - ماله ثلاثة أحكام - ماله أربعة أحكام -	
ماله أكثر من ذلك إلى العشرة	
( فصل في تقسيم الموانع )	٨٨
موانع صحة العبادات والمعاملات - الكفر - الردة - الحدث - الرضاع - الإحرام	



صفحة	
٨٨	(فصل في الشرط)
٨٩	(قاعدة في بيان الشبهات المأمور باجتنابها)
	الحسن من الأعمال - المنهي عنه - أسباب التحريم والتحليل -
	الأسباب الصحيحة كالبيع - تحريم بعض الأطعمة - القائم بالمحل
٩٥	(فصل في التدبير على خلاف التحقيق)
	إيمان الصبيان في العاقلة - كفر أولاد الكفار - الفسق في الفاسق - النية في
	العبادات العلوم للعلماء - نبوة الأنبياء - حكم الحسد والحاسدين - إذا باع
	السارق - العبد المرتد - الذم وتقديرها - الديون وتقديرها - تقدير الذهب
	والفضة في عروض التجارة - الملك في المملوكات - الموجود في حكم المعدوم -
	المتأخر والمتقدم - الأعيان وآثارها - الإجارة والمنفعة - مقابلة العوض -
	منافع التبادل - الرهن
١٠٠	(قاعدة فيما يقبل من التأويل وما لا يقبل)
	تأويل الالفاظ - تأويل اللفظ بالظن - تأويله باللغة - ما لا يحتمله
١٠٣	(فصل فيما أطلق لفظا لا يعرف معناه لم يؤخذ بمقتضاه)
	نطق الأعجمي بالكفر - نطقه بالإيمان - نطق العربي بلفظ أعجمي
	(قاعدة) في حمل اللفظ على ظاهر اللغة - على عرف الشرع
١٠٣	(قاعدة) تعليق التصرف على المشيئة
١٠٣	(فصل فيما أثبت على خلاف الظاهر وله أمثلة)
	دعوى البار على الفاجر - دعوى الفاجر على النقي - دعوى الزوجة بالولد - ولد
	الزنا - الولد يلحق بدون ستة أشهر - الاعتراف بالدين القذف بالزنا - تعليق
	الطلاق - دعوى السوق على الخليفة والأمراء
١٠٧	(فصل في تنزيل دلالة العادات وقرائن الأحوال منزلة صريح الأقوال في تخصيص
	العموم وتقييد المطلق وغيرهما وله أمثلة)
	التوكيل في البيع المطلق - حمل الإذن في النكاح - الوكالة في الإجارة - بيع الثمار -
	حمل الودائع والأمانات - استئجار المانع لصنعة - استئجار الخادم للخدمة -
	توزيع الثمن بالاستحقاق - توزيع العوض على المقضود - من استأجر عاملا لعمل



## صفحة

- خاص . طعام الضيفان . من أكل قدر عشرة . فلة الطعام . دخول الحمامات بدون إذن . دخول المحلات العامة كذلك . دور القضاء والولاية . المدارس . والمعاهد . دخول الكنائس . الاذن في الدخول من الصيان . الشرب من الجداول المملوكة والانتهار . متى الدواب منها . سباب الاراذل الأمائل . ثياب العبد والامة . الركاك الجاهل واللقطة . الظاهر والكناية
- ١١٥ (لصل في حمل الالفاظ علي ظنون مستفادة من العادات لمسيس الحاجات إلى ذلك وله أمثلة)
- إزفاف العروس يبيع وطأها . طرق باب الدار . إيقاد المصاييح من السرج . إتلاف المشتري بحضرة البائع ما يشتره . سكوت البكر إذنها . أقوال المقومين للصفات . كيل الكائلين ووزن الوازين . راع القطة . دلالة أوضاع الابنية على الاختصاص . الاجنحة على الجمار
- ١٢٠ (قائدة) اليد عبارة عن القرب والاتصال وله مراتب
- (لصل في الحمل على الغالب والاغلب في العادات ولذلك أمثلة)
- نقد البلد وحكمه . القتل وسلبه . من أحيا أرضاً ميتة . إذن الامام
- ١٢١ (قاعدة) كل تصرف تقاعد عن تمصيل مقصوده فهو باطل
- ١٢٢ (قاعدة في اختلاف أحكام التصرفات لاختلاف مصالحها)
- ما يصح في باب ويطل في خلافة . توقيت الاجارة . أجل النكاح . العوض المجهول . شرط رؤية المبيع . حكم الخطوبة للزواج
- ١٢٥ (قاعدة) إذا مات الموجب بين الايجاب والقبول بطل إيجابه
- جواز التصرفات ولزومها . الخيار . خيار الشرط . الوكالة . الجعالة . النكاح . الاجارة . الحالة . الوصية . القراض . الرهن
- ١٢٨ (قاعدة) العفو عن القصاص والعقوبات لازم لا يقبل الجواز
- ١٢٩ (قاعدة) القسمة المجر عليها لازمة . وكذلك قسمة العراض
- (قاعدة في اختلاف مصالح الاركان والشرائط
- اشترك التصرفات في المصالح - شرط الايمان - الظاهرة - الاسباب
- ١٣١ (قاعدة فيما يوجد العمان والقصاص)
- ما يوجب الضمان - الاكراه - الوازع الشرعي - القوى والضعيف





صفحة

- ١٣٤ (قائدة) إذا شهد اثنان بالوَرع على تصرف ثم رجعا  
(قاعدة ليمن تجب طاعته ومن تجاوز طاعته ومن لا يجوز طاعته)  
من أذن الله في طاعته - لا طاعة في معصية - نفرد الإله بالطاعة - الاجتهاد والتقليد -  
الاتقال للذاهب - استنباط الاحكام
- ١٣٦ (قائدة) اختلف العلماء في تقليد الحاكم المجتهد لمجتهه آخر  
١٣٧ (قاعدة في الشبهات الدائرة للحدود)  
١٣٨ (قاعدة المستثنيات من القواعد الشرعية)  
١٤٨ (وأما ما عاقل القياس في المعاوضات وغيرها من التصرفات فله أمثلة)  
١٥٠ (المثال الثاني من أمثلة ما عاقل القياس في المعاوضات وغيرها)  
لا يصح الرضا والابراء بالمجهول - ماله قشر من الاطعمة - بيع المجهول من  
التجارة - التخمين - العبد الآبق والجل الشارد - الشجر يباع في أرضه - الشركاء  
في الوقف والعق - البناء في الأرض المبيعة
- ١٥٣ (المثال السادس من أمثلة ما عاقل القياس في المعاوضات وغيرها)  
(المثال السابع إذا باع عينين ثم وجد بأحدهما عيبا)  
١٥٤ (المثال الثامن لا يباع المال الربوي الكيل إلا بالكيل)  
(المثال التاسع لا يجوز المعاملة على ما جهلت أوصافه . العاشر الحلول شرط  
في صحة المعاملة . الحادى عشر الميت لا يملك . الثالث عشر من لا يملك تصرفا  
لا يملك الاذن فيه . الرابع عشر لا يجتمع العرضان . الخامس عشر إيجار المأجور  
بعد قبضه جائز . السادس عشر إيجار عمر رضى الله عنه للأرض بأجرة مؤبدة  
السابع عشر لا يجوز تقطيع المنافع
- ١٥٨ (قائدة) كل ما يثبت في العرف إذا صرح التعاقدان بخلافه صح  
الثامن عشر أكل الوصى الفقير من مال اليتيم . التاسع عشر المخالطة في الطعام  
العشرون لا يصح قبض الصبي والمجنون للديون . الحادى والعشرون لو عم  
الحرام الأرض كلها .
- ١٦١ (قائدة) الاحسان لا يخلو عن جلب نفع أو دفع ضرر أو عنهما  
الصدقة كمارة لاذنوب - التسامح في البيع والشراء . الثاني والعشرون الكتابة -



بسم الله الرحمن الرحيم

للأرقاء . الثالث والعشرون تقسيم أموال المصالح العامة . الرابع والعشرون استقلال الأحداث بأموالهم . الخامس والعشرون المخالعة بمال . السادس والعشرون لا يجوز إسقاط شيء من حق المولى عليه مجانا . السابع والعشرون من أتلف شيئا عمدا . الثامن والعشرون إهدار الضمان . التاسع والعشرون الأصل في الضمان . الثلاثون ذكاة الحيوان

١٦٦ (قائدة) إذا سقط الصيد وفيه حياة مستقرة

الحادى والثلاثون إذا ظهر في نصيب أحد الملتزمين حق معين لإنسان - الثاني والثلاثون من ملك شيئا ثم أعرض عنه . الثالث والثلاثون لا يجوز تعطيل الإنسان عن منافعه . الرابع والثلاثون لا يستوفى أحد حق نفسه . الخامس والثلاثون من قدر على استيفاء حق له

(فصل فی الأذکار) ۱۶۸

١٧١ (قائمة) الاذكار المشروعة أفضل من الاذكار المخترعة

( فصل في السؤال )

١٧٢ (فصل في البدع)

( فصل في الاقتصاد في المصالح والخيور ) ١٧٤

(مبحث قد يمدح المرء نفسه إذا دعت الحاجة)

٢١١ (قائمة) اعلم أنه لا يحصل الإجماع المقصود إلا عند ذكر الصفات

٢١٦ (فصل في معرفة الفضائل)

٢١٧ (فصل في تعرف ما يظهر من معارف الأولياء وأحوالهم)

٢١٨ (فصل في بيان أحوال الناس)

٢٢٠ ( فصل في معرفة تفضيل بعض الموجودات الحادثات على بعض الجواهر )

**فضائل الجمادات . فضائل الحيوان . فضائل الخيرات . العقل والروح**

٢٢٦ (قائدة) إذا قيل أيما أفضل: النبوة أم الارسال

(فائدة) اذا استوى اثنان في حال من الاحوال

(تم الفهرس وبه تم الكتاب)